339.3:L95dA

لهيطه ـ محمد فهمي

الدخل الاهلي انواعه و ظلماته .

E276

339.3
L95dA

-1 OCT 64

Cat. 17 act. 53

339.3
L95dA
c.1

الدخل الأهلي

أنواره وظلماته

تأليف

الدكتور محمد فهمي لهيطه

الأستاذ بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول

ومراقب التعليم التجاري سابقاً بوزارة المعارف العمومية

سبتمبر ١٩٥٠

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

كل نسخة غير ممضاة من المؤلف يؤاخذ صاحبها

مكتبة العرب
مديرها : صلاح الدين البستاني
٢٨ ش كامل صدقي (الفجالة) القاهرة

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا : بالقاهرة

مطبعة الشبكشي بالأزهر بمصر

Cat. 17 Oct. 53

المؤلف

العلاقة التجارية والاقتصادية بين مصر وسوريا . . للبكالوريوس ببرمنجهام سنة ١٩١٦

العمل والعمال فى مصر . . . . . للاستاذية ببرمنجهام سنة ١٩٢٢

مركز مصر الاقتصادى من الامبراطورية البريطانية . للدكتوراه بليدز سنة ١٩٢٦

تاريخ مصر الاقتصادى . . . . . سنة ١٩٣٧

علم الاقتصاد للمصريين . . . . . سنة ١٩٣٨

الاقتصاد الزراعى والتموين . . . . . سنة ١٩٤٢

الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى . . . . . سنة ١٩٤٤

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ـ الجزء الأول . . . . . سنة ١٩٤٥

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ـ الجزء الثانى . . . . . سنة ١٩٤٦

العدالة الاجتماعية ومستوى معيشة المصريين . . . . . سنة ١٩٤٧

مصر الدائنة فى عهد فاروق الأول . . . . . سنة ١٩٤٨

النقد المصرى والصناعة المصرية ـ الجزء الأول . . . . . سنة ١٩٤٩

النقد المصرى والصناعة المصرية ـ الجزء الثانى . . . . . يناير سنة ١٩٥٠

الدخل الأهلى ـــ أنواره وظلماته . . . . . سبتمبر سنة ١٩٥٠

المؤلف بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزه عليش

عناصر علم الاقتصاد ـ القيمة والانتاج والتوزيع ـ الجزء الأول . . سنة ١٩٤٣

عناصر علم الاقتصاد ـ التداول والنقود والبنوك والائتمان ـ الجزء الثانى . سنة ١٩٤٤

عناصر علم الاقتصاد ـ التجارة الخارجية والمواصلات ـ الجزء الثالث . سنة ١٩٤٤

النقود والائتمان . . . . . سنة ١٩٤٨

تمهيـــد وتوجيه

« انه الوسيلة المثلى لرفع مستوى المصريين هى التى تحقق زيادة دخل كل فرد ، وتعزز انتاجه ، مع نقص ما يحمله من اسراف وكلفة وضرائب » .

[من توجيهات الفاروق]

إن فكرة إصلاح البيئة الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة ، وتوطيد أركان السلام ، وتعزيز أسباب الصحة ، وتوسيع نطاق التربية ، واستكمال شئون العمل والمال ، ما هى إلا فكرة سليمة فى منزلة العقيدة الراسخة عند المصلحين الاجتماعيين فى هذا العصر . وإذا ضممت فكرة التكافل إلى فكرة الإصلاح الاقتصادى انتهت إلى مبدأ اجتماعى جديد ، وهو أن العالم لا يستطيع أن يعيش فى وئام وسلام ، ورخاء وكمال ، ما دام بعضه يرسف فى قيود الغفلة والقلة والفاقة والعوز والمرض والجهل ، وبعضه الآخر على نقيض ذلك من اليسر والمتعة والنعيم والرفاهية ، ولا ريب أن زيادة الدخل بتعزيز الإنتاج وتخفيض الضرائب واستقامة نظام المصارف والمال يحقق عناصر السلام والوئام ، إذا ما رسمت الدولة سياسة مستديمة ، تتناول كل هذه الشئون من كافة النواحى المالية والاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تجعل الحياة بكافة فروعها ، وحدة متكاملة ، تحقق الاصلاح كلما وجد لذلك سبيلا ، وكلما تقدم الخبراء والفنيون بنتائج معلوماتهم وثقافتهم لافادة المجتمع وطبقاته .

وإذا كان المصلحون قد تقدموا باصلاح حالة الريف الاجتماعية والصحية والفكرية والاقتصادية ، وتكلم رجال الخبرة والاقتصاد والمال عن الوسائل والتدابير التى يمكن بها رفع مستوى معيشة الفلاح والأخذ بيده ، ووجد المنظمون فى الشئون الزراعية أن نشر الصناعة فى الريف وإدخال وسائل الترشيد الصناعى وتعليم الفلاح بعض الصناعات الزراعية التى تتناسب ومستوى فكره وعقيدته هى أنجح الوسائل لاصلاح حال المزارعين حيث يصبح التصنيع الريفى سلم الاصلاح الاجتماعى الشامل ، فان الحكومة المصرية قامت بالاصلاح مبتدئة بشئون الصناعة والعمل والعمالة ، وأصدرت جملة تشريعات تهدف إلى رفع مستوى المعيشة فى البلاد ، وخاصة مستوى معيشة العمال ، فكان لهذه التشريعات العمالية المصرية أثر كبير فى رفع الكفاية الانتاجية لعمال الصناعة ، وفى عدم تعنت أرباب الأعمال وأصحاب المصانع بشئون العمل والعمال . وإذا كانت الجمعيات التعاونية عملت على نشر الصناعات الريفية فى القرى والدساكر ، لأنها اعتقدت أن التصنيع الريفى هو سلم الاصلاح الاجتماعى الشامل فى البلاد ، وأنه السبيل الأمثل لرفع مستوى معيشة الفلاحين والقاطنين فى الريف أجمعين ، فان نقابات العمال فى المدن عمدت إلى رفع مستوى معيشة أعضائها ، وتخفيض

ساعات العمل اليومى وتحسين أحوال المعيشة بوجه عام . وإذا كانت القرية المصرية والفلاح المصرى ما زال يعيش فى ظلمات القرون الوسطى ، إذ لا تزال القرية المصرية وسكانها يرتعون فى غياهب الفقر والجهل والمرض ، حيث الآلات المستعملة فى الزراعة هى التى كان يستعملها أجدادنا ، فان الحياة المصرية الصناعية تتطلب الاصلاح الذى ما زال يسير وئيداً كالسلحفاة لا تعلم متى تصل إلى أهدافها .

وإذا ما وازنا بين المدينة المصرية والقرية المحلية وجدنا البون شاسعا ، والفرق كبيراً ، فبينما أخذت المدينة تخطو سراعا نحو التقدم ، وسكانها دائبون على العمل بما يعود عليهم بالخير والطمأنينة ، وانتشرت بها المكاتب والمدارس والجامعات والمعاهد الصناعية وغيرها ، وأضيئت بالكهرباء ، وظهرت فيها الصناعات سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، فارتفعت بها مستوى المعيشة ، إذ نرى القرية المصرية ما زالت ترفل فى الظلام ، تنقصها دور العلم الصحيحة ، ولا عمل لسكانها سوى الاشتغال بالزراعة فى مواسمها المحددة . وإذا ما نزح أهل الريف إلى المدن زرافات ووحدانا ، وظهرت مشكلة الهجرة من القرية إلى المدن ، وأخذ احتشاد العمال يظهر بعض المساوىء على العمال أجمعين ، قامت الحكومة المصرية بوضع علاج حاسم ، اهتمت فيه بشئون العمل والعمال ، باذلة الجهود لمواجهة الصعوبات حتى تغيرت الحال وتبدلت ، وكأنها تبغى قوله تعالى « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » آخذة بما قدمته لها هيئة العمل الدولية من دراسات وإعداد المشروعات الاجتماعية والاقتصادية . ومما لا ريب فيه أن الحكومة الشعبية المصرية تعنى عناية كبرى بتوفير خدمات اجتماعية للعمال والمستخدمين بالمحال الصناعية والتجارية ، مثل إنشاء الأندية والمساكن والمطاعم والكنتينات وجمعيات التعاون وصناديق المعونة والادخار والخدمات الطبية ووسائل الانتقال والتدريب المهنى ومكافحة الأمية ونحو ذلك من الخدمات التى تعود بالفائدة على العمال وعلى المؤسسات والانتاج القومى . وسوف تمتد هذه الخدمات الاجتماعية إلى الريف وعماله الزراعيين والمشتغلين بالصناعة فى المزارع الكبرى والمتوسطة ، فالصغرى .

ولا شك أن الأمم بأفرادها وجماعاتها - فان ارتفع مستواهم المالى والثقافى والصحى ، ارتفع بالتالى مستواها ، ووقفت على قدم المساواة بين مختلف دول العالم . ومصر تهدف إلى رفاهية الشعب المصرى عامة ، والطبقات العاملة بصفة خاصة ، سواء أكانت تلك الطبقات من العمال الصناعيين أو الزراعيين . وإذا كانت الحكومة المصرية ما زالت تدرس النظام التعاونى من جميع وجوهه بحيث يكون الأساس الذى يقوم عليه « من المنتج إلى المستهلك » حيث تخرج السلعة من المصنع أو الحقل التعاونى إلى المستهلك مباشرة بدون حاجة إلى الوسطاء وأرباحهم ، فان هيئة العمل الدولية لم تهتم حتى الآن بالعمال الزراعيين ، إذ أن

جل اهتمامها كان بالعمال الصناعيين على اعتبار أنها هيئة أقامتها الدول الغربية التى جعلتها الطبيعة أكثر تقدما فى ميادين الصناعة منها فى الميادين الأخرى. ولكن مصر فى تشريعاتها تعنى بالناحية الزراعية كما تهتم بالناحية الصناعية، خصوصا وأن أغلب سكان مصر مازالوا يشتغلون بالأعمال الزراعية، وهم جديرون بالاهتمام والعناية بالنسبة لعددهم وظروفهم الخاصة. والحق أن مشاكل العمال الزراعيين أصبحت تعالج بوسائل تبشر بالخير والنعيم. ألم تر أن الحكومة المصرية أخذت تعيد النظر فى توزيع الملكية العقارية وغيرها، ووضعت مشروع التصنيع الريفى، وتعليم النشء فى القرية بعض الصناعات الصغرى، كما وضعت الأساس لانشاء مراكز لتدريب الريفيين على مختلف الصناعات المحلية وغير المحلية! وما زالت المراكز الاجتماعية التى بدىء بانشائها فى سنة ١٩٤١ تفيد المجتمع المصرى الريفى وترفع من مستوى سكانه؟ ولا ريب أن الحكومة المصرية ما زالت تعنى بحالة العمال وحياتهم وتتقدم بالتشريعات وتبحث على ضوئها وسائل الاصلاح، متعاونة مع المؤسسات الدولية للعمال لتحقيق رفع مستوى معيشتهم عاملة بقول الله الكريم «وتعاونوا على البر والتقوى». فاذا كانت الحكومة الشعبية قد طلبت اعتماد ستة ملايين من الجنيهات لبناء مدينة للعمال فى امبابه تضم ستة آلاف منهم، فالواجب أن تطلب مثل هذا المبلغ لتوجيه غايتها بسكنى العمال الزراعيين، فتخرجهم من سكنى القبور إلى سكنى الأحياء، ومن الظلام إلى النور، ومن المرض إلى الصحة، ومن الأمية إلى الثقافة الملائمة.

وتتلخص أهم التشريعات التى أدخلتها الحكومة المصرية فى قوانين مصر العمالية لتحسين حالة العامل المصرى الصحية والمعنوية والمادية والإدارية، متعاونة مع الهيئات والجماعات المصرية فيما يلى (١):

(١) قانون مجانية التعليم الأولى والإبتدائى والثانوى والتعليم التجارى والصناعى فى أدواره المختلفة، وجعل هذا التعليم اجبارياً حراً فى بعض نواحيه ومواطنه، مع الاهتمام بتعليم العمال فى القرى والريف تعليما صناعياً يفتح لهم وللاحداث الباب لولوج الصناعة ولوجا سليما. وقد سنت الحكومة تشريعا لفتح وحدات تعليمية فى داخل المصنع لتكون بمثابة إدارة لارشاد العمال والعاملات. فاللهم زد العمال علماً وثقافة ورشداً.

(٢) قانون تشغيل الأحداث وضرورة توافر شروط معينة خاصة بالسن ودرجة التعليم

---

(١) إن أغلب التشريعات الاجتماعية التى تجعل للبحث الاجتماعى والاقتصادى المكان الأول عند تطبيقها لا يمكن أن تصل إلى درجة الكمال إلا بعد سنوات من التطبيق بحيث يمكن تعديلها بعد ذلك، على ضوء التجارب، أو ما يكشف عنه التطبيق.

ودرجة الحماية من أخطار الحرفة لمن يلتحق بها من الصبيان والفتيات . وهذا القانون يحرم على الأطفال والأحداث العمل فى الصناعات الخطرة حرصا على حياتهم ، وصونا لمستقبلهم ، كما يحد من تشغيلهم فى بعض الحرف إلا فى ظروف معينة وأوقات محددة أثناء فترات النهار دون الليل . والواقع أن قانون التشغيل فى محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان بدأ منذ سنة ١٩٠٩ ، تحت رقم ١٤ ، وقد ألغى هذا القانون وحل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ - الخاص بوضع نظام تشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة . ويعتبر هذا القانون بداية ادخال تشريع العمال فى مصر ، وقد صدرت بعده قوانين عديدة ، وأصبح فى البلاد تشريع عمالى ضخم تتكون منه القوانين والأوامر المختلفة ، الخاصة بالصناعة دون الزراعة.

(٣) قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام تشغيل النساء ، فحرم تشغيلهن فى المناجم والمحاجر وما ماثلهما . كما منعهن من الاشتغال ليلا إلا فى ظروف معينة وحالات مقيدة ، خاصة ببعض الحرف والصناعات التى يمكن أن تزاولها المرأة . وبهذا قضت الحكومة فى القانون المعدل رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ بتوفير سبل الحياة المستقرة للنساء ، كما اشترطت تكييف الأمكنة الخاصة بالتهوية والمعدات الضرورية لراحتهن . وقد عمدت الهيئات الدولية على مساواة المرأة بالرجل فى كثير من الأحوال والأعمال . وما زالت الحكومة المصرية دائبة على السير بالمرأة إلى أنبل الأعمال حتى تكون عضواً نافعاً فى المجتمع المصرى ، سواء اشتغلت المرأة بالمشروعات القصيرة المدى التى تحتاجها الدولة ، أو المشروعات طويلة المدى ، وهى المشروعات الضخمة التى يستغرق تنفيذها وقتا طويلا قد نفضل تشغيل الرجال بها دون النساء.

(٤) مرسوم بقانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٣٥ خاص بتحديد ساعات العمل بالنسبة لكل من الرجال والنساء والأحداث فى بعض الصناعات ، وهو ينص على أن يكون يوم العمل ثمانية ساعات ، وأن يكون الأسبوع ثمانية وأربعين ساعة ، وذلك كى يضمن للعمال على اختلاف أنواعهم حياة آمنة مستقرة على أثر المجهود المضنى الذى يبذله العامل أثناء فترات العمل(١). والحق أن هذا القانون يرجع الفضل فيه إلى المستر هارولد بتلر عندما استدعى لمصر لبحث حالة الصناعة والعمال فى البلاد سنة ١٩٣٢ ، ثم استدعته الحكومة المصرية ثانية فى فبراير سنة ١٩٣٨ فأشار بضرورة انشاء مجلس استشارى أعلى للعمال ، لمعاونة الحكومة فى اعداد قوانين العمال وارشادها فيما يتعلق بشئون العمال وساعات أعمالهم . ولا ريب أن قانون تحديد

(١) لم يتناول التشريع المصرى مسألة ساعات العمل إلا فى حالات خاصة ، وهى تشغيل الأحداث والنساء فى الصناعة والتجارة وتشغيل العمال فى الصناعات الخطرة . وفى هذه الحالة فقط حرم القانون تشغيل العمال أكثر من تسع ساعات فى اليوم على أن يتخللها فترات للراحة . وقد تعدل القانون ففرض التشريع على أصحاب الأعمال مراعاة ساعات العمل والعطلة الأسبوعية ، ولو أن المؤسسات الكبرى هى التى تراعيها الآن.

ساعات العمال نص على أجر إضافى لكل عمل اضافى يوازى الانتاج الإضافى الصافى، وفى الوقت نفسه نص على الراحة الأسبوعية دون أن يذكر فيما إذا كانت هذه الراحة بأجر أم بدون أجر. ولا شك أن موافقة الحكومة سنة ١٩٣٧ على منح اجازة سنوية بأجر مدتها أسبوعان لعمال العنابر والمطبعة الأميرية. كان لها أكبر الأثر فى تعميم قوانين الراحة الأسبوعية والسنوية للعمال على مختلف طبقاتهم وتنوع صناعاتهم.

(٥) قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل حيث قرر تعويض العمال الذين يصابون أثناء تأدية العمل، ويتفاوت التعويض بتفاوت الاصابة أو العاهة الجزئية أو الكلية. والحق أن هذا القانون المعدل فى سنة ١٩٥٠ مكمل للقانون الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، فكلها قوانين تحمى العمال من أصحاب العمل ومن الظروف الاقتصادية القاهرة التى جعلت العمال فريسة ظاهرة لأصحاب الأعمال.

(٦) القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمحال الصناعية والتجارية المعروفة باسم المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة. ويقرر هذا القانون القواعد الخاصة بصرف رخص هذه المحال، وبالتفتيش عليها للتحقق من توافر الشروط اللازمة بها، حماية لصحة من يعملون فيها، وحرصا على راحتهم وسلامتهم من الأخطار.

(٧) قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٢ بعمل احصاء عن العمال المشتغلين فى الصناعة. وقد حل محله أخيراً القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم التعدادات والاحصاءات.

والحق أن المشتغلين بالصناعة والتجارة والنقل يتزايدون عاما بعد عام خصوصا وقد ورد فى تعداد سنة ١٩٢٧ وتعداد سنة ١٩٣٧ أنهم يتزايدون على ضوء الاحصائية الآتية من حالة القاهرة :

القاهـرة	الصناعة	التجارة	النقـل	خدمات الاشخاص
جملة المشتغلين	١٢٤،٤٦٦	٩٣،٧٤٦	٤٢،٤٩٢	٦٠،٣٧٢
منهم أصحاب الأعمال	٣٣،٥٣١	٥٠،٨٣٣	٦،٦٣١	٣،١٦٩
المستخدمون	٩٠،٣٩٥	٤٢،٩١٣	٣٥،٨٦١	٥٧،٧٠٣

وقد زاد العدد فى جملة المشتغلين فى سنة ١٩٣٧ على النمط الآتى :

جملة المشتغلين	١٣٨،٥٥٣	٩١،٤٥٣	٣١،٩٨٧	٩٧،٦٥٧

وإذا قدرنا أن كل عامل يعول أسرة عددها ٣ أشخاص فى المتوسط غير نفسه، نرى أن تعداد الأشخاص الذين يعيشون من العمل فى الصناعة والتجارة يبلغ حوالى أربعة ملايين

أى حوالى ٠/٠٢٥ من تعداد السكان العام . والحق أن الطبقة العمالية آخذة فى الازدياد السريع ، وأصبحت طبقة يعتد بها وتستوجب عناية خاصة وتشريعات عامة .

(٨) قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها . وقد تعدل هذا القانون بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ حتى لا يتألم الأجانب والشركات من ضرورة تعلم اللغة والكتابه بها وتوظيف من يتقنها ويقوم بادخال العناصر الوطنية فى الشركات الأجنبية . ويتلازم مع هذا القانون قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمكافحة الأمية ونشر الثقافة المعدل بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ . والواقع أن قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم ساعات العمـــل فى المحال التجارية ودور العلاج ، وقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة والأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية — كلها تدل على ما تفعله الحكومة لتوطيد العلاقة بين المصريين والمتمصرين والأجانب حتى يستقيم الحال فى الحرف المختلفة .

(٩) قانون التأمين ضد مخاطر العمل رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ حيث يؤمن صاحب العمل تأميناً إجبارياً عن حوادث العمل وضد جميع الأخطار التى يتعرض لها العامل أثناء تأدية العمل فى المصنع أو المتجر . ويرجع الفضل فى وجود هذا القانون إلى قرار مجلس الوزراء فى يولية سنة ١٩٢٧ حيث قرر تشكيل لجنة برياسة عبد الرحمن رضا باشا لبحث نظام العمل والعمال فى مصر ، واقتراح ما تراه ضروريا لهذا النظام من الوسائل التشريعية ؛ فأشارت هذه اللجنة فى مارس سنة ١٩٢٩ على الحكومة بضرورة إنشاء تشريع للعمل ، وقدمت مشروع قانون تناول مسائل العمل كلها . وقد نتج عن ذلك إنشاء مكتب العمل للإشراف على تنفيذ القوانين ، ودرس وتحضير مشروعات القوانين العمالية المختلفة .

(١٠) قانون نقابات العمال رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ حيث أصبح من حق خمسين عاملا فأكثر تكوين نقابة تقوم بالدفاع عن مصالح العمال ورعاية مطالبهم ، والسعى لتحسين حالتهم المادية والاجتماعية ، وبالعمل على زيادة معدلات أجورهم وتخفيض ساعات العمل . فنقابة العمال من واجباتها الأساسية الدفاع عن الأجور ، والسعى لتحسين مستواها وزيادتها ، كما عليها أن تسعى فى تخفيض ساعات العمل حتى يقوى العامل ويتجدد نشاطه . وقد منحت الحكومة لنقابات العمال الشخصية المعنوية بعد جهد جهيد حيث أن أول نقابة عمالية فى مصر وهى نقابة عمال السجاير المختلطة أنشئت سنة ١٨٩٩ وتبعتها نقابة عمال الترام سنة ١٩٠٨ ولم يكن لها الشخصية المعنوية . والواقع أن نقابات العمال فى مصر ما زالت ضعيفة مالياً ومعنوياً ، وإقبال العمال على الانضواء تحت لوائها مازال بطيئاً ، خصوصا وأن أرباب الأعمال ينظرون

فى كثير من الأحوال إلى النقابات بعين الشك والارتياب ولا يعترفون بها . ولكن اعتراف القانون المصرى بالنقابات سوف يحقق لها التقدم المنشود ، خصوصاً وأن النقابة تمثل العمال فى المفاوضة مع أصحاب الأعمال وفى تحديد أو تعديل الأجور وفى تحسين شروط العمل للعمال .

(١١) وإذا كانت المصانع المصرية أغلبها صغير الحجم ، مبعثر فى شتات البلاد ، وما زال الكثير من العمال يشتغلون فى مصانع صغيرة بعيدة عن بعضها مما يجعل الاتصال الشخصى بين العمال بعيد التحقيق ، اللهم إلا فى المصانع الكبرى التى أخذت تتزايد حديثاً ، فقد قررت الحكومة قانون البطاقة الشخصية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ حيث أصبح على كل عامل أن يحصل على بطاقة شخصية تثبت حالته ، حتى يكون فى مأمن من الأخطار الاجتماعية ومسئولياتها ؛ كما قررت الحكومة بالأمر رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٤٤ بوجوب تقديم وجبة غذائية واحدة لبعض المستخدمين والعمال .

(١٢) قانون تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية حيث يسرى على محال بيع السلع والمطاعم والمقاهى وما ماثلها ، ويحدد القانون ساعات العمل العادية فى هذه المحال التجارية بتسع ، ويسمح لمحال بيع الأغذية بتشغيل عمالها ساعة اضافية بأجر ، ويسمح أيضا للمحال التجارية الأخرى بتشغيل عمالها ساعات اكثر فى ظروف استثنائية معينة ، ولكن لمدة محدودة لاتزيد عن ١٥ يوما فى السنة . ويقرر القانون اغلاق المحال التجارية فى ساعة مبكرة ، التاسعة مساء على الأكثر ، ماعدا بعض المحال الخاصة مثل المطاعم والمقاهى ، ويستثنى من ذلك أيضا أيام الأعياد الخاصة وشهر رمضان الكريم . ويقرر هذا القانون إغلاق المحال التجارية يوماً كاملا كل أسبوع . ولا شك أن هذا القانون يقرر ثلاثة مبادىء هامة ، وهى تحديد ساعات العمل فى المحال التجارية . وإغلاق هذه المحال فى ساعة معينة من اليوم ، ويضمن للعامل راحة أسبوعية مقدارها يوم كامل ، كما يجعل عدد الساعات العادية فى الأسبوع ٥٤ ساعة قابلة للتعديل طبقاً للظروف والأحوال ، مع ملاحظة أن ما يزيد عن عدد ساعات العمل المقررة يكون بأجر إضافى وبسعر أعلى من أجر الساعات العادية بحيث لا يزيد عن ٦٠ ساعة فى الأسبوع بأى حال من الأحوال . والواقع أن هذا القانون من الخطوات الأساسية فى سبيل الترفيه عن عمال التجارة والصناعة ورفع مستوى انتاجهم على مدى الزمن ، إذ أنه يقضى بيوم راحة فى الأسبوع وبتحديد ساعات العمل اليومى وفترات الراحة اليومية ، وغلق المحال التجارية ليلا ، وهذا يقضى بتجديد النشاط وتحديد الضياع فى الجهود .

(١٣) قانون ترك الوظيفة وهو قانون مرتبط تمام الارتباط بقانون عقد العمل حيث أن الغرض منه تحديد حقوق العامل وصاحب العمل وواجبات كل منهما قبل الآخر بقصد حماية العامل من تعسف صاحب العمل أو استبداده . وإذا كان قانون عقد العمل تمسك بأن

يدفع صاحب العمل أجر العامل له مباشرة بدون وساطة مقاولى العمال والرؤساء ، وذلك منعا لاغتصاب الرؤساء بعض الأجر لأنفسهم ، وقرر دفع الأجور بانتظام فى مواعيد محددة حسب ظروف العمل بحيث لا يدع لصاحب العمل فرصة للمماطلة ، فان الاعلان لفسخ العمل من أصول قانون ترك الوظيفة ، فاذا كان العقد مبرما بين العامل وصاحب العمل غير محدود المدة ، تعين على كل منهما أن يعلن الآخر برغبته فى فسخ العقد قبل ميعاد الفسخ بمدة ، يراعى فى تحديدها طول مدة سريان العقد . ويفرض القانون أن من يخالف هذا أصبح ملزما بدفع تعويض للطرف الآخر يساوى مقدار الأجر عن مدة المهلة المحددة للاعلان . وقانون ترك الوظيفة يقضى بصرف مكافأة للعمال أو معاشات للموظفين عند ترك الوظيفة ، وهذا بدوره يجعل العامل مطمئناً لمستقبله ومستقبل ذريته . ويقضى الأمر رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٨ بالاحتفاظ بوظائف الاشخاص الذين يستدعون للخدمة فى الجيش أو يصدر لهم أمر تكليف، كما قضى بأن لا يترك الوظيفة العامل فى أوقات اللزوم والحاجة والا تعرض صاحب العمل للضرر والخسارة . والحق أن الأمر رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٠ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل فى العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة يستحق الدراسة والتمحيص .

(١٤) قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى حيث يدعو الى صيانة العمال من مساومة رجال الأعمال ، ويضع حدا لانتهاز فرصة ضعف العمال وفرض أجور قليلة منخفضة . والقانون المذكور ينظم علاقة العامل بصاحب العمل ، ويدبر الوسائل لتوقيع العقوبات والفصل فى المنازعات ، ويحمى العامل من الدائنين ، ويمنحهم أجازات مرضية أقصاها تسعون يوما سنويا. والواجب مراجعة أحكام الفصل الثانى من الباب الثالث من القانون المدنى الجديد الصادر فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٨ فى المواد الخاصة بعقد العمل (٦٧٤—٦٩٨) إذ أن قانون عقد العمل الفردى فرض عدة التزامات اجتماعية على أصحاب المؤسسات وذلك فى المواد ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ ، وكذلك القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ والأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ .

(١٥) مشروع قانون عقد العمل المشترك حيث وافق عليه مجلس النواب، وهو معروض حاليا على مجلس الشيوخ . وهذا المشروع يضع الاركان الواجب توافرها فى العقد للمحافظة على حقوق العمال وتنظيم علاقاتهم الاجتماعية بصاحب العمل . ويتصل بهذا المشروع مشروع قانون التعويض عن أمراض المهنة ، ومشروع القانون المعدل لقانون التعويض عن إصابات العمل، ومشروع قانون الخدم والمخدمين عن طريق مكاتب التخديم الاجتماعية . والواقع أن عقد العمل المشترك يدل على الاتجاه الحديث فى اتباع سياسة التقشف وعدم الاسراف فى بعدل الاستهلاك ومستوى المعيشة من قبل أصحاب الأعمال والعمال . وهو إن دل على شيء

فإنه سوف يواجه تخفيض تكاليف المعيشة والانتاج مع جذب رأس المال الاجنبي وبذل التشجيع لرأس المال المحلي نحو الاستثمارات المنتجة . ولا ريب أن قانون عقد العمل المشترك سوف يخرج الصناعة من الظلمات إلى النور ، ويهدى رجال الصناعة والعمال إلى صراط مستقيم . وسوف يحقق هذا المشروع التقدم المنشود فى المشاريع التى تحتضنها الدولة وتكل دراستها الى هيئات علمية قديرة ، وسوف يكشف لنا الزمن مدى إمكان تنفيذ المشروعات ودرجة نجاحها . وسوف يواجه قانون عقد العمل المشترك الشركات الاجنبية فيحملها على الاعتراف بمكانة العمال من الاستثمارات الاجنبية فى داخل الحدود المصرية .

(١٦) الأمر العسكرى بمنح علاوة الغلاء للعمال والموظفين والمستخدمين بحيث أرغمت بعض الشركات على صرف علاوة الغلاء لعمالها . ولكن هذا القانون دعا بعض الشركات إلى الاستغناء عن خدمات بعض عمالها لكى لاتصرف علاوة الغلاء للبعض الآخر . وهكذا نرى أن عمال بعض الشركات ينعمون الآن بعلاوة الغلاء على حساب بعض زملائهم ، كما أن البعض الآخر لجأ إلى الاستعانة بالأيدى العاملة الرخيصة بدلا من عمالها الذين يتقاضون أجوراً تعتبر مرتفعة . والواقع أن بعض الشركات لجأت إلى استخدام صبية الملاجىء نظير قروش محدودة ، كما لجأ البعض الآخر إلى الاستعانة بخريجى المدارس الصناعية . ولا شك أن علاوة الغلاء قد أدت إلى انتشار البطالة بين العمال . ولا شك أن علاوة الغلاء يجب أن تؤخذ بحذر حتى لا تتحمل الصناعة أعباء تدعو إلى كبوتها .

وإذا كان الأمر العسكرى قد أفاد عمال الصناعة والتجارة ، فالواجب أن يعطى العامل الزراعى حقه حتى لا يفلت الأمر من عناية الحكومة ، فتعالج الشر بعد استفحاله ، وتخفف الألم بعد أن يصبح قاسيا ، وتعمل على تهدئة النفوس بعد أن تثور ثائرتها فيصعب كبح جماحها . والصحيح أن مصر فى أشد الحاجة إلى تشريعات تحمى العمال الزراعيين ليستقروا فى ريفهم هادئين مطمئنين يشعرون أن عين الحكومة ساهرة ، وأن رعايتها لهم متصلة . فهل تضع الحكومة تشريعا يفرض على الملاك الزراعيين لعمالهم وأسر عمالهم مؤسسات اجتماعية وثقافية وصحية تصلهم بالحياة المستنيرة السليمة ؟

(١٧) تشريع لجان التوفيق وهيئة التحكيم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن منازعات العمل حيث يقضى بتكوين لجان للتوفيق فى المديريات والمحافظات ، وهيئة للتحكيم لفض الخلاف وحسم المنازعات بين العمال وأصحاب العمل بدلا من تعرض العمال للبطالة والاضراب ، وتعرض أصحاب الأعمال لولوج طريق الإغلاق ، وتعرض الدخل الأهلى للنقصان .

(١٨) قانون بتحديد حد أدنى للأجور ، وقد نص هذا القانون على أنه يجب أن يحدد حد أدنى لكل من أجور الرجال والنساء والاحداث بحيث لا يقل هذا الأجر بأى حال من

الأحوال عن القيمة المقدرة له ، خصوصا وأن الأجر الضئيل يدعو الى الانتاجية القليلة مع اثارة عاطفة العامل وعدم قناعته بما يتقاضاه مما ينشأ عن عدم الاكتراث بالعمل من ضعف وخسارة وعدم الرغبة فى الاستمرار فى العمل . ولا يخفى أن نظرية الانتاجية الحدية للأجور تقضى بوجوب تعادل المعدلات الصافية للأجور فى جميع فروع الأعمال مهما شاهدنا فى الحياة العملية من تفاوت فى معدلات أجور نفس الطائفة من العمال . ولا ريب أن تعادل المعدلات الصافية للأجور فى جميع فروع الأعمال تقتضى وجود تكافؤ الفرص بين العمال كما تقتضى وجود المنافسة الكاملة بين وحدات كل عامل من عوامل الانتاج ، مع توافر الاستقرار وسهولة الانتقال من حرفة إلى أخرى ، ومع تساوى تكاليف التنقل دون قيد أو مشقة أو افتعال . فاذا ما افترضت هذه النظرية مطلق الحرية والمنافسة والتنقل والقضاء على أحكام البيئة ، كانت هذه الأحوال خير شفيع لقانون الحد الأدنى للأجور(١). ويجب مراجعة الأمر رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين .

(١٩) قانون تحديد معاش للعامل على ضوء معاش الموظفين والمستخدمين حيث وضع مشروع قانون يعطى العامل معاشا عند العجز أو الشيخوخة . وفى حالة الوفاة يأخذ الورثة معاشا . وهذا القانون سوف يعطى العامل ضمانا يتمكن به وعائلته من العيش بعد ترك العمل على المعاش . ويلاحظ أن هذا المعاش ما هو إلا أجر مدخر يقتطع من العامل بنسبة معينة ، ويضاف إلى هذا المبلغ جزء يدفعه رب العمل وآخر تدفعه الحكومة فى شكل إعانة للعمال .

(٢٠) مشروع قانون التأمين الاجتماعى حيث يدعو هذا المشروع إلى اقتطاع نسبة معينة ، من أجر العامل ، يضاف اليها ما يدفعه رب العمل والحكومة بحيث يدفع للعامل وقت البطالة أو المرض أو العجز أو الشيخوخة أو الوفاة ما تحتاجه العائلة . وهذا التأمين سوف يقضى على الشحاذة التى تجرح شعور العامل وتحطم كرامته وكبريائه ، وتقضى على قناعته وطمأنينته .

---

(١) كلمة العمال كلمة عامة شاملة ، ولكنها تحتوى على وحدات غير متجانسة تتكيف بالتكيف المحلى حتى لايوجد وجه يمكن فيه أن نساوى بين العائد الصافى لمثل معدلات الأجور فى نفس الطائفة من العمال ، إذ أن هناك استحالة مادية وصعوبة انتقال تقتضى النظر فى الاصلاح حتى لاتتفاوت الجهود فى المهارة والمقدرة الناشئة عن التعليم والوراثة واحكام البيئة التى قضت بها ظروف المكان والحياة من الاجيال السالفة . الى هذا فان فى العمل الواحد المتجانس يتبارى النساء والرجال ، ومنهم الكفء ومنهم الأقل مهارة ، والمنظم لايرضى ان يعطى عماله وعاملاته أجورا متجانسة خصوصا وأنه يوازن دائما بين المهارة والمنفعة التى تعود عليه من وراء تشغيل العمال والعاملات ، ويحدد وفقا لذلك الأجر الذى يستحقه حتى إذا مارأى أن عاملا لايستحق أجره أحل غيره حتى لاتقل أرباحه من تشغيل العامل الأقل كفاية . ولهذا نرى أن الحد الأدنى للاجور يفيد العمال كما يفيد المنظمين واصحاب الاعمال . راجع « مشروع لوضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين » بالبلاغ فى ٥٠/٥/١٦ .

(٢١) مشروع قانون الضمان الاجتماعى حيث وافق عليه مجلس الوزراء فى ٥٠/٦/١٨ . وهذا القانون سوف يدفع عن نفوس المعوزين والفقراء ما يتهددهم من أخطار الفاقة . ويسرى هذا القانون على المصريين كما يسرى على الأجانب المقيمين فى مصر إقامة قانونية مستمرة لا تقل عن عشر سنوات وتوافرت فيهم الشروط الأخرى التى يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية . ويدل هذا القانون على أن مصر حزمت أمرها على التحرر من أخطار العوز وذل الفاقة حتى يتفرغ أبناؤها جميعا للعمل فى ميدان الإنتاج الوطنى دون أن يتهددهم سيف الشيخوخة أو العجز أو المرض أو البطالة . وإذا ما تناول المشروع بادىء ذى بدء الطبقات المعدمة ، فانه سوف ينطبق على جميع الطبقات العاملة إذا ما كانت فى حاجة إلى رفع مستواها المادى والأدبى لمكافحة الفقر والتخفيف من ويلات الفاقة . فالضمان الاجتماعى يصرف المساعدات المالية من الأموال التى ترصد لهذا الغرض لأى شخص، ترى أنه فى حاجة إلى المساعدة ، ولو كان صاحب معاش ، وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار وزير الشئون الاجتماعية (١) . والحق أن المشروع ينقذ المعدمين والعجزة والشيوخ من براثن الفقر والجوع والحاجة الماسة .

ويختلف مشروع الضمان الاجتماعى عن مشروع التأمين الاجتماعى حيث أن الضمان الاجتماعى يتطلب أن يستحق الأرامل المعاش ، فإذا تزوجت استحق أولادها معاش الأيتام، كما أن كل شخص تزيد سنه عن ١٧ سنة ولا يتجاوز ٦٥ سنة ، سواء أكان رجلا أو امرأة لا زوج لها تستحق معاش العجز الكلى بشرط أن تثبت بقرار طبى معتمد أنها غير قادرة على القيام بأى عمل لكسب العيش . ومصلحة الضمان الاجتماعى لها حق تكليف صاحب معاش العجز الكلى الالتحاق بأحد المعاهد المعدة لعلاج العجزة أو تعليمهم أو تدريبهم ، على أن تختار لكل شخص المهنة أو الحرفة التى تلائم حالته. فاذا رفض بغير عذر مقبول سقط حقه فى المعاش . فالتأمين هو لصالح عمال التجارة والصناعة أما الضمان فهو لصالح الجميع من العمال .

والحق أن مشروع الضمان الاجتماعى هو ضمن الأعمال الايجابية التى قامت بها الدولة نحو الإصلاح الاجتماعى وكفالة الضعفاء والعاجزين ، وتحقيق الاتصال بين الحكومة والطبقات الفقيرة من الشعب ، وذلك لتتعرف وسائل العيش التى يعيشون بها ، ثم ترتب نظاما يكفل لهم أدنى الضروريات ، ويضمن لهم أقل مستوى من الحياة الكريمة . فالدولة كلما رأت صالحا زكته وباركته ، وإذا رأت عوجا أصلحته وقومته. فعلاج العجزة وكفالتهم وتدريبهم

(١) وافقت الحكومة المصرية على مشروع الضمان الاجتماعى واعتمدت المبالغ اللازمة لتنفيذه والتى تقدر بقرابة ستة ملايين جنيه . ومشروع الضمان الاجتماعى أول الخطوات الايجابية لتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والجهل والمرض بعد أن ظلت هذه المكافحة تتردد على الالسن دون ان تجد عملا ايجابيا .

على بعض الأعمال التى تمكنهم من ممارستها حتى ترد إليهم اعتبارهم الشخصى، وتعينهم بوسيلة شريفة على كسب العمل الحلال . فالضمان الاجتماعى حق من حقوق المواطنين ، وسوف يصبح من اختصاص المراكز الاجتماعية أو الجمعيات التعاونية فى تنفيذه .

(٢٢) وإذا رأينا أن مشروع التأمين الاجتماعى يدعو إلى اتصال الحكومة بالطبقات الفقيرة ، فان قانون الجمعيات التعاونية من الوسائل الفعالة لاتصال الحكومة بالمتعاونين عن طريقه . ويلاحظ أن لكل عضو فى جمعيات التعاون صوتا واحداً ، وأن الغرض منه المصلحة العامة ، لا الربح ، إذ أن التعاون خادما ، لا سيداً ، وأن له مظهراً تعليميا يعمل على تيسير التعاون خصوصا وأنه نظام اختيارى ، لا إجبارى ، وأن المتعاونين سواسية وأغراضهم واحدة ، حيث يعتمد هذا النظام على الأخاء والحرية والمساواة ، فالفرد للمجموع ، والمجموع للفرد ، وأن صغار المتعاونين لا يختلفون عن كبارهم من حيث المساهمة فى كل مشروع تعاونى .

وإذا كانت نقابات العمال تفيد العمالة الكاملة فى الصناعة ، فان جمعيات التعاون الزراعى تفيد العمالة الكاملة فى الزراعة إذا ما عملت على نشر التصنيع الريفى فى أنحاء المدن والقرى المصرية . وكما أن النقابات العمالية قد تكون وسيلة فعالة في يد الحكومات لرفع مستوى العمال فى الصناعة ، فان جمعيات التعاون هى الوسيلة المثلى فى إدراك الحكومة لمطالب الريف وأهله، من استغلال أوقات فراغ الريفيين، إلى القضاء على المرابين وغيرهم من كبار المزارعين ، إلى إرشاد الفلاحين وتوجيههم إلى ما يعود عليهم بالخير والرفاهية المادية حيث تمدهم جمعيات التعاون بالمعلومات عن خصائص الحاصلات ، وعن أجود أنواع الأسمدة ، وعن أحدث المعدات الزراعية وأنفعها ، كما تحيطهم علما بكل جديد ، وتأخذ على عاتقها أنواع الدعاية لترويج الحاصلات فى الأسواق المختلفة . فنقابات العمال فى الصناعة والتجارة والجمعيات التعاونية فى الزراعة، وقوانين الشركات وتصيرها فى التجارة، خطوات سليمة نحو الإصلاح، وزيادة الدخل الأهلى المصرى من وجوه عدة .

والحق أن الإصلاح الذى ننشده لا يتم إلا إذا ظهرت مبادىء الدخل الأهلى جلية واضحة فى جميع النواحى الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والنقلية . فالدخل الأهلى له أحكام فى رفع شئون الإنتاج ، والحد من الضياع والاسراف ، ورفع مستوى المعيشة بين الأفراد والجماعات ، ومساواة الفرص بين طبقات الأمة .

ونحن إذ نرى أن قوانين العمل فى الوقت الحاضر قد أصبحت متعددة متنوعة ومشتتة ومتفرقة يصعب على رجال الاقتصاد والمال بل والقانون مراجعتها بل والإلمام بها إلماما تاما ، فالتوجيه الاقتصادى سوف يجمع شملها حتى يعرف كل من الصناع والعمال والتجار حقوقه وواجباته معرفة كافية ، والقوانين والتشريعات التى ذكرناها ما زالت فى حاجة إلى

الكثير من التعديل لإصلاح ما فيها من نقص وعيوب وقصور ، كما أن بعضها أصبح لا يساير التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ، ولا يؤدى الغرض المقصود منه ، ولا يلائم تطور مصر الصناعى والتجارى والزراعى ، كما هو ظاهر من قانون المصنع وتوافر اشتراطاته .

وإذا ما رأينا ضرورة العمل على إنشاء مجموعة كاملة موحدة لقوانين العمل كما هو الحال فى الدول المتمدينة ، فالواجب أن يعلم طالب الاقتصاد والمال تشريع العمل نظراً لأهميته .

وقد بحثنا فى هذه الرسالة موضوع الدخل الأهلى ، ومقاصده وأهدافه ، بل وتوجيهاته وأضواؤه وظلماته ، وخصصنا الفصل الأول لندرة الموارد والدخل الأهلى ، وواجهنا أجور العمال وأثرها فى الاقتصاد القومى العام ، كما تعرضنا فى الفصل الثانى لتحليل الظواهر الاقتصادية على ضوء الدخول القومية وأحوال نفقات الانتاج الثابتة والمتناقصة والمتزايدة بغية رفع مستوى الإنتاج وزيادة انتاجية العمال والمنظمين ، وقد عالجنا فى الفصل الثالث الدخول الزراعية والتدابير الزراعية لرفع مستوى الطبقات العاملة عن طريق الدخل الأهلى ، وأظهرنا فوائد جمعيات التعاون والتصنيع الريفى وحسن توزيع الثروة العقارية حتى تأتى أكلها ، إذ أن التعاون الزراعى بمثابة نقابات عمال الصناعة فى رفع مستوى الأيادى العاملة ، وإذا ما عالجنا شئون العمال ودخولهم فقد واجهنا التفاوت الظاهر فى حياة المجتمع ، وتقدمنا بالتدابير الضرورية لسد الثغرة الموجودة بين الطبقات العاملة ، وجعلنا موضوع الفصل الرابع الدخل الأهلى والتدابير الصناعية لتدعيم قواعده ، وإذا ما وجدنا أن الطلب يشتد على أى نوع من أنواع العمل فى الزراعة والصناعة والتجارة ، وذلك ينشأ عن قيمة إنتاجية هذا العمل ، فان قيمة هذه الإنتاجية تشتق أصولها من قيمة المنتج الحدى الصافى . فالمنتج الحدى الصافى هو الذى يعين الأجر الذى يتقاضاه العامل فى المدة الطويلة ، والذى لا يتعداه فى الأجل الطويل . فالمنتج الذى يقوم بالإنتاج لحسابه الخاص ما هو فى الواقع إلا أجير المجتمع الذى يعيش فيه ، ولن يحصل هذا المنتج على أكثر من قيمة منتجاته الحدية فى السوق الحرة .

وإذا كانت نظرية الإنتاجية الحدية تعامل العمل كسلعة قابلة للتقسيم حتى لا تكون الزيادات الممكنة أكثر أو أقل من اللازم . فانا نجد أن نقابات العمال تعتمد على الاتفاقات الجماعية بين العمال وبين أصحاب الأعمال حتى يستطيعوا أن يعطوا العامل أجرا يزيد عن قيمة انتاجيته الحدية . وفى هذا يقول ستجلر أن هناك خمس سياسات تمكن العامل من الحصول على أجر يزيد عن انتاجيته الحدية ، وهذه السياسات هى :

(١) معارضة نقابات العمال فى استيراد المنتجات المماثلة من الخارج .
(٢) عدم التصريح لغير الأعضاء بمزاولة العمل الصناعى .
(٣) المحافظة على التوازن الذى يقضى على العوامل التى تؤدى إلى البطالة .

(٤) المنافسة القائمة بين المنشآت المتماثلة ، والحد من تطرفها والجمع بين قواعدها .
(٥) عدم ادخال أى تحسين فى نظم الصناعات القائمة .

ولهذا نرى أن نظرية الانتاجية الحدية تعامل العمل كسلعة وتنص على أن أجر العامل لا يمكن أن يزيد عن قيمة انتاجه والا تعرضت المؤسسات الصناعية للخسارة والخذلان . وعلى ضوء هذه النظرية حددنا التدابير الإجتماعية فى الفصل الخامس مظهرين أثر التوجيه الاقتصادى فى هذه التدابير ، مبينين ما ينتج عنها من زيادة الدخل الأهلى أو انخفاضه ، إذ أن نظرية الانتاجية الحدية تقول بضرورة وحدة معدلات الأجور فى جميع فروع الأعمال ، مع أن هناك تفاوتا كبيراً فى الأجور ناشئا عن التفاوت فى الكفاية والعلم والدراية والخبرة والذكاء . وإذا كان الاشتراكيون لا يتفقون على نظرية الفئات غير المنافسة حيث ينكرونها قائلين أنه يمكن الانتقال من فئة إلى أخرى دون عائق من عوائق التعليم والتربية والوارثة وحكم البيئة ، مادامت المقدرة متوفرة تحد من مفعول هذه النظرية .

ولا شك أن تفاوت الأجور يرجع إلى عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين العمال ، كما يرجع إلى اكتساب المهارة الضرورة لمزاولة الأعمال بالنجاح المنشود . فاذا ما تخصص الإنسان فى عمل من الأعمال ، وقصر فى مزاولته ، فلا بد أن تتعادل انتاجية العامل الحدية مع عائده السليم . وإذا ما رأينا مثلا أن تكوين المرأة الطبيعى وانشغالها بالحمل بضعة أشهر مما يجعلها أقل قدرة على الانتاج المستمر ، فان الطلب على العامل يصبح أشد من الطلب على المرأة . وإذا ما طالب النساء بتطبيق مبدأ الأجر المتساوى للرجال ، بصرف النظر عن جنسية العمل ، فان الصفات الطبيعية التى تميز الرجل عن المرأة تجعل منهما عنصريين غير متنافسين وغير قابلتين لاحلال أحدهما محل الآخر . إلى هذا فان الجهل بالفرص قد يعوق تحقيق مبدأ الانتاجية الحدية . ألم نر أن أجر العمال فى مصر منخفض عن زملائهم فى أوربا وأمريكا ، وذلك لجهل المصريين بالفرص المتاحة للاوربيين والأمريكيين ؟ ألم نر أن دخل المنظم فى مصر يختلف عن دخل زملائه فى الخارج ، وذلك لجهله بالأذواق وبفنون الانتاج وكمال التنظيم ، بل وبمطالب الأسواق وحسن التكييف والتقدير ؟ وإذا كان الجهل يمس عددا كبيراً من الناس ويحد المساواة ، فلا شك أن مرجعه نظام التعليم الفاسد فى البلاد . وعلى ذلك يعوق الجهل بالفرص تحقيق مبدأ الانتاجية الحدية . وإذا أضفنا إلى ذلك تكاليف التنقل وأحكام البيئة الاجتماعية وقوانينها ، والجمود الذى يتعرض له أفراد المجتمع ، وجدنا أسباب التفاوت فى الأجور بين نفس أفراد الطائفة الواحدة من العمال . ولا شك أن تفاوت الكفايات والمهارات وتباين المقدرة والنباهة من دواعى تفاوت الأجور حيث تتحطم على صخرة هذا التفاوت الدخول ، وتتهشم على ربوة تلك الاختلافات مستوى معيشة الأفراد والمنظمين . فالكفايات الموهوبة لها دخل يسمى بريع

القدرة والجدارة . وكثيراً ما تدعو الصلات العائلية إلى تفاوت الأجور بين الأفراد فتعوق هذه الصلات مساواة الأجور وعدالة التوزيع من الدخل العام .

وإذا ما واجهنا تحليل مفردات الدخل الأهلى وتقويم معداته فى الفصل السادس وبحثنا الأجور على ضوء نظرية الريع وجدنا أن الطلب هو الذى يحدد قيمة الأجور ، وذلك لأن عرض العمل غير مرن فى المدة القصيرة فى نفس الطائفة ، وأن تقسيم كل طائفة إلى عدة مهن مختلفة حيث يكون العرض فيها غير مرن بسبب صعوبة الانتقال من فئة إلى أخرى . فاذا كان عرض كل فئة غير مرن ، فان زيادة الطلب على أفراد أى مهنة داخل الفئة يرفع من أجور هذه الفئة . فهناك علاقة بين الأجر وبين عدد المشتغلين بالمهنة ، ولا يمكن أن تتساوى مستويات الأجور إلا إذا كان العرض بين المهن مرنا ، وقد خصصنا الفصل السابع لدراسة التوجيه الاقتصادى والدخل الأهلى وذلك لإصلاح شئون حياة مصر الاجتماعية . وفى مصر نرى أن فى المشروعات المختلفة يوجد المنظم الكفء الذى يستطيع أن يجمع عوامل الإنتاج أمثل تجميع ، وأن يحقق من وراء هذا التجميع أكبر ناتج مع أقل النفقات الممكنة ، وقد يكون هذا المنظم أضعف المنظمين كفاية . ولكنه يتناسب مع أحوال المشروع نفسه ، ومع المواد التى يستغلها ، بل ومع ظروف الإنتاج المحيطة به ، فيعمل فى ظروف مناسبة بدرجة أحسن من المنظم الأعظم كفاية ومهارة منه ، وقد يكون العامل غير كفء ولكنه لا يلبث بعد فترة من التدرب والخبرة والعلم أن يصبح عاملا كفأ يمكن الارتكان عليه فى إدخال الإصلاح المنشود .

لقد اقتضت بحوث الدخل الأهلى معالجة موضوعات الريع والأجور والفائدة والربح لما لها من كمال الفائدة على الطبقات العاملة وغير العاملة ، وقد عالجنا الشئون الاقتصادية دون إهمال الوجهة الاجتماعية وما تتطلبه من تشريع يفيد البلاد حتى تصل إلى أهدافها وتستكمل قواعد رقيها ورفاهيتها ، وقد نهضت الحكومة الشعبية نهضة مباركة فى تقرير مصير البلاد الاقتصادية والمالية ، خصوصا بعد أن مهدت الظروف السبيل لاتباع أيسر التدابير لاستغلال موارد البلاد على أحسن حال ، بالرغم من مطامع الدول فى تفسير الشئون المصرية الدولية . ومهما تدخلت الدول فان الحكومة الشعبية سائرة فى طريقها المستقيم . إذ تراها إذا ما عدلت قانون الشركات بعض التعديل عمدت إلى منع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية ، وأشرفت إشرافا كاملا على هيئات التأمين والبنوك والشركات الاحتكارية وغيرها . وإذا ما وافقت على تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى بدلا من إنشاء بنك مركزى جديد يكون ملكا خالصا للدولة تسيطر على إدارته سيطرة كاملة أسوة بما هو متبع فى معظم الدول ، فانها عمدت إلى أن يكون البنك الأهلى المركزى المؤسسة

الوطيدة الدعائم ، وسوف ترى طريقها لتخفيف الحمل الثقيل عن كاهله بسبب تجميد الأرصدة الأسترلينية ، وسوف يقوم البنك المركزى بتمويل الاقتصاد القومى ، إما مباشرة ، وإما عن طريق البنوك التجارية وغير التجارية الأخرى حيث سوف يمدها بالمال كلما احتاج الأمر ذلك.

ولا شك أن تنسيق الجهود ورسم خطة ثابتة وتوجيه البلاد توجيها اقتصاديا سوف يحقق الأهداف ويرفع من مستوى معيشة السكان عن طريق العناية بالدخل الأهلى ومفرداته :

فالدخل الأهلى من الزراعة ومفرداتها ومشتقاتها سوف يرفع من شأن جميع المشتغلين بها ويكفل التقدم الزراعى المنشود ، كما أن الدخل الأهلى من الصناعة والتصنيع سوف يعنى عناية كاملة بمفردات التكلفة ويحقق تخفيض مستوى المعيشة بحيث تنتفع به الأمة كل الانتفاع دون رعاية الاوضاع المعروضة على الحكومة من الخارج التى لا يمكن قبولها لأنها تحد من شئون مصر الداخلية ، كما تسىء توجيه التصنيع ، فتخفض مستوى معيشة العائشين منه . وإذا كان الدخل الأهلى يدعو الى رفع شئون مصر الزراعية والصناعية ، ويحد من مساس سيادة مصر القومية حيث تسعى الولايات المتحدة جاهدة فى الانتفاع من مصر عن طريق النقطة الرابعة من مشروع ترومان ، فان الدخل الأهلى من التجارة والمواصلات والنقل يجب تكييفه تكييفا وطنيا حتى ترتفع قوة مصر فى التجارة الخارجية والداخلية ، وتعمل على الاعتماد وعلى بنوكها التجارية والمركزية . وإذا كانت مصر مازالت تدعو الى تحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى ، فاننا نضم صوتنا الى القائلين بالتأميم إذ لا فائدة من ترك البنك الأهلى على حاله ، بينما يستفيد مساهموه من شراء الحكومة للذهب والسندات الامريكية ولا تسوى قيمة الأرصدة الاسترلينية التى أهمها يقع فى أحضان قسم الأعمال التجارية بالبنك ، ويتحمله فى النظام الجديد قسم إصدار أوراق البنكنوت المصرى .

وإذا كان فى مصر من يرعى المصالح الأجنبية تحت اسم التعاون الدولى ، فالواجب أن نعمل على تحقيق الصالح العام المصرى ولو اقتضى الأمر الحد من الاستثمارات الأجنبية فى شئون مصر الزراعية والصناعية والتجارية . فمصر ما زالت غنية برجالها وأموالها وهى أولى بالحد من القروض الدولية وما تجره عليها من أزمات واضطرابات تجارية ومالية .

والله يوفقنا فى عهد الفاروق إلى ما فيه خير البلاد . حفظ الله الفاروق ذخراً لأمته ووطنه ، ووحد جهود الأمة فى عهده حتى تتحد المقاصد والأهداف لما فيه إصلاح حال المجتمع المصرى .

مقدمة وتصدير

الدخـــل الأهلى

« من جمع بين الزرع والضرع والتجارة فقـــد استثمر التبر من الحجارة »

(حكمة)

تحاط رسالة علم الاقتصاد بغيوم كثيفة من الأفكار المتناقضة ، قد يكون من الصعب حل المشاكل الاجتماعية والمالية والعمالية عن طريقها ، خصوصا وأن الوصول إلى قرار سليم لحلها لابد وأن يتفق مع الأهداف التى ينشدها علماء الاجتماع والاقتصاد ورجال السياسة والحكم وخبراء الفن والعلم والمال والعمال . وإذا عالجنا مثلا مشكلة الغلاء بالوسائل الدخلية العلمية الاقتصادية دون غيرها ، وجدنا الاختلاف بينا بين رجال العلم وبين رجال الإدارة والحكم ، بل وبين الأحزاب المختلفة فى علاج المشكلة بعينها ، وذلك لأن رجال المال والأعمال ينظرون إلى المسائل الاقتصادية من جوانبها التى تفيدهم دون غيرهم ، بينما رجال السياسة والحكم يتأثرون عادة بالتقاليد وأحكام البيئة فى الهيئات التى يمثلونها من عمال وصناع وتجار وزراع ، بينما يتطلب الأمر اتفاق رجال المال والاقتصاد على الطريقة المثلى لحل المعضلة دون الميل إلى نزعات السياسات الاقتصادية الدولية التى قد لا تناسب الحلول الأهلية القومية .

ولا ريب أن المصالح الخاصة كثيرا ما تؤدى إلى تضارب الآراء وتنافر الأفكار ، بينما حل أية مشكلة اقتصادية مثل مشكلة غلاء المعيشة مثلا يتطلب التجرد من الصبغة الشخصية ، وتوجيه النظرات الاعتبارية إلى منطق النظرية التبادلية فى حدود المنافع الاجتماعية والقيم الاستبدالية ، ولا شك أن عالم الاقتصاد إذا ما درس مشاكل الدخل والغلاء ، وهدف بدراسته حل المعضلة ، والفصل فيها بما تقتضيه ظروف البيئة التى يعيش فيها ، وما تتطلبه هذه البيئة الخاصة من تمحيص ، لوجد نفسه مضطرا إلى الاسترشاد بقواعد التحليل العلمى الدقيق ، وضروب الخبرة العالية ، وكمال المعرفة والمران فى شئون الصناعة والعمال ، والزراعة والتجارة والمال ، وتحولها نحو الكمال .

وقد عالج مشكلة الدخل الأهلى والغلاء فى مصر الوزراء والعلماء ورجال الإدارة والأعمال وخبراء الفن والمال والعمال ، ولكن الغالبية العظمى من المستنيرين تجد صعوبات لتبيان حيوية المشكلة وخطورة اتجاهاتها ، وذلك لأن الأوضاع التى ترتكز عليها لا تعتمد على مجموعة من المبادىء العامة بقدر ما تستند على الاجتهاد والخبرة والتفنن بل وتحايل رجال الحكم فى تصريف الأمور طبقا لمقتضيات الظروف الوقتية ومناسباتها المحلية الوقعية . ولولا يقظة الاقتصاديين الوطنيين ، ورغبتهم فى الوصول إلى حل سليم لمشكلة متشعبة الأطراف مثل

مشكلة الدخل الأهلى لما تقدموا لإظهار ما خفى من عناصر هذه المشكلة حتى يكون حلها مستقيما مع التفكير الصحيح والتنظيم العلمى الدقيق ، والخبرة العالية والصناعية المتزنة والمتصلة بالحياة الدائمة الحركة بين العمال ورجال الأعمال .

وإذا كانت الهداية والتوفيق بيد الله حتى يصبح العلم الصحيح أداة صالحة فى يد رجال الحكم والادارة . فان تطبيق مبادىء الاقتصاد على الدخل الأهلى سوف تلقى ضوءا سليما لحل مشاكل مصر الصناعية والعمالية والاجتماعية بحيث يصبح الحل حاملا لواء الثمرة التى نرتجيها ، وموجها لصيانة الكيان الاجتماعى الذى نهدف اليه . ولا ريب أن أضواء الدخل الأهلى وظلماته سوف تبرهن على أن الخط السوى المستقيم فى حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . إذا كان أيسر السبل وأهونها . فان تعقد ظواهر هذه المشاكل وما يلازمها من القوى والمؤثرات . وتباين الاتجاهات الأهلية والدولية ، يدعونا إلى اتباع الخطوط الملتوية حتى نتعرف أسرار الدخل الأهلى وتطوراته المحلية ، والكشف عن طبيعة القوى العابثة به ، بل والعوامل المكيفة لسيره واطراد تقدمه وزيادته وسط أضواء الحياة وظلماتها .

وفقنا الله فى إظهار أسرار الدخل الأهلى وظلماته حتى نحل مشكلات مصر على ضوئه حلا ثابتا يراعى فيه مصالح الأمة المصرية دون غيرها . فالدخل الأهلى حركة دائبة ، وقوى محركة تكمن وراء كل خير ، وموردا غزيرا يوجه كل عامل إلى رفع مستوى البلاد فى كل ناحية من النواحى . وفضل الدخل الأهلى على الصناعة والزراعة والتجارة والنقل وفير ، وعلى النهوض بالطبقات الكادحة الفقيرة بارز للعيان . ولا شك أن مجد مصر يتوقف على زيادة هذا الدخل ، وزيادة العوائد من وفرة الأنتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، مع العمل على استقرار أحوال النقد ، ووفرة وسائل النقل ، والحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد الأقتصادية والمالية والأجتماعية ، سواء أكان عن طريق مشروع ترومان أو غيره .

فاللهم أهدنا إلى الصراط المستقيم فى عهد الفاروق حيث بزغ فيه وعى الريف الجديد الذى يجب أن يحظى دواما بدخل سليم ، وحيث نهض فيه وعى الصناعة التى تستمد نورها وأضواءها من رواسب الحاضر بما فيه من قوة وضعف . ومصر الخالدة سوف تمضى فى عهد الفاروق بخطى سريعة إلى الامام ، وإن تحالفت عليها الأحداث .

وإذا كان لى أن أعترف بالفضل فى اخراج هذا الكتاب ، فهذا الفضل يرجع إلى زوجى التى جعل الله لى منها نورا وسط ظلمات ، وهداية فى كل خطوة من الخطوات ، وعلما صحيحا فوق كل المراجعات ، ونعمه لا تحظى بها الا خير الزوجات . ولهذا أرفع لها هذا الكتاب مع حسن الذكرى وأمتن التخليدات .

محمد فهمى لهيطه

٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠

الفصل الأول

ندرة الموارد والدخل الأهلي وتعدد أهدافه

« يحتاج المولود الحديث ، لكي ينمو ويستقر ، الى الكثير من الرعاية والمعونة والتعزيز والتأييد حتى يصل بأمته الى الهدف المنشود » .

١ — ندرة الموارد وحياة الناس الاقتصادية ، ٢ — ندرة الموارد وعملية الاختيار والتفضيل . ٣ — الدخل الأهلي وسلم التفضيل في حدود هيكل الأسعار ، ٤ — توزيع الموارد والاعتبارات الدخلية على ضوء النظرية الحدية للدخول الأهلية .

يهدف الأفراد والجماعات عادة إلى زيادة الطيبات التي ينعمون بها ، فيعملون على تحقيق أغراضهم بمختلف الوسائل التي تتيح لهم ظروفهم أن يتوسلوا بها (١) . وإذا قارنوا وسائل الأشباع بالغايات وجدوا الأولى نادرة بينما الثانية متعددة . وقد خلقت هذه الحقيقة مشكلة الاختيار التي تزيد أهميتها كلما زادت الندرة النسبية للموارد . وما دامت الموارد محدودة ، فان تحقيق الناس لغاية معينة يتطلب منهم التضحية الكلية أو الجزئية لتحقيق منافع أخرى . وتتفاوت منافع الأشياء تبعا لتفاوت مقدرتها على أشباع الحاجات . وكثيرا ما يدعو سلوك الناس إلى متاعب وتضحيات بل ومشـــقات تظهر في الجهود التي يتحملونها لتوفير قدر من الرخاء المادي والاشباع الاجتماعي . فالمتاع والطيبات والخدمات التي يحاول كل فرد أن يظفر بأكبر قسط منها ليست في الواقع في متناول يده ، إذ أنها نادرة . وهذه الندرة هي التي تفرض على الإنسان الرشيد أن يكد ويكدح إلى الحد الذي يجد فيه أن المنفعة لكل متاع تكاد تتعادل مع المشقة الحدية للأعمال التي يقوم بها ، والتضحيات التي يتحملها أو يقاسيها وفقا لدخله المحدود .

المبحث الأول — ندرة الموارد وحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية

الناس في هذه الحياة الدنيا يحاولون ويجاهدون في سبيل الحصول على أشد الحاجات الحاحا عليهم ، كالحاجة إلى الطعام أو الكساء أو المسكن أو التعليم ، باذلين جهدهم الجهيد حتى لا يحرمون من متاع الدنيا الذي قد يفوق في حجمه حجم التضحيات التي أخذوا على أنفسهم الاضطلاع بها ، خصوصا وأن المتاع في مجموعه يقل عن مجموع الحاجات البشرية . وما الاشباع إلا إزالة الرغبة في الحاجات ، واحلال ما تليها من حاجات جديدة تظهر أسسها من بواعث النهضة والتقدم . وسوف يستمر الناس على هذه الحال ما بقيت فنون الانتاج

(١) الطيبات biens هي السلع الاستهلاكية سواء اكانت في الاستهلاك المباشر أم في الانتاج غير المباشر .

والادارة باقية على حالها ، فلا تسعف الموارد للناس إلا بقدر محدود ، وفى مناطق مقيدة كل التقييد ، وتبعث العوامل غير الظاهرة إلى تفكيك العناصر المتماسكة ، والحد من فائدتها .

وإذا كان هذا هو حال الطيبات والسلع النادرة التى يبذل المجتمع جهدا كبيرا للحصول عليها ، فان ندرة الموارد ليست واحدة بالنسبة لأفراد المجتمع نفسه ، إذ أنها تتفاوت بتفاوت مدى الحاجة الاجتماعية ، وهى الحاجة التى يشعر الأفراد بها فى مجموعهم للحصول على كميات معينة من كل سلعة ، كما تتفاوت بتفاوت مدى الجهد والعناء الذى يجب أن يبذله الأفراد فى سبيل انتاج كل نوع من السلع والخدمات ، وفى تفضيل كميات معينة من بعض السلع على كميات من سلع أخرى . والندرة التى نتكلم عنها ليست ندرة مطلقة بل هى ندرة نسبية حيث تظهر العلاقات التى تربط بين الحاجة إلى كميات معينة من كل سلعه ، وبين التضحية التى يتعين تحملها فى صور مختلفة للحصول على هذه الكميات الموزونة المعينة . وهذه الندرة فى الواقع تتوقف على عامل نفسانى وعامل مادى موضوعى ، فالأول يظهر مدى شدة حاجة الفرد أو حاجة الجماعة لسلعة معينة ، ومقارنة درجة الحاح هذه الحاجة بدرجات الحاح الحاجات الأخرى ؛ والثانى يظهر مدى صعوبة حصول الفرد أو الجماعة على كميات معينة من أية سلعة ، كما تظهر نفقات الإنتاج التى يتعين تحملها للحصول على هذه الكميات ، مع مقارنة نفقات الانتاج النسبية التى يتعين تحملها للحصول على كميات أخرى من السلع الأخرى المقارنة.

ونتعرف منفعة كمية معينة من سلعة معينة فى ظروف معينة بالاشباع الذى ينتظره المستهلك لهذه السلعة تحت هذه الظروف ، ولا يمكن قياس المنفعة ، وإن كان من الممكن مقارنتها بمنفعة سلعة أخرى ، أو بمقارنتها بالنقود باعتبارها قوة شرائية ، إذ يمكن تقدير كمية النقود التى تحقق نفس الأشباع الذى تحققه السلعة التى نرغب فيها لمعرفة منفعتها . وعلى ذلك فان منفعة وحدة النقود قد تؤخذ كمقياس للمنافع الأخرى . ولهذا يقال أن المنفعة تقاس بالنقود ، مع امكان مقارنة منفعتين كأنهما فى معدل واحد كمبلغين من النقود ، أى أن الثمن الذى يصبح المستهلك على استعداد لصرفه للحصول على أية سلعة يتساوى مع الثمن الذى يدفعه للحصول على سلعة أخرى . ألم تر أن الطلب على السلعة الواحدة يختلف باختلاف ثمنها ، وانه كلما انخفض الثمن قلت المرونة ، وكلما ارتفع الثمن زادت المرونة ، وأن العوامل التى تؤثر على حالة الطلب هى : — ١ — الدخل ، ٢ — عدد المستهلكين وميولهم ، ٣ — طريقة توزيع الدخل ، ٤ — أسعار السلع البديلة ؟ ولا ريب انه كلما زاد دخل المستهلك او العامل ، أصبح طلبه على مختلف السلع والخدمات أقل تأثرا بتغييرات الأثمان (١) . فهل لنا أن نؤيد هذا المبدأ ونعززه ؟

---

(١) راجع «النقد المصرى والصناعة المصرية» للمؤلف من الجزء الثانى صفحة ٦٩ـ٧٣ .

والمرء فى أحوال الانتاج والاستهلاك يختار السلع المعينة بعد أن يراعى أهمية السلع الأخرى ومدى الحاحها عليه ، بل وبعد أن يوازن بين التضحية بعمله للحصول على سلعة معينة ، وبين التضحية التى يمكن أن يتحملها لو أنه حصل على سلع أخرى ، إذ انه دائم الموازنة أثناء قيامه بعملية الأختيار والتفضيل بل والمفاضلة بين مختلف السلع والمنافع التى تعود عليه ، لو أنه حصل على كمية معينة من سلعة أو كمية معينة من سلعة أخرى ، وبين التضحيات التى يتعين عليه تحملها لو انه حصل على هذه الكميات لمختلف السلع . وهذا هو حال المستهلك والمنتج سواء أكان منتجا لسلع الانتاج أو سلع الاستهلاك. وكلما استقر قرار الفرد على سلع جديدة معينة الف السلع الجديدة التى يصبح فيها خيرا مما كان . ولولا ندرة الموارد النسبية وتنافس الناس فى الحصول عليها فى الوقت الزائل الضنين لكان حاله أحسن مما هو .

وهناك وسائل تجعل الإنسان قادرا على أن يصبح أحسن حالا من غير أن يؤدى ذلك الى نقص اشباع غيره من الناس ، وهذا هو الحال بين أعضاء جمعيات التعاون ؛ كما توجد وسائل اخرى تحسن من حال البعض ولكنها تؤدى فى نفس الوقت الى سوء حال البعض الآخر ، ولا يمكن ان نشيد باتباع هذه الخطة الأخيرة إلا إذا عادت بنفع يربو على ضرّها ، وأمكن تعويض من مسهم الضر والخسران بما يحفظ كيانهم ويصون قواهم . ولهذا كان التوجيه فى الجماعات المتخلفة فى المدنية أفضل من غيرها فى الجماعات المتقدمة ، مهما لاقت الحكومة فى ذلك من المصاعب والمتاعب والتضحيات والنتائج .

وكل إنسان رشيد يواجه مشكلة دائمة مستمرة كلما تعرض لتوزيع دخله بين مختلف الطيبات التى يشعر بحاجة إليها ، أو كلما ظهر له أن يوزع الموارد الإنتاجية التى يملكها بين أنواع الاستعمالات المختلفة التى تصلح لها هذه الموارد ، وبالأخص أن ظهر له أن الدخل الذى يملكه يقصر عن إشباع جميع حاجاته التى تزاحم بعضها بعضا لتستأثر كل حاجة منها بأوفى قسط وأينع نصيب، وأن الموارد التى يملكها موارد محدودة تتزاحم وتتنافس للوصول إلى أغراض عديدة ، لا سبيل إلى الوفاء بها جميعاً فى نفس الوقت ، بحيث يحصل كل غرض من الأغراض الإنتاجية على جميع الموارد اللازمة له. والحق أن ندرة الموارد إذا ما قورنت بالغايات تفسر فعال الأفراد والهيئات والجماعات والحكومات حتى تصل إلى أينع الثمرات فى شئونهم ، سواء أكانت زراعية أم صناعية أو تجارية أو إدارية مالية . ألم تر أن الحكومة المصرية بذلت جهداً مشكوراً للوصول إلى أهدافها عندما حددت سياستها المالية فيما يتعلق بالأرصدة الاسترلينية ، وباستقلال النقد المصرى ودعمه، وشراء الذهب والسندات المقومة بالذهب، وبمشروع البنك المركزى ، وتعزيز النشاط التجارى ، ومراقبة الحكومة لسوق القطن ، وتدخلها لحمايته ، وبالمشروعات الإصلاحية التى وضعتها للنهوض بالبلاد من شتى النواحى وغير ذلك من مسائل

انتظمتها سياسة الحكومة المالية والاقتصادية ؟ الحق أن ندرة الموارد تواجه مشكلة الدخول .

المبحث الثانى — ندرة الموارد وعملية الاختيار أو التفضيل

لا ريب أن الندرة فى موارد الدخل وموارد الإنتاج وموارد التوزيع هى طابع الحياة الاجتماعية فى مظهرها الإقتصادى ، وهى التى تفرض على الأفراد والجماعات والشركات والهيئات بصفتهم مستهلكين ، وبصفتهم منتجين ، أن يستمدوا قواهم من عملية الاختيار والتفاضل بمختلف الخطط التى تكون تحت علمهم وإدراكهم وإمكانياتهم . والمنتجون والمستهلكون عندما يفضلون خطة على أخرى إنما يهدفون إلى تحقيق أكبر منفعة تعود عليهم، أو تخفيض أنواع الحرمان الذى يخضعون له، إلى أقل الجهود الممكنة والتضحيات الميسورة . والاهتمام بالغايات يعين النواحى التى تستحوذ على الوسائل . وبما أن الوسائل نادرة إذا ما قورنت بالغايات المتعددة ، فإن تحقيق أى غاية لا يتم إلا بتضحية بعض الغايات الأقل أهمية . فاذا ما عجز الفرد عن إشباع جميع غاياته بالقدر الذى يشبعها به، كان الحرمان بتعميم نظام البطاقات أو بالسماح بارتفاع الأسعار من ممهدات تحديد حجم الاستهلاك. وكلما انكمش حجم سلع الاستهلاك لظهور غايات جديدة وندرة المورد النسبية ، ظهرت فوائد تعميم نظام البطاقات بالنسبة للسلع ذات الطلب غير المرن حيث تتساوى الطبقات ذات الدخول المتواضعة أو الثابتة مع الطبقات الموسرة أو الثرية فى استهلاك النصيب المعين لكل منها ، كما هو الحال فى مساواة صغار المزارعين المنضمين لجمعيات التعاون فى الريف بكبارهم .

وإذا ما تحوّلت البلاد عن مألوف الحياة القديمة فيها ، وتعرف رجال الصناعة فى البلاد على العوامل التى من شأنها أن تنهض بالصناعات الأهلية ، وجدوا أن التقدم الصناعى يظهر أن العامل القليل الأجر أكثر كلفة من أجره الظاهر ، وأن تضحية الأشخاص من الربح أكثر أهمية من تضحية الآلات ، وأنه إذا رغب المرء فى بيع انتاجه تعين على الذين يحتاجونه أن يجدوا المال اللازم لشراء منتجاته ، وأن أية ظروف تؤثر فى رجال الأعمال بصفة عامة تؤثر بدورها فى نجاح الصناعات القائمة فى نفس المنطقة ، وأن تعميم نظام البطاقات ونظام الجراية ونظام التسعيرة ، إذا فقدت آثارها، كان على أصحاب الأعمال أن يعاونوا العمال على اختيار المجموعات من السلع التى تتفق مع حجم دخولهم و بمستوى الأسعار السائدة فى السوق. ولهذا كان على أصحاب الأعمال أن يراعوا أثر اعتلال صحة العمال ورداءة التغذية على الإنتاج، إذ أن اعتلال الصحة يؤدى إلى الهبوط فى النشاط الصناعى ، بينما تعتبر رداءة التغذية السبب فى اعتلال صحة العمال . فالعمال الذين تنقصهم التغذية أو الذين يتناولون غذاء غير صحى ينتجون أقل من المستوى الكامل المطلوب، كما أنهم كثيرا ما يعجزون عن ادارة الآلات التى

يتناوبون العمل عليها ، فتكثر بذلك أخطاءهم ، وتتعدد أغلاطهم ، وتزداد باطراد فى كل ساعة من ساعات العمل الذى يقومون به . ومرد ذلك بطبيعة الحال إلى ضعف القوة الجسمانية، وإلى نقص الحيوية اللازمة للعمل الذى عهد إليهم به . وليس ثمة أحد من رجال الصناعة يسمح بإدارة الآلات فى مصنعه بدون تشحيم أو اشراف فنى ، كما أنه ليس بين رجال الصناعة من يرتضى ترك عماله فريسة للامراض المزمنة أو ضحية لسوء التغذية . ومن الخطأ اعتبار مثل هذه الخدمات تبرعا أو إحسانا ، لأن الواقع أنها على عكس ذلك، ضمان أكيد ضد نقص الانتاج. فالصانع يجب أن يساعد العامل على حسن تفضيل السلع الضرورية الواقية لحسن معيشته.

ويعمد المرء الرشيد كما بينا إلى اختيار مجموعات من السلع تتحد أنواعها بحجم الدخل الذى يحصل عليه ، وبمستوى الأسعار السائد فى السوق ، وبطبيعة الحاجات التى يشعر بها ، ومدى إلحاحها عليه ؛ وهو دائم العمل والحركة على ترتيب هذه السلع وفقا لدخله المحدود ، بل وفقا لسلم التفضيل الذى يراه كفيلا بتحقيق أكبر قدر من المتاع فى حدود الدخل الذى يتسلمه أو يتقاضاه أو يتمتع به عن آبائه وأجداده فى حياتهم أو بعد مماتهم . ولا يخفى أن سلم التفضيل الفردى الذى يميز المرء الرشيد فى ظروف معينة ، والذى يؤثر أتباعه دون غيره لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والاشباع، لا يبقى على حاله ساكنا ، بل هو عرضة للتغيير والحركة تبعا لتغير العوامل التى يعيش فى كنفها حيث تتدخل فى تحديد أنواع السلع المختارة ، والكميات التى تستهلك منها ، أو القيم التى تنفق على شرائها ، فلو تضاعف دخل الفرد الرشيد فقد تتضاءل أهمية جانب من السلع التى كانت تحظى سابقا بقدر وافى من الانفاق الكلى ، فيحل محلها ماهو أهم منها . وقد تزيد أهمية سلع كانت تحظى بانفاق زهيد بسبب قلة الدخل وعدم كفايته ، فتصبح عظيمة الأثر لأشباع أمس الحاجات وأكثرها ضرورة للعيش والمتعة كما هو الحال الآن بين أغلب المستهلكين للتلفون والسيارات الخاصة والمذياع ، وكما هو الحال عند ماعمدت الحكومة الشعبية لتغطية البنكنوت بالذهب واعتبرته خطوة موفقة وضرورة لا بد منها . ولم تقف الحكومة عند هذا الحد بل تابعت الشراء حتى بلغت جملة ما اشترته من الذهب والسندات المقومة بالذهب حتى ١٢ يونية سنة ١٩٥٠ ما قيمته ٦١٫٤٠٠٫٠٠٠ دولار ، منها ٣٠ مليون جنيها ذهبا و ٤١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه سندات مقومة به . وقد عمدت الحكومة الشعبية فى استخدام هذا الذهب فى تغطية إصدار ورق النقد . إلى هذا فقد رأت الحكومة المصرية إعادة تقويم الذهب الموجود فى الغطاء الحالى للاصدار ، وسوف تودع الزيادة التى ستترتب على ذلك — وتقدر بحوالى اثنى عشر مليون جنيه بحسب سعر التعادل الجديد — فى حساب خاص بمثابة احتياطى لدعم النقد، وذلك وفقا لما تضمنه تشريع البنك المركزى . هذا وقد أصبحت أية زيادة فى الاصدار بمقتضى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ تغطى بسندات أو أذون مصرية.

ورأت الحكومة أن تعالج مواطن النقص فى هذا النظام ، فلا تكتفى بوقف تحويل الاسترلينى إلى العملة المصرية الذى كان يسمح به النظام السابق ، فجعلت إنقاص السندات والأذون البريطانية من الغطاء شيئا فشيئا حسب مقتضيات الأحوال. وهذه المفاضلة استوجبها الاستقرار.

وكلما زادت حياة المرء أو الحكومة رخاء ويسرا ، وتمتع المرء بموارد دخلية فائضة ، زاد تعرض التفضيل للتعديل والتغيير ، فتقل نسبة ما ينفق على السلع الضرورية او السلع التى تعتبر منخفضة الأوضاع كالخبز او المسكن الوضيع ، وتزيد نسبة ما ينفق على السلع الخدمات التى كانت تعتبر سابقا كمالية كالمسكن الفاخر والمأكل الباهر والملبس الزاهر والتعليم العالى المناسب ومشاهدة التمثيل بدلا من الاستماع الى الراديو او الاكتفاء بما تيسر من مفردات المتعة والتعليم.

المبحث الثالث — الدخل الاهلى وسلم التفضيل فى حدود هيكل الاسعار

وإذا بقى الدخل على حاله ، وتعرضت أسعار السلع الضرورية للانخفاض ، أدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع بعض السلع الأخرى الجديدة ، فيزيد انتاجها ، ويتكالب المنتجون على العمل فيها . ومن هذا يتبين أن سلم التفضيل يتعرض للتعديل والتغيير حيث يعمد المرء الى انقاص انفاقه على السلع التى اتجهت أسعارها إلى الارتفاع ، وخاصة اذا كانت هذه السلع المرتفعة ضمن السلع الكمالية. ويعمد الفرد دائما الى الابقاء على معدل انفاقه على بعض السلع الضرورية غير المرنة ، على الرغم من ارتفاع أسعارها ، حيث لا يمكن الاستغناء عنها مقابل انقاص معدل انفاقه على جانب من السلع الأخرى . فالسلع الضرورية تتمتع بتفضيل دائم فى سلم قرارات الأفراد وحياتهم . فاذا ارتفعت اسعار السلع الضرورية ، أثر هذا الارتفاع فى ترتيب اهمية السلع التى يقبل على استهلاكها ، وفى تحديد المبالغ التى ينفقها على كل منها . وكلما قلت ندرة الموارد ، زيدت المتعة بالمفردات المرنة التى يستهلكها الافراد والجماعات . وكلما ندرت موارد الفرد الدخلية تزاحمت الرغبات والحاجات التى يشعر بها الفرد للاستئثار بأكبر نصيب منها على ضوء موارده . والمرء الرشيد يوزع دخله على أنواع الانفاق المختلفة ، فتنال الضروريات أكبر نصيب من دخله ، ولذلك ترى أفراد الأمة فى شغل دائم فى ادخال التعديلات التى تدر لهم اكبر المنافع . والمنافع الحدية للأموال المنفقة فى كل ناحية من نواحى الانفاق يجب أن تكون متعادلة . وندرة الموارد الدخلية وضرورة توزيعها على وجوه الانفاق المختلفة توزيعا يفضى إلى حصول المرء على أكبر قدر من الأشباع ، يقتضى تدخل الدولة حتى يتيسر لأفراد الأمة الحصول على أكبر المنافع فى أقل الجهود والتضحيات ، وهذا لا يتحقق إلا بدراسة الدخل الأهلى العام وتوجيه توزيع الموارد الإنتاجيه بحيث يحصل المجتمع على أينع الثمرات . وهذا ما دعا الأستاذ زكى عبد المتعال إلى القول فى كتابه « أصول علم المالية

والتشريع المالى المصرى ، صفحة ٣١٢ أن الواجب التفرقة بين ضريبة تربط على رأس المال للوصول إلى الدخل الذى يغله ، وضريبة على رأس المال لانتزاع جانب منه يتجاوز دخله . ونعتقد أن ذلك يدعو إلى حسن توزيع الأعباء المالية وزيادة الإنتاج على وجه عام . وقد صدق اللورد كينز عندما قال فى كتابه « رسالة عن النقود » إنه يجب على الحكومة أن تتدخل فى الحياة الاقتصادية بحيث توازن الميل إلى الاستهلاك مع إنتاجية رأس المال ، كما أنها يجب أن تعمل ما أمكن على حفظ التوازن بين سعر الفائدة من ناحية ، والكفاية الحدية لرأس المال من ناحية أخرى ، إذ أن قصور الميل للاستهلاك عن مجاراة الانتاج لهو تبذير فى مرافق الدولة الاقتصادية وموارده الاجتماعية . وقد أثبتنا ذلك كله فى كتابنا « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » من الجزء الأول صفحة ٢٨٤ و ٢٩٥ إذ أن سعر الفائدة له أثر عظيم فى النشاط الاقتصادى المصرى ، وأن أهم العناصر التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى وزيادة الدخل الأهلى تتوقف على العلاقة بين سعر الفائدة النقدى وبين الكفاية الحدية لرأس المال . فإذا كان سعر الفائدة النقدى أقل من الكفاية الحدية لرأس المال ، كان هذا من دواعى الاستمرار فى إنتاج أدوات الإنتاج ، وإذا كان أكثر من هذه الكفاية ضاعت الحوافز لزيادة أدوات الإنتاج (١) . ومن الجهة الأخرى نرى أن الأمم أخذت بنظام التعاون الزراعى لأنه يدعو إلى حسن توزيع الموارد النادرة على المتعاونين وغير المتعاونين ، وبذلك يقوم التعاون الزراعى بحسن التوزيع واستقرار التفضيل الدخلى .

ولا ريب أن حسن توزيع الموارد يقتضى توجيه الموارد الانتاجية فى المشروعات التساهمية والتعاونية إلى إنتاج المفردات الضرورية للشعب ، ولهذا يقع على عاتق المنظمين والمديرين فى الشركات وجمعيات التعاون أن ينظموا مؤسساتهم بحيث تعمل على تخفيض نفقات الإنتاج . وهذا لا يتحقق إلا إذا قاموا بجمع رؤوس الأموال اللازمة وتوزيعها بالقسط والقسطاس بحيث ينم هذا التوزيع على قدرة المنظم ، والإفادة من الموارد الإنتاجية لأكبر حد مستطاع حتى ينتج أكبر قدر من الإنتاج بأقل النفقات الممكنة لكل وحدة منتجة من السلع الضرورية والخدمات اللازمة للمجتمع . فالمنظم فى مقدوره موازنة رأس المال الثابت لرأس المال العامل حتى لا يتجاوز أحدهما الحد المناسب للانتاج . فتوزيع رأس المال الكلى بين نوعيه بحيث تتعادل الإنتاجية الحدية لرأس المال من دواعى تخفيض نفقات الإنتاج ، ومن ثم تخفيض الأسعار .

ولا شك أن تقدم الإنتاج فى مصانع المحلة الكبرى يرجع سابقاً إلى تحقيق هذا التوازن وعدم تجميد رأس المال وبقائه من غير تشغيل ، وقد ترتب على سرعة تداول رأس المال المصرى

(١) « قارن مقياس الذهب The Measure of Gold » تأليف بيشو W. J. Busschau .

فى هذه المنشآت الصناعية تنشيط الأيدى العاملة وزيادة الدخل للعمال والمنظمين ، وشيوع الأسهم الإسمية فى الشركات التساهمية حتى تدفع قيمتها كلها فتصبح لحاملها . والمنظم يحاول أن يحصل على أكبر ربح ممكن ولذا تجده يعمل لتعرف الكمية التى يجب أن ينتجها حتى يحصل على الربح الذى يريده أو بالأحرى يعمل على تعرف نقطة التوازن التى عندها يتحقق له أكبر ربح ممكن . ويصل المنظم إلى هذه النقطة عندما تتعادل كمية الإنتاج المتوسطة بكمية الإنتاج الحدية ، أى عندما تتعادل النفقات الكلية المتوسطة بالنفقات الحدية . ويمكن بيان ذلك فى الآتى :

عدد الوحدات المنتجة	النفقات الكلية	النفقات المتوسطة	النفقات الحدية
١	١٠٠	١٠٠	—
٢	٣٠٠	١٥٠	٢٠٠
٣	٦٠٠	٢٠٠	٣٠٠
٤	٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٥	٩٠٠	١٨٠	١٠٠
٦	٩٩٠	١٦٥	٩٠

ومن هذا الجدول نلاحظ أن النفقات المتوسطة تعادلت مع النفقات الحدية عند انتاج أربع وحدات من السلعة ، وهذه هى نقطة التوازن التى يجب أن يثبت عندها إنتاج المشروع .

ولاشك أن متوسط نفقات الإنتاج للسلع تختلف عن نفقات الإنتاج الحدية لها ، إذ أن المقصود من متوسط نفقات الإنتاج هو نفقات وحدة الانتاج وما تشتمله من أجور العمال وفوائد رأس المال وتكاليف المواد الأولية وتكاليف صيانة المعدات الرأسمالية واستهلاكها ، بل وما يتضمنه من أحتساب ربح كاف يسمى بربح الادارة أو أجرها ، بل وأيضا ربح الاخطار التى يتضمنها المشروع . والمقصود من نفقات الإنتاج الحدية هو مقدار الزيادة فى نفقات الانتاج الناشئة عن انتاج وحدة اضافية جديدة ، كما تبين من البيان السابق حيث أظهرنا أنه من نتائج المنافسة الكاملة أو التوجيه الكامل أن يكون سعر السلعة مساويا لكل من متوسط نفقات الإنتاج ونفقة الإنتاج الحدية . وسواء كان المنتجون أحرارا فى التنقل من صناعة الى أخرى ، أم كانوا تحت أشراف الحكومة الكامل حيث تقوم هى بعملية التنقل والتوازن ، فان انتاج كل سلعة سوف يستمر حتى يصبح سعر السلعة مساويا لمتوسط نفقات أنتاجها . فإذا زاد سعر السلعة دخل منتجون جدد الى الصناعة التى تقوم بانتاجها ، ويكون من نتيجة ذلك زيادة الإنتاج ، ومن ثم زيادة العرض فانخفاض السعر . أما إذا انخفض سعر السلعة عن متوسط تكاليف إنتاجها تحمل المنتجون خسائر تؤدى إلى إعراضهم عن الانتاج ويتحولون الى صناعات أخرى ، ويستمر

هـــذا الحال حتى ينخفض الانتاج الكلى للسلعة وينقص عرضها فيرتفع السعر حتى يبلغ متوسط تكاليف الانتاج .

ونلاحظ أن انتقال المنتجين من صناعة خاسرة إلى أخرى رابحة سوف يتطلب مدة طويلة ، إذ أن انتقال رؤوس الاموال الثابته كالآلات والمبانى حتى والعمال الفنيين يتطلب وقتا تعمل المنافسة الكاملة أو التوجيه الكامل فى تحقيق تساوى نفقات الإنتاج المتوسطة مع نفقة الانتاج الحدية . ولابد لكل منتج أن يعمل على زيادة انتاجه ما دامت تكاليف انتاجه للسلع الإضافية تقل عن سعرها فى السوق أى مادامت نفقه الانتاج الحدية لا تزيد عن ثمن السوق لهذه الوحدة . وعلى هذا نرى أنه فى حالة المنافسة الكاملة أو التوجيه الكامل لعوامل الانتاج أن كل منتج سوف يعمل على زيادة انتاجه إلى الحد الذى يكون فيه سعر المعروض من سلعته مساويا لمقدار ما يجب أن يدفعه لعوامل الانتاج الاضافية اللازمة لانتاج الوحدة الاضافية ، وبذلك يميل سعر كل سلعة إلى التساوى والتكافؤ مع نفقات انتاجها الحدية .

والحق أن المؤسسات المثلى يكون فيها سعر السلعة مساويا لمتوسط تكاليف الانتاج ولتكاليف الانتاج الحدية، والا فان السعر إذا كان فى السوق أقل من متوسط نفقات الانتاج، فانها لن تتمكن من تغطية نفقاتها ، فيترك المنتج الصناعة ، وفى هذه الحالة يهبط الانتاج الكلى ، وتنقص الكمية المعروضة فى السوق إلى أن يرتفع سعرها فى هذه السوق ويكون كافيا لتغطية النفقات الكلية . وإذا كان السعر أكثر فسوف يدخل هذه الصناعة مؤسسات جديدة تؤدى إلى هبوط سعر السلعة حتى يوازى متوسط نفقات الانتاج نفقات الانتاج الحدية . والمؤسسة المثلى هى التى يكون متوسط تكاليف الانتاج بالنسبة لها أقل ما يمكن ، وذلك لأنها تنتج القدر الذى تستغل به جميع القوى الموجودة بالمؤسسة من عوامل فنيه وادارية وتسويقية . والمؤسسة المثلى هى التى تحقق التوازن حيث أن سعر الوحدة من السلعة تكون عند تلاقى متوسط النفقات الأنتاجية ونفقة الوحدة الحدية ، وأن كيفية توزيع الموارد المحدودة فى المنشأة على حاجاتها المتعددة أو الاختيار والمفاضلة بين الحاجات هى التى تحقق التوازن المنشود . فالدخل الأهلى فى الواقع يبحث فى كيفية توزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على أهداف المجتمع المتعددة .

ولا شك أن سلم التفضيل ، إذا كان من الصفات الباطنة لكل فعل انسانى ، فإنه يؤثر فى طلب السلع والخدمات ما دامت هـــذه الموارد نادرة ، وضرورة الاختيار والمفاضلة بين الاهداف والحاجات تؤثر بدورها فى الدخل الأهلى العام ، وتؤدى إلى زيادة الانتاج إذا كانت مبادىء التوزيع عادلة .

ولا ريب أن الدخل الأهلى يدرس كيف يحصل المجتمع على السلع الضرورية والكمالية ، كما يظهر لماذا يفضل المنتجون انتاج سلع من نوع معين أكثر من انتاج سلع ضرورية أخرى،

كما يبين لماذا يضحى الأثرياء بفوائد مادية معينة فى سبيل الحصول على فوائد غير مادية ، وأن الاعتبارات المادية ليست الباعث الوحيد الذى يحرك النشاط الاقتصادى . والحق أن الدخل النقدى الذى تغله المهن الحرة وغير الحرة يتوقف على البواعث التى تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة العامة ، وأن اشباع الحاجات تتوقف على مقدار الدخل الذى يتمتع به المجتمع فى مجموعه ، وأنه كلما كان التوزيع عادلا كلما تساوت مقادير الأشياء ومعاييرها ، وأن أشباع الحاجات يتوقف على حسن توزيع الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة على حاجات المجتمع المتعددة حتى يستطيع هـذا المجتمع أن يحصل على أقصى ما يمكن من المنفعة وعلينا أن نضع القواعد التى تنظم توزيع هـذه الموارد والمنافع الناتجة منها على طبقات المجتمع الذى نعيش فيه .

فالدخل الأهلى مرتبط بانتاج السلع ومبادلتها ، كما هو متصل بما يحصل عليه الفرد من السلع التى تسد حاجاته على أحسن حال . ومن الواجب أن يسير المجتمع على قواعد معينة تحدد عوائد الأفراد من الموارد المختلفة ، سواء عاش هذا المجتمع فى كنف النظام الرأسمالى أم فى حدود الاشتراكية . والدخل الأهلى سيان فى النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى إذ أنه يوزع على الطبقات المختلفة ، كل على حسب انتاجه ، وعوائد هـذا الانتاج فى حدود جهاز الثمن . وإذا كان جهاز الثمن فى الدول الرأسمالية هو الذى ينظم النشاط الاقتصادى ، فان هذا الجهاز فى الدول الاشتراكية يعبر عن التوجيهات الصحيحة للوصول إلى الأهداف السليمة . وجهاز الثمن ما هو إلا إداة فعالة فى إيجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، بل وفى حسن توزيع عوامل الانتاج بين الصناعات المختلفة بالكيفية التى يبغيها المستهلكون .

المبحث الرابع — توزيع الموارد والاعتبارات الداخلية على ضوء النظرية الحديثة :

«والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما» «سورة الشعراء»

إن توزيع الموارد يتوقف على اعتبارات متعددة من أهمها طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها ، وحسن توجيهها حيث يتوقف على التوجيه ما يحتمه من وجود كميات دنيا لا يمكن التجاوز عنها ، وما يحتمه من وجود قوة عاملة دنيا أيضا لا يمكن التفكير فى إنقاص عددها ، بل وما يحتمه من وجود كميات دنيا من الوقود ومختلف الخامات الأخرى . فالتوجيه الاقتصادى يراعى الظروف التى تقتضى زيادة حجم إنتاج الضروريات على حساب الكماليات ، وذلك لإشباع رغبات أغلبية المستهلكين من الطبقات العاملة . وهذا التوجيه الاقتصادى يعمل عملا حاسماً لحسن الاختيار فى منتجات السلع الضرورية على ضوء الأسعار السائدة فى السوق لكل نوع من أنواع عوامل الإنتاج ، وزيادة عوائد كل منها كلما ارتفعت القدرة الفنية والقدرة الإدارية لتحقيق التناسب والتوفيق وتمام التوزيع .

والتوجيه الاقتصادى يشيد بالمبادىء الاقتصادية العامة ، ويعترف بأن الطلب وحدة ، وأن مدى شدته ليس هو العامل الوحيد الذى يؤثر فى مقدار الندرة النسبية ، بل أن الطلب ، إذا ما أثر فى تحديد مقدار ندرة السلعة بالنسبة لغيرها ، فإن سهولة انتاج السلعة المطلوبة أو صعوبتها ممثلة فى نفقات إنتاج الوحدة منها تشترك مع الطلب على مدى الزمن فى تحديد الندرة النسبية للسلع والخدمات. ولابد فى النهاية أن يتعادل ثمن السوق مع نفقات الإنتاج للحصول على الكميات المطلوبة من السلعة ، وأن اتجاه الدخل الذى يحصل عليه الأفراد يحدث تغييرا فى الطلب ، كما أن أذواق المستهلكين وتغييرها ، وظهور سلع جديدة فى الأسواق ، وتغير أسعارها ، يؤثر فى الندرة النسبية . ولهذا نرى ضرورة الإشراف على وسائل الإنتاج ، والعمل على تغيير ظروفها ، وتعديل فنونها حتى تتمكن الموسسات الصناعية من الانتاج بأرخص التكاليف ، مما سوف يؤثر فى تخفيض أسعار السلع فى السوق المحلية . والحكومات الرشيدة هى التى توجه الصناع إلى التفكير فى أهمية ادراج نفقات التغذية والصحة والتربية ضمن نفقات الصناعة حتى يتمكنوا من تحمل النفقات الضرورية عن العمل والعمال فتنخفض نفقات الانتاج.

ونرى أن أغلب الحكومات تعمد إلى تطبيق مبدأ الإحلال أو قاعدة الاستعاضة حتى لا تصبح الندرة النسبية لبعض السلع بذات بال حيث ترتفع أسعارها. فانخفاض أسعار السلع البديلة عن أسعار السلع الأصيلة يدعو إلى انخفاض السلع الأصيلة على مدى الزمن . والمستهلكون يفضلون إحلال سلع منخفضة الثمن مكان سلع مرتفعة الثمن ، وينزعون إلى التعود على السلع البديلة على مدى الزمن . ألم تر أن مجلس الوزراء فى مصر لم يوافق على تأميم شركات النقل فى مدينة القاهرة عندما رأى أن اختيار عدم التأميم أصلح الوسائل لجمع شمل شركات الترام والأوتوبيس وتوحيدها وجعلها شركة واحدة تتجمع فيها كل شركات النقل فى القاهرة بحيث تحل الشركات الصغيرة وتساهم بحصة فى الشركة الموحدة التى سوف تراعى دقة انتظام وسائل النقل ، ووفرة عددها ، وحداثة أنواعها ، وراحة الركاب وسهولة الركوب ؟ لاشك أن ظاهرة الإحلال تتصل بتصرفات الانسان فى الحياة العملية سواء نظرنا إلى الأفراد كمستهلكين أو منتجين ، وهذه الظاهرة تقلل من ندرة الموارد الدخلية ، إذ أن إحلال أنواع من الخضر والفاكهة واللحم المعتدلة الثمن محل الأنواع التى اتجهت أسعارها إلى الارتفاع يقضى بتخفيض الأسعار فى كلا النوعين . كذلك نرى أن المنتجين عند ما بلغت أسعار الأسمدة الكيماوية مستويات بالغة الارتفاع اعتمدوا على السماد العضوى . وإذا ما ارتفعت أسعار اللحم اعتمدت الحكومة على جمعيات التعاون لتصريف اللحم بأرخص الأسعار ، خصوصاً وأن الحكومة حولت مبلغ النصف مليون جنيه - وهو مبلغ الإعانة من وزارة التموين - إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى لحساب مكتب مكافحة الغلاء ، وذلك للصرف منه على

تأسيس أسواق جمعيات الخضر وتأثيث محال الجزارة والدقيق ، وصرف التعويض السنوى لما تتكبده الجمعيات التعاونية المنتجة من الخسائر بسبب قيامها بهذه العمليات .

وإذا ما لمسنا تفاوت الأسعار لسلعة بذاتها فى نفس الوقت وفى نفس البلد ، تحققنا وجود شىء من الاحتكار الكامل أو الجزئى ، وتأكدنا من عدم توافر المنافسة الكاملة المطلقة بحيث يسود مثل هذه السوق بعض العوامل التى دعت إلى تفككها وتجزئتها ، مثل اختلاف نفقات النقل بين أجزائها ، أو وجود لون من المحاباة والتميز بين بعض البائعين لبعض المشترين ، أو لعدم التمسك بوحدة الزمن كأن يترك المجال واسعا بحيث يكون الوقت من دواعى تغيير الأنباء والمعلومات ، فيزيد الجهل بين البائعين والمشترين بدرجات متفاوتة ، أو يسلك فى بعض الظروف مزاج السوق مسلكا جديدا . ولهذا كان على الحكومة دوام الاعلان عن أسعار الحاجيات حتى لا يختلف سعر السلعة الواحدة فى السوق الواحدة ، فيتمتع القلائل بالأسعار السليمة ، ويضحى أغلبية الشعب من وراء الجهل وعدم المعرفة بالأسعار غير المناسبة .

وإذا كان الغرض الذى ترمى اليه السياسة الاقتصادية هو زيادة « الرفاهية المادية » ، فان ذلك لا يتم إلا بزياد نصيب الفرد من الدخل الأهلى . وزيادة نصيب الفرد من الدخل الأهلى معناه رفع مستوى المعيشة وانخفاض تكاليفها حتى يستكمل الفرد ما نقص من نعيمه المعنوى ورفاهيته المادية . فاذا ما وزعت الموارد توزيعا عادلا بين جميع الأفراد والهيئات ، وروعيت المبادىء الاقتصادية فى تمويل المزارع والمصانع والمتاجر ، ولم تتحمل أعباء المعيشة طبقة دون غيرها ، ووضع حد لارتفاع الأسعار ، ولم تظهر آثار التضخم السيئة على الطبقات العاملة ، زاد الدخل الأهلى ، وتهيأت الفرص المتساوية لجميع الأفراد ، وتحققت عدالة التوزيع بين الأفراد والجماعات ، وابتعدت البلاد عن الاخطار التى تهدد كيانها الاجتماعى .

ولا شك أن الدخل الأهلى سوف يستقيم حاله عند ما ترتفع درجة الوعى القومى ، ويشعر الأفراد والجماعات والشركات بضرورة الإنتاج ورفع مستوى الكفاية والإقلال من الاسراف وتجنب الأخطاء ، والحكم الصحيح على الأشياء ، وتوجيه التشريع إلى ما فيه خير العمل والعمال ، وبالأخص بعد أن تحول المجتمع المصرى من حياته الطبيعية ومن النظام الاقتصادى الطبيعى إلى النظام الاقتصادى الاجتماعى . وإذا كان للنظام الاقتصادى الطبيعى مظهر واحد للعمل ، ورأس المال ، وهو العمل العينى ورأس المال العينى ، وهذا يقتضى قيام المجتمع على أساس معين معروف من التبادل النوعى ، فلا يكون للنقود شأن سوى أنها مقياس للقيمة ولتسهيل المبادلات ، وتقف موقفا حياديا ، فلا تزيد كميتها ولا تنقص ، ولا يتغير الدخل الأهلى النقدى . فلا يزيد ولا ينقص ، بل يتمتع المجتمع الطبيعى بالهدوء والاستقرار ، فان النظام الاجتماعى يتمتع بمظهرين : وهما رأس المال العينى ورأس المال النقدى بحيث تتخذ النقود

دوراً إيجابيا، وتؤثر فى اتجاهات الإنتاج ومستويات الأسعار . والدليل على ذلك ما تصدره المصارف من وثائق الائتمان وفقاً للسياسة التى تراها جديرة بالاتباع ، وعلى ذلك يمكن الزيادة من كمية النقود والنقص منها . وتتغير كمية النقود بتغير الدخل الأهلى فلا يصبح ثابتا . كما أن التغييرات الطارئة على النقود من زيادة ونقص ، وعدم ثبات الدخل الأهلى فى الواقع من دواعى عدم الاستقرار والدعوة إلى النشاط واستكمال ما نقص من موارد الدخل .

ولا ريب أن رأس المال فى شكل نقدى ، كما سبق أن أظهرنا فى مقدمة هذا الكتاب ، معناه قوة شرائية عامة يمكن تحويلها إلى مختلف أنواع الثروات حيث يحصل أصحابها على جزاء ، وهو سعر الفائدة ، يدفع لهم نظير تنازلهم عن مواردهم السائلة التى يملكونها . وعلى ذلك فسعر الفائدة ، ليس نتيجة للانتظار ، ولا للحرمان ، ولا للتضحية أو لاستمرار الحياة الاقتصادية على حالها ، ولكنه نتيجة تنازل أصحاب الأموال السائلة بسبب التفضيل النقدى لاستعماله فى الأغراض الأكثر تناسبا لهذا الاستعمال ، سواء اكانت تلك الاستعمالات لأغراض استهلاكية أم أغراض انتاجية ، أم أغراض الاحتياط للمستقبل أم لأغراض المضاربة . وأما المظهر الثانى لرأس المال وعائده ، فقد يتخذ شكل رأس المال العينى شكل العدد والآلات والمبانى . ويعتبر العائد على رأس المال عائداً وليس فائدة ، لأنه نظير الخدمة التى يؤديها ، وهو يتخذ شكل الريع الدخلى ، أى أنه دخلا ريعيا فى الأجل القصير ، إذ لا يمكن زيادة العدد والآلات إذا زاد الطلب على المنتجات فى المدة القصيرة ، أو إذا كانت الآلات متخصصة ولا يمكن تحويلها من استعمال فى نوع معين إلى استعمال آخر ، أو من انتاج إلى آخر . وعلى ذلك فعائد رأس المال العينى يكون دخلا ريعيا فى الأجل القصير . ويتصل عائد رأس المال العينى بسعر الفائدة إذ أن عائد رأس المال ما هو إلا نتيجة للكفاية الانتاجية لرأس المال . وما سعر الفائدة إلا دخل رأس المال فى شكله النقدى أى عائد الكفاية الانتاجية ، فهو دخل رأس المال فى شكله العينى . فاذا كان العائد على رأس المال أكبر من سعر الفائدة ، فان المنظمين فى هذه الحالة يحصلون على أرباح جزافية أو قدرية windfall profits وعلى ذلك يتوسعون فى المشروع ويزيدون من تشغيل العمال ، ويعقدون القروض مع المصارف . أما إذا كان العائد على رأس المال أقل من سعر الفائدة ، فان المنظمين فى هذه الحالة يتحملون خسارة قد تكون كبيرة ، وقد تكون صغيرة ، تبعا لنسبة انخفاض العائد بالنسبة لسعر الفائدة ، فيعتمدون على التخلص من بعض العمال ، فتظهر البطالة ؛ وقد يلجأون إلى تسديد قروضهم إذا كانت سعر الفائدة عالية . أما إذا تساوى العائد على رأس المال مع سعر الفائدة ، فان التعادل يحدث فى هذه الحالة ، ويحصل المشروع على أرباح عادية ، وتستقر أحوال العمالة الكاملة فى المشروع طبقا لقاعدة الانتاجية الحدية للعمل والانتاجية الحدية لرأس المال .

وتقضى نظرية الانتاجية الحدية لرأس المال وللاجور بوجوب تعادل المعدلات الصافية لرأس المال والأجور فى جميع فروع الأعمال ، مهما شاهدنا فى الحياة العملية من تفاوت فى معدلات عائد رأس المال وعائد العمل فى نفس الطائفة من العمال والاستغلال .

ولا شك أن كافة الموارد الطبيعية والعمالية فى مصر لم تصل بعد فى استغلالها إلى درجة الكمال ، إذ أن فرص النشاط والاستغلال ما زالت وفيرة فى البلاد ، ومن المضمون أن يجد كل عامل فرصة للعمل إذا ما استقام التنظيم وأخذ التوزيع يتبع الصراط القويم (١).

لقد نشأ عن زيادة السكان فى مصر عن الحد الأنسب مضار للمجتمع المصرى ، وظهر أنه إذا ما ازداد عدد السكان ولم يصاحب هذه الزيادة زيادة فى رأس المال ، أصبح دخل كل فرد أقل عن ذى قبل إذ تصبح الآلات والأدوات التى كانت موجودة من قبل لا تتناسب مع العدد المتزايد من العمال ، ومن ثم يكون نصيب كل فرد من هذا العدد المتزايد أقل عن ذى قبل ، فيقل نصيب الفرد كما يقل نصيب المجتمع فى مجموعه من الدخل الأهلى العام .

وإذا كانت مصر قد أخذت بالصناعة ، وأصبحت الآلات والعدد التى تستخدمها البلاد هى آلات وعدد متخصصة فى عمل معين يقوم بها عدد معين من العمال ، فان زيادة عدد السكان سوف يضيء الظلمات على مستوى معيشة هذا العدد المتزايد من السكان . وإذا ما استطاعت مصر أن تستخدم بعض العمال الزائدين فى مساعدة العمال الأصليين العاملين ، أو فى إضافة ورديات مسائية ، فان عائد الآلة سوف يوزع على عدد أكبر من العمال ، وبذلك تقل دخولهم وينخفض مستوى معيشتهم . فمثلا إذا كانت الآلة تنتج ١٢٠ وحدة ويقوم بتحصيل هذا الناتج ثلاثة عمال ، فان كل عامل يحصل على ٤٠ وحدة . فإذا ما أضيف عامل رابع فى تشغيل الآلة وأنتجت ١٤٠ وحدة فان نسبة الأنتاج الى كل عامل سوف تصبح ٣٥ وحدة بينما كانت فى الاصل ٤٠ وحدة أى أن الأنتاج مع أنه زاد من ١٢٠ وحدة إلى ١٤٠ وحدة فان نسبته عن كل عامل قد نقصت من ٤٠ وحدة إلى ٣٥ وحدة . والحق أن أية أضافة جديدة من العمال لن يعود على مصر بزيادة متناسبة مع الزيادة فى عدد العمال ؛ ولكى نحصل على زيادة فى الأنتاج

---

(١) احسنت اللجنة المالية بمجلس النواب عندما نقدت وزارة الشئون الاجتماعية قائلة أنها أنشئت فى سنة ١٩٣٩ ، ومع أنها كانت وليدة الشعور بحاجة الشعب اليها ولرسالتها السامية ، فان اللهفة على خلقها فوت عليها الدراسة المتئدة سواء من ناحية تنظيمها أو من ناحية طاقة الميزانية لدعمها . فبرزت الى الوجود فى عملية المنبت ناقصة التكوين لا تستند الى مال موفور كما كان يعوزها الرجال الذين تخصصوا فى دراسة عناصر رسالتها ، وهى عناصر فنية علمية دقيقة ؛ فلم يكن هناك مندوحة من أن يكون تنظيمها هزيلا مرتجلا ، ولم يكن السبب فى هذا راجعا الى عدم نشاط القائمين على الأمر فيها ، ولكن أكثر ما يكون مرجعه الى ضآلة الاعتمادات إذا قيست بضخامة المشروعات التى تحاول القيام بها .

تتمشى مع الزيادة فى عدد العمال ، فالواجب أن نزيد من العدد والآلات بنسبة تتمشى مع زيادة عدد السكان . فإذا ما تمكنت مصر من زيادة رأس المال حتى يتناسب مع زيادة عدد السكان أصبح الدخل الأهلى مناسبا لرفاهية المجتمع ، والا تعرض المجتمع لسوء الحال وانخفض مستواه فى المأكل والمشرب والملبس والمسكن ومفردات المعيشة الآخرى بنسب متفاوته .

وإذا كان فى الامكان زيادة رؤوس الاموال ، فالواجب أن تتناسب زيادة رأس المال الثابت برأس المال العامل ، وأن نعمل على كثرة المحاصيل المتعددة من نفس قطعة الأرض حتى لا نرى عدم التناسب بين الزراعة والصناعة فى البلاد . والواقع أن زيادة عدد السكان كثيرا ما تدعو إلى استغلال الاراضى الزراعية استغلالا غير مناسب لحياة المجتمع الزراعى بل والصناعى على مدى الزمن . فتوزيع الموارد بالتناسب له أثره فى زيادة الدخل العام.

والحق أن الحد المثالى لاستغلال الموارد هو ذلك الحد الذى يجعل الدخل الحقيقى للافراد وللمجتمع فى المتوسط يصل إلى أعلى قدر ممكن حيث تصبح كمية الأنتاج بالنسبة لكل فرد من الأفراد أكبر ما يمكن . والحد المثالى فى الواقع ليس ثابتا بل أنه قابل للتغيير والتعديل ، إذ أن عوامل الأنتاج فى تغير مستمر كما أن عوائدها كذلك فى تغيير دائم ، فقد يزداد رأس المال أو قد تتحسن الطرق الفنية فى الأنتاج ، أو قد تتغير رغبات الناس فى الإدخار ، وقد يقل حب المنظمين فى أمتداد مشروعاتهم واستغلال ظروف الاستثمار . وترى فى مصر أن الأراضى الزراعية المستصلحة فى تزايد مستمر كما ترى أن فنون الادارة والتنظيم فى تقدم مستمر ، وهذا مما يجعل الحد المثالى قابلا للتعديل والتغيير . كذلك ترى أن مصر تتحول من الزراعة إلى الصناعة ، كما أنها تتحول من الصناعات الصغرى إلى الكبرى ، وهذا التحول يقتضى مراعاة الظواهر الاقتصادية وتحليلها على ضوء الدخول القومية . ألا ترى أن أجر العامل مثلا يتوقف على انتاجيته ، وأن الانتاجية تتوقف على كفاية العامل فى الانتاج ، وأن هذه الكفاية تتوقف على الجهد الذى يبذله العامل فى عمله وحسن اختياره للعمل الذى يؤديه وخبرته بذلك العمل ، وأن دخل العامل يتوقف على عدد معين من الساعات التى يستطيع فيها أن ينتج أقصى حد ، وأن زيادة ساعات العمل قد لا تقترن بزيادة الأنتاج ، بل كثيرا ما تدعو إلى تخفيض مستوى معيشة العامل ، وأن التخفيض فى ساعات العمل لا يصاحبه تخفيض مماثل فى كمية الانتاج ، بل أن تخفيض ساعات العمل كثيرا ما يدعو إلى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة دخل العامل ورفع مستواه .

والحق أن زيادة دخل العامل تتوقف على النظام المتبع لزيادة إنتاجه ، فالعامل يتقاضى مبلغا محددا من المال لاشتغاله قدرا معينا من الوقت أو لانتاجه وحدات معينة من السلع التى يقوم بانتاجها . وكلما كان النظام عاملا على زيادة الانتاج مع تخفيض ساعات العمل كلما زاد

دخل العامل وارتفعت مستويات معيشته . كذلك كلما كان العمل محددا وموضحا بدقة ، كلما كان أجر العامل متمشيا مع انتاجيته . فالدخل يزيد بزيادة الانتاج ، ويقل بنقصان انتاجية العامل . ويجب أن تكون جميع الظروف مهيأة للعامل حتى ينتج ما يزيد من دخله على مدى الزمن . فتوجيه العمال وتدريبهم وتنظيم العمل فى داخل المصانع التى يقومون بها بالعمل ، من عوامل زيادة دخول العمال . إلى هذا فان الفرد إذا لم يستهلك كل ما ينتج ، ادخر جزءا من دخله يستثمره فى المشروعات المختلفة ، وبذا يبقى فائض من السلع الاستهلاكية يعيش منه فى انتاج السلع الأنتاجية . ونرى أن شرطا اساسيا فى تكوين رأس مال الامة ونمو دخولها يتوقف على وجود فائض من السلع الاستهلاكية . ويظهر هذا الفائض فى المجتمع المصرى فى شكل أموال مدخرة سوف تستخدم فى مشروعات جديدة أو توسيع مشروعات قائمة ، وبذلك يتحقق للمجتمع زيادة دخله والمحافظة على رأسماله الانتاجى والعمل على زيادته . ومن الضرورى أن يصون المجتمع رأس ماله الإنتاجى ، وأن يزيد من جميع الموارد التى تدر دخلا متزايدا على الطبقات الكادحة العاملة . وسوف يساعد الإدخار إلى استثمار تلك المدخرات على نمو رأس المال وتمكين حلقات الإنتاج من زيادة الدخل وارتفاع مستوى العيش . ولاريب أن زيادة رأس المال تؤدى إلى زيادة الرفاهيـــة المادية وتقدم مجتمعها النفسانى ، إذ أن زيادة عدد المصانع وزيادة كميـة الأراضى الصالحة للاستغلال يؤديان إلى زيادة كمية الإنتاج وإلى تمكين الأفراد من الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات أى إلى ارتفاع مستوى المعيشة . ولا شك أن توزيع الموارد على ضوء النظرية الحدية سوف يرفع من دخول الافراد ويزيد من حسن معيشتهم . ولذلك كان لزاما على الامة المصرية تكوين هيئة عامة تتفرع منها لجان فنية مشتركة ما بين الحكومة والاهالى لبحث الشئون العامة الاقتصادية فى البلاد ، ووضع الخطوط الرئيسية للنهوض بها ، وتنسيق العوامل الاساسية لتدعيمها بالكشف عن الخامات وتسهيل الحصول عليها وتنظيم توزيعها ، ثم بالتنقيب عن الثروة المعدنية ، وتنسيق وتوحيد التعليم المهنى والصناعى وتدريب العمال وتوحيد تشريعات العمل والعمال ما أمكن . وسوف يقتضى توزيع الموارد لزيادة الدخل الأهلى بحث شئون البترول وتوليد القوى الحرارية والقوى الكهربائية وتنظيم وربط وتوزيع الكهرباء للمصانع والمواصلات والسكان بما يحقق التقدم الداخلى المنشود فى البلاد .

والحق أن زيادة الدخل الأهلى ورفع الانتاجية للعمل مع حسن توزيع الموارد يتطلب وضع برنامج موحد شامل يطبق على أهل البلاد ، مع تحديد المدة لتنفيذه حسب مقتضيات احوال تلك الموارد وظروفها وعوائدها .

الفصل الثانى

الظواهر الإقتصادية وتحليلها على ضوء الدخول القومية

« إن مشكلة اليوم هى مشكلة التصريف كما هى مشكلة الانتاج والتوزيع »

المؤلف

١ — الظواهر الاقتصادية والأهداف الاجتماعية . ٢ — الظواهر الاقتصادية والتصنيع القومى والدخل الأهلى ٣ — الدخل الأهلى والتطور وعناصره . ٤ — التحليل الاقتصادى وأحوال التوازن فى شئون الدخل الأهلى ومركز الزمن منه ٥ — عامل التوقع والدخل .

إن الظواهر الاجتماعية معقدة تمام التعقيد ، ولا يمكن تبسيطها إلا بعد معرفة خصائصها ودراسة طبيعتها حتى تظهر فى صورها الحقيقية بالرغم من تعدد جوانبها ، وتعقيد تركيبها . وكلما أظهرنا هذه الظواهر الاجتماعية على حقيقة أمرها ، كما وكيفا ، وبينا حلقة الوصل بينها وبين غيرها مما يؤثر فى قواها وحسن توجيهاتها ، إذ أن منها ما يعمل فى اتجاهات مؤتلفة متماسكة ، ومنها ما يعمل فى اتجاهات مضادة تتفاوت بتفاوت قوتها أو ضعفها ، بل ومنها ما ستر وخفى ، ومنها ما ظهر وبان ، تمكننا من إدراك حياة المجتمع الذى نعيش فيه ، والقوى الاجتماعية والعوامل الظاهرة منها ، وقد تتستر وتخفى ولا نعمل لها حساب ، خصوصا إذا ما اتصلت بعوامل وقوى خفية أخرى كامنة تدعو إلى التأثير فى الأحداث الأصيلة البادية الظاهرة . ألا تشعر معى سيطرة أصحاب الموارد المالية الضخمة على مقاليد السلطة فى البلاد من وراء الستار ؟ ألا ترى معى أن الأسعار لا يمكن أن تخفض تخفيضا فعليا إلا إذا ألزم أصحاب الضياع الكبيرة والمصانع الواسعة بتخفيض أرباحهم ؟ ألا ترى أن هبوط سعر الذهب وارتفاع سعر الجنيه المصرى واستقرار أسعار الجملة وتوقف الارتفاع فى أسعار القطاعى لم يوقف تيار السوق السوداء ؟ ألست ترى أن التضخم يستمد قواه من ثقة الناس أو عدم ثقتهم فى النقود ، وأنه انعكاس لضوء كمية النقود المتداولة ؟ ألست ترى أن قوة التضخم ليست قوة أصيلة ، ولو أنها ظاهرة بادية تعبر عن قوة كامنة أخرى تؤثر فى حياة الطبقات العاملة بالنسبة لبعضها البعض ؟[1] فاذا أردت معرفة سوء حال الناس فى مصر رجعت إلى أسرار ربط الجنيه المصرى بالاسترلينى ، ونشأة الأرصدة الإسترلينية وتطوراتها ، والكشف عن طبيعة القوى العابثة بها ، والعوامل الخارجية المكيفة لسيرها ، واستقصاء أثر هذه الحالة فيما ترتبط به من مشاكل الصناعات المصرية وسوء حال المزارع الأهلية ، والحد من تقدم التجارة الوطنية . فاذا ما حاولنا تبسيط دراسة الأرصدة الاسترلينية ذللنا الصعوبات

(١) راجع مسألة الارصدة « للدكتور محمد بك صلاح الدين المصرى فى ٥٠/٢/٥ » ورأى مدير مصلحة الضرائب بعدد ٤٩/١٢/٨ عن « أسباب ارتفاع الأسعار ».

التى تواجه حلها ، هادفين إلى إظهار أضوائها الكاشفه وظلماتها سواء ما كان عائما منها وما كان خفيا ، وبذلك نستبين مختلف عوامل الاضطراب فى حياة مصر الاجتماعية عند بحث هذه الظواهر المالية على أصولها ، ومعرفة مدى قوة هذه الأرصدة فى النتائج التى وصلت مصر إليها، مع إظهار المؤثرات التى اقتضتها فى تخفيض دخول الفئات العاملة فى مصر حتى أصبحت معالجة الغلاء متوقفا على الافراج عن الأرصدة الاسترلينية المجمدة (١) . ولا شك أن مشروع البنك المركزى تضمن من الأحكام ما يكفل ثبات فئة النقد المصرى وتنظيم الائتمان بما يتفق والمصلحة العامة، دون إهمال أهمية تصفية الأرصدة الاسترلينية تصفية نهائية تامة ، خصوصا وأن الحكومة الشعبية تعمل على أن يكون حل الأرصدة حلا يصون حقوق البلاد ، ويسد احتياجاتها ، ولو اقتضى الأمر موافقة الحكومة إلى اتفاق حاسم طويل الأمد ، لا إلى حل جزئى مؤقت يجعل شئون البلاد دائما فى مهب الرياح الدولية ، حيث تتعثر دخولها الاهلية .

المبحث الأول — الظواهر الاقتصادية والاشراف الاجتماعية

لا ريب أن التحليل والتبسيط والتجزئة لمشكلة الأرصدة الاسترلينية وغيرها هى فى الواقع الوسائل التى يتذرع بها العلماء فى مصر ليتيسر لهم دائما الولوج إلى عالم الحقيقة ، والنجاح فى الكشف عن دخلها والمعميات التى تحيط بها. وكلما كان التبسيط والتجزئة متمشيان مع واقع الحال دون افتراض فروض لا يعززها الواقع ، ولا تمت إليه بصلة ، كلما كان الحل ميسورا لصالح البلد التى نعنى بأمرها . ولولا فرض الفروض النزاعة إلى السوء فى حل المشكلة الاسترلينيه لوصلنا إلى سواء السبيل ، ولما خلطنا بين الواقع الملموس وبين الغرض المعكوس.

وإذا كانت الفروض التى نتلمسها ضرورة لمعرفة المبادىء التى يسير عليها المجتمع الفاضل والهيئة المفكرة المدبرة ، لاستخلاص النتائج الهامة التى ننشد الظفر بها ، فالواجب أن تكون تلك الفروض متمشية مع حياة الناس والمجتمع الذى يعيشون فيه ، وذلك حتى يكون العلم الذى نتوخاه مطابقا للحياة التى ندرسها ، مع ملاحظة أن ضيق المحيط أو اتساع مداه سوف يؤثر فى معالجة الشئون على الوجه الصحيح ، والا كانت طريقة البحث التى ننتهجها تحيد عن الطريق المستقيم ، وتخرج عن الحدود التى تستقيم وحياة الناس فى مشاربهم ومداركهم وقوة انتاجهم وحسن تصرفاتهم

(١) من الشائع أن الأرصدة الاسترلينية وعدم تصفيتها أعجزت الحكومة المصرية عن القيام بواجباتها نحو الشعب وأفراده الفقيرة . فترى وزارة الشئون الاجتماعية تقول بأن مبلغ الاحسان لا يزيد عن ٤٠٫٠٠٠ جنيه يوزع على ٦٠٠٠ عائلة تتكون من ٣٠٫٠٠٠ شخص ، وبذلك يكون نصيب الفرد ممن شملهم الاحسان ١٣٣ قرشا فى العام ، وهذا مبلغ ضئيل غير منتج ، وكان الواجب على وزارة الشئون وقد تصدت لهذه الناحية التى هى أساس رسالتها ، أن تدفع للاحسان مبلغا معقولا يكون ذا أثر ونفع حتى يشعر الفقير أن هناك من يتولاه حقا ، ومن المؤسف حقا أن وزارة الشئون تبحث حالات مئات الألوف من الاسر ، وتطلع على عوزتهم ودخائلهم وتعجز فى آخر الأمر عن اعانتهم بسبب ما تجمد لمصر من أرصدة .

وملاءمة معايشهم . فكل مجتمع تضمه أواصر ذات ألوان متفرقة ، وعادات وعرف وتقاليد تسود البيئة الاجتماعية التى ينتمى اليها ، وغايات تفسر حياته الاقتصادية وحدودها ، ومأزق يجد نفسه معرضا لها ، حيث تفرض عليه قوى متألفة متنافرة تجعل قراراته فى الحياة متنوعة لا يربطها غير مصلحته الخاصة والوصول بها الى أقصى مستوى يتمناه ، وهو فى حالته لا يمكن أن يتعداه . ولعل هذا التنظيم العلمى قد أملته المصالح الخاصة ، لا مصالح الناس كافة ، فكان الاسراف والضياع من ناحية ، وكان الحرمان والجوع من ناحية أخرى ، وكانت القوة والمتاع من ناحية ثالثة من دواعى بحث العلماء فى ضوء الحقيقة المجردة من الغاية لتقرير الواقع ، وهو أن المصلحة العليا للناس كافة تقتضى تنسيق هبات الطبيعة والجهود البشرية ليكون من الكل إنتاج دقيق يسعد الناس جميعا به . ولولا الاحتكاك الاقتصادى وتباعد أنصبة الأفراد والجماعات من الدخل الاهلى السليم الذى يستحقونه لكان الحال غير الحال . وسوف تبقى المبادى العلمية ، رغم وضوحها وسلامتها من الناحية النظرية ، أقرب الى الأمانى منها الى السياسة العملية التى تطبقها الشعوب على طبقاتها العاملة ، فضلا عن بعدها عن وحدة المصالح التى يكون التنسيق فيها أقرب الى التنفيذ منه الى التعقيد (١) .

والوسائل التى يتخذها المصريون ، والسبل التى يطرقونها الوصول الى أهدافهم وتحقيق غاياتهم ، مع تعددها وتنوعها ، تمثل جماع ما يتأثرون به كأفراد ، وتعبر عن خلاصة ميولهم وعواطفهم التى تستبد بهم ، وتدفعهم للعمل والاستمرار فيه . فاذا كانت الوسائل غير محدودة ، ومجالات الاختيار واسعة ، والدوافع والبواعث خليطا مشكلا ، كان من الصعب ترجمة المسالك فى حدود معينة ، ولكن سير التطورات يحد من مسالك الانسان فى البيئة المحدودة المعالم والتكهنات ، ويجعل حدود الكفاح معروفة ومهدة لما يليها من تقدم وادخال عناصر تجعل من السهل مكيفاتها وحلها على أسلم القوانين والمبادى والقواعد الاقتصادية الصحيحة . وطبيعة المشاكل التى نريد حلها فى حدود البيئة المحدودة يمكن الاحاطة بها ووضع الصحيح من القواعد لمسايرتها . ألا ترى أن تفاوت الفرص واختلاف درجات الكفاية أوجد التخصص ، وأن هذا التخصص قد زاد من تفاوت الفرص قوة ووضوحا وثباتا ؟ ألم تر أن المشروع الكبير يحرص على انتاج السلع المتممة لسلعته الاصلية لتحقيق أكبر ربح مع أقل تضحية وضمان الحصول على السلع المتصلة بأثمان معقولة بل وبكميات متفقة مع حاجة المشروع فى الاوقات المناسبة ؟ ألم تر أن الحكومة المصرية تدخلت بسياستها حيال القطن فكانت

(١) أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية مراقبة لتنظيم شئون الايدى العاملة خصوصا بعد أن رأت أن أصحاب الاعمال يبذلون جهدا ضائعا فى البحث عن عمال ملائمين لأعمالهم وكذلك العمال ، وكذلك ما ينتظر من ارتفاع نسبة البطالة الكلية والجزئية فى المستقبل البعيد والقريب ، فهل تقربت بعملها من المبادىء ؟ العامة

الأجراءات التى اتخذتها تدل على أنها حريصة فى تحقيق ما تهدف اليه من تمكين المنتجين من بيع محصولهم بأسعار مجزية ، وتصريف أكبر قدر من المحصول ، واقصاء العوامل المصطنعة ، والحيلولة بينها وبين التأثير فى اتجاه الاسعار الطبيعى ؟ ألم تر أن الحكومة التجأت الى المال الاحتياطى العام مما يبلغ نحو ٢٤ مليونا من الجنيهات بعد أن تبين لها أن المال الاحتياطى لم يعد لبقائه محل ، خصوصا بعد أن الغيت الامتيازات الاجنبية واكتسب جانب الايراد من الميزانية المصرية المرونة اللازمة ، وقضت القواعد المالية العامة السليمة بأن تجعل من الضريبة المورد الفياض المرن لمواجهة تكاليف النهوض بالمرافق العامة ، فلا تسمح باللجوء الى هذا المورد الا بالقدر اللازم لهذا الغرض ؟ ألم تر أن الوحدة الانتاجية اذا ما تخصصت فى اخراج سلعة معينة نشطت فى دائرة محدودة ، حتى اذا ما شعرت بالنقص ، واستشعرت بالحاجة الى التكامل احتضنت العمليات التالية أو السابقة ، وحققت التكامل ان توافرت أسبابه كما هو الحال فى مشروع الغزل ومشروع النسج حيث احتضنت مراحل التبيض والتجهيز الاخير ؟ ألم يجد مشروع الغزل أن من مصلحته الخاصة والعامة ايجاد علاقة بينه وبين المشروعات المماثلة له ، فيتفق معها ليكونوا جميعا وحدة هائلة تحقق بتكاملها عددا من المزايا لاتباعها عملية التكامل ، الافقى ؟ ألم تر أن بعض المشروعات كثيرا ما تعمد الى الاتحاد فيما بينها للتحكم فى الأسعار وتحقيق الربح الاحتكارى فى فترات الرواج وغيرها تحت اسم «الاحتكار الهجومى Offensive Monopoly فتقريب الوحدات الانتاجيه المتخصصة من بعضها البعض يحقق سياسة الاحتكار الهجومى حيث يكون الاتصال بين المنتجين لسلعة واحدة وثيقا ، وحيث يكون ضمان الحصول على المادة الخام وضمان الكفاية فى التوزيع بحيث يقل الضياع ، ثابتا موقوتا ؟ ألم تر أن مواجهة بعض الصناعات الى الصعاب الناشئة عن قلة الطلب على منتجاتها مع كثرة رؤوس أموالها الثابته عن الحاجة أدت الى كسب الجانب الأكبر من السوق بتخفيض ثمن البيع ، وأن ذلك أدى الى القضاء على بعض المؤسسات ، مما دعا الى التفاهم بين الوحدات المتنافسة الباقية لتجنب الكارثه المحققة ، وأن هذا التفاهم والاتفاق أدى الى تحديد الكمية التى ينتجها كل مشروع من المشروعات المندمجة ، وأن هذا النظام أصبح يعرف تحت اسم «الاحتكار الدفاعى Defensive Monopoly» حيث يحمى هذا النظام المشروعات كما يحقق مصلحة المستهلك ويقضى على الوساطة والوسطاء ؟ والامثلة الأخرى كثيرة من واقع ما تراه فى تعميم الصناعات الصغرى فى مصر ، والحاجة الى الأخذ بالنظم المتبعة فى بعض البلاد المثيلة لمصر .

لقد أعد قسم البحوث الفنية بادارة الصناعات الصغرى بوزارة التجارة والصناعة النظام المتبع فى الهند لتعميم الصناعات الصغرى فى مصر . والصناعات الصغرى فى انتاجها اليدوى فى الهند تقوم على صغار العمال حيث يقومون بها فى منازلهم ، معتمدين على مطالب السوق المحلية

وعلى التقاليد الموروثه لمختلف طبقات العمال الريفيين . وتلعب الصناعات الريفية دورا خطيرا فى اقتصاديات الهند ، وذلك لأن الصناعات الكبرى تسبب نوعا من البطالة العامة على نطاق واسع لم تستعد له البلاد المتخلفة عن المدنية العظمى . ووجود الصناعات اليدوية والريفية الصغرى جنبا الى جنب الصناعات الكبرى التى تعتمد على هذه المصانع التى تمتص العمال الذين دعت الالات الى تعطلهم وبطالتهم ، تدعو الى تشجيع الصناعات الريفية وتنوعها لمواجهة المطالب المحلية لسكان القرى والاستفادة من أوقات فراغ الريفيين فى منتجات مستمرة مثمرة لتحقيق الاهداف الاجتماعية المنشودة ورفع مستوى المعيشة الناشىء عن زيادة الدخل .

المبحث الثانى — الظواهر الاقتصادية والتصنيع القومى والدخل الاهلى

« التصنيع تطور اجتماعى لاسبيل إلى دفعه لأن فيه زيادة دخل أهله » المؤلف

إن طبيعة الصناعات التى تعتمد عليها القرية فى حياتها اليومية كالنجارة والحدادة والفخار وغيرها ، وكذلك الصناعات والفنون التى يمارسها الفلاحون فى فترة فراغهم من الاعمال بالزراعة مثل صناعة الغزل والنسج وصنع الحبل والسلال والحصر ودق الارز وطحن الغلال ، وكذلك الصناعات الفنية القروية التى يمارسها صناع مهرة يمثلون الفن المحلى الرفيع والعبقرية الفطرية ، والصناعات الراقية التى يمارسها الخبراء الممتازون كصناعة السجاد والشيلان والتطريز والاقمصة الحريرية المزركشة والاسلاك الموشاة بالذهب ، كلها تخضع لقواعد عامة تسهل حلولها والتقدم بها ، والحصول على أعلى مستوى من الدخل بأقل ما يمكن بذله من تضحيات ، وتحمله من جهود وعقبات . فالصناعات الريفية واستغلال أوقات الفراغ ، لها قواعد ونظم تعبر عن الكفاح الذى يبذله رجال الاعمال والقرويون ليبلغوا مأربهم من أقصر السبل ، وبأهون النفقات ، خاضعين للبيئة التى يعيشون فيها فى سبيل رفع شأن البلاد الاجتماعى والاقتصادى . والبلاد المتخلفة فى المدنية تتبع فى صناعاتها أقصر الطرق لاستثمار جهود عمالها ومواردها . فاذا مالاقت تحويلا لتصنيع مواردها ، استوجب الأمر اشرافا سديدا حتى تحقق أهدافها ، وتخفض أسعار منتجاتها وتزيد من دخولها ، خصوصا وأن حالتها المالية وافتقارها الى رؤوس الاموال المناسبة قد يحد من رفع معيشة أهلها . والبلاد المتخلفة تدرس أحوال عمالها من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وتضع التقارير الوافية عن أحوال ريفها ومدنها ، وما تتطلبه من خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية حتى تنال نصيبها من التقدم الاقتصادى والصناعى المنشود ورفع دخول أفرادها منها .

وقد مر بمصر فى ابريل سنة ١٩٥٠ أحد خبراء فرنسا فى الشئون الصناعية وزار المؤسسات الصناعيه المصرية ، وأعرب عن شديد أسفه لعدم الانتفاع بالآلات والعدد

الموجودة فى المصانع المصرية والتى تصلح لخلق صناعات جديدة يمكن الاستغناء بها عن كثير من الواردات الاجنبية . وقد بالغ هذا الخبير الفرنسى عن الحالة فى مصر حتى قال أنه رأى فى مصنع معددا وآلات تساعد على صنع المصاعد الكهربائية ، بل وعلى صنع قطع الغيار للطائرات والسيارات . كذلك رأى عددا وآلات تساعد على صنع السجاجيد فى الريف اذا ما والت الحكومة حماية الصناعة الوطنية برسومها المعقولة . وقد ذكر هذا الخبير أيضا أنه توجد فى مصر عددا وآلات تساعد على جعل صناعة المسامير المختلفة الانواع وطنية بحتة ، فى حين أن مصر تستورد من هذا الصنف بما لا يقل عن سبعمائة ألف جنيه سنويا . وأخيرا أشار الخبير الفرنسى بضرورة وضع سياسة صناعية ثابته لمدة خمس سنوات تقوم الحكومة فى خلالها بتنفيذ مشروعات صناعية تساعد على رفع مستوى المعيشة وازدهار الصناعة الاهلية. ونتفق مع رجال الصناعة عندما يقولون إن نشر الصناعة فى الريف هو سلم الاصلاح الاجتماعى الشامل فى البلاد ، لما لتصنيع الريف من أثر شامل فى حياة القرية المصرية وزيادة دخولها .

واذا كان التصنيع فى مصر يلاقى تشجيعا من الحكومة المصرية لأنه يحقق انماء النهضة الصناعية فى البلاد ويرفع من مستوى أهل الزراعة ويقضى على الضياع ، فان تحول مصر من النظام الطبيعى الى النظام النقدى فى الريف المصرى يتطلب عناية وحسن الرعاية ، إذ أن النظام الطبيعى القروى لايقوم فى كثير من الاحوال على النقود ، بل يمتاز بحالة المقايضة وماتقتضيه من هدوء وسكون وضياع ، بينما نرى أن النظام الاجتماعى فى المدن يحتاج الى النقود وما تتطلبه من دوام الحركة والنشاط . واذا كان النظام الطبيعى يحتاج الى رأس مال ثابت فى شكل الارض والمبانى والعقار والآلات وغيرها ، كما يحتاج الى رأس مال عامل يشمل المواد الأولية والسلع اللازمة لعملية الانتاج ، فان النظام النقدى فى المدن يحتاج الى رأس مال عينى فى شكل العدد والآلات والمواد الاولية والسلع اللازمة لعملية الانتاج ، كما يحتاج الى النقود السائلة المطلوبة لدفع الاجور وثمن المواد الاولية الضرورية للتشغيل وحركة الانتاج والاستهلاك والتوزيع . واذا كان رأس المال العينى فى الاقتصاد الطبيعى القروى يتوقف على كمية الطلب وكمية المعروض ، كما يتوقف على قيمة الانتاج الحدى للافراد والجماعات الزراعية ، فان الاقتصاد الاجتماعى فى المدن يتوقف على الفائض أى على نسبة عائد رأس المال العينى المدخر ومايحصل عليه المنظم فى آخر كل عام. ولا يخفى أن رأس المال النقدى عبارة عما يطلبه رجال الاعمال من نقود للقيام بالمشروعات المتنوعة التى تتطلبها حياة المدن. وماعرض النقود الا عرض الأموال التى يدخرها الافراد من دخولهم ، وهى تتوقف على حجم الائتمان الذى يصدره النظام المصرفى فى السياسة النقدية الداعية الى الاستقرار(١). أما طلب النقود فيتوقف على المشاريع التى تحقق استقرار أحوال

(١) راجع « محاولة تصير رؤوس أموال الشركات المساهمة يحرم البلاد من مزايا تثمير الأموال الاجنبية » للاستاذ سني بك اللقانى على صفحة المصري ١٧/٥/٥٠ .

البلد الاقتصادية (١) واذاما قارنا كمية النقود المتداولة فى المدن بمجموع الودائع المصرفية لوجدنا أن المشاريع الصناعية تمتص الجزء الاكبر من مجموع الودائع التى تصدرها البنوك. ولذلك نرى أن الصناعة فى المدن غيرها فى الريف مما دعا إلى زيادة دخل المدن عن الريف.

وسوف ترى أنه كلما ارتقى التعليم بالمجتمع الى أعلى الدرجات، وقلت مصاعب النقل والانتقال، وتنوعت حقوق الملكية، وامتد أثرها الى صغار الناس، وتمتع افراد المجتمع بانتهاز الفرص وتكافئها، دعت المنافسة الحرة الى ما تنطوى عليه الحياة من تقدم ورقى فى الريف. وكل الظروف التى يفترضها الاقتصاديون لحياة معينة يجب تقربها للحياة العملية حتى تصبح معالجة أحوال الريفيين مبسطة وصحيحة تصل بهم الى النتائج المرجوة. فالحياة الاقتصادية فى كل البلاد لا تسير على نهج واحد مستقر، ولا على وتيرة واحدة لا تتغير، إذ أن مظاهرها تتجدد، لا طبقا لطبيعة تركيبها ونمو عناصرها فحسب، بل طبقا للاوضاع الحديثة التى تفرضها عوامل التقدم والنجاح؛ الى هذا فان الحياة الاقتصادية فى البلد الواحد لا تسير على نهج واحد على مدى الزمن، إذ أن نشاط المجتمع يخضع لعوامل التطور والارتقاء، ولا يخضع لعوامل السكون والاستقرار والثبات. واذا كانت الحياة الاقتصادية فى فترات معينة فى بلاد متقدمة تساير حياة البلاد المتخلفة فى بعض أدوارها السابقة، فان عناصر الحياة فى البلاد المتخلفة تقتضى صحة الفروض لكمال تطبيقها حتى تجنى ثمارها كاملة. واذا كان علم الاقتصاد قد وضع الاساس للقواعد الصحيحة فى أحوال السكون على ضوء معالم اجتماعية محددة، فان الحقيقة بنت البحث فى كل بلد ناشئة، ولا بد للباحث القومى أن يقحم أسرار المشكلة التى يعالجها لمصلحة بلاده دون غيرها. فاذا ما صانع الاقتصادى المصرى المبادىء السليمة، وطرق أهون السبل لتطبيقها على بلاده، فالواجب عليه أن يراعى مسالك بلاده وحالة المعيشة التى تقتضيها وضع المبادىء العامة حتى تسير عليها البلاد، وهى مطمئنة لقربها من الواقع الملموس. واذا كان الافتراض البدائى، والتجريد التمهدى، ضرورة من ضروريات وضع المبادىء العامة للتحليل العام على ضوء حالة السكون والاستقرار، وكشف القوى التى تؤدى الى التوازن والثبات، فان أحوال الحركة فى كل من الطلب والعرض لها أثر شديد فى تحديد قيم الاشياء فى مجتمع يسوده تزايد عدد السكان وتحوله من الزراعة الى الصناعة، مع استمرار اختلاف ميوله على مدى الزمن، وأخذه بالاختراعات الجديدة والطرق المستحدثة، ودوام التغير فى قيم عوامل الانتاج المشتركة فى

(١) يلاحظ أن الودائع المصرفية Bank Deposits مثلها مثل النقود المعدنية والبنكنوت اذ أن الودائع المصرفية ما هى الا حساب يفتحه البنك للعملاء، فهو دين يقبله البنك على نفسه ويتعهد بدفعه للعملاء كلما سحبوا عليه شيكات. فالحسابات المصرفية أى ديون المصارف الافراد تقبل بين الناس قبولا عاما ولذلك فهى نقود. الى هذا فان البنوك اذا أقرضت العملاء وفتحت لهم حسابا بقيمة القرض فهى تعطى العملاء شيكات على حساب القرض أو الاعتماد.

العملية الانتاجية وتكاليفها الثابتة أو المتزايدة أو المتناقصة، وأثر ذلك كله على الدخل الاهلى الحقيقى فى المدن والقرى حيث يؤثر فى اختلال التوازن بين انتاج سلع الإنتاج وسلع الاستثمار .

المبحث الثالث — الدخل الاهلى وأثره فى التطور وعناصره .

« إن دخل العامل ليس حقيقة أزلية ثابتة إذ ينمو ويتطور » فإذا ما قامت مصر بالتصنيع الريفى كوسيلة للإصلاح الاجتماعى وزيادة دخول أهل الريف ، فالواجب مراعاة أحوال السكون وإدخال عوامل الحركة التى تنشأ عن هذا التصنيع إذا أن رواج المنتجات الريفية سوف يفضى الى زيادة الدخول الريفية بما يتفق وحالة التقدم فى المدن والبنادر للذكور والإناث ، فيتحقق التنسيق فى الشئون الاقتصادية عامة وخاصة .

ولا ريب أن دراسة الحياة الإقتصادية هى دراسة لحياة الناس فى نشاطهم الاقتصادى والإجتماعى ، فهى دراسة لكائن ينمو ويتطور ، حيث يخضع لمختلف عوامل الارتقاء ، كما تتعرض أساليب انتاجه لحلقات متوالية من التعديل والتهذيب ، بل وللتطورات الصناعية التى تسود نهضته . وكلما تعرضت أساليب الانتاج للتعديل كان أثرها بينا على دخول القائمين بالانتاج والتوزيع . ولهذا كانت دراسة الحياة الاقتصادية تتطلب فى كل بلد الاهتمام بالعناصر الأساسية لنهضتها حتى تكون النتائج التى تصل إليها وضاءة منتجة بل ومثمرة ، دائمة القطوف والثمار . ألم تر مثلا أن فى البلاد الزراعية يكون عرض الحاصلات الزراعية غير مرن ، وذلك لأن الانتاج الزراعى يستغرق فترة من الزمن يبقى فى خلالها عرض المحاصيل ثابتا ساكنا ، وعلى الأخص إذا كان المخزون منها لا يكفى لمواجهة الطلب المتزايد عليها ، كما أن المنتجين الزراعيين يعملون على زيادة انتاجهم فى الأوقات التى تهبط فيها الأسعار ، بدلا من انقاص الانتاج ، وذلك لأن هبوط الأسعار يؤدى إلى نقص الدخل النقدى الذى يحصل عليه المزارع . ولهذا فان المزارع يحاول أن يعوض هذا النقص عن طريق زيادة كمية الانتاج ، وهذا يستوجب التحليل الصحيح لحياة المجتمع على ضوء صناعاته ومنتجاته وحياة عماله ومستوى المعيشة السائد فيه . ألم تر أن الحكومة الشعبية استزادات من اعتماد اعانة غلاء المعيشة ، مختصة الموظفين والمستخدمين والعمال بالعناية ، لا لأنها تختص بعنايتها طائفة دون أخرى ، بل لأن هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال هم من ذوى الدخل المحدود ، الذين أوذوا بغلاء الأسعار أشد الايذاء ، فكان حتما على الحكومة أن تبادر إلى زيادة دخولهم زيادة تساعدهم على احتمال هذا الغلاء . أما أن الأسعار قد زادت ارتفاعا مع ذلك ، فيلاحظ أن المقصود من الاعانة لم يكن خفض الأسعار بل الاعانة على إحتمال الغلاء كما تقدم القول . وفضلا عن ذلك فان الارتفاع الذى طرأ على الأسعار كان واقعاً على أية حال، اذ أنه نتج عن خفض الجنيه المصرى بنسبة ٣٠,٥ ٪ وما ترتب على هذا الخفض من ارتفاع سعر

القطن ، فضلا عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة من بلاد العملة الصعبة والسهلة على السواء على نحو ما ظهر فى بيان السياسة المالية والاقتصادية فى مجلس النواب فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٠. والواقع أن الحكومة الشعبية تريد أن ترفع من أجور العمال بما يتناسب مع انتاجيتهم . ألم تر أن العامل القليل الأجر يكلف المصنع أكثر من أجره الظاهر ، وأن من الخطأ اعتبار العلاج الطبى والترفيه عن العمال وتغذيتهم تغذية صالحة بنودا لا تدخل فى نفقات الصناعة ، اذ أن العامل السليم يضمن حسن الانتاج وزيادته . ولا مراء فى أن الغذاء ضرورة من ضرورات الحياة ، وأن العامل يؤدى عمله وفقا للعصر الذى يعيش فيه ، فيقوم العامل فى المصنع خاضعا فى عمله لسرعة الآلة وقوتها ، وأنه كلما ضعف نشاطه ، وثبطت حيويته ، تتابعت الأخطاء وأدت إلى ضياع أرباح مخدومه . ولكى نتجنب ضياع مثل هذه الأرباح يتعين على مدير المصنع علاج المشكلة من جذورها ، فنقص الغذاء أو سوء التغذية قد يكون السبب الأساسى فى التعب الصناعى والجهد الضائع . ولا ريب أن أثر قلة الغذاء ينعكس فى مظاهر مختلفة من شأنها أن تؤثر فى مستوى عمل العمال والآلات . ومن المحال الحصول على مستوى يومى واحد للعمال ، اذ كان الغذاء دون المستوى الضرورى للعامل لحسن الانتاج . ومن الناحية الأخرى ألم تر أن المنظم يقوم باستثمار عوامل الانتاج وخلطها بعضها ببعض خلطا يحقق له أعظم الارباح ، وأن بيع المنتجات يتم بعد الانتهاء من العملية الانتاجية ، وأن استئجار عناصر الانتاج يتم قبل بدء العملية الانتاجية ، وأن ثمن المنتجات النهائية هو الذى يحدد للمنظم فى النهاية القيم التى يستأجر بها عناصر الانتاج ؟ ألم تر أنه لما كان لابد للمنظم من استئجار عوامل الانتاج قبل البدء فى عملياته الانتاجية واعطائها ما تستحقه من مكافأة ، كان عليه أن يقدر قيمة المنتجات النهائية فى الوقت الذى يتم فيه بيعها ، وأنه لن يستطيع أن يتأكد من ذلك التقرير ، وأن يعرف بالضبط مقدار ما يعود عليه من بيع المنتجات النهائية ، وذلك لأنه لا يعرف المستقبل ؛ ولن يتمكن من معرفته بالضبط ؟ فعلى المنظم أن يتحمل تبعة تقرير أثمان منتجاته بعد دفع عوائد عوامل الانتاج . فاذا قدر ثمناً أعلى من الثمن الذى يتحقق فعلا تحمل خسارة ناجمة عن سوء التقدير . أما لو قدر سعرا أقل من السعر الذى يتحقق فعلا ، فانه يربح الفرق بين السعرين . والمنظم لا يقبل على الاستثمار الا تبعا للانتاجية الحدية . وتقاس هذه الانتاجية حسب الغلات المتتابعة التى تخرجها المعدات الرأسمالية طوال المدة التى تكون فيها الآلة صالحة للاستعمال منتسبة الى قيمة الآلة نفسها فالكفاية لرأس المال = الغلات المتتابعة من المعدات الرأسمالية / قيمة السلعة الراسمالية

فاذا كانت الكفاية الانتاجية لرأس المال أعلى من سعر السلعة السائد فى السوق ؛ فان الصانع يقبل على استثمار أمواله والاقبال على الصناعة . والعائد على رأس المال العينى كثيرا

ما يكون ممثلا فى ريع فى المدة القصيرة . أما العائد على رأس المال النقدى فيمثل الفائدة ، وأن عائد رأس المال النقدى كعائد تشغيل العامل فى المصنع فى الزمن الطويل .

ولا ريب أن كل عامل من عوامل الانتاج يحظى بظاهرة الريع ، فمثلا فى الاجل القصير لو زاد الطلب على فئة معينة من العمال كالنجارين مثلا فى حين كان عرضهم ثابتا ، فانه بطبيعة الحال يرتفع أجر هـذه الفئة ، وهـذا الارتفاع فى الاجر يعتبر ريعـــا أو ما يسميه بعض الاقتصاديين «بشبه الريع فى الاجل القصير» . اذ أنه فى الاجل الطويل سوف يزداد عدد هذه الفئة وتعود الاجور الى ما كانت عليه . كذلك لوزاد الطلب على فئـة المحاسبين فى حين كان عرضهم محدودا أو ثابتا ، فانها تحظى فى الأجل القصير بشبه الريع. كذلك لوزاد الطلب على سلعة ينتجها مصنع معين مثلا من مصانع الغزل والنسج ، فان آلات هذا المصنع تحصل فى الاجل القصير على ريع يسمى ريعا دخلياً ، وهذا الريع الدخلى لايدخل ضمن نفقات الانتاج لانه فى الاجل الطويل يتجه عدد من المنتجين الى انتاج نفس السلعة وتعود الحالة الى ما كانت عليه ، أى تعود أسعار المنتجات الى ما كانت عليـه ، أى تعود الى السعر العادى الذى كانت عليه فى الاحوال العادية .

والحق أن دخل عوامل الإنتاج يتوقف على التناسب بينها وعلى حالة التجديد الذى تقوم به الدولة فى رعاية تعليم أبنائها وحسن استغلال مواردها بما يتناسب وحالة الأسواق العامة والخاصة . فالدخل الاهلى يتطور بتطور عوامله ، وما يدخل فى هذه العوامل من التحول المناسب لأحوال الحركة والنشاط . وهو دائب الحركة فى الدول المتمدينة بخلاف المتخلفة .

المبحث الرابع

التحليل الاقتصادى وأحوال التوازن فى شئون الدخل الاهلى ومركز الزعيم منه

إن كان عندك يا زمان بقية مما يضام به الكرام فهاتها

مما لاشك فيه أن التحليل الاقتصادى اذا كان يفترض فى البـــداية ظواهر اقتصادية واجتماعية فى غاية البساطة والاستقرار والسكون ، فان هـذه الحلقة البدائية تحدد القوانين التى تسايرها ، والاتجاهات التى تقيدها وتضبط معالمها . فاذا كانت هذه الحالة تتخلف عما تنطوى عليه الحياة من عوامل التغير والتعديل والتقلب والتأهيل ، فان وجود عناصر تطغى على هذه الحياة تؤدى الى تقديرها وتمام تقويمها حتى لايتدعم التوازن على غير اساس والاستقرار على غير قياس أو اقتباس ، خصوصا وأن الحياة الاقتصادية فى جانب كبير من مظاهرها عرضة لعوامل الانحلال والانماء ، وأن التوازن المؤقت لا يعنى التوازن الثابت المستقر ، وهو اذا كان توازنا يتناسب مع الظروف التى تقتضيه ، فانه يزول بزوال ظروف ناسبته فى الماضى ولكنها أصبحت

لاتناسبه فى الظروف الاقتصادية الحاضرة أو الحديثة . ألم تر أن الامثلة كثيرة من دراسة مشكلة الريع . فالريع قد لايكون عنصرا من عناصر نفقات الانتاج ، وقد يعد الريع عنصرا من عناصر نفقات الانتاج . فالريع يدفع لصاحب الارض لأن قوى هذه الارض الطبيعية غير الفانية محدودة ، ولا يمكن زيادتها . ويزداد الريع الذى يدفع لقطعة معينة من الارض كلما ارتفعت أثمان الحاصلات الزراعية التى تنتجها هذه الارض بالنسبة لمنتجات غيرها . وكلما زادت خصوبة قطعة الارض عن أرض تجاورها كلما زاد ريعها . وهذا هو الحال من حيث موقع الارض بالنسبة لموقع أرض غيرها . وكلما ازدادت أثمان المنتجات التى تنتجها الارض ، كلما ازداد الريع . فكأن الريع فى هذه الحالة نتيجة للثمن ، وذلك لأن الارض محدودة ، وليس لها استعمال بديل ، ويتنافس عليها المستأجرون ، فيعتبر الريع نتيجة للثمن ، ولا يدخل فى نفقات الريع بأى حال من هذه الاحوال . ولكن لو تنافس على الارض محصولات متعددة كالقطن والقمح والقصب والفاكهة والدخان ، أى أنه اذا جاز زراعة الارض قطنا وقمحا ، فظهر لمحصول القمح منافسة القطن ، وكان القطن يعطى محصولا تقدر قيمته بمبلغ اكبر من المبلغ الذى يحصل عليه صاحبها من زراعة القمح ، فانه فى هذه الحالة يعتبر الريع الذى يدفع لصاحب الارض معادلا للمحصول الأكثر غلة ، أى أنه اذا كان المزارع يزرع فدانا فى قطعة معينة من الارض قمحا ، ويعطينا هذا الفدان عشرة أرادب تقدر قيمتها بمبلغ ستين جنيها ، ولكن لو زرع نفس الوحدة من الارض قطنا ، وأنتجت محصولا تقدر قيمته بمبلغ ٧٥ جنيها ، فانا فى هذه الحالة ندفع لصاحب الارض ريعا يعادل الغلة الكبرى أى يجب على صاحب الارض أن لايقبل ريعا يقل عن ٧٥ جنيها . ففى الوحدة التى لها استعمال بديل يدخل الريع ضمن نفقات الانتاج . ويعتبر الريع سببا فى الثمن فى هذه الحالة ، وليس نتيجة للثمن . وكأن الاقتصاديين الذين اعتبروا أن الريع ليس بعنصر من عناصر الانتاج لم يكونوا مخطئين ، وذلك لأنهم اعتبروا أن الارض ليس لها استعمال بديل ، وأدركوا أن الريع نتيجة للثمن . كذلك هؤلاء الذين قالوا أن الريع يعد عنصرا أساسيا من عناصر نفقات الانتاج لم يكونوا مخطئين أيضا ، وذلك لأنهم نظروا للارض وكأن لها استعمال بديل ، أى أنه يوجد عدة استعمالات بديلة تتنافس على استعمال هذه الوحدة من الارض ، وفى هذه الحالة يدخل الريع ضمن نفقات الانتاج ، ويعتبر الريع سببا للثمن .

ولاريب أن الريع يدخل ضمن نفقات الانتاج اذا كان للارض استعمالات بديلة وفى هذه الحالة يكون الريع سببا للثمن . أما اذا كانت الارض متخصصة أى ليس لها استعمال بديل ، فان الريع لا يدخل فى نفقات الانتاج وذلك لانه نتيجة للثمن . وعلى كل حال فالريع من عناصر التوزيع ، مثله مثل الاجر والربح والفائدة يؤثر بالدخل الاهلى العام . ومثل الارض وعائدها ، مثل المشروعات الصناعية ، شأنها شأن الاشجار ، تجتاز مراحل أعمارها ، وتغالب الظروف

التى تكتنف تطورها ، حتى اذا ما بلغت أوج شبابها ، بدأ يدب فيها عامل الفناء ، وهذا يدل على أن المشروعات الصناعية وأحجامها لا تستقر عند مستوى معين ، بل خاضعة لدورة التطور ، فلاتوازن ثابت ، ولا استقرار دائم ، بل حياة تتميز بكل مقومات الحركة ، وتخضع لكل عوامل النمو أو الانحلال . وليس هذا معناه استقصاء . فكرة التوازن كلية ، اذ أن الاستقرار دائم الحركة بحيث يسمح لعوامل الانتاج والاستهلاك والتوزيع أن تعمل عملها . وفى كل حد من حدود الأسعار ترى الاستقرار ثابتا فى شكل هيكل النظام الرأسمالى القائم بل وفى النظام الاشتراكى العام . واذا كان الاستقرار يشتق أصوله من نظام الاقتصاد الطبيعى ، ويسير قدما به نحو النظام الاقتصادى النقدى ، فان تعقيد الحياة قد دعت الى النهضة بحيث يعلو النظام الاقتصادى النقدى بالحياة الى مستوى رفيع يرفع من شأن العمل والعمال . ألم تر أن التوازن دعا الحكومة المصرية الى الأخذ بمبدأ الضمان الاجتماعى الذى هو فى جملته مشروع تقدمى يعنى برعاية الارامل والايتام والعجزة والمسنين عن طريق الجهود الحكومية حتى تتمشى حياة المسنين وغيرهم مع الروح الاجتماعية التى يتمتع بها العاملون من العمال والمنظمين ؟ (١) ألم تر أن المشروع من دواعى الإستقرار مع رعاية احوال الحركة والنشاط ؟

والغرض من التحليل الذى استوردناه هو ايضاح الظواهر الاقتصادية التى تعترض لها الحياة العملية ، والوصول بها الى دراسة الدخول الاهلية على حقيقة أمرها . فاذا نظرنا الى الدخل الاهلى من زاوية استثمار رؤوس الاموال فى المشروعات الانتاجية ، وجدنا أثر عامل الزمن فى تقويم الدخل ، وزيادته على مدى الأجل . ففترة الزمن اذا كانت قصيرة لاتتيح الفرصة لمختلف العوامل أن تعمل عملها فى تكييف الاوضاع الاقتصادية بحيث تتناسب مع التغيرات التى تقتضيها ، تدل على قصورها فى ايجاد التوازن المنشود ، ولذلك كانت فائدتها قليلة واذا زاد الطلب مثلا على مبانى السكن فجأة ، وبدون توقع من البنك الصناعى المصرى ، بل ومن جانب أصحاب رؤوس الاموال والمقاولين ، ولم يكن فى وسع هؤلاء أن يعضدوا حركة البناء فى الاجل القصير ، مال ايجار المنازل الى الارتفاع ، وساعد سعر الفائدة المنخفض على تمويل مشروعات البناء لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على المنازل والشقق والمحلات . واذا كانت فترة الزمن طويلة تكفى لتحقيق التوازن طبقا للاوضاع الاقتصادية ، فان اشتداد الطلب وارتفاع ثمن السلعة المطلوبة فى الوقت القصير سوف يوجه القوة العاملة واستيعاب طاقتها الانتاجية حتى تنخفض الاسعار فى المدة الطويلة . وكلما اتسع نطاق الانتاج الى مستوى جديد ،

---

(١) يعتبر مشروع الضمان الاجتماعى دعامة اشتراكية حيث يحارب الفقر عن طريقه ، ويحتاج هذا المشروع الى موظفين فنيين حتى يتمكنوا به من محاربة المبادىء الهدامة وأن تنهض البلاد نهضة اجتماعية كبرى عن طريقه . والحق أن مشروع التأمين الاجتماعى مثل أعلى من الديمقراطية الانسانية إذا ما أحكم تمويله .

واقتضى هذا الامر تنسيقا جديدا لكل عامل من عوامل الانتاج اللازمة بأسعار فائدة متناسبة ، كلما كان ذلك من دواعى انخفاض الأسعار. الى هذا فان عائد رأس المال سوف يبرر استخدام رؤوس الاموال فى مشروعات طويلة الأجل. ولا ريب أن الجهود المضنية التى يبذلها رجال الصناعة فى تحقيق نوع من التوازن بين الطلب المتزايد ، وبين العرض القاصر على الاستجابة للطلب ، خلال فترة من الزمن الطويل، يؤدى الى توازن يحقق الانتقال من مستوى الى آخر، كلما أتيحت لرجال الاعمال الفرصة للقيام بتأدية رسالتهم على أنسب الاحوال . وكلما كانت فترة الزمن طويلة جدا بحيث تتاح الفرصة لكل عوامل الانتاج للقيام بعملها كاملا ، كان تحقيق التوازن ايجابيا على ضوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة . ومما لا شك فيه أن الطلب المتزايد المستمر يتطلب تهيئة العمال ورؤوس الاموال تهيئة سليمة وبكفاية مستقيمة حتى تصل بهما الى الهدف المنشود . اذ كلما كان إنتاج الآلات والمحركات والاجهزة اللازمة لصناعة من الصناعات مستوفية على أجل طويل ، زاد الدخل الاهلى وزاد نصيب رجال الاعمال والمال والتجارة من هذا الدخل ، وضمنت الدولة تعادل الكميات المعروضة من رأس المال بالكميات المطلوبة تعادلا يكاد يكون كاملا. الى هذا فان رغبة الافراد فى الاحتفاظ بنقود للمعاملات تتمشى مع الدخل الأهلى الكلى ، فتزداد عند زيادته وتقل عند نقصه ، وتكاد تكون ثابتة طالما بقى الدخل الأهلى ثابتا ، وطالما بقيت نظم الانتاج وعادات الأفراد على حالها . ولا ريب أن رغبة الأفراد أو مقدرتهم على الاحتفاظ بنقود لاشباع دافع الاحتياط يتوقف على دخل كل منهم ، وبالتالى يتوقف على الدخل الاهلى فى خصوصه[1].

ونضيف الى هذا أن العمل ، وهو كل مجهود شخصى ، له أهميته فى دراسة التوازن الاقتصادى ، خصوصا وأن فئات العمال يمكن تقسيمها أفقيا تبعا للصناعة أو التجارة أو الزراعة التى يشتغل بها العامل ، فتقسيم العمل الى فئة الزراع وعمال المصانع والمناجم وعمال النقل والمتاجر تتطلب التوفيق والتوازن ، كما أنه تقسيم العمال تقسيما رأسيا تبعا لدرجة المهارة والمسئولية التى يجب توفرها فى العامل، تتطلب الموازنة لاستقامة الاحوال فى البلد الاقتصادية . وفى كل بلد من البلاد نرى اربع أو خمس فئات يتطلب الأمر الموازنة بينهم حتى يصبح التقدم المنشود من دواعى الاستقرار المطلوب . فالعمل الجسمانى الذى لا يحتاج الى مهارة كأعمال

يلاحظ أن النقود أداة للاحتفاظ بالثروة خصوصا اذا كانت النقود من دواعى المحافظة على مستوى الأسعار العام . ولا يخفى أن اختلاف مستوى الأسعار بين عام وآخر معناه تغير قيمة النقود ، وهذا مما يضعف من مقدرتها على القيام بوظيفة الثروة . فارتفاع الأسعار يقلل من مقدرة المدخرات على شراء السلع والخدمات ، فيصاب المدخر بالضرر دون مبرر . ومن هذا نرى وجوب تثبيت القيمة الدخلية للنقود، أى بوجوب الاحتفاظ بمستوى الاسعار داخل الدولة ثابتا .

الفعلة والحزم ، والعمل الجسمانى الذى يحتاج الى بعض المهارة كالبنائين والنجارين والنحاسين ، والعمل العقلى الذى يتحمل المسئولية كالكتبة والموظفين ، بل والعمل ذو المسئولية الذى يحتاج الى التخصص كأعمال الأطباء والمهندسين والمعلمين والمحاسبين ، والعمل المنشىء الذى يحتاج الى ندرة الذكاء ، والامتياز فى النباهة والقدرة كالعلماء والمخترعين والمدبرين يجب أن يكون متوازنا فى النواحى الاقتصادية المختلفة حتى يتم بذلك بناء المجتمع على أساس يحقق الاستقرار وثبات الاسعار فى تحديد قيم الخدمات والمنتجات .

والتوازن الاقتصادى كما يقول الاستاذ ميد Meade فى كتابه « التوجيه وآلية الاسعار » Planning and Price Mechanism يتحقق بحسن توزيع الثروة حتى لا نرى الاغنياء يطعمون حيواناتهم اطعاما فائقا بينما يفتقر العمال الى ضروريات الحياة . ولهذا كان نظام الجراية والتسعيرة مفيدا لتحقيق التوازن المنشود . ونرى أن حل المشكلة الصناعية لا يتحقق إلا عن طريق موازنة انتاج العامل بعائده . وقد رأت بعض الدول أن تسعى نحو هذا التوازن باعطاء فترة من الراحة عند ما يبدو التعب على العمال أثناء ساعات العمل ، كما رأت بعض الحكومات العناية باعداد المطاعم فى المصانع وتزويدها بالأغذية المناسبة للعمال حتى تعد العمال اعدادا سليما يحقق التوازن بين الاعمال وعوائدها الصحيحه . والتوازن فى البلاد الراقية حيث تتطلب العمليات الصناعية تكرار أعمال الصناعة ، وقطع « تعب التحين » بفترة استراحة قبل أن يترك التعب على العامل أثرا سيئا فى الانتاج سوف يحقق التقدم المطلوب وعوامل النهضة السليمة . وزيادة الدخل الأهلى عموما ، ودخول الصناع خصوصا . (١)

المبحث الخامس — عامل التوقع والدخل الاهلى .

ولا شك أن دراسة التوازن الاقتصادى تراعى الحياة الاقتصادية فى مجموعها ، إذا أننا اذا درسنا نوعا من التوازن الجزئى الذى يتصل بصناعة معينة ، وساعدتنا هذه الدراسة على

---

(١) يمكن تطبيق فكرة الراحة على أساس من الربح الظاهر فى التالى :—

اذا كان متوسط ما تنتجه الآلة فى الساعة ١٠٠ قطعة ثم نقص الانتاج الى ٩٠ قطعة فى الساعة الاولى ، فان فترة الراحة هذه تكاد تكون مفاجأة ، وأن ٦ دقائق يتوقف العامل فيها ، من المحتمل أن لا تكون كافية لكى يسترد فيها نشاطه ، فلا توثر تأثيرا سليما فى الانتاج بل تؤثر فى الخسارة الناجمة عن عدم التعب المضنى النسبى . فاذا استمر « تعب التحين » فى الازدياد هبط الانتاج الى ٨٠ قطعة فى نهاية الساعة الثانية من ساعات العمل أو فى منتصف فترة العمل . وعلى أسس عدم توقع « تحين جديد » فى الانتاج فى المدة الباقية من فترة العمل يمكن لمدير المصنع أن يتدبر أمره ، كما يتعين عليه والحالة هذه أن يتوقع نقصا قد يصل الى ٤٠ قطعة على الأقل فى بقية فترة العمل . الى هذا يمكن القول بأن فترة من الراحة مدتها ١٦ دقيقة تقابل نقصا فى الانتاج قدره ٢٥ قطعة ، واذا روعى باهتمام جانب التعب ، ففى الامكان كسب ١٥ قطعة كسبا خالصا ، ففترة الراحة يجب أن تتناسب مع قوة انتاج العامل والعناصر الأخرى الخاصة به .

فهم القوانين التى تحكم التوازن فى ناحية منها ، واعانتنا على الالمام بالاتجاهات السائدة أو التى يتوقع حدوثها فيها ، فان هذا سوف يساعدنا على تفسير العناصر التى تطغى على الحياة الاقتصادية فى كامل وجوهها . فدراسة التوازن الجزئى يساعد على معرفة العوامل الخفية أو الظاهرة التى تدفع بصناعة معينة الى التقدم والاتساع المطرد ، أو التى تطبق على صناعات أخرى . ولا ريب أن الاحوال الاقتصادية تجمع بين دفتيها جميع العوامل الاجتماعية التى تؤثر فى البيئة وفى الجماعة وتطبعها بطابعها ، وتنقلها من مرحلة من مراحل التقدم أو فترات التأخر الى مرحلة أوفترة أخرى ، مع الاهتمام بعامل الزمن كعنصر من العناصر التى تطبع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بطابعها الخاص . واذا كان الزمن يتفاوت فى طوله القصير والمتوسط والطويل ، فانه عنصر من عناصر الاستقرار حيث يعمل على تحقيق التوازن بين القروض طويلة الأجل ومتوسطتها وقصيرتها . فالزمن يلعب دورا خطيرا فى دفع النشاط الاقتصـــادى الى مختلف المسالك حتى يحقق الاستقرار على منتهى الأمل . وقد استطاعت الولايات المتحدة وعلماؤها التنبؤ بمسالك النشاط الاقتصادى وتوقع منحنياتها بما جمعـــوه من البيانات والمعلومات ، ودراستها على ضـــوء المستقبل وما يطويه من وافر التكهنات والاتجاهات وسط التقلبات والمغامرات . ولعل تقدم الولايات المتحدة فى هذه الاتجاهات يدعو مصر الى ادخال « عامل التوقع » فى التحليل الاقتصادى ، فيصبح عاملا فعالا يؤثر فى النشاط الاقتصادى بل ويؤثر فى زيادة دخول الأفراد والطبقات والمجتمعات ، فيرتفع مستوى المعيشة فى البلاد عن طريق رسم خطوط المستقبل مع دقة الاعتبار للمفاجآت . وكلما امتد الزمن فتحول المستقبل الى حاضر معروف معهود ، أمكن تحديد الخطط وتغيير القواعد والمسالك ، بل وأمكن تحليل العوامل الاقتصادية على ضوء المستقبل ، وتكييف النشاط الاقتصادى على ضوئه . واذا ما سار البريطانيون الخطوط الامريكية عن المستقبل وتوقع منحنياته ، تمكنوا على أيادى العلماء أمثال كينز ولافنجتون وروبنز ودوب من معرفة العناصر الجـــديدة ، وأقدموا على وضع القواعد السليمة فى أحضان النشاط والحركة . ألم يتمكن اللورد كينز وغيره من دراسة النشاط الاقتصادى لأحوال الحركة والتغير ، وعولوا على الدور الذى يلعبه التوقع فى تكييف النشاط الاقتصادى ، ودرسوا الميل للاستهلاك والميل للاستثمار والادخار ، والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وكلها تخضع للعوامل النفسانيـــة التى تسيطر على الافراد والجماعات والشركات ، وتجعلهم ينتهجون مسلكا قوامه لون معين من ألوان التوقع عما يمكن أن يخبئه المستقبل فى طياته ؟ الواقع أننا نرى فى مصر الدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى والاستاذ سنى بك اللقانى والاستاذ عبد الرحمن بك البيلى والدكتور محمد على رفعت يدرسون تمصير شركات المساهمة فى مصر ويجنحون الى نقد قانون الشركات رقم ١٣٨ الصادر فى سنة ١٩٤٧ ،

وقد يكونوا على حق فى نقدهم اذا ماتلمسوا سوء عامل التوقع فى أمره . فالمادة السادسة من هذا القانون اشترطت تملك المصريين لنصيب من الأسهم لا يقل عن ٥١ ٪ ، فطالبوا بتصحيح هذا الوضع حتى لا يطيح التصير بما هو أعلى من الأهداف التى ننشدها فى أحوال الصناعة والتجارة المصرية . وإذا مارأى سنى بك اللقانى فى مقال له على صفحة المصرى فى ١٧/٥/٥٠ تحت عنوان « محاولة تصير رؤوس أموال الشركات المساهمة » إن محاولة التصير يحرم البلاد من مزايا التمتع بالاموال الأجنبية فيزيد من فقر مصر فى بعض النواحى كما يحد من زيادة الدخل الأهلى فى النواحى الأخرى . فلاشك أن عدم زيادة دخل الفرد المصرى فى المتوسط عن ٢٩ جنيها يتطلب الاستزادة من استثمار رؤوس الاموال المصرية والأجنبية فى البلاد . فإذا هال مصر أن نفرا قليلا من المصريين قد كثر مالهم وفحش ثراؤهم، فان مواطن التشمير فى البلاد تفتقر الى أضعاف ما يملكه الأثرياء المصريون ، خصوصاً وأن أثرياء مصر يتجهون بأموالهم المدخرة الى الزراعة، فلا تغنى وفرة الاموال المصرية فتيلا لصالح الصناعة الأهلية على هذا الحال. فالتوقع له أثره فى زيادة الدخل الأهلى. فإذا قل توقع المصريين فى التشمير الصناعى، وأعرضوا عن المشروعات الصناعية التى لم يألفوها، ولم يسبق لهم العهد بها، واحجموا ، كان عامل التوقع من ضرورات استثمار الاموال الأجنبية فى المشروعات المصرية ، خصوصا إذا ما كان الأجانب أكثر استجابة الى تمويل المشروعات التى يدركون قدرها، ويحرصون باستعدادهم على تشمير أموالهم فيها . فوفرة المال دون استعداد المصريين لتشميرها فى المشروعات الصناعية المصرية لا تغنى ، والواجب تعضيد الاموال الأجنبية فى هذا التشمير، خصوصا إذا ما ألف الأجانب هذا النوع من الاستثمار ، وكان وقف المصريين فى طريقهم اهدارا للمصلحة العامة . فعامل التوقع له أثره فى التقدم الصناعى ، وفى تمويل الصناعة المصرية بالمال الأجنبى الذى يناسبها . ومهما قيل من أن المال فى مصر موفور ، فان وفرته سوف لا تنهض بالمساهمة فى المنشآت الصناعية ما افتقر استعداد المصريين للمساهمة فيها. وإذا كانت رؤوس الاموال الأجنبية تحد من زيادة الدخول الأهلية فى بعض النواحى ، فان حبوط التشمير وحرمان البلاد من ثمرات رؤوس الاموال الاجنبية قد تحد من تشغيل العمال تشغيلا كاملا، فيقل الدخل الأهلى فى مجموعه. فإذا ما أفسحت مصر صدرها للتشمير الاجنبى بميزان، وتعاونت الاموال المصرية فيها حتى تتمكن من الاستعداد الكامل للتصنيع المالى والعالى ، كان ذلك أكثر ثمرة وأينع انتاجا .

وقد نتج عن عامل التوقع أن استقر الرأى فى وزارة التجارة والصناعة على ضرورة تعديل القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وذلك باستبعاد الاحكام الخاصة بنسبة حصة المصريين فى رأس مال الشركة عند تأسيسها، أو عند أطالة مدتها. فالتوقع السليم كثيرا ما يؤدى إلى تعديل القوانين ، حتى يصبح من حقوق الشركات المساهمة أن تجتمع وتصدر قراراتها بالتجديد لفترة أخرى،

تحددها الجمعية العمومية نفسها ، وبذلك يساير التشريع الحياة الصحيحة المستقبلة ، ويتصل القانون التجارى بمشروع المرسوم التساهمى وتخضع الاحكام للتطورات الاقتصادية الصحيحة فى طريقها السليم دون المساس بكرامة المصريين . فهل نسمو بمصريتنا ، اذ بها تضافرنا فى التثمير ، أم هل سمت بنا مصريتنا للتحرير من غلاة التمويل الاجنبى ؟ «الواقع أن الممول المصرى له أن يفقد كل شىء الا وحدته ، اذ هى وجوده ، وهى هى عهوده ، بل وهى هى خلوده » .

ولاشك أن التحليل الديناميكى يأخذ فى الحسبان كافة عوامل التغيير والحركة الخاصة بمسالك الانسان، ويستطيع الباحثون الاقتصاديون أن يخضعوها لدراسات ينظمونها ، مقدرين الآثار المتبادلة بينها وبين بعضها البعض حتى يصلوا بها الى فهم خواص التوازن ، وما يؤدى اليه من اكتشاف الوسائل والسياسات التى يمكن أن تؤدى اليه. وإذا كانت الحياة الاقتصادية تنكر فى كثير من الاحوال التوازن وتتنكر اليه ، وذلك لأن حياة الحركة فى نشاط مستمر وتنقّل دائم ، فان حياة الحركة نفسها ما هى الا حالة من أحوال السكون فى الحياة المتواصلة نحو التقدم والنشاط ، فلها مقوماتها ، ولها خصائصها الطبيعية ، ولها حدودها فى التنقل من حالة إلى أخرى ، ولها حدود تصرّف الافراد واحترام ارادتهم وتفضيلاتهم فى القيود القانونية التى تسير عليها . وفهم القوى التى تعمل على تحقيق التوازن فى دائرة الجهاز الاقتصادى يدل على أن التوازن الجزئى أو التوازن النسبى بين أجزاء البناء الاقتصادى لايفقد كيانه فى حدود التوجيه الاقتصادى العام . (١) فالتوازن النسبى يتصل بالتوازن الكلى ، كما أن التوازن الكلى يؤثر فى درجاته ونهايته بالتوازن النسبى ، وما التوازن فى كلتا دفتيه الا توظيف كامل الموارد التى تضمها الجماعة لتحقيق الرفاهية المادية لطبقة معينة ، ومن ثم إلى جميع الطبقات فى المجتمع . فالتوظف الكامل فى صناعة بعينها يؤثر فى الصناعات الاخرى التى سوف تتمثّل بها. وهذا يقتضى وضع سياسة عامة تعمل على زيادة الدخل الأهلى فى كل صناعة فى حدود السياسة العامة التى تشتق منها زيادة دخول جميع الصناعات والمزارع والمتاجر فى حـــدود أعمالهم وحسن توجيه استثمار جهودهم لما فيه الصالح العام .

فالتوقع ودراسته والتنبؤات بالمستقبل وحسن الاستعداد لها من عوامل زيادة الدخل الاهلى ، ولهذا نقدم على دراسة الدخل الاهلى فى الزراعة والصناعة ، مؤمنين بما يتفق منها وصوالح البلاد وطبقاتها العاملة فهل لنا أن نطبق نظرتنا فى التوقع على شئون مصر الزراعية؟

---

(١) قارن « روح اقتصاديات روسيا The Spirit of Russian Economics » تأليف نورماتو J. F. Normano حيث يشير إلى صحة أقوال الشاعر الروسى الكسندر بلوك Alexander Blok عند ما قال أن القرن التاسع عشر كان جيل كسر شوكة الرؤوس الفانية على ضوء المذاهب الاقتصادية الباقية.
The nineteenth century was a period of breaking foreheads against the walls of economic doctrines.

الفصل الثالث

الدخل الاهلى من الزراعة وعناصره

« انه الوسيلة المثلى لرفع مستوى الفلاح المصرى هى التى تحقق زيادة دخله وتعزز انتاجه مع نقص ما يتحمله منه ضياع وكلفة وضرائب »

المؤلف

(١) الزراعة والتصنيع الريفى وتعميم المراكز الاجتماعية وإصلاح الأراضى (٢) الزراعة وحجم المشروع الزراعى وتوزيع الأراضى المصرية (٣) الحجم المثالى ودخول الزراع والمزارعين (٤) الأوضاع الاجتماعية وتنظيم علاقة المزارعين بالأرض والدولة .

الزراعة وتطورات دخلها :

عنيت حملة بونابارت فى كتاب «وصف مصر» بابحاث اقتصاديه شاملة لجميع مرافق القطر، وجاء القسم الخاص بالزراعة شاملا شافيا ، خصوصا وأن واضعه المسيو س. جيرار ، فقد ألمّ بحال الزراعة المصرية وأساليبها وطرق الرى والتسميد وغيرها عن طريق مشاهداته الخاصة تارة ، وبما كان يستفيد من أفواه الزراع الذين كان يلقاهم بنفسه طوراً ، ومن واقع المبادىء الاقتصادية والاجتماعية العامة التى أراد أن يحقق بها زيادة دخل والفلاح فى البلاد .

وإذا ما قامت النهضة الزراعية المصرية فى عهد إبراهيم باشا على أسس سليمة ، فان عباس الأول راعاها فى حدودها الدخلية وبما طالبه به المزارعون من الحرية فى فلاحة الأرض وتكييفها، كما أن سعيد باشا توسع فى مجالها وحررها من قيودها وأعدها إعداداً دخليا سليما حتى إذا ما باشر إسماعيل باشا حكم مصر كانت السياسة التجارية فى الشئون الزراعية هى المثل الأعلى[1] والواقع أن حكومة مصر فى عهد محمد توفيق باشا كانت أكثر عناية بالشئون الزراعية والدخلية مما مكن البريطانيين من الاستقرار والاستتباب فى الديار المصرية . ولما استقر البريطانيون فى عهد عباس حلمى الثانى تقدم كرومر وكتشنر من بعده لإيجاد طبقة موسرة متوسطة

(١) اتجه الخديوى إسماعيل إلى الشعب لتحقيق السياسة الاقتصادية وأصدر أمرا عاليا إلى نوبار باشا كبير وزرائه فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتأليف مجلس النظار يستعين به فى الحكم ويشاركه فى المسئولية . وقد كان إسماعيل باشا يؤمن أن الحالة الاقتصادية للبلاد أكثر أهمية من الحالة السياسية ، وذلك لأن الأخيرة ليست إلا مظهراً للاولى. ألم تدق الضائقة المالية أبوابها فى عنف وجبروت فانحدرت أثمان الحاصلات حتى أصبح ثمن الحاصلات الزراعية لاتغطى تكاليف الانتاج ؟ ألم تصبح الزراعة غير مجزية ، ورفعت البنوك الأجنبية أصواتها مطالبة بأراضى الخديوى والمصريين سداداً لديونهم التى لم يتمكنوا من دفع فوائدها .

ممتازة تعاون البريطانيين فى التقدم الاقتصادى المنشود، بينما كان الواجب القضاء على المساوىء والأضرار التى حاقت بالزراعة من الناحية الداخلية الاجتماعية والاقتصادية من وراء سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية حيث ترتب عليه تطبيق مبدأ الملكية الحرة المطلقة للأشياء المنقولة، فأصبحت الأرض سلعة من السلع تباع فى الأسواق، وصارت الزراعة سبيلا للاستغلال الرأسمالى بعد أن كانت طريقة من طرق الحياة(١)، مزيجا من الرأسمالية والاشتراكية المعتدلة، وأضحت مصر تقبل أنصاف الحلول فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا ما عنى فؤاد الأول بوضع كتاب « مصر » عند اجتماع الهيئة الدولية الرابعة عشر للملاحة العالمية فى ديسمبر سنة ١٩٢٦، فقد أظهرت مجموعة البحوث الفنية فى هذا الكتاب ما كانت عليه مصر الزراعية من تأخر فى أول عهده، ومن تقدم في أواسط حكمه الميمون، سواء أكان ذلك فى القطن أو الأرز أو القصب والقمح، وسواء أكان ذلك ناشئاً عن رى الحياض أو الرى الدائم الذى أخذ يمتد إلى أقصى البلاد بخلاف ما نشأ عن تقدم المواصلات البحرية والبرية، ومن فتح أبواب الزراعة المصرية لتجربة جميع الحاصلات التى تنمو فى حوض ممالك البحر الأبيض المتوسط، من فاكهة وخضروات، وما يساعد على تربية الحيوانات من أغنام وأبقار وماشية وتربية الدجاج والماعز وغيرها من المواد الضرورية لمعيشة السكان. وإذا كان الفضل الأعظم يرجع لفؤاد الأول فى تقدم مصر الزراعية وزيادة دخلها من الحاصلات الكفائية والتجارية، والسماح بتأجير أرض الغير واستخدام العمال الزراعيين، فان مباحث القطن الفنية زادت الكفاية الإنتاجية للأراضى المصرية وللعمال المشتغلين عليها من المصريين، كما أن عمال الزراعة أخذوا يعملون فى الزراعة وفى الصناعات الريفية حتى أصبح العمل الزراعى يستمر على وتيرة واحدة فى جميع أيام السنة، يعاونه استغلال وقت الفراغ فى الصناعات الريفية المكينة وأسواقها المحلية. وإذا كان الكثيرون من المزارعين لا يستخدمون عمالا، بل يتعاون أفراد العائلة الواحدة فى العمل، ويزامل بعض الزراع جيرانهم، فيكون عاملا عند جاره فى مقابل أن يعمل جاره عنده يوما، فان مواعيد الزراعة والحصاد لا تقع كلها فى وقت واحد فى سائر أنحاء الدولة، نظراً لاختلاف حال الجو مثلا بين الوجه البحرى والوجه القبلى. ولذلك يرحل العمال من منطقة إلى أخرى للعمل فى فصول معينة، وبذلك يمكن استخدام العمال الزراعيين فى مواسم البطالة الزراعية فى صناعات ريفية أو صناعات منزلية، ولو أحسنت الحكومة تنظيم الصناعات الريفية لاستزادت من دخول

(١) نتج عن ذلك التغييرات العديدة فى ملكية الأرض وتفكك أواصر الارتباط العائلى ونشوء الملكيات الضخمة من جهة، وتضاؤل الملكيات الصغيرة من جهة أخرى وانتشار الروح المادية بين سكان الريف. قارن انتون شيلجا Antone Cilga فى كتابه « المعضلة الروسية The Russian Enigma ».

العمال ، وهذا فعلا ما بدأت أن تعمله وزارة الشئون الاجتماعية فى القرى والريف المصرى فى عهد فاروق الأول، وإذا ما قامت الحكومة المصرية وفرضت على أصحاب العزب والضياع خدمات اجتماعية وصحية لحققت تحسين حالة الفلاحين بوجه عام، ولارتقت بهم من حيث السكنى خصوصاً وأن عدد الفلاحين طبقاً للاحصاء الأخير لا يقل عن ثلاثة ملايين نسمة . والحق أن الفلاح وعمال الزراعة يحتاجان إلى العناية والأخذ بمشروعات التضامن الاجتماعى والخدمات الاجتماعية خصوصا بعد ما تبين أن ملكية الأرض ليست مسألة استغلالية بقدر ما هى وظيفة اجتماعية تتبعها مسئوليات وواجبات ، أهمها النهوض بهؤلاء الذين يفلحون الأرض ويقومون بنصيب الأسد فى إصلاحها وكمال استغلالها ، والحق أن الحكومة الشعبية فى مصر تنظر الآن إلى المطالب الاجتماعية والزراعية نظرة جدية فى جوهرها ومبناها ، وتواجه تصريف الأمور فى الشئون الزراعية بما يتفق مع تحسين أحوال معيشة المزارعين وتوزيع الموارد الأهلية ولو أفضى ذلك إلى التأميم فى الجهات التى يقتضيها هذا التأميم كما حدث فى بعض الدول المتمدينة الأجنبية عندما أرادت زيادة دخول مزارعيها .

وإذا ما أرادت الدول إطلاق حرية المبادلات النقدية والتجارية الخارجية ، وإلغاء الحواجز الجمركية ، ومراعاة مصالح الشعوب الصغرى وتحقيق استغلالها ، فان مصر لا يمكنها أن تطلق تلك المبادلات من كل قيد وهى قادمة على التصنيع ، إذ أن التصنيع يقتضى فرض نوع من الرقابة على مبادلات مصر الخارجية ، واستخدام حصيلة الدولة من العملات الأجنبية للحصول على الآلات والأدوات وغير ذلك مما يتطلبه تحقيق برنامج تصنيع مصر . والحق أن حاجة مصر الزراعية إلى التصنيع تتطلب الرقابة على معاملاتها الاقتصادية الخارجية ، خصوصاً بعد أن نصت اتفاقية بريتون وودز على تخويل صندوق النقد الدولى حق الموافقة على فرض قيود على المعاملات النقدية الجارية ، كما نص مشروع اتفاقية هافا الخاصة بالتجارة الدولية على حق الدول التى لم يتم نموها من الناحية الاقتصادية فى فرض بعض القيود على تجارتها الخارجية وسط الأحقاد والأهواء العنيفة . فهل لمصر أن تحسن استخدام الرقابة المفروضة على معاملاتها الاقتصادية مع الخارج ، فلا تبدد العملات الصعبة فى شراء الكماليات وسلع الاستهلاك بل توجهها فى شراء ما يلزمها من أدوات التصنيع الريفى وغيره ؟ وهل لمصر أن تعنى فى تجارتها لصالح العمل والعمال حتى يمكن استيراد الأدوات الضرورية لتحسين حال الفلاح فى المسكن والمأكل والمشرب . لقد أرادت وزارة الشئون الاجتماعية بالاشتراك مع ممثلى الشركات والبلدية والحكومة والبنوك فى مدينة الأسكندرية مثلا أن تقيم مساكن شعبية بالمدينة للعمال والطبقات المحدودة الدخل ، ولكن ارتفاع مواد البناء المستوردة من الخارج تحد من القيام بهذا المشروع المفيد للعمال . ومع أن البلدية أعطت الأولوية فى بيع الأرض

لمثل أعضاء هذا المشروع ، كما أن الحكومة تملك الأراضى بمدينة الأسكندرية وتعمل على تشجيع بناء المساكن للعمال ، وقررت توفير سبل الانتقال للعمال ، فان العملات النادرة ما زالت عقبة كؤودة فى تنفيذ مثل هذه المشروعات المفيدة للطبقات العاملة . والحق أن الدول ما زالت تحتاج إلى المبادىء الصحيحة والعقيدة السليمة حتى ينطوى التقدم المنشود على الغايات الاقتصادية النبيلة ، وحتى يضىء الدخل الأهلى المصابيح الكشافة التى تفضى على مواضيعه فتلقى عليها من الأضواء ما ينيرها ويظهر غثها من ثمينها ، فينير الطريق ويسدد الخطوات .

المبحث الأول — الزراعة واصلاح الأراضى وتعميم المراكز الاجتماعية والضمان الاجتماعى والتصنيع الريفى والوصول الى الوحدة المثلى :

« إن أولياء نعمتى اثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح » محمد على باشا الكبير

والحق أن مصر عندما حصلت من جهودها عن سبيل التقدم الزراعى فى عهد فؤاد ، قام فاروق الأول وعمل على زيادة الإنتاج الزراعى ، خصوصا بعد أن أصبحت مصر لا تكفى نفسها بل عاجزة عن تموين سكانها من القمح والذرة والزيت وغيره ، كما عمل تشجيع التصنيع الريفى مما يزيد من رفاهية البلاد ، وحسن استغلال الجهود الانسانية فيما ينتج ويفيد بدلا من قتل أوقات فراغ الفلاحين فيما لا يفيد ولا ينفع ، ولهذا كان التصنيع الريفى من عوامل استكمال النهضة الزراعية والصناعية فى وقت واحد ، كما أن الاحتكاك بين الزراعة والصناعة يؤدى عن طريق التصنيع الريفى إلى إخراج الخير التى ينعم العالم بنوره وأضوائه . وصلابته ودوافعه . ولذلك ترى الحكومة المصرية توافق على إنشاء مراكز لتشجيع التصنيع الريفى كلما وجدت لذلك سبيلا .

وإذا ما تقدم الرى الصناعى ، وتحولت الزراعة من رى الحياض إلى الرى الدائم ، فان دراسة التربة ، وإدخال الآلية فى الزراعة المصرية ، يستزيد فيضا من المنتجات المصرية تعود على المصريين بأينع الثمرات . فالآلية فى الانتاج الزراعى توفر الجهود الإنسانية والحيوانية ، وتستزيد من القوة الانتاجية ، مما يدعو إلى رفع مستوى المعيشة فى الريف المصرى فى جميع الأنحاء التى تأخذ بالنظام الآلى . ومما يستزيد من القوة الإنتاجية فى الزراعة المصرية تقدم التنظيم فى المزارع المصرية على ضوء المزارعة المشتركة ، وإدخال جميع التحسينات الاجتماعية فى القرية المصرية حيث يعود التحسين برفع مستوى جميع الطبقات العاملة . ولو كان فى مصر ظاهرة ارتباط الفلاحين الجماعى حيث يتمتعون بنظام مجالس القرى فيتضامنون فى كيان خاص يعطيهم من التضامن الجماعى فى القرية ما يفتقرون إليه ، لأصبح حالهم غير الحال الذى قرره الانجليز لهم فى اختيار نوع المحصولات التى تزرع ، ومواعيد البذور والحصاد ،

والاشراف على العمل الزراعى من كل نواحيه . وقد كان لحل المشاكل الزراعية فى النواحى الفنية من رى وصرف وانتخاب البذور ، وقوانين الملكية والتأجير والمزارعة ، ما دعا إلى تحسين حال المجتمع المصرى . وإذا ما حللنا الأوضاع الاجتماعية وأثر الملكيات الصغرى عليها ، اطمأن المصريون على مستقبلهم فى الزراعة وفى الحاصلات والطيبات التى تزيد من الدخل الأهلى على مدى الشهور والسنوات[1] . والواجب على الحكومة أن تسرع خطاها فى حل المشاكل الاقتصادية على ضوء صوالح المجتمع ، إذ « أن الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك » وهى حكمة قديمة ولكنها صحيحة فى كل الأوقات والأمكنة ، وهى إذا كانت صحيحة فى حياة الأفراد والجماعات والشركات فى كل زمن وعصر ، فانها صحيحة فى حياة الحكومات والدول ، خصوصا إذا ما استقلت الحكومات وأخذت بالسياسة التى توافق مصالح المصريين دون غيرهم.

فاذا ما قامت وزارة الاقتصاد القومى بوضع مشروع لإصلاح الأراضى البور وبيع أكثر من مليون ونصف مليون فدان لصغار المزارعين عن طريق مصلحة الأملاك الأميرية ، ووضعت سياسة جديدة للتصرف فى أملاك الحكومة بعد إصلاحها ، وإدخال مشروعات الرى فيها ، على أن يكون البيع للمعدومين وصغار الملاك والمزارعين ، أو بطرح هذه الأراضى للبيع للهيئات والأفراد بالشروط التى تراها الحكومة متمشية مع المصلحة العامة ، بحيث يقوم المشترى باصلاح الأراضى وبيعها فوراً حتى يتحقق التعمير المنشود ، كان ذلك من ضرورات زيادة الدخل الزراعى الأهلى ، خصوصاً وأن بعض الأراضى الصحراوية تعتبر من أجود الأراضى وأحسنها ولا تحتاج إلا للرى ، وهذه الأراضى الصحراوية قد تصل الى ستة ملايين من الأفدنة ، وهى مساحة تضاعف من مساحة الأراضى المنزرعة ، كما تضاعف من ملكية صغار المزارعين للأراضى الزراعية ، خصوصا بعد أن دلت التجارب على أنه كلما ازداد عدد الطبقة المالكة للأرض فى شعب من الشعوب ازداد بناؤه الاجتماعى مناعة وقوة على مجابهة كل الحركات الانقلابية ، وأن المشاركة فى الزراعة التى يمكن للحكومة المصرية اتباعها وتشجيعها يمكن أن تؤدى إلى روح من التعاون الداخلى الصحيح ، فتحقق التضامن والوحدة ، وأن الضياع الزراعية الصحراوية تعتبر عديمة القيمة إلا إذا أقامت الحكومة بها عددا كافيا من السكان الزراعيين للعمل فى استثمار مواردها . وسوف تعمد الشركات بالاشتراك مع الحكومة المصرية على

---

(١) إن الأرض تلعب دوراً كبيراً فى توطيد نظامنا وتقوية نهضتنا القومية ، ولذلك فمن الواجب خلق طبقة كبيرة من صغار الملاك من الفلاحين الذين يعملون فى الأرض بأنفسهم ، وارجاع عمال الزراعة إليها وتمكينهم من ملكية الأرض الزراعية حيث أن هذه الملكية هى الصخرة التى تتكسر عليها تيارات الانقلابات الاجتماعية. قارن « الاقتصاد الاستعمارى وسيلة بالية » للبنداري باشا بأهرام ٢٢/٥/٥٠ .

ترغيب الفلاحين بجميع الطرق لجذبهم إلى تلك الضياع الزراعية وتحبيبهم فى الإقامة فيها (١) ، بعد حسن استغلال مياه الفيضان ومياه الأمطار فى زراعة الصحراء وإنشاء السدود الجوفية والخزانات حيث تخلق مساحات واسعة من الأرض تتحول الى أراضى زراعية وجنات . فهل للشركات المصرية أن تعيد استثمار أرباحها ، وتجمع الأموال الجديدة من المستثمرين عن طريق بيع أوراقها المالية فى السوق ، وتحصل على السيادة فى شركات أخرى ، إما بشراء أسهم الشركات الأجنبية ، وذلك لتساهم فى إصلاح الأراضى الزراعية وتحويل الأراضى البور إلى أراض قابلة للزراعة وتوزيعها على صغار الملاك ؟

والحق أن لجنة التنمية الزراعية بوزارة الاقتصاد الوطنى تبحث هذه المشاريع كما تبحث مشروع تعميم المصارف الذى أعدته وزارة الأشغال العمومية بل وتبحث مشروع تزويد البلاد بالآلات الزراعية الحديثة والانتفاع بمياه المصارف لتنمية مصايد الاسماك وشيوع الملكية الفردية . والواقع أنه توجد مناطق واسعة فى غرب وشرق الدلتا ، ويمكن الانتفاع بمياه الفيضان فى عمر مساحات واسعة منها ، وتقدر هذه بحوالى ٣٠٠ الى ٤٠٠ ألف فدان ، وبذلك تصبح صالحة للزراعة الشتوية إلى أن تنتهى مشروعات الرى الصيفى . إلى هذا فأنه توجد لدى مصلحة الاملاك الأميرية مراع تقدر مساحتها بحوالى ٩٠٠ ألف فدان ، ولا يبذل أى مجهود لزراعتها ، وفى الامكان الاستفادة بمياه الفيضان فى زراعتها ، ويجب الانتفاع بأقصى الحدود الممكنة بمياه الفيضان . كما أن هناك مناطق هامة لا يمكن تركها بغير استغلال . فهناك مشروع النوبارية ، ويجب غمر هذه المنطقة لمدة حوالى شهرين من ارسال العمال اللازمين لانجاز العمليات التمهيدية حتى يصح فى مصر مشروع منتج عظيم الفائدة . ولا يصح أن تحجم الحكومة المصرية عن تنفيذ المشروعات المنتجة بحجة التكاليف اللازمة لهذه العمليات . ويجب العمل على توسيع الرياحات والترع ولو تكلفت أربعة ملايين من الجنيهات حتى تتسع للزائد من مياه الفيضان . ويجب أن ننظر إلى هذه المشروعات من وجهة الاستغلال سواء من ناحيته الأفقية حيث يتحقق بالعمل على توزيع المساحات المنزرعة ، أو الاستغلال الرأسى بزيادة الغلة وامداد الاراضى المنزرعة بالمواد اللازمة لزيادة الأنتاج . ويجب أن ننظر إلى الاستغلال الزراعى كضرب من ضروب المعيشة ، وطريقة للحياة ، فلا تعامل الارض معاملة مصادر الأنتاج والايراد الأخرى ، ولا تعتبر مجرد وسيلة لاستثمار رؤوس الاموال ، لأنها المجال الحيوى لسكان الريف ، ومبعث نشاطهم ومنبع دخلهم . (٢) تشعرهم باستغلالهم وحدتهم كطبقة كلما حلت بهم

---

(١) راجع « أسبوع مؤتمر الصحارى » الذى عقده المجتمع المصرى للثقافة العلمية بسراى جمعية الحشرات بالقاهرة » على صفحة الزمان فى ٢٣ / ٤ / ١٩٥٠ . « وقارن « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف .

(٢) راجع « الإصلاح الزراعى » للأستاذ مريت غالى طبعة ١٩٤٥ ، و « الزراعة الاشتراكية السوفيتية والاقتصاد الزراعى الروسى فى عصوره المختلفة » للاستاذ الدكتور حسن اسماعيل صفحة ١٧٣ — ١٨١ .

كارثة أو تعرضوا لأزمة . وقد كان بافلوفسكى Pavlovsky مؤرخ الزراعة الروسية على حق عندما قال «إن الزراعة ليست وسيلة من وسائل الرزق والعيش فحسب، بل هى طريقة للحياة» ولاريب أن لجنة التنمية الزراعية بوزارة الاقتصاد الوطنى سوف تبحث زيادة الانتاج والاستكفاء الاقتصادى ، كما تبحث أساليب الزراعة فى مصر حتى تقضى على الطرق البدائية التى مازال المزارعون المصريون يتبعونها من القدم . فإذا ما قضت الحكومة المصرية على الوسائل العقيمة ، ارتفعت غلة الفدان وزادت دخول المزارعين . ولن تزيد غلة الفدان من مختلف المحاصيل الرئيسية الا إذا روعيت العناية الفنية فى الزراعة واستخدامت الآلات الحديثة ، وقامت الجمعيات التعاونية بمساعدة صغار المزارعين والفلاحين فى استعمال الآلات وحسن استخدامها . والبحث الآن يدور فى إيجاد الوسيلة العملية السهلة التى تؤدى إلى توفير الآلات الزراعية وتعميم استخدامها فى مختلف المزارع الصغيرة . كما أن البحث من الجهة الأخرى يدور حول فرض خدمات اجتماعية وصحية على اصحاب العزب ، حتى يقام فى العزب المبانى اللازمة لسكنى المزارعين الذين يقومون عادة بخدمة الارض الزراعية التابعة للقرية المصرية . ولا يخفى أن التشريع المصرى يحرم انشاء العزب الا بموافقة الحكومة ، وتنفيذ الاشتراطات اللازمة لها من توفير المياه الصالحة للشرب للسكان ، ومن انشاء حوض أو أكثر لشرب المواشى ، ومن تخصيص مكان معين للسماد العضوى وآخر للاحطاب ، ومن ايجاد صندوق للاسعافات الاولية ، ومن انشاء قاعه للاجتماعات أو زاوية للصلاة وفقا لشروط وزارة الشئون الاجتماعية . ويستثنى من ذلك العزب الأقل من خمسين فدانا أو التى أموالها الاميرية أقل من خمسين جنيها فى السنة . وتعاون الحكومة أصحاب العزب بسلف مالية عن طريق بنك التسليف الزراعى مقابل فائدة معقوله لهذا الغرض .

وإذا ما أعدت وزارة الأشغال العمومية برنامجا ضخما يهدف إلى التوسع الزراعى ، وما يتبع هذا التوسع من استصلاح الاراضى البور ، وخاصة ما كان منها واقعا فى شمال الدلتا ، وتحويل أراضى الحياض بالوجه القبلى إلى رى مستديم لزيادة الانتاج الزراعى فى البلاد ، وسد العجز فى المحاصيل الزراعية ، وتوفير المواد الغذائية ، فان هذا التوسع اقتضى (أولا) الأشتراك فى انشاء خزان على بحيرة فكتوريا والارتباط بنصيب فى نفقاته وفى التعويضات المترتبة على انشائه وتبلغ ٤ مليون جنيه . (ثانيا) تجهيز الرسومات والمستندات الخاصة بمشروعات خزانات وادى الريان ومروى وثانا تمهيداً للشروع فى تنفيذها فوراً وتبلغ تكاليفها عشرين مليون جنيه . (ثالثا) برنامج أعمال الرى الكبرى فى منطقة السدود وخزانى بحيرة البرت وبحيرة كيوجا وهى تستغرق لاتمامها ٢٥ عاما وتبلغ نفقاتها نحو ١٠٠ مليون من الجنيهات . (رابعا) استكمال قناطر أدفينا التى ينتظر إنهاء العمل فيها فى أوائل سنة ١٩٥١ ، (خامسا)

القيام بالابحاث الضرورية لإنشاء قناطر على فرع دمياط عند فارسكور كقناطر أدفينا . ولما كانت هذه الأعمال الضخمة تتكلف أكثر من ١٠٠ مليون جنيه ، رأت وزارة الأشغال العمومية أن يكون تمويلها بواسطة قرض وطنى لامتصاص جانب من الاموال المتداولة فى السوق . وهذا الامتصاص وحده عامل من عوامل خفض تكاليف المعيشة .

وإذا ما درست وزارة المالية هذه المشروعات رأت ضرورة السير فى مشروع توليد الكهرباء من مساقط أسوان ، وإنشاء مصنعى الصلب والسماد ، واقترحت عقد قرض بمبلغ ٢١ مليونا ونصف مليون من الجنيهات لتنفيذ هذه المشروعات . كذلك رأت وزارة المالية تنفيذ المشروعات التى تستفيد من مياه النيل فى خمس سنوات مقبلة ، على أن يفكر فى تنفيذ المشروعات الأخرى بعد الانتهاء من مشروع الخمس سنوات الذى يتناول عدا كهربة خزان أسوان وانشاء مصنعى السماد والصلب ، مشروعات خزان أوين وخزان مروى وخزان وادى الريان ومشروع منطقة السدود . وبينما ترى وزارة الأشغال تنفيذ مشروع تانا ، فإن وزارة المالية ترى الموافقة عليه من حيث المبدأ وارجاء تنفيذه بعد مضى خمس سنوات .

ولا مراء أن مشروعات الرى كان لها أثرها فى تقدم الزراعة المصرية فى كثير من نواحيها تقدما غالب العوائق التى ابتلت بها البلاد حتى أصبح هذا التقدم ، لاهيّنا ولا سريعا ، بل شاقا وئيدا . وما زال أمام الزراعة المصرية صعاباً تتطب الحل والتذليل ، بالبحث الدائب وطول التفكير ودوام التطهير . ومن هذه الصعاب توفير الأراضى الزراعية المستصلحة لعدد السكان المتزايد ، والاستفادة من مياه النيل التى تضيع سنوياً فى البحار ، وابتكار الوسائل لرى أراضى الصحراء ، كما فعل الطليان فى ليبيا ، وتعميم الرى والصرف ، وانشاء الطرق الزراعية الكافية ، وتنظيم الملكية الزراعية ، ورفع مستوى معيشة الفلاح والأجير وتحسين وسائلها حتى لايهجر الريف أهله بل يقبلون فى الزراعة بعد تحسين أحوال أهلها ، عائشين عيشة راضية مرضية ، خصوصاً وقد أصبح الريف مهدا لتخريج الكفايات الممتازة التى تعمل على نشر الصناعات الزراعية فيه ، كما أصبح مركزا تتعلم المرأة الريفية الأشغال اليدوية التى تفيد البيئة التى تعيش فيها ، كما أظهر ذلك المستر رأى الخبير العالمى فى الشئون الزراعية الريفية . فإذا ما قامت الحكومة المصرية بحسن التوجيه أكسبت الزراعة والريف التنسيق المطلوب لرفع مستوى رجال الزراعة واستخدام العمال الزراعيين فى أنسب الظروف والأوقات .

وإذا ما قامت الحكومة المصرية بمساعدة الزراعة ، واستعانت بالآلات الزراعية الحديثة ، وفرت الجهد والوقت ، وتغلبت على الأمراض الكثيرة المنتشرة فى الريف وأهله . فالزراعة المصرية ما زالت مفتقرة إلى التنظيم وحسن التوجيه . وهذا الافتقار ظاهر فى تنظيم حسابات المزارع بطرق موحدة ملائمة ، وفى تسويق الحاصلات ، والعناية بالاقتصاديات

الزراعية المصرية عموما ، واعداد العامل الزراعى والخولى والملاحظ والمعاون ومهندس الزراعة والباحث الفنى الزراعى اعداداً يمكن البلاد من تصنيع الريف وتعميمه ، وايجاد مجلس القرية لتنفيذ مثل هذه المشروعات الاقتصادية والاجتماعية المفيدة المنتجة . (١) ولذلك ترى البحث يدور حول زيادة الثروة الزراعية والحيوانية والصناعة الريفية . وإذا كان المعروف أن الجزء المزروع من مساحة الأراضى المصرية الزراعية لا يتجاوز ٣٠/. من مجموع المساحة التى يجب أن تزرع ، وأن حركة زراعة الأراضى البور تسير ببطء شديد حتى أن ما يستصلح منها سويا لا يعوض الجزء الذى يضيع من الأراضى المنزرعة فعلا ، فإن البحث يتجه إلى استغلال الأراضى البور فى انشاء مراع لتربية الحيوانات على اختلاف أنواعها .

الزراعة وتصنيع الريف وتصنيع ما يمكن تصنيعه

والحكومات الرشيدة تضع الخطوات المناسبة لتصنيع الريف كوسيلة لمكافحة الفقر والجهل والمرض فى بحر مدة معينة . وفى مصر ترى إدارة الصناعات الصغرى بوزارة التجارة والصناعة تعد مشروعا أسمته «مشروع السنوات الخمس» رسمت فيه السياسة العامة والخطوط الرئيسية التى بمقتضاها يمكن تحقيق هدف التصنيع الريفى فى القرية المصرية . (١) وقد اقتضى هذا التصنيع انشاء مراكز التدريب الصناعى فى مجموعات القرى لتدريب فتيات وفتيان القرى ولتخريج جيل صناعى جديد يحوّل المنزل القروى والأسرة الريفية إلى بيئة صناعية . ويعد هذا المشروع الأطفال بين ١٠ — ١٦ سنة بعد اتمام تعليمهم الالزامى ، اعداداً صناعياً من الأساس لاقامة الصناعات المصرية على أساس سليم . ولا ريب أن منح الأجور والمكافآت لهؤلاء الأطفال سوف يساعدهم وذويهم على الاقبال على التدريب الصناعى ، ويكفل لهم أثناء تدريبهم الغذاء الصحى بجانب الغذاء المهنى ، مع ادخار بعض أجورهم لشراء الأدوات الصناعية لمتابعة ممارسة حرفتهم بعد اتمام تدريبهم . وسوف يكون مركز التدريب الصناعى عنصراً من عناصر تكوين الجيل الصناعى الجديد . إذ أنه يرشد الصناع إلى أحدث الطرق

(١) راجع « السلم الصناعى فى أيامنا الحاضرة Industrial Peace in Our Time » تأليف هيوبرت سمرفل Hubert Somervell حيث يعتبر العامل من المساهمين فى المشروع بدلا من اعتباره كعنصر من عناصر نفقات انتاج المشروع ، وقارن « أسس السياسة الزراعية للدكتور عبد الرحمن البيلى بك على صفحة الأهرام فى ٦/١٢/١٩٤٩ و « الضرائب فى مصر تبلغ ١٦٠/. من مجموع الدخول القومى » للدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى على صفحة المصرى فى ١٢/٥/١٩٥٠.

(٢) راجع « العدالة الاجتماعية ومستوى معيشة المصريين » للمؤلف صفحات ٧ — ١٤ و ٨٠ — ٨٣ و ٣٨٣ — ٣٨٤ ، و « النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية » للمؤلف صفحة ٢٧٥ — ٢٨٨ و ٢٩٨ — ٣٠١ و ٣١٠ — ٣٢٧ و ٣٢٧ و ٣٣٣ — ٣٣٦ من الجزء الأول وصفحات ٥١٩ — ٥٢٠ و ٧٩٩ — ٨٠٦ و ٩٠٥ — ٩٢٢ و ٩٢٢ من الجزء الثانى .

الممكنة لزيادة الانتاج ورفع مستواه عن طريق ما يتلقاه الطفل من تهذيب بواسطة الرسوم والتصميمات . وسوف يكون مركز التدريب المهنى من عوامل الاعلان عن الصناع والعمال الفنيين ، والدعاية لهم ، بجانب تصريف منتجاتهم وتذليل العقبات التى يواجهها الصناع اليدويون فى الحصول على الخامات اللازمة لتشغيلهم ولأعمالهم . ولا ريب أن مراكز التدريب الريفى سوف تكفل للصناعات الموجودة النجاح إلى حد بعيد ، إذ يلاقى الصناع نداء التوسع فيها اقبالا ، كما تجد دعوة ادخال الصالح والممكن من الصناعات الحديثة ارتياحا لدى الريفيين ، وبذلك يساير داعى التصنيع الريفى روح الطمأنينة التى يجب أن يشوبها المستجدون على الصناعة بما يلمسونه من رعاية وترشيد وتوجيه .

وإذا كان التدريب المهنى قد لاقى بعض العناية ، فان التعليم الصناعى فى مصر مازال مفتقراً إلى ما يحقق حاجات البلد الصناعية فى الريف وغيره ، خصوصاً وأن المنشآت الصناعية الآن تقيم مبانيها فى الريف أو بالقرب منه . فالمدارس الصناعية لا تقوم بتحقيق حاجات الريف الصناعى ولا الصناعة فى المدن ، إلا فى حدود ضيقة جداً . والواجب أن يقوم التعليم الصناعى فى الريف والمدن بعمل إيجابى حتى يتفق مع حاجات مصر الصناعية . ونرى أن تكون هناك علاقة بين التعليم الفنى وبين حاجة السوق فى كل صناعة ، وأن ينظم استخدام العمال والصبيان والفتيات ، كما ينظم تمرينهم وطرق تسجيل المتعطلين منهم ، وإيجاد الوسائل للحصول على أعمال مناسبة لهم . وهذا يتطلب وضع برنامج لما يجب أن تكون عليه مراقبة القوى العاملة فى مصر ، وإنشاء الأقسام المختلفة لها كأقسام التخديم والتفتيش وتشغيل النساء والأحداث ، على أن يكون فى المناطق الصناعية الهامة مكاتب للتخديم تعنى بعمال الزراعة ، كما تعنى بالعمال الصناعيين وبالفتيان الذين يتخرجون عن طريق التصنيع الريفى . وإذا ما بدىء فى هذه المكاتب للتخديم بعمال الصناعة ، فالواجب أن يكون بجانبها مكاتب عمل ، مع الفصل بينها ، حيث أن مكاتب التخديم تتطلب الاتصال المباشر بأصحاب الأعمال ، والاحتفاظ بالعلاقات الودية بينهم (١) . ويقول الدكتور راوس ، المدير المساعد لمكتب العمل الدولى ، إن تمرين الأحداث من واجبات المصانع وإعانة الحكومة لها ، على أن يكون ذلك طبقاً لما يلائم البيئة المصرية فى تصنيع ريفها وتقدم صناعاتها . فالواجب أن يكون بالمصنع قسم لتدريب العمال الجدد .

وإذا كان انخفاض مستوى المعيشة للسكان الزراعيين يرجع الى عدم إمكان زيادة مساحة الأراضى القابلة للزراعة ، بالرغم من تنفيذ مشروعات الرى الكبرى وإنشاء الخزانات على

(١) يجب استقلال مكاتب التخديم المحلية كما يجب استقلالها عن مكاتب العمل على أن يبدأ بإنشاء مكاتب التخديم المحلية فى المناطق الهامة الآهلة بالسكان وتنظيمها خصوصا وقد تبين أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر وسائل كافية لاتصال العمال الذين يبحثون عن عمل بأصحاب الأعمال الذين فى حاجة إلى عمال .

النيل ، زيادة تتفق مع التزايد المستمر السريع للسكان ، فان التصنيع سوف يدعو الى رفع مستوى معيشة السكان الى حد معين ، إذ أن التصنيع سوف يحد من زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أثمانها وقيمة إيجارها مما ينتج عنه ارتفاع نفقات انتاج المحاصيل الزراعية ، وبالتالى ارتفاع أثمانها . ولا يخفى أن البطالة وانتشارها ، وبقاء عدد كبير من عمال الزراعة بدون عمل يعتبر خسارة كبيرة ، ومضيعة للجهود التى كان يمكن استغلالها فى زيادة المنتج الاجتماعى الصافى. فالضغط على مرافق العيش هو سبب من اسباب استمرار انخفاض نصيب الفرد من الدخل الأهلى، بل وإلى توسيع الشقة بين دخول الطبقات المالكة وغير المالكة. كما أن ارتفاع نسبة البطالة بين عمال الغزل — المشاهد الآن فى مصر — سوف يزيد من ضياع جهود العمال ، وسوف تزيد البطالة فى المستقبل القريب بين عمال الغزل والنسيج ، ولهذا كان الواجب العمل على تصنيع الريف وتنظيم وسائل التخديم لحل مشكلة البطالة . ولا ريب أن إيجاد نظام للتخديم على وجه أكمل يعد خطوة جوهرية إذا كان لمصر أن تستفيد من المشروعات العامة التى قررت الحكومة تنفيذها . وإذا كانت الحكومة ترى اعداد مشروع للتأمين ضد البطالة ، فالخطوة الأولى الواجب اتخاذها هى وجود نظام للتخديم ، ومعرفة عدد العاطلين ، وعدد المتعطلين، وأنواعهم، ومدى معرفة حاجة أصحاب الأعمال إلى الايدى العاملة منهم .

والحق أن التصنيع الريفى سوف يدعو إلى إيجاد النظم العامة للتخديم كما يدعو إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية الموجودة بالبلاد استغلالا يتفق مع حالة السكان . فمشروع خزان اسوان سوف يدعو إلى تحقيق النهضة الصناعية فى البلاد ، وكذلك مشروع منخفض القطارة سوف يدعو إلى تنفيذ كثير من المشروعات الصناعية فى ريف مصر. وإذا ما عنت الحكومة باستغلال المناجم والمعادن الكثيرة فى البلاد ، والمحاجر والصحارى والاسماك وغيرها ، فان ذلك سوف يدعو إلى رفع مستوى معيشة السكان وعدم ضياع جهودهم على مدى الزمن ، ولكن التصنيع فى الريف يجب أن يتمشى مع النهضة الصناعية فى النواحى الأخرى .

وإذا كان تصنيع الريف يحتاج إلى الوسائل الفعالة التى تشجع رجال الصناعة والتجارة على استثمار أموالهم فى هذا الاتجاه ، فالواجب على رجال الصناعة إذا ما مدوا يد العون إلى التصنيع أن يقدروا الحقيقة فى الريف ، وأن يتبينوا أن المشكلة ليست مشكلة الأثمان فحسب ، بل أنها مشكلة نفقات المعيشة التى تتوقف على الأسعار والدخل والأجور والمرتبات وتكاليف الانتاج الصناعى فى الريف ، وأن التصنيع الريفى إذا ما كان مرتفع القيمة فى أول الأمر ، فانه سوف يدر الخيرات على جميع المشتركين فيه. فاذا كانت القروض والمساهمة المطلوبة له تقتضى أن يعود رأس المال فى أول الأمر بعوائد قليلة ، فان القليل على مدى الزمن كثير ،

وما ربك بظلام للعبيد عند مايتجه البنك الصناعى المصرى إلى التصنيع ومطالبه فى الريف[1].

الزراعة وتعميم المراكز الاجتماعية فى الريف لتصنيعه

وإذا كان مؤتمر الزراعة والأغذية قد عنى بالريف وأهله، والتصنيع ووسائل تقدمه، فان الهيئات الأهلية والدولية لم تهمل نظم المراكز الاجتماعية حيث أنها ترفع من أحوال الفلاح وعمال الزراعة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وقد عملت وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر على إنشاء مركز اجتماعى فى كل قرية أو فى كل مجموعة متجاورة من القرى يبلغ تعدادها فى المتوسط ١٠,٠٠٠ نسمة، ويرتفع هذا العدد وينخفض تبعا لبعد القرى عن بعضها أو قربها. وتعنى هذه المراكز بالنواحى الطبية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية والتعاونية والصناعية والثقافية فى وقت واحد. فتنشىء عيادة خارجية مجانية ومركز لرعاية الحوامل والأمهات والأطفال، كما تعنى تلك المراكز بوسائل توفير الشرب والحمامات والمغاسل ونشر المراحيض القروية. أمامن الناحية الزراعية والاقتصادية والتعاونية فيتولاها مرشد زراعى اجتماعى من خريجى المدارس الزراعية بعد حصوله على دراسة كافية فى الخدمة الاجتماعية الريفية. وهو يقيم بالقرية كل الوقت ويعمل على خدمة الفلاحين اقتصاديا عن طريق تحسين أساليب الزراعة وتربية الحيوان والدواجن وإدخال الصناعات الزراعية والمنزلية كما يعمل على نشر التعاون وتدعيمه بين الفلاحين، وتعليم بنات القرية الأشغال اليدوية والمنزلية بمعاونة الزائرة الصحية. وتؤدى هذه المراكز مهمتها الثقافية والاجتماعية بإشراف المرشد الزراعى الاجتماعى عن طريق لجان أهلية يكونها لهذا الغرض. وسوف يعزز المراكز الاجتماعية قانون الصحة القروية الذى سن فى عام ١٩٤٢ حيث يقضى بإنشاء مجموعات صحية وتوفير المياه الصالحة للشرب والتخلص من الفضلات الآدمية والحيوانية وردم البرك والمستنقعات. وسوف تقوم مصلحة الصحة القروية باصلاح المحيط الصحى فى المجموعات القروية، وتحسين البيئة الصحية فى القرى وتعميمها فى أنحاء القطر المصرى حتى يتم ابادة الحشرات الناقلة للأمراض من منازل الفلاحين والزرايب.

وإذا قررت الحكومة الشعبية انشاء جمعية تعاونية كبرى تقوم بتموين المملكة المصرية جميعها بكل ما يلزم المستهلكين من حاجيات ومنتجات صناعية ريفية، فإن بنك التسليف الزراعى والتعاونى سوف يقوم برسالته على أحسن حال لاتمام التصنيع الريفى فى أغلب نواحيه. وسوف يكون للتعاون الزراعى والمنزلى أثره فى تسهيل مهمة التصنيع والاصلاح القروى، إذ أن انشاء جمعية تعاونية أو أكثر بدائرة كل مركز اجتماعى سوف يعوّض على صغار الزارع

---

(١) قارن « زعيم النهضة — مصطفى كامل » للاستاذ محمد ثابت بندارى، وقارن « إنشاء أربعة آلاف مسكن فى الاسكندرية — مشروع وزير الشئون لتفريج أزمة المساكن » على صفحة الأهرام فى ٢ / ٥ / ١٩٥٠. ومجلة التعاون فى مارس سنة ١٩٥٠ « محاضرات السير ملكولم دارلنج.

والفلاحين ما ينقصهم من مزايا الانتاج الكبير من حيث تيسير وتحسين عمليات التوريد والتمويل واستعمال الآلات وتجهيز وتصريف الحاصلات بطريقة اقتصادية ، وتوفير مواد الاستهلاك والانتاج الريفى من أجود الأصناف بأثمان الجملة ، على أن يكون انشاء الجمعيات التعاونية شرطا أساسياً يسبق أنشاء المراكز الاجتماعية ، وعلى أن يكون التصنيع الريفى وعدم ضياع أوقات فراغ الريفيين من أصوله القويمة . ومسايرةً للتشريع الذى ينص على أن يقوم أصحاب الأعمال الصناعية والتجارية والنقل بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية والصحية والطبية الثقافية لعمالهم ، فالواجب اصدار تشريع مماثل يقضى بأن يقوم أصحاب الملكيات الكبيرة بتقديم خدمات مماثلة لفلاحيهم على نفقتهم الخاصة ، إن كانوا من أصحاب العزب ، أو بمساهمتهم فى النفقات اللازمة لتقديمها لفلاحيهم المقيمين فى القرى التى تقع فى زمامها أملاكهم ، إن كانوا من مستأجرى العزب الكبيرة أو مادونها بقليل .

والواجب على رجال الصناعة والمال تشجيع المشروعات الخاصة بتصنيع الريف ، خصوصاً وأن الحكومة المصرية تعمل جاهدة فى تحقيق هذا التصنيع ، فتراها جادة فى تنفيذ مشروع محطة شمال القاهرة الكهربائية حتى تنتهى منه فى سنة ١٩٥٣ ، مع أن تكاليف انشاء هذا المشروع ستبلغ أربعة ملايين ونصف مليون جنيه . كذلك ترى الحكومة تجرى العمل فى تنفيذ محطة القوى الكهربائية فى طلخا حيث تبلغ نفقاتها ٢,٩٠٠,٠٠٠ جنيه ، كما أعدت وزارة الأشغال المشروعات النهائية لانشاء محطات كهربائية أخرى لكهربة القطر كله بحيث تستطيع هذه الوزارة أن تمد جميع البلديات والمجالس القروية بأى قدر من الطاقة الكهربائية التى تحتاج إليها فى منطقتها بسعر التكلفة ، على أن تتولى هذه الهيئات بيعها للجمهور بالسعر الذى تحدده بحيث لا تصاب ميزانياتها بأى ضرر نتيجة لخفض مقدار المستهلك من التيار الذى تولده المصانع الحالية .

وسوف يساعد مشروع انشاء محطة توليد كهربائية جنوب القاهرة تصنيع الريف بهذه المنطقة ، خصوصاً وأن تكاليف هذه المحطة تبلغ سبعة ملايين من الجنيهات ، وأن انشاء محطة الأسكندرية على ترعة المحمودية التى تبلغ تكاليفها أربعة ملايين من الجنيهات سوف يخدم التصنيع خدمة كبيرة بجانب الخدمات التى تلقاها الصناعات البحتة من مثل هذه المشروعات الكهربائية . والحق أن وزارة الأشغال العمومية أعدت مشروعا كبيراً آخر لربط جميع هذه المحطات بحيث لا تتعطل إحداها عن العمل ، وبحيث يمكن أن تزود كل منها الأخرى فى منطقتها إذا احتاجت . وستراعى الوزارة فى هذا الربط تزويد البلاد بالقوة الكهربائية اللازمة للأنارة ولتشغيل طلمبات الصرف وماكينات الرى وتصنيع الريف . والحق أن هذه القوى سوف تمد المصانع بالكهربة اللازمة فى أى ناحية من نواحى القطر ، وخاصة

بعد اتمام مشروع كهربة خزان أسوان . وستوزع الاعتمادات اللازمة لهذه المشروعات، والبالغ مجموعها ٢٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه على خمس سنوات تنتهى فى سنة ١٩٥٣ — سنة ١٩٥٤ فهل تتحلل السياسة الكهربائية تمشياً مع طبائع الأمور الاقتصادية والشئون الاجتماعية ؟ الحق أن طبيعة القدرة الكهربائية أن تدفع الناس إلى التطرف والغلو الذى يصاحبه دائما التقدم المستمر . وما أقوم الغلو إذا صادف التنبئوات الصحيحة فى تقويمه .

اصلاح الاراضى والتصنيع الريفى

إذا كانت الحكومة المصرية قد قامت بنصيبها كاملا فى تشجيع التصنيع الريفى وفى تعضيد الصناعات البحتة ، فانها كذلك عمدت على أن يقوم الافراد والجماعات والشركات بنصيبهم فى هذا الاتجاه خصوصا وأن الشركات الكبيرة يمكنها أن تسيطر على المجال الصناعى والتجارى وتنمية التصنيع تنمية كاملة . ومن السهل على الحكومة وقد أصبح فى يدها قانون الشركات أن تسيطر على التصنيع لما فيه خير الريف وأهله ، كما فى يدها ضبط الأسعار فى الشركات التى تميل إلى الاحتكار. فالشركات الكبرى يمكنها القيام بالتصنيع بدرجة أكبر من الشركات الصغرى المتعددة فى البلاد ، وهذا من شأنه تحسين المنتجات الريفية ورفع مستواها . ولا ريب أنه كلما زاد نمو حجم الشركات كلما زاد الاتجاه نحو التشتيت فى ملكيتها وأصبحت ديمقراطية رأس المال من العوامل الفعالة فى تصنيع الريف فى مصر . ومن الحق أن نعتبر التصنيع فى الوقت الحاضر من الأعمال الصالحة فى ميدان الصالح العام . وإذا ما قامت وزارة التجارة والصناعة ووزارة التموين بصرف الاعانات لتعزيز المؤسسات الصناعية فى ٤٩/٩/٤ (١) ، فان وزارة المالية قررت عدم صرف إعانات جديدة لمصانع الغزل والنسيج. فبعد أن استصدرت وزارة التجارة والصناعة قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ لمنح اعانة تصدير على الغزل والمنسوجات فى حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه على أن يقصر على ما يصدر فى خلال السنة المالية ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كما استصدرت المرسوم المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبموجبه زيدت الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية من الغزل بنسبة ٣٠٠/٠ ومن النسيج بنسبة ٥٠٠/٠ ، فان وزارة المالية رأت تحقيقا للتصنيع الريفى والتصنيع العام وحسن استغلال الأرض أن تتخذ المصانع المصرية التدابير اللازمة لمعادلة الانتاج بالاستهلاك وللعمل على ضغط تكاليف الانتاج بحيث تستطيع أن تنهض بوسائها الذاتية ، وأن يبقى منها ما هو صالح للبقاء

---

(١) راجع مذكرة وزارة التموين بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة التى وافق عليها مجلس الوزراء فى اجتماعه فى ١٩٤٩/٩/٤ عن إعانة مصانع الغزل والنسيج حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ ، ثم امتدت إلى ست شهور أخرى .

بغير معاونة استثنائية(١). فهل معنى هذا اعادة النظر فى شئون الريف وحسن تصنيعه ودوام استغلال الأرض استغلالا صحيحا !

الواقع أنه ليس هناك أى منفذ للاصلاح إلا استثمار الأوقات الضائعة للفلاحين وأهل الريف فى مشروعات التصنيع الريفى على نطاق واسع . ومما يجب أن لانغفله هو أوقات فراغ المرأة الريفية التى أصبح لها فى مضمار العمل الريفى كيان ذاتى، خصوصاً وأن المعروف عن نساء مديرية أسيوط مثلا إنهن يزاولن صناعة الأكلمة ، ونساء مديرية قنا يحترفن النسيج، ونساء قرية كفر الكردى ، مركز بنها ، يحترفن صناعة أزرار الطرابيش ، وقرية «البرادعة» تؤيد بطريقة عملية أن المرأة تلعب دوراً كبيراً في صناعة الألبان مثلها مثل المرأة فى قرية شطا « الدقهلية » حيث تقوم بصناعة شباك الصيد بينما تقوم المرأة فى قرية « الشعرا » بصناعة الزيوت والطواق والزعابيط وغيرها . أما فتيات بلدة رشيد فيمارسن صناعة الخوص بمهارة فائقة ، وسرعة عجيبة تكاد تعادل سرعة الآلة الميكانيكية . والمرأة فى رشيد مثلها مثل الرجل تحول الخوص إلى أحذية نسائية وحقائب وقبعات . وهذا يشير إلى أن الذهن الريفى الصناعى قد آمن بالابتكار ، وأخذ بمبادىء التنويع وبدأ يعمل على الفهم فى التصريف . ولا ريب أن محيط التصنيع الريفى احتضن أغلب النساء والبنات اللواتى أقصتهن الصناعات الكبرى حيث يعملن فى أناة وصبر وفى مؤسسات صغيرة . فالفتيات يشتغلن بالخيوط والابرة حسب حسن استعدادهن . وسوف يدعو التوسع فى برنامج الصناعات الصغيرة على انعاش المجتمع الريفى والقضاء على بعض الكثرة التى مازالت عبئاً على الأراضى الزراعية . فالارض الزراعية اذا خفف عنها العبء المتزايد من الريفيين كانت هناء ورفاهية للباقين .

ومما لا شك فيه أن القرية المصرية التى عمّتها الصناعات الريفية تمتّع أهلها باقتصاديات قياسية مما جعلها تمتاز عن مثيلاتها وجاراتها بوجوه اصلاح مختلفة كتعدد المدارس والمساكن الصحية والمستشفيات المركزية والمراكز الاجتماعية مما يتطلب إنشاؤه مساهمة أهل القرية أنفسهم . والصناعات اليدوية وسيلة لمكافحة الأمية الاجتماعية ورفع الدخول القروية وارتقاء مستوى المعيشة بين القائمين بها عن طريق حسن توزيع الاراضى على المتخصصين بالزراعة . ألم تر أن ادكو اشتهرت بصناعة النسيج حيث يزاول ثلثى أهلها هذه المهنة ويتراوح دخل الأسرة فى السنة بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه ؟ ألم تر أن البرادعة اختصت بمنتجات الألبان ،

---

(١) كان خفض قيمة الجنيه المصرى فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بنسبة ٣٠٫٥ ٪ من قيمته يعتبر بمثابة إعانة تصدير لكافة المنتجات المصرية بما فيها الغزل والنسج ، وكأن مصر تعيش لتمون البلاد الأجنبية من المواد الضرورية على حساب الطبقات المصرية . ولهذا أصبح لزاما على مصر لتصنيع الريف استخدام الخبراء الفنيين من الوطنيين لبحث حالة الصناعة والتصنيع ، واقتراح مايكفل لها الاستقرار والنمو دون حاجة إلى مساعدات حكومية تدعو إلى التدخل فى الشئون الاقتصادية البحتة .

ومع أن عدد سكانها ستة آلاف نسمة ، فانهم يقتنون أكثر من ثلاثة آلاف رأس من الماشية الحلوب ؟ ألم تر أن « نقادة » وهى القرية الثالثة للصناعات الريفية يوجد بها أكثر من ستة آلاف نول يدوى ، تنتج الأنوال اليدوية ٣,٨٧٣,٦٣٨ متراً شهرياً من الأقمشة الشعبية ، ثمنها حوالى نصف مليون جنيه ، وتستوعب جهود نحو ١٠,٠٠٠ عامل . أما أنوال السجاد والكليم والبطاطين اليدوية فتبلغ ٤ آلاف نول ، وأن قدرتها الإنتاجية تزيد على نحو ½ مليون متر مربع من الكليم و ٤٠ ألف متر مربع من السجاد و ٥٠ ألف بطانية وتستوعب جهود ١٠,٠٠٠ صبى .

والحق أن التصنيع الريفى وسيلة للاصلاح الاجتماعى والعقارى قبل أن يكون مشروعا صناعيا[١] . وتعتبر الشروط الآتية أساسية لإدخال صناعة فى الريف :

أولا — سهولة مزاولة الصناعة بوساطة الروتين كما هو الحال فى رشيد .

ثانياً — إمكان مزاولة الصناعة داخل المنازل الريفية كما هو الحال فى برج العرب .

ثالثاً — توفر خامات الصناعات بالقرية المصرية وتدريب الأحداث والفتيات فيها .

رابعاً — رواج منتجات الصناعة فى الأسواق المصرية حتى يكثر المشتغلون فيها .

خامساً — ضمان دخل العامل فى الريف المصرى من وراء احتراف الصناعات الريفية .

وإلى جانب ذلك يجب معرفة مدى كثافة السكان فى المنطقة ونوع الملكيات بها وطرق الرى وأوقات البطالة الإجبارية ، والصناعات اليدوية الموروثة . والخدمات الريفية المتوفرة ورغبات الأهالى ، وطرق اعتمادهم على أموالهم ورؤوس أموال البنوك الصناعية التى تعاونهم من بنوك التعاون والبنك الصناعى المصرى . فإذا لم يتمكن البنك الصناعى المصرى بعد تجارب دامت أكثر من عام ، من القيام بالمهام الموكولة إليه والتى أنشىء من أجلها ، فان السلف الواجب منحها والشروط التى يتمسك بها يجب تعديلها ، خصوصا وأن التصنيع الريفى فى مسيس الحاجة إلى نظام ميسور للتسليف العملى بفائده معتدلة . وعلى البنك الصناعى أن يستوحى مبادىء التصنيع بدرجة أعلى من أن يستوحى مبادىء التسليف العقارى إذ أن الضمان الشخصى فى التصنيع يقوم بدور هام فى حياة الريف ، وأن الجيل الجديد أصلح للدعوة إلى احتراف الصناعات الريفية من الجيل القديم الذى أمضى العمر فى العمل الزراعى البحت ، وهو لا يقبل على العمل الصناعى الا إذا رأى نتائج ملموسة لنفعه ، وهذه النتائج انما يظهرها الجيل الجديد . ولا ريب أن تملك صغار الزراع والطبقات العاملة للصناعات الريفية بدلا من الأراضى الزراعية المتفتتة سوف يزيد من دخول المزارعين وعمال الزراعة ، حيث أن هؤلاء الأخيرين

---

(١) يؤدى التفتيت فى ملكية الشركات إلى تملك الطبقات ذوى الدخول الصغيرة أعظم جزء منها وبذلك يصبح التصنيع مشروعا اجتماعيا كما هو مشروع صناعى .

يدخلون فى نطاق الطبقات العاملة الكادحة . وأن امتلاكهم للصناعات الريفية يعتبر من عوامل الديمقراطية الصحيحة، خصوصا وأن الاستغلال القروى أو العائلى للصناعات الريفية مازال هو الصفة الغالبة. ونتساءل فيما إذا كان فى امكان الجمعيات التعاونية فى مصر تعضيد حركة التصنيع الريفى خصوصا وأن التعاون هو أحسن وسيلة لتحسين الحياة الإجتماعية والأخذ بيد العمال وتمكينهم من أدارة دفة الانتاج الصناعى الصغير، والاستغناء عن الوسطاء كما يتبين ذلك من حال جمعيات الانتاج التعاونية وجمعيات التعاون الزراعية والمصارف التعاونية والجمعيات التعاونية للاستهلاك. إلى هـذا فان الجمعيات التعاونية ما هى الا مشروعات ديمقراطية النزعة ، عضويتها مفتوحة دائما للجميع بعد دفع قيمة الاشتراك المقرر ، ولو على أقساط ؛ كما أن أرباحها تستخدم فى توسيع مجال التصنيع وغيره . إلى هذا فان النظام التعاونى يرمى إلى تنظيم المجتمع على أساس التعاضد بين أفراده ، إذ أن شعاره الفرد للجماعة ، والجماعة للفرد . وهذه الجمعيات تعمل على زيادة الدخل الأهلى العام الناشىء عن حسن توزيع الأرض واستغلال بعض الزراع فى الصناعات الريفية ، كما تعمل على تعزيز أعضائها فى الادخار أى كما يقول توسيج فى كتابه «مبادىء علم الاقتصاد من الجزء الثانى صفحة ٣٥٧ أن هذه الجمعيات، لاتدخر لاعضائها فحسب، بل تقوم بوظيفة صناديق التوفير بالنسبة لهم .

ويمكن تقسيم الصناعات المتداولة فى الريف الآن إلى ثلاثة أقسام :

(١) صناعات منتجات الألبان ومشيلاتها من صناعة الحلوى وغيرها .

(٢) الصناعات الزراعية الريفية من النسيج إلى التفريخ ومن النجارة إلى التجليد .

(٣) الصناعات اليدوية من الغزل إلى التقفيص إلى مصنوعات القش .

أما مشاكل التصنيع الريفى فتتلخص فى الآتى :—

(١) عدم توفر الرسوم والتصميمات لدى المشتغلين بالصناعات الريفية. والواجب تقديم نماذج جديدة ، ودوام العناية المتجددة حتى لا تصاب بضرر ويحل فيها الفساد .

(٢) احتياجهم إلى الارشاد الفنى لإنماء مواهب الصناع الريفيين خصوصا وأنه يتعذر أنهاض الصناع اليدويين طفرة واحدة .

(٣) عدم تيسير حصول الصناع على حاجاتهم من الخامات اللازمة بأسعار معتدلة كذلك تعذر تصريف منتجاتها فى الأسواق الدانية والنائية .

(٤) عدم توفر مراكز التدريب المهنى وإيجاد الرابطة الضرورية لاصلاح الريف من الناحية الصناعية . بحيث يتخصص البعض فى الصناعة الريفية ، ويقوم الآخرون بالزراعة المتينة .

والتصنيع الريفى يحتاج إلى التموين كما يحتاج إلى التمويل والخبرة والتمرين ، فاذا ما أحسنت الحكومة الإشراف عليه ظهرت نتائجه وكثرت ثمراته . ولا ريب أن توحيد الجهود المتفرقة

التى تبذلها المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية وإدارة الصناعات الصغرى بوزارة التجارة والصناعة والمعارف ، كل على حدة ، وتجمعها فى بيئة واحدة سوف يشع منها النور على الريف المظلم . ألم تر ما حدث فى بلدة ادكو حيث يلبس الريفيون « جلابيب » نظيفة وتظهر عليهم علائم الصحة وارتفاع المستوى الاقتصادى بالنسبة إلى القرى الريفية الأخرى . فأنوال النسيج بهذه البلدة كثيرة حيث أن بها اقتصاد صناعى يضفى الخير العميم على أهله. ولاريب أن المدارس للبنين والبنات والمستشفى والجمعيات التعاونية و نقابة العمال اليدويين — كل ذلك يدل على حركة جديدة فى المحيط الصناعى يرجع إلى التصنيع الريفى الذى أخذ طريقه الى هذه البلده المنتجة . وسوف ينتج عن تعدد زيارات الفنيين وكثرة ايفادهم إلى القرى والمؤسسات الريفية إلى المعاونة والارشاد والتشجيع وحسن التصرف والتصريف (١) .

والحق أن أوقات الفراغ للاسرة القروية التى تمثل ٣/٤ السكان يجب حسن استغلالها إذ أن من التجنى أن نهمل أمرها فى حين أن الاتجهات العلمية كفيلة بأن ترفع من شأنها وتجعل من هذه الأوقات الضائعة ماديات تشبع البطون الجائعة وترفع من مستوى القائمين بها .

ومما لا ريب فيه أن نجاح التصنيع الريفى والمشروعات الريفية الخاصة به ، يتوقف على غزارة الانتاج وجمعه فى أيادى معينة واعتدال أسعاره مما يزيد فى إقبال القرويين على استهلاكه والإنتفاع به . والوصول إلى هذا الهدف يحتاج إلى مال وجهد وتنظيم وزمن . أما المال فلن تضن به الدولة . أما الجهد فهو موفور فى مصر . وأما التنظيم فيحتاج إلى بعض العناية خصوصا وأن الفنيين عديدون . أما الزمن فهو ركن هام من أركان الاصلاح ، خصوصا وأن الزمن يضيع ولا يمكن تعويضه إذا مازاد الاسراف فى عدم الانتفاع به . وبشائر النجاح سوف تتحقق عندما تنظر وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد الوطنى إليه نظرة دائمة ويقضى على النظرات العابرة التى فتتت من تكوينه وكمال الانتفاع به . والحق أن من سار على الدرب وصل ، خصوصا وأن فى التصنيع تأمين حياة أهل الريف .

والحق أن وزارة الأشغال العمومية تجد فى تنفيذ مشروع محطة شمال القاهرة الكهربائية حتى تنتهى منه فى ميعاد حددته الحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وذلك لكى تعضد حركة التصنيع من جهة ، ولكى تعمل على توزيع الاراضى الزراعية على المزارعين المستقرين فى الريف والعائشين من الزراعة نفسها . فالتصنيع وطيد العلاقة بالزراعة والمزارعين وطرق توزيع الاراضى على أهل الريف . وقد أعدت وزارة الأشغال المشروعات النهائية لإنشاء محطات كهربائية كاملة لكهربة القطر كله بحيث تستطيع وزارة الأشغال أن تمد جميع البلديات والمجالس القروية بأى قدر من الطاقة الكهربائية التى تحتاج إليها فى منطقتها بسعر التكلفة على

(١) راجع تقرير المستر لوثر راي الخبير الامريكى فى الصناعات الريفية على صفحة الاهرام فى ٤٩/١٠/٣١

أن تتولى هذه الهيئات بيعها للريفيين بالسعر الذى تحدده بحيث لا تصاب ميزانيتها بأى ضرر نتيجة خفض مقدار المستهلك من التيار الذى تولده المصانع الحالية . إلى هذا فقد قررت الحكومة انشاء محطات توليد كهربائية حتى يمكن أهل الريف من ادخال جميع التحسينات الاجتماعية التى تزيد من دخولهم وتعمل على رفع مستواهم . فاصلاح الاراضى بالطرق الزراعية الحديثة تقتضى ادخال جميع القوى التى تقلل من المصروفات وتزيد من الدخل الخاص.

والحق أن وزارة الأشغال العمومية قد أعدت مشروعا خاصا لربط جميع المحطات بحيث لا تتعطل إحداها عن العمل ، وبحيث يمكن أن تزود كل منها بالأخرى فى منطقتها إذا احتاجت. وستراعى هذه الوزارة فى ربط المشاريع تزويد البلاد بالقوة الكهربائية اللازمة للاراضى الزراعية ولتشغيل طلمبات الصرف وماكينات الرى . وبهذه الطريقة تتمكن الحكومة الشعبية من تنفيذ الوعد الذى قررته فى خطبة العرش من العمل على تصنيع البلاد ، إذ يستطاع عند إتمام هذه المشروعات مد المصانع الصغرى بالقوة الكهربائية اللازمة فى أى ناحية من نواحى القطر وخاصة بعد إتمام مشروع كهربة خزان اسوان . وسوف توزع الحكومة الاعتمادات اللازمة لهذه المشروعات والبالغ مجموعها ٢٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه على خمس سنوات تنتهى فى سنة ١٩٥٣-سنة ١٩٥٤ بحيث تنتفع الزراعة والاراضى الزراعية والمزارعين وعمال الزراعة .

المنافع العامة والخاصة والتصنيع

وإذا كانت مشروعات التصنيع تتطلب التمويل والتأمين ، فإن وزارة الأشغال العمومية ترى تأميم مصنعى السماد والصلب ، فتقوم الحكومة بإنشائهما وإدارتهما والإشراف على إنتاجهما خصوصا وأن التأميم أجدى من ناحية التعجيل بالتنفيذ والإفادة من المشروعين بالنسبة لإيرادات الحكومة والإشراف على الصناعات الكبرى فى البلاد وتحقيق التصنيع لفائدة الصناعات الصغرى فى الريف . وإذا كانت وزارة المالية ترى عرض المشروعين للاستغلال التساهمى لأن ذلك أجدى للاقبال على تنفيذها ، فان الشركات الكبرى التى سوف تقوم بمثل المشروعات وتحصل على المال اللازم فى وقت وجيز بوسائلها الخاصة، سوف تحد من التصنيع الريفى حيث يخرج عن حدود استغلالها وأرباحها .

وإذا كانت وزارة المالية ترى لاستكمال قواعد التصنيع الاكتفاء بتحصيل رسم قيمى على الواردات الأولية وقطع الغيار اللازمة لهذا التصنيع قيمته ١٠/٠ ، فان إعفاء مصنع القرش وشركة مصر للحرير الصناعى والشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيمائية والجمعيات التعاونية التى تقوم بهذا التصنيع الريفى . تطلب الاعفاء من رسم الوارد على الآلات وقطع الغيار وغزل الصوف ، اكتفاء بتحصيل رسم قيمى قدره ١٠/٠ ، مع إعفاء الأصواف ومواد

الصناعة من كافة الرسوم الجمركية بما فى ذلك الرسم القيمى . والحق أن الحكومة الشعبية تنظر إلى الرسوم الجمركية لا كبقرة حلوب ، بل كعامل أول فى تشجيع الإنتاج الوطنى وتنمية الثروة القومية ، ومتى نمت الصناعة الوطنية واتسع نطاق المصانع وتعددت ، فرضت عليها الحكومة رسم الإنتاج . وإذا قامت الحكومة بإلغاء رسوم جمركية أو خفضت رسوما أخرى فانها تعوضها بما تفرضه على الكماليات مع الدقة فى فهم تلك الكماليات بالنسبة للطبقات العاملة. فالدخان مثلا أصبح من الضروريات بينما السيارات أصبحت أيضا من ضروريات الطبقات المتوسطة . والواجب أن لا تقف الرسوم الجمركية عقبة فى سبيل تشجيع الصناعات المصرية والتصنيع بل وخفض مستوى الطبقات العاملة .

والحق أن على الحكومة المصرية المسارعة إلى تحسين الحالة الزراعية وتأمين أهلها ، خصوصاً بعد أن ظهر أن الدخل الأهلى يهبط بزيادة معدل السكان الريفيين ، وأن بسط مساومة المساحة المزروعة ، وافساح رقعتها سوف تستوعب قدراً مذكورا من الزيادة المطردة فى عدد السكان . ألم تكن المساحة المزروعة فى سنة ١٩٢٠ لا تزيد عن خمسة ملايين ومائتى ألف فدان ، بينما بلغ عدد السكان إثنى عشر مليوناً ! فأصبحت فى سنة ١٩٤٩ ستة ملايين فدان بينما بلغ عدد السكان عشرين مليوناً أو يزيد ؟ ألم يذكر رجال الاقتصاد الزراعى ضرورة تعيين الحدود العليا والحدود الدنيـــا للملكية الزراعية للوصول ، على مدى السنين وبالوسائل الديمقراطية البعيدة عن الطفرة - إلى الوحدة الانتاجية المثلى . اقتصادياً واجتماعيا ، حيث يراعى فيها التوازن بين المساحة والقدرة ، وبين الحاجات الأساسية لأسرة الزراع ؟ ألم يقل الأستاذ مريت بك غالى فى كتابه « الاصلاح الزراعى » صفحة ٤ إن نظام الحيازة الزراعية ليس نظاما مؤبداً بل هو نظام من نظمنا العامة التى يجب تعديله وتغييره فى ضوء الحاجات الجديدة اللازمة » . لا شك أن مصر تهدف إلى زيادة الدخل الأهلى ليرتفع بذلك مستوى المعيشة لأفراد الشعب ، وقد رأت الحكومة الشعبية أن تعمل على توظيف جميع عناصر الانتاج المختلفة التى لم تستغل بعد ، من عمال وأراضى زراعية ورؤوس أموال ومناجم وقوى مائية وموارد صحراوية وحيوانية ، وقررت زيادة قدرة العامل الانتاجية لصالح التصنيع والصناعات الأهلية . وقدرة العامل الانتاجية فى التصنيع تتوقف على ما ينتجه فى وحدة الزمن أى فى الساعة ، وذلك من حيث الأهمية ، لا من حيث الكمية. فإذا ما ارتفعت انتاجية العامل فى الساعة ، كان ذلك من عوامل خفض نفقات انتاج الوحدة ، إذ أن المصروفات غير المباشرة مثل الايجار والقوى المحركة والادارة سوف توزع على وحدات أكثر من الانتاج .وهذا مايدعو الشركات الزراعية إلى حسن تقويم استغلالها.

والحق أن آلية الزراعية فى التصنيع واصلاح الأراضى الزراعية وحسن توزيع الملكيات

سوف تحقق الهدف المنشود . ولا شك أن مدى آلية الصناعة واستخدام أحدثها مع مراعاة ملاءمتها للتصنيع الريفى ولكل صناعة فيه ، ومدى التنظيم العلمى للانتاج عامة فى داخل المصنع الصغير والكبير ، واهتمام الحكومة بذلك من دواعى تشجيع البحوث العلمية والفنية التى ترمى إلى زيادة انتاجية العامل . وسوف يكون توزيع العمال والمنظمين على حسب كفايتهم الخاصة ، وتوزيع المكينات والآلات بحيث لا يضيع العامل وقتاً كبيراً فى التنقل بينها ، وتوزيع الأقسام فى البيئة الزراعية وغيرها بحيث تتناسق مع بعضها من دواعى التقدم . فمدى مهارة العمال واستعدادهم لفهم عمليات التصنيع واجادتها من قوام النهضة فى البلاد .

بين الزراعة والصناعة ، والضرائب للوصول الى الحد الأمثل

والواقع أن مصر لكى تنهض بالزراعة والتصنيع الريفى على أصوله ، وتقوم بإصلاح الأراضى الزراعية ينبغى أن يكون اقتصادها القومى متوازنا ، وذلك لأن الكيان الاقتصادى بمثابة الدعامة الأولى لكافة مظاهر الحياة الأخرى من سياسية واجتماعية وثقافية ؛ فان قويت الدعامة واشتدت ، استقامت مظاهر الحياة ؛ وإن ضعفت كانت مهددة بأن يتطرق إليها عامل الشلل والفساد . ولا شك أن الدولة بما لها من قوة التشريع يمكنها أن تسلك سياسة تعضيد التجارة والصناعة والزراعة بحيث تعمل على توجيه الأسعار لما فيه تحقيق التوازن المنشود . كما أنها عن طريق التشريع يمكنها أن تسلك سياسة نقدية أو مالية من شأنها الحد من ارتفاع الأسعار ، والوصول إلى التوازن المنشود . وسوف تحقق الضرائب العقارية على كبار الملاك الأهداف الزراعية وبالأخص فى الحد من الملكيات الكبرى وتشجيع الملكيات الصغرى ذات الحجم الإنتاجى الأمثل . ولا شك أن الضرائب شديدة الصلة بالاقتصاد القومى حيث أصبحت عماد النظام المالى للدول ، إذا ما وُجدت هيئة اجتماعية منظمة ، لا محيص عن الالتجاء إليها لتغذية الميزانية بالأموال للانفاق على المرافق العامة الضرورية لسد الحاجات المشتركة ؛ ولانصاف صغار الملاك والزراع والمزارعين . ولا ريب أن الضريبة ظاهرة اقتصادية فى نشأتها ونتائجها إذ أن الدولة بما تقوم من خدمات عامة تؤدى مهمة ضرورية للانتاج القومى لايقل خطرها عن عناصر الإنتاج الأخرى . فالدولة مسئولة عن رفاهية المجتمع الزراعى بأسره ، وعليها واجبات ومسئوليات خاصة لرعاية المزارع العاجزة عن مسايرة التقدم الحديث وحده . والدولة يمكنها أن تمنح المزارعين امتيازات فى مسائل الضرائب وضريبة التعفة والتحاويل المالية . ولا نزاع فى أن الضرائب المباشرة كضريبة الدخل لها أثر كبير فى الحد من الاسراف ، كما أن الضرائب الجمركية تصلح أداة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ، فضلا عن تحقيق الأهداف المالية . فاذا ما رفعت الحكومة الرسوم على

الكماليات ، واستزادت من الرسوم على الملاهى للطبقات الثرية ، أصبح من الميسور معالجة أحوال الطبقات العاملة عن طريق التشريع الضرائبى . والحق أن أضرار الملكية الكبرى بالاقتصاد القومى أعظم بكثير من أضرار الملكية الصغرى ، ويجب أن تعمل الحكومة على تحقيق الوحدة الزراعية المثلى لصالح الزراع والمزارعين وأن توقف الملكيات الكبرى عند حدها الأمثل ، وأن تراعى أنه كلما كانت الزراعة كثيفة يجب أن تهبط المساحة المثالية والعكس واضح صحيح .

وإذا كانت الضريبة تؤثر فى مدى توازن الاقتصاد القومى ، فان الحالة الاقتصادية تؤثر إلى حد كبير فى النظم الضريبية ، إذ أن نظام الضرائب يتبع درجة نضوج الدولة الاقتصادى والسياسى والثقافى . وليس المقصود بتوازن الميزانية التوازن من الناحية الحسابية ، بل المقصود التوازن بين النظام المالى والحالة الإقتصادية . فالتوازن يتوقف على حاجة الميزانية من جهة ، ودرجة انتاجية الاقتصاد القومى من الجهة الأخرى . والضرائب تؤخذ من الدخل القومى الذى يمثل الإنتاج فى كافة مظاهره . ولذلك كان من الضرورى أن تكون الضريبة معتدلة يساهم فيها أهل الزراعة والصناعة والتجارة بميزان . فإذا كان الدخل الزراعى فى سنة ١٩٤٥ يقدر بمبلغ ٢٢٤ مليونا من الجنيهات ، والدخل الصناعى بمبلغ ٥١ مليونا من الجنيهات ، والدخل التجارى بمبلغ ٢٨٢ مليونا من الجنيهات ، ودخل استثمار الأموال فى الخارج يقدر بمبلغ ٢٠ مليونا من الجنيهات وكان المجموع ٦٠٠ مليونا من الجنيهات ، فان الدخل القومى السنوى فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ يزيد عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٥ بنحو ٢٠٪ أى أنه لا يقل عن ٧٢٠ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٤٩ .

فاذا أضفنا هذه الأرقام إلى الأرقام الأخرى التى تمثل نصيب الدولة من الضرائب المفروضة على كل من الزراعة والصناعة ، تبين أن حصيلة الضرائب من الزراعة لا تزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، بينما حصيلتها من الضرائب على الصناعة تبلغ نحو عشرين مليونا من الجنيهات ، هذا فضلا عن الضرائب الجمركية وأغلبها يقع على الخامات والآلات والزيوت وغيرها مما يستخدم فى الصناعة[1] . وإذا عرفنا أن رأس المال الزراعى فى مصر يقدر بنحو ١٢٠٠ مليون من الجنيهات ، وأن رأس المال الصناعى فى مصر لا يزيد عن ١٠٠ مليون جنيه ، وأن الدخل الناتج عن الزراعة لا يزيد عن ٢٢٤ مليون جنيه ، بينما الدخل الناتج عن الصناعة يزيد على ٥١ مليون جنيه ، ظهرت لنا أهمية الصناعة وحسن جدواها ، وأن الدولة يجب أن تحول نشاطها نحو الصناعة إذ أن فى ذلك ما يبرره . والواقع أن إيرادات الحكومة من

---

(١) راجع « الموازنة بين الزراعة والصناعة وحصتهما من الدخل الأهلى والضرائب » على صفحة الأهرام فى ٥٠/٣/١٢ وقارن مقالاتنا على صفحة المقطم فى ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٠ .

الصناعة لا تقل عن ٣١ مليونا من الجنيهات أى ما يزيد على ثلث الايراد، بينما حصيلة الضرائب من الأطيان الزراعية لا تزيد عن ٥ مليون أى ما يوازى ٥,٣٪ من ايرادات الحكومة. وإذا كانت الصناعة أكثر كفاية من الزراعة فى جميع النواحى والاتجاهات، فان كفاية العامل المصرى المشتغل فى الصناعة لا تقل عن ضعف كفاية العامل المشتغل بالزراعة، كما أن كفاية وحدة رأس المال المستثمرة فى الصناعة لا تقل عن أربعة أمثال كفاية وحدة رأس المال المستثمرة فى الزراعة. وإذا أضفنا أنواع النشاط الاقتصادى المتصل بالصناعة أو المشتق منها مثل خدمات النقل والتأمين والتخزين والتجارة والتوزيع والتمويل لوجدنا أن الصناعة أكثر ربحاً من الزراعة، وأعظم ناتجا للعمال، وأضخم إيرادا للحكومة. وإذا كانت الصناعة فى مصر لا تستخدم أكثر من ٧٪ من القوة العالية، وأنها تستخدم هذه النسبة فى استغلال ما يقل عن ٥٪ من الثروة القومية، وأنها تحقق ١٠٪ من الدخل الأهلى وتمد الحكومة بما يزيد عن ثلث إيرادها السنوى، فان الحكومة يجب أن تضع السياسة الحاسمة لتقدم الشئون الصناعية، مع إعادة النظر فى وسائل التقدم الزراعى المنشود، خصوصا وأن الزراعة تستخدم ٥٥٪ من العمال فى مصر حيث يقومون باستغلال ٦٦٪ من الثروة القومية، وحيث لا تدر على الأمة سوى ثلث الدخل الأهلى وتدر على الحكومة ١٠٪ من الايرادات العامة. وعناية الحكومة بالزراعة يجب أن لا تقل أهمية عن عنايتها بالصناعة، إذ أنه مهما بلغ مدى إفادتنا من الصناعة، ومهما نهض بها ويزيد دخلنا منها، فان الصناعة تعتمد على مواردها الأولية من الزراعة، وسوف تظل الزراعة فى المقام الأول من عناية الحكومة، إذ أنها أعظم قاعدة للبـــلاد في وقت الحروب، فضلا عما توحى به من معنى الاستقرار والثبات ورعاية التقاليد، ومن ثم صيانة تقدم الأمة من نزعات التطرف وانحرافات الطفرة. وإذا كانت الزراعة تستحق التعضيد، فان هذا التعضيد سوف يؤثر فى تمويل الصناعات الأهلية بالمواد الضرورية لها بأرخص الأسعار. ومع ذلك إذا ما قررت الحكومة تعزيز الصناعة فليس معنى ذلك أن تحمل الزراعة ما لا طاقة لها به (١). فقد قررت الحكومة المصرية فى باريس سنة ١٩٥٠ زيادة ضريبة الصادر على القطن، فقال الزراع بأنه ليس هناك ما يبرر هذه الزيادة، خصوصا وأن الحكومة تفرض على الأطيان ضريبة عقارية تختلف باختلاف القيمة الايجارية للفدان، ولكن الحكومة تبرر مركزها بأن الضريبة على صادر القطن ما هى إلا وسيلة من وسائل إعادة التوازن بين الزراعة والصناعة، وبالأخص بعد أن

(١) راجع « فى أعقاب الثورة المصرية » للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى صفحة ١٦٤ حيث يشير إلى ما فعله دولة اسماعيل صدقي باشا فى إصدار قانون خفض الايجارت الزراعية فى سنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها. وقارن محاضرة الدكتور محمد على السكيلانى بك المنشورة بمقطم ٥٠/١/٢.

بلغت أسعار القطن حدا كبيراً من الارتفاع عاد بأرباح طائلة على بعض منتجيه ، ومن العدل أن يتحملوا بعض العبء الضرورى لمكافحة الغلاء . والصحيح أن ضريبة الصادر على القطن سوف تحد من ارتفاع أسعاره ، فتعضد الصناعة المصرية ، وتساعدها على تخفيض نفقات انتاجها . وإذا كانت الأطيان الزراعية تزرع زراعة شتوية أو نيلية وتحدد أثمان منتجاتها جبراً لصالح الصناعة ، فلا يترك للمنتج الزراعى فائضا من الدخل والايراد ، فان الحكومة المصرية تحصل من زراعة القطن على ضريبة تتراوح بين عشرة وخمسة عشرة جنيها عن الفدان الواحد غير ضريبة الأطيان ، وبذلك يكون تمويل الصناعة من وراء حصيلة القطن مما يساعد النهضة الصناعية فى البلاد فى أكثر من ناحية .

وإذا تركنا القطن وفوائده ومزاياه على الدخل الأهلى وزيادته ، بل وعلى صناعة الغزل والنسيج فى البلاد ، نجد أن زراعة القصب تفيد صناعة السكر نفسها . فزراعة القصب تساعد الحكومة على الحصول على ضريبة من كل فدان تزيد على ما يحصله زراع القصب أنفسهم ، وتلك هى ضريبة انتاج السكر ، إذ أنها فى الواقع ضريبة على الزراعة خصوصا وأن سعر القصب محدد ، وأرباح صناعة السكر مضمونة من الحكومة للشركة التى تقوم بصنعه . إلى هذا فان الحكومة تأخذ طن السكر بست وثلاثين جنيها ، وتبيعه للمستهلكين بستة وخمسين جنيها ، والفرق بين السعرين تقتسمه الدولة وشركة السكر بنسبة متفق عليها . فاذا ما انخفض سعر السكر فى الخارج سارعت الحكومة بفرض ضريبه جمركية مانعة لدخول السكر فى البلاد . وإذا ما ارتفع سعر السكر فى الخارج سارعت شركة السكر فى تصديره .

وإذا ما ذكر عبود باشا بضرورة العناية بالضرائب على الصناعات الأهلية ، وعضده معالى حافظ عفيفى باشا فى ذلك ، فان التشريع الضرائبى فى مصر لا يميز الملاك الزراعيين على حساب رجال الصناعة والتجارة ، وذلك لأن القاعدة العامة فى الضرائب هى مساواة الممولين أمام القانون كما يقول محمود بك زكى سالم . فالأرباح الحقيقية الصافية هى التى يعتد بها بالنسبة لملاك الأراضى الزراعية بل وبالنسبة لأصحاب المصانع والمتاجر . وإذا كانت المصاريف الفعلية فى الزراعة تزيد على المصاريف التى يلتزم بها ملاك الأراضى الزراعية ، وأن الممول الزراعى يحاسب على اجمالى الايراد ، لا على صافى الايراد ، فان رجال الصناعة والتجارة لا يحاسبون الا على أرباحهم الحقيقية الصافية بعد خصم كافة التكاليف ، مخافة أن تكون الضرائب من عوامل القهر والحد من التقدم الصناعى المنشود . وإذا كان ذوو النشاط الصناعى يدفعون الضرائب محتسبة على دافعها الحقيقى فيما يتعلق باحتساب الإيراد الخاضع للضريبة التصاعدية ، بينما ايرادات أصحاب الاراضى الزراعية تقدر على أساس القيمة الإيجارية التى اتخذت أساسا لضريبة الأطيان بعد خصم ٣ ٪ نظير الادارة والصيانة واستهلاك المبانى والآلات ، فان التجارة والصناعة

در أرباحا طائلة ولا تحتاج إلى رؤوس أموال جسيمة كتلك التى يتطلبها امتلاك العقارات . ومع أن ذوى النشاط الصناعى والتجارى يؤدون ١٢ ٪ من أرباحهم لحساب الضريبة النوعية ويخضعون للضريبة الاستثنائية ، فان الصناعة والتجارة كثيرا ما يمكنها أن تتحمل الأعباء بدرجة أكبر من ملاك العقارات ، خصوصا وأن العقارات الزراعية فى مصاريفها لا تقاس بصافى غلتها التى تتعرض للتقلبات الجوية والآفات الزراعية وللهلاك ، بل بغلتها الاجمالية ، بينما تتعرض الصناعة ومنتجاتها للتخزين والتأمين ضد الأخطار . والرأى الواجب الأتباع هو تحقيق التوازن الضرائبى بين الزراعة والصناعة ، فلا محاباة لإحداهما على حساب الأخرى. وإذا كان الفصل بين الزراعة والصناعة كعاملين من عوامل الانتاج صحيح من حيث النظرة الاقتصادية العامة ، فالواقع أن أزدهار الصناعة يؤدى إلى ازدهار الزراعة ، وأن تحسين أحوال الصناع والزراع يفيد الزراعة والصناعة سواء (١) . والواجب أن تكون سياسة الحكومة الإيجابية مراعاة مطالب الصناعة والزراعة بما يحقق تقدمهما المنشود .

التوازن بين الزراعة والصناعة

« أولئك هم الخاسرون ، الذين ضل سعيهم فى الحياة وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا »

والرأى الواجب الاتباع هو تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة ، فلا تكون محاباة إحداهما على حساب الأخرى ، ولا يكون العبء كله واقعا على واحدة دون الأخرى . ولابد أن يدرك كل المشتغلين بالزراعة والصناعة أن تقاسمهما أعباء الخزانة لابد منه ، وأنه ليس من مصلحة أى الفريقين أن يتحمل الفريق الآخر أعباء باهظة تثقل كاهله ، وتحول بينه وبين الاستمرار والتقدم . وإذا كان الفصل بين الزراعة والصناعة كعاملين من عوامل الانتاج أصبح من حيث النظرة الاقتصادية ضرورة من ضروريات التخصص ، فانه فى واقع الأمر ليس صحيحا فى مصر ، إذ أن ازدهار الصناعة يؤدى إلى ازدهار الزراعة ، وتحسين أحوال الزراع يفيد الصناعة والصناع . ولابد أن نروض أنفسنا على فكرة المصلحة العامة ، وأن نجعل مقتضياتها مقدمة على مصالحنا الخاصة . والحكومة مطالبة اليوم بتحقيق كثير من الأغراض والخدمات الاجتماعية ، وتحقيقها يتطلب مزيدا من النفقات ، ولا اختيار لها إلا بين طريقتين ، إما أن تتخلى عن تبعاتها فى الشئون الزراعية والصناعية ، وإما أن تحصل منهما على ما تريد للقيام بنفقاتهما ، ويستحيل عليها أن تجنح إلى الأول ، فلم يعد لها إلا الثانية .

---

(١) راجع مقالتنا على صفحة المقطم فى ٣ / ٤ / ٥٠ و ١٢ / ٤ / ٥٠ حيث توازن بين الزراعة والصناعة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . وقارن « أهمية الانعاش الاقتصادى فى مصر وتقدمها » للاستاذ سابا باشا حبشى على صفحة الاهرام فى ١٩٤٩/١١/٢٨ .

والواجب أن يعمل العاملون على دفع غوائل التفرقة، واستخلاص حقوق البلاد الزراعية والصناعية بميزان بحيث لا يتجاهل أولو الشأن اخطار التفرقة ، إذ أن فى التفرقة فساد الأخلاق وفقدان الحرية وضياع كل سيادة واستقلال ، بل وضياع كل ربح وزيادة من دخول الأفراد والصناعه سواء ؛ والمنطق والحجة فى هذا الشأن يفوقان العنف والتهديد .

ولقد أحسن معالى محمد محمد الوكيل عندما ذكر فى تقريره عن مكافحة الغلاء ، « أنه أصبح من الضرورى لتحقيق التوازن أن تعمل الحكومة على خفض أسعار الأسمدة الكيماوية بحيث لا تتعدى بحال ما كانت عليه قبل الحرب حتى يتيسر الإكثار من استعمالها فتزيد المحصولات ويزيد الدخل الأهلى من الزراعة ، كما أن على الحكومة تخفيض الرسوم الجمركية على جميع الآلات والأدوات الزراعية ، المستوردة من الخارج بحيث لا تتعدى ما كانت عليه قبل فى الزراعة الحرب » . ولا يخفى ما فى ذلك من تخفيف نفقات الإنتاج للصناعة نفسها .

ومع أن الحكومة غيرت من سياستها الجمركية فى سنة ١٩٣٠ وحولت المكوس من قيمية إلى نوعية ، فإن تعديل الرسوم زيادة أو نقصا ، يجب أن يتناسب مع ما تقتضيه مصلحة البلاد ، فاذ نص القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ على أن تحدد تعريفة الرسوم الجمركية بمرسوم ملكى ، ويعرض المرسوم على البرلمان ليصبح له قوة القانون إلى أن يوضع للتعريفة الجمركية قانون نافذ المفعول ، فان حالة الحرب قضت أن تعدل التعريفة الجمركية بمراسيم لا بقوانين . فاذا ما انتهت الحرب فى سنة ١٩٤٥ أصدرت الحكومة قانون رقم ١٢٤ يقضى بمد « الأجازة » المعطاة لها من البرلمان للتصرف بالتعريفة إلى سنة ١٩٤٧ ، ثم مدت لها هذه « الأجازة » إلى سنة ١٩٤٨ ثم إلى سنة ١٩٤٩ مما دعا إلى فقدان رقابة السلطة التشريعية على فرض المكوس والضرائب غير المباشرة ، وتخويل حق فرض الضرائب للسلطة التنفيذية ، ممثلة فى شخص وزير أو موظف كبير يطلب زيادة الرسوم على بعض السلع فتزداد ، دون مراعاة التوازن المنشود بين الزراعة والصناعة . وقد نشأ عن عدم التوازن زيادة نفقات المعيشة فى البلاد ، وبات الفقير من الشعب يحسب حسابا كبيراً لغلاء غذائه وكسائه ودخانه . وقد استسهلت الحكومة رفع رسوم الدخان بصفة خاصة إلى أعلى حد باعتبار أنه من الكماليات ، مع أنه فى الواقع من الضروريات فى نظر الجمهور بقدر ما يجب احتساب الخمر من الكماليات بالنسبة للطبقات العاملة .

ومع أن الدولة يجب أن تعوّل فى تقدير نفقاتها على إيراد الجمارك وإيراد الضرائب غير المباشرة ، فانها ازاء سهولة زيادة الرسوم أصبحت تعول على الايراد الجمركى ، وذلك لأن مصلحة الضرائب تخضع لرقابة البرلمان ، بينما مصلحة الجمارك لا تخضع لهذه الرقابة .

ولا شك أن مصلحة الشعب ومساعدته على النهوض والتقدم المستمر تتطلب اعفاء

الحاصلات الزراعية من الضرائب، والاستزادة من استيراد الأصناف الضرورية من الخارج، وبيعها بأسعار الشراء للأهلين . وكثيرا ما تقوم الحكومة بزيادة بعض المكوس لحماية الصناعات المصرية ، وهذه القاعدة صحيحة من حيث المبدأ ، ولا يعارض أحد فى ضرورة اتباعها ، غير أن الباحث الاقتصادى قد يرى أن هذه السياسة تنطوى على بعض أمور ليس من الصواب الأخذ بها لتبرير زيادة المكوس بحجة حماية هذه أو تلك من الصناعات دون نظر إلى مصلحة الجمهور الذى لا يستفيد من هذه الحماية شيئا . وإذا ما أخذت الحكومة بزيادة الرسوم بنسب صغيرة على أصناف البضائع المتعددة التى يحتاج اليها الشعب فى حياته العامة اليومية ، فلا شك فى أن الدولة تنمى ايرادها فى كل عام من حصيلة هذه الزيادات ، ولكنها مع مرور الزمن تلحق بالاقتصاد الوطنى ضرراً كبيراً وتحد من تقدم الشعب وتزيد الضعيف ضعفا والفقير فقراً . ولهذا نرى ضرورة التكافؤ بين مطالب الشعب من الحاصلات الزراعية والصناعية ، وأن تكون الضرائب معتدلة ، حتى ولو كان الأمر يقتضى تشجيع الصناعات الأهلية والحد من استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية .

وإذا ما رأت الحكومة المصرية فرض ضرائب جديدة أو تكميلية لمواجهة العجز فى الميزانية وتحقيق بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ، فالواجب أن تقع هذه الضرائب على الدخول الزراعية الكبرى وعلى أصحاب المهن الحرة، وعلى التركات العظمى، خصوصا وأن عدد السكان يتزايد، بينما الدخل القومى لا يزيد بنسبة زيادة عدد السكان فى مصر . فاذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب غير المباشرة ترتب على ذلك خفض مستوى معيشة الطبقات العاملة فى البلاد ،وهم أولى بالرعاية والحماية عن أفراد الطبقات العليا .

وإذا كانت الحكومة قد قررت إعفاء شركات الغزل والنسج والحرير ومصايد الأسماك من الرسوم الجمركية ، وبالرغم من المرسومين الصادرين فى ٥٠/٦/٢٥ حيث تضمنا تخفيض رسم الوارد والرسم القيمى على الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعات الأساسية، إلا أن بعض المؤسسات شرعت فى إقامة صناعات حيوية لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، وتخشى الحكومة أن تقف الرسوم الجمركية عقبة فى سبيل إتمامها ، أو تؤدى إلى زيادة تكاليف إنتاجها بحيث لا تقوى على منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة ، ولهذا رأت الحكومة ، كما بيّنا ،اعفاء شركة مصر للحرير الصناعى والشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيمائية ومصنع القرش للطرابيش وغزل الصوف من رسوم الوارد على الآلات وقطع الغيار ، والاكتفاء برسم قيمى قدره ١٠/. ، واعفاءها من كافة الرسوم الجمركية على ما تستورده من المواد الأولية بما فى ذلك الرسم القيمى . وهذا فى الواقع يتطلب التعزيز بالقروض الأهلية وفرض ضرائب تكميلية.

ونحن إذ لا نعتقد فى القروض الاجنبية لتمويل المشروعات العامة ، فان القروض الداخلية أجدى وأنفع خصوصا اذا ما تعززت هذه القووض بضرائب تكميلية تقع على الأثرياء ، ويعفى منها الفقراء[1] . أما القروض الأجنبية فالتزامات تدفع بعملات الدول الأجنبية .

ونرى أنه يجب على الدولة أن تعتمد على الضرائب ، إذ أنها مثل القروض يمكن الاعتماد عليها لتحقيق بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية ، خصوصا إذا ما تعينت وسائل إنفاقها والظروف التى تتم فيها ، والشروط التى تعقد بها . والاموال فى مصر متوافرة ، ولا تدعو إلى الاقتراض من الخارج إذ أن القروض الخارجية تخفى من ورائها نوايا التدخل فى شئون مصر الداخلية . ويكفى أن نشير إلى الثوب الجديد الذى تلبسه الولايات المتحدة حيث تضطرم بنزعة استعمارية عميقة تريد من ورائها بسط سيادتها الاقتصادية على البلاد . وما مشروع مارشال إلا ديكتاتورية اقتصادية على ست عشرة دولة أوربية تنتفع به مع استئثار الولايات المتحدة على موارد تلك البلاد الاقتصادية . والولايات المتحدة تؤيد سياسة الضغط البريطانى فى مصر وتشجعها على التمسك باحتلال مصر وقناة السويس . ومع أن معالى الدكتور زكى بك عبد المتعال وزير المالية تحدث لمندوب الأهرام فى ٥٠/٨/٧ قائلا أنه يرحب بانتفاع مصر بالنقطه الرابعة من مشروع ترومان على أساس أنها بداية طيبة لتوثيق العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الامريكية ، فانا نعتقد أن شروطها معناه التدخل فى شئون مصر الداخلية ، والحد من المزايا التى يجب أن يتمتع بها المواطنون دون غيرهم . والواجب على مصر أن تعمل على ضغط المصروفات الحكومية حتى لا تلجأ البلاد إلى القروض الخارجية ، خصوصا إذا ما كان سعر الصرف فى غير صالح مصر ، بل وكان سعر الجنيه المصرى فى انخفاض مستمر .

وإذا ما بلغت النفقات فى الميزانية العامة ١٩٦ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٥٠ ، وعجزت الايرادات عن تغطية هذه النفقات بمبلغ ٢٤½ مليون جنيه أو يزيد ، وتبين أن الاحتياطى قد نفذ أو على وشك النفاذ ، وينقد هذا الاتجاه بعض الاقتصاديين ورجال المال ، خشية نضوب موارد الدولة وضعف مقدرة حدود طاقة الممولين ، فان الدخل القومى يتناقص بزيادة عدد السكان وسوء توزيع الضرائب على الأثرياء مما يدعو إلى خفض مستوى معيشة الطبقات العاملة فى مصر ، وسوف يزداد تناقص الدخل الأهلى إذا ما وافقت مصر على الاستفادة من النقطة الرابعة لمشروع ترومان بأوضاعها المعروضة على البلاد ، إذ أن معنى هذا المشروع التدخل فى شئون مصر

---

(١) راجع « كفاية ايرادات الضرائب الحالية لمواجهة كل زيادة فى النفقات » للاستاذ مصطفى صفوت على صفحة المصرى فى ٥٠/٢/١٦ ، وراجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف وأيضا « بحوث المؤتمر العلمى العام للضرائب » المجتمع بالقاهرة فى ٥٠/٥/١٢ .

السياسية والاقتصادية والمســـاس بسياسة مصر القومية والرجوع القهقرى بالبلاد حيث لا اطمئنان ولا استقرار . (١)

التوجيهات الدولية واصلاح الريف

رأى الجماعة لا تشقى البلاد به رغم الخلاف ورأى الفرد يشقيها «عمر بن الخطاب»

وإذا ما نظرنا إلى التوجيهات الدولية فى شئون الزراعة والريف ، وجدنا أن مؤتمر الزراعة والأغذية استعرض أعماله خلال عام ١٩٤٩ ، ورأى زيادة الاهتمام بالوسائل التى تؤدى إلى رفع مستوى الكسب العائلى وانفاقه فى أحسن وجوهه ؛ وقد تراءى لهذا المؤتمر أن أهم الوسائل تتناول التدريب المهنى والإرشاد الاجتماعى والاقتصادى ، وبوجه خاص تدريب نساء وأطفال الريف ؛ فأفضى هذا المؤتمر بأن تقوم كل حكومة من حكومات الأمم الاعضاء بانشاء هيئة أهلية للشئون الاجتماعية فى الريف ، ويكون لهذه الهيئة فروع فى جميع أنحاء الريف ، وتكون هى نفسها على اتصال وتعاون دائم مع الهيئة المماثلة فى مقر المركز الإقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة ، والتى هى بدورها تابعة لقسم الشئون الاجتماعية فى مقر المنظمة . ويرى المؤتمر زيادة الاهتمام بدراسة الشئون الدخلية فى الأرياف ، وأن تعقد الاجتماعات الإقليمية على أن توضع منظمة الأغذية مواد البرنامج الذى يعرض للبحث والدراسة . ويحبذ المؤتمر عقد الاجتماعات الفنية الخاصة بدراسة الشئون التعاونية وتنمية الروح التعاونية ، إذ أن مثل هذه الاجتماعات هى الطريقة العملية للحصول على المعلومات المحلية وكيفية تنفيذها ، ١ — أن تتوسع الدول فى جمع البيانات والمعلومات الفنية والعمل على تبادلها ونشرها حتى تستفيد منها ، كل من يهمه الأمر من الأمم الأعضاء ، للاهتداء بها فى إصلاح وتحسين الأحوال الاجتماعية فى الريف ٢ — أن تعمل الدول على تشجيع تبادل الفنيين والاستعانة بخبرتهم كلما دعت الضرورة ، درس مواد الإصلاح الاجتماعى فى الريف ضمن برنامج تعليمى يخصص لهذا الغرض ٣ — أن تقوم الحكومات بالتوسع فى عقد الاجتماعات المحلية والإقليمية التى تعنى بالشئون الاجتماعية فى الريف . وإذا ما قامت مصر بإنشاء المراكز الاجتماعية فى الريف

---

(١) نحمد الله أن اللجنة الفرعية المكونة من الدكتور محمد خليل عبد الخالق وعبد الله بك فكرى اباظه ، وجلال الدين عبد الرازق بك والدكتور محمد توفيق يونس بك والدكتور عبد المنعم الطنامل قد رفضت الأستفادة من النقطة الرابعة لمشروع ترومان بأوضاعها المعروضة على مصر حيث كانت تقتضى قبول الحكومة المصرية فى الأستعانة بالخبرة الفنية وقبول مشروع اتفاقية الأقامة . والحق أنه لا حاجة إلى الانتفاع بالنقطة الرابعة مع ما فيها من عيوب كثيرة مهما قال الاستاذ الطنامل من أن مصر في أشد الحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية ضخمه لتنمية مواردها الاقتصادية ولرفع الدخل القومى فى البلاد ، وأن الطرق غير المباشرة للحصول على رؤوس أموال أجنبية كتعديل نظام رقابة الصرف أو قانون الشركات ليست كافية .

وزودتها بالإخصائيين الاجتماعيين ، وبجانبهم الإخصائيين الزراعيين والوحدات الصحية . فان تعاون الهيئات سوف يحقق إنهاض سكان الريف ورفع مستوى شئونهم . والحق أن وزارة الزراعة المصرية تبحث هذا التقرير وتدرس أهميته خصوصاً وأنه يمس طرق استغلال الأراضى الزراعية ومياه الرى ونشر استعمال الآلات الزراعية وبحث مدى انتشارها فى مصر ، كما يتضمن ميدان الثروة الحيوانية وبالأخص ما يتصل بتربية الحيوان فى المناطق الحـــارة وطرق تغذيتها وأفضل وسائل مقاومة أمراضها والنهوض بصناعة منتجاتها . وقد عالج هذا المؤتمر الثروة النباتية ووسائل مقاومة آفات الحبوب المخزونة ومقاومة آفات المحاصيل والنهوض بتربية النباتات وإنتاج السلالات المحسنة ، وأفضل طرق إنتاج البذور وتوزيعها ، والخدمات الاقتصادية والإحصائية ، على ضوء ما تبين لها من دراسة الاتجاهات الاقتصادية الحـــالية والمنتظرة التى تمس الزراعة فى مصر وغيرها .

ويعنى المؤتمر بشئون التغذية وتعميم فائدها ، ويبذل جهداً فى التقدم الاقتصادى فى ميادين الزراعة ومصايد الأسماك والغابات حتى يمكن تحسين حال العاملين فى الزراعة والصناعة . والحق أن خلق هيئة أهلية للتغذية فى مصر سوف يساعد البلاد على تمويل السكان على أحسن حال ، خصوصا وأن هذه الهيئة سوف ترسم سياسته للإنتاج الغذائى وتتعرف قيمة كل حاصل غذائى وكيفية توزيعه واستهلاكه ، كما تتعرف ما يجب أن تناله كل عائلة من الكميات الضرورية لها من الغذاء ، وتدريبهم على حسن استعماله (١) .

ولا ريب أن المؤتمرات الدولية رأت ضرورة فرض الأحكام على أصحاب المزارع الكبرى حتى يضمن المجتمع رفع مستوى طبقاته العاملة وبالأخص إذا ما قام كبار الملاك فى إنشاء المساكن الصحية وتوفير الخدمة الطبية والمساهمة فى التعليم القروى لصالح الاجراء وأبنائهم . ولا شك أن كبار الملاك سوف يفكرون فى هذه الأحكام قبل الاستزادة من ملكياتهم ، إما عن طريق شراء وحدات زراعية أخرى حيث يطالب في هذه الحالة بتوفير المال اللازم لتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية للأجراء الذين يخدمونهم ويخدمون أرضهم . وسوف يوازن كبار الملاك بين الغلة الصافية وبين استغلال وحدات مثالية أقل مما يرغب فى الاستزادة منها . وسوف يدعو فرض الأحكام على أصحاب المزارع الكبرى إلى الموازنة بين توجيه رأس مالهم الجديد إلى الزراعة ، وبين توجيهه إلى الصناعة والتجارة بدلا من متابعة شراء الأرض الزراعية . وسوف تحد هذه السياسة من إدخال عناصر رأسمالية جديدة فى

(١) شكلت لجنة بوزارة الخارجية لدراسة موقف مصر من برنامج الرئيس ترومان للانعاش الاقتصادى والاجتماعى على أساس النقطه الرابعة من هـذا البرنامج . وسوف تنتفع مصر ببعض ما تضمنه البرنامج بميزان ، وسوف تستدعى مصر الخبراء الفنيين وتستقدم المستشارين للوصول إلى الهدف المنشود .

الشئون الزراعية ، وبذلك تسير الزراعة والصناعة سيراً طبيعياً نحو التقرب من الوحدة المثلى وسوف تؤدى الديمقراطية الرأسمالية إلى تشجيع صغار الملاك إلى شراء الأرض حتى يصلوا بها إلى الحد الأمثل . والحق أن وسائل الحد من الملكية والوقوف بها عند الوحدات المعقولة ميسور دون المساس بالحرية الشخصية وبحق التملك بغير قيد ولا شرط .

الاصلاح الزراعى والضمان الاجتماعى

وسوف تؤثر الوحدة المثالية الزراعية فى تصنيع الريف ، وتحد من هجرة المزارعين إلى المدن ، فلا يكون هناك فى المدن أيد معطلة تنزح من الريف إلى المدن باحثة عن العمل فلا تجده. والحق أن تنظيم الزراعة على أسس اقتصادية سوف يحقق الواحدة المثلى الزراعية فيمدها بالمعدات الرأسمالية والكفايات التنظيمية والإدارية السامية ، كما يوصّل البلاد إلى استقلال مواردها بطريقة مفيدة مجزية ، سواء كانت فى المزارع الجماعية أو الاقطاعات الزراعية أو غيرها .

وإذا كانت مصر لم تواجه الآن مشكلة التعطل وبطالة العمال ، فان التنظيم فى التوزيع سوف يحقق التوازن المنشود طبقا للطاقة الاقتصادية فى البلاد ، بل وتحقيقا للكفاية فى الاستغلال وحسن الاستثمار. فالوحدة المثلى اصلاح من المبدأ إلى النهاية .

والاصلاح الزراعى الريفى يقتضى حماية الفرد من العجز والمرض ، وتضامن الحكومة والشعب فى حمل أعباء التأمين خصوصاً إذا ما انقطع دخل الفرد بسبب التعطل والشيخوخة ووفاة العائل ، وتهددت الأسرة وكيانها الاقتصادى بسبب وفاة هذا العائل . وقد لجأت أغلب دول العالم المتمدين إلى اعادة تنظيم الضمان الاجتماعى فى نواحى أربعة وهى : (أولا) التأمين الاجتماعى بمختلف أنواعه كالتأمين ضد البطالة والعجز والمرض والشيوخة (ثانياً) التأمين على الحياة بحيث تعتمد الحكومة عليه فى تنظيم العمل وطريقة تحمل القوة العاملة وأصحاب الأعمال على الأعباء المالية (١) . (ثالثاً) المعونة الاجتماعية الحكومية وتشمل فئات معينة من طوائف المحتاجين من الشعب ، وقد تمنح لكل المحتاجين من أفراد الأمة إذ تتناول الشيوخ والأطفال الذين لا عائل لهم ، والعميان المعوزين كما هو الحال فى الولايات المتحدة . ولا يخفى أن التأمين نظام مبنى على نظرية الاحتمالات القائلة بأن الانسان معرض للأخطار فى كل وقت ، ولكن فى الوقت الواحد قد يصيب الحظ عدداً محدداً من الأشخاص . فإذا اشترك الناس فى أعباء التأمين باشتراكات صغيرة أمكن جمع مبلغ من

---

(١) تشرف الحكومة طبقا لمشروع قانون الرقابة على هيئات التأمين ، فتعرض الرقابة على جميع الأعمال ذات الصبغة التأمينية التى منها تكوين الأقوات وصناديق الاعانات ، هادفة بذلك إلى الحماية الواجبة للجمهور ، مع جعل هذه الرقابة مرنة بحيث لا تعوق نمو التأمين وأضرار انتشاره فى البيئة المصرية.

المال يعطى منه تعويض أو معاش لهذا العدد المحدود من الأشخاص الذين يصادفهم سوء الحظ وينقطع دخلهم . ومنافع التأمين حق للمشترك سواء أكان فى حاجة إلى هذه المنافع ، أم لم يكن فى حاجة إليها (رابعاً) المعونة الاجتماعية الحكومية حيث تتحمل الدولة كل تكاليفها من خزائنها طبقاً لنظرية واجب الدولة فى حماية أفرادها . فكما على الدولة المحافظة على الأمن لسكانها ، فعليها كذلك أن تحميهم من العوز والفقر وتنظيم معاش لهم . ولا ريب أن توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية لجميع أفراد الشعب ، من رعاية الطفولة والأمومة وعلاج المرضى بل والأمراض الاجتماعية وأمراض الفقر وسوء التغذية وتوفير أسباب الأنعاش الاجتماعى ، أصبحت من واجبات الدولة (١) . ويعتقد البعض أن التوسع فى التأمين الاجتماعى ليشمل جميع الطبقات العاملة المنتجة سوف يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة للأمة ، إذ أن التأمين الاجتماعى ليس الا وسيلة لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة ، مع أنه فى حد ذاته لا يزيد من مجموع الثروة الموزعة الا بقدر ما يقال إن الطبقات الوسطى العاملة أفضل من وجود طبقات قليلة جداً ثرية ، وطبقات كثيرة جداً فقيرة . ولا ريب أن نظام الضمان الاجتماعى يُعد تحوّلا خطيراً فى فلسفة الرعاية الاجتماعية لأنه يضمن مبدأ التسليم بوجود عوامل يتسبب عنها العوز والفقر ، ولا يستطيع الإنسان أن يتغلب عليها دون مساعدات خارجية مستمرة ، وذلك لأنه يقر مسئولية الدولة فى توفير الاطمئنان الاقتصادى والاجتماعى لأفراد الشعب فى الميزانية العامة . والحق أن مشروع الضمان الاجتماعى وضع للبلاد الزراعية كما يقول الدكتور احمد حسين بك ، وزير الشئون الاجتماعية فى مؤتمر صحفى فى ٢٣/٦/٥٠ ، وأن أى مبلغ يصرف فى تأمين الطبقات المحتاجة فى البلاد سوف يعود على تلك البلاد بالخير العميم ، خصوصاً وأن البلاد الأجنبية رأت ذلك وخصصت نسبة قدرها ١٧٪ من دخلها لتوفير الخدمات الاجتماعية للفقراء ، بينما المشروع فى مصر لن يكلف الدولة أكثر من ٢٠ مليون جنيه أى ٣٪ من دخلها ؛ ويبلغ ما خصص لتنفيذه فى عام ١٩٥٠ مالا يزيد عن ٢٠٠ ألف جنيه ، وفى عام ١٩٥١ مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات وفى عام ١٩٥٢ ستة ملايين من الجنيهات . وهذا المشروع يقرر معاشا للأجانب العاجزين على شرط أن تعامل مصر هذه الدول بالمثل ، سواء أكانت المعاملة بمعاهدات أم بقوانين . وقد دعا مشروع الضمان الاجتماعى إلى إرجاء مشروع التأمين الاجتماعى الذى كان موضوعا لعمال الصناعة والتجارة فقط حيث يمثلون ربع سكان الدولة . ولا ريب أن مشروع الضمان الاجتماعى يشمل نفقة ثلاثة أرباع السكان ، وهم الزراع الذين لا ينالون أية رعاية مما يتمتع

(١) راجع « تقرير مشروع الضمان الاجتماعى » للاستاذ محمد محمد شلبى ، ومقدمة الأستاذ ادوارد لندمان أستاذ الفلسفة الاجتماعية بمدرسة الخدمة الاجتماعية فى كولمبيا عنه على صفحة الأهرام فى ٢٧ — ٥ — ٥٠

به عمال الصناعة والتجارة . وقد صدق معالى اسماعيل صدقى باشا عندما قال « اتخذوا أحزم الاجراءات لايجاد ديمقراطية صحيحة فى البلاد تحارب الرذيلة فى أى مكان ، وسلموا الأمور لأصحاب التجارب والكفايات ليقودوا البلاد إلى الحكم الديمقراطى الصحيح ، حيث تستند إلى النزاهة والشرف والكرامة » . وهذا توجيه صحيح لاصلاح أهل الريف .

وإذا كانت وزارة الشئون الاجتماعية قد وضعت مشروع التأمين الاجتماعى فى سنة ١٩٤٦ ، وأرادت أن تحذو فيه حذو انجلترا فى وقاية الشعب من الفاقة والمرض ، فان الحكومة الشعبية قد تبين لها أن مشروع التأمين الاجتماعى واسع النطاق صعب التنفيذ لم تتعود مصر القيام بشىء منه ، كما أن الشعب لم يتعود أن تغدق الحكومة عليه مثل هذا الخير العميم . والواقع أن مشروع التأمين الاجتماعى لا يعدو كونه مشروعا للمساعدات العامة على نمط قانون الفقر الذى أصدرته انجلترا فى القرن السابع عشر كما وصفه فولر Fowler فى كتابه « النقابات قديما وحديثا » ، وكما وصفه الاستاذ كانن فى كتابه « الضرائب المحلية » . والواجب أن يكون الضمان الاجتماعى نظاما شاملا يغطى جميع المواطنين ضد غوائل الدهر وأخطار الحياة خصوصا وأن الواجب أن يشتمل هذا المشروع التأمين الاجتماعى والصحى والمساعدات العامة ويقوم على التزام الدولة الاجتماعية قبل جميع المواطنين كحق مطلق لكل مواطن . ولا ريب أن مشروع التأمين الاجتماعى فى مصر يعتبر قفزة خطيرة إلى الأمام لا يمكن أن تتحمله البلاد خصوصا لما يحتوى عليه من فادح النفقات . وإذا كانت وزارة الشئون الاجتماعية آمنت بصحة مشروع التأمين الاجتماعى دون نظر إلى صعوبة تنفيذه ، فان الخبراء الأجانب الذين حضروا إلى مصر ، بناء على طلب الحكومة المصرية ، وضعوا مشروع الضمان الاجتماعى بدلا منه ، إذ أن المشروع الأخير يمنح معاشا من خزانة الدولة لأربع فئات ضعيفة من الشعب وهى : (١) الأرامل (٢) الأيتام (٣) العجزة (٤) الكادحين فى الشيخوخة من سكان المدن والأرياف فى مصر ، بحيث يحصل هؤلاء جميعا بمعدل ١٠٠ قرش فى الشهر فى الريف ، يرتفع إلى ١٨٠ قرشا و٢٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ قرشا فى المدن . ولا شك أن المشروع يقوم على بحث كل حالة ويشترط العوز ، فضلا على أنه يشترط إجراء هذا البحث سنويا كعامل أساسى لتحديد مزايا المشروع لمن سبق أن استحقوه ، وبحثت حالاتهم من قبل ، ولا يخفى ما فى ذلك من امتهان للمستحقين خصوصا وأن بحث الحالات يعهد بها إلى لجان مؤلفة من العمد ومأمورى الأقسام والمراكز . ونحن نعلم قيمة هؤلاء فى تقرير مصير المعوزين والطريقة المزرية التى يعاملون بها الفقراء . والحق أن الخبراء العالميين الذين قاموا بأعداد هذا المشروع المصرى قالوا بضرورة إيجاد أداة صالحة حكيمة متحررة من الأهواء لتنفيذه ، كما أن ظروف مصر الخاصة تقتضى حشد جهودها ومواردها لزيادة أنتاج الدولة وافساح مجال العمل المستقر المجزى لسائر المواطنين ، ورفع

مستوى المعيشة بحيث تنخفض نسبة المحتاجين إلى المساعدات العامة إلى حد معقول يجعل من الجائز أدخال نظام أشمل وأوسع نطاقا للضمان الاجتماعى من ذلك الذى أعد الآن كقانون لمجرد التوجيه واسكات المطالبين بالمساعدات الاجتماعية العامة .

وقد قدر لهذا المشروع عند تنفيذه تنفيذاً كاملا فى سنة ١٩٥٢ و سنة ١٩٥٣ مبلغ خمسة ملايين و٨٥٠ ألف جنيه، منه ٤٠٠ ألف لانشاء مصلحة الضمان الاجتماعى، وأربعة ملايين و٢٥٠ ألف لمعاشات المستحقين من الفئات الأربع ، ومليون للمساعدات الاجتماعية ، فوق المال المخصص لهذا الغرض من الميزانية وهو ١٥٠ ألف جنيه . وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على المشروع وأحاله إلى البرلمان رجاء اقراره .

وقد أدخل القانون المعوزين من الأجانب المقيمين في مصر فى حظيرة الضمان ، ولم يشر بكلمة إلى سكان الصحراء وأقاليم الحدود والواحات ، مع أن وزارة الشئون الاجتماعية استخدمت لوضع هذا القانون مايزيد عن ١٩١ اختصاصيا اجتماعيا فنيا فى مصر والاسكندرية والأقاليم والأرياف واستعانت ببعض الخبراء الأجانب . ولا ريب أن هذا القانون وجه عناية خاصة إلى سكان الريف وحصر السلطة التنفيذية فى يد وزير الشئون الاجتماعية ومدير مصلحة الضمان ومن يراهم الوزير من العمد ومأمورى البوليس . والحق أن هذا القانون يفيد الريفيين وأهل المدن ولكنه يتطلب ضروب الاصلاح والاتقان والتدرج فى التقدم ، كما يتطلب ايجاد أفضل الوسائل الطبيعية لمقاومة الفقر والجهل والمرض بوجه عام، وذلك لزيادة الانتاج فى مناطق الزراعة والصناعة والأعمال المثمرة فى البلاد بوجه خاص، خصوصا وأن الانتاج هو الذى يؤدى إلى اغداق الرخاء على البلاد وأهلها . فاذا كانت الولايات المتحدة قد أخذت بنظام الضمان الاجتماعى ، فان معدل ايراد الفرد فيها يقدر بنحو ألف جنيه فى العام، بينما أن ايراد الفرد فى مصر لا يتجاوز ٢٤ جنيها . وبينما تعتمد مصر على اصدار المحصولات الزراعية إلى الخارج للحصول على المال المطلوب لتسيير حركة التعامل فى البلاد ، فان الولايات المتحدة تعتمد على إيراد أسواقها الداخلية وما يباع فيها من منتجات أفرادها، وبذلك تتحرر من الفقر والعوز . (قارن النظام النقدى للمؤلف ، صفحة ٨٣٨ ، ٨٤٢ من الجزء الثانى) والمشروعات المؤدية إلى زيادة الإنتاج فى مصر تحتاج إلى رؤوس أموال وأيادى عاملة يقظة للقيام بها ، وهى مصدر الخير العميم للشعب والحكومة معا . والحق أن مشروع الضمان الاجتماعى الذى يفيد ٤٣٦ ألف أسرة من الفقراء يجب أن لا يدعو إلى تحسين أحوال الفقراء الذين ألفوا الحياة على أساس الكسب القليل على حساب الموظفين وغير الموظفين من المنتجين . وإذا ما تبرعت الحكومة المصرية وضمنت للمعوزين من الأجانب الضمان الاجتماعى ، فكان الأولى بها أن توجه هذه العناية إلى الموظفين خصوصا وأن الجاليات الأجنبية فى مصر تعول

فقراءها بسخاء عن طريق جمعياتها الخيرية وما تنشئه من ملاجىء ومعاهد صناعية وغيرها .

كذلك نرى ضرورة عناية وزارة الشئون الاجتماعية ، قبل الإقدام على المشروع الجديد ، بالجمعيات التعاونية وتوسيع نطاقها وتحسين توجيهها إلى سلوك سبل التعاون الصحيح فى ميادين التجارة والزراعة والصناعة بحيث تجمع بين نفع أعضائها ونفع البلاد من التعاون . وإذا كان الدكتور فريس ، الخبير الدانمركى الذى اشترك فى بحث مشروع الضمان الاجتماعى قد قال أن هذا المشروع سوف يكون له وقع طيب فى هيئة الأمم المتحدة ، كما أنه سيكون ضمن برنامج الدراسات الاجتماعية للدول العربية التى تزمع عقدها فى القاهرة فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، فان الوضع السليم يتطلب التنفيذ السليم مع مراعاة طاقة البلاد الانتاجية .

ولا نظن أننا فى حاجة إلى التدليل على ضآلة المبالغ التى تضمنها المشروع . والواقع أن المعاشات المقررة لم تبن على أساس علمى أى على ميزانية معيشة تكفل المحافظة على الكيان الطبيعى للفرد . وقد أراد الخبراء الأجانب الذين استعانت بهم الحكومة أن يقوموا فى بادىء الأمر بعمل مثل هذه الميزانية غير أنهم وجدوا أن وزارة الشئون الاجتماعية غير مستعدة لأن تقرر أكثر من مبلغ معين كحد أعلى للمعاش ، ولذلك ضاعت مزايا المشروع فى بعض وجوهه ، وقل النفع المبنى على قواعد علمية عامة ، وأصبح المشروع فى الواقع وفى وضعه الحالى لا يزيد عن كونه مشروع إحسان إذ هو مجموعة صناديق للاحسان فى الوزارات المختلفة ، ضمت إلى صندوق واحد سمى بصندوق الضمان الاجتماعى . فهل كان الأجدر بالحكومة الشعبية أن تقوم بتنفيذ مشروع التأمين الاجتماعى المجرد من كل مظاهر الاحسان والامتهان؟

وإذا كان مشروع الضمان الاجتماعى من أظهر المشاريع العالمية التى ظهرت حتى الآن ، فما لا شك فيه أن رسالة وزارة الشئون الاجتماعية هى البحث عن وسائل معالجة البؤس والشقاء والفقر والجهل ، فهل لديها المال الكافى للقيام بمثل هذا المشروع الذى يلاقى عثرات كثيرة فنية ومالية وإدارية فى إبان محنة مصر ومحنة الأفراد الذين يعالجهم بوسائل ضعيفة غير كافية ؟

وفضلا عن ضآلة الدخل القومى فانه موزع توزيعا غير عادل . فاذا ما أعيد توزيعه بما يتفق مع العدالة ، فاننا نقدر نصيب الفرد بحوالى ٣٥ جنيها سنويا . وهو مبلغ ضئيل مما يجعل الأمل ضعيفا فى ضمان الحكومة دخلا مناسبا لجميع المصريين ، طالما ظل الإنتاج فى مستواه الحالى . ولا شك أن تحسين حياة المجتمع يتوقف على مدى تأثير الفوائد الاجتماعية الممنوحة على القوى الإنتاجية للأمة ، وبمعنى آخر يكون الضمان الاجتماعى مفيدا من الوجهة الاقتصادية إذا ما ساعد على زيادة الانتاج أو على الأقل الاحتفاظ بمستواه[1] . فاذا كان المتوقع حدوث انخفاض قليل من الدخل القومى ، وازدياد فى بطالة العمال فى الدول الصناعية

(١) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى بالمجلد الثالث من العدد الثانى لسنة ١٩٥٠ ص ٧٩ ـ ٨٠

الكبرى ، إلا أنه لا ينتظر أن يؤدى ذلك إلى خفض مستوى الاستهلاك ، وسوف يستمر الدخل الأهلى وحالة العمال فى المستوى المرتفع فى دول كثيرة أخرى مما يكون له الأثر فى رفع مستوى العمال فى الدول المختلفة الآخذة بعوامل التصنيع .

ولا شك أن التصنيع الريفى سوف يتطلب تطبيق جميع تشريعات العمال على المشتغلين فى هذا التصنيع . وإذا ما طبق قانون التعويض عن إصابات العمل ، فإن قانون التعويض عن أمراض المهنة سوف يكون أولى بعمال الزراعة والزراع المشتغلين بالمزارع الكبرى . والحق أن التعويض عن أمراض المهنة يشمل الأصابات والأمراض الناتجة عن العمل فى الصناعة والتجارة معا . ولا شك أن التصنيع الريفى سوف يؤدى إلى أضرار تلحق بالعمال كنتيجة لمزاولة المهن الزراعية الصناعية ، ومن ثم سوف يسرى قانون التعويض عن أمراض المهنة على جميع العمال المشتغلين بالصناعات الريفية إذا ما نشأ عنها مرض العامل وعجزه عن العمل عجزاً مؤقتا ، أو تخلف عنه عجز دائم ، كلى أو جزئى ، أو أدى إلى وفاة العامل .

ويقينى أن الحزم والشدة مع المرونة هما فى الصالح العام دائما بغية تحقيق العدالة والثقة المالية، وضمانا للتقدم والرخاء الأقتصادى والرفاهية المادية التى ننشدها جميعا لمصر، وإلا صدق « سيبويه عند ما قال .

إذا بل من داء به ظن أنه نجا وبه الداء الذى هو قاتله .

المبحث الثانى — الزراعة وحجم المشروع الزراعى

« الفلاح ولى نعم الجميع ، ويجب النظر لما فيه أصول رفاهيته » ابراهيم باشا

إذا ما أرادت مصر أن تكون أمة زراعية من الطراز الأول ، فعليها أن تراعى حجم المشروع فى الزراعة على ضوء الأعتبارات المختلفة التى منها نوع الأستغلال ووسائله وسياسة الحكومة تجاه السلع الزراعية والوحدة المثالية أو طرق تمويلها . وحجم الوحدة المثالية فى الزراعة قد تكون مائتى فدان بينما هى فى المراعى بضعة آلاف من الأفدنة ، كما قد تكون فى زراعة الذمة بضع مئات بينما هى فى التأجير قد تكون أضعاف نظيرتها المثلى فى الزراعة على الذمة . وعلى هذا ترى أن الصلة وثيقة بين الأستغلال والملكية ، ولو أنها ليست تامة ، بمعنى أن مالك الأرض كثيرا ما لا يستغل ما يملك ، بل يؤجر أرضه أو يستغلها عن طريق المزارعة . ولكن الملكية الزراعية وتوزيعها فى مصر لها أثر بيّن على كفاية الأستغلال الزراعى، وبالتالى على الدخل الأهلى ودرجة رفاهية القائمين بالشئون الزراعية .

وإذا كانت مصر لم تراع أصول الإنتاج فى توزيع الأراضى الزراعية ، فان الوحدة التى

---

(١) راجع « الضمان الاجتماعى يحتاج تنفيذه إلى ٢٠ مليون جنيه » للدكتور احمد بك حسين على صفحة أخبار اليوم فى ١٩٥٠/٦/٢٤ وقارن « توزيع الدخل » للاستاذ سمارت ص ٨٠ .

تؤثر فى وصول الأستغلال إلى أعلى درجة ممكنة يجب معرفتها حتى تصل إلى الحجم الأمثل للمشروع الزراعى . فإذا كانت الملكية الزراعية فى مصر موزعة بشكل يغاير صالح الاقتصاد القومى ، سوء أكان ذلك ظاهراً فى الملكيات الكبرى أو فى الملكيات الصغرى ، فان الوحدة المثالية يجب تعريفها والتقرب من أحجامها ، وإعادة التنظيم على ضوئها . ولا شك أن لكل مشروع زراعى حجم مثالى Optimum Size وهو ذلك الحجم الذى إذ بلغه كان متوسط التكاليف فيه أقل ما يمكن ، وكان دخله أعظم ما يمكن بالنسبة لكفاية كل عامل من عوامل الإنتاج الموظف فيه . فالحجم المثالى يصل بالإنتاج إلى الكفاية الكاملة ويتجنب جميع عوامل الضياع economic waste حتى يحقق الرفاهية المنشودة . والزراعة من أهم الصناعات التى تحتاج إلى دراسة الحجم الأمثل خصوصا وأن الموجودات فيها متخصصة ولا تصلح لغرض آخر غير الزراعة، فلا يمكن سحب مواشيها والآتها وأدواتها منها إلى صناعات أخرى الا بأكبر التضحيات . وإذا ما درسنا الوحدة المثلى وجدنا فوائد التدرج والتقدم للوصول إلى الوحدة المثالية حيث لا يمكن الوصول اليها الا عن طريق البحث والتجارب والعلم والخبرة . (١)

ولا شك أن توزيع الملكية الزراعية لها آثارها الأجتماعية والأقتصادية ، والواجب العمل على إيجاد الوحدة الأقتصادية المناسبة للانتاج الزراعى وتخفيض تكاليف المنتجات الزراعية ، إذ لا فائدة من أن يمتلك الفان من الملاك مليونين وربع مليون من الأفدنة ، بينما الحال يتطلب إيجاد طبقة من صغار الملاك ومتوسطيهم يكون لها وزنها فى حياة البلاد الاقتصادية وكيانها الاجتماعى والأقتصادى ، لتصبح عونا على حسن الانتاج وتخفيض نفقات المنتجات ، ورفع مستوى القائمين بالزراعة ، واستقرار العلاقة بينهم .

ولا ريب أن التوازن الأقتصادى ونمو الدخل الأهلى وسياسة الحكومة تجاه السلع الزراعية هى من دعامة التوازن المالى والأجتماعى ورفع مستوى الانتاج القومى ، وأن العلاقة بين الزراع والأرض تحسن حياة الزراعة فى صميمها ، وتؤثر فى رخاء الريف وأهله ، كما تؤثر فى الأضاع الأجتماعية والانتاج الوفير والأستغلال الزراعى السليم يحددهما التوازن بين المساحة المملوكة للفرد ، وبين قدرته على الانتاج ، كما يحددهما المستوى العمالى المقبول للزارع وأسرته . فالملكيات المتوسطة فى الحدود الصالحة للأستثمار ، والحيلولة دون تفتتها هى السياسة المثلى فى رفع قوة الانتاج الزراعى ، ومن ثم تخفيض تكاليفه .

وإذا ما قارنا توزيع الأراضى المصرية الزراعية ، وجدنا أن الضرورة الاقتصادية

---

(١) عنصر التكلفة من أهم العناصر فى دراسة الوحدة المثلى فى الزراعة حتى نصل بالدخل إلى أعلاه. وكما أن فى الصناعة يعد المصنع المثالى الوحدة الفنية فى الانتاج بينما المؤسسة المثلى هى الوحدة المثلى الأداريه، فان فى الزراعة تعد المزرعة هى الوحدة الفنية والأدارية المثلى .

والاجتماعية تدعو إلى مواجهة أعادة التنظيم حتى تتقرب مصر من الحجم الأمثل لاستغلال الأراضى المصرية . فاذا كانت الملكيةفى توزيعها فى سنة ١٨٩٦ لا تختلف اختلافا عنها فى سنة ١٩٤٥ ، كان على الحكومة أن تسعى على حسن التوزيع فى الأراضى الزراعية الحديثة وفى الأراضى الأميرية التى ترغب فى توزيعها، أو فى الأراضى البور التى ترى ضرورة إعدادها عن طريق الشركات لتوزيعها على الأبادى الزراعية المصرية من صغار المزارعين ومتوسطيهم حتى تصل إلى الحد الأمثل على مدى الزمن ، دون جهاد بين الآراء العنيفة التى نتوقع الشر منها ، والآراء المعتدلة التى تسير عليها الأمة بيسر ، والطبقات العاملة بشىء من العسر .

واليك بعض البيانات التى تهدف إلى تحقيق شئون الإصلاح ، ولو أنها لا تشمل الأراضى التابعة للحكومة ، ولا الأراضى المعفاة من ضرائب الأطيان لأنها من أراضى أكل البحر :

توزيع الملكية فى سنة ١٨٩٦

فئة الملكية بالفدان	المساحة المملوكة بالفدان	عدد الملاك	متوسط الملكية بالفدان	نسبة عدد الملاك إلى سكان القطر ٪	نسبة المساحة المملوكة إلى المساحة الكلية ٪
خمسة فأقل	٩٩٣،٨٤٣	٦١١،٠٧٤	١،٦٢٦	٨٠	٢٠
من خمسة إلى خمسين	١،٨١٥،٥٣٣	١٤٤،٣١١	١٢،٥٨٠	١٩	٣٦
أكثر من خمسين	٢،١٩١،٦٢٥	١١،٨٧٥	١٨٤،٥٥٧	١	٤٤
جملة	٥،٠٠١،٠٠١	٧٦٧،٢٦٠		١٠٠	١٠٠

توزيع الملكية فى سنة ١٩٤٥

خمسة فاقل	١،٩٦٩،٤٨١	٢،٤٤٦،٩٥٣	٠،٨٠	٩٣،٩٠	٣٣
من ٥ — ٥٠	١،٧٧٤،٠٦٠	١٤٧،٠٠٧	١٢،٠٠	٥،٦٤	٣١
من ٥٠ — ٦٠٠	١،٤٩٤،٩١٣	١١،٤٧٧	١٣١،١٢	٤٤	٢٥
اكثر من ٦٠٠	٦٤٢،٦٠٦	٤٨٠	١٣٣٨،٧٦	٢	١١
جملة	٥،٨٨١،٠٦٠	٢،٦٠٥،٩١٧	٢،٢٥	١٠٠	١٠٠

ويتضح من هذا أن عماد الملكية الزراعية فى مصر من حيث عدد الملاك كان ينحصر فى سنة ١٨٩٦ فى صغار الملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأقل إذ كانت نسبتهم ٨٠ ٪ كما كانت نسبة المساحة التى يملكونها إلى المساحة الكلية ٢٠ ٪ ، وكان متوسط الملكية الفردية هو ١٣ قيراط ١ فدان . وإذا قارنا ذلك بأرقام سنة ١٩٤٥ نجد أن عماد الملكية من ناحية العدد قد بقى فى صغار الملاك إلى حد أكبر حيث أصبح ملاكها بالنسبة لجملة الملاك ٩٤ ٪ والمساحة

التى تملكها بالنسبة للمساحة الكلية ٣٣ ٪ ومتوسط الملكية الفردية ١٩ قيراطاً . ولا ريب أن عدد صغار الملاك قد زاد ، ونسبتهم إلى جملة الملاك قد زادت أيضا ، والمتوسط قد هبط ، وأن هذه الإتجاهات ليست فى صالح الاقتصاد الوطنى من ناحية كفاية الأستغلال ، نظرا إلى عجز الملكية الصغيرة جدا عن الأنتفاع بالتقدم العلمى والمستحدثات الآلية والكيميائية فى الزراعة العالية الا إذا قامت جمعيات التعاون بتعضيدها مع تعزيز الحكومة المصرية لها .

وإذا كان ملاك الفدان الواحد أو كسور الفدان هم الغالبية العظمى من المزارعين ، فان آثار ذلك شديدة الخطورة على كفاية الأستغلال . فإذا قلنا أن الوحدة الزراعية المثلى هى عشرون فداناً حتى يتمكن صاحبها من الأستغلال المناسب والكفاية المطلوبة ، أصبحت هذه الوحدة تتطلب العمل على تحقيقها بدلا من هبوطها . فكفاية التوزيع تؤدى إلى الأستغلال المربح ورفع مستوى الإنتاجية الحدية للأراضى المصرية . فإذا دامت الغالبية العظمى من الملاك تعتمد فى النشاط الزراعى على مساحات دون الحجم المثالى ، فان ضياع الجهود الزراعى لا بد أن تؤثر فى الإيراد الأهلى . والواقع أننا نرى أن الدخل الأهلى وهو جملة دخول الأفراد فى بحر سنة معينة ، يتراوح بين ٦٠٠ مليون جنيه و ٨٠٠ مليون جنيه . ومع أن الدخل الأهلى من الزراعة يخضع لكثير من التقلبات من وراء تقلبات أسعار الحاصلات ، كما أن جانبا من زيادة الدخل الزراعى يذهب إلى التجار ، كما أن بعضه يخرج من البلاد ، فأن القوة الشرائية للعملات تدعو إلى الفطنة عند عمل الموازنات والمقارنات .

فاذا أردنا أن نضع الحجم المثالى فى الأستغلال الزراعى بقصد الوصول بالإنتاج فى عمومه إلى أعلى درجة من الكفاية قدر المستطاع ، فالواجب الحد من تفتيت الملكية حتى تتقارب الأنصبة إلى الحدود الاقتصادية ، على أن تعوض الحكومة أصحاب تلك الملكيات الصغيرة جدا وتحول أصحابها عن طريق التصنيع الريفى إلى الصناعات المربحة والمنتجة . وهنا نرى فائدة الحد الأدنى لأجور عمال الصناعات الريفية حتى لا تخرج هؤلاء العمال من نطاق الخطة المرسومة للوحدة المثالية .

والمساحة المنزرعة والقابلة للأستصلاح لا تزيد على ثمانية ملايين من الأفدنة ، وإذا أضفنا اليها أراضى الواحات والمنخفضات وبعض أراضى سفوح التلال التى يمكن استصلاحها ، ووجدنا أن المساحة المنزرعة قد تزيد ، فانها سوف تبقى ضئيلة بالنسبة لعدد السكان المتزايد ، وسوف لا يكون من السهل مقاومة هذه الزيادة بالتشريع أو غير التشريع ، كما سوف لا يكون من الصالح العام ضغطها ، وإن كان من السعادة المادية تنظيمها ، ووضع الحد الأدنى للاجور لفئاتها . ونعتقد أن أنسب الوسائل لمكافحة زيادة السكان مع ندرة الأراضى وعدم إمكان

زيادة عرض الأرض أن نسعى فى إعادة توزيع تلك الأرض ، (١) مهما قيل إن الملكية الصغرى قد تكون من عوامل التأخير ، وأن حالة الأسر الزراعية فى مصر لا تملك أكثر من فدان ونصف الفدان ، وأن هذه الأسر تتألف فى المتوسط من ستة أفراد : الأبوين والأبناء والبنات ، وأن إيرادها يتراوح بين أربعين جنيها وستين فى السنة ، وأن فلاحة مساحة مثل فدان ونصف الفدان قد تساير حالة أمثال هذه الأسر حيث تنطبق الكفاية فى الأستغلال مع كل أسرة فى حدود هذه المساحة والمستوى المعيشى المتخفض . فاعادة توزيع الأرض تستوجب توافر الظروف حتى يكون مستوى معيشة الأسرة متمشية مع الأنتاجية الحدية لها ، فيكفل المسكن الصحى ، والخدمات الأجتماعية الضرورية ، والتعليم المناسب ، والترفيه الضرورى ، وكل المقومات التى تتجمع لرفع مستوى المعيشة للطبقات الزراعية العاملة ، خصوصا وأنها قد تعلمت الصبر والمكروه ، وأقبلت على تتابع التقدم فى حدودها ، مع افتقارها الإرشاد والتوجيه تحت إشراف الخبراء الحديثين .

والحق أن الوحدة المثالية تحتاج إلى تضامن العوامل المختلفة بالتناسب لدوام سيرها ، واستقرار حياتها ، حتى لايكون اندفاع إحدى عواملها سببا فى انهيارها . فالتقدم الفنى الناشىء عن الاختراعات الجديدة يجب أن يساير الوحدة المثلى فى اختلاف أحجامها ، وإلا كان اضطراب التوازن الاقتصادى قاضيا بقواعدها إلى التفكك ، كما أن انتظام مراعاة الطلب والعرض فى كل عامل من عوامل الإنتاج والتوزيع من دواعى الاستقرار ، وإلا كان اضطراب النشاط فى بعض النواحى وكساده فى النواحى الأخرى مدعاة إلى ضعف الوصول إلى الوحدة المثلى . فقوة الكفاية الزراعية والصناعية عند الطبقات العاملة ، وتقويم التعليم الفنى ، وموارد الإنتاج ومقدرتها على امتصاص الفائض من العمال من عناصر الوصول إلى الوحدة المثالية . ولا شك أن الوحدة المثلى إذا كان يحوطها شيئا من الصعوبات ، فان الارتباط بين غلة الأرض من المحصولات الزراعية المختلفة فى عدد من السنين ، وبين كمية المحصولات المنتجة ، وقيمة هذه المحصولات تظهر أن قيمة الزيادة أو النقص فى غلة الفدان بالنسبة للمحصولات الزراعية تكاد تكون منتظمة . فالتغير فى المحصولات الزراعية بالزيادة أو النقص لا يترتب

---

(١) يقول الدكتور حسن اسماعيل فى كتابه «الزراعة الأشتراكية» صفحة ١٧٦ أن طرق الأصلاح الزراعى فى الدول المختلفة ترمى إلى (١) تقيد الملكيات الكبرى (٢) نشر الملكيات المتوسطة والصغيرة (٣) وضع حد أدنى للملكيات الصغيرة وحمايتها من التضاؤل والتقسيم (٤) تنظيم الأيجار والعمل الزراعى (٥) توزيع الأراضى المستصلحة على صغار المزارعين دون سواهم من الملاك والمستثمرين لأموالهم فيها (٦) رفع الطاقة الأنتاجية لصغار المزارعين بالارشادات والتوجيه الزراعى واستعمال الآلات الحديثة فى الزراعة (٧) تحريم تملك الأراضى الزراعية لغير المواطنين . وقارن «الاقتصاد الزرعى والتموين» للمؤلف .

عليه تغيير كبير فى تحقيق الوحدة المثلى ، مع ما تشمله من آثار تبعية قد تكون أقوى بكثير من الآثار المباشرة. فالتضامن بين الحاصلات من جهة ، والتضامن بين الزراعة والصناعة من جهة أخرى ، يساعد كثيراً فى الوصول إلى الوحدة المثالية ، ولكن النظام الاقتصادى الرأسمالى القائم لا يستطيع أن يجدد وإما عملا مستمراً للراغبين فيه ، كما أنه لا يبتسم بالثبات ولهذا كان النظام الاشتراكى أولى بالاستقرار والثبات النسبى .

وكثيراً ما يختل الجهاز الاقتصادى نتيجة لحرب ، فتنطوى الدول على نفسها ، مجاهدة فى أن تكفى نفسها بنفسها متبعة فى ذلك سياسة الاكتفاء الذاتى ، وتعمل على الاستقرار حتى يزيد الدخل الأهلى فى مستواه الأهلى الجديد .

الوحدة المثالية فى الشئون الزراعية :

« يحس الشعب بكل شىء ، ويعرف كل شىء ، ويصل بوعيه إلى المثالية لكل شىء » المؤلف

لكل مشروع زراعى أو صناعى أو تجارى حجم مثالى ، وهو ذلك الحجم الذى إذا بلغه المشروع كان متوسط التكاليف فيه أقل ما يمكن ، ولذلك كان الوصول الى الأمثل فى تكوين أى مشروع بالغ الأهمية من جهة الكفاية التامة حتى يتجنب احتمال الفشل فى الغلة التى لا تسمح للمشروعات القليلة الكفاية أو التى يشوبها نقص أو عيب بالبقاء فى محيط الانتاج ودوامه . وتظهر أهمية الوحدة المثالية فى المشروعات الزراعية ، اذا ما أردنا الوصول بالانتاج الى الكفاية الكاملة دون التعرض للازمات أو تتابعها أو الوقوع فى الاسراف والضياع . ومن هذا نرى أن المشروعات تمتد آثارها الى الاقتصاد القومى وبالتالى الى رفاهية الامة . فالوحدة المثالية تحتاج الى كثرة التجارب حتى لا يحدث أى ضياع فى استعمال الاموال وتشغيل العمال وتوجيه الحاصلات والاستفادة من عوامل البيئة وعناصرها المختلفة . فالوحدة المثالية تتطلب تدريب العمال الجدد على حاجاتها حتى يتسنى حسن مباشرتها ، كما تتطلب بادىء ذى بدء أن تكون حركة الإنتاج وتدفق سيل المنتجات إلى أربابها تجرى بنسبة واحدة وبسرعة واحدة وبمقدار واحد حتى تتوفر عوامل استقرار الحياة من مبدئها . فاذا وجدنا تباينا بين سرعة الإنتاج وقوة اندفاعها الناشىء عن التقلبات الصناعية أو الزراعية أدخلنا ذلك فى الحسبان .

والوحدة المثالية هى التى يمكن معها استخدام الآلات الزراعية والعناصر الكيماوية فى التخصيب وإبادة الآفات ومقاومتها مع للوصول الى المستوى اللازم لانتاجية صاحبها ، وهى التى تكون ضريبة الدخل فيها على صاحبها من عوامل تقيد الأسراف ، فتكون الضرائب من عوامل تحقيق أهدافها الأجتماعية والمالية . فترى أن التشريع الضرائبى كثيرا ما يعزز إيجاد الوحدة المثلى فى الزراعة ، إذ أن ارتفاع الملكية الصغرى إلى نحو العشرين فدانا سوف يدعو إلى التقارب من الوحدة المثالية ، وهذا لا يتحقق الا إذا كانت الضرائب على الملكيات

الكبرى عالية بحيث يتحول الأثرياء عن الغلو فيها ، فيتبوأ صغار الملاك مكانتهم منها .

وإذا كان من العسير تحديد الوحدة الزراعية المثالية ، وذلك لأنها تتفاوت كثيرا فى الأنواع المتباينه من الأستغلال الزراعى، فانها فى مصر تتراوح فى حدود العشرين فدانا ، بعد أن كانت الظروف السابقة تجعلها تتراوح بين مائتين فدان وخمسمائة . (١) وكلما كانت الزراعة كثيفة هبطت المساحة المثالية إلى ما يقرب من العشرين فدانا. وملكية العشرين فدانا تتمشى مع زراعة عشرين فدانا على الذمة . ومثل هذه المساحة تساعد على استخدام العمال الزراعيين مع التوسعة عليهم بأرزاق تسمح لهم بمستوى من المعيشة يتناسب مع الخدمة المطلوبة منهم ، كما تسمح لهم بتجنب الأساليب الملتوية للحصول على تكملة دخولهم . ولهذا نرى أن إعادة توزيع الملكية تساير تحديد حد أدنى للأجور الزراعية ، خصوصا وأنها تسهل حسن استغلال الجهود البشرية فى الزراعة على ضوء الشريعة الاسلامية التى تحدد لكل شىء مثالية ، فالاجر العدل لجميع الطبقات يساير الوحدة المثالية التى تحقق أهداف جميع الطبقات الزراعية . ومما لا شك فيه أن أجر العامل الزراعى لن يكفيه ويزيد فى رفاهيته فى الوحدة الزراعية المثالية الا اذا كان هذا الأجر يغطى أيام تعطله عن العمل . وقد يظهر لأول وهلة أن ذلك سيرهق المالك ويزيد من تكاليف الإنتاج الزراعى ، ولكن الواقع أن إيراد الأرض الزراعية المثلى سوف يحقق الأجر المناسب للمزارعين بعد أن تبين أن الدخل الزراعى غير موزع توزيعا عادلا بين رأس المال والزراع وعمال الزراعة. فترى مثلا أن فائدة رأس المال فى الزراعة مرتفعة جدا خصوصا على الأموال المضمونة بأرض زراعية ، وقد تدخلت الحكومة أخيرا فخفضتها من ٩ ٪ إلى ٨ ٪ ، مع أن مثل هذه الأموال المضمونة بأرض زراعية فى اوربا لا تزيد فائدتها عن ٢½ ٪ ، إلى ٣ ٪ وهذا ما تعمل الجمعيات التعاونية وبنك التسليف الزراعى على تحقيقه تعزيزا للوصول بالوحدة المثلى إلى أهدافها . كذلك نرى أن إيراد الأرض الزراعية من الايجار يجب أن لا يتجاوز ٢,٥ ٪ وذلك لعدم تعرض الملاك لخطر ضياع رؤوس الأموال كما هو الحال فى الصناعة والتجارة. (٢) وهناك معركة قائمة فى مصر بين أصحاب رؤوس الأموال

---

(١) يقول الدكتور حسن اسماعيل بك فى كتابه « الزراعة الاشتراكية السوفيتية » صفحة ١٧٧ » إنى أرى أن يكون الحد الأعلى مائتى فدان بدلا من خمسين فدانا ، كمشروع القانون المقدم لمجلس الشيوخ ، وذلك لكى يتسع مجال النشاط والطموح أمام الذين يحترفون الزراعة ويرتضونها سبيلا لرزقهم وحياتهم ، ولكى تكون هذه المزارع الكبيرة نسبيا أنموذجا للمزارع المتوسطة والصغيرة .

(٢) راجع « قانون شركات المساهمة » مناقشة هامة فى جمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع على مجلة مصر المالية فى ٥٠/٦/٢٥ حيث يشير المحرر إلى المادة ٦ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة ، ويقول بأن نسبة ٥١ ٪ من أسهم الشركات يجب أن تكون ملكا للمصريين ، وأنه من العسير على المدخر المصرى الاكتتاب فى مشروعات اقتصادية ذات الربح الأجل لما يستلزمه نشاطها من إقامة مؤسسات تحتاج إلى وقت طويل قبل ظهور أرباح لها.

كالبنوك العقارية والملاك الزراعيين وعمال الزراعة للاستئثار بمعظم الدخل العائد من الأرض. وقد ذهب ضحية هذا التنازع والتطاحن أضعف الثلاثة وهو العامل الزراعى. وهذا مادعا إلى تدخل المشرع بتخفيض سعر الفائدة إلى ٥٪ على الأكثر، وتحديد الايجارات بنسبة تتمشى مع الضرائب، ورفع أجر العامل وتأمينه ضد البطالة، وتعزيز الوحدة المثلى فى الزراعة.

وإذا مانظرنا إلى الوجهة النقدية لتحقيق الوحدة المثلى الزراعية، وجدنا أن كثرة النقد أصبحت ظاهرة فى أيدى أصحاب الأراضى الكبيرة أنفسهم، وهم يمثلون الشطر الأكبر من المشتغلين بالزراعة والمتمتعين بالملكيات الكبرى. وهؤلاء لايضارون بالغلاء بنفس النسبة التى يكابدها ذوو الأجور الجامدة وأصحاب الملكيات المتفتتة الصغرى. فاذا كانت الأجور الزراعية على جانب كبير من المرونة، كان أى ارتفاع يطرأ على أسعار الحاصلات الرئيسية مؤثراً أثره العاجل فى الأجور الزراعية وأسعار الحاصلات الثانوية، ولا يلبث أن يستفيد منه المنتجون عموما، كبارهم وصغارهم، كما يستفيد منه العمال الزراعيون والاجراء. ولهذا كانت الوحدة المثلى أقرب لشمول انتفاع أصحابها، خصوصا لأنها سوف تضم الكثرة الساحقة من السكان ومن عداهم من ذوى الدخل الثابت. وكلما كانت الطبقات ذات الدخول المرنة تضم الكثرة من أصحاب الوحدات المثلى ارتفع مستوى المعيشة لطبقة العمال الزراعيين وجميع المشتغلين بالزراعة. ولا شك أن الوحدة المثلى تعمل على رفع مستوى الأجور فى الزراعة، خصوصا وأن هذه الأجور فى الوقت الحاضر منخفضة وشديدة الانحطاط؛ وواجب الحكومة أن تعمل على رفع مستوى الطبقات الزراعية ورفع مستواها (١) بعد أن تبين أثر التضخم النقدى على عمال الزراعة وذوى الإيراد الثابت. ألا ترى أن الأسعار بعد أن كانت تسير فى طريق الهبوط فى يناير سنة ١٩٤٩ أصبحت تسير فى سبيل الارتفاع من يوليه سنة ١٩٥٠ كما يدل على ذلك الجدول الثانى: —

الشهر	الرقم القياسى لأسعار الجملة	الشهر	الرقم القياسى لأسعار الجملة
يناير سنة ١٩٤٩	٣٢٥٠٧	يوليه سنة ١٩٤٩	٢٨٩٠٤
فبراير « «	٣٢٠٠٧	أغسطس « «	٢٩٦٠٦
مارس « «	٣١٧٠١	سبتمبر « «	٣٠١٠٧
إبريل « «	٣١١٠٠	أكتوبر « «	٣٠٨٠٦
مايو « «	٣٠٧٠٩	نوفمبر « «	٣١٢٠١
يونيه « «	٣٠٣٠٧	ديسمبر « «	٣١٦٠٢

وإذا كان السبب الأساسى فى هذا الصعود يرجع إلى خفض قيمة الجنيه المصرى فى

(١) قارن « طه السباعى يتكلم » على صفحة أخبار اليوم فى ١٩٥٠/١/٢٨.

١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بالنسبة للدولار ، وما أدى إليه من ارتفاع أسعار القطن وغيره من السلع والحاصلات مما نشاهد أثره على كبار الملاك ، فازاء هذا التطور أصبح من الواجب أن نعمل على الوصول إلى الوحدة المثلى فى الزراعة حتى تستفيد الكثرة ، وأن نبرر تحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة لانقاذهم من وطأة ما هم فيه من تعاسة وشقاء . فتحديد وحدة مثلى فى الزراعة وحد أدنى لأجور عمال الزراعة سوف تحد من نسبة الخفض فى القيمة الشرائية للنقد ، بل ونعمل على التوازن الواجب بين شتى الطوائف (١) . والحق أن الوضع الحالى لعمال الزراعة لا يتحمل التسويف حتى يتمتع الزراع وعمال الزراعة بالطمأنينة والهدوء ، خصوصا إذا ما عرفنا أن مجموع الميزانية المصرية ١٩٦ مليون جنيه منها ٣٧ مليون جنيه قيمة ماهيات الموظفين والأجور والمرتبات ، ومنها ٥٨ مليون جنيه قيمة تكاليف الوظائف وتشمل مصاريف الانتقال وبدل السفر وإيجار الأبنية الحكومية والتلفونات والأنارة والمياه ، ومنها ٤٦ مليون جنيه قيمة مخصصات الجيش ، ومجموع كل هذا يبلغ ١٤١ مليون جنيه ، وهى أموال مستهلكة لا تنتج شيئا ، ولا تزيد فى الثروة القومية ، إذ أنها نفقات أدارة ونفقات تسليح . ويبقى بعد هذا مبلغ ٥٥ مليون جنيه فقط ، وهو المبلغ المخصص للأعمال الجديدة والمشروعات العامة التى يستفيد منها الشعب مباشرة ، وتزيد من قوة أنتاجه وزيادة الدخل الأهلى العام . فالحكومة المصرية تنفق ١٤١ مليون جنيه لادارة وحماية رأس مال قدره ٥٥ مليون جنيه فقط . ومعنى هذا أن كل مصرى من العشرين مليونا نسمة يملك جنيهان ونصف (٥٥ مليون جنيه مقسمة على ٢٠ مليون نسمة) يستغلها فى مشروعات عامة ، ولكنه يدفع قيمة أدارة هذا المبلغ وقيمة حراسته حوالى سبعة جنيهات فأكثر . (٢) فأنت ترى كيف تعدل الوحدة المثالية فى الزراعة نظام الانتاج وحسن توزيع عوائده .

ولا شك أن الحكومة المصرية تعمل جاهدة فى التوفيق بين الملكية الزراعية وحجم المشروع الزراعى الأمثل خصوصاً بعد أن تبين لها أن عدد السكان يتزايد طبقا للجدول الآتى:

---

(١) شراء الذهب وتجميد جزء كبير من ثروة مصر فى سبائك ودولارات ميتة ومودعة فى بنوك الولايات المتحدة لم تعمل على التوازن المنشود ، خصوصا وأن هذا الاجراء فى وضعه الحالى إسراف فى غير محل الإسراف على ضوء أن مصر لا يوجد فيها موارد مرنة للايراد العام .

(٢) تضخمت الاعتمادات الخاصة بوظائف وكلاء الوزارات ومديرى العموم وموظفى الدرجة الأولى تضخما كبيرا حتى باتت تستقطع جزءا كبيرا من ميزانية الموظفين . وقد كان عدد وكلاء الوزارات فى عام ١٩٣٩ لايزيد عن ٢٦ وكيلا فارتفع فى عام ١٩٥٠ إلى ٥٠ وكيلا . وكان عدد مديرى العموم فى عام ١٩٣٩ ثلاثين مديرا عاما فقط ولكنهم بلغوا ٢١٧ فى عام ١٩٥٠ ، وأن موظفى الدرجة الأولى فى عام ١٩٣٩ كانوا ١٠٥ موظفا فبلغوا فى عام ١٩٥٠ مالا يقل عن ٣٧٧ موظفا .

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٠٠	٢٬٤٦٠٬٢٠٠ تقدير	١٨٨٢	٦٬٨٠٤٬٠٢١ تعداد	١٩٢٧	١٤٬٢١٧٬٨٦٤ تعداد رسمى
١٨٢١	٢٬٥٣٦٬٤٠٠ «	١٨٩٧	٩٬٧١٤٬٥٢٥ تعداد رسمى	١٩٣٧	١٥٬٩٣٢٬٦٩٤ « «
١٨٤٦	٤٬٤٧٦٬٤٤٠ «	١٩٠٧	١١٬٢٨٧٬٣٥٩ « «	١٩٤٧	١٩٬٠٤٠٬٤٤٨ « «
١٨٧٣	٥٬٢٥٠٬٠٠٠ «	١٩١٧	١٢٬٧٥٠٬٩١٨ « «		

وأن مصلحة الأحصاء والتعداد أصدرت إحصائية فى أواخر سنة ١٩٤٩ عن حالة الملكية الزراعية فى مصر ، وقد جاء فيها حقائق ومفارقات جديرة بالدرس والتمحيص ، إذ يبدو فيها أن السواد الأعظم من الملاك لا يملكون شيئا يذكر إلى جانب ما يملكه بعض الأجانب وأثرياء مصر . وقد دلت الاحصائية أن ١٬٣٩٨٬١٧٦ مصريا يملكون ٤١٩٬٩٢٣ فدانا فقط أى بمعدل ثلث فدان تقريبا للمالك بينما يوجد ٢٨ مصريا يملكون ٩١٬٧٩٦ فدان بمعدل ٣٬٢٧٨½ فدانا للمالك الواحد ، كما أن هناك ٥١٦٬٨٩٤ مصريا يملكون ٣٦٢٬٤٥٦ فدانا بمعدل ثلثى فدان للمالك الواحد . وهناك تسعة عشر أجنبياً يملكون ١٢٤٬٤١٧ فدانا أى بمعدل ٦٬٥٤٨ فدانا للواحد منهم . وجاء فى الاحصائية أن ٣١٩٬٩٤٧ مصريا يملكون ٤٥٠٬٥٧٨ فدانا بمعدل فدان ونصف فدان للمالك الواحد ، بينما هناك ثلاثة عشر وقفا تملك ٥٠٬٨٦٨ فدانا بمعدل ٣٬٩١٣ فدانا للوقف الواحد . وعدد الملاك الأجانب فى مصر ٤٥٧٠ شخصا يملكون ٣٤٦٬٧٤٨ فدانا بمعدل ٧٥٬٨٧ فدانا للمالك الواحد . وعدد الأوقاف ١٨٬٦٨٨ وقفا تملك ٦٤٠٬٢٥٧ فدانا بمعدل ٣٤٬٢٦ فدانا للوقف الواحد . وكأن مائة أجنبى يملكون ربع مليون فدان بينما مليون ونصف مليون مصرى يملكون أقل من نصف مليون فدان .

وإذا نظرنا إلى زيادة السكان عن الحد الأنسب للأنتاج ، وإلى زيادة الملكية عن الحجم الأمثل ، وجدنا أن كمية الانتاج تتناقص بالنسبة لكل فرد من السكان ، ومعنى ذلك أن نصيب كل فرد من عدد السكان يناله نصيب أقل من الدخل الأهلى عن ذى قبل .

وللحصول على زيادة فى الانتاج تتمشى مع الزيادة فى عدد العمال والزراع يجب إعادة النظر فى توزيع الملكية الزراعية حتى تتناسب مع عدد السكان القرويين المتزايدين . وطالما أن هناك أراضى زراعية غير مشتغلة ، فان زيادة السكان ستؤدى إلى استغلال تلك الأراضى ، ويجب توزيعها على صغار الزراع وعمال الزراعة المشتغلين بالأرض وحسن استثمارها ، خصوصا وأن الأوضاع الاجتماعية القائمة تظهر أن قوة الانتاج يحددها التوازن بين المساحة

المملوكة للفرد، وبين قدرته على الانتاج، كما يحددها المستوى العالى المقبول للزارع وأسرته. فالملكيات الصغرى فى الحدود الصالحة للاستثمار، والحيلولة دون تفتتها هى السياسة المثلى فى رفع قوة الانتاج الزراعى، ومن ثم تخفيض تكاليفه، ولهذا نرى ضرورة التصرف بأسرع ما يمكن فى الأراضى الزراعية التى تملكها الحكومة بالبيع أو التوزيع، وذلك بعد استبعاد الأراضى اللازمة للتجارب العملية والفنية البحتة، مع العلم أن الاستغلال الزراعى هو من أقل الأعمال موافقة للادارة الحكومية. كذلك يجب توزيع الأراضى البور عن طريق الشركات التى تقوم بإصلاحها. وتوزيعها على صغار المزارعين وخريجى المعاهد الفنية الزراعية بأسعار معتدلة ومقسطة. ويجب على الجهات المختصة في وزارة الاقتصاد الوطنى أن تعد الاعدادات السليمة لتنظيم التصرف فى الأراضى الحكومية إذ أن أعمال مصلحة الأملاك الأميرية فى العشر السنوات الأخيرة تقوم على أساس ما يقرره المجلس الأعلى للأملاك الذى يبنى سياسته على ما تقدمه هذه المصلحة من تقارير، وأن هذه المصلحة الموكول إليها التصرف فى جميع الأراضى الحكومية سواء بالبيع أو الاستثمار ليس لديها أية احصائية دقيقة بالمساحات البور فى القطر المصرى، أو المساحات القابلة للاستصلاح أو المستغلة فعلا، وهذا طبعا بخلاف السياسة المائية لرى مثل هذه الأراضى التى تقوم برسمها وزارة الأشغال العمومية.

وعلى كل حال فقد أحسنت الحكومة باعلانها عن بيع أراضيها تمشيا مع السياسة العامة لوزارة الاقتصاد الوطنى من العمل على الاكثار من الملكيات الصغيرة عن طريق التوسع فى البيع لصغار الزراع بالأراضى المنزرعة والمستصلحة، ورغبة منها فى تمكين أكبر عدد ممكن من تملك هذه الأراضى. وقد خصصت مصلحة الأملاك مساحات من الأراضى الحكومية بالوجه البحرى بجهات أبو غنيمة، تفتيش دسوق، والعثمانية ومهيب الغنايم، والنصر، وشرقية المعصرة، تفتيش بيلا، وتبلغ مجموع المساحة ٣,٨٠٠ فدان مكونة من ٨٥٠ قطعة، كما أنها عرضت بالمزاد العام الأراضى فى حجاجة بالسرو والسنانية تفتيش كفر سعد، وروس الفرخ تفتيش بيلا والمحسمة شرقية للبيع وتبلغ مساحة هذه الأرض ٣,٧٣٢ فدانا مكونة من ٧٧ قطعة، رغبة من الحكومة الشعبية الاكثار من الملكيات الصغرى، وهذا سوف يكون له أثره فى الوصول إلى الوحدة المثالية على مدى الزمن.

فهل لنا أن نعمل على الوصول إلى الوحدة المثالية حتى تصبح حياة المزارعين منظمة، لا يفسدها افراط ولا تفريط، ولا يتدخل فيها كبار المزارعين فيأخذون صغارهم بضروب الشدة والقصد بتقتير وحرمان، بل تصبح الحياة حياة تدبير عملى، واقتصاد زراعى سليم، وعمل من الأعمال المنتجة الصحيحة، لا غدر فيها ولا تطاحن، بل مسالمة فى حب الأرض وحسن استغلالها ودوام رعايتها. فتوجيه القوى وتنظيمها كما يقول الاستاذ مليكه عريان، يحقق أفضل النتائج المادية.

الوحدة المثالية والتنظيم الداخلى والخارجى :

والوحدة المثالية فى الشئون الزراعية ، كما أنها تتطلب التنظيم الداخلى ، فانها أحوج إلى التنظيم الخارجى . وأهم عامل من عوامل التنظيم الخارجى هو الدعاية إلى استقرار أسعار الحاصلات الزراعية ورفع مستوى المعيشة للزراع وزيادة قوتهم الشرائية. فقد تتسع زراعة بعض المحصولات الزراعية أو تضيق تبعا لارتفاع أسعارها فى موسمها السابق أو انخفاضها فيه ، كما أن أسعار كل محصول فى أثنـــاء الموسم هى التى تدفع الزراع إلى العناية به أو إهماله ، وكثيراً ما يخيب ظن الزراع فتنخفض الأسعار عند الجمع والحصاد ، فلا يفيدون من ورائها إلا فائدة قليلة محدودة لا تذكر . وقد تفوتهم الفائدة بوجه عام فى كثير من الحالات ، ولهذا لايستطيع الزراع ـ خلافا للصانع ـ أن يكيفوا قدرا معينا من الإنتاج الذى يتعرض لتقلبات وظروف شتى فى ميعاد جنى ثماره . والحق أن أهمية استقرار أسعار الحاصلات كثيراً مادعت إلى تشجيع الإنتاج الزراعى فى أثناء الحرب كما دعت إلى توفير مواد الغذاء للبلاد . ولهـذا تكفل أغلب الحكومات لزراعها أسعاراً تذاع عليهم قبل الموسم الزراعى ، إذ أن كل رخاء يعود على المشتغلين بالزراعة سوف يعود بالخير على المشتغلين بالصناعة . ولهذا كان رفع مستوى المعيشة للمشتغلين بالزراعة وزيادة قوتهم الشرائية مما يحقق الوحدة المثالية ، وخصوصا وأن أسعار المنتجات الزراعية يجب أن تكون مجزية للمنتجين كما تكون غير مرهقة للمستهلكين .

والوحدة المثالية فى الشئون الزراعية لا تتحقق إذا تراكمت بعض الحاصلات الزراعية ولم يقو على شرائها المستهلكون ، أو إذا نقصت الحاصلات الزراعية وتضخم النقد بحيث يصبح أغلبية الشعب لا يقوى على شراء هذه الحاصلات ، أو إذا تراكمت المنتجات الزراعية بالرغم من الحاجة الشديدة إليها ، ولم تتمتع أغلب طبقات المجتمع من استهلاكها ، لضعف ما لديها من أموال ، مما يدعو إلى الفائض منها ، فتنخفض أسعارها فى البلاد المتراكمة فيها وسرعان ما تجد صداها فى البلاد الأخرى . فإذا ما قامت الدولة ووضعت خطة للرقى الزراعى وحدّث من انخفاض أسعار المحصولات حققت الاستقرار عند تكافؤ نفقات الانتاج بأسعار السوق ، وكفلت للمنتجين عيشة راضية مرضية ومهدت الطريق إلى الوحدة المثالية . والحق أن الدول عمدت إلى اقرار أسعار المحصولات بعقد اتفاقات عن مقادير معينة يتم تداولها فى حدود أسعار متفق عليها ، فأصبحت أسعار القمح مثلا مجزية للمنتجين والمستهلكين عندما عقدت اتفاقية القمح بواشنجتون عام ١٩٤٦ وقبلتها واحد وأربعون دوله . أما القطن فان اللجنة الدولية التى شكلت عام ١٩٤٦ وانضم إليها ست وثلاثون دولة قررت فى اجتماعها ببروكسل فى ابريل سنة ١٩٥٠ تكليف اللجنة الدائمة بواشنجتون أن تعنى بجمع المعلومات حتى يمكن تحقيق الموازنة بين انتاج القطن ، واستهلاكه . والقطن يتعرض لتقلب الأسعار الزراعية كما

يخضع للعوامل المرتبطة بالصناعة ، ولم تعقد اتفاقات دولية عنه الا من جانب البلاد المصدرة دون المستوردة .

وإذا ماعنى الزراع والهيئات الزراعية التعاونية فى خمس وعشرين دولة بموضوع استقرار أسعار المحصولات ، فان منظمة الأغذية والزراعة ذهبت إلى استقرار المحصولات بأن حددت السعر الأدنى والسعر الأعلى للبيع والشراء مع احترام حرية التجارة،ومع دفع فرق الأسعار من الاحتياطى إذا ما انخفضت الأسعار وطالب المنتجون بهذا الفرق لوقايتهم من المغالاة فى انخفاض الأسعار . والحق أن علاوات المنتجين فى السنوات التى تنخفض فيها الأسعار ، مع تكوين مخزونات من السلع عند زيادتها عن طلب الأسواق لسد حاجة المستهلكين ووقايتهم من المغالاة فى ارتفاع الأسعار ، وانشاء وكاله تعمل على تصريف السلع التى تزيد على حاجة الأسواق فى البلاد التى تفتقر إليها ولا تقوى على شرائها بالأسعار التى تتناسب مع حالة طبقات هذه الدول العاملة دون الاضرار بالأسعار التى يحصل عليها المنتجون بصفة عامة ، تجعل الدول تسعى جهدها فى الكفاية الانتاجية وتحقيق الوحدة المثلى فى شئونها الزراعية ، (١) إذ أن الوحدة المثلى ترفع مستوى المعيشة للمشتغلين بالزراعة وتزيد من قوتهم الشرائية مما يعود بالفائدة على العالم أجمع .

ومع أن كل دولة تعمل على تحقيق الوحدة المثلى فى شئونها الزراعية ، فان الواجب عليها أن لا تهمل شئونها الداخلية حبا فى أرضاء الدول الصناعية التى فعلا لا ترعى سوى مصالحها الخاصة عندما تعضد الدول الأقل منها كفاية وقدرة مالية . فاذا ما تزعمت الولايات المتحدة منظمة الأغذية والزراعة ، فانها رأت فى ذلك حسن أستثمار أموالها فى تلك المنظمات عندما تأتى بجديد فى زيادة ثروتها الأهلية . فدخول الولايات المتحدة تستمد سلطاتها من أنتاج سلع الإستهلاك بل ومن أنتاج سلع الاستثمار ، فيزداد النشاط فى صناعاتها الرأسمالية وتزيد الدخول على أثر أشتغال العمال سواء أكانوا عاطلين أو متعطلين ، وبذا تزيد دخول التجديد والأنشاء وفى اتساع مجال الاستثمار فى الخارج .

ولا يخفى أن مقدار الدخل يتوقف على معدل انتاج سلع الاستثمار فى الولايات المتحدة ، كما يتوقف على رغبة الامريكيين فى الادخار إذ يتأثر الادخار بمقدار الدخل ، كما يتأثر الدخل بقرارات أصحاب الاعمال بالنسبة لما يرون أستثماره . والاستثمار يصل بالدخل إلى الحد الذى يدفع الناس إلى الادخار بمعدل يساوى معدل الاستثمار . وعنـــدما يزيد الاستثمار ترتفع

(١) راجع اجتماع كندا لاتحاد دول المنتجين الزراعيين فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ و ١٥ يونيه سنة ١٩٥٠ حيث يمثل هذا الاتحاد الزراع والهيئات التعاونية ، ولا يمثل حكوماتها حيث أيد سياسة منظمة الأغذية والزراعة، وحيث اشترط أن يدفع كل بلد وقع الاتفاقية العملة كاملة إذا ما هدرى أو باع فى غير حدود الاتفاقية

الدخول إلى الدرجة التى يزيد عندها الادخار بدرجة متساوية . ولهذا نرى أن الولايات المتحدة قد سادت العالم كله فى تحقيق الوحدة المثلى فى شئونها الزراعية والصناعية والتجارية ، والواجب على الدول أن تتبع خطاها حتى يتحقق لها الرفاهية المادية التى تسعد أفرادها وطبقاتها وتستقر أحوال أقتصادياتها (١) . فالتوسع فى الانتاج يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة العمال المشتغلين بالصناعات الرأسمالية ، ثم إلى زيادة طلب هؤلاء العمال على سلع الاستهلاك ، وبالتالى إلى ازدياد النشاط فى الصناعات الاستهلاكية وكلما زاد الطلب على العمال ، وزادت الأجور ، زاد الدخل الأهلى على ضوء الوحدة المثلى فى الانتاج والاستهلاك .

الوحدة المثالية وتنظيم الملكية الزراعية

«الثقافة والعلم والفن والخبرة والاقتصاد تمثل فى مجموعها وجهات النظر المختلفة للوحدة المثالية» .

المفروض فى كل حكومة أنها أمينة على أموال الشعب التى تجبيها منه باسم القوانين التى تضعها ، فلا تنفقها الا عليه ومن أجله وفى النواحى التى تجعل كل فرد من أفراده مواطنا صالحا من كل الوجوه ، وبالأخص من الوجوه الأجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية ، فتجنبه الفقر والجهل والمرض وقلة الإيراد . فالحكومة فى يدها تغيير الاوضاع التى تقلل من الدخل الأهلى العام ، وأهم هذه الاوضاع هو ما يختص بحسن توزيع الثروة العقارية بين الطبقات العاملة فى الزراعة وحاصلاتها الإنتاجية ، مع تدريب المزارعين على الشئون الزراعية إذ أنها أهم أوجه التعليم خصوصا وأن إنعاش الزراعة يتوقف على التعليم الزراعى لسد الثغرة القائمة بين الزراعة القائمة على أساس علمى حديث ، وتلك القائمة على الأسس الأولية .

والحق أن جماعة النهضة القومية قد عنيت بهذا الموضوع واتخذت فيه قرارات عززها فيها الاستاذ مريت بك غالى وقدمها الدكتور ابراهيم بيومى مدكور إلى البرلمان فى ١٩٤٨/٢/٢٣ تحت اسم « مشروع قانون لتنظيم الملكية والإيجار والعمل فى الزراعة » . ولا ريب أن نشر الملكية الصغرى وتوزيع الأراضى الزراعية التابعة لأملاك الدولة ، سواء ما تم اصلاحه منها أو ما يستصلح مستقبلا ، مع حظر بيعها ، سوف يؤدى إلى الهدف المنشود . ولا شك أن تعمير الأراضى المستصلحة بواسطة مستعمرات تشتمل على المنازل والمنشآت اللازمة للخدمات الأجتماعية والأقتصادية ، وتقسيم الأرض الزراعية فى المستعمرة إلى وحدات تملك للمستعمرين ،

---

(١) قارن « البطالة والعالة الكاملة » للاستاذ عبد العزيز مهنا صفحة ١٠٤ — ١٠٩ وأيضا « مقدمة النقود والتجارة الخارجية » للاستاذ عبد المنعم الفيسونى صفحة ٨٧ — ١٠١ حيث يقول ان سلع الاستثمار سلعا تعيش أمدا طويلا ولكنها لا تعيش إلى الأبد حيث تحدها ما ينفق على سلع الاستهلاك ، وما يواجهها من عوامل التوقع « والنظام النقدى بين الاشتراكية والرأسمالية » للمؤلف من الجزء الثانى صفحة ٨١١ — ٨١٦ .

على أن يربط بينهما نظام تعاونى للانتاج والتصريف سوف يرفع من مستوى الفلاحة والفلاحين . ولا مشاحة أن منح المستعمر سلفة إنشائية تساعده على استكمال ما يلزم لاستغلال وحدته، على أن يقسط الدين الناشىء عن قيمة الوحدة والمنزل والسلفة على أقساط يراعى فيها عدم ارهاق المدينين سوف يصل بالوحدة المثلى إلى الهدف المنشود . (١)

وإذا كانت الملكية الزراعية هى أنشودة المزارعين والفلاحين ، فالواجب على الحكومة فى حالة عدم امكان التوزيع عن طريق الملكية أن تعمل على تأجير أراضى الحكومة الزراعية وأراضى وزارة الاوقاف لصغار المزارعين مباشرة بأسعار معتدلة ، لا يكون فيها ارهاق من جراء المنافسة الطائشة . ولا شك أن اتباع هذه السياسة يساعد على خفض أسعار المنتجات الزراعية والتأثير على أسعار باقى الإيجارات التى آن الوقت للنظر فى أمرها . ولا شك أن إجازة تأجير الأرض البور التابعة لأملاك الدولة لشركات أو أفراد يتولون اصلاحها على أن يعين العقد شروط التأجير وخاصة الأعمال الواجب انجازها فى الأرض ، ومراحل الأصلاح ، ومعامله العمال والجزاء فى حالة التاخير أو عدم تنفيذ الشروط ، مما يساعد الدولة على حسن توزيع الأرض على صغار المزارعين ويقضى على الظلم الذى قال عنه «جلادستون» إن الظلم هو الديناميت الذى يقدمه الأقوياء للضعفاء .

والحق أن تحديد الملكية الزراعية سوف يصل بمصر إلى إيجاد الوحدة الزراعية المثلى التى تعتبر الأرض الزراعية أداة لكسب الرزق وطريقة من طرق المعيشة يجب أن لا يحرم منها من يقيم فيها أو من يفلحها بنفسه ، فلا تنظر الوحدة المثلى إلى الأرض الزراعية كمجرد وسيلة لاستثمار رؤوس الأموال . وتقتضى الوحدة الزراعية المثلى أن تتركز الأرض فى أيادى كثيرة حتى يتمتع بها الفلاحون جميعا ، بدلا من تكديس معظم الأموال المصرية الكبرى فى اقتناء الأرض بينما تفتقر الصناعة الوطنية إلى المال المصرى والجهد الوطنى . وتضييق المجال أمام من يريدون استثمار أموالهم فى الأرض الزراعية، وهم يقيمون بعيداً عنها، سياسة قويمة يجب اتباعها خصوصا وأن فيها إبعاد الأجانب الراغبين فى شرائها عنها ، حيث لهم الغنم وللمصريين الغرم على مدى الايام .

والحق أن الملكيات الكبرى كان لها نتائج اجتماعية واقتصادية دعت إلى تدهور استغلال الأرض الزراعية ، والواجب العمل على تشجيع الملكيات الصغرى لما فى ذلك من زيادة الانتاج والكفاية فى الزراعة المصرية . ونحن لا نوافق على الاحصائية التى تقدمت بها وزارة الاقتصاد الوطنى للقضاء على إعادة توزيع الأرض ، إذ أنها لا تدل على الواقع الملموس الذى بيناه فى هذا البحث الكامل غير المنقوص .

---

(١) راجع «مشروع قانون الأصلاح الزراعى» من مطبوعات جماعة النهضة القومية صفحات ٥ — ٩ .

لقد قالت وزارة الاقتصاد الوطنى أن الاحصائيات تدل على أن مساحة جميع الزمام فى القطر المصرى هى ٨,٣٤٢,٧٧٨ فداناً منها ٩١٣,٦٩٤ فداناً منافع عامة من جسور وسكك حديد ومصارف وترع وطرق زراعية و ١,٣٤٩,٢٥٠ فداناً بوراً تابعة لمصلحة الأملاك و ٥٨,١٨٥ فدان جزائر تابعة لمصلحة الأموال المقررة و ٢٩,٥٠٠ فدان لوزارة الزراعة و ٢٦,٨٢٥ فدانا لمصلحة مصايد الأسماك ، وهى أراضى منحسر عنها الماء (١) فهل نسيت وزارة الاقتصاد الوطنى أن هذه الأراضى هى التى يدعو إليها المصلحون إلى إعادة توزيعها على صغار الملاك ؟ وإذا ما تتبعنا توجيهات وزارة الاقتصاد الوطنى على ضوء الاحصائية التى أوردتها وجدنا أن مجموع أملاك الأهالى والشركات والأوقاف ٥,٩٦٩,٣٠٤ فداناً ، وأنه إذا ما أخرجنا من هذه الأراضى ١١٧,٥٣٨ فداناً للأوقاف الخيرية و ٦٤,٦٩٤ للأوقاف الأهلية وعدد مستحقيها ٦,٤٥٢ بأوراد يزيد كل منها على ١٠٠ فدان و ١٠,٩٨٩ فداناً لأوقاف أهليه باوراد أقل من خمسين فداناً و ٣٦٤,٢٦٠ فداناً لأوقاف أهلية يديرها الأهالى ، و ١٢,٧٧١ فداناً بور لأوقاف أهلية، لوجدنا سوء الاستغلال فى هذه الأراضى وقلة الدخل من كل وحدة منها . وهذه الأراضى قابلة لإعادة التنظيم وحسن التوزيع على أساس الوحدة الزراعية المثلى (٢) حيث يصبح النظام الزراعى نظاماً أقتصادياً أجتماعياً كاملا .

ويقول معالى محمد محمد الوكيل بك وزير الاقتصاد الوطنى فى أوائل سنة ١٩٥٠ أن الاحصائيات تدل على أن الباقى من الاراضى الزراعية هو ٥,٣٩٥,٠٥٢ فداناً منها ٢٧,٠٨٧ فداناً ، أكل بحر للأهالى ، و ٤,٠٩٢,٨٠٦ فدانا ملكيات بأوراد لاتزيد على ١٠٠ فدان ، وعدد هذه الاوراد ٢,٦٩٨,٥١٧ ورداً و ١,٢٧٥,١٢٩ فداناً لملكيات باوراد تزيد على ١٠٠ فدان لكل ورد ، منها ١٨٢,٠٠٠ فداناً لاوراد لشركات مساهمة عددها ٢٥ ، ومقدار ١٥,٠٠٠ فداناً لخمسة أوراد خاصة بالجمعية الزراعية ومجالس المديريات والثروة العقارية ووزارة المعارف و ٥٧,٧٥٠ فداناً لورثة وشركاء بأوراد كل منها بأكثر من ١٠٠ فدان وعددها ١٣٢ ورداً ، فيكون الباقى ١,٠٢٠,٤٠٩ فداناً وهى جميع الملكيات التى لأفراد تزيد ملكيته كل منهم على ١٠٠ فدان ،

---

(١) مقدار الأراضى الغير خاضعة للملكية الزراعية الخاصة هى ٢,٣٧٧,٤٥٤ فدانا كما أوردها معالى وزير الاقتصاد الوطنى ، وهى أراضى قابلة للزراعة إذ ما قامت الشركات باستصلاحها وحسن توزيعها .

(٢) مجموع هذه الاراضى التى للاوقاف الخيرية والاهلية تبلغ ٥٧٠,٢٥٠ فدانا ، وهى التى يجب استبدالها وحسن توزيعها على صغار الملاك إما عن طريق الملكية وإما عن طريق الايجارة ، على أن يقسم صافى ايراد الأرض بين المؤجر والمستأجر مناصفة بقدر الإمكان : وفى هذا مايزيد دخل صغار المستأجرين دون أن يحرم المؤجر من نصيبه العادل . راجع « مشروع قانون الاصلاح الزراعى » لجماعة النهضة القومية صفحة ٢٤ — ٢٥ . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف صفحة ٢٤٩ — ٢٥٦ .

وعدد هؤلاء الأفراد ٣,٥٦٥ مالكا منها أراضى بور بواقع ٢٧٪ فيكون المتبقى ٧٣٧,٧٥٦ فداناً (١) . وإذا ما تبين أن هذه الأراضى التى توزع على صغار الملاك لا تستحق المشاكل التى تنتج عنها، فإنها سوف تكون بدءاً حسنا لصالح الزراعة والزراع والوصول إلى الوحدة المثلى.

ولاشك أن بحث مشكلة اصلاح الأراضى البور الشاسعة التى يزيد مساحتها على مليون و نصف فدان سوف تفيد البلاد بما تنتجه من غلة زراعية سليمة تدعو إلى تغيير رأى وزير الاقتصاد الوطنى ومستشارية ، فتسد حاجة السكان بما تدره عليهم من المنافع إذا ما أعيد أيضا توزيع الأراضى الصالحة وغيرها ، وصححت الاوضاع خصوصا وأن توزيع الثروة الزراعية العقارية إذا ما كانت ولادتها عسيرة تتارجح بين أصحاب الآراء المتناقضة عنها، فانها سوف يستقيم حالها.

وقد أحسنت مصلحة الأملاك الإميرية فى الوقت الحاضر بإعداد مشروع كبير ، تمهيداً لتقديمه إلى وزارة الاقتصاد الوطنى ، حيث تعمل هذه المصلحة على أصلاح حوالى مليون ونصف مليون فدان من الأراضى البور ، وهى جملة الأراضى الواقعة فى الزمام الذى تملكه المصلحة . ويتضمن هذا المشروع وضع سياسة جديدة للمصلحة للتصرف فى أملاكها وطريقة بيعها ، إذ كان المعروف أن المصلحة لا تقوم ببيع أراضيها الا إذا تم أصلاحها وأدخال مشروعات الرى فيها ، وأن البيع سوف يكون للمعدمين وصغار الملاك أو المزارعين . وبعد أن تبين للمصلحة أن قلة الإعتمادات دعت إلى قلة المساحات التى يتم إصلاحها فى كل عام ، وأن هذه المساحات لا تتمشى مع الأزدياد المطرد فى عدد السكان أو مع نسبة المساحات البور التى يمكن اصلاحها ، عمدت هذه المصلحة إلى التحرير من هذه القيود ، ووضعت مبدأ طرح أراضيها للبيع أمام الهيئات والأفراد بالشروط التى ترأها متمشية مع الحجم الزراعى المنشود ، فيقوم المشترى بأصلاح الأرض التى يشتريها فوراً ، وبذا يتحقق تعمير هذه الأراضى ، ما دامت الإعتمادات الحكومية ضئيلة ، ولا تقوم بتنفيذ الأغراض الاقتصادية .

والحق أنه ما دامت مصر تريد أصلاح الأراضى البور والمناطق الصحراية ، فيجب أن لا تبخل الحكومة المصرية بالمال ، أو تتردد فى الانفاق على مثل هذه المشروعات ، ولا سيما أن تعداد السكان يتزايد ويدعو إلى الخوف ما دامت الزيادة فى الأراضى المنزرعة محدودة . وتعتبر الأراضى الصحراوية من أحسن الأراضى وأجودها ، إذ لا تحتاج الا للرى ، وأن

---

(١) مقدار الاراضى المنزرعة التى تخص كبار الملاك الذين يملكون أكثر من ١٠٠ فدان وعددهم ٣,٥٦٥ هو ٧٣٧,٧٥٦ ، وبإعطاء كل منهم ١٠٠ يصبح الباقى القابل للتوزيع ٢٨١,٢٥٦ فدان . وإذا ماجعل الحد الأدنى ٥٠ فدانا أصبحت الاراضى القابلة للتوزيع ٦٣٤,٠٠٠ فدان . فاذا ماأعيد توزيع هذه الاراضى عاق التوزيع وسائل الائتمان خصوصاً وإن البنوك سوف تحجم عن السلفيات الصغيرة كما أن العمال الزراعيين الذين يعملون فى التفاتيش الكبيرة سوف يحد من استخدامهم إلى حد كبير. والواقع أنهم سوف يصبحون ملاكا.

المساحات الصحراوية التى يمكن ريها واستثمارها بطرق مختلفة قد تصل إلى ستة ملايين من الافدنة، وهى مساحة تضاعف من مساحة الأراضى المنزرعة وتحقق اعادة توزيع الثروة العقارية.

وإذا ما اتجهنا إلى سياسة الحكومة تجاه السلع الزراعية وأسعارها، وجدنا أن الضرورة تقتضى التشريع لمساعدة الزراع للوصول إلى الوحدة المثالية، خصوصا وأن أسعار المحصولات فى النظام الرأسمالى يحددها قانون الطلب والعرض بعكس الحاله فى المنتجات الصناعية حيث يحدد أسعارها المنتجون إلى حد كبير. ألم تر أن الولايات المتحدة عمدت إلى تحديد أسعار كل سلعة من السلع الزراعية والسلع الأخرى، هادفة بذلك إلى إيجاد التعادل بين أسعار هذه السلع وبين تحقيق الوحده المثالية فى السياسة الزراعية العامة؟ الصحيح أن الرئيس روزفلت وضع عدة قوانين لمساعدة المزارعين، وكان طابع هذه القوانين تحديد المساحات والتخلص من الفوائض حتى سميت هذه القوانين فى مجموعها بقانون «التسوية» الذى نص فيه على دفع تعويض للمزارعين، تموّله ضريبة خاصة مقابل موافقتهم على قبول المساحات المنزرعة بالحاصلات التى تقررها الحكومة وفقاً للملكيات الخاصة. وقد أقرت الحكومة الإمريكية مبدأ «سند أسعار السلع» الزراعية الاساسية، ودفع مبالغ لمنتجى هذه السلع حتى تتحدد المساحات المنزرعة بما يتفق والوحدة المثلى الزراعية. وقد نشأ عن سياسة الولايات المتحدة أن ظهر سعر التعادل، وهو عبارة عن سعر تحدده الحكومة للسلع الزراعية بحيث تتناسب مع أسعار المنتجات الصناعية التى يحتاج اليها المزارع على أساس الأسعار القائمة فى فى فترة من الفترات التى تمكن المزارع فى الحصول على دخل يستطيع به شراء ما يحتاج اليه من المنتجات، أى منح المزارعين قوة شرائية تتناسب وأسعار الاصناف الضرورية التى يحتاجون اليها.

التوازن وتعادل المنفعة

ولا يخفى أن الوحدة المثالية تأخذ فى الحسبان أهمية التوازن. فإذا زادت المنفعة الحدية للنقود عن السلع أو الأراضى الزراعية كان ذلك من دواعى البيع حتى تتعادل المنافع الحدية. فالتوازن معناه أن المتعاملين لا يرغبون فى تغيير كمية النقود أو كمية السلع أو الأراضى التى لديهم، إذ أن المنفعة الحدية للنقود تعادل المنفعة الحدية للسلع أو الأرض، وأن الأهمية التى تحظى بها الأرض فى مقاييس تفضيل الفلاحين تساوى الأهمية التى تحظاها النقود، وأن الفلاح اقتنع حتى أصبح فى حالة لا يرغب فيها تغيير كمية الموارد أو النقود التى لديه. فإذا زاد تفضيل الأفراد للسلع أو للأرض الزراعية اشتدت حركة الشراء، أما إذا اشتدت الحاجة للنقود اشتدت حركة البيع للأرض. فالوحدة المثلى تراعى أحوال السوق من جميع النواحى، إذ أن أسعار السوق لأية سلعة هى الأسعار التى تؤثر فى سلوك المتعاملين، وأن سعر الأرض العادى،

وإن كان نظريا لا يتحقق فى الحياة العملية، الا فى المدة الطويلة، فإن شروطه تعمل على الاستقرار والوصول به إلى الوحدة المثالية. فترى أن السعر العادى للأراضى الزراعية يفترض أولا — عدم تغيير الدخل الأهلى وبقاء مستوى المعيشة دون تغيير، مع عدم مرونة جدوال مقاييس تفضيل الأفراد من مزارعين ومستثمرين ثانيا — عدم تغيير أذواق الزراع بالنسبة للأرض التى يقومون بتملكها وزراعتها، مع ثبات أسعارها وأسعار ما ينتج منها، أى عدم تغيير كافة العوامل الاقتصادية، ما عدا التقدم المنشود فى الشئون الزراعية نفسها ثالثا — بقاء سوق الأراضى الزراعية فى حدوده الضيقة بحيث يتعادل الطلب الكلى على الأرض مع العرض الكلى لها، إذ أن التوازن يتحقق عند ملاقاة الطلب الكلى بالعرض الكلى فى السوق وبذلك تتحقق الوحدة المثلى فى الشئون الزراعية، بعد فترة تطول وتقصر على حسب ما تلقاه من النهضة الزراعية بين المتعاملين. وكلما كانت الارض لا يمكن زيادة عرضها عن طريق الجهد الانسانى أصبحت نادرة ندرة نسبية بدرجة كبيرة، كما أصبحت غير مرنة أى لا يمكن زيادتها لمقابلة الطلب المتزايد عليها نتيجة لزيادة عدد السكان وتكاثفهم. فاذا أردنا انتاج مايمكن انتاجه فيها واجهنا قانون تناقص الغلة، وهذا يقتضى إدخال هذا الاعتبار عند العمل على تحقيق الوحدة المثلى الزراعية حيث نعبىء الجهود والتنظيم أحسن تعبئة ممكنه. إلى هذا فان إعادة توزيع الثروة العقارية بين المزارعين سوف يزيد من الدخل الأهلى العام ويحقق العدالة الاجتماعية التى تنشدها جميع الدول الديمقراطية.

والحق أن الوحدة المثالية تقتضى دراسة الأرض ووحداتها كما تقتضى دراسة الحاصلات الزراعية وأسعارها مع إدخال مبدأ المرونة فى سند الأسعار، بل وتقتضى دراسة أحوال الانتاج الزراعى والقائمين به، وما يحتاجونه من قروض حتى تستوى زيادة الانتاج مع سلامة جاحات البلاد من الحاصلات التجارية والحاصلات الكفائية. والمحافظة على أسعار السلع الزراعية فى مستوى عال يدر على المزارعين دخلا يعادل متوسط دخلهم السابق، ويتناسب مع ما يدفعونه ثمنا لما يحتاجون اليه من منتجات صناعية وخدمات ضرورية عن طريق فرض سعر تعادل لكل سلعة بحيث تتحقق الوحدة المثلى للحاصلات الزراعية المختلفة وبالاخص الاساسية وهى الذرة والقمح والقطن والقصب والارز والفول. ونحن نؤمن بالوحدة المثالية لأن معناها تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية، وأن هذا من المبادىء التى يقوم عليها الإسلام والإصلاح والعدالة خصوصا وأن الروابط التى تربط الزراعة والملكية تقوم على أساس الاتفاق فى الهدف وفى المصلحة وفى الاعتقاد بالصالح العام.

والمعتقد أن تزداد العلاقات الزراعية بين القائمين بشئونها إذا ما عززت الحكومة تقويم الوحدة المثلى بما تستحقه من عناية وتقدير. فالوحدة المثلى قد تتحقق عن طريق الفردية

وشيوع الملكية الخاصة ، كما قد تتحقق عن طريق المزارع المشتركة حيث يكون لها أثرها في الحياة القروية ، إذ تكون لتلك المزارع المشتركة الرقابة الفعالة على نشاط الفلاحين ، فتحدد لهم وقت البذور والحصاد ، وتقرر نوع المحصولات التي تزرع ، وتقوم بإعادة توزيع الأرض المخصصة للفلاحين عندما تدعو الحاجة إلى تعديل أنصبتهم من جديد ، نظراً لنقص أو زيادة عدد الأعضاء في كل أسرة . فالوحدة المثلى تساهم في تدعيم وحدة العائلة وعدم انفصالها ، وفي الابقاء على النظام الأبوى الذى يعطى رب العائلة السلطة التامة على جميع أفرادها ، فلا يتشتتون ، ولا تتفتت الوحدات الزراعية عن الوحدة المثلى المنشودة ، وبذلك ينتشعون ويتنعمون في بيئتهم الريفية السليمة .

ولا شك أن الوحدة المثلى وسيلة لاستكمال القيم الانسانية عند الطبقات المحرومة ، وهى غاية مقصود بها رفع مستوى البيئة ، وانتشال المجتمع من الوهدة التي وصل إليها ، وهى طريقة إيجابية تماشى سنه التطور ، فلا تنحدر إلى التدهور ، وسوف تكون الاداة العملية التي تحول دون انتشار العلل الاجتماعية ، وذلك لأنها تعمل على زيادة دخول جميع المشتغلين بالشئون الزراعية عن طريق إعادة توزيع الثروة العقارية .

إلى هذا فان الوحدة المثالية كثيراً ما تقضى بتهيئة الوسائل لتجربة زراعة كافة الحاصلات الاقتصادية من مختلف أرجاء العالم ، وإدخال ما يصلح منها للبيئة المصرية وتلك الوحدة المثلى، بدلا من اعتماد الاقتصاد الزراعى على محصول رئيسى واحد يخضع لعوامل شتى خارجية ولا يمكن التحكم فيها . ولا شك أن الموقع الجغرافى فى مصر واعتدال المناخ وخصوبة التربة ووفرة المياه مما يجعل الوحدة المثلى حقيقة، يعززها إقامة الحدائق النباتية(١) الممتازة أملا فى رفع مستوى الطبقات العاملة وزيادة دخولهم . وسوف تتخذ الحكومة المصرية الخطوات السليمة وتستولى فعلا على مساحة من الأراضى الحكومية لتكون نواة لإقامة حديقة نباتية مثلى ، فينتفع بأتباعها أهل الزراعة والمزارعين فى استغلال النباتات الاقتصادية التي يجدر زراعتها فى مختلف المديريات المصرية . وسوف تستفيد مصر من مشايعة هذه الوسائل من منظمة الأغذية والزراعة المتفرعة من هيئة الأمم المتحدة حيث تولدت فكرتها فى مايو سنة ١٩٣٤ ، ثم انشئت فى أكتوبر عام ١٩٤٥ لتحسين طرق الزراعة ورفع مستوى إنتاج الأغذية والمنتجات

---

(١) الحدائق النباتية خليقة بالتحقيق فى مصر على غرار تلك الحدائق الاجنبية التي تمتاز بحسن تنسيقها وتقدم أهلها الاقتصادى . وسوف تؤدى هذه الحدائق النباتية رسالة جليلة الفائدة فى مصر حيث سوف تعنى باقامتها فتعتمد على منتجات البلاد بدلا من تاتج غيرها . إلى هذا فالحدائق النباتية لاتهمل امر إدخال نباتات اقتصادية جديدة أو تحسين النباتات القائمة باستيراد أصنافها المتعددة من الخارج واختبارها تعزيزا للوصول إلى الوحدة المثالية الصحيحة .

الزراعية وتجارب الحدائق النباتية كى تكفى الموارد الزراعية حاجة شعوب العالم المتزايدة (١) وإدخال التعديلات والتحسينات على أساليب وطرق الزراعة، مع العمل على زيادة الإنتاج وتنظيم توزيع المنتجات حتى تتحقق الوحدة المثلى الزراعية وتقل البطالة ويرتفع المستوى المعيشى لكل من المنتج والمستهلك، فيزيد الرخاء الأهلى والدولى، وتقل عوامل الاحتكاك والخصام. ونحن إذ نعدد ونخصص أغراض المنظمة الدولية للأغذية والزراعة نرى أثرها فى تحقيق الوحدة المثلى الزراعية فى كل دولة، كما نرى أثر التوحيد الزراعى فى النهضة الزراعية. فالمنظمة تعمل على تحسين طرق الرى والصرف، وضغط خصوبة التربة، واستعمال الآلات الزراعية الحديثة وإنتاج وتوزيع التقاوى الجيدة، وتحسين أنواع الغلال والأرز، وتشجيع زراعة الأعلاف البقولية الخضراء، ومقاومة الأمراض النباتية ومكافحة الحشرات والجراد، وتخزين الحبوب وتربية الحيوان وتوفير الغذاء له، واتباع الطرق العلمية فى التغذية، وتحسين أنواع الطيور، ومكافحة الأمراض الحيوانية، وتشجيع الأبحاث والتجارب الزراعية فى المعاهد ومحطات التجارب الزراعية، وزيادة مساحات الغابات وتوفير الأخشاب، والعناية بمصايد الأسماك والعمل على تكاثرها، ونشر الصناعات الزراعية، وحفظ الأغذية، وتسويق المحاصيل والمنتجات الزراعية، وغير ذلك. والحق أن أهداف هذه المنظمة تساعد على الوصول إلى الوحدة المثالية فى كثير من النواحى الإنتاجية والتسويقية والغذائية، إذ أنها تقدم المساعدات الفنية للحكومات والشعوب المشتركة لانهاض الزراعة فيها على ضوء البيانات والإحصائيات الدقيقة التى تجمعها عن إنتاج كل دولة.

ولا شك أن الوحدة المثالية تدعو إلى تنظيم الملكية الزراعية حتى يتحقق زيادة الدخل الأهلى سواء أكان هذا الدخل عبارة عن مجموع السلع والخدمات والطيبات التى يقدمها الافراد والجماعات والشركات للمجتمع أم كما يقول الاقتصاديون عبارة عن مجموع دخول المجتمع النقدية فى بحر سنة معينة. وقد أحسن الاستاذ مارشال عندما قال أن الدخل الأهلى هو كل ما ينتج فى بحر سنة معينة من منتجات مادية أو خدمات عمالية أو منافع جديدة أو قديمة تدر الخير

---

(١) بلغ عدد الدول المشتركة فى المنظمة الدولية للأغذية والزراعة سبعا وخمسين دولة حتى شهر أغسطس سنة ١٩٤٨، وتعقد هذه المنظمة مؤتمرها السنوى فى بلد من بلدان الأعضاء. ولها مجلس يتكون من تسعة عشرة دولة، ومصر ممثلة فيه. ويستعرض المجلس الحالة الراهنة للأغذية والزراعة ويقدم النصح والارشاد للحكومات والهيئات الزراعية، وكثيرا ما تقسم أعمال المؤتمر إلى ستة فروع فنية هى الزراعة، وعلم الغابات ومنتجاتها، ومصايد الأسماك والتغذية والتقدم الريفى. وهـذه المنظمة تضم أكبر من مائتين من الخبراء والاحصائيين فى الزراعة من مختلف الجنسيات. وقد أنشأت المنظمة مكتب أقليمى فى القاهرة لدول الشرق الأدنى فى فبراير سنة ١٩٤٨. وتساهم الدول الأعضاء بالمال حسب عدد سكانها ومقدار دخلها القومى.

على الطبقات العاملة أو غير العاملة "Everything that is produced in the course of a year, every service rendered, every frech utility brought about, is a part of the national income" Marshall: Principles of Economics, 4th ed p. 150.

فالوحدة المثالية تحقق زيادة الدخل الأهلى سوء أكان هذا الدخل نقديا أوسلعيا، خصوصا وأن الوحدة المثالية تطوى فى ثناياها ما يشمله الدخل الأهلى من دخل حقيقى مع تحديد طبيعة موارده، بل ومع تحقيق التناسب بين الدخل النقدى والدخل السلعى كما يقول الأستاذ ويليام سمارت William Smart فى كتابه «توزيع الدخل The Distribution of Income» صفحة ٣ - ٤، ٧ - ١٠، ١١ - ٣٠.

الوحدة المثلى والدخل الأهلى

«يتحلل الدخل الأهلى تمشياً مع طبائع الأمور» الأستاذ ويليم سمارت فى كتابه توزيع الثروة»

الحق أن الزراعة وحجم المشروع الزراعى تقضيان دراسة الدخل القومى والإنفاق العام فى مصر. وقد بينا معنى الدخل الأهلى ونصيب الزراعة منه. ومع أن تقدير هذا الدخل والإنفاق العام منه ما زال موضع اختلاف بين الاقتصاديين ورجال الإحصاء والأعمال والمال والزراعة، فالواجب أن نكون على علم تام بكل هذه البحوث المتصلة بهذا الدخل الأهلى العام. ألم تر أن الدكتور محمود أمين أنيس استند على الطرق العلمية السليمة واختلف عن آراء باكستر وجريج وروسن ونصير فى تقدير الدخل الأهلى، وقال بأن مجموع الدخل الأهلى المصرى لا يزيد عن ٥٠٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٥، مع أن الدخل الأهلى العام فى سنة ١٩٥٠ لا يقل عنه ٧٢٠ مليون جنيه كما سبق أن شرحنا فى البحث السابق. والحق أن الدخل الاهلى العام له أهمية قصوى بالنسبة إلى مشروعات الإصلاح، بل ومن حيث الحكم على مدى تطور مستوى معيشة الزراع والمزارعين وعمال الزراعة. وإذا كان الواجب على مصلحة الاحصاء ورجال البحوث الاحصائية فى الكليات أن يعنوا بعمل الإحصاء عن الدخل الأهلى فى ثوبه الجديد، كما على رجال الضرائب أن يعاونوا العلماء حتى يصلوا إلى هذا الدخل على وجهه الصحيح. فان من طبيعة الإحصاء التطرف والغلو الذى يصاحبه سوء الظن، ولهذا كان على العلماء أن يوجهوا الإحصاء إلى ما فيه صحة التقويم ؟.

وإذا ما قدر الدكتور عبد الحكيم بك الرافعى وكيل المالية الدخل الأهلى فى عام ١٩٥٠ بمقدار ٧٢٠ مليون من الجنيهات، فانا نجد الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى مازال يقدر الدخل الأهلى فى سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٦٠٠ جنيه ولا يزيده بحثا على ضوء تطوراته، ولا يبحثه بحثا علميا سليما حتى يصل إلى تقدير هذا الدخل فى سنة ١٩٥٠ التقدير الذى ينتج ويفيد. وإذا ما بحث الدكتور محمود أمين أنيس الدخل الاهلى، فانه كذلك لم يجهد نفسه الجهد الكفيل

بإخراج الدخل الاهلى فى سنة ١٩٤٩ بل اعتمد على ما لديه من إحصائيات وبيانات رسمية مختلفة تجعل بحثه فى حدود ما لديه ، بدلا من الوصول إلى الدخل الحقيقى الذى يمكن الوصول إليه عن طريق جمع المعلومات من المصالح المختلفة بنفسه دون الإعتماد على الغير . والواقع أن المواد الأولية اللازمة للدرس موجودة مشتتة بين المصالح والوزارات ، وهى تتطلب من يعنى بجمعها بنفسه بدلا من الاعتماد على الغير . ومن يطالع كتاب الدخل الأهلى فى الهند البريطانية. "The National Income of Br. India" للأستاذ راو V. K. Rao صفحات ٨ - ١٤ و٢٢ - ٢٣ ، ٢٦ - ٣١ لوجد كيف أن لهند البريطانية وصلت إلى تحديد دخلها الأهلى بالطرق العلمية الصحيحة . ألم يذكر مفردات الدخل الأهلى على صفحات ٣٦ - ٤٤ وعينها تعيينا صحيحا حتى وصل بها إلى الهدف السليم ؟ ألم يقرب تقريباً دقيقاً إلى الدخول الزراعية على صفحات ٥٦ ؟ ألم يدقق البحث حتى وصل إلى صحة الأرقام على ضوء ما لديه من احصائيات مبعثرة سواء أكانت حكومية أم غير حكومية ؟ الحق أن الدخل الأهلى يستحق عناية الحكومة كما يستحق توجيه العلماء حتى يصلوا إلى زيادته على ضوء الاحصائيات السليمة وقوة الانتاج الأهلية .

وإذا ما قارنا الدخل الاهلى الذى أصدره علماء مصر فى سنة ١٩٥٠ وجدنا فرقاً شاسعا بينهم . فالدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى يقدره بمبلغ ٧٢٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ بينما الدكتور الشافعى يقدره بمبلغ ٦٠٠ جنيه معتمداً على القواعد التى وضعها الاستاذ جريج لسنة ١٩٤٥ ، ومن الجهة الآخرى نرى الدكتور محمود امين انيس يقدره بمبلغ ٥٠٢ مليون جنيه لسنة ١٩٤٥ . ونجد الإحصاء عن الدخل الاهلى على يدى الاستاذ الشافعى والاستاذ محمود امين انيس اختلف تقديره بما يعادل الخمس تقريبا ، وكذلك الفارق بين هذين الاستاذين وتقدير وكيل التجارة والصناعة يظهر تفاوتا كبيراً حيث أحصاه الأخير بما لا يزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه . ومع هذا فانا نجد أن التقدير اجمالى فى جميع هذه الأحوال كما تبين من تقدير الدكتور محمود أمين انيس فى الآتى :

نوع الدخل	١٩٣٩ مليون جنيه	٪	١٩٤٥ مليون جنيه	٪	ملاحظات
إيجار الاراضى	٣٥	٢٨٫٧	٩٠	٢١	من وحى هذه الارقام نرى أن هذا التغييرات التى طرأت على حيازة الارض دعت إلى زيادة الدخل لكبار الملاك ، وصغره بالنسبة للمؤاجرين من متوسطى الزراع وصغارهم .
إيجار الاملاك المبنية	١٣		١٦		
الارباح والفوائد الزراعية	٢٣	٣٦٫٥	٧٩	٤٠	
الارباح والفوائد غير الزراعية	٤٠		١٢٩		
الدخل الاهلى الصافى بسعر التكلفة	١٢١		٣١٤		

وإذا ما قارنا الدخل الاهلى من الإنتاج الزراعى الصافى بالدخل الاهلى من الإنتاج الصناعى الصافى وجدنا أن الدكتور محمود امين انيس يحصيهما فى سنة ١٩٤٥ بالآتى :

السنة	الانتاج الزراعى الصافى	الانتاج الصناعى الصافى	القيمة الكلية الصافية
١٩٣٩	٥٤,١	١٣	٦٧,١
١٩٤٥	٤٣,٦	١٨	٦١,٦

ومع أن هذا التقدير إجمالى وتقريبى ، ولم يظهر دخل الطوائف المختلفة التى يتكون منها السكان حتى نتمكن من الحكم على الاحوال الاقتصادية والإجتماعية للطبقات المختلفة المشتغلة بالزراعة والصناعة والتجارة ، فانا نجد أن إيجارات الأراضى ، بخلاف الأملاك المبنية ، تدل على ارتفاع كبير ، وأن هذا الارتفاع يترتب عليه زيادة الأرباح والفوائد الزراعية التى هى من نصيب الملاك وكبار المستأجرين ، وهى ارباح كبيرة بالنسبة لزيادة الارباح والفوائد غير الزراعية حيث بلغت ٣٠٧,٥ ٪ مقابل ٣٤٣,٥ ٪ فى حالة الارباح والفوائد الزراعية عن سنة ١٩٤٥ .

ومن هذه الأرقام نرى أيضا أن الزيادة فى حالة الإنتاج الصناعى بلغت ٤٧ ٪ يقابلها نقص فى الإنتاج الزراعى قدره ٢٧ ٪ . وهذا يدل على أن الصناعة فى مصر أصبحت عنصراً رئيسيا من عناصر الاقتصاد القومى ، وأنه أصبح على الحكومة أن تراعيها وتتجنب ارهاقها مع تحقيق التوازن بين مختلف طوائف المموليين ، خصوصا وأن السياسة الاقتصادية تقتضى هذا التوازن فى حياة إجتماعية متصلة الحلقات . وإذا ما راعينا نقصا فى الإنتاج الزراعى ودخوله ، فالواجب معالجة هذه الحالة علاجا سريعا حاسما ، والا كانت عواقبه وخيمة إزاء الزيادة السريعة المطردة فى عدد سكان أهل الزراعة ونحن لانريد أن نعيد ما ذكرناه فى كتابنا « العدالة الإجتماعية » عن سوء توزيع الدخل الاهلى وأثره على حياة الطبقات العاملة . فقد نشأ عن سوء توزيع الدخل أن قل الدخل الزراعى العام ، ومن ثم زادت نفقات الطبقات الكادحة على المواد الأولية الضرورية للمعيشة ، وقل ما يصرف على التعليم والتسلية والترفيه عن العمال . فنجد أن نسبة الأنفاق على المواد الغذائية للطبقات العاملة قد زادت من ٦٢,٦ ٪ فى سنة ١٩٣٩ إلى ٦٤ ٪ فى سنة ١٩٤٥ طبقا لما ورد فى كتاب الاستاذ الدكتور محمود أمين أنيس « تقدير الدخل الاهلى والإنفاق العام فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٥ » . وقد كانت الزيادة فى نفقات الإنتاج على المأكل والتغذية ليست نتيجة لزيادة حقيقية فى الاستهلاك بقدر ما هى

زيادة تضخمه فى الأسعار . ومع أن أبواب الصرف والإنفاق على التعليم والصحة والملبس والترفيه قد زادت من ١٧,٤ ٪ فى سنة ١٩٣٩ إلى ١٨,٥ ٪ فى سنة ١٩٤٥ ، فان هذه الزيادة ترهق الطبقات العاملة وتؤدى إلى الشكوى والمطالبة بتدبير الامور حتى يستقيم أحوال تلك الطبقات .

ولا شك أن الوحدة المثلى فى الزراعة سوف تقضى على جميع الشكاوى ، وسوف تستفيد من الجمعيات الزراعية التى تحقق لها شراء السلع والخامات بكميات تناسبها وبشروط توافقها ، وتستخدم جميع مواردها بما يتفق وحجمها ، وتنشط مبيعاتها بأنسب الأسعار . وسوف يقوم بنك التسليف الزراعى والتعاونى برسالته حتى يتحقق للوحدة المثلى جميع المزايا التى ظهرت لها فى البلاد الأجنبية الأخرى ، وأهمها زيادة الدخل الاهلى الناشىء عن الزراعة والمشتغلين بشئونها الاقتصادية والاجتماعية وسوف يكون الدخل الأهلى دستوراً حيا يعيش بين الأحياء ، فيدخل بيوتهم يضيئها إن كانت ظلاماً ، ويوفر فيها الرزق إن عشش فيها الفقر ، فيجمع القلوب ويحمى الطبقات من عاديات الشر إن جاءت من داخل البلاد أو خارجها .

المبحث الثالث : الحجم المثالى ودخول الزراع والمزارعين

« إن تصميمنا على النجاح فى الشئون الزراعية لم يكن قويا بما فيه الكفاية » بوفى

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد جاءت بأنظمة للوصية والتوريث ودعت إلى تفتيت الملكية ، فان التوجيه الاقتصادى فى الشئون الزراعية كفيل بعلاج حالة الملكية الزراعية دون مساس بالأحكام الأصلية . فالضرائب على الورثة قد تشجع إبقاء الملكية دون تفتيت كما قد تساعد على إعادة توزيع الملكيات الكبرى . كذلك عقود التخارج فى حالة الميراث قد تدعو إلى المحافظة على الملكية فى حدود معينة ، وبالأخص إذا ما كانت رسوم تسجيل الملكيات الصغرى المفتتة التى تؤول بالميراث مرتفعة أو فادحة ، فتتدرج تدريجا يحد من تفتيت الملكية إلى ما دون الوحدة الزراعية المثلى . والواجب أن يكون علاج عدم تفتيت الملكية بطريق الترغيب لا الترهيب ، وبأثقال الأعباء ، لا بمنعها منعا سافرا . ومن الجهة الأخرى نرى أن نظام الوقف كثيراً ما يدعو إلى تقسيم الملكيات الكبرى إلى وحدات متناسبة على المستحقين . فاذا راعى رجال الشرع الإسلامى الوحدة الزراعية المثلى حققوا الأنصبة بما يتفق مع حسن التوزيع . إلى هذا فان ضريبة التركات كثيراً ما تدعو إلى توزيع الأراضى الزراعية بما يتفق مع الوحدات الزراعية المثلى خصوصا وأن أنصبة الأناث نصف أنصبة الرجال ، وأن الشرع الإسلامى إذا ما سوى بين المرأة والرجل فى الحقوق المالية ، أعطى المرأة حرية التصرف بثروتها ، وجعل لها حق التعاقد مع من تشاء دون تدخل زوجها أو أبيها . فإذا ما كانت المرأة من الورثة ، ولم تكن من أهل الزراعة ، كان لها أن تساعد على توزيع الأراضى الزراعية

بما يتفق مع الوحدة المثلى فيمن يقوم بزراعتها ورعايتها وحسن استغلال الأراضى المصرية . فالمبادىء السامية التى وضعها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا تساعد رجال الحكم على إعادة توزيع الثروة بما يحقق الحجم المثالى وزياة دخول أصحابه ، مع عدم تفتيت الملكيات إلى ما دون الوحدة المثلى فى الزراعة . وفى مصر من الرجال الفنيين والاقتصاديين من يتبعون الصراط المستقيم ، فيحققون ما يجب أن تكون عليه الملكية الزراعية للصالح العام .

وإذا كنا قد أظهرنا مساوىء هذا التفتت كما بينا مساوىء الملكيات الكبرى، فانا نعزز أقوالنا عن هذا التفتيت من ناحية ، وهذا الكبر من الناحية الأخرى ، بالكشف الآنى الذى يدل على التغيرات التى طرأت على حيازة الأرض فيما بين عام ١٩٠٥ و ١٩٤٠ تعزيزاً لما ذكرنا عن التغيرات التى طرأت فى الزراعة حتى عام ١٩٤٥ :

الوحدات	عدد الملاك		الزيادة ٪	المساحة بالافدنة		الزيادة ٪	ملاحظات
	١٩٠٥	١٩٤٠		١٩٠٥	١٩٤٠		
لغاية ٥ أفدنه	١٠٠٠٥٠٧٠٥	٢٠٣٣٦٠١٥١	١٣٣	١٠٢٦٤٠٠٣٤	١٠٨٩٥٠٤٧٧	٥٠	نسبة الذين يملكون ما بين فدان وخمسة أفدنه ٩٣٠١ بالنسبة إلى مجموع الملاك ، ومساحة أراضيهم تعادل ٣١٠٦ من الأرض الزراعية أما الذين يملكون خمسين فداناً فاكثر فالعدد ٤٠٦ ٪ والمساحة ٣٨٠٧ ٪
لغاية ٥٠ فدان	٧٧٠٠٦٣	٨٥٠٦٢٢	١١	٥٤٤٠٦٢٤	٥٧٣٠٠٣٨	٥٠٢	
لغاية ٥٠٠ فدان	٨٠٦٠١	٩٠١٧٩	٦٠٨	٢٣١٠٥٠١	٣٥٦٠٥٣٨	٧٠٦	
اكثر من ٥٠٠ فدان	١٠٠٤٧٥	١١٠٢٣٢	٠٠٢	٢٠٣٣٦٠٦٠٠	٢٠١٦٨٠٥١٤	٤٠٦	

التفتت والتشتت والتجمع

فمتوسط ما يملك الفرد الواحد من الملكيات الصغرى ٨١ ٪ من الفدان مقابل ١٧٧٠٢٨ فدانا فى حالة الملكيات الكبرى والمتوسطة ، وفى كلتا الحالتين تبعد الملكيات الزراعيه عن الوحدة المثلى، وبذلك تجد الدخل الأهلى فى تناقص مستمر،ومستوى المعيشة فى هبوط دائم بالنسبة لقلة الانتاج حتى فى الوحدات الزراعية الكبرى .

ولا ريب أن الحد من تفتيت الملكية والوقوف بها عند الوحدات المثلى ميسور دون المساس بالحرية الفردية وبحق التملك بدون قيد أو شرط ، إذ أن تقييد الملكيات الكبرى عن طريق الضرائب التصاعدية بحيث تزيد على كل من يملك مائتين فدان فأكثر يقلل من ربح المالك كلما زادت أرضه عن هذا الحد . وإذا ما قررت الحكومة أن يدير أكبر الورثة الأراضى الزراعية حتى لا تتفتت الملكية ، فإن هذا التدبير سوف يدعو إلى التقرب من الوحدة المثالية فى الزراعة . ولا شك أن نشر الملكيات الصغرى هى من أهم أغراض الاصلاح الزراعى، إذ يتوقف على الاكثار من هذه الملكيات الصغرى تدعيم بناء الدولة الاجتماعى ، وتمكين أكبر عدد ممكن من الزراع من الاستقلال والاستقرار الاقتصادى ، فنضمن لهم

بذلك حياة كريمة يستطيعون معها التفرغ لزيادة قدرتهم الانتاجية ، واتباع طرق الزراعة الحديثة ، فيعود ذلك بخير الثمرات على الاقتصاد الأهلى ، بشرط أن تعمل الحكومة عن طريق التشريع على عدم تفتيت تلك الملكية عن حدها الأمثل .

ونرى أن الواجب على الحكومة الشعبية أن تفرض على أصحاب المزارع الكبرى الأحكام التى من شأنها ضمان المستوى اللائق بمعيشة الاجراء مثل انشاء النوادى والمغاسل والمساكن الصحية ، وتوفير الخدمة الطبية والمساهمة فى التعليم القروى لصالح الاجراء والأبناء . ومثل هذه الأعباء ، مع تحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة ، سوف تجعل ملاك الأراضى يتدبرون قبل الاستزادة من الملكية عن طريق شراء وحدات أخرى من صغار الملاك ليضيفوها إلى ما يملكون ، ما داموا مطالبين بتوفير أقساط معينة من الرفاهية المادية والاجتماعية للأجيرين . فالنفقات واعباء التنظيم والإدارة الناشئة عن زيادة الممتلكات الكبرى سوف تحد من غلواء كبار الملاك فى التملك حيث سوف يوازنون بين الغلة الصافية مما يبذلون من جهد ومال فى تلك الأراضى الجديدة ، وبين الغلة الصافية التى كانوا يحصلون عليها من أبواب الاستغلال الأخرى التى قد تكون أقل نفقة وأقل عناء بل وأكثر عائدا لهم .

وإذا كان الحد من تفتيت الملكية يدعو إلى زيادة دخل المزارعين ، فان تحديد حد أعلى للملكية سوف يقضى على النزعة الشريرة للرأسمالية . ولا شك أن تحديد حد أدنى للملكية الصغرى بمقدار عشرة أفدنة أو عشرين سوف يُعتبر المساحة المثلى التى تضمن للفلاح وسائل العيش وضرورات الحياة له ولعائلته ، وتمكنه من أن يهيىء لأبنائه مستقبلا خيراً من ماضيه ، خصوصا بعد أن أصبح الوعى الاجتماعى فى الأوساط الريفية متيقظا لدرجة لا تقل من يقظة أمثاله فى المدن والبنادر (١) . وسوف تظهر الطبيعة والزمن صحة ما نبدى ونقرر .

وإذا كانت الوحدة المثلى فى الزراعة تتطلب دراسة وعناية ، فإن فرض الزراعة التعاونية فى البلاد على أصحاب الملكيات الصغيرة من دواعى خفض نفقات الانتاج ، والعمل على الوصول إلى الوحدة المثلى فى الزراعة ، خصوصاً فى مصر حيث تنتشر الملكيات الصغرى انتشاراً بين الزراع يدعو إلى مضى الزمن قبل أن تتحقق الوحدة المثلى بين المزارعين .

وإذا كانت الملكية الصغرى تحول بين صغار الملاك وبين استعمال الآلات الحديثة للحرث والرى والحصاد واستخدام الطرق الفنية لعلاج الآفات الزراعية علاجا مجديا ، فان زيادة غلة الوحدة المثلى من الأراضى المصرية قد تتحقق عن طريق فرض الزراعة التعاونية ، خصوصاً وأن هذه الفكرة صائبة إذا ما أصبحت عملية الحرث تفوق مقدرة المزارع الصغير الذى سوف

(١) هذا الوعى هو السبب فى الموافقة على مجانية التعليم إذ بعد أن كانت هذه المجانية حلما من الأحلام أصبحت عامة فى جميع مراحل التعليم . والحق أن الأغنياء أحوج إلى حب الأمة وثقتها وتقديرها ، فالواجب أن لا يبخلوا بأموالهم حتى يتم المستقبل السعيد للطبقات العاملة فى مصر .

لا يعتمد فى مأكله وملبسه وسائر حاجياته المنزلية على إنتاجه الكفائى . فإذا ما كان الفلاح فى الماضى يعتمد على وحدة زراعية دون المثلى حيث تساعده جاموسته على العمل فى الحقل من حرث وادارة سقية ، وتدر له اللبن والجبن ، فان الآلة أصبحت تكلف أصحاب الوحدات المثلى أقل من تملك الجاموس والأدوات الزراعية القديمة والبالية . والواقع أن الجاموسة أصبحت بغير ذى موضوع فى تغذية الوحدة المثلى بالسماد المتخلف عنها ، كما أن النظام التعاونى القديم المعروف « بالمزاولة » حيث يقرض المزارع الصغير جاره ما يملك من ماشية قد زال . ولا شك أن الوحدة المثلى فى الزراعة تتطلب طريقة مثلى فى الانتاج وفى التوزيع ، وفى التمويل والتسويق ، وهى تفرض التعاون الزراعى واستخدام الآلات الحديثة والتوجيه نحو التصنيع ، كما تفرض اتباع دورة زراعية معينة .(١)

والامثلة كثيرة فى تحقيق الوحدة المثلى الزراعية ، وتحقيق دخول مناسبة للمزارعين والزراع . وزيادة الإيراد الاهلى ، خصوصاً وأن الدخل الاهلى ما هو الا جملة دخول الافراد من المصادر المختلفة فى بحر مدة معينة ، وقد قدرناه طبقا لأهم المراجع بمقدار ٧٢٠ مليون من الجنيهات فى سنة ١٩٥٠ ، وقارناه بالسنوات المختلفة ، مبينين أنه ليس من العسير تحديد أرقامه خصوصاً وأن الدخل من الحاصلات الزراعية أصبح من اليسير الحصول عليه ، وأن أثر التقلبات النقدية فى الإيراد من الزراعة يمكن تحديدها ، وأن المبالغ التى يتقاضاها التجار من الزراعة أصبحت معروفة كما أصبح معروفاً الجانب من الزيادة الذى يخرج من البلاد إلى الخارج . ومع هذا فان الدخل الاهلى من الزراعة لا يتأثر كثيراً من الزيادات التى تذهب لرجال التجارة من الأجانب والمصريين الا فى حدود معروفة(٢) . ومما يجب ملاحظته عند الموازنة بين الدخل الاهلى من الزراعة فى السنوات المتعاقبة أو المتباينة أن نقدر حق التقدير القوة الشرائية للعملة المصرية فى السنوات المختلفة ، والا كانت موازنة الأرقام مضللة بل قليلة الفائدة . فإذا أخذنا تغيير القوة الشرائية فى الحسبان وجدنا أن الوحدة المثلى الزراعية فى تغيير متناسب مع سوء استقرار النقد المصرى ، وأن الفئات الزراعية الصغرى تتأثر بها تأثيراً كبيراً يدل على سوء توزيع الدخل الأهلى . ولا شك أن كفاية التوزيع الذى يسمح باستغلال ربيح لصغار المزارعين يستوجب فى هذه الحالة زيادة الوحدة الزراعية المثلى إلى أكبر من عشرين فدانا . فإذا كانت الطبقة التى تملك أكثر من خمسين فداناً فى سنة ١٨٩٦ هى ١٠/٠ من جملة الملاك ، وكانت تملك ٤٤/٠ من المساحة المنزرعة ، وأصبحت فى سنة ١٩٤٥ تملك أقل من نصف

---

(١) قارن « نظام مجلس القرية » من كتاب « الزراعة الاشتراكية السوفيتية » للاستاذ حسن اسماعيل ص ٨ — ٩

(٢) راجع « مشروع معاهدة الصداقة والاقتصاد والتجارة والاقامة لحكومة الولايات المتحدة الامريكية » المقدم إلى الحكومة المصرية . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف صفحة ٢٣٥ — ٢٤١ .

فى المائة وتملك من المساحة المنزرعة ٣٦٪ وهى الآن تقرب من ٣٠٪ من الأرض المنزرعة ، فإن حسن التوزيع كان يستوجب زيادة نسبة هذه الملكيات حتى لا تؤثر فى تصغير الملكيات التى هى أقل منها . ومن المؤكد أن تصغير الملكيات يهدد الدخل الأهلى إلى المستوى الذى يعود على أصحاب الملكيات الصغرى بزواله ، كما يهدد كفايتهم الانتاجية ، حيث أن تناقص الغلة التى يحصلون عليها من أعمالهم الشاقة فى الزراعة بوحدات أقل من المساحات هى دون الحجم المثالى . وضياع الجهود يؤثر فى الإيراد الأهلى الزراعى العام . وعلى الحكومة المصرية أن تشايع الحجم الأمثل فى الاستغلال الزراعى ، هادفة بذلك إلى الوصول بالإنتاج فى عمومه إلى أعلى درجة من الكفاية والتوزيع ، وإلى جعل أوضاع الملكية تتقارب من العدالة الاجتماعية وتخفيض الفوارق بين الطبقات الاجتماعية العاملة فى الزراعة . فإذا ما أعيد توزيع الأرض الزراعية توزيعا عادلا بحيث يكون أهل الزراعة فى مجموعهم متقاربين ومؤتلفين تحقق للاقتصاد القومى أكبر قدر من الرفاهية المادية ، إذ ليس من الخير والنعيم اطلاق العنان للعوامل التى تساعد على تفتيت الملكية أو التى تساعد على زيادة الملكيات الكبرى بحيث تكون الزراعة فيها مضيعة للأمة فى مجموعها . والحق أن وقف التوسع فى الملكيات الزراعية الكبرى لا يقل أهمية عن تفتيتها إلى ما هو دون الحجم الأمثل . والواجب على المشرع المصرى أن يعمل على تحقيق الوحدة المثلى الزراعية ، وأن يعمل على توزيع الأراضى البور بعد استصلاحها على صغار المزارعين خصوصا وأن عوامل الزيادة فى السكان لا تسهل مقاومتها ، وأنه من الخير توسيع المجال لحسن استغلال الجهود مع العمل على تنظيمها . وكلما عجلت الحكومة الشعبية فى التشريع القاضى بحسن التوزيع كلما زادت الانتاجية الحدية للمزارعين وقضت على التفتت الظاهر فى السنوات الأخيرة.(١) والكفاية فى الاستغلال الزراعى يقتضى تشجيع الأسرات الزراعية فى البقاء فى الأرض ، وهذا يتأتى عن طريق حسن التوزيع فى الملكيات الزراعية بدلا من الإنحلال الزراعى الظاهر الناتج عن تحمل هذه الأسر أعباء الملكيات الكبرى المنقطع ، وهو فى جملته يؤثر فى الأسر الزراعية التى تتألف فى المتوسط من ستة أفراد حيث أن متوسط إيرادها يتراوح بين الأربعين جنيها وستين فى الستة . والوحدة المثلى تراعى التباين الظاهر بين الوحدات الزراعية القريبة من المدن وبين الوحدات البعيدة حيث ترتفع غلتها فى الجهات القريبة من المدن بزراعة الخضروات والفاكهة وتقل فى الأخرى.

(١) ألفت لجنة لبحث مختلف المسائل التجارية والتموينية اللازمة للبلاد فى حالة قيام حرب جديدة أو احتمال أية حالة من حالات الطوارىء ، وقد أوصت اللجنة بضرورة توجيه الانتاج الزراعى والصناعى توجيها صحيحا بحيث يمكن سد العجز فى السلع التى قد يستحيل استيرادها . وعلى ضوء الوحدة المثالية نرى ضرورة التوسع فى زراعة القصب والحبوب والقمح والذرة بعد تحديد زراعات القطن .

والحق أن شيوع الملكية الصغرى ومناهضة الملكيات الكبرى سوف يحققان رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب ، وذلك عن طريق إيجاد الوحدة القريبة من المثالية إذا استحال إيجاد الوحدة المثالية ذاتها . وسوف يحقق تحويل الأراضى البور بعد استصلاحها وحسن التوزيع ما يكفل رفع مستوى الإنتاج الزراعى بعد أن ظهر أن الملكيات الكبرى قضت بتخفيض الإنتاج الزراعى فى مجموعه ، مهما قيل من أن المالك الكبير يستطيع أن يستخدم من الآلات أحدثها وأقدرها ، وأن يجلب من المعدات الرأسمالية ما يرفع من القوة الإنتاجية وبالتالى من الغلة الكلية التى تؤلف عنصراً من عناصر الإيراد الأهلى . فالجمعيات التعاونية بمساعدة الحكومة سوف تقوم مقام أصحاب الملكيات الكبرى فى تمويل صغار المزارعين وتموينهم بما يحتاجون . وسوف يقوم البنك الزراعى والتعاونى برسالته حتى لا تكون الملكيات الصغرى أقل أهمية من الملكيات الكبرى فى الاستغلال الزراعى السليم . ولا مراء فى الواجب أن تكون الحكومة الشعبية عند حسن ظن صغار المزارعين بها . فتعمل على ارتفاع الملكية الصغرى حتى تتقارب من الوحدة المثالية ، وأن تقف الملكيات الكبرى عند حد الوحدة المثلى فى الزراعة . فالفرق الشاسع بين الثراء والفقر يوجد الهوة السحيقة التى ستردى فيها الديمقراطية . (١)

التجمع والاشراف

وتحقيق الوحدة المثلى سوف يسود بغزو الأراضى النائية على النيل عند منبعه . وسوف يحتل مشروع الجزيرة فى السودان الصدارة من اقتصاديات مصر والسودان . ولا يخفى أن هذا المشروع يقوم على نوع من المشاركة بين الحكومة والمزارعين من جهة ، وبين « شركة السودان الزراعية ، وشركة كسلا الزراعية » من الجهة الأخرى ، وتقسيم الأرباح بينهم على أساس ٤٠٪ و ٤٠٪ و ٢٠٪ على الترتيب . وإذا كانت الشركتان تقوم بالإدارة علاوة على تقديم الآلات ووسائل النقل وأنشاء المصانع والمحالج ، فاذا ما أعطيت أراضى الجزيرة فى السودان إلى الحكومة السودانية من أول شهر يوليه سنة ١٩٥٠ آلت الإدارة إلى الحكومة كما آلت إليها نسبة الأرباح التى كانت للشركتين . وسيتوفر على الإدارة مجلس يعيد النظر فى المشروع كله ، إذ عليه أن يقدم تقريراً سنويا إلى المجلس التنفيذى . وسوف يكون المشروع الحكومى فى أراضى الجزيرة قائما على الأساس الاشتراكى البحت حيث يصبح حق الرقبة أو

(١) إن قانون الضمان الاجتماعى خطوة كبيرة فى طريق الاشتراكية البناءة الوديعة ، لأنه أول قانون يترتب للافراد بمقتضاه حقوق أزاء الدولة ، ونور يضىء المستقبل الذى لاخوف فيه ولاعوز ولا احتلال ، ولا تذمر ولا ارهاق ، بل عدالة فى ميثاق ، وإصلاح فى محاولة للاستقلال ، ومواجهة للاعباء الثقيلة كاعداد التعليم والصحة ومكافحة الغلاء . فالمشروع يقدم الخدمات الطبية وغيرها لتحسين أحوال الفلاحين .

حق الاستغلال دون حق الملكية آيلا إلى الحكومة ، فلا يكن لأى مالك أن يدخل فى نطاق المشروع إذ أن الحكومة تأخذ على عاتقها مسئولية ادارة الأرض بطريقة مثلى، على أن تدفع للمالك تعويضا فى صورة إيجار يعادل أعلى قيمة ايجارية حصل عليها قبل تنفيذ المشروع . وقد خصص لكل مزارع أربعون فدانا ، يزرع منها عشرة أفدنة قطنا ، وعشرة أفدنة أذرة ، وخمسة لوبيا ، والباقى يظل بورا . ويحصل المزارع على محصول الأذرة واللوبيا دون أن يشاركه فيه أحد. ولا يلتزم المزارع بتقديم رأس المال أو بدفع أجرا مقابل الرى أو ايجار الأرض . وعلاوة على ذلك فان محاصيله معفاة من الضريبة . وبجانب هذا يجب عليه أن ينفذ التعليمات والنصائح التى تلقى عليه . وليس من شك فى أنه يفيد تماما من البحوث العلمية الخاصة باختيار أحسن أنواع البذور ، واستخدام أحسن الادوات الزراعية ، وأحسن الوسائل لمكافحة الآفات. وتقدم اليه كذلك الآلات والعدد ، ويجهز له محصول القطن ويعد للبيع. فاذا ضعف المحصول تقدم له الحكومة الاسمدة الكيماوية، ويتقاسم معه باقى الشركاء ثمنها. وإذا كانت الأرض فى حاجة إلى تنقية ما بها من أدران ، قامت بذلك المحاريث الميكانيكية على أن يتحمل تكاليفها جميع المزارعين بالتضامن . وعلى هذه الصورة نرى أن المزارع يتمتع بمزايا النظام التعاونى والاشتراكى . فالارباح الناتجة من محصول القطن توزع بين المزارعين بنسبة محصول كل منهم إلى المحصول الكلى. وقد بلغ نصيب الواحد منهم من هذه الارباح مبلغ مائتى جنيه فى السنة . وهذا مبلغ كبير إذا ما أضيف إليه محصول الأذرة واللوبيا . وتبلغ أرض الجزيرة حوالى أربع ملايين من الأفدنة تمكنت الحكومة من استغلال حوالى مليون منها عن طريق مشروع الجزيرة الذى يعتبر أحسن تجربة زراعية فى الشرق الاوسط وافريقيا . (١) ويعتبر هذا المشروع أعظم وحدة مثلى زراعية فى العالم وأكثرها ربحا إذ بلغ صافى قيمة محصول القطن فى عام ١٩٤٩ حوالى ١٣ مليونا من الجنيهات ، وبلغ محصول القطن حوالى ٤٠,٠٠٠ طنا و ٨٠,٠٠٠ طنا من بذرة القطن و ٦٠,٠٠٠ طنا من الحبوب . ويقوم بالعمل فيه حوالى ٢٥٠,٠٠٠ مزارعا وعائلاتهم . والمشروع يزود الحكومة السودانية بموارد مالية لا بأس بها،

(١) هذا النظام يفضل النظام المتبع فى روسيا السوفيتية حيث يتبع الفلاحون الدورة الزراعية الثلاثية ، وهى زراعة ثلث الأرض بالمحصول الشتوى والثلث الآخر بالمحصول الصيفى ويترك الثلث الباقى بورا ليستريح. وينتج عن اتباع هذه الدورة الزراعية استحالة توزيع الأرض بطريقة تجعل كل مزارع ينال نصيبه منها، إذ تجبرهم الدورة الزراعية على جعل الزراعة الشتوية فى مكان واحد لكل فلاحى القرية ، وكذلك الزراعة الصيفية والأرض البور ، وبذلك تصبح أرض كل فلاح مكونة من سبخ أو قطع لا يقابلها زيادة أو نقصان ، راجع « اقتصاديات زراعة الفلاحين Economics of Peasant Farming » تأليف مس دورين وارنر Miss Doreen Warriner . ولا شك أن النظام السوفيتى كثيرا ما يحد من تشجيع النشاط الزراعى إذا ما قورن بالزراعة الحرة المتبعة فى جزيرة السودان .

مع أن هناك ثلاثة ملايين فدانا من الأرض تتطلب العمال الزراعيين من مصريين وغير مصريين وسودانيين. وهناك الفرصة سانحة عند الاتفاق بين حكومة مصر والسودان على هذا الاستغلال.

وأرض الجزيرة مترامية الأطراف، وأشجارها نادرة، وقد اقتلعت لأنها تساعد على انتشار الحشرات الضارة. وهناك حشرة محلية تشبه الجراد تقوم إدارة المشروع بمقاومتها بالديناميت. وتخزين الحطب محظور كوسيلة للقضاء على الحشرات الفتاكة بالزراعة والزراع. والواقع أن مشروع الجزيرة الذى بدأ ليكون وسيلة لإنتاج القطن دون غيره من المحاصيل قد انتهى بأن أصبح مشروعا اجتماعيا أمثل يمكن أن يحتذى به، لا فى مناطق السودان فحسب، ولكن فى بقاع أخرى من العالم حيث يجمع بين السياسة الكفائية والسياسة التجارية فى الزراعة.

ولا شك أن حسن استغلال الأرض على النمط الأمثل، وإعادة توزيع الثروة العقارية بالوسائل المختلفة، وتحديد الملكيات الكبرى بالطرق المناسبة، وعدم تفتيت الملكية سوف يرفع من مستوى أهل الزراعة والصناعة والتجارة ويزيد من دخولهم؛ وبدلا من أن نرى الفلاحين يعيشون عيشة الكفاف أى دون الكفاية فى جميع مرافقهم سواء فى غذائهم وصحتهم وملبسهم ومسكنهم، فلا يتمتعون بالقدر اللازم من مقتضيات الحياة الانسانية، فانهم سوف يصبحون أداة فعالة فى رفع مستوى الانتاج الزراعى. وإذا ما هجر كبار الملاك الريف إلى المدن فانهم سوف يستثمرون أموالهم فى المشروعات الصناعية بما أخذوه من وراء إعادة توزيع ملكياتهم الكبرى بما يتفق وزيادة الدخل الأهلى. وإذا ما أعيد توزيع الثروة العقارية بدأ للعيان أن نظام الحيازة الزراعية كما يقول مريت بك غالى فى كتابه « الاصلاح الزراعى، صفحة ٤ أن هذا النظام ليس نظاما مؤبداً، بل هو نظام من نظمنا العامة يجب تعديله وتقييده فى ضوء الحاجات الجديدة اللازمة للأمة، خصوصا وأن زيادة الأطيان المملوكة كانت ١٧ ٪ بين ١٨٩٦ و ١٩٤٢ حيث زادت الأرض المملوكة من ٥ ملايين من الأفدنة إلى ٥،٨٥٧،٠٠٠ فدانا، بينما زاد عدد السكان فى هذه الفترة بنسبة ٨٩ ٪ أى من ٩،٥٠٧،٠٠٠ إلى ١٧،٢٨٧،٠٠٠ نفسا. إلى هذا فانا نرى أن زيادة الملكيات الصغيرة عن طريق التكاثر فى الملكيات الشائعة الصغيرة جداً لا يفيد المزارعين إذ نرى أن عدد ملاك القطع الصغيرة جداً أى أقل من فدان فى سنة ١٨٩٦ كان ٧٨٢،٠٠٠ يملكون ٣٦٤،٠٠٠ فبلغ عددها ١،٧٧٩،٠٠٠ فى سنة ١٩٤٢، ومساحة ما يملكون ٧٢٤،٠٠٠ فدانا، وبذلك تكاثر هذا هذا النوع من الملكية دون فائدة لأصحابها. وكثرة تقسيم الأرض تحول دون استغلالها استغلالا اقتصاديا. ومن هذا يتبين أن التوزيع الزراعى الأمثل يتطلب أن توجد طبقة ثابتة من صغار الملاك فى الريف، يملك كل منهم مساحة من الأرض تحقق استقلاله الاقتصادى وكرامته الاجتماعية لأنها تكفى لسد حاجة أسرته من مستلومات العيش. ويتبين أن إنشاء

وزارة الاقتصاد الوطنى سوف تعمل على توجيه اقتصاديات البلاد بما يحقق الرخاء العام ، وأن إنشاء وزارة الشئون البلدية والقروية سوف تعنى بأحوال الريف المصرى والنهوض بالبلديات والمجالس القروية بما يحقق الحجم الأمثل وزيادة دخول أهل الريف ، وأن إصدار قانون الضمان الاجتماعى لإعانة الطبقات الفقيرة ، وتقرير مجانية التعليم والتوسع فى نشرها ما هى إلا خطوات لرفع مستوى المزارعين ، وأن مساهمة مجالس المديريات فى رفع مستوى الانتاج الزراعى سوف يحقق الهدف المنشود ، إذ اتجه الرأى أخيرا إلى إيجاد هيئة زراعية بكل مجلس مديرية لإدارة مزرعة فى حدود مائة فدان لمباشرة التجارب الزراعية التى ترمى إلى زيادة الانتاج الزراعى والعناية بتربية الماشية وإنشاء مشاتل صغيرة متفرقة فى أنحاء جميع المديريات ، ولتوزيع مشتلات الخضر على صغار المزارعين فى مختلف القرى ، وبذلك تتسع زراعة الخضروات لرفع مستوى التغذية بين الطبقات الفقيرة ، وهو مايتفق مع الاتجاه فى الوصول إلى الحجم المثالى مع الاتجاه الصحيح فى محاربة الفقر . وسوف تؤدى مساهمة مجالس المديريات إلى رفع شئون البلاد الاقتصادى ، خصوصا وأن وزارة الزراعة سوف تتولى توجيه هذه المجالس فى قيامها بالاختصاصات الزراعية ، وسوف تشرف على هذه الأعمال وإمدادها بالموظفين الفنيين للقيام بهذه الأغراض[١]. كما أن البلديات سوف تستفيد من قانون الإصلاح الزراعى القروى الذى صدر فى عام ١٩٤٤ لإقامة بعض مبانى المجموعات الزراعية والحاق الحقول بالمجموعات ولتكوين رأى عام زراعى عن طريق إشراك الأهالى الذين ينتفعون بمجهودات المجموعة وأوجه نشاطها فى كل ما يتصل بالشئون الزراعية . فالمجلس الزراعى لكل مجموعة يعمل على القضاء على العيوب القائمة فى الزراعة ووسائل تلافيها والاصلاحات التى يمكن مباشرتها . فالمجموعة الزراعية مصدر للنشاط ومبعث التقدم فى كل ناحية من نواحى الزراعة ، وهدف للوصول إلى الوحدة المثلى فى الزراعة .

الوحدة المثالية والتقدم الفنى فى الزراعة وأصول الريع

« إن حصيلة الوحدة المثالية من الجهود لا تدانيها حصيلتها من النفوذ والقيود » المؤلف

يؤدى حسن توزيع الأراضى الزراعية إلى التقدم الزراعى ، كما أن التقدم الزراعى الذى يطرأ على الأرض الخصبة سوف يزيد من مقدار الريع لصغار المزارعين ، وذلك لأهمية الميزة التفاضلية التى لهذه الأرض على الأرض الأقل خصوبة ، وسوف يؤدى تحسين وسائل

---

(١) سوف يقضى تدبير المائة فدان اللازمة لكل مديرية للتجارب إلى أن تقوم وزارة الزراعة بهذه المهمة من أراضيها بطريق الاعارة أو الاستبدال أو التنازل ، وسوف يقضى توفير المال اللازم لإدارة هذه الأطيان أن تخصص الدولة إعانة مالية سنوية تدرج بميزانية وزارة الزراعة لجميع مجالس المديريات .

الزراعة بالنسبة للأرض الحدية التى يمتلكها صغار المزارعين إلى نقص مقدار الريع ، ولكن زيادة السكان سوف تدعو إلى زيادة الريع لأصحابه . والحق أن تقدم الفن الزراعى الذى يزيد خصوبة أية درجة من الأرض لابد أن يؤثر على الريع بالنقصان ، وذلك لان هذا التقدم يعمل على إقلال الندرة النسبية للمحاصيل الزراعية مما يعمل على انخفاض الاثمان(١) فتقدم الفن الزراعى يعمل على تخفيض مقدار الريع الذى هو من حق طبقة الملاك . ومع هذا فالملكية الصغرى سوف تظهر للمزارعين أن الريع ناتج اجتماعى ، وأن هذا الريع يزيد بزيادة عدد السكان ، فيحصل صاحب الارض ، صغيراً أم كبيراً ، على دخل ، لا دخل له فى ايجاده. فالدخل غير المكتسب الناشىء عن ندرة الأرض الخصبة أو حسنة الموقع ، هو دخل غير مكتسب un-earned income ، وأن صغار المزارعين إذا ما ساهموا فيه كان هذا أقرب إلى التوزيع العادل بين أكبر مجموعة من المزارعين . ويظهر التحليل الاقتصادى أن الريع شىء لا بد منه ما دامت للمحاصيل ندرة نسبية ، وما دامت قوى العرض والطلب هى التى تعمل عملها فى تحديد ثمن المحصول ، وما دام قانون تناقص الغلة ساريا ، وطبقة الملاك هى الطبقة التى تستحوذ على الجزء الأكبر من الريع ، إن لم يكن على الريع كله. فالريع إذا ما حسن توزيعه على صغار المزارعين كان أعظم فائدة للمجتمع . ألم نركيف نشأ الريع ، وظهر لنا أنه نتيجة لثبات كمية الأرض وندرتها واختلاف منافعها الاقتصادية باختلاف قطع الأرض ؟ ألم نظهر أن الريع بطبيعته يختلف عن عائد عوامل الانتاج الأخرى كالعمل ورأس المال والتنظيم ؟ ألم نظهر أنه إذا كان العمل لا يمكن الحصول على خدماته دون دفع أجر له يدعو أصحابه إلى هذا العمل ، وأن الأرض لن تتغير كميتها فى الواقع سواء دفع لها ريع أم لا ؟ ألم نشرح أن الريع ، وإن كان يُعيننا على تعرف أصلح وجوه الاستعمال لقطع الأرض المختلفة ، الا أن السماح لملاك الأرض بالحصول عليه لا يؤدى إلى نفس الغاية الاقتصادية التى نصل اليها بدفع فوائد رأس المال إلى أصحابه ، وهو تشجيع الادخار أو على الأقل الحث على الاستثمار ؟ الحق أن دفع الريع إلى ملاك الأراضى هو ظاهرة اجتماعية بحته ترجع إلى نظام الملكية لا غير ، ولهذا كان

---

(١) يتكون المجلس الزراعى لكل مجموعة زراعية أولا — من أعضاء بحكم وظائفهم على أن لا يزيد عددهم على الثلث ، يعين من بينهم سكرتير المجلس بقرار من وزير الزراعة ثانياً — من رؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية بالمنطقة بحيث لا يزيد عددهم على الثلث أيضاً ثالثاً — أعضاء من المزارعين المحليين بقصد تعرف الظروف التى يرى أهل المنطقة حاجتهم إلى معالجتها أو بحثها ودراستها .

فالمجلس يحقق التعاون الوثيق بين الزراع والمتعاونين والوزارة فى دراسة حاجة الزراعة فى كل منطقة

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » صفحة ٤٠٢ للمؤلف وأيضاً « النقد المصرى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى » للمؤلف من الجزء الأول صفحة ٢٨١ — ٢٨٣ .

الواجب تقسيم الأرض بحيث ينال صغار الزراع نصيبهم الأمثل منه كما ناله كبارهم .

وإذا كان الريع ناتجا اجتماعياً ، فان ظهوره يرجع إلى التنافس الشديد على الأرض من جراء ازدياد السكان ، ولذلك قال الناقدون أن عمل الملاك لايستحق هذا الريع المتزايد بدون عمل يستوجبه . والحق أن الريع إذا كان ناتجا طبيعياً خلقته القوى الطبيعية ، فالواجب أن يتمتع به صغار الملاك وكبارهم . وإذا كان الريع ناتجا اجتماعياً إذا ما خلقته ظروف المجتمع ، فالواجب أن يتمتع به جميع المشتركين فى الزراعة ، صغارهم وكبارهم ، حتى تساير أحوال الزراعة الأوضاع الاجتماعية التى تدعو إلى زيادة الانتاج وعدالة التوزيع ، وتقضى على محنة الأمة التى عاشت طويلا على هامش الحياة . ولا يخفى أنه إذا كان بعض المزارع تحصل على عائد يفوق الانتاجية الحدية لمثيلاتها ، فإن كل زيادة فى العائد عن العائد العادى تعتبر ريعاً تفاضلياً . والعائد الحدى من الأرض يتعادل مع معدل الفائدة على رأسمالها فى حالة التوازن ، وإذن فكل زيادة فى عائد رأس المال الثابت فى شكل أرض زراعية أو غيرها عن معدل الفائدة فى السوق يعتبر ريعاً تفاضليا لرأس المال الثابت . والريع يختلف تبعاً لاختلاف أنواعه . فالريع التعاقدى عبارة عن الدخل النقدى الذى يحصل عليه صاحب الأرض نظير تنازله عن استعمال أرضه أو استعمال مواهبه للغير لكى يستغلها فى الزراعة ، والريع الاقتصادى هو الفرق بين ثمن مبيعات المنتجات من قطعة الأرض وبين النفقات costs التى انفقت حتى ظهور السلعة وتشمل أجور العمال وفائدة رأس المال ونفقات البترل والسماد وغير ذلك ، أى أنه فائض ينتج عن زيادة الطلب على منتجات الأرض المحدودة المساحة والتى لا يمكن زيادتها ، أى كما يقول بنهام فى كتابه « علم الاقتصاد » Rent is the amount paid for the use of a more or less fixed factor of production i. e. land.

وريع الندرة ينشأ عن الأرض أو أى عامل آخر نتيجة لتحديد كمية العنصر . والريع التفاضلى ينشأ عن اختلاف فى قطعة الأرض أى فى وحدة عنصر من عناصر الانتاج ، وقطعة أخرى من تلك العناصر ، من حيث الخصوبة أم الموقع أم النبوغ أم النباهة . والريع التجارى وهو ريع المبانى Ground Rent وهو عبارة عن مكافأة صاحب البناء على استثمار أمواله فى بناء المنازل أو الزرائى أو غيرها من المنشآت الزراعية . وريع الموهبة ينشأ عن صفة ملازمة لشخص أو لقطعة أرض لندرتها أو كفايتها . وهذا هو الفرق بين دخل الأرض الجيدة وبين الأرض العادية الحدية . وريع المحيط الاقتصادى ما هو الا دخل نقدى نتيجة تغير الظروف والاحوال الاقتصادية والاجتماعية دون بذل مجهود أو تحمل مشقة . فمثلا تغير أنواع القطن فى العام الماضى يحقق لكثير من تلك الأراضى دخلا مكتسبا ، يعتبر ريعاً .(١) وهناك ريع الآلات

(١) راجع صفحات ٣٣ و ٤٥ و ٤٧ من الفصل الأول والفصل الثانى من هذا الكتاب .

التى تستعمل فى الزراعة ويشترط فيها أن تكون متخصصة Specific أى لا يكون لها أى استعمال بديل ، وأن يكون الأجل قصيراً ، ولا يمكن زيادة عددها كلما ارتفع ثمن منتجاتها كما لا يمكن سحبها إذا انخفضت أثمانها . فمثلا إذا ارتفع ثمن منتجات آلة زراعية ، وكانت هذه الآلة متخصصة بمعنى أنها لا تستخدم فى انتاج منافع أخرى ، وكان من المتعذر اضافة آلات أخرى استجابة لزيادة الطلب ، أى أنها لا تتمتع بالمرونة ، اعتبر دخل هذه الآلة ريعا ، وذلك بعد خصم نفقات انتاج السلعة المباعة فى السوق . ولكن إذا انخفض الثمن بحيث قل عن نفقات الانتاج ، ولم يتمكن المزارع من سحب وحدات منها من عوامل الانتاج، اعتبر الفرق بين ثمن بيع المنتجات فى السوق وبين نفقات انتاجها شبه ريع . فالريع عبارة عن الفرق بين أرض ريعية وأرض غير ريعية أى حدية Rent land-maiginal land وقد يكون الريع محصولياً Product Rent وقد يكون نقديا Money Rent .

الحجم الأمثل والريع والاجارة والاسعار : —

والحجم الأمثل يحقق المساواة فى الدخول المختلفة ، ويزيد منها على مدى الزمن ، تبعا لقدرة المنظمين وحياة المزارعين ، وإدخال المبتكرات الحديثة فى النواحى المختلفة من الشئون الزراعية . فان كانت الأرض الزراعية الخصبة نادرة بطبيعتها ، ولا يمكن زيادة عرضها بالنسبة للطلب عليها ، كان لابد من دفع ثمن مقابل استعمالها وحسن الانتفاع برقبتها فى الأغراض الزراعية المختلفة ، وكان الريع لا يؤثر على نفقات الانتاج ، وكانت الأسعار تتحدد بنسبة الطلب للعرض . وبما أن الطلب على الأرض يتزايد بالنسبة لندرة عرضها ، فان أسعار الأرض تميل دائما إلى الصعود نتيجة لسعر الحاصلات التى تدرها ، وتعرض هذه الحاصلات لقانون تزايد النفقات أو تناقص الغلة . فالزراع فى تسابق مستمر على تملك الأرض أو استئجارها ، كما أنهم فى تنافس مستمر على حيازة الأرض المثمرة المنتجة . فهل يدعو هذا التنافس إلى تحقيق المساواة والوصول بالأرض إلى الحد الأمثل والحجم المثالى .

الحق أنه إذا كانت الحكومات فى سلطتها تحديد الإيجارات ، وفعلا تقوم بسن القوانين والتشريعات اللازمة لإيقاف أصحاب العقار والأراضى عند حد معين ، حماية للسكان ، فانه قد يبدو ظاهراً أن من السهولة تحديد قيمة إيجارات الأراضى الزراعية وترشيد قواعدها ، ولكن تحديد ريع الأرض هو على صعوبة بمكان ، ولا تستطيع الحكومة إجبار ملاك الأرض على تأجيرها بسعر منخفض ، وذلك لأن فى وسع المالك أن يمتنع عن تأجيرها ، ويقوم هو بنفسه بزراعتها لحسابه الخاص مما يدعو إلى تركيز الزراعة فى أيدى قليلة . وهذا عكس ما تصبو إليه الحكومات الشعبية من الإكثار من الملكيات الصغرى . إلى هذا فان

تخفيض الإيجارات الزراعية لا يعدو أن يكون إجراء نقل نصيب طبقة الملاك إلى طبقة المؤاجرين والمزارعين، ولن يؤثر على الأسعار، وذلك لأن السعر يتحدد طبقا لقانون العرض والطلب، ولا أثر للريع فى تكاليف الإنتاج، خصوصا إذا ما كانت الإيجارات الزراعية أى الدخل من الأرض لا يدخل ضمن نفقات الإنتـــاج، إذ أن الأرض عامل متخصص Specific فى الإنتاج الزراعى، وأن الثمن هو الذى يؤثر فى الريع ارتفاعا وانخفاضا. فاذا فرضت الحكومة ضريبة على الأراضى الزراعية بحيث امتصت الضريبة كل ريع الأرض، فان هذه الأرض سوف تزرع كالمعتاد. وإذا فرضنا أن الأراضى أصبحت تؤجر بالمجان، فمعنى ذلك أننا قد نقلنا جزءاً من الدخل الذى يحظى به أصحاب الأراضى الزراعية إلى المستأجرين، ولكن ذلك لا يؤثر بالأسعار بأى حال من الأحوال. ولو فرضنا أن الحكومة أصدرت أمراً بأن الأراضى أصبحت تؤجر بالمجان، وأن نفقات الإنتاج أصبحت صفراً، وأن الدولة فى حاجة لإنتاج ٧ مليون قنطار من القطن. فهل معنى ذلك أن المنتجات الزراعية سوف توزع بالمجان؟ كلا. إذ أن زيادة الطلب والكمية المنتجة محدودتان، وهذان العنصران هما اللذان يحددان سعر المنتجات، وأن كل ما تحتاجه الزراعة وعقود ملكيتها وإيجارات أراضيها وملكيتها هو الترشيد فى تدبير شئونها الداخلية والخارجية. ولا شك أن ترشيد الإنتاج الزراعى، وهو بذل الجهود فى سبيل الحصول على أكبر كمية مستطاعة من الانتاج، مع الاقتصاد فى المادة الأولية وفى العمل والوقت سوف يزيد من المنتجات الزراعية، دون المساس بالريع وعناصره، مع اختلاف وجهات النظر فى معالجته. فالقيمة الايجارية الزراعية فى الواقع تتوقف أولا ـ على زيادة كفاية الأرض بأقل الجهود، ثانياً ـ على الاقتصاد فى المواد الأولية والابتعاد عن الاسراف وتبديد القوى، ثالثاً ـ تغيير البذور كثيرة النفقات ببذور وسماد يتناسب مع الأرض التى تنتفع بهما، رابعاً ـ تغيير العمل اليدوى فى الزراعة بالعمل الآلى على قدر الامكان، خامساً ـ تبسيط طرق توزيع المنتجات بتخفيض أجور النقل وتخفيف الأعباء المالية، سادساً ـ التقليل من الوسطاء بين المنتج والمستهلك. فاذا تحققت أغراض الترشيد الزراعى، انخفضت الأسعار، وأصبحت مشكلة الايجارات الزراعية غير ذى بال، وواجهنا مشكلة تضييق الشقة بين الفقراء والأغنياء بما تستحقه من عناية.

ومع ذلك إذا ما خفضت القيمة الايجاريه الزراعية التعاقدية عن الحد الذى تتمتع به عادة الأرض الحدية، فإن أسعار مواد الغذاء سوف تنخفض فى الزمن القصير، ولكنها لا أثر لها فى الزمن الطويل، إذ أنها سوف ترتفع، والا خرجت تلك الأراضى عن الزراعة مما يدعو إلى نقص عرض المنتجات. فارتفاع أسعارها، خصوصا وأن الطلب على المواد الغذائية طلب غير مرن. والحق أن الريع له أثر غير مباشر على الثمن، فإذا كان هو

السبب فى ارتفاع الأسعار أو انخفاضها ، كان تخفيض الايجارات من عوامل تخفيض الأسعار . ولكن الواقع أن انخفاض الأسعار كثيراً ما ينتج عن انخفاض المنفعة الحدية للأرض ، وهذا معناه أن الأرض الحدية لا ريع لها . فالندرة النسبية لمنتجات الأراضى الزراعية بالنسبة للطلب ، وثبات العرض بالنسبة لزيادة الطلب هى من العوامل الأساسية الفعالة فى تحديد ثمن الأرض ، والأرض تتوقف فى تقدير قيمتها وايجاراتها على درجة انتاجها . فإذا خفضت الايجارات واستمر الطلب متزايدا على منتجات الأرض ، فلا شك أن الأسعار تميل إلى الارتفاع على مدى الزمن . والواجب أن ينتفع المساهمون فى الشئون الزراعية بالريع حتى تتاح الفرصة للشعب وتتمتع الطبقات الصغرى الزراعية العاملة بعيشة راضية مرضية .

الريع وطبيعته ومرجعه وتطوره :

« الأمم كما نعرفها اليوم لا تتمسك بالمبادىء الاقتصادية على الدوام إذ أنها مسرحا لتفاعل سياسة القوه » .

المؤلف

الأصل فى الريع الاقتصادى أن نتيجة للثمن ، وهو لذلك لا يدخل فى نفقات الانتاج ، وذلك لأنه حين ترتفع أسعار الحاصلات الزراعية ازيادة الطلب على منتجات الأرض ، يزيد الطلب على الأرض لغرض زراعة هذا المحصول المرتفع الثمن ، فيرتفع ثمن الانتفاع بخدمات الأرض . ولا شك أن الريع فى مظهره الحقيقى دخل غير مكتسب فى كثير من الاحوال ، إذ أن كون الأرض هبة من هبات الطبيعة تحصل على عائد يزيد بزيادة الطلب على منتجاتها ، ولهذا يظهر لنا أن الريع لا يعد عنصرا من عناصر نفقات الانتاج ، إذ ليس لنفقات الانتاج من علاقة بسعر السوق إلا عن طريق ملتو غير مباشر . ألا ترى أن الناس يخطئون كما يقول سنى بك اللقانى (١) ، « إذ يحسبون أن قيمة الأشياء فى السوق رهن بتكلفة صنعها » ، وأنهم يخلصون من ذلك « إلى أنك إذا استطعت بوسيلة من وسائل المنع أو المنح أن تخفض نفقة انتاج سلعة ما ، استتبع خفض التكلفة خفضا فى السعر ، ودانت لاجرائك رقاب الاسواق » . والصحيح أن الثمن فى السوق يحدده قانون العرض والطلب « مستقلا عما قد يتكلفه انتاج السلعة المعروضة . فان رجحت كفة ثمن السوق كفة رقم التكلفة ، ظفر بالفرق البائع دون المستهلك ، وإن رجح رقم التكلفة سعر السوق ، عاد ذلك على البائع بخسارة لا عاصم له منها . فان زادت تكلفة سلعة من السلع على الأرض الحدية زيادة كبيرة ، تورث أصحاب الأراضى الخصبة أو حسنة الموقع ريعا لا يدخل فى ثمن التكلفة بالنسبة إليه . فترى أن مرد الزيادة أو النقصان فى الثمن كليهما إلى ما يعرض من السلعة متساويا إلى ما يطلب منها ، لا إلى تكلفة انتاجها

(١) راجع « لا تقربوا الايجارات الزراعية » للاستاذ سنى بك اللقانى على صفحة الاهرام فى ٢/١٢/٤٩ .

أو وضعها ، وترى إلى جانب ذلك أن سعر التكلفة لا يؤثر فى الثمن الا لأنه يدفع الناس إلى الاكثار مما يصنعون تارة ، وإلى الاقلال مما ينتجون تارة أخرى ، فينتج عن الاقلال ندرة يتبعها ارتفاع فى الثمن ، وهذه الندرة تعطى أصحاب الأرض الجيدة ريعا لا يدخل فى تكاليف الانتاج . وإذا أردت أن تعرف أثر اجراء ما فى سعر السوق ، تعين أن نرجع المسائل إلى عواملها الأولى ، فنرى أثر الاجراء على عامل العرض والطلب للسلعة التى نريد اتخاذ الاجراء حيالها ، فزيادة الطلب عليها يدعو أصحابها إلى زيادة المنتج منها على أرض أقل خصوبة ، وهذا مما يجعل الأرض الخصبة تحصل على ريع ينشأ عن ندرة الأرض وندرة المحاصيل التى تنتج من غيرها الأقل خصوبة .

والجدول الآتى له ظواهره ومبرراته وبالأخص فى علاقة الأرض الحدية والأرض فوق الحدية وغلة كل منهما وقيمة تلك الغلة :

نفقات كلية جنيه	نفقات حدية جنيه	مقدار الغلة الكلية أرادب	مقدار الغلة الحدية أرادب	قيمة الغلة الكلية أو الدخل الكلى جنيه	قيمة الغلة الحدية أو الدخل الحدى جنيه
١٠	—	٥	—	٢٥	—
١٥	٥	٧	٢	٣٥	١٠
٢٠	٥	٨	١	٤٠	٥

وهـذا الجدول يدل على أننا إذا فرضنا أن سعر الأردب فى السوق من هـذه الغلة بلغ ٥ جنيه فان أصحاب الأراضى الزراعية يحصلون على دخل فى شكل ريع حتى الحد الذى يتساوى فيه نفقات الإنتاج الحدية مع قيمة الغلة الحدية أى الدخل الحدى ، وهذا هو سعر السوق . وهذا الحد يسمى « بحد الانتاج » . فالريع اللانفقى يعتبر دخلا ناتجا عن مصروفات اللانفقية بشرط أن يكون عرض عامل الانتاج فى المدة المعينة ثابتا كالأرض مثلا ، إذ أن حساسية الكمية المعروضة من العامل لا تتغير بنسبة كبيرة بالنسبة لتغير الأسعار . ومن هذا يظهر أن الريع يعد عنصراً من عناصر الانتاج عند حد الانتاج ، وفى هذه الحالة يجب أن ننظر إلى الزراعة على أنها صناعة متجانسة ، أى ليس هناك تنافس من جانب الزراع على استغلال الأرض فى إنتاج محاصيل مختلفة مثل القمح أو القطن أو الفاكهة أو الخضروات ، بل يجب اعتبـــار الأرض الزراعية أنها تنتج المحاصيل المختلفة ، وأنه لا تمييز فى استغلال محصول على أحد . وهذا يفسر أنه إذا فرضت الحكومة المصرية ضريبة على كل المحاصيل ، فان ثمن الحاصلات لا تتأثر ، إذ لا يوجد تمييز أو تفرقة(١) . فحساسية الكمية المعروضة صغيرة جداً لا تذكر ،

(١) أثارت الزيادة الجديدة فى ضريبة الصادر امتعاض الاوساط المشتغلة بشئون القطن بصفة خاصة ، والاوساط المالية بصفة عامة ، والاوساط الزراعية بصفة أعم . ولـكن الغرض من هذه الضريبة هو =

أى أن $\frac{\text{التغيير فى الكمية المعروضة}}{\text{التغيير فى الاسعار}}$ = أقل من الواحد الصحيح ؛ وليس لعامل الانتاج إلا استعمال واحـــد ، أى ليس للأرض استعمالات متنافسة أو بديلة ، وبفرض أن استعمال الأرض فى المحاصيل المختلفة معتبرة استعمالا واحداً وهو الاستعمال الزراعى . ولكن هـذه الفروض غير واقعية ، ولذلك فان الريع لا يمكن أن يدخل فى نفقات الانتاج ، وذلك لأن صاحب الأرض ، إذا لم يحصل على ريع كاف ، فانه لن يستطيع أن يترك أرضه بدون زراعة بل حتى لو انعدم الريع عن طريق فرض ضريبة تمتص الريع ، فان الارض لا بد أن تزرع كالمعتاد إذ لا استعمال بديل لها ، وأن الريع دخل غير مكتسب لاصحاب الاراضى الزراعية وغيرها ، وفى ذلك يقول الاستاذ ألفريد مارشال فى كتابه « مبادىء علم الاقتصاد ما يأتى :-

The price at which the product is sold must cover expenses, i. e. the marginal price of the marginal product. The difference between the market price & that of his cost of production is sometimes called "Rent". Rent is the return of a specific factor the supply of which cannot be increased.

فالريع وضع من الاوضاع التى عضدها القانون ونظمها التشريع ، فأصبح من الاوضاع الاجتماعية من ناحية ، كما هو جهاد عنيف لكى يستمر الملاك فى التمتع به من ناحية أخرى . والحق أن الريع لا نتيجة له ولا مخلص منه ، بين ما يكون الفرد من الجماعة ، وبين ما تكون الجماعة من ألوان الاوضاع والقوانين والتشريعات . وقد لا يكون الريع حقا فى كل زمان وفى كل مكان ، لأن هناك دولا وجماعات لا ترضى ببقائه على ما هو عليه ، ونظما وتشريعات تحول بين التورط فيه أو الاستكنان إليه . وقد يكون الريع حقا ثابتا مستمداً من طبيعة الأرض بل وطبيعة كل عوامل الانتاج ، فيصبح شقاءاً وتعاسة بين الطبقات ، بل مصدر الشقاء فى المجادلات والمحاولات والتعديلات ، فنتوهمه ولا نتبينه فى وضوح .

فإذا ما قال بعض الاقتصاديين أن الريع يعد عنصراً أساسياً من عناصر نفقات الانتاج ، فانهم كانوا يعللون ذلك بأن الريع يدخل ضمن نفقات الانتاج فى الأراضى قبل الحدية ، وذلك لأن نفقات الأراضى الحدية تشمل الفائدة التى يحصل عليها رأس المال ، كما يشتمل الأجور

= الرغبة فى أن يساهم أصحاب الأراضى فى ايرادات الدولة بجزء من الايجارات الزراعية فاحشة الارتفاع ، وذلك بدلا من التدخل للحد منها بطريق مباشر ، وقد قررت الحكومة المصرية أن تجبى هذه الزيادة ابتداءا من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وهذه الضريبة واقعة على القطن خصوصا وأن القطن هو المهيمن على الأسعار فى مصر ، وقد أدى ذلك بالأستاذ برشيانى توريني أن يقول « إن نظام النقد فى مصر يتبع « قاعدة القطن Cotton Standard » والعمل على هبوط أسعار القطن يؤدي إلى هبوط مستوى الأسعار فى مصر .

وربح الإدارة للمنظمين الذين يباشرون زراعتها . كذلك يدخل الريع ضمن نفقات الانتاج إذا تنافس المزارعون على انتاج المحاصيل المختلفة التى تدر عليهم أكبر عائد ممكن كالقطن بالنسبة للأذرة ، أو الخضروات والفاكهة بالنسبة لزراعة القمح . فنى هذه الحالة يدخل الريع ضمن نفقات الانتاج بالنسبه للاستغلال الأعلى .

والواقع أن الأرض تحصل على الريع لندرتها خصوصاً وأن عرض الأرض واستجابتها للطلب محدود . وإذا كانت الأرض متخصصة فى زراعة معينة ، فانها تصبح ذات استعمال واحد ليس له بديل . فإذا زاد الطلب على منتجات هذه الأرض، فإنه لا يمكن زيادة عرضها، فيرتفع الثمن لتلك الحاصلات بالنسبة للمطلوب منها (١) . ونظراً لاشتداد الطلب على منتجات الأرض المتخصصة، وقلة عرض هذه الأرض المتخصصة نفسها يلجأ الزراع إلى زراعة أرض أقل جودة وخصوبة أو أبعد مسافة ، فتنتج غلة أعلى نفقة من سابقتها ، ويستمر الحال فى زراعة الارض الاقل خصوبة حتى تصل إلى الأرض الحدية ، وهى تلك الارض التى تكاد تتعادل تكاليف الانتاج ممثلة فى أجر العمال وفائدة رأس المال والربح العادى وأجر الادارة مع قيمة الغلة الكلية التى تنتجها من محاصيل غير متنافسة ، أى محاصيل من نوع واحد ، خاصية واحدة ، واستعمال واحد لتلك الأرض للزراعة دون غيره من الاستعمالات الأخرى .

ومن هذا يتبين طبقا لنظرية الندرة أن الريع نتيجة للثمن لا سببا له ، وأنه إذا كان الريع سببا للثمن لأمكن خفض الأثمان عن طريق خفض الإيجارت الزراعية ، وهذا غير واضح إذ أن أثمان المحصولات تتحدد عن طريق تعادل الطلب عليها مع العرض . إلى هذا فانه لو انعدمت تكاليف الانتاج ، فان الثمن للمنتجات الزراعية عديمة النفقات سوف يحدد وفقا لنقطة التعادل بين الطلب والعرض . فالريع ليس له أثر فى تكاليف الإنتاج ، وبالتالى لا يدخل فيها . غير أن الريع يمكن أن يعتبر من ضمن نفقات الانتاج للأراضى تحت الحدية ، أما نفقات الوحدات الحدية فتتحدد دون أية دخل للريع . إلى هذا فان تنافس الحاصلات البديلة على نفس قطعة الأرض قد يدعو إلى النظرة فى أن الريع يدخل ضمن نفقات الانتاج . فاذا كان الفدان الذى يزرع قطنا يغل ريعا قدره ٣٠ جنيها فى العام، وكانت نفس قطعة الأرض قد تزرع غلالا وتغل غلة أكبر من زراعة القطن ، فان المزارع لن يتوانى فى زراعتها قمحا ، وسوف يستمر المزارعون حتى يتحولون عن زراعة القطن إلى زراعة القمح كما هو الحال الآن فى مصر .

---

(١) يقول سنى بك اللقانى فى مقالة بالاهرام فى ٤٩/١٢/٢ بعنوان « لا تقربوا الايجارات الزراعية » أن الثمن فى السوق يحدده قانون العرض والطلب مستقلا عما قد يتكلفه انتاج السلعة المعروضة ، وأن مرد الزيادة أو النقصان فى الثمن يرجع إلى ما يعرض من السلعة منسوبا إلى ما يطلب منها ، لا إلى ما يتكلفة صنعها ، وأن سعر التكلفة لا يؤثر فى الثمن، إلا أنه يدفع الناس إلى الاكثار مما يصنعون تارة، وإلى الإقلال مما يصنعون تارة

والخلاصة أن تغيير قيمة الريع لا يؤثر فى أثمان المنتجات التى تحدد بدورها عائد الأرض، إذ أن الفرق يبين قيمة نتائج الأرض الحدية والأرض غير الحدية ، وذلك ما دامت الأرض الزراعية ليس لها استعمال آخر . والمقصود بالأرض الحدية هى الأرض التى يكون ناتجها عند تكاليف الانتاج وثمن السوق ، وليس المقصود بها أنها أقل كفاية إذ ربما تكون الأرض الحدية أكثر كفاية ولكنها تعمل فى أسوأ الظروف . فاذا كان عرض الأرض الحدية ثابتا ، وليس لها استعمال آخر ، فان عائدها سيحدد نتيجة لارتفاع قيمة منتجاتها ، ولا دخل للريع فى هذه الحالة فى تحديد عائد الأرض . ومع هذا فان الريع لابد وأن يؤثر فى الأسعار فى المدة الطويلة . فلو فرض أن هناك بعض منتجين ينتجون سلعة معينة من السلع ، فنفقات الانتاج بالنسبة لكل منتج ليست واحدة ؛ إذ أن هناك منتجا فى ظروف حسنة وآخر ينتج فى ظروف سيئة وثالث ينتج فى أسوأ الظروف . فالمنتج الذى ينتج فى أحسن الظروف لأن نفقات انتاجه أقل من جميع المنتجين الآخرين سوف يحصل على الريع الذى يتزايد بمضى الزمن . فاذا كانت نفقات الانتاج لجميع المنتجين مختلفة ، فان ثمن البيع لكل المنتجين واحد ، ما داموا يعملون فى نفس العمل ، وما دام التنافس والحرية رائدهم . ويتحدد الثمن عن طريق المنتج الحدى الذى لا يستغنى السوق عن خدماته . وفى حالة المنتج الحدى يتساوى الثمن مع نفقات انتاجه . فالريع اذن نتيجة للثمن ، مع اعتقادنا فى صحة من يقول إن الريع يدخل ضمن نفقات الانتاج ، إذ أن هذا صحيح فى حالة الوحدة قبل الحدية . فمستأجر الأرض بمبلغ عشرين جنيها لابد أن يدخل ما يدفعه كريع ضمن نفقات الانتاج ، ولو أنه لا يعتبر الريع من ضمن نفقات الانتاج بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه . فاذا تنافس المستأجرون على استغلال الأرض التى قبل الحدية ، ودفعوا لها ريعا ، فان هذا الريع سوف يضاف إلى نفقات انتاج محصول هذه الأرض بالنسبة للمستأجر . وسوف يترتب عن ذلك أن الريع يؤثر فى الأسعار فى المدة الطويلة جداً ، وذلك لأن حالة المستأجر قبل الحدى معادلة لحالة المستأجر الحدى ، بسبب أن ناتج كل منهم سوف يتعادل مع نفقات انتاجه . وبما أن المنتج الحدى هو الذى يحدد الثمن ، فان المنتج قبل الحدى فى هذه الحالة سوف يؤثر فى الثمن فى المده الطويلة . ولهذا نرى أنه لما كان الريع ينتج عن تغير الأسعار ، وليس سببا له ، سواء أكان ريع ندرة أو ريع تفاضلى ، وأن المقصود بالندرة أن الكميات الموجودة أقل من الكميات المعروضة ، وأن هذه الندرة سوف تدعو إلى استعمال الأرض استعمالا كثيفاً ، وأن الفرق بين الاستعمال الكثيف والاستعمال الخفيف يمثل الريع التفاضلى ، فان الواجب يدعو إلى حسن توزيع الأرض حتى لا يتميز أصحاب الأراضى الكبرى بالريع على حساب الطبقة العاملة من المزارعين . ألم تر أن الحكومة ، تحقيقاً لهذا الغرض، أنشأت مصلحة المساكن الشعبية وجعلت اختصاصاتها الاشراف والتوجيه لحل أزمة

المساكن والأراضى ، سواء أكانت عن طريق شركات أو أفراد أم هيئات أم جمعيات تعاونية ، وتسهيل مهمة استيراد المواد البنائية وتخطيط أراضى البناء ، ووضع الرسومات ، والاتصال بالجهات ذات الاختصاص فى هذا الشأن لتسهيل الشحن وتخفيض تكاليفه ، أو الاعفاء من الرسوم الجمركية وما إلى ذلك مما تستدعيه وتستلزمه حل أزمة المساكن وتحديد الريع لاصحاب الاراضى؟ فاذا ماخفضت الحكومة الايجارات الزراعية أفادت المؤاجرين وأحسنت التوزيع.

الوحدة المثلى والايجارات الزراعية فى المدى الطويل والتشريعات الزراعية

« غطت الوحدة المثلى ظلام الجهل فانكفأ مصباحه وانطفأت أشعته »

على الحكومة المصرية أن تحزم رأيها وتسن التشريع الكفيل بخفض الايجارات الزراعية ، وإذا كانت النظرية الحديثة تقول بأن ارتفاع قيمة الايجار لا يسبب ارتفاع ثمن غلة الأرض ، فان الانتاجية الحدية للأرض ما هى إلا نظرية صحيحة فى حالة المنافسة الحرة الطليقة من القيودات الحاضرة ، فهى إذن فى الواقع تكميلية بالقياس إلى حالة مصر الاقتصادية الخاصة غير الطبيعية ، حيث يسودها الاحتكار أو شبه الاحتكار فى كثير من النواحى .

وإذا كان الأستاذ سنى بك اللقانى قد قال « لا تقربوا الايجارات الزراعية » ، فإنه مع الكلاسيكيين لم يقدروا أن ارتفاع الايجارات الزراعية إنما قد تجىء بالنسبة لظروف استثنائية ناشئة عن تضخم النقد ، وضعف قوته الشرائية مما أدى ارتفاع أسعار السلع والأجور ، وإلى ارتفاع ايجارات الأرض ؛ وأن هذا الارتفاع لم يُقض عليه ، بل زاد تخفيض الجنيه المصرى متابعة الغلاء الفاحش المصطنع الذى ضج منه الاغنياء والفقراء وأعضاء الشركات الزراعية نفسها ، بل ولا يمكن أن يتحمله الفقير من المزارعين والزراع .

والحق أن الخضوع لقانون العرض والطلب فى السياسة الفردية الرأسمالية ، واطلاق حرية التداول فى المعاملات التجارية ، لا يكون إلا فى الظروف غير الاستثنائية . أما فى الظروف العادية ، فان الواجب يقضى بعدم ترك العنان لمثل هذا القانون الاقتصادى السليم فى الأحوال العادية . وطالما أن الظروف غير عادية ، فعلى المشرّع أن يبذل مافى طاقته لتخفيف تكاليف المعيشة عن صغار المزارعين والأجيرين . ولا شك أن تخفيض الايجارات الزراعية هو من أهم العوامل التى تبعث على هذا التخفيض . وسوف يكون هذا التخفيض بداية سلسلة طويلة تحقق الغرض من الرخاء العام ، إذ أن تخفيض الايجارات الزراعية سوف يترتب عليه خفض مستوى الأجور التى تعد الوسيلة الكبرى من وسائل تخفيض تكاليف الانتاج كما يقول المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا فى تقريره « عن سياسة مستديمة للقطن » حيث كتب وكيل المالية السابق تقريره من واقع الحياة الزراعية فى البلاد ، دون أن يتقيد

كغيره ، بل راعى الواقع الملموس فى حياة المزارعين بمصر . وخفض الايجارات الزراعية عن طريق الحكومة سوف يدعو إلى تحسين العلاقات بين المالك والمستأجر ، كما أنه لا يخرج عن تطبيق المبادىء الاقتصادية الخاصة بريع الندرة مقارنة بالريع التفاضلى الذى قال به الكلاسيكيون فى العهود السابقة واللاحقة . فإذا ظهر شبح الغلاء من جديد ، واقتضى الأمر للعلاج ، فالواجب أن نشخص الداء حتى نقدم له الشفاء الوافى الناجز . فالايجارات الزراعية لها آثارها السيئة فى استفحال شرور الغلاء (١). وخفض الايجارات كثيراً ما يحفز المستأجر على اتفاق مقدار الخفض على العناية بالأرض ، فيزيد الانتاج العام وتتوافر الحاصلات الزراعية بدرجة أكبر عن ذى قبل . إلى هذا فإن استقطاع الخفض من الملاك يحد من اقبالهم على شراء السلع ومزاحمة أصحاب الدخل الثابت . والخفض فى الايجارات الزراعية قد يحقق النفع للسواد الأعظم من الأمة ، حيث ينقل الريع من كبار الملاك الى صغار المستأجرين .

إن الذين يرون تخفيض الايجارات الزراعية يقررون أن هذا التخفيض سوف يؤدى إلى خفض أسعار المواد الغذائية ، وذلك لأن ريع الأرض فى رأيهم هو سبب من أسباب تكاليف الانتاج ، فإذا ما انخفض الريع الذى تحصل عليه الأراضى الزراعية ، انخفض ثمن هذه الحاصلات ، وبالتالى انخفض ثمن مواد الغذاء الأخرى التى تعتمد على هذه الحاصلات كالماشية والأغنام وما إليها . وإذا ما ارتفع الريع الذى تحصل عليه الأرض ارتفعت أثمان الحاصلات الزراعية التى تنتجها تلك الأرض ، وبالتالى يؤدى ذلك إلى ارتفاع مواد الغذاء الأخرى التى تعتمد على هذه الحاصلات كالماشية واللحوم وما إليها . ولا شك أن هذه النظرية صحيحة فى منطقها وتعليلاتها إذا ما توفرت شروط معينة ، منها أن تكون الأراضى الزراعية متساوية الخصوبة والجودة والقرب من طرق المواصلات ومساقى الرى ، وأن تكون وحدات عوامل الانتاج المستغلة فيها من رأس مال إلى عمل إلى تنظيم حقاً متساوية ، ولكننا لا نجد ذلك فى الحياة العملية . فالمشاهد كما سبق أن أظهرنا أن هناك أراضى جيدة ، وهناك أراضى أقل جودة ، وهناك أراضى حدية يتساوى ما تغله مع النفقات التى أنفقت عليها ، وهناك أراضى دون الحدية تزيد النفقات التى تنفق عليها عما تغله من حاصلات زراعية. ونرى أن سبب الريع هو الندرة النسبية للسلعة المنتجة بالنسبة للطلب عليها . ونجد فى الحياة العملية أن ريع هذه الأراضى تتحدد تبعا لجودتها وتبعا لقربها أو بعدها من مساقى الرى ، بل

---

(١) « راجع الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف حيث نشرح أثر الايجارات على الحاصلات الزراعية وطرق تخفيضها . وقارن « لاتقربوا الايجارات الزراعية » للاستاذ سنى بك اللقانى على صفحة الاهرام فى ٤٩/١٢/٣ حيث تقول « إن خفض الإيجارات لاهو بدافع الى الاستزادة من الأرض التى تزرع ، ولاهو باعث على الاكثار مما تخرج الأرض من حبها ونباتها » .

وتبعا لقربها أو بعدها عن وسائل المواصلات. فنجد أن الأرض التى تتمتع بالخصوبة وبالقرب من مساقى الرى ووسائل الموصلات تتمتع بريع تفاضلى يزيد عن الريع الذى تحصل عليه أرض أخرى جدباء لا تتمتع بهذه المزايا ، بل نجد أراضى جيدة الخصوبة ولكنها بعيدة عن وسائل المواصلات تحصل على ريع أقل من الريع الذى تحصل عليه أراضى أقل منها خصوبة ، ولكنها قريبة من وسائل المواصلات أو مساقى الرى . وكذلك نجد أن وحدات عوامل الانتاج المستغلة فى الأراضى الزراعية تختلف من أرض إلى أخرى . وعلى ذلك فاذا فرضنا أن الحكومة أصدرت قانونا يلزم أصحاب الأراضى الزراعية بتخفيض ايجاراتها لقضى ذلك على الملاك بزراعة أراضيهم بأنفسهم ، فلا يبقى للتأجير سوى الأراضى الحدية ، وهى التى تتساوى فيها التكاليف بثمن السوق . وكأن تخفيض الايجارات لا يدعو إلى تخفيض الأسعار ، إذا أن الريع نتيجة للثمن لاسببا له ، وذلك لأن الأرض الزراعية عرضها ثابت ، ولا يدخل الريع فى تكاليف الانتاج الزراعى . والطلب على الأراضى الزراعية مشتق من السلع التى تنتجها ، فالطلب على منتجاتها هو الذى يحدد ريعها .

والحق أن الانتاج الوفير ، والاستغلال الزراعى السليم يحددهما التوازن بين المساحة المملوكة للفرد وبين قدرته على الانتاج ، كما يحددهما المستوى العمالى والإيجار للزراع وعائلاتهم. فالملكيات الصغرى والإيجارات المتوسطة فى الحدود المثالية الصالحة للاستثمار ، مع الحيلولة دون تفتيتها أو تكبيرها ، هى السياسة المثلى الصحيحة فى رفع مستوى الانتاج الزراعى ، ومن ثم تخفيض تكاليفه ، ولهذا نرى ضرورة التصرف بأسرع ما يمكن فى الأراضى الزراعية التى تملكها الحكومة بالبيع أو التوزيع ، وذلك بعد استبعاد الأراضى اللازمة للتجارب العملية والفنية البحتة ، مع العلم أن الاستغلال الزراعى من أقل الأعمال موافقة للإدارة الحكومية . كذلك يجب توزيع الأراضى البور عن طريق الشركات التى تقوم بإصلاحها وتوزيعها على صغار المزارعين وخريجى المعاهد الفنية الزراعية بأسعار معتدلة ومقسطة . كذلك يجب العمل على تأجير أراضى الحكومة الزراعية وأراضى وزارة الأوقاف لصغار المزارعين مباشرة بأسعار معتدلة ، لا يكون فيها إرهاق من جراء المنافسة الطائشة . ولا شك أن اتباع هذه السياسة أو السياسة التى اتبعتها حكومة السودان فى الأراضى السودانية ما يساعد على زيادة الانتاج ، ومن ثم تخفيض أسعار السلع الزراعية والتأثير على باقى الايجارات الأخرى التى آن الأوان للنظر فى أمرها ، خصوصا وأنها فى أيادى كبار الملاك . وإذا ماقامت الحكومة المصرية باصلاح الأراضى البور وذلك بمدها بمشروعات الرى والصرف والافادة من مياه الفيضان ، والقضاء على الحشرات كان عملها فى صالح الانتاج الزراعى على نمط ما هو متبع فى أراضى الجزيرة بالسودان . فزيادة الانتاج الزراعى يتطلب تنفيذ مشروعات المصارف الحقلية للعمل على تزويد الأراضى البعيدة عن المصارف العمومية بشبكات من المصارف المكشوفة والمغطاة

لكى تتصل هذه الأراضى بالمصارف العمومية فتتوافر وسائل صرفها ، وذلك لزيادة الانتاج الزراعى . وقد دلت التجارب فى هذا الشأن أن الحكومة المصرية ربحت نحو ١٧٫٥٠٠ فدان من الأراضى الضعيفة بالمصارف المغطاة ، فأعيد إليها خصبها ، وزاد إنتاجها إلى أكثر من الضعف ، بعد أن كانت هذه الأراضى بركا ومستنقعات . وهذا من دواعى زيادة دخول المزارعين .

الحجم الأمثل وزيادة الدخل الاهلى

والحق أن الدخل الاهلى الزراعى سوف يزداد عند اعادة توزيع الملكية الزراعية . بحيث يزيد عدد ملاك الوحدات المثلى ، وتتداعى الفروقات بين الطبقات المنتجة . والدخل عن طريق الزراعة عبارة عن الفرق بين ثمن بيع المنتجات الزراعية وقيمة ما يدفعه المنتجون والزراع ثمنا لشراء خاماتهم من بذور وسماد وعلف ووقود وخدمات وما إلى ذلك . وكلما قلت التكاليف انخفضت أسعار المنتجات الزراعية . فإذا قدرنا أن الدخل الاهلى من الزراعة كان ٦١٫٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٦ وارتفع بالنسبة إلى حالة التضخم إلى ٢٢٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٦ وإلى ٢٥٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ . فان الدخل الأهلى من الثروة الزراعية ، وهو الذى يوزع على جميع من اشتركوا فى الانتاج الزراعى من ملاك وأجيرين ، ويشمل ما تتسلمه الحكومة سواء أنفقته ثانية على الذين يشتغلون لحسابها أو أنفقته على المصروفات العامة ، فانه قليل جداً حيث لا يزيد عن مقدار ٥٪ من الثروة العقارية العامة البالغ قدرها ١٢٠٠ مليون جنيه . فاذا ما أحسنت الحكومة توزيع الثروة العقارية على المستغلين فعلا بالزراعة ، زاد الدخل الأهلى ، وانخفضت تكاليف الإنتاج الزراعى ومالت الأسعار الزراعية إلى الانخفاض . وقد أحسن الأستاذ ميد Meade عندما ذكر فى كتابه « التوجيه وهيكل الأسعار Planning & the Pricing System » صفحة ٣٥ « إن المجتمع الذى تسوده الملكيات الزراعية المتوسطة أعلى مقاما فى الانتاج وأكثر إيراداً ، وأعظم إعداداً لزيادة الدخل الأهلى من مجتمع تسوده الملكيات الكبرى جداً والملكيات الصغرى المتفتتة فعلا » . فعدالة التوزيع العقارى تؤدى إلى زيادة الدخل الأهلى كما أظهرنا ذلك فى كتابنا « النقد المصرى بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى » صفحة ٣٣٩ من الجزء الأول . والمساواة والعدالة فى التوزيع كما يقول عبد الرحمن بك البيلى من ممهدات زيادة الدخل الأهلى العام ، وأن مصر حرة كما يقول عثمان باشا محرم فى « أن تنشىء ماترى إنشاءه على أراضيها لزيادة دخلها » .

ولا شك أن الحجم المثالى سوف يؤدى إلى زيادة دخول المزارعين خصوصا وأن أغلب الدول الحديثة عملت على الوصول إليه . فنرى أن المشروع الايطالى اقتطع من الاقطاعيات الكبرى ألوف الأفدنة ووزعها على صغار الفلاحين وطوائف المعدمين ، تحقيقا للتوازن

الاقتصادى والاجتماعى ، وتمشيا مع الوحدة الزراعية المثالية التى ترفع من مستوى المعيشة بالنسبة لأكبر عدد من الطبقات الدنيا . والحالة فى مصر لا تختلف فى جوهرها عما هو قائم فى ايطاليا ، كما تتلاقى الاهداف من حيث الرغبة فى تحقيق العدالة ومكافحة الفاقة والبطالة ، والتعطل. بل والوصول إلى الوحدات المثلى بحيث تجمع بين الطرفين المتناقضين الكبرى والمتفتتة.

والحق أن ايطاليا اتخذت التدابير الخاصة باعادة توزيع الثروة العقارية فى الزراعة باسم «المنفعة القومية ونشر الملكية على أكبر عدد ممكن من المزارعين» تحت لواء النظام الديمقراطى الصحيح . والوحدة المثلى الزراعية تحمل فى جوانبها الديمقراطية الرأسمالية حيث تؤدى إلى ديمقراطية توزيع الأراضى الزراعية على أكبر عدد من المساهمين لصالح الانتاج الزراعى ، كما تحمل فى ثناياها تحديد العلاقات بين المزارعين وبين الملاك على قدم المساواة والاحترام المتبادلين ، بل وتحد من أثر التضخم النقدى الذى أصاب البلاد فى غضون الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، حيث عجزت الحكومة المتعاقبة منذ نشوب الحرب عن إيقاف تيار الغلاء الذى أحدث تقلقلا فى الاوضاع الاجتماعية فى مصر أضيرت منه الطبقات الزراعية العاملة وغيرها من ذوى الدخل المحدود دون غيرها . ولا شك أن العلاج يتطلب زيادة الايرادات باعادة النظر فى نظام الملكية وحسن توزيعها على الطبقات العاملة طبقا لأحدث المراجع وأحسن التجارب . وهذه التجارب والمراجع ما أعزها عند أصحابها إذ أنها عصارات الذهن والخبرة وبنات الافكار والحكمة .

الحد الأمثل والتشريعات العمالية فى الزراعة

وإذا كانت الوحدة الزراعية المثلى والحد الأدنى لأجور المشتغلين بالزراعة من دواعى اتجاه الاموال الفائضة إلى التصنيع الريفى والصناعات البحتة ، فان نجاح الاستغلال الزراعى ورفع مستواه سوف يدعو إلى تحرير الأيدى العاملة من قيود هذا الاستغلال فى الزراعة . وإذا كانت الوحدة المثلى قد دعت إلى تحقيق الحد الأدنى للأجور فى الشئون الزراعية ، فان هذا الحد سوف يقوى دعائم مستوى معيشة عمال الزراعة فى البلاد(١)، كما سوف يدعم قواعد

(٢) يؤخذ من مذكرة أعدتها وزارة الزراعة عن أحوال أجور العمال الزراعيين فى مصر خلال شهر يونيه سنة ١٩٥٠ أن الاجور فى منطقة الوجه البحرى ومديرية الجيزة تتراوح ما بين ١١ و ١٥ قرشا للرجل وبين ٨،٥ قروش للولد ، وفى مديريتى البحيرة والدقهلية وصلت أجرة الولد إلى عشرة قروش ، وأن الأجور فى مديريات الفيوم وبنى سويف والمنيا تتراوح فيها ما بين ٨ و ١٠ قروش للرجل ، وبين أربعة وخمسة قروش للولد . وقد وصلت أجور الأولاد فى التراحيل لأعمال مقاومة دودة ورق القطن إلى سبعة قروش ونصف القرش. أما فى منطقة مصر العليا فتتراوح الأجور فيها بين ١٠ و١٤ قرشا للرجال، وبين خمسة وسبعة قروش للولد . وفى جرجا ١٢ قرشا للرجل وستة قروش للولد ، بينما كانت فى مديريتى قنا وأسوان عشرة قروش للرجل وخمسة قروش للولد .

قانون اصابات العمل وتعديله تعديلا يتفق فى تفسيره مع اصابات عمال الصناعة فى المزارع التى تتطلبها أحوال وجود عمال صناعيين ، فيعود ذلك بدوره ، إن آجلا أو عاجلا ، على العمال الزراعيين بأينع النتائج والثمرات .

وإذا كانت الحكومة فى طريقها إلى إخراج ما نوهت عنه بالتأمين الاجتماعى الذى يتفق مع كل دولة فى شئونها الصناعية ورفع كفاية عمالها فى الانتاج ، فان هذا سوف يطبق على العمال فى الصناعة ، وبدوره على العمال فى الزراعة ، خصوصا وأن الحكومة بدأت عملها ، وهى جادة فى التصنيع الريفى ، وانشاء تلك الوحدات التدريبية فى المراكز لتدريب عمال الزراعة والمزارعين فى أوقات فراغهم على الأعمال الصناعية . وإذا كانت الحكومة جادة فى إبادة الأمية والقضاء على عنصر الجهل ، فان ذلك سوف يكون له أثره الفعال فى بذر بذور الوعى فى نفوس العمال الزراعيين ليطالبوا بحقوقهم فى تشريع قوانين تحميهم من جور الملاك ، عباد الاراضى الزراعية . وإذا كانت التشريعات العمالية لم تطبق على عمال الزراعة ، فالواقع أن العامل فى الصناعة والزراعة ما هو الا عامل أجير ، والعامل فى الزراعة عنصر له أهميته خصوصا فى مصر حيث المساحات المزروعة قليلة ، والزراعة كثيفة ، ولا يمكن احلال الآلات محل العمال ، كما أن هناك من عاشوا وتخصصوا فى تلك الاعمال ، ولا يمكن أن يحل محلهم غيرهم ، أو يتركها عمال الزراعة لصعوبة التنقل والجهل وللعادات والتقاليد . إلى هذا فان النوازع النفسية التى يؤثرها أهل الريف عن أهل المدن دعت إلى وصف عمال الزراعة « بعبيد الأرض » حيث أصبحوا مرتبطين بالأرض ، والواجب أن تحميهم الحكومة بدلا من تركهم لأصحاب الأراضى ليستغلوهم وتركهم بدون حامى . ولعل المؤتمرات الدولية ، وهيئة العمل الدولية تجد الطريق لحل معضلة عمال الزراعة حتى يحصلوا على الضمانات الكافية فتصبح انتاجيتهم مناسبة للاجور التى يتقاضونها . ولعل مصر لا توجه أموالها للشئون الاجتماعية مما يدعو إلى تشجيع استيراد رؤوس الاموال الاجنبية فتستأثر بحياة البلدالاقتصادية. والواجب على الحكومة الشعبية أن توازن بين حاجة البلاد الاجتماعية وبين حاجة الزراعة والصناعة من الاموال المصرية .

وسوف يكون لجمعيات التعاون الأثر الفعال فى رفع شئون العمل الزراعى، خصوصاً وأن الحكومة جادة فى تصنيع الريف ، فتراها تعمل الاحصاءات والبيانات حتى تكون على علم تام بأحوال الريف وأهله . فالجمعيات التعاونية خير وسيلة لتسهيل تنفيذ رغبات الحكومة والمساهمة معها فى نشر الصناعات فى الريف، وتعميم توحيد وجمع أشتات الفلاحين والمزارعين، ووضع الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة بما يتفق والنهضة الاقتصادية فى البلاد . ولا ريب أن للتشريعات العمالية أثراً كبيراً فى الكفاية الانتاجية للعمال حيث ترفع تلك التشريعات من

كفاية العمال ، وتؤدى إلى رفع أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم ، وتحافظ على صحتهم ونشر التعليم والثقافة بينهم ، خصوصاً إذا ما كانت هذه التشريعات تتجه نحو توزيع الموارد المحدودة على حاجات المجتمع المتعددة ، مع رعاية المفاضلة بين الحاجات حتى تحصل على أقصى ما يمكن من المنافع ، دون الاعتماد على القروض الاجنبية .

والحق أن الوحدة المثلى سوف تعمل على زيادة الدخل الأهلى من الزراعة ، خصوصاً بعد أن ظهر لنا أن متوسط الدخل فى مصر يدل على أن الزراع وعمال الزراعة يعيشون فى فقر ، وأن متوسط دخل المزارع فى مصر أقل بكثير عن زميله فى دول الغرب، بل وفى أكثر دول الشرق الأوسط ، وهو على أكثر التقديرات لا يزيد فى المتوسط عن ٣٢,٢ جنيها ، وأن الدخل النقدى إذا ما عبر عن مستوى الفلاح الاسمى ، فإن الدخل الحقيقى فى هبوط مستمر كما أظهر ذلك المستر تيلور ، الوزير بالسفارة البريطانية فى تقريره « عن الحالة الاقتصادية والتجارية فى مصر » حيث قال « بينما تحسنت حالة الملاك الزراعيين عما كانت عليه قبل الحرب الثانية ، فان حالة العمال الزراعيين ، وهم غالبية السكان قد ازدادت سوءاً وتعاسة ، فأجورهم تتراوح بين ١٠ و ١٢ قرشاً فى اليوم ، ومع ذلك فهم يشتغلون بمعدل يتراوح بين ١٥ و ٢٠ يوماً فى الشهر ، وذلك مما يزيدهم سوءاً فوق سوء خصوصا وأن أسعار الحاجات ترتفع ارتفاعا كبيراً مما يجعل أعباء المعيشة للفلاح ثقيلة ، وتكاليفه أكثر عبئاً عليه وعلى أسرته . كذلك لم يستفد مستأجر الأرض من ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية شيئا ، وذلك لأن زيادة الأسعار صحبتها زيادة فى ايجار الأرض وأجور النقل ، فلم يزد الدخل الحقيقى لصغار الملاك ولا لمستأجريها (١) . وزيادة الدخل الأهلى وارتفاع مستوى المعيشة لا يتحققان إلا بزيادة الطاقة الانتاجية وتوجيهها توجيها سليما . وإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا. ولا شك أن هذه الآية تلقى ضوءاً ساطعا يمكن أن نستنير به ونسترشد منه فى ظلام هذه الحياة التى تفرق بين الناس ، وهم جميعا سواسية ، والتى ترفع بعض الناس إلى أعلى عليين وتخفض بعضهم إلى أسفل سافلين ، لولا تدخل الحكومة بالتشريع لتحد من غلواء البعض وترفع من الطبقات العاملة التى تستحق حسن التدبير وتمام التوجيه (٢) . والحق أن

---

(١) وفى ظل هذا النظام سوف لا تستفيد طبقة الفلاحين الذين يقومون بانتاج السلع اليدوية للسوق المحلية بل والذين يقومون بالانتاج فى الصناعات المنزلية أو يعملون فى الصناعة أثناء فراغهم من العمل الزراعى فى الشتاء . قارن جون مينارد John Maynard فى كتابه الفلاح الروسى The Russian Peasant

(٢) سبق أن عرفنا علم الاقتصاد بانه العلم الذى يبحث الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المتباينة على الاهداف المتعددة . قارن روبنز Robbins فى كتابه « طبيعة علم الاقتصاد وأهميته The Nature & Significance of Economic Science وأيضا اللورد كينز Keynes فى كتابه مجال الاقتصاد السياسي وطرق بحثه "The Scope & Method of Political Economy,"

وزارة الزراعة جاهدت فى سبيل تحقيق الحجم المثالى لزيادة دخول المزارعين بما قامت به ، فى تفاتيشها بسخا ومحلة موسى والسرو والجميزة وسدس وملوى وشندويل وتفتيش الكونت بلوخر بمركز ادفو ، من تجارب وتوسع فى الزراعة وتنوع فى الحاصلات . فقد قامت هذه الوزارة . أولا - بالاكثار من التقاوى الممتازة والسلالات النقية التى تستنبطها لمختلف الحاصلات الزراعية وحمايتها من الخلط والمحافظة على صفاتها . ثانياً - بالاكثار من تقاوى الخضر واعدادها للتوزيع تلبية للطلب المتزايد . ثالثاً - بالاكثار من الاشجار الخشبية واعداد الشتلات اللازمة لتنفيذ مشروع غرسها على جوانب الترع والمصارف العامة وقضاء حاجة الزراع منها فى طلباتهم الخاصة والنهوض بالثروة الخشبية بالبلاد ، رابعاً - تحسين الأساليب الزراعية بأتباع أفضل ما تنتهى إليه التجارب بشأنها ، واستعمال الآلات الميكانيكية التى تصلح للبيئة المصرية بعد تجربتها واختيار أوفقها من الوجهتين العملية والاقتصادية . خامساً - توفير التجارب الخاصة بتربية الدواجن والحيوان وتحسين الأنواع المصرية منها بالانتخاب أو التهجين من الأنواع الأجنبية الممتازة وتوفير الطلائق الممتازة لتوزيعها على المجموعات الزراعية والمراكز الاجتماعية . سادسا — تخزين الحاصلات بالوسائل الحديثة من صوامع مختلفة السعة للمحافظة عليها من التلف وفتك الطيور بالاصابة بالحشرات سابعا - تجربة وسائل استئصال الحشائش والاقلال من أضرارها للتربة والحاصلات بشتى الوسائل اليدوية والحيوية والكيمائية الحديثة . ثامنا - اتباع الدورات الزراعية لمختلف الأراضى فى جميع مناطق القطر وفقا لظروفها الخـــاصة وتحت مختلف الملابسات التى تكتنف الزراعة المصرية . تاسعا - تهيئة الوسائل لتدريب من يرغب الالتحاق بها من خريجى المعاهـد الزراعيـة وخولية الزراعات وعمال الدوائر على الاساليب الجارية بها بطريقة علمية .

والحق أن الحد الأمثل يحتاج إلى تشريعات عمالية وانتاجية حتى لا نغفل الاعتبارات الاهلية فى أخطر المسائل الزراعية فلا نسىء للعمال ولا للمزارعين فى أهم شئونهم الاقتصادية والاجتماعية . وأن السلطة التشريعية بحاجة إلى معونة حقيقية حتى تتمكن من تأدية رسالتها والقيام بواجبها نحو الطبقات الزراعية العاملة ، فلا تغمض عينها على القذى وابقاء الداء دفينا يفعل فعله فى الجسم حتى يؤدى به إلى الانهار ، وقد أظهرنا الداء ، وكشفنا العلاج احتفاظاً بصحة المزارعين وقوتهم الانتاجية ورفع قواهم الحدية وما فوقها .

المبحث الرابع : الأوضاع الاجتماعية وتنظيم علاقة المزارعين بالأرض

« إحذروا صولة الكريم إذا جاع واللئيم إذا شبع » أردشير

إن الأوضاع الاجتماعية التى تنظم علاقة المزارعين بالأرض التى يفلحونها لا تقل أهمية

وخطورة عن الحياة نفسها ، حيث أنها تمس الفلاح فى جميع مرافق حياته ، خصوصا وأن فى التشريعات والتقاليد المتصلة بحيازة المزارعين للأرض دخل كبير فى ازدهار الزراعة أو ركودها ، وفى رخاء الريف أو فقره ، بل وفى تقدم الأمة أو تأخرها ، وسوف تؤدى التجارب فى استعمار الأراضى المستصلحة وتوزيعها على صغار المزارعين إلى نجاح باهر فى شيوع الملكية ، ودفع جديد لإصلاح الأوضاع الاجتماعية والقانونية المتصلة بالزراعة المصرية . ولا ريب أن صغار الفلاحين عاجزين أن ينشئوا بأنفسهم حياتهم الجديدة فى الأرض المستصلحة ، لضعف مواردهم من جهة ، ولكراهيتهم للهجرة من قراهم من جهة أخرى . وواجب الحكومة أن تأخذ على عاتقها تنظيم الاستعمار الداخلى وتمويله حتى يطمئن صغـــار الزراع ويؤدون رسالتهم على الطريق المستقيم ، خصوصا إذا ما نقلوا من المناطق المكتظة بالسكان إلى المناطق المستصلحة حيث سوف يجدون بيوتا يأوون إليها [١] ، ورعاية حكومية توفر وسائل العون والمساعدة إليهم إلى أن يتمكنوا من بناء حياتهم الجديدة . وإذا كانت الحكومات الرشيدة تقوم بالاشراف على الاستعمار الداخلى وتنظيمه ، لأنه عمل من أهم الأعمال الاجتماعية التى تضطلع بها الحكومات ، فان على الحكومة المصرية ، إما خلق العدد الوفير من الملكيات المتوسطة والصغيرة ، وإما الإشراف بنفسها على أمر الهجرة الداخلية ، إذ أنها وحدها القادرة على إعداد المناطق الزراعية الجديدة التى ينقل إليها صغار الفلاحين ، وتزويدها بالمساكن الصحية والمرافق الاجتماعية الأخرى حتى يقبل المزارعون على الهجرة إليها ، كما أنها هى القادرة على إنشاء المؤسسات الاجتماعية والتعاونية بواسطة المصالح المتفرعة فى الوزارات المختلفة كمصلحة الفلاح التعاونية ، ومصلحة الإرشاد الزراعى ، ومصلحة الدعاية الصحية ، ومصلحة الخدمات الاجتماعية ، وما دبرته البلاد خارج نطاق الحكومة بواسطة « الرواد » الذين يديرون ثلاث مؤسسات كبرى بالقاهرة ، والجمعية التعاونية الاجتماعية ، وجمعيات الشبان المسلمين ، والشبان المسيحيين والشابات المسيحيات ، وما تؤديه الصحافة المصرية بالذات من تقديم المساعدات الثقافية للراشدين .

---

(١) راجع آراء فى الملكية الزراعية « على صفحة البلاغ فى ١٩٥٠/٥/٢٨ حيث نرى محاورة بين آراء الأستاذ محمد محمد الوكيل ، وزير الاقتصاد الوطنى ، وبين آراء الأستاذ جلال حسين ، رئيس لجنة الاصلاح الزراعى فى المؤتمر الاقتصادى الدولى فى كراتشى فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، حيث يرى الأخير ضرورة وضع حد أعلى وحد أدنى للملكية ، ويقول بأن الضرورة تقتضى وضع تشريع عاجل حتى لا يملك أى فرد فى قرية واحدة أكثر من ٢٠٠/٠ من الأراضى المنزرعة بها على ضوء ما تقرر فى الجمعيات التعاونية بمصر حيث لا يملك العضو أكثر من خمس رأس مال جمعية التعاون . فإذا ما سلمت مصر منذ سنة ١٩١٣ بمبدأ حماية الملكية الصغيرة بقانون الخمسة أفدنة ، فالفلاح أولى بالأرض التى يفلحها ، ومن يفلح الأرض أولى بملكيتها .

الحد الادنى والحد الأعلى للملكية وتخليص البلاد من التدخل الاجنبي

والحق أن تقييد الملكيات الكبرى ونشر الملكيات المتوسطة والصغرى ، ووضع حد أدنى للملكيات الصغيرة وحمايتها من التضاؤل والتقسيم ، وتنظيم الإيجار والعمل الزراعى ، وتوزيع الأرض المستصلحة على صغار المزارعين دون سواهم من الملاك ومن المستثمرين لاموالهم ، ورفع الطاقة الانتاجية لصغار المزارعين بالارشاد والتوجيه الزراعى ، واستعمال الآلات فى الزراعة ، وتحريم تملك الأرض الزراعية لغير المواطنين هى الطرق المثلى للاصلاح الزراعى . ولا شك أن حماية الملكية الصغرى من التضاؤل والتفتيت والتقسيم عن طريق تحريم تجزئتها بالبيع أو الارث لكى لا تنزل عن الحد الأدنى هى سياسة لها أهميتها بحيث لا تقل عن أهمية العمل على تجميع اجزاء الملكيات الصغيرة الموزعة فى مساحات ضئيلة متعددة وتوحيدها فى قطعة واحدة حتى يمكن استغلالها استغلالا اقتصاديا سليما ، بشرط أن لا يكون منع تقسيم الأرض الصغيرة المساحة عن طريق حرمان بعض الورثة من حقهم فى الميراث لايحرم هؤلاء الورثة من التعويض بمبلغ من المال يوازى أنصبتهم الشرعية ، أو بالسماح لهم بالمساهمة فى مشروع الملكية الصغرى بما يتفق مع نصيبهم . ولهذا يجب أن يوضع نظام لانتقال ملكية الأرض عن طريق الأرث بحيث يحول دون تضاؤل الملكية الصغيرة ، من غير عدوان على حق أى وارث ، بل بموافقة الجميع حتى تعززه قوة الشعب التى هى درع الجميع عندما يطمع فيها الطامعون ، ويقنبه العاملون ، فلا يخافوا ولا يحزنوا ، بل يطمئنوا ويأمنوا .

والحق أن الملكية الزراعية تستحق اعادة النظر فى توزيعها مع تحديد الملكية الكبيرة أيضاً ، وجعل حد أدنى للملكية الصغيرة وحد أعلى للملكية الكبرى ، وتحريم تمليك الأراضى الزراعية للأجانب ، وبذلك يسير الاقتصاد الزراعى القومى والسياسة الزراعية على أسس سليمة تحقيقا لرفع مستوى الانتاج ودعم الملكية وصيانتها . ولا ريب أن وضع سياسة ثابتة وبرنامج دائم لاصلاح الأراضى البور يقتضى توزيع الأراضى الحكومية والبور على المعدمين ، والتصرف فى أراضى الأوقاف والشركات العقارية ، مع استغلال أراضى الصحراء والتوسع فى الافادة من مياه النيل التى تصب فى البحر الأبيض المتوسط . وسوف تقضى السياسة الزراعية الثابته بالتنظيم الفنى من حيث توزيع الملكية الزراعية العقارية ، وتطبيق طرق الزراعة الكثيفة بتجنيد رؤوس الأموال لاستغلال الأراضى استغلالا يتمشى مع زيادة السكان ونزع ملكية بعض الأراضى للمنفعة العامة القومية ، بشرط أن لا تعتمد البلاد على الاستفادة من النقطة الرابعة من مشروع ترومان حيث تريد الولايات المتحدة تقديم المعونة والخبرة الفنية لمصر مقابل التدخل فى شئون البلاد ومعرفة أسرارها وماكن فيها من جليل الموارد وعناصر الثروة الأهلية . فهل تخلص النفوس من شوائب طمع الدنيا الزائلة ؟

فإذا ما أبدت وزارة الخارجية الامريكية استعدادها لأن تحمل مصر على قبول «مشروع النقطة الرابعة» من مشروع ترومان الذى يهدف إلى انعاش الدول «المتأخرة اقتصادياً» حتى لاتصبح لقمة سائغة للشيوعية، وأوفدت إلى الشرق الأوسط فى أغسطس سنة ١٩٥٠ مستشارها الدكتور «وندل كليلاند» رئيس الخدمة العامة بالجامعة الامريكية سابقا بالقاهرة، للانتفاع بهذا المشروع، فانا نعتقد أن هذا العون سوف يحد من رفع مستوى معيشة المصريين خصوصا وأن النقد المصرى ما زال منخفضا بالنسبة للدولار بمقدار ٣٠,٥ ٪ من قيمته الحقيقية، وسوف يتيح تنفيذ المشروع لوزارة الخارجية الامريكية الاطلاع على جميع اقتصاديات مصر، وهذا يعد كشفا لحالة مصر المالية والاقتصادية والاجتماعية. وإذا ما قبلت مصر معونة الخبراء الامريكيين فانها سوف تفتح الباب على مصراعيه لرؤوس الأموال الامريكية التى ستتدفق لتحقيق هذا المشروع، وسوف يكون من حق أصحاب رؤوس الاموال الامريكية الحصول على احصائيات وتفصيلات ليس من المصلحة المصرية إذاعتها. والمشروع ينظر إلى مصر نظرة البلاد المتخلفة عن المدنية، ويقضى بالاستعمار الامريكى فيجعل من مصر جزءا من السياسة الامريكية فيربطها بعجلة الولايات المتحدة بدون قيد أو شرط. ومهما قيل من زيادة الانتاج ورفع مستوى الرخاء والسلام والتوسع فى تطبيق المعرفة الفنية والعلمية الحديثة، والاستعانة بخبراء أجانب يتسلمون عوائدهم بالدولار، فان المساعدات الاستشارية سوف يكون ثمنها غاليا لمصر والمصريين. وإذا ما دعا مشروع النقطة الرابعة إلى تقدم كبير فى اقتصاديات البلاد، فان ارتباط الدول الصغيرة بالدول الكبيرة هو ارتباط لصالح الدول الكبيرة. وإذا ما قيل أن رغبة الولايات المتحدة من هذا المشروع هو محاربة الشيوعية بالدولار، فان وضع الخطط لمشاريع أصلاحية ضخمة سوف يوجه البلاد توجيها دوليا يسىء إلى الاقتصاد الأهلى إلى حد كبير. وإذا قيل أن المشروع يفيد توزيع الأراضى، وينشىء القرى النموذجيـــة ويحقق المشروعات العامة فى الرى والتعليم والتصنيع، فان المساعدة الفنية سوف تحد من الفوائد التى تجنيها مصر بالنسبة لما تجنيها الولايات المتحدة. فالفوائد على رؤوس الأموال الامريكية سوف تدفع بالدولار، كما أن أجور الادارة الامريكية مرتفعة وسوف تدفع بالدولار. وإذا مانظرنا إلى قيمة النقد المصرى المنخفض وارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للجنيه المصرى تبين لنا مضار هذا المشروع. فالقروض حتى من بنك التعمير سوف تقيد البلاد فى المجال الاقتصادى.

ولا شك أن برنامج النقطة الرابعة من مشروع ترومان ينقسم إلى قسمين من ناحية الموضوع: الأول هو مشروع المساعدة الفنية أو تزويد الدول المتخلفة بميزات المعرفة الإدارية والخبرة الفنية التى حصلت عليها الولايات المتحدة نتيجة جهادها الطويل فى عالم العلم والزراعة والصناعة والتجارة والمال. والثانى هو تمويل المشروعات العمرانية فى شتى أنحاء العالم برؤوس الأموال الأمريكية الخاصة أو غيرها من الأموال. وينقسم البرنامج من

ناحية التنفيذ إلى قسمين كذلك ، أولهما ماله صلة بالولايات المتحدة تمثلها الاتفاقيات الثقافية التى تكون أمريكا طرفا فيها ، والثانى مايرتبط بالأمم المتحدة . فالمشروع إذ ماعنى بالمساعدة الفنية والمشورة العلمية ، فإن هـذه العناية قد لا تضر استقلال البلاد إذا كانت تحت اشراف قومى سديد . أما إذا كان المشروع مجرد مشروع مالى استغلالى فان تدخل الحكومات فى شئون بلاد غيرها مما يدعو إلى الشك ويثير الاهتمام ، خصوصاً إذا ما كانت معضلات البحث والتحليل والاستقصاء والدراسة تتطلب التدخل فى شئون البلاد الداخلية للحصول على ماتحتاجه من مطبوعات فنية وأدوات الايضاح عن موارد البلاد الدخلية . ونرى أن استقدام الخبراء الأمريكيين لتدريب المصريين على أحدث الأساليب والوسائل سوف يقتضى تقديم التقارير التى تكشف أسرار البلاد المختلفة حتى يمكن وضع برامج الاستثمار التى تتفق مع البلاد التى تقدم المعونة والارشاد (١) . إلى هذا فان تقديم المساعدة الفنية أو المالية سوف يلحقها تدخلات واقرارات لفائدة البلاد المستثمرة أموالها فى البلاد المتأخرة أو المتخلفة . ونعتقد أن مصر تتمتع بقسط وافر من المعرفة الفنية الداخلية تؤهل المصريين لوضع المشروعات وتجهيزها على صورة تكفل لمصر النجاح وتكفل للميزانية وفراً من النفقات . وكل ما تحتاجة مصر هو تعبئة الجهود الفنية المصرية لما فيه صالح البلاد دون محسوبية لأعضاء بعض الأحزاب ، بل الاعتماد الكلى على الكفايات وأهل الخبرة والدربة والعلم . وإذا ما افتقر علماؤنا إلى بعض النواحى الفنية ، فقد برهن مصطفى بك ماهر على ما يناله العلماء من خبرة واستكمال الدراية من زيارة البلاد المتقدمة فى هذه الفنون والعلوم والخبرة . فالنقص فى بعض نواحى العلم يمكن استكماله دون استقدام الأجانب استقداماً يبقيهم فى البلاد إلى أبد الآبدين . أما الأموال التى تفتقر إليها المشروعات المصرية فهى وفيرة وسوف تجد الحيوية الكافية لحسن استغلالها واستثمارها ، كما أن المعرفة الملائمة لاستثمار هذه الأموال سوف تجد سبيلها بين المصريين بعد التمهيد لها من الأخصائيين من رجال الحكم والإدارة الفنية . إلى هذا فانا نرى أن اختلاط المصريين بالفنيين فى الولايات المتحدة ، والتقارير الاقتصادية التى ترد إلى مصر من سفرائنا فى الخارج ، وأعضاء البعثات العلمية والملحقين التجاريين سوف تشمل ضروب البحث والعلم حيث يتهيأ لمصر الكشف عن مصادر الثروة

---

(١) ساهمت الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٣٨ فى برنامج التبادل العلمى والفنى مع بقية الدول الامريكية عن طريق لجنة التعادن العلمى والثقافى ومعهد شئون الجمهوريات الامريكية . كذلك تقوم ادارة التعاون الاقتصادى بتنفيذ مشروع الآنعاش الأوربى كما تقوم فى الوقت ذاته بتنفيذ برنامج المساعدة الفنية فى ميدان الانتاج الزراعى والصناعى واستغلال الطاقة العالية ودراسة أحوال العمل وتحليل ودواسة الاسواق والادارة العامة بل والاداة الحكومية .

المعدنية وغيرها ، كما يتهيأ لمصر الدراسات الخاصة بضبط الفيضانات وتوفير القوى المائية والبحوث المتعلقة بمكافحة الأمراض المتوطنة ومقاومة أدواء الإنسان وآفات النباتات والحيوان . والواقع أن الواجب على مصر أن تستغل جهود أهلها من الفنيين قبل النظر إلى استقدام أمثالهم من الأمريكيين وغيرهم حتى تتمكن من تطهير السبيل من كل ما يعوق النمو الاقتصادى الأهلى فى البلاد .

وكما أن المعونة الفنية الأجنبية يمكن الاستغناء عنها إلى حد كبير إذا ما عبأت مصر جهود أهلها من رجال العلم والفن ، فانها كذلك يمكن الاعتماد الكلى على أموال أهلها من المصريين والمتمصرين . ومع أن المعونة المالية منفصلة ومستقلة عن المساعدة الفنية إذ أن المعونة المالية على عكس المعونة الفنية تنال من الأوساط المالية والمصرفية والتعاونية والتساهمية ، فان مصر فى الواقع غير عاجزة عن تمويل مشروعاتها إذا ما عنت بتنظيم أسواقها المالية وأستخدمت الأموال المحلية فى شكل قروض داخلية ، وأوقفت توجيه الأموال المصرية إلى العقارات الزراعية والأراضى المنزرعة غير الربيحة . ويكفى أن نقول أن الأموال الأجنبية لا تقبل الهجرة إلى مصر إلا بشروط لا تتمشى مع رفع مستوى معيشة المصريين . وإذا كان لمصر أرصدة إسترلينية فالواجب حسن استغلالها فى المشروعات الأهلية بدلا من توجيه تلك الأرصدة إلى التحسينات الاجتماعية التى لم يحن الوقت لحسن استثمارها فى البلاد . ألم تر أن أصحاب المشاريع فى مصر من الأجانب يطالبون بشروط تخل بالقواعد المسلم بها فى البلاد الأجنبية ؟ ألم تر أن الحكومات الأجنبية تتدخل لتعديل قانون الشركات الجديد فى البلاد ؟(١) ألم تر أن الدول الأجنبية تشترط استلام أرباحها بالدولار بدلا من الجنيه المصرى ، وهذا معناه خسارة المصريين بقدر الفرق بين قيمة الجنيه المصرى والدولار ؟ ولا شك أن استعمار الدولار سوف يقضى على الأرباح الناشئة للمصريين عن كل نوع من أنواع التجارة الخارجية التى يشترك فيها الدولار وتساهم فيها الشركات المتوطنة فى البلاد . وخلاصة الأمر أن الولايات المتحدة ، بدافع الاعتبارات الاقتصادية الأمريكية ، ترى استثمار أموالها لدوام زيادة القدرة الإنتاجية فى بلادها وتحقيق التوازن العالمى حيث تستأثر بتوجيهه لما فيه مصلحة أهلها دون غيرهم . فالولايات المتحدة تسعى إلى توفير العمل اللازم لملايين المتعطلين من عمالها ، فاذا كان هذا يقضى برفع مستوى البلاد المتخلفة كان ذلك من الأهداف الامريكية القانونية .

---

(١) قارن « محاولة رؤوس أموال الشركات المساهمة يحرم البلاد من مزايا تثمير الأموال الأجنبية » للاستاذ سنى بك القانى على صفحة المصرى فى ٥٠/٥/١٧ حيث ينقد قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ لأنه يحد من استثمار الأموال الأجنبية ، وراجع « النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية من الجزء الثانى صفحة ١٣٨ للمؤلف وقارن « القيمة ورأس المال » تأليف هكس صفحة ١٩١ .

وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب فى نهج سياسة جديدة فى الشرق تقوم على المساعدة الايجابية ، فان وراء هذه السياسة أغراضا سياسية سوف تقضى على استقلال البلاد الاقتصادية ، وبالاخص وأن الضمانات التجارية سوف تحد من الفوائد التى تجنيها مصر من هذا المشروع . وخير لمصر أن تعيد البحث في السياسة الخاصة بانتاج المحاصيل الزراعية بحيث يمكن التوسع فى زراعة الحبوب والمنتجات الزراعية الضرورية الأخرى على حساب المحاصيل والمنتجات التى لا تجد رواجا فى بلدان العملات الصعبة ، من أن تستمر فى انتاج القطن والتخصص فيه وتصديره إلى بلدان العملات السهلة رغم توفر عملات هذه الدول بالبلاد . ولا ريب أن السياسة الكفائية سوف تتطلب إعادة النظر فى الملكية وحسن توزيعها على الزراع والمزارعين.

وإذا قيل أن مصر يمكنها أن تستفيد فى الوقت الحاضر سنة (١٩٥٠) من بنك الإنشاء والتعمير ، وذلك لأنها تفكر فى تنفيذ مشروعات إصلاحية كبيرة تتصل بالرى وكهربة خزان أسوان وغير ذلك من الشئون العامة . وأن تكاليف أحد المشروعات الانشائية تقدر بحوالى مائتى مليون جنيه ، فانه ليس من العسير الحصول على مثل هذه المبالغ الطائلة من المصادر الأهلية بواسطة عقد قرض داخلى طويل الأمد. فمصر لاتواجه فى الوقت الحاضر أية مشكلة تتعلق بميزان المدفوعات حيث أنها استطاعت الحصول على كميات كبيرة من الذهب والدولارات ، وكل ما تحتاجه مصر هو تنظيم سوقها المالية حتى تستطيع الحصول على ما يلزمها من المال لانعاشها الاقتصادى ، فليس من مصلحة مصر أن تسعى لدى البنك الدولى للانشاء والتعمير فى الحصول منه على جانب من الأموال ، إذ أن فى الإمكان عقد عقود داخلية لتغطية ما تحتاجه بشروط أو بفائدة معقولة . فاذا قال الدكتور أحمد نظمى عبد الحميد ، سكرتير عام البنك الأهلى المصرى ، على صفحة الأهرام فى ١٩/١٠/٥٠ أن الظروف الراهنة تعد مواتية للقيام بالسعى لدى بنك الانشاء والتعمير ، لأن البنك يرغب الآن فى توظيف أموال كبيرة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا كمصر ، فان مصر فى غنى عن المساعدات الأجنبية لكثرة الأموال الفائضة ، ولما لمصر من أموال استرلينية على انجلترا . وإذا قيل أن بنك التعمير خفض سعر العمولة على القروض من واحد ونصف فى المائة إلى واحد فقط ، كما أطلق الحرية لاستخدام القروض على الوجه الذى تراه البلاد المقترضة فى تمويل مشروعاتها ، فافرض استراليا مثلا ٢٥٠ مليون دولار ، ولم يشترط عليها استخدام هذا المبلغ فى مشروع معين ، فان انخفاض الجنيه المصرى بالنسبة للدولار يدل على خسارة مصر من القروض الأجنبية . فاذا ما حصلت استراليا على قرض بفائدة ٣,٢٥٪ وعمولة قيمتها واحد فى المائة ، فان مصر يمكنها أن تقترض داخليا بسعر يتناسب مع طول مدة القرض خصوصا وأن الحكومة المصرية تمنح المقرضين امتيازات ضرائبية يكون من أثرها خفض الواردات

الأجنبية الغير ضرورية . ولا شك أن بمصر جماعة من الاقتصاديين أمثال حافظ باشا عفيفي وسنى بك اللقانى ونظمى بك عبد الحميد والأستاذ الطناملى والدكتور القيسونى وغيرهم يميلون إلى القروض الأجنبية مهما ارتفعت قيمة هذه القروض بالنسبة للعملة المصرية ، معتمدين على ما أحدثته المؤسسات الأجنبية من فوائد وبالأخص فى فرنسا وهولندا والدانمرك ويوجوسلافيا والهند . والحق أن تشجيع استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خطر على الاقتصاد القومى ، لأنه كثيراً ما يدعو إلى سوء توجيه اقتصاديات البلاد لصالح البلاد الدائنة . ويكفى أن نقول أنه نوع من أنواع الاستغلال ، فلا يصح للبلاد الضعيفة أن تستسلم لقوى البلاد القوية الدائنة كما أن البلاد الدائنة سوف توجه البلاد المدينة لما فيه صالح اقتصادياتها . وإذا قيل أن رؤوس الأموال الأجنبية ليس لها غرض سوى استثمار الجهود الدولية لما فيه صالح البلاد الضعيفة ، فان مصر تطالب بأنواع معينة من السلع الضرورية من أمريكا فلا تجدها فى الأوقات المناسبة ، كما أن مصر ترى فى تصفية أرصدتها الاسترلينية رفع مستوى طبقاتها العاملة . الى هذا فانا نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وايطاليا واليونان إذا ما تعاقدت مع مصر فى معاهدات تجارية ، وجدت مصر الدول العظمى تطالب بامتيازات وحقوق لا تبررها الروح الواجب توافرها فى معاهدات تجارية صحيحة أو معاهدات الاقامة . فاذا ما نظمت مصر قواعد اقامة ومعاملة رعاياها بالعدل والمساواة وجدت الدول الأجنبية تطالب بعقد معاهدات الاقامة ملحقة بالمعاهدات التجارية . فاذا ما أصرت الحكومة المصرية على أن وضع قواعد اقامة ومعاملة الأجانب ضمن معاهدات منفصلة لا تلحق بمعاهدات الصداقة أو التجارة المبرمة أو التى سوف تبرم بين مصر وهذه الدول الأجنبية ، فان الولايات المتحدة الأمريكية تريد الحاق معاهدة الاقامة بمعاهدة الصداقة والتجارة لما فيه غير صالح مصر . وإذا ما أرادت الحكومة المصرية الشعبية أن علمها أن لا تعامل أى دولة أجنبية لها رعايا فى مصر ، معاملة الدولة الأكثر رعاية ، ولا تمنح رعايا أى دولة من هذه الدول مزايا لا تكون ممنوحة لرعايا الدول الأخرى ، فان بريطانيا العظمى تطالب معاملة ممتازة لرعاياها . ولا شك أن الحكومة تحرص على أن تصاغ معاهدات الاقامة وفقاً لنموذج واحد ، وأن على الدول الأجنبية أن تتفاوض معها ضمن نصوص هذا النموذج ، فى الوقت الذى قدمت فيه بعض الدول نماذج من جانبها طالبت بأن تجرى المفاوضات حولها ، وهى تقضى على روح العدالة التى تعمل مصر على تحقيقها .

وسواء طالبت اليونان وايطاليا بحقوق معينة لحصول رعاياها على عمل فى مصر ، كما تطالب بامتيازات مالية وتشريعية للشركات التى يملكها رعاياها ، وسواء حاولت دولة معينة توحيد موقف الدول الأجنبية تجاه موقف الحكومة المصرية خصوصاً بعد أن تبين أن

الحكومة المصرية تعامل معاملة ممتازة رعايا الحكومات العربية ، وتعطى أعضاء الدول العربية شرط التمتع بالدولة الأكثر رعاية فى ميدان قواعد الاقامة والعمل للأجانب ، فان الدول الأجنبية لا تراعى سوى مصالحها عند ما تستثمر أموالها فى الديار المصرية . فاذا كان نشاط اللجنة القومية للغرفة التجارية الدولية تعنى عناية خاصة باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر ، فان مصلحة المصريين هى الباعث الأساسى للقروض الأجنبية (١). فاذا كانت القروض تحرم الاقتصاد الوطنى من مشروعات تقام فى أرض مصر يكون فوائدها لغير المصريين، كان الأولى بمصر أن لا تعطى هذه القروض أية أهمية اقتصادية أو اجتماعية . وإذا ما تحمس وزير لمشروع النقطة الرابعة ، فيكفى أن يعلم الوزير أن هذا المشروع سوف يقضى بارسال بعثة فنية أمريكية إلى مصر لتدرس امكانيات البلاد ومعرفة مواردها الصناعية والزراعية . وهذا معناه صعوبة الفصل بين الاقتصاد والسياسة ، وأنه من الصعب أن ترى الولايات المتحدة تعضد اسرائيل وفى الوقت نفسه تعاونها فى استثمار أموالها الفائضة فى البلاد لتتدخل لمصالحها ، ومصالح من ترى من الدول التى تتفق ومشاربها التجارية والمالية .

ومن الجهة الأخرى نرى أن أعضاء الوزارة الشعبية مختلفة الرأى فى مزايا الأخذ بالنقطة الرابعة من مشروع ترومان . ومع أن لجنة بمصر قد تشكلت بوزارة الخارجية من ممثلين لجميع الوزارات وقررت أنه لا يوجد مانع من قبول المعونة الفنية التى تضمنها المشروع، على أن تركز المشروعات والطلبات الخاصة بها فى وزارة الاقتصاد الوطنى، فإن وزارة الشئون الاجتماعية طلبت التحلل من هذا القيد والسماح لها بمخاطبة السلطات الأمريكية بطلب مدها بما تحتاج إليه من الخبراء الأجانب على طريق الاستعجال إذ أن لديها فعلا مشروعات قائمة مثل مشروع الضمان الاجتماعى ، والمراكز الاجتماعية ، والمساكن الشعبية ، ورعاية الطفولة ، والأحداث تحتاج بصفة عاجلة إلى خبراء كما طلبت منح التسهيلات اللازمة لتمرين جماعات من موظفى الوزارة فى الولايات المتحدة مع تحمل مصاريف اعالتهم هناك ، وتمرين جماعات أخرى أكبر ، من الموظفين فى مصر ، وتقديم الأدوات التى تحتاج إليها فى تمرينهم . فالانتفاع بالنقطة الرابعة من مشروع ترومان فى الاصلاح الريفى والاجتماعى فى مصر يقتضى التدخل فى كل شئون مصر ، الصغير منها والكبير . ألم تطلب وزارة الشئون الاجتماعية ، زيادة على ماسبق أن ذكرناه ، بارسال اثنين من الموظفين إلى أمريكا لدراسة نظم الضمان الاجتماعى بها لمدة أربعة أشهر ومنح كل منهم فى هذه المدة ١٥٠٠ دولار ، وكذلك ١٥ موظفاً من متوسطى وصغار الموظفين لدراسة نظم إدارة الضمان لمدة ستة شهور ، وهذا يقتضى اندماج

---

(١) راجع « مجلة مصر المالية » عدد ٥٠/٦/٢٥ « قانون الشركات ـ مناقشة هامة فى جمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع » . وأيضا قرارات مؤتمر العمل الدولى الثالث والثلاثين فى ٥٠/٦/٧ .

المشروعات المصرية فى النظم الأمريكية ، مع زيادة الحاجة إلى الدولارات من بنك الاستيراد والتصدير الذى سوف يشرف على استثمار الدولارات ؟ ألم تطالب وزارة الشئون بزيادة عدد المراكز الاجتماعية فى الريف بحيث يصبح المركز الاجتماعى يخدم خمسة آلاف نسمة بدلا عن عشرة آلاف حتى تكون فائدته أكثر جدوى وأعم نفعا ؟ ألم تطالب وزارة الشئون الاجتماعية بارسال بعوث مصرية إلى الخارج لتدريب أفرادها على أحدث الأساليب الفنية لخدمة الاصلاح الاجتماعى الريفى عن طريق هذه المراكز فتكون عاملا فعالا فى النهوض بالشئون البلدية والقروية والدخلية ، وهذا يقتضى مصروفات لصالح الأمريكيين ، والبريطانيين أكثر منه لصالح المصريين ؟ ألم ترى أن مصر طالبت بالعتاد الحربى فلم تجد أية استجابة من بريطانيا والولايات المتحدة ، مع أن تعزيز الجيش المصرى بالمواد الضرورية له من دعائم الاستقرار المصرى ، وأن العناية بالشئون الاجتماعية يجب أن تساير حال الميزانية المصرية . الحق أن مشروع النقطة الرابعة يحتاج إلى التريث والتفكير قبل التشريع فى قبوله واختلاف الوزراء فى فوائده وفضوله .

ولا شك أن الامريكين يهتمون بمشروع النقطة الرابعة من تصريح الرئيس ترومان حيث ألقاه فى يناير سنة ١٩٤٩ ، وحيث أخذ بنك الاصدار والاستيراد يعد العدة لتنفيذ بنوده على مصر والمصريين ، إذ أن الحكومة تعضد هذا البنك تعضيداً يفك كربة الامريكيين ، ويضع إحقاق الحق للحكومة الامريكية للتدخل فى شئون البلاد التى تقبل نصوصه ومواده ، وذلك عن طريق الإفادة من الخبرة الامريكية واستخدام رؤوس الأموال الأجنبية ، سواء تنافى ذلك مع السيادة المصرية أو قضى على حسن استثمار الأموال المصرية فى المشروعات الكبرى الصناعية والتحويلية . وإذا كانت بعض البلاد العربية لم تستكمل استغلال مواردها under-developed فتخلفت عن ركب الحضارة والتقدم الاقتصادى ، فان الولايات المتحدة ترغب رغبة أكيدة فى الاتصال بتلك الدول بالطرق الاقتصادية والعملية والثقافية والمالية ، كما يدل على ذلك الكتاب الذى أصدرته وزارة الخارجية الامريكية تحت عنوان «سياستنا الخارجية» فقد ورد فى هذا الكتاب فى الصفحة الثالثة والسبعين أن الولايات المتحدة تدرس أساليب حياة الشعوب المتخلفة عن ركب الحضارة ، وتساهم فى ادراك المعلومات الصحية عنها حتى تتمكن من تقديم الاستشارة الفنية وتتولى تمويل المشروعات وبالاخص تمويل عمليات استنباط البترول والكشف عن ينابيعه كما تمول المشروعات الحديثة كمشروعات السماد فى مصر وغيرها ، كما مولت صناعة المطاط وتعدين القصدير واستغلال مشروعات الكهرباء والسماد الصناعى وغيره استغلالا فنيا مستمراً . ولكى تستكمل الولايات المتحدة مشروعاتها فى ثوب يتلاءم مع اقتصاديات البلاد المتخلفة قررت ارسال البعثات الفنية إلى تلك البلاد واستقدام

الفنيين من البلدان المتخلفة إلى الولايات المتحدة لتدريبهم فيها . ونحن نعرف معنى هذا التدريب والتقليم والتحول إلى محنة يوجهها الاستثمار الامريكى.

والحق أن الرئيس ترومان اقترح فى الخطاب الذى ألقاه فى يناير سنة ١٩٤٩ بمناسبة افتتاح دورة الكونجرس رفع مستوى هذا النشاط الامريكى إلى درجة تجعل منه سياسة امريكية قومية ، وعملا من الأعمال الرئيسية للشعب الامريكى وحكومته . فالنقطة الرابعة فى بيان الرئيس ترومان أصبحت ذى بال بالنسبة للدول المتخلفة خصوصا وأن الولايات المتحدة سوف تستفيد منها على ضوء التقدم العلمى والصناعى الذى وصلت إليه ، فتعاون المناطق المتخلفة عن ركب الحضارة لأنها فى هذا التعاون تخدم مصالح الامريكيين والأسواق الامريكية بل والسياسة الامريكية الحديثة . فهل تستفيد الدول المتخلفة عن ركب الحضارة من المعلومات الفنية الامريكية بدون تدخل الامريكيين فى شئونها الداخلية ؟ وهل يمكن أن يقال بعد تجارب فلسطين ومحنتها أن الولايات المتحدة برياسة الرئيس ترومان تساعد على تحرير البلاد المتخلفة عن ركب الحضارة ، وتعززها فى الحرية فى استغلال رؤوس الأموال الأهلية إذا كانت لا تتطلب سوى الاستشارة الفنية ؟ الواقع أن مصر تنتج كميات كبيرة من الغذاء والكساء ومواد البناء ، ولكنها تحتاج إلى قوى آلية لتخفيف العبء الإقتصادى عنها ، فهل قامت الولايات المتحدة بتقديم المعونة بدون المطالبة بحقوق والتزامات وتدخل فى شئون البلاد ؟(١) الحق أن ترومان يربط التعاون الفنى واستخدام البراعة والخبرة والمعلومات العلمية بالتعاون المالى حتى تتمكن الولايات المتحدة دون غيرها من رفع مستوى البلاد المتخلفة وفقا للبرنامج الذى تضعه الولايات المتحدة . ولا شك أن مصر ، إذا ما تعاون أفرادها واتحدت أحزابها ، وتنسقت جهود أهلها أمكنها الاستغناء عن المساعدات الأجنبية ، خصوصا بعد أن أظهرنا أن بنك الانشاء والتعمير الدولى ، وبنك التصدير والاستيراد الامريكى ، والبنوك الامريكية عامة والبنوك الدولية خاصة ، لا تبغى سوى مصالح مساهميها . والدليل القاطع أن الولايات المتحدة تسعى بمختلف الوسائل والطرق لعقد معاهدات جديدة تكفل ضمانات معينة عديدة للمستثمرين الامريكيين حتى يتلقوا نفس المعاملة التى يتلقاها مواطنو البلدان التى يستثمرون فيها رؤوس أموالهم دون أى تمييز فى المعاملة ، مع أن الولايات المتحدة لا تعامل المنتجات المصرية بنفس المعاملة التى تعامل بها مزارعى القطن الامريكى ، فهل توافق الولايات المتحدة على حرية تصدير القطن لأمريكا حتى يتلقى المزارع المصرى نفس المعاملة التى يتلقاها المزارع الامريكى ؟ وهل يدور البحث حول وضع قوانين جديدة ليتمكن بنك

(١) راجع مبدأ الحدية المتكافئة The Equi-marginal Principle صفحة ٦٢٢ — ٦٢٧ من كتاب « التحليل الاقتصادى Economic Analysis تأليف بولدنج Kenneth E. Boulding »

التصدير والاستيراد من تأمين المستثمرين الامريكيين ضد المصادرة والتعطيل والاستيلاء ، بل وعدم قابلية التحويل إلى عملات أجنبية حتى يتمكن المستثمر الامريكى من إخراج أرباحه من البلاد بعملة بلاده ؟ الواقع أن الكونجرس الامريكى قد وافق على مشروع النقطة الرابعة فى شهر ابريل عام ١٩٥٠ وعهد إلى وزارة الخارجية الامريكية بمهمة إدارة أعمال التعاون الفنى ، كما اعتمد فى ميزانية السنه الأولى مبلغ أربعة وثلاثين مليونا ونصف مليون دولار ، خصص ثلثه تماما للمساعدة الفنية طبقا لبرنامج هيئة الأمم المتحدة للتعاون الفنى .

فاذا كان من مصلحة مصر الاستفادة من التعاون الفنى والاهتداء به فى ادارة الشئون الزراعية والصناعية ، فالواجب على مصر أن تتحرر من العادات البالية القديمة حتى يؤتى التعاون الفنى أكله فى سرعة كبيرة، بشرط أن لا يفرض الفنيون الامريكيون على مصر تطبيق نظريات تتعارض مع طبائع البلاد ورغباتها ، وذلك رغبة فى السيطرة على الموارد الأهلية ، ألم تر أن الولايات المتحدة ترسل اكفأ رجالها مثل كلاب وغيره لدراسة أحوال البلاد المتخلفة عن ركب الحضارة حتى تتمكن من استغلال هذه البلاد ؟ فمشروع النقطة الرابعة هو وسيلة لنشر المهارة الفنية واستثمار الأموال الامريكية لأصلاح اقتصاديات الولايات المتحدة نفسها ولذلك تشترط الولايات المتحدة على الحصول على الضمانات حتى يكون الاستغلال الامريكى تجاريا بالمعنى الصحيح. فهل من المفيد لمصلحة مصر الاقتصادية أن تسرع فى قبول التعاون الاقتصادى مع امريكا على أساس النقطة الرابعة ، لأن فى هذا فتحا لباب أوسع قد يقضى على استثمار الأموال فى المشروعات الأهلية ؟ الحق أن مصر تجنى ثمرات أوفر إذا ما اعتمدت على خبرائها والأموال المصرية ، بدلا من الرجوع بالبلاد القهقرى والاعتماد على الأموال الاجنبية .(١) فهل يسحب الزمن ذيل النسيان على قروض مصر فى أواخر القرن التاسع عشر فيمحو آثارها ولا نعيد مآساها ؟ فعلام ينطح علماء الاقتصاد من المصريين الوعل الصخر . برؤوسهم ، فتتهشم الرؤوس ولا يصدع الصخر ؟ وهل تتسم الخطط بالمساومة حتى لا تكسب مصر الفائدة ويكسب العلماء الانتماء إلى الشركات الأمريكية كما كسب غيرهم الاندماج فى الشركات البريطانية

---

(١) راجع « مصر ومشروع النقطة الرابعة للاستاذ محمد عبد القادر حمزة على صفحة البلاغ فى ٥٠/١١/١ وقارن مشكلة التضخم فى تمويل محصول القطن » للاستاذ سنى بك اللقانى على صفحة الاهرام فى ٥٠/١١/٤ حيث يشير إلى ابقاء أذونات الخزانة البريطانية التى كان يجب سحبها من التداول ، إذ أن مرجع التضخم القائم يرجع الى عدم تجنب الحلول التى يتحللها الاسترلينى . والحق أن الغطاء بالاسترلينى مازال سبب التصدع الذى يوالينا بنكباته وذكرياته وقارن « حذار من زيادة الاصدار » للدكتور محمد على رفعت على صفحة الاهرام فى ٥٠/١٠/٣٠ وأيضاً « هذا التضخم المالى الجديد » للدكتور محمد رفعت على صفحة الأهرام فى ٥٠/١٠/١٣ ومشكلة التضخم فى تمويل محصول القطن « بالأهرام فى ٥٠/١٠/٣ . للدكتور رفعت والدكتور العمرى

من قبلهم ؟ إن التعاون الفنى والاستثمارات المالية الأهلية تتطلب سياسة مرسومة واتجاها موضوعا ، وأن تظهر مصر بمظهر القوة إذا ما اجتمعت كلمتها واتحدت غاياتها وأهدافها ، فلا تقترض ولا تتعاقد إلا إذا كانت مصالح البلاد هى الهدف الذى تسعد به الطبقات العاملة وغير العاملة . وخير لمصر أن تدرك أن الاستثمارات الأجنبية غير المتكافئة مع الاقتصاد الأهلى سوف تضر بمرافقها على مدى الزمن ، وأن الشركات الأمريكية إذا ما حولت اتجاهات علمائها للاستفادة من عوائدها ، فان معايير الاقتصاد الوطنى تقتضى الحد من الاستغلال الأمريكى ، وأن الأستاذ بولدنج كان على حق عند ما قال فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ٥٠٦ إن متوسط الانتاجية الاهلية لابد وأن يتعادل مع الانتاجية الحدية عند ما يصل الانتاج إلى حده الأقصى بحيث يتمتع أهل البلاد بالرفاهية المادية دون أن يقتسمها المستثمرون من الأمريكيين وغيرهم.

Average Productivity is equal to Marginal Productivity when average Product is at a Maximum.

الاوضاع الاجتماعية وطرق استغلال الأرض ووزارة الشئون الاجتماعية

الحق أن الغرض من تنظيم طرق استغلال الأرض إما بالملكية وإما بالايجارة وإما بالمزارعة هو توزيع العائد توزيعا عادلا بين الذين يتعاملون فى عملية الانتاج التى درت هذا العائد ، بشرط أن ينال كل من المتعاونين قسطا كافيا منه يتناسب مع ما بذله من مجهود ، ويمكنه أن يعيش عيشة راضية مناسبة . فإذا ما ساهم المالك بأرضه فى عملية الانتاج ، فان المستأجر يساهم بعمله وجهده ، وتقضى العدالة أن يقسم ايراد الأرض بين المالك والمستأجر قسمة متزنة عادلة ، يراعى فيها أن يحصل المستأجر على قدر مناسب من العائد . أما العمال الزراعيون فيجب أن يوفر لهم قدر مناسب من الرعاية والحماية ، فلا تقصر الدولة عنايتها على العمال فى الصناعة والتجارة فحسب ، بل يجب أن ينال عمال الزراعة العناية الكافية . وكلما عنيت الحكومة بتحسين حال الفلاحين الصحية والوقائية استطاعوا أن يتدبروا أمورهم ويصلحوا أحوالهم . وإذا ما عنيت الدولة بتهذيبهم وتعليمهم وحسن تدريبهم رفعت من قدرتهم على الانتاج ، وحفظت مستواهم من الانهيار .

ولا ريب أن فلاح الوادى فى حاجة ماسة إلى رعاية قبل أن تزداد حاله سوءا ، فيلحق بالأمة ضرراً لا سبيل إلى تداركه . وإذا كانت العناية بالصحة والتعليم تفيده ، فان هذه الفائدة ستبقى محدودة ما دامت موارد رزقه لم تسعفه . ولن تؤدى الخدمات الاجتماعية ، مهما بلغ اتساعها وتنوعها ، إلى رفع مستوى معيشته ما بقى مقيداً باغلال اقتصادية لا يقوى على مقاومتها من الجهل وعدم المران بل وعدم التنقل وسوء تكافؤ الفرص فى حياته الاجتماعية .

وإذا ما أدخلت الحكومة التصنيع فى الريف ، كان هذا حلا إيجابياً من الحلول لزيادة دخل العامل وتفريج همه وكربته وتحقيق التوازن ورفع مستوى معيشته[١] . وإذا ما أنشأت الحكومة ١٢١ مركزاً اجتماعياً ، ورأت إلحاق المؤسسات الاجتماعية جميعها بوزارة واحدة تقوم بانشاء الوحدات الصحية والوحدات الزراعية والوحدات الثقافية ، كان هذا حلا سلبياً من الحلول لزيادة دخل العامل والعناية بشئونه الاجتماعية. فانشاء هذه المراكز الاجتماعية لتعنى بالنواحى الطبية والصحية والاقتصادية والثقافية في وقت واحد ، يزيد من توفير مياه الشرب النقية والحمامات والمغاسل وإدخال جميع الأساليب الانتاجية الحديثة ، ويفيض من إدخال الصناعات الصغرى المنزلية والعائلية . فيحقق زيادة الدخل الحقيقى لأغلب أفراد المجتمع، وبذلك تستكمل العوامل الاقتصادية طاقتها وتدعو إلى التوازن بين الريف والمدن . وسوف يحتاج أمر المراكز الاجتماعية الى إنشاء مجلس أعلى يتبع وزارة الاقتصاد بحيث يندمج فى مشروع المراكز الاجتماعية الوحدات الصحية والزراعية والصناعية الريفية. والحق أن وزارة الشئون الاجتماعية ، إذا ما أنشأت ١٢١ مركزاً اجتماعياً ، كان الواجب عليها أن تضم إليها الوحدات الصحية والوحدات الزراعية ، على أن تمد وزارة الزراعة وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية بما تحتاجه من الفنيين . ولكن أنى لوزارة الشئون الاجتماعية أن تقوم بعملها كاملا وهى الوزارة التى قيل عنها إنها « أنشئت فى سنة ١٩٣٩ ، وكان التفكير فى إنشائها وليد الشعور بحاجة الشعب لرسالتها السامية النبيلة ، ولكن اللهفة على خلقها فوت عليها الدراسة المتئدة ، سواء من ناحية تنظيمها ، أو من ناحية طاقة الميزانية لدعمها ، فبرزت الى الوجود فى عملية المنبت ناقصة التكوين ، لا تستند الى مال موفور ، كما كان يعوزها الرجال الذين تخصصوا فى دراسة عناصر رسالتها ، وهى عناصر عملية فقهية فنية دقيقة ، فلم يكن هناك مندوحة من أن يكون تنظيمها هزيلا مرتجلا » وبالأخص فى شئون عمال الزراعة والتصنيع . والحق أنه لم يكن السبب فى ارتجال وزارة الشئون الاجتماعية لأعمالها راجعاً إلى عدم نشاط القائمين على الأمر فيها ، ولكن أكثر ما يكون مرجعه إلى ضآلة الاعتمادات إذا قيست بضخامة المشروعات التى تحاول القيام بها . ومن المؤسف حقاً أن هذه الوزارة إذا ما بحثت حالة عمال الزراعة والملكية الزراعية ، وتدخلت فى شئون الأسر الزراعية ، واطلعت على عوراتهم ودخائلهم ، عجزت فى آخر الأمر عن إعانتهم[٢] . والحق أن هذه الوزارة لها آراء خاصة

(١) راجع التقريرين المقدمين لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة من الحكومة المصرية عن البرنامج الذى يهدف إلى تحسين وترغيد الحياة الريفية ، والذى يكون ذا تأثير فعال فى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، وعن الحركة التعاونية فى مصر والاتجاهات التى تخطوها الحكومة نحو التوسع فى نظام الجمعيات التعاونية، وكذلك الاجراءات التى تتخذ نحو نشر الصناعات الصغرى فى الريف، وراجع صفحات ٤١ — ٤٤ و٦٢ — ٧٤ من هذا الكتاب .

(٢) راجع تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب المصرى فى يوليه سنة ١٩٥٠ عن وزارة الشئون الاجتماعية.

بالملكية الزراعية وتحديد الملكيات الكبرى ووضع حد أدنى للملكيات الصغيرة وتحريم التمليك على الأجانب وتوزيع الأراضى المستصلحة على المعدمين وتقسيط الدفع بشروط معتدلة مناسبة ، كما لها آراء خاصة بالزراعة المشتركة حيث تتطور النظام الزراعى إلى نظام المزارعة وحيث يشترك أعضاء المزرعة فى فلاحتها ويوزعون فيما بينهم ما ينتجون حسب أيام العمل التى عملها كل عضو بالمزرعة .

فاذا ما أسفر توزيع الملكية الزراعية عن نقص الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، بينما احتفظت الكبيرة بنصيبها الغالب لأنها تستطيع أن تتكون من جديد ، ويزداد حجمها زيادة ملموسة ، فان إعادة توزيع الثروة العقارية لمصلحة صغار المزارعين ومتوسطيهم سوف ترفع من مستوى القرية المصرية وعمالها ، وتحقق صوالح الرعية فى مجموعها ، وتقوّم ما اعوج من الأمور ، وإصلاح ما فسد منها . والحق أن وزارة الاقتصاد تدرس مشروع تأجير أطيان الحكومة للجمعيات التعاونية لتتولى تأجيرها لصغار الزراع .

ولاشك أن دعاة الإصلاح فى شئون الملكية الزراعية أمثال عبدالرحمن البيلى بك ومريت غالى بك ومحمد خطاب بك تناولوا مشكلة توزيع الملكية الزراعية (١) ، وأبرزوا آثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة ، خصوصاً بعد أن بينوا أن مليون ونصف مليون من الأشخاص يملكون مجموع الأراضى الزراعية التى تقرب من ستة ملايين من الأفدنة ، وأن ألفين من الملاك يمتلكون مليوناً وربع مليون ، وقالوا بضرورة إصلاح هذا الحال، وبالعمل على ايجاد طبقة من صغار الملاك ومتوسطيهم يكون لها وزنها فى حياة البلاد وكيانها الاجتماعى والاقتصادى لتصبح درعا يقيها من النزعات ، مؤمنين بأن التوازن الاقتصادى، ونمو الدخل القومى هما دعامة التوازن المالى والاجتماعى ، وأن تقدم الريف المصرى، اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا ، تتمثل فيه نهضة مصر بأسرها ، وذلك لأن قاطنى الريف هم الغالبية العظمى من أبناء البلاد ، وعلى كواهلهم يقوم بناء الوطن ، ومن جهودهم تستمد كافة ميادين النشاط أداتها وعدتها وكفايتها ؛ وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى مدى الثلاثين عاما الماضية تدل على أن زيادة السكان كانت بنسبة ٦٧٪ بينما زيادة رقعة الأرض المزروعة كانت بنسبة ١٥٪ مما أظهر أهمية الأرض فى ميدان الاقتصاد الزراعى . ولا ريب أن العلاقة بين الزراع والأرض تمس حياة الناس فى صميمها ، وتؤثر فى رخاء الريف وأهله ، وفى الأوضاع الاجتماعية والعمرانية ، وفى تقدم الأمة ورقيها . وأن الاستغلال الزراعى السليم ، والانتاج

---

(١) راجع « الملكية الزراعية » للدكتور عبد الرحمن البيلى بك على صفحة الاهرام فى ٥٠/٤/١٦ وقارن لينوارد هوبارد Leonard Hubbard فى كتابه « اقتصاديات الزراعة السوفيتية The Economics of Soviet Agriculture. وراجع صفحات ٥٦ ـ ٥٩ و٦٥ـ ٦٩ من هذا الكتاب.

الوفير يحدهما التوازن بين المساحة المملوكة للفرد ، وبين قدرته على الانتاج بشخصه ووسائله كما يحددهما المستوى الانسانى المقبول للزارع وأسرته .

وقد أحسنت الحكومة المصرية عندما عملت على توزيع كافة الأراضى الزراعية التى تملكها على المعدمين وصغار الزراع بعد أن ظهر نجاح التجربة بمنشأة فاروق الأول بكفرسعد. فقد أعلنت وزارة الاقتصاد الوطنى على صفحة المقطم فى ١٥/٧/٥٠ على الاكثار من الملكيات الصغيرة عن طريق التوسع فى البيع لصغار الزراع ، وقررت بيع تفتيش دسوق وتفتيش بيلا ، ويبلغ مقدار ما تعرضه للبيع بما لا يقل عن ٤٥٦٨ و٤٢٩٩ فدانا، ومتوسط ما تعرضه هو ستة أفدنة لكل مالك . وسوف تمتد هذه التجربة إلى أراضى مريوط حيث يوجد ثلاثة ملايين فدان فى حاجة إلى من يعمل على استغلالها من صغار الملاك (١). وتقوم وزارة الاقتصاد الوطنى بتوسيع التقسيم إذ أن فى مقدور الحكومة إعداد كل منطقة إعداداً صحيحا فى فترة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات لاستيعاب نحو ثلاثة ملايين من السكان . فهل تقوم الحكومة بغرس الأشجار وإعداد العدة لتحويل هذه الأراضى إلى أراضى زراعية يملكها صغار الملاك من المزراعين ، على أن لا تزيد ملكية أى مزارع عن ثمانية أفدنة بادىء ذى بدء ؟ وهل تقوم وزارة الاقتصاد الوطنى بتوجيه جديد للاصلاح الزراعى والاقتصادى والمالى ، وتعيد النظر فى توزيع الأراضى الزراعية مع تحديد الملكية الكبيرة ، وجعل حد أدنى للملكية الصغيرة ؟ الحق أن الواجب أن يسير الاقتصاد الزراعى القومى ، والسياسة الزراعية على أسس فنية سليمة ، تحقيقا لرفع مستوى الانتاج الزراعى فى مصر ، ودعم الملكية الزراعية وصيانتها .

والأساس الصحيح هو تطبيق نظام يقرر الحد الأدنى للملكية الزراعية حداً يتناسب مع ما يجب أن يكون عليه المالك الصغير ، والأخذ بنظام تجزئة الأراضى ، سواء أكانت ناتجة عن إرث أو بيع أو هبة أو مال تحت اشراف الفنيين من رجال الاقتصاد الزراعى مع تعويض الملاك إذا ما اقترعت بعض ملكياتهم بسندات حكومية ذات فائدة قدرها ٥٪ . وسوف يدعو التشريع العقارى إلى العقائد الصحيحة عن الملكية فتصل إلى قلوب صغار الملاك وتتضح لعقولهم فتؤثر فى باطن شعورهم وظاهر حياتهم .

وإذا كانت الملكية الزراعية تحتاجان إلى اعادة التنظيم مع رعاية السياسة الكفائية وتميزها عن السياسة التجارية (٢)، فإن هذا التوزيع والتنظيم يحتاج إلى الخبراء الفنيين فى شئون الزراعة والحاصلات المنتجة النافعة المفيدة . وإذا ما تمتعت مصر بعدد وافر من الخبراء الفنيين فى

---

(١) راجع « وزارة الاقتصاد الوطني تعلن البيع لصغار الزراع الأراضى المنزرعة والمستصلحة بالوجه البحرى» على صفحة المقطم فى ١٥/٧/١٩٥٠ . وقارن الاقتصاد الزراعى والتموين للمؤلف صفحة ٣٨٥ـ٣٨٧ .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف صفحة ٤٨٤ ـ ٤٩٨ .

البحوث الزراعية التى يقومون بها ، وخاصة ما يرتبط بتربية القطن ومقاومة آفاته ، وبزراعة الأرز والغلال والقصب وتنوع مخصباته ، وبمشروعات الرى ومقاومة آفات الحشرات وغير ذلك من الشئون التى تمس الانتفاع بمياه الرى بل والمياه الجوفيه لتحويل أراضى الحياض إلى أراضى تغل حاصلات متعددة متتابعة ، فان معنى ذلك زيادة الدخل الاهلى وقلة نفقاته ، وبذلك تزيد درجة تدعيم الريف وهله . وإذا كنا لا نوافق على الإعتماد على القروض الأجنبية فى استغلال الأراضى الزراعية المصرية ، فانا نتفق مع دولة اسماعيل صدقى باشا عند ما قال «إن رؤوس الاموال لا تكفى وحدها لتحقيق امانينا من الناحية الصناعية ، إذ أن ذلك يحتاج قبل كل شىء إلى الارشاد والخبرة والدربة وتمام التوجيه» خصوصا إذا ما أردنا تصنيع الريف وكفايته من المواد الأولية بالأسعار المناسبة . فالارشادات الفنية فى الشئون الزراعية والصناعية هى التى تدعو إلى تقويم التناسب فى شئون مصر الاقتصادية ، سواء أكانت ريفية أم مدنية . ولا شك أن الشئون الزراعية تحتاج إلى العلم الوفير والارشادات الفنية حتى تقوى على منافسة المنتجات الزراعية من البلاد الأخرى . ألم تر أن وزارة الزراعة المصرية ما زالت تسعى لتحقيق هذا التناسب ، فتراها تنشىء مصنع تجارب غزل القطن من قسم تربية النباتات وتجعله وحدة مستقلة تابعة لمصلحة الزراعة ؟ ألم تر أن وزارة الزراعة ما زالت تدرس تكاليف انتاج الحاصلات الزراعية المختلفة وتعمل على تعضيد المزارعين لكى يأخذوا بالتصنيع لرفع مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم وتحقيق التوازن المنشود ؟

الواقع أن فقدان التوازن بين مساحة الأرض وعدد المزارعين كثيراً ما يؤدى إلى استيلاء كبار المزارعين على النصيب الأكبر من الإيراد ، بينما يحصل من يزرعها بيده ويفلحها بالفعل على نصيب لا يتناسب مع دوره فى الانتاج . ولا شك أن العامل الزراعى لا يتقاضى أجرا يكفيه لتدبير شئونه المنزلية . وحال المستأجر الصغير لا يختلف كثيراً عن مرتبة العمال الزراعيين خصوصاً إذا ما ارتفعت الإيجارات وقلت الارباح من وراء عدم استقرار المستأجر على الأرض مدة طويلة مقبولة . ولما كان الفلاح هو عماد الاقتصاد الزراعى القومى فقد رأت الحكومة المصرية تغيير الأوضاع الزراعية بجعلها أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر ، فعملت على ضمان من يعملون فى الحقل قدرا مناسبا من ملكيتها ، ونصيبا عادلا من إيرادها ، ووزعت ملكية الأرض توزيعا يؤدى على مدى الزمن إلى زيادة وسائل الانتاج وموارد الثروة العامة . فالحافز الأساسى للنشاط الاقتصادى هو اشباع حاجات المزارع من السلع الإستهلاكية ، إذ أن العامل فى الحقل يعمل لكى يحصل فى آخر يومه على الأجر الذى يستطيع به أن يشترى حاجاته من مأكل وملبس ومسكن وتعليم . والجهاز الإنتاجى فى مصر موجه نحو انتاج السلع الإستهلاكية والانتاجية ، ويختلف فى توجيهه حسب النظام الاقتصادى السائد فى الدولة ، وأن الاوفق للزارع أن يمتلك أرضه حتى يحقق انتاجه بما يتناسب مع معيشته .

الأوضاع الاجتماعية والثروة الحيوانية وانقسامها

ولهذا ترى أن الحكومة الشعبية قدرت ارتباط الحياة الاجتماعية بالحياة الاقتصادية الزراعية وعمدت على نشر الملكية الزراعية على أكبر مجموعة من المزارعين ، واهتمت بوضع التشريع الذى يحقق التنسيق الذى لابد منه. وسوف يدعو نشر ملكية الفلاح الصغير وحمايتها إلى تحسين مستوى معيشة طبقة صغار المزارعين ، وزيادة إيراد الفلاحين ، فيزيد من موارد أهل الريف فتزيد دخولهم ، ويرتفع مستوى معيشتهم (١). ألم تعمل الحكومة الدانمركية على زيادة دخول المزارعين والفلاحين بالعناية بالثروة الحيوانية فضلا عن العناية بالشئون الزراعية حيث رأت أن الثروة الحيوانية من دعائم الاقتصاد الزراعى وأجداها ، فزادت هذه الثروة الحيوانية من دخول المزارعين ، سواء أكان ذلك من وراء تربية الماشية أو من وراء استخراج الألبان منها أو من حسن صناعة الجبن التى تستخرج منها أو من زيادة كمية أصوافها أو من زيادة العناية بالدجاج والبيض وغيرها ؟ (٢) والحق أن مصر إذا ما عنت بتربية الماشية فى الملكيات الصغيرة والكبيرة وزادت من كفاية منتجاتها من حيث اللبن واللحم والصوف وما ينتج عنها ، فانها بذلك سوف تزيد من حركة التصنيع فى الملكيات الصغرى ، فيزيد الدخل الاهلى . إلى هذا فان مصر إذا ما عنيت بتربية الماشية زادت من اللحوم لغذاء الطبقات الزراعية العاملة . وحفظت صحتهم ودعت إلى نمو أجسامهم وتقويتها . وقد اهتمت هيئة الأمم المتحدة بهذا الأمر فكونت هيئة الأغذية والزراعة العالمية لدراستها ، وسوف تستفيد مصر من هذه الدراسات خصوصا وأن انتاج اللحوم فى مصر لم يصل إلى درجة الإستكفاء الذاتى ، وما ما زالت مصر تستورد من الابقار والجاموس والجمال والأغنام ما يظهر ضعف الانتاج كما يشهد على ذلك البيان الآتى :

النوع	تعداد عام ١٩٣٧	تعداد عام ١٩٤٧	النسبة المئوية للتغيير
تعداد السكان	١٥ر٩٣٢ر٦٩٤	١٩ر٠٩٠ر٤٤٨	+ ١٩ر٨ ٪
الجاموس	٩٥٦ر٢١٦	١ر٢٣٨ر٧٥٦	+ ٢٩ر٥ ٪
الأبقار	٩٨٣ر٣٩٨	١ر٣١٧ر٦٣٩	+ ٣٣ر٩ ٪
الإبل	١٥٤ر٨٠٤	١٩٦ر٠٠٤	+ ٢٦ر٦ ٪
الأغنام	١ر٩١٨ر٩٤٦	١ر٨٦٠ر٢٦١	— ٢ر٦ ٪
الماعز	١ر٣١٠ر٩٨٦	١ر٤٧٣ر٨٤٠	+ ١٢ر٤ ٪

(١) راجع «مشروع قانون الإصلاح الزراعى» لجماعة النهضة القومية صفحة ١٧ — ١٨ وأيضاً «الإصلاح الزراعى» تأليف مريت بك غالى و«مذكرات فى المبادىء التعاونية» للاستاذ عبد اللطيف بك عامر مدير مصلحة التعاون ، وأيضاً «موارد ناتال العمالية Labour Resources & Natal» تأليف سميث R. H. Smith والنظام النقدى بين الاشتراكية والرأسمالية » للمؤلف صفحة ٢٧٨ جزء أول .

(٢) راجع « الحد الأدنى للاجور» للمؤلف على صفحة المصرى فى ١٩٥٠/٨/١٨ وفيما يلى من هذا الكتاب.

وهـذا يدل على امكانيات مصر فى زيادة الدخل الاهلى العام من وراء العناية بالزراعـة والحاصلات التى تعتمد عليها . وتحقيقا لهذه الإمكانيات فقد تم الاتفاق بين مصلحة التعاون وبنك التسليف الزراعى التعاونى على منح الجمعيات الزراعية دون الأفراد سلفا لشراء عجول بقصد التربيـة ، على أن تصرف هـذه السلف فى المدة من أكتوبر إلى يناير من كل عام . والأسس العامة التى بنى عليها تقرير هذه السلف هى :

(١) تصرف هذه السلف للجمعيات رأسا بصفتها أشخاصا معنوية . والجمعيات هى التى تتولى شراء عجول التربية بالاشتراك مع الأعضاء الطالبين وتسليمها لهم بعد توقيعهم على عقود خاصة .

(٢) لا تعتبر العجول المسلمة للإعضاء الطالبين ملكا لهم بل ملكا للجمعية وتعطى للإعضاء الطالبين كعهدة خصوصاً وأن هذه العجول كثيراً ما تتعرض للوفاة فلا يمكن تسليم ثمنها .

والغرض من هذه القواعد هى تملك الزراع مواشى للأستزادة من منافعها لهم ؛ وزيادة دخولهم ، علاوة على توفير اللحوم فى البلاد . وتحدد السلفـة على أساس ١٥ جنيها للعجل الواحد ، ويمنح المبلغ ومضاعفاته بقدر حاجة كل مزارع ومساحة ما يزرعه من البرسيم وقيمة الضمانات التى يقدمها . واضافة إلى ذلك فان مصلحة التعاون تدرس امكان تأسيس جمعيـة تعاونية تتخصص فى تربية الماشيـة من السلالات وافرة اللحوم على أن تتوفر هذه الجمعية على تعميم الأنواع الممتازة والاكثار منها فى المناطق التى تجود فيها مثل هذه التربية .

ولا شك أن دور المجموعات الزراعية فى خدمة الانتاج الحيوانى سوف يحقق الهدف المنشود ، خصوصاً وأن وزارة الزراعة تشجع انشاء جمعيات تعاونية لتربية الحيوان تحت إشراف الحكومة ، تضم من يعنون بتربية الحيوان بعد أن أخذت تربية الحيوان تحتل المركز اللائق بها فى البلاد. ولا يخفى ما لهذه الجمعيات من أثر كبير على النهوض بتربية الحيوان ، إذ أنها سوف تكون حلقة الاتصال بين ما تحصل عليه الوزارة من نتائج عملية فى محطاتها وبين المربين وحسن توجيههم إلى النواحى الصحيحة فى هذا السبيل ، فضلا عما ستطلع به الجمعيات من انشاء سجلات للانساب والانتاج وتوحيدها ، وامساك دفاتر مركزية خاصة بهذا الغرض . وسوف تقوم هذه الجمعيات باقامة أسواق منظمة لتجارة الحيوان الزراعى ومنتجاته ، وهو النقص الخطير الذى ما زالت تعانيه تربية الحيوان فى بلاد القطر فى الوقت الحاضر . وليس من شك أن تكوين هذه الجمعيات سوف يساعد على تشييد تربية الحيوان فى مصر على أسس علمية ثابتة ، وتمكن من الأسراع فى تنفيذ الخطوات اللازمة للنهوض بالحيوان الزراعى .

إلى هـذا فان تعضيد جمعيات التعاون سوف يعوض على صغار الزراع والفلاحين ما ينقصهم من مزايا الانتاج الواسع من حيث تيسير وتحسين عمليات التوريد والتمويل واستعمال الآلات وتجهيز وتصريف الحاصلات بطريقة اقتصادية ، وتوفير مواد الإستهلاك من أجود

الاصناف بأثمان الجملة ، وهذا له أثره فى الموازنة بين الانتاج والإستهلاك ، بل والتوازن بين الأجور الزراعية الاجتماعية والأجور الاقتصادية (١) .

والحق أن التوازن الاقتصادى ومراعاة الزمن يحتاج إلى دراسات فنية تقتضى رعاية توزيع الأرض على المزارعين وما ينتجة هـذا التوزيع من زيادة الدخل الاهلى . وسوف تقوم الحكومة المصرية بواجبها وتسن التشريعات الضرورية حتى تصل بالطرق الإيجابية لزيادة الدخل من كل مفرد من المفردات الزراعية ، من حاصلات زراعية ونباتية وحيوانية ومعدنية . (٢) ولا بد للزمن أن يتولى كعادته علاج الأوضاع التى لا تقرها الطبيعة ووحدة التوجيه . فالزمن وحده هو الذى سيضع الأمور فى نصابها ويهيء للاصلح البقاء ، وحينئذ سنرى الإستقامة والعزة الوطنية هى التى تهيمن على السياسة وحسن التقويم . فالدخل الاهلى سوف تتحقق عظمته بامتداد الزمن ، وذلك لأن لعظمة الزمن نواحى لا يكشف عنها الا الاستقرار ، وتوالى المحن التى تؤدى إلى تحقيق هذا الاستقرار والثبات . وكلما ساءت الحال

---

(١) يقتضى هذا التوازن دراسة الثروة الحيوانية وموازنة ما يطلب منها للتربية وما يطلب منهـا للاستهلاك ، بل والموازنة بين ما تحتاجه مصر من جاموس وأبقار وأغنام وماعز وإبل . فاذا كانت مصر قد تركت شئونها الحيوانية بدون سياسة ، فالواجب أن تبدأ فى وضع هذه السياسة ، وسوف يكون التوفيق رائدها . والإحصائية التالية تدل على مركز الحيوانات بالبلاد :

نوع الحيوان	تعداد سنة ١٩٣٩	تعداد سنة ١٩٤١	نسبة العجز
جاموس	٩٦٥ر٨٢٦	٩١٢ر٧٦٠	— ٥ر٥ ٪
أبقـار	١ر٢٢٩ر٨٧٩	٩٩١ر٣٣٣	— ١٩ر٤ ٪
إبل	١٧٥ر٤٤٩	١٤٦ر٠٣٢	— ١٦ر٨ ٪
أغنـام	١ر٨٩٦ر٦١٨	١ر٢٤١ر٩٦٤	— ٣٤ر٥ ٪
ماعز	١ر٠٨٨ر١٧٥	٦٧١ر٣٦٠	— ٣٨ر٣ ٪

والحكومة تعمل عملا إيجابياً لزيادة عدد الحيوانات وذلك بتشجيع تربية الحيوانات عن طريق صغار الملاك وكبارهم ، وسوف تفضى العناية بالصحة الحيوانية والتحسين الوراثي للحيوانات المصرية والتسليف لمشروعات الإنتاج الحيوانى وتوفير الأعلاف وخفض الأسعار إلى زيادة الإنتاج ، ومن ثم زيادة الدخل الأهلى للفلاحين جميعاً . كذلك سوف تدعو العناية بتربية الدواجن من فراخ وحمام وأرانب وأوز وبط وديوك رومى وأفراخها ما يزيد من دخول الفلاحين عموماً وصغارهم خصوصاً . وإذا ما تحسنت صناعة التفريخ وتربيـة الدواجن وأدخلت مصر الأساليب الحديثة والطرق العلمية وشيدت مساكن حديثة للدواجن زاد الدخل الأهلى العام وارتفع مستوى معيشة من يعنون بها .

(٢) رأت وزارة الزراعة أن تنشيء فى الواحات وحدات زراعيـة مماثلة للوحدات المقامة فى مختلف المناطق الزراعية تحقيقاً لزيادة الدخل الأهلى . وتشمل هذه الوحدات حقولا نموذجية ومحطات لتربية الدواجن ووحدات بيطرية ، وقدرت نفقاتها بحوالى ثلاثة وتسعين ألف جنيه ، عدا ثلاثة آلاف جنيـه اعتمدت فى العام الماضى لإنشاء معمل للصناعات الزراعية بالواحات الخارجة .

تعين على الاقتصادى النضال حتى يصل إلى أهدافه فى الثبات والاستقرار . والبذرة لا بد لها أن تنمو قبل أن تغزو . فللدخل الأهلى مقدمات ونتائج لا تظهر الا من دراسة أحوال السكون والحركة ، وما السكون الا تعاون بين تطاحن واستقرار بعد كثرة التسلل والدوران ، والسير فى موكب المدنية الزاعف بميزان ، ومجاراة روح العصر بتؤدة واتزان ، والوصول إلى العدالة الاجتماعية عند رفع مستوى المعيشة بحسن تقدير وغايات عصرية .

الاوضاع الاجتماعيه والحد الادنى للأجور

إن مستوى الطبقات العاملة يتطلب دراسة موضوع الأجور تحقيقا للاوضاع الاجتماعية التى يجب أن تسود فى البلاد المتخلفة وغير المتخلفة ، خصوصا وأن تلك البلاد كثيرا مازالت تعتبر العمل سلعة كباقى السلع ، تباع وتشترى ، وتتحدد قيمته على أساس العرض والطلب بل وعلى أساس الثمن الذى يدفع للعمال حتى تظهر كفايتهم وقدرتهم وارتفاع انتاجيتهم .

وإذا كانت وزارة الشئون الاجتماعية تدرس أجور العمل والعمال فى مصر ، وتضع مشروعا لتحديد أجور عمال الزراعة على ضوء أجور العمال المشتغلين بالصناعة والتجارة ، فان الاوضاع الاجتماعية فى الزراعة كثيرا ما تختلف عن الأوضاع الاجتماعية فى غيرها من الصناعات والمتاجر ، ولهذا ترى أن وزارة الشئون الاجتماعية تفترض الأوضاع الزراعية افتراضا عند ما تقول أن صاحب العمل فى الزراعة يتولى الاشراف على الأراضى الزراعية أو على استغلالها أو إدارتها ، سواء أكان شخصا معنويا أو حقيقيا أو تعاونيا ، مالكا أو مستأجرا أو وصيا أم حارسا أم ناظرا لوقف أم وكيلا مفوضا ، وسواء أكانت هذه الأرض ملكا أو وقفا أهليا أم خيريا أو أراضى تعاونية مشتركة ، وذلك حتى تجعل الأجر الزراعى متمشيا مع الأجر الصناعى ، فتتساوى الأجور من حيث المبدأ الذى يطبق فى الزراعة على ضوء ما هو قائم فى الأجور الصناعية طبقا لتعاليم مكتب العمل الدولى ، والمنظمات الاقتصادية الدولية للعمل والمؤتمر الدولى للعمل وهيئة العمل الدولية .

ولا شك أن للثروة وانتاجها وتوزيع دخولها عوامل هامة فى تكييف الاوضاع الاجتماعية ، وأن التشريع العمالى يفيد حياة مصر الاجتماعية والاقتصادية خصوصا إذا ما أضاء على العمال نورا يفيد المجتمع الذى يعيشون فيه [١] . ولا ريب أن توزيع الدخل بين الطبقات له أهمية كبرى فى زيادة الثروة القومية ، ولذلك ترى الحكومة الشعبية تعمل عن طريق التشريع فى وضع الأسس السليمة للأجر الاجتماعى حتى لا تتفاوت الدخول والثروات تفاوتا يظهر أثره فى كفاح الطبقات . وأهم ما تعنى به الحكومة هو تحديد قيمة العمل

(١) راجع « المجتمع العمالى واصلاح شئونه » للمؤلف على صفحة المصرى فى ٥٠/٥/١٩ .

وما يناسبه من أجر خصوصا وأن الأجر عبارة عن القيمة النقدية التى يتقاضاها العامل مقابل جهوده وخدماته فى الانتاج ، ولهذا ترى الحكومة تسعى الى الوصول للطريقة التى تمكنها من قياس قيمة الخدمة نقديا بشكل يرضى العامل وصاحب العمل بحيث يتعادل الأجر مع كفاية العامل وانتاجيته . والحكومات تبتكر طرقا مختلفة لدفع الأجور بحيث تساعد على رفع الانتاجية للعمل والعمال. وقد رأت وزارة الشئون الاجتماعية أن تعمل على تحقيق تطبيق نظرية الحد الأدنى على أجور العمال فى الزراعة كما هى فى الصناعة والتجارة فى البلاد المتمدينة(١).

فاذا ما رأت وزارة الاقتصاد الوطنى بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية أن النهضة العمالية لا تتمشى مع قوانين العمل ، خصوصا وأن هذه القوانين صدرت فى ظروف معينة استوجبت اصدارها على وجه السرعة ، بادرت وزارة الشئون الاجتماعية على تعديل هذه القوانين حتى تستطيع مصر مسايرة العصر الذى تعيش فيه . وقد رأت وزارة الشئون أن لا تربط العامل بعجلة صاحب العمل إلى أبد الآبدين، وهدفت إلى تحرير العامل من القيود التى أضرت به ، ولهذا واجهت العمل والعمال بما يستحقونه من عناية وحسن المصير، كما رأت أن الرعاية الاجتماعية من الواجبات الملقاة على عاتق الحكومة ورجال الصناعة وكبار الزراع ، إذ أنها وسيلة لتأمين مستقبل العامل وتقوية دعائم التضامن الاجتماعى وتوفير سبل الحياة الهادئة الكريمة بحيث تعمل على أن تمد العمال بغذاء واف ، وصحة جيدة ، كما تمهد لهم القسط الكافى من التدريب الحرفى حتى يشعروا بحظ من الكفاية والاستقرار ، ويصبحوا لبنة صالحة فى المجتمع الذى يعيشون فيه. وترتفع حالتهم المعنوية إلى المستوى الذى يتضاعف معه الإنتاج.

ولما كانت الرعاية الاجتماعية لا يحقق نجاحها إصدار القوانين والتشريعات الملزمة لأصحاب الأعمال فحسب ، بل يتوقف ذلك النجاح واطراده على الاقتناع بأهميتها ، والرغبة الشديدة فى أدائها ، وعلى إيقاظ الوعى الاجتماعى وتغلغله فى محيط العمال وأصحاب الأعمال ، لذلك عنيت الحكومة بإصدار التشريعات الاجتماعية العمالية التى تحدد الحدود الدنيا لهذه الخدمات التى تلزم أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بتنفيذها (٢) . ومن أهم

---

(١) قارن « الحد الأدنى للاجور ومستوى المعيشة » للمؤلف على صفحة المصرى فى ٥٠/٨/١٨ ، والتشريعات العمالية « للدكتور عزيز المراغى على صفحات المصرى فى ٢ و٥٠/٦/٩ و ١٤ و ٥٠/٧/٢١ و١١ و ٥٠/٨/٢٥ ، ووجوه الاصلاح الاجتماعى فى مصر « للدكتور احمد حسين بك على صفحة الزمان فى ٥٠/١٠/٥ وراجع « دفع الأجور The Payment of Wages تأليف كول G. D. Cole

(٢) من التشريعات التى اصدرتها الحكومة التشريع الخاص بتقديم وجبات غذائية في مديرية قنا وأسوان ومحافظات البحر الأحمر وتوفير وسائل السكن والتغذية والنقل فى المؤسسات البعيدة عن العمران مع توفير وسائل العلاج الطبى والاجازات السنوية المرضية. وقد زاد عدد المؤسسات التى توفر ناحية أو=

هذه التشريعات تحديد حد أدنى للأجور حيث يعمل على التقريب بين عنصر الإنتاج وتنظيم العلاقة والروابط بين العمل وأصحاب الأعمال ، وبذلك يدرك كل فريق وجهة نظر الفريق الآخر ، وإقناع كل منهما بأهمية الإنتاج وتوزيع عوائده بما يفيد البلاد فائدة عظيمة الأثر فى الحياة العمالية .

وإذا كانت النقابات العمالية قد سايرت الحكومة فى وضع حد أدنى لأجور عمال الصناعة والتجارة ، فان وزارة الشئون الاجتماعية قد بدأت تنظر لعمال الزراعة نظرة البلاد المتمدينة ، ووضعت القواعد والمبادىء لتيسير الحد الأدنى لعمال الزراعة . وقد عرّفت العامل الزراعى بأنه كل شخص يبلغ من العمر ١٨ سنة فأكثر ، ويشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو سلطته أو إشرافه ، على أساس عمل معين أو مدة محدودة أو غير محدودة . ولا شك أن الأعمال الزراعية تشمل أولا — الإشراف على الزراعة أو الأعمال المتعلقة بها ، ثانياً — إعداد الأرض وزراعتها ، ثالثاً — خدمة المحاصيل الزراعية المختلفة ، رابعاً — عمليات الرى والصرف ، خامساً تربية المـاشية والأغنام والعمل بالمزارع المخصصة لهذا العمل ، سادسا — إصلاح الأراضى البور وشق المصارف والترع ، سابعاً — إصلاح أراضى طرح البحر لحسن استغلالها وتمام استثمار أراضيها .

فالعمل كما ترى يمكن تقسيمه تقسيما أفقيا تبعا للحرفة أو الصنعة التى يشتغل بها العامل . فتقسم العمال إلى فئة الزراع وعمال المناجم وعمال الغزل وعمال النقل الخ ، كما يمكن تقسيم العمال تقسيما رأسيا تبعا لدرجة المهارة والمسئولية التى يجب توفرها فى العامل ، فهناك أولا العمل الجسمانى الذى لا يحتاج لمهارة كعمال الزراعة والفعلة الذين هم من صلبهم ، ثانيا العمل الجسمانى الذى يحتاج إلى مهارة كخولى الزراعة حيث لا يتحملون سوى مسئولية محددة في نطاق أعمالهم ، ثالثا ـ العمل الذى يتحمل المسئولية كخريج الزراعة إذا ما تعين للاشراف على فئة من فئات الزراع ، رابعاً ـ العمل المنشىء الذى يحتاج إلى خبرة وذكاء وقدرة كالقائمين بالتنظيم الزراعى والاشراف الفنى على الشئون الزراعية .

فاذا ما أردنا تنظيم العمال فى الزراعة ووضع حد أدنى لأجورهم ، أضطررنا إلى ترشيد العمل ، هادفين بذلك إلى دراسة أحوال عمال الزراعة بحيث يأخذ العامل أكبر مقدار من

= أكثر من الخدمات الاجتماعية الاختيارية لعمالها وموظفيها زيادة كبيرة ، وأصبح عدد كبير من العمال متمتعين بهذه المزايا ، وتتلخص هذه الخدمات فى إقامة كنتينات واعداد أمكنة لتناول المأكولات وإنشاء مطاعم لتقديم وجبات مستوفية للعناصر الغذائية أو تنظيم أوقات فراغ العمال باقامة الأندية الرياضية وتنظيم الرحلات أو العمل على انشاء جمعيات تعاونية أو صنايق ادخار ومساعدات القرض الحسن أو توفير العلاج الطبى للعمال وعائلاتهم أو اقامة المساكن الصحية أو تنظيم التوجيه والتدريب المهنى ونظام الضياع والعزب .

التعليم والتمرين والكفاية الانتاجية حتى تقل الجهود الضائعة ، ويزيد أجر العامل مع رعاية الوقت اللازم . فالترشيد بين العمال من قوام تحسين أحوال عمال الزراعة . وإذا كان ترشيد العمل فى الزراعة صعب التحقيق لعدم تشابه الأعمال ، ولأن هذه الأعمال منقطعة ، بل ولعدم المقدرة فى قياس الأعمال وضبطها ، فان ترشيد الانتاج ، وهو الحصول على أكبر انتاج بأقل تكاليف وأدنى الجهود قد يمهد الطريق لتحديد الأعمال وعوائدها ، خصوصاً وأن ترشيد الانتاج يستفيد منه العمال من حيث الخبرة ما دامت الأدارة الصالحة فى الزراعة تضع نماذج قليلة يسير على ضوئها العمال فى الزراعة كما هو الحال فى الصناعة والتجارة . (١) فالتقليل فى نماذج الانتاج يدعو إلى التبسيط ، كما أن تنظيم العمل الإدارى فى الزراعة وتقسيمه سوف يفيد الانتاج والاستهلاك وحد أجور العمال . والحق أن التنظيم العلمى للعمل الزراعى ، والتنظيم العلمى للانتاج الزراعى يمهدان الطريق لوضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة ، وزيدان قوة الانتاج وتقليل ساعات عمل العمال ، بل ويدعوان إلى زيادة أجر العامل واستغلال الجهود أحسن استغلال ، كما يدعوان إلى هبوط تكاليف الانتاج ، وبالتالى انخفاض أسعار المنتجات مما يفيد المنتجين والمستهلكين والعمال والأسواق . ولا شك أن التنظيم العلمى للعمل فى عمومه ، وللانتاج فى خصوصه يوفران كثيراً من المواد التى تتلف أثناء عمليات الانتاج الزراعى والصناعى سواء . وكلما تمكنا من تحليل حركات العمال ، وتحديد كل حركة فى العمل الزراعى وغيره استفاد العمال فى الزراعة والصناعة ، إذ أن استبعاد الحركات الضارة المسرفة فى الزراعة يزيد من دخل أصحاب الأعمال الزراعية وعمالهم . والواجب أن تعمل الحكومة على تطبيق مبادىء الترشيد التى وضعها تيلور وانزلو وفورد ومنستربرج وفويل وجالتون فى الشئون الصناعية على الاوضاع الزراعية بقدر الإمكان . وقد وصفناها وحللناها تمام التحليل فى كتابنا « النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية » من الجزء الأول صفحات ٤٦٦ — ٤٧٩ ، ومن الجزء الثانى ص ٤٦ - ٤٨ ويجب على جمعيات التعاون الرشيدة أن تفيد العمال الزراعيين بنتائج هذه البحوث .

الحد الأدنى وعناصر التفاعل

وإذا ما اعتبرنا أن العمل ، سواء أكان زراعيا أم صناعيا ، ما هو الا سلعة كباقى السلع تتحد قيمته على أساس العرض والطلب (٢) ، وأن الاجر الاقتصادى هو ما يدفعه رب العمل

---

(١) راجع « النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية » للمؤلف صفحة ٨ — ٣٦ من الجزء الثانى و٤٦٦ — ٤٧٩ من الجزء الأول ، وقارن « مبادىء الاقتصاد التحليلى » للاستاذ محمد مظلوم حمدى صفحة ٣٥٠ — ٣٥٤ . « والنظريات والاوضاع الحديثة للنظام الصناعى » للاستاذ كول G. Cole ص ٧٣ .

(٢) يتمتع العمل بخصائص معينة لاتتوفر فى السلع الأخرى ، ويمكن تلخيص هذه الخصائص فى الآتى : — (١) العمل متصل بصاحبه ، فيوجد العامل أثناء تأدية العمل فى المكان والزمان اللذين =

إلى عماله ، وأنه لا يقتصر على ما يكسبه العامل على أجره النقدى الذى يتقاضاه ، بل يشمل على كل ما يحصل عليه بجهوده ، سواء نتيجة لعقد استخدام مع صاحب العمل ، أو نتيجة لمساومة مباشرة مع مستهلكى السلعة التى ينتجها العامل ، أم نتيجة لنظام التعاون الزراعى أو نتيجة لما تقدمه الحكومة للعمال من فرص تقديم وجبات غذائية وخدمات طبية ومساكن بأجور مخفضة ، وأن الأجر الاقتصادى يتحدد بقيمة المنتج الحدى الصافى ، ويتوقف على انتاجية العامل ، أمكننا أن نتقرب من الحد الأدنى لأجور العمال فى فئاتهم وطبقاتهم المختلفة. فاذا ما تدخلت الحكومة فى شئون الاجور ، وعملت على تحديد حد أدنى للاجور ، وتعرضت لمبادىء الاجر الاجتماعى وعلاقته بالاجر الاقتصادى ، وعلمت أن أجر المهنة داخل طبقة معينة من العمال يخضع لقاعدة التكلفة بينما أن المستوى العام للاجور يخضع لقاعدة الريع ، وصلت الى القاعدة الاقتصادية ، العامة وهى أن أجر العامل يتحدد على أساس الانتاجية الحدية للعامل ، وأنه إذا ارتفعت أسعار السلع وبقيت الاجور على ما هى عليه ، فان مستوى حياة العمال سوف ينخفض ، إذ أن ارتفاع قيمة المنتج الحدى الصافى عن الاجر النقدى يجعل الحد الادنى للاجور منخفضا . ولا يخفى أن الحد الادنى للاجور هو الاجر الذى يكفى لتمكين العامل المتوسط من أن يعيش عيشة فى مستوى معقول ؛ وهذا الاجر هو الذى يناسب ويعادل انتاجية العمال الحدية ، وذلك لان العمل تتحدد قيمته على حسب الجهد المبذل أو التضحية ، أولانه كلف صاحبه جهدا كبيرا وأموالا كثيرة ، بل لابد أن يتحدد عائد العمل على أساس الانتاجية الحدية أى بقيمة المنتج الحدى الصافى ، وهى فى الواقع تتحدد على ضوء علاقة الطلب على العمال بالمعروض منهم . والمنتج الحدى الصافى إذا ما قورقيمة أجر العامل ، كان هذا

= تحددهما له صاحب العمل ، (٢) العمل سلعة لا تحفظ ، فلا يستطيع العامل الامتناع عن العمل أملا فى ارتفاع الأجر فى المستقبل ، فالعمل كالسلع التى تضيع وتفنى وتتلف فى يومها ، (٣) صعوبة انتقال العمال من مكان الى آخر ، لارتباط العامل بعلاقات اجتماعية وعائلية فى المنطقة التى يعيش فيها ، (٤) لايمكن زيادة عدد العمال بنفس السهولة والسرعة التي تزيد بها السلع اذا ما ارتفع الأجر ، كما لايمكن تخفيض عدد العمال اذا ما انخفض الأجر فلايمكن زيادة الكمية المعروضة من العمال بنفس السهولة التى يزيد بها عرض السلع الأخرى إذ لابد من مضى مدة لتخرج العمال إذا ماارتفع الأجر ، (٥) انعدام المنافسة الكاملة في سوق العمل إذ غالبا مايكون صاحب العمل فى مركز ممتاز عند مساومته للعمال ، (٦) تدخل الحكومة فى سوق العمل لتحديد حد أدنى للاجور ضرورة وبالأخص للعناية بالظروف الصحية والاجتماعية للعمال . كل هذه الأسباب أدت أصحاب الأعمال إلى التمتع بالحرية فى تحديد الاجور وفى اعطاء العمال اجراً لايتناسب مع كفايتهم الانتاجية بل أقل من الانتاجيه الحدية للعامل . ولهذا تتدخل الحكومة لحماية مستوى العيش للطبقات العاملة ، إذ أن حصول العامل على أجر يقل عن قيمة المنتج الحدى الصافي يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة العمال والى التطاحن والارتباك كما يؤدى إلى حصول صاحب العمل على أرباح تزيد عن معدل انتاجه .

الأجر يعادل حاجات العامل التى تساعده على اشباع ضرورياته طبقا لمستوى عيشته المتفقة مع انتاجيته . وتحديد الحد الادنى للأجور على أساس تكاليف المعيشة كثيراً ما يدعو إلى تحديد الاجر على أساس حد الكفاف Subsistence Wage ، وحد الكفاف يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية وثقافتها وعدد الاسرة التى يعولها العامل . وهذا يستوجب وضع حدود دنيا تختلف باختلاف الطبقة الاجتماعية . إلى هذا فان مستوى المعيشة يختلف باختلاف تغير الاسعار مما يدعو إلى جعل الحدود الدنيا متحركة تتحرك بتحرك الاسعار . فاذا ما أخذت الحكومة الشعبية بمبدأ الحد الأدنى للأجور ، فعليها وضع حدود مختلفة من الأجور تتلاءم مع كل مستوى معيشة لكل طبقة من طبقات العمل . وقد نجحت انجلترا فى هذا الوضع أى نجاح ، وتبعتها الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه إلى حد كبير ، كما أن فرنسا رأت أن هذا الوضع يتفق مع الأجر الاجتماعى الذى يوافق أغلب طبقات العمال ، ولو أن أصحاب الأعمال تنظر إليه نظرة لا تتفق مع مصالحهم الخاصة ، ولو أنها تتفق مع الصالح العام . فاختلاف الكفاية الانتاجية للمشروعات يظهر أثره . لا فى اختلاف الأجور التى يدفعونها لوحدات العمل المتجانسة ، بل لاختلاف عدد العمال المشتغلين فى كل مشروع ، والعمال المتجانسون يوزعون على فروع النشاط الإنتاجى المختلفة بحيث يتساوى الإنتاج الحدى للعامل وبالتالى أجره فى كل فرع من هذه الفروع بانتاجيته (١) . وإذا ما أرادت الحكومات الشعبية أن تقرب الأجر الاجتماعى بالأجر الاقتصادى فعليها أن تعنى بأثمان المواد الضرورية التى يستهلكها العمال وتجبر المؤسسات بانشاء مطاعم ليتناول العمال الطعام بها ، وقد نجحت الحكومة فى هذا فأصبح بمصر ٥٧ مؤسسة تضم حوالى ٧٠,٤٥٠ عاملا ، تقدم فيها الوجبات الغذائية للعمال ، بحيث تتوافر فى هذه الوجبات عناصر التغذية ، كما وكيفا ، كما يتعين فيها ثمن الوجبة بما يتفق وحالة العمال (٢٠ مليما للوجبة) ، كما بلغ عدد المصانع التى بها مقاصف أو كنتينات ٦٥ مؤسسة تضم حوالى ١٦,٥٠٠ عامل تقدم لهم مواد غذائية أو مواد تموينية بأسعار التكلفة . إلى هذا ففى مصر ٢٧ مؤسسة تضم حوالى ٨٣,٤٣٠ عاملا تنشىء عيادات داخل مؤسساتهم وتزودها بالأدوية اللازمة ، وتخصص لها الأطباء للكشف عليهم وعلاجهم ، ولا بد من إرسالهم إلى العيادات الخارجية للمستشفيات والعيادات الخاصة للأطباء . ورغبة فى زيادة القوى الشرائية لأجر العامل ، وتيسير حصوله على المواد الاستهلاكية أنشأت ٥٣ مؤسسة « جمعيات تعاونية استهلاكية » تضم ٦٨,٥٠٠ عاملا ، وذلك كله لكى يصبح الأجر الاجتماعى قريبا من الأجر الاقتصادى الصحيح ، فيتعاطى العامل الأجر الذى يتمشى مع انتاجيته . ألا ترى أن صناديق الادخار والقروض الحسنة ترفع من شأن الأجر الاقتصادى للعامل ، ولهذا

(١) قارن مبادىء الاقتصاد والتحليلى « للدكتور محمد مظلوم حمدى صفحة ٣٥٤ . والنقد المصرى للمؤلف ص ١٣٣ ج ٢ .

قامت الحكومة الشعبية بتوجيه المؤسسات الصناعية وغيرها حتى بلغ عدد المؤسسات التى تقوم بانشاء صناديق للادخار أو نظام المعاشات لعمالها وموظفيها ٦٣ مؤسسة تضم حوالى ٣١٠و٩٠ بين عامل وموظف ، كما قام الكثير من المؤسسات باعداد صناديق للقروض عند الحاجة حتى تحمى عمالها من الوقوع فى الدين ، أو تقوم باعطائهم اعانات عند حدوث كوارث عائلية ، ويبلغ عدد المؤسسات التى من هذا النوع ٥٧ مؤسسة تضم حوالى ١٢،٢٠٠ عامل . كل هذه الاعمال تحقق التقرب بين الاجر الاجتماعى والاجر الاقتصادى .

الحد الادنى للاجور وتقديره وتكييفه على ضوء النظرية الانتاجية الحرية

إن المساهمة فى التحسينات الفنية التى ينجم عنها زيادة مطردة فى انتاج العمل تقضى التعمق فى بحث مشكلة أجور عمال الزراعة والصناعة والتجارة بحيث يتحقق مستوى أعلى للمعيشة عن طريق زيادة الكفاية الانتاجية . والوسائل التى تستهدف إلى مجرد زيادة الانتاج كثيراً مالا تغنى فتيلا فى نظر جمهرة العمال ، خصوصاً إذا ما أثارت مخاوف العمال واعتراضاتهم ، ولم يصحبها جهود مماثلة لتحقيق التوزيع العادل لثمارها ، بحيث يراعى باستمرار العمل على موازنتها وملاءمتها بالنسبة لتحقيق الاستخدام الكامل كهدف نهائى لكل انعاش اقتصادى . ومهما تكن أهمية هذه الاعتبارات فلا يجوز أن تصرفنا عن الحاجة الملحة إلى زيادة الكفاية ، إذ لاجدال فى أن زيادة الانتاج هى الوسيلة الوحيدة لسد احتياجات الملايين من أنصاف الجياع الذين يؤلفون الغالبية العظمى من سكان كل دولة . ولا شك أنه لم يعد من المستطاع إخفاء الفقر والمرض ومظاهر البؤس عن الأنظار ، خصوصا وأن مصر تعانى من آلام الفقر مرها ، ومن آلام الجهل أعظمها ، ومن قلة الخبرة والدربة أكثرها ، وأصبحت الطبقات العاملة طعمة سائغة لأشباح الفقر وآلام الجوع . فالتحسن العاجل لمثل هذه الأحوال السيئة عامل لا غنى عنه لإزالة المتاعب ، ولتخفيف التوتر بين الطبقات ، والأخذ بسبل السلام ، ووضع حد لمواطن النضال والكفاح .

والاتفاق على حد أدنى لأجور العمال الزراعيين سوف يحسن العلاقات الزراعية والصناعية ، ويؤدى إلى التوفيق فى منازعات العمل وعقود العمل الفردى والمشترك كما يسوى بين العمال الذين يؤدون عملا واحداً سواء أكانوا رجالا أم نساء . ولا شك أن الحد الادنى للاجور يؤدى إلى حسن استغلال القوى العاملة وتنظيم الاستخدام ومكافحة البطالة بحيث يؤدى كل ذلك إلى الكفاية بعد حسن الرعاية ، خصوصاً إذا ما توافرت الحرية الاقتصادية فى المجتمع ، وأصبحت حرية الاختيار مكفولة لأفراد هذا المجتمع بدون أى عقبات أو عوائق تحول دون المنافسة الحرة بين الجهود المتساوية ، إذ سوف يحل كل فرد محل الآخر ويتجه فى

آخر الامر إلى العمل الذى يناسبه ويؤهله له استعداده ، فينتج أحسن انتاج ممكن ، ويحصل على دخل يساوى انتاجيته الحدية (١) . فاذا حصل كل عامل من عوامل الانتاج على العائد الذى يستحقه تحقق للمجتمع أقصى نفع ، وأصبح المجتمع فى حالة أفضل بكثير من الحالة التى هو عليها الآن فالعدل حق وانصاف Equilibrium Curves Interesects

والنظرية الإنتاجية الحدية تنص على أنه يجب أن يأخذ العامل أجراً يساوى إنتاجيته الحدية أى بمعنى أنه عند ما تكون إنتاجية ٥٠ عاملا ١٠٠٠ سلعة وإنتاجية ٤٩ عاملا ٩٧٠ سلعة ، فان الزيادة فى الانتاج الناشئة عن تشغيل العامل الـ ٥٠ = ١٠٠٠ — ٩٧٠ = ٣٠ وحدة . فاذا فرضنا أن ثمن السلعة فى السوق ١٠ قروش ، فان قيمة المنتج الحدى الصافى = ٣٠ × ١٠ = ٣٠٠ قرشا ، ويجب أن يأخذ العامل أجرا قدره ٣٠٠ قرشا ، وذلك فى حالة المنافسة الكاملة . ولكن الجهل بالفرص وقوة نقابات العمال وسلطة اتحادات أصحاب العمل وجاذبية المهنة وقوة المساومة ونفقات التنقل قد تقلل أو تزيد من أجر العامل عن ذلك ، ولهذا تقوم الحكومات بالعناية بأحوال العمل ورفع مستوى العمال ، مراعية فى ذلك أحوال الطلب والعرض ، معضدة عناصر الحرية والمرونة والمنافسة حتى تميل معدلات الأجور إلى التكافؤ والتعادل مع النتائج الحدى الصافى للعامل الحدى ، بعد خصم الفائدة وغيرها من النفقات . فاذا زاد الطلب على العمال فان سعر العمل يرتفع نظراً للندرة النسبية ، وبما أن المنتج يحاول دائماً الحصول على أكبر ربح ممكن ، فانه يقوم بالعمل على تقليل الضياع والاسراف ، وتشغيل عمال المصنع ساعات إضافية أو استخدام عمال جدد . وبما أن العمل ليس تام الحركة ، فانه لا يمكن للمنتج أن يحصل على العمال إلا برفع الأجور ، وذلك بفرض أنه استخدم كل الاحتياطى من العمال الذين كانوا فى حالة بطالة ، وسوف يستمر المنتج فى استخدام العمال حتى حد التردد ، وهو ذلك الحد الذى لا يستخدم المنتج بعده عمالا آخرين ، وإلا فانه لا يحقق أى ربح من تشغيله أى عامل دون الحدى ، ويمكن أن يكون جميع العمال عمالا حديين . وانتاجية هذا العامل الحدى هى التى تعين معدل الأجور خصوصا وأن الاجر يميل إلى التعادل مع النتائج الصافى للعامل الحدى .

وإذا كان الاخصائيون لم يوفقوا حتى الآن فى وضع طريقة فنية لقياس كفاية الانتاج ، فان الأمر يتطلب دراسات مستفيضة تتناول أولا — دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى الكفاية الانتاجية للعمل ، ثانياً — دراسة الظروف المهيئة للتوسع فى التمنميط أو التوحيد النوعى للمنتجات ، ثالثاً — دراسة الوسائل التى تشجع على سرعة انتشار التحسينات الفنية فى الانتاج

(١) راجع قرارات المؤتمر الاقليمى لبلاد الشرقين ، الأدنى والأوسط عام ١٩٤٧ المنعقد باسطنبول وقارن « فى مؤتمر العمل الدولى » على صفحة الاهرام فى ١٩٥٠/٥/١٦ ، و « التحليل الاقتصادى » بولدنج ص ١٢٣

والادارة ، — رابعاً دراسة الوسائل التى يمكن بها التوسع فى نظم الدفع تبعاً للنتائج الفعلية خامساً — دراسة الأسس العلمية لأساليب تبسيط العمل المبنية على دراسة الوقت والحركة . ومن الضرورى ، لنجاح وسائل زيادة الكفاية أن تسود روح التعاون بين أصحاب الأعمال والعمال ، وأن تقوم العلاقات بينهم على الاحترام المتبادل والطاعة الاختيارية والشعور بالمسئولية ، بدلا من أن تقوم على الخلاف وسوء الإدارة فى الأحكام . ولا شك أن كفاية الإدارة وبُعد نظرها لها أثرها فى كفاية الانتاج وحسن عمل العمال وثمراته ، بل وتقرير مصير الأجور وتكييفها على ضوء متوسطات انتاج العمال وكفايتهم (١) .

والعامل المتوسط هو الذى ينظر إليه من الناحية الاقتصادية على أنه أقل العمال انتاجا Marginal labourer بالنسبة لصاحب العمل. ولذلك يجب أن لايكون الحد الادنى للاجور منخفضا حيث يسىء لمعيشة العمال ، كما يجب ألا يكون مرتفعا وإلا اضطر أصحاب الأعمال إلى اغلاق مؤسساتهم فى أوجه أغلب العمال فتزيد حالتهم سوءاً فوق سوء . فالحد الأدنى لأجور العمال يتحدد بين الأجر الاجتماعى القانونى وبين الأجر الاقتصادى ، حيث أنه إذا ارتفع فوق مستوى الاجر الاقتصادى أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال ، وإذا انخفض عن مستوى الاجر الاقتصادى دعا إلى انخفاض مستوى معيشة العمال وقلل من انتاجيتهم. فاذا كان من العسير تحديد حد أدنى قانونى للأجور على أساس مستوى المعيشة ، فان مستوى المعيشة نفسه يساير الانتاجية الحدية للعامل فى كثير من الأحوال ، حيث لاينخفض الأجر عن حد أدنى تحدده الحكومة بالاتفاق مع أصحاب الأعمال وكفاية مؤسساتهم . فإذا ما رأى البعض أن ارتفاع مستوى الأجور عن الأجر الاقتصادى يضر بالعمال أنفسهم حيث يضطر صاحب العمل إلى توفير بعضهم ـ الأقل كفاية ـ ويحتفظ بالبعض الآخر الأكثر كفاية ، مما يدعو إلى بطالة البعض ، أى البطالة الجزئية ، فان ارتفاع الأجور سوف يزيد من الطلب على السلع المختلفة ـ الأمر الذى يؤدى إلى العمل على زيادة الانتاجية الحدية للعمال حتى يتساوى مع الأجور المرتفعة . وكثيراً ما تؤدى زيادة الأجور إلى زيادة انتاجية العامل . وإذا ما قيل ان ارتفاع الاجور يعمل على زيادة عرض العمال ، فمن المشاهد أنه كلما ارتفع مستوى الشعوب عملت على تحديد النسل ، وهذا ما نراه فى الوقت الحاضر فى مصر بالنسبة للطبقات العاملة المثقفة ، بل وفى الطبقات العاملة فى البلاد المتقدمة. وإذا ما قيل أن ارتفاع معدل الأجور عن مستوى

---

(١) سوف يؤدى التوجيه المهنى إلى زيادة قوة الانتاج ، وذلك اذا ما أحسنت المصانع اختيار العمال واتبعت مثلا نظام الورديات فى حالة الغاء العمل الليلى ، على أن لاتزيد كل دورية عن ثمان ساعات . فالترشيد يتضمن مختلف الوسائل والنظريات العلمية التى تستهدف زيادة الكفاية الانتاجية وتحديد الحدود الدنيا لأجور العمال المختلفة الدرجات والمتباينة الكفايات .

الانتاجية الحدية للعامل يشجع أهل الريف على الهجرة إلى المدن ، فيزيد عرض العمال ، وتشتد المنافسة بينهم حتى ينخفض الاجر إلى مستواه الاقتصادى ، فان مرونة نقل العمال ليست من السهولة فى كل الظروف والاوقات ، خصوصا فى بلاد تشيع فيها نظرية الفئات غير المتنافسة حيث يكون الجهل بالفرص ، وتكاليف الانتقال من جهة إلى أخرى ، والنواميس الاجتماعية من عوامل وقف تيار الانسياب إلى الجهات التى فيها الاجور مرتفعة . فالغرض من تدخل الدولة فى سوق العمل وتحديد حد أدنى الأجور هو إما لكى تمنع صاحب العمل من أن يتعاقد مع عامل على أساس أجر أقل من الأدنى ، ولهذا تختلف تشريعات الأجور من حيث مدى تطبيقها ، ومن حيث الأساس الذى يحدد الحد الأدنى بمقتضاه ، بل ومن حيث الغرض الذى تفرض من أجله . ومن حيث مدى تطبيق هذا الحد ، فقد يكون تطبيقها عاما وشاملا لجميع فروع النشاط الانتاجى كما قد يكون قاصراً على فئات معينة من العمال كالأطفال والنساء أو على صناعات معينة التى ينتشر فيها استغلال الأعمال . أما من حيث الأساس الذى يوضع الحد الأدنى بمقتضاه ، فقد يحدد أحيانا على أساس تهيئة مستوى معيشة مناسب للعامل بصرف النظر عن القيمة الاقتصادية للخدمة التى يؤديها هذا العامل ، وقد يحدد أحيانا أخرى على أساس أعطاء العامل قيمة الخدمة التى يؤديها كاملة . أما من حيث الغرض الذى يفرض من أجله الحد الأدنى للأجور فغالبا ما يكون أحد أهداف ثلاثة ذكرها الأستاذ محمد مظلوم حمدى فى كتابه « مبادىء الاقتصاد التحليلى » صفحة ٣٦٠ فى الآتى : ١ — تحسين حالة الطبقات العاملة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، ٢ — تشجيع حركة الأنتعاش الاقتصادى عن طريق زيادة القوى الشرائية فى أيدى العمال ، ٣ — منع استغلال المشروعات الاحتكارية للعمال . ونعتقد أن الحد الأدنى للأجور يفيد أصحاب الأعمال خصوصاً وأنه يدع حداً للمطالبة بزيادة الأجور عن الحد المنشود . فاذا كان الحد الأدنى للأجور يجبر المنظمين على دفع أجر معين للعامل ، فانه لا يستطيع أن يجبرهم على تشغيل عدد معين من العمال . إلى هذا فان الحد الأدنى الذى يحدده القانون كثيراً ما يصبح حداً أقصى بالنسبة لمطالب نقابات العمال القوية ، وكأنه وضع لصالح أصحاب الأعمال . وقد أحسن الأستاذ بوولى A. H. Bowley عندما قال فى كتابه « الأجور والدخل Wages and Income » صفحة ٣ « أن الضرورة تقتضى معرفة التغيرات التى تحدث فى تشغيل العمال فى كل صنعة من الصناعات :

When we are considering the general average for all occupations, we have to take into account the changes in the relative numbers employed in the different industries, such as the increase in mining and the diminution of agriculture and the fall in the number of domestic servants:

فالعمال قد يحتفظون بمستوى الأجور المرتفع إذا عملت نقاباتهم على تحديد عدد أعضائها كما أرادت نقابات المحامين ، على أن لا يكون للخدمة أو السلعة بديل يتحول إليها الطلب نتيجة ارتفاع قيمة السلعة أو الخدمة التى يقومون بالعمل فيها . وكلما كان الطلب على الخدمة أو السلعة غير مرن كلما حصل العامل على أجر أقل من المنتج الحدى الصافى .

وكثيراً مايحصل العامل على أجر يقل عن قيمة المنتج الحدى الصافى ، وذلك عند انتماء العامل إلى نقابة ضعيفة لاتقوى على مساومة صاحب العمل ، خصوصاً إذا ما تمتع بمركز ممتاز عند مساومته للعامل أو للنقابة أو إذا انعدمت مرونة عرض العمل وتمتع أصحاب الأعمال بمركز احتكارى خاص ، أو إذا تعرض العمال لاتفاقات فردية تظهر فيها مواطن ضعفهم بالنسبة لقوة أصحاب الأعمال فى المساومة حيث لا يتحقق الأجر الاقتصادى إلا فى نطاق المنافسة الكاملة وحيث لا يهتم المنتج بمقدار الأجر النقدى اهتمامه بقيمة هذا الأجر .

فإذا ما قامت الحكومة بتشريع الحد الأدنى لاجور العمال ، فالواجب أن تعمل على رفع انتاجية العامل وتحقيق تكافؤ الفرص بين العمال ، وتمهيد الطريق لانتقالهم بسهولة من صناعة إلى أخرى ، ورفع كفايتهم عن طريق التعليم المجانى الحر والتطبيب المجانى والنقل المنخفض، وأسعار السلع المعتدلة ، والحد من سلطة الاحتكارات . وبهذه التدابير سوف يحقق الحد الأدنى للأجور كفاية العمال وارتقائهم إلى المراكز التى تتمشى مع مستوى ثقافتهم ومجهوداتهم العلمية والعملية . فإذا ما أخذ التشريع بالاعتبارات التى يتوقف عليها مستوى المعيشة ، وضعت الحكومة مجموعة من الحدود الدنيا تختلف باختلاف البيئة الاجتماعيـــة للعامل ، كما تختلف باختلاف عدد أفراد هذا العامل وباختلاف ارتفاع الأسعار وانخفاضها . ومعنى هذا أن الحد الأدنى للأجور سوف يكون خاضعاً للمؤثرات الاجتماعية فى الوقت القصير ، فى حين أن المؤثرات الاقتصادية هى العنصر الأساسى فى تحديد الأجر على مدى الزمن ، فالمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية تتفاعل حتى تصل بالأجر إلى مستواه السليم . فاذا ما افترضنا أن مستوى المعيشة هو الذى يؤثر فى الأجر ، فان الأجر هو الدخل الوحيد لطبقة كبيرة من العمال ، ويتوقف هذا الأجر على انتاجية العامل ، فاذا ارتفعت هذه الانتاجية ارتفعت الأجور وبالتالى ارتفع مستوى معيشة العمال والعكس صحيح .

ونعتقد أن الحد الأدنى لأجور العمال سوف يحل كثيراً من المعضلات العمالية فى مصر ، خصوصا وأن كل فئة من فئات العمل تشمل مجموعة من المهن والحرف تتساوى فى درجة المهارة والمسئوليات . ففئة العمل المتخصص ذى المسئولية مثلا تشمل مهن الطب والهندسة والمحاماة والمحاسبة والبنوك وما إلى ذلك . ونظراً لتكافؤ الفرص أمام العمال داخل الفئة الواحدة ، نجد ان انتقال العامل من مهنة إلى أخرى داخل الفئة أكثر مرونة من انتقاله من

فئة إلى أخرى . ولذلك فانه بالرغم من أن عرض عمال الفئة ثابت تقريباً ، فإن توزيع العمال بين المهن المختلفة داخل الفئة يمكن تغييره تبعاً لحالة الطلب على كل مهنة . فإذا زاد الطلب على المحاسبين فان ذلك سوف يدعو إلى ارتفاع أجورهم ، وهذا الارتفاع يغرى الطلبة الذين يلتحقون بالجامعات المصرية على اختيار كلية التجارة والانصراف عن كلية الحقوق مثلا . وبعد أن تنتهى مدة إعداد الطلاب بالتعليم الجامعى يزيد عدد المحاسبين على حساب عدد المحامين . وإذا ماأرادت الحكومة الحد من خريجى كليات التجارة فعليها أن توجد الامتيازات التى يتمتع بها خريجو كليات الهندسة أو الطب على حساب المحاسبين (١) .

والنتيجة التى تترتب على مرونة انتقال العمال داخل الفئة هى وجود علاقة وثيقة بين أجر المهنة وعدد الأفراد المشتغلين بهذه المهنة . وقد أحسنت الحكومة المصرية بوضع حد أدنى لمرتبات الموظفين المتخرجين والمتخرجات من جميع كليات الجامعات ، وإلا فإن زيادة أجر المهنة يدعو إلى زيادة عدد المشتغلين بها . وتدعو مرونة الانتقال بين المهن المختلفة إلى تساوى أجر المهن داخل الفئة الواحدة فى الأجل الطويل . وقد تدعو مجانية التعليم الجامعى إلى تكافؤ الفرص بين أولاد الأغنياء والفقراء ، مع زيادة العدد الملتحق بكل مهنة ، ولذلك كان تحديد الأجر الادنى من دواعى الإنصاف والمساواة ، والإعداد للترقى على أساس الكفاية والخبرة ، بل والوصول بالإنتاج إلى الوحدة المثلى ، إذ أن تعيين الوحدة المثالية من الناحية الاقتصادية كثيراً ما توصل إلى الحد الادنى الأجور الواجب إعطائها للعمال طبقاً لإنتاجيتهم المثلى الحدية .

ومما يجعل لدراسة الحد الأدنى للأجور قيمة خاصة فى المشروعات الاقتصادية أن أغلب المشروعات أصبحت تتمتع بتخصص الموجودات ونوعيتها من عمال لا يصلحون إلا لعمل معين طبقاً لقواعد التخصص والتركز ، ومن عمال فنيين متخصصين ، وأصبح من الصعب سحب العمال من الأغراض التى لازمتهم فى حياتهم العملية ، مثلهم مثل بعض الآلات التى تقيدت بغرض معين ، ولا يمكن انتقال استعمالاتها إلى أغراض أخرى إلا بتضحية كبيرة مع استحالة التحول فى بعض الحالات . وكثيراً ما تصبح مصالح المنظم أن يعتمد على مثل هذه الأحوال حتى يكون الحجم الأمثل مناسباً للغرض الذى يهدف إليه . وفوق هذا فالحد الأدنى للاجور يساير التدرج فى المشروع الصناعى وغيره ، خصوصاً إذا ماكان التدرج بالمشروع يحقق الوصول إلى الوحدة المثالية ، كما يساعد المؤسسين على تقدير التوسع المحتمل فى مستقبل الانتاج والتوزيع ، ولهذا فان الحد الأدنى يفيد العمال والصناع كما يدعو إلى الاستقرار لصالح الانتاج عامة ومستواه العدل خاصة .

وسواء بدأ المنظم بالحجم الأمثل من أول الأمر ، أو تدرج بمشروعه نحو الحجم المثالى ، وتنبأ بعوامل هذا الحجم ومواقيته واتجاهاته ، فان الحد الأدنى للاجور يعتمد على

---

(١) راجع « النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية » للمؤلف من الجزء الثانى صفحة ٤٧ — ٤٨

أن عدد العمال فى المؤسسة هو العدد الذى يتكلف فى المتوسط أقل ما يمكن فى الظروف العادية. فعنصر التكلفة وحده يكفى لتقرير الوحدات العمالية التى يجب تشغيلها ؛ وبالتالى الحجم الذى يجب أن يكون عليه العمال فى المشروع ، وهو الحجم المثالى الذى يميل دائما إلى تخفيض التكلفة عن طريق تحقيق أبواب كثيرة للوفر والعدل ، دون تضحية الكفاية أو التعرض للضياع بالقضاء على المقومات التى يعززها نظام الحد الادنى للأجور . فاستخدام الكفايات الممتازة بالعلم والخبرة والدربة والدراية ، والمقدرة على حسن استغلال العمال ، والعمل على تخفيض تكاليف الانتاج مع تنشيط المبيعات والمحافظة على سعة السوق وزيادتها يقتضى الاعتماد على الحد الأدنى للاجور ، إذ أنه الاستقرار فى حياة الانتاج وتوزيع عوائده على أساس الانتاجية الحدية للعمل فى جميع نواحيه .

الحد الادنى القانونى والانتاجية الحدية للعامل

ولا شك أن نظرية الانتاجية الحدية للأجور ماهى إلا تطبيق للنظرية الحدية العامة Marginal Productivity Theory على مشكلة الأجور. فالمنظم يبذل كل جهده للحصول على أحسن التجميعات التى تهيء له أكبر ربح ممكن ، فلا يعطى العامل أكثر من قيمة انتاجه الحدى الصافى The net marginal product . فالأجر عبارة عن قيمة مايضيفه العامل لناتج الجماعة ، مخصوماً منه الفائدة على رأس المال من وقت انتاج السلعة إلى وقت بيعها . وإذا كان المنظم لا ينظر إلى عامل الانتاج ككل as a whole فانه ينظر إلى انتاج العامل الحدى . ففكرة الزيادة الطفيفة إلى النقص الطفيف هى التى تسيطر على المنظم عند تحديد أجر العامل العادى . فاذا ما رأى من صالحه استخدام عمال زيادة ، فانه يقبل تشغيلهم حتى يصل إلى الحد الذى يصبح فيه انتاج العامل مساويا تماما لأجره ، فإذا كان أقل بقليل من أجره فلا يكون من مصلحته استخدامه . ومن الجهة الأخرى نرى أن العامل مجبر على قبول الأجر المعروض حتى يتمكن من العيش ، وذلك لأنه إذا رفض هذا الأجر ضاع عليه عمله اليومى ، ولا يستطيع تعويضه ، فينخفض مستوى معيشته انخفاضاً يؤدى إلى فقره فمرضه وإرهاقه مما يكون له أسوأ الأثر فى النشاط الاقتصادى عموماً ، وفى تهديد كيان السلم الاجتماعى خصوصاً . والعامل يشعر بأنه يتعاطى أجراً أقل مما يستحق حينما ترتفع الأسعار ويزداد العائد لأصحاب الأعمال ، فتزداد الأرباح ولا ترتفع الأجور بنسبة عوائد الانتاج الأخرى . وهذا إن دل على شيء ، فإنه يدل على أن الطلب وحده هو الذى يؤثر على الأجر ، وأن الطلب يتوقف على عدد العمال وعلى انتاجيتهم الحدية ، كما أن المنافسة بين العرض من جهة والطلب على العمال من جهة أخرى ناقصة وغير كاملة .

فاذا عمدت الحكومة على تقرير الحد الأدنى للأجور على أساس الإنتاجية بحيث يساوى الأجر قيمة المنتج الحدى الصافى لإنتاج العمال ، وواجهت صعوبة اختلاف الإنتاجية الحدية من عامل إلى آخر تبعاً لكفاية انتاج كل عامل وكفايته ، بل ولاختلاف الإنتاجية الحدية من مصنع لآخر على حسب الطرق والأصول الفنية التى يتبعها المصنع ، كما تختلف تلك الانتاجية على حسب تغيير وتقلب الأسعار من وقت لآخر ، فان الحكومات الشعبية تأخذ فى الحسبان هذه الظروف والعوامل ، وهى تقوم بعمل الاحصائيات الدقيقة لكل حالة حتى تصل إلى هدفها المنشود(١). ومن الميسور أن نجد أن تحديد الإنتاجية الحدية فى الصناعات التى تستعمل معدات رأسمالية كبيرة على درجة كبيرة من البساطة والسهولة ، حيث يكون تحديد الإنتاجية الحدية مجزية للعامل ولصاحب المصنع . فكلما كانت المعدات الإنتاجية ثابتة ، كلما كان الحد الأدنى لأجر العامل من دواعى زيادة القوة الإنتاجية ، ومن ثم زيادة دخل كل من العامل وصاحب العمل . كذلك إذا زادت استهلاكات العامل ، زادت قوته الإنتاجية تبعاً لزيادة أجره ، وبالتالى يزيد إنتاجه بحيث يصل إلى المستوى الذى يتعادل عنده الأجر مع الإنتاجية الحدية . ومن جهة المنظم نرى أن بعض الاقتصاديين يقولون بأن الحد الأدنى للأجور يخرج المنظم الحدى عن هامش الصناعة ، إذ أن تكاليفه سوف ترتفع عن سعر السوق ، فيقل الطلب أو يزول عن سلعته أو خدماته ، وقد فات عن هؤلاء الاقتصاديين أنه إذا كانت نسبة الأجور صغيرة نسبياً ، فان ذلك سوف يؤجل خروج المشروع عن الإنتاج ، وأن أثناء هذا التأجيل قد تتغير الأحوال ، فيسود الوئام بين العمل وأصحاب الأعمال .

وإذا كانت بعض المؤسسات تحقق أرباحا استثنائية أكبر من نسبة زيادة الأجور استمر المنظم فى الانتاج . أما إذا كانت نسبة هذه الأرباح أقل من زيادة الأجور ، فانه سوف يعمل على إحلال الآلات محل بعض العمال ، ويجرى عدة تجمعات حتى ينتج فى أحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وكثيراً ما يفضل أصحاب المشروعات ، فى حالة عدم ربحية المشروع وإذا لم يستطيعوا الخروج من الصناعة ، البقاء فى العمل حتى يستهلكوا رأس المال الثابت ، مفضلين الاحتفاظ ببعض الأعمال ودفع الاجر المرتفع عن غلق مصانعهم . فاذا غطى سعر السوق النفقات الثابتة وجزء من النفقات المباشرة كان ذلك أجدى بالعمل من غلق مؤسسته ، خصوصا وأن الاغلاق يضطره إلى دفع النفقات الثابتة ، سواء أنتج أم لم ينتج ،

---

(١) راجع بولى Bowly فى كتابه « الاجور والدخل Wages & Income صفحة ١٠١ ، وقارن « مبادىء الاقتصاد التحليلى » للدكتور محمد مظلوم حمدى صفحة ٣٥٤ وهامشها وصفحة ٣٦١ حيث يقول « إذا طبق تشريع الاجور على صناعات دون الأخرى لترتب عليه تحويل بعض العمال من الصناعات ذات الأجر المنخفض الى الصناعات التى تحدد فيها الأجر الأعلى » وقارن الاقتصاد التحليلى تأليف بولدنج ص ١١٦ .

علاوة على ما يلحق الآلات من عطب وفساد نتيجة لتعطلها . فالانتاجية الحدية عدل وإنصاف .

وإذا كان هذا هو حال صناعات الانتاج للاستهلاك الداخلى ، فان صناعة الصادر سوف تتأثر برفع الأجور مما يؤدى إلى ارتفاع سعر السلعة عن أسعار المنافسين الأجانب ، فينعكس الطلب عليها . وهـذا ما يحدث فى أغلب الاحيان إلا فى حالة نادرة قليلة ، وهى إذا كانت الصناعة تسيطر على السوق العالمية ، وتعمل فى حدود المنافسة المقيدة ، وهذا نادر بمكان ، خصوصاً إذا ما تعرضت الصناعة إلى عامل الإحلال والمرونة ، وهذا ما يجب أخذه فى الحسبان. ولا شك أن الحكومة إذا حددت مستوى الأجر الأدنى بحيث ارتفع هذا الحد عن مستوى الأجر الاقتصادى ، فان المصانع الأهليـة تستغنى عن بعض العمال قبل أن تقضى الأجور المرتفعة على أرباحهم فى الأسواق الداخلية والخارجية . وهناك ثلاثة فروض نواجهها إذا زادت الأجور العمالية عن الأجور الاقتصادية نلخصها فى الآتى :

أولا فى حالة مصنع واحد ، وثانيا فى حالة صناعه بأكملها ، وثالثا فى حالة الصناعات فى البلد كله . فإذا حددت الحكومة حداً أدنى للأجور ، وزاد عن الانتاجية الحدية فى مصنع واحد ؛ فان المنظم يجد أن ربحه قد ذهب إلى جيوب العمال بدون مبرر ، خصوصاً إذا ما كان هذا المصنع هو المصنع الحدى ، فيستغنى عن عمال بعد أن يتبين له أن المصانع الأخرى سوف تنافسه وتقضى عليه . أما إذا كان المصنع فوق الحدى ، فانه يتخبط إلى أن يصل إلى الحدية ، فيصل به إلى ما وصل إليه سابقه . أما إذا كان المصنع يتمتع بصفة الإحتكار فى كل الصناعة فى الدولة ، فان الحد الأدنى للأجور يتوقف على نوع السلعة ، أى إذا كانت السلعة مرنة أو غير مرنة . فاذا كانت السلعة مرنة حاقت بصاحب المصنع الخسارة وتحملها دون سواه . أما إذا كانت السلعة غير مرنة استمر المصنع فى العملية الانتاجية ، واثقا أن المستهلك سوف يتحمل عبء الزيادة عن الأجر الاقتصادى . أما فى حالة الصناعة بأكملها فانا نبحث إذا ما كان يوجد سلعة بديلة ، أم أن هذه السلعة مرنة أو غير مرنة من ناحية الطلب . فاذا وجد لهـذه السلعة بديل تعرضت الصناعة للبطالة . أما اذا كانت السلعة محتكرة ، فيمكن أن تزيد من أجور العمال عن الانتاجية الحديه للعمل ويتحمل الزيادة المستهلكون . أما إذا كان الطلب على السلعة غير مرن كان من الممكن رفع الاجور فوق الأجر الاقتصادى . أما اذا كان الطلب مرنا لحق بالمصنع الخسارة حيث يمكن للمستهلك أن يستغنى عن هـذه السلعة فينكمش انتاجها وتتعطل العمال .

ويمكن تطبيق هذه الأحوال والمبادىء الاقتصادية على كل الصناعات التى توجد فى بلد واحد . فإذا رفعت الحكومة أجور العمال فى جميع الصناعات ، فلا شك أنها لا يمكنها أن تمادى فى هـذا الوضع ، وعليها أن تستشير مكتب العمل الدولى ، أذ أن ارتفاع الأجور فى

كل الصناعات سوف يزيد من أثمان السلع ، وهذا سوف يتأثر بأحوال التجارة الخارجية كما يتأثر بها . فنظرية الحد الأدنى للأجور تتطلب مراعاة ظروف البلد الداخلية كما تراعى ظروف المنتجات الدولية ، وهى إن كانت صحيحة من حيث أنها قانون يفسر أسباب اختلاف الأجور من ناحية لأخرى ، ومن عمل لآخر ، بل ومن عامل لآخر ، فإنها مختلفة الأثر على طبقات العمال . فالزارع أو الصانع فى بلد مكتظ بالسكان يحصل على أجر حقيقى أقل من أجر زميله فى بلد حديث يفتقر إلى السكان ، إذ أن البلد قليل السكان يوظف العمل فى أغراض أكثر انتاجية من الأغراض التى يستغل فيها رأس المال والأرض ؛ وهذا هو الحال فى استراليا ونيوزيلندة والسودان مثلا ، حيث أن العامل فى استراليا مثلا أعلى عمال العالم أجراً . وسوف نرى أن تفاوت معدلات الأجور يرجع إلى الكفاية الانتاجية بل إلى الانتاجية الحدية للعامل ، وأن زيادة الخبرة والمران والدربة التى يتمتع بها العامل الأمريكى تزيد من أجره عن زميله العامل المصرى ، إذ أن زيادة إنتاجية العامل الامريكى تدعو إلى زيادة أجره ، وأن العامل يتمتع بادارة فنية وإشراف منظم كفء أكثر انتاجية من العامل الذى لا يتمتع بهما . والإنتاجية الحدية كما شرحنا تفترض المنافسة الطليقة الكاملة بين المنظمين ، كما تفترض أن العمال يتمتعون بمرونة كاملة فى التنقل Perfect Mobility ، وهذا بعيد التحقيق فى الحياة العملية خصوصا فى بلاد ينقسم عمالها إلى فئات غير متنافسة ، قليلة الحركة والدراية ، حيث يعتبر عرض عمالها غير مرن ، وبالأخص فى الشئون الزراعية . فهل تقوم جمعيات التعاون برسالتها حتى تجعل الحد الأدنى للأجور قابلة للتطبيق على عمال الزراعة والمزارعين . الواقع أن الجمعيات التعاونية فى الزراعة فى مصر ونقابات العمال مقيدة بظروف العمل والعمال فى البلاد ، بل وبالتطورات الاقتصادية التى تتعرض لها نظرية الإنتاجية الحدية للعمل فى نواحيه المختلفة بل وفى طبقاته المتباينة . والواجب أن تعرف الجمعيات الزراعية والنقابات العمالية أنه إذا كان الأجر القائم أقل مما يسمح للعامل باستهلاك الضروريات الأساسية والكماليات التقليدية لترتب على فرض الأجر القانونى ارتفاع الكفاية الإنتاجية للعامل حتى يحصل على ما كان يتمتع به من مفردات الاستهلاك ونعيم الحياة ، وأنه إذا كان الأجر القائم منخفضا ، نظراً لكون صاحب العمل فى مركز احتكارى لترتب على فرض الأجر القانونى توزيع الدخل الأهلى توزيعاً أقرب إلى العدالة ، وأنه قد يترتب أحيانا على فرض الأجر القانونى إعادة تنظيم الصناعة والزراعة والتجارة على أسس سليمة ، وعلى الخصوص القضاء على الإسراف فى استخدام العمل ، والقضاء على الإسراف فى توزيع الأرباح بالنسبة لأرباب الأعمال ، وأنه إذا كان الطلب على السلعة التى ينتجها العامل قليل المرونة لترتب على فرض الأجر القانونى ارتفاع ثمن السلعة ، وذلك لأن صاحب العمل

يعتبر ارتفاع الأجر بمثابة ضريبة تفرضها الحكومة عليه ، فيسعى إلى نقل عبئها إلى المستهلك فى حالة ضآلة الطلب ، كما هو الحال بالنسبة للضرائب العادية .

والحق أن الحد الأدنى للأجور وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الدخول ، وهذا ما سبق أن شرحناه فى كتابنا « العدالة الاجتماعية ومستوى معيشة المصريين.

فالحد الادنى للأجور إذا ما توقف على عدة عوامل منها طبيعة الحرفة ومستوى كفاية العامل ، والتقدم الفنى فى المصنع الذى يعمل فيه العامل ، فان قيمة الإنتاجية الحدية تتوقف على مستوى الاسعار ، ومن الممكن تقدير هذه العوامل بل وقياسها ، إذا ما أخذنا فى الحسبان التقديرات الاحتمالية وأثرها على التقديرات الصحيحة الوقعية التى ذكرها بولى فى كتابه « الاجور والدخل » من المقدمة ، فالمصنع يضغط على العمال بما يحقق تناسب مفردات تكاليف الإنتاج بعوائدها ، كما أن نقابات العمال تقوم باتفاقات جماعية مع أرباب الاعمال على شرط توظيف العمال فيعملون على أساس شرط اليومية المتماثلة فى جميع الاعمال ، وأن نظام الصناعة الحديث يقوم على وفرة من العمال غير الفنيين بعد أن وصلت الآلات فى اتقانها إلى الحد الذى يسمح للعامل العادى ، بل للصبى والفتاة من مباشرة تشغيلها ، حيث أصبحت أعمالهم مجرد اطعام هذه الآلات بالوقود أو بالمادة الخام ، وكثيراً ما يكون الاطعام تلقائياً فتصبح مهمة العامل مجرد المراقبة على عدد كبير من الآلات فى عملها ، وفى هذا تسهيل لتطبيق مبدأ الحد الادنى للأجور ، وسوف يبقى الطلب على العمال المتخصصين قائما مهما زاد عدد العمال غير الفنيين العاملين . إلى هذا فان عدد السكان لا يؤدى إلى اعتبار جميع العمال عاملين ، فهناك أفراد لا ينتجون مثل العجزة والاطفال الذين تقل أعمارهم عن سن الإنتاج ، والشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن سن الإنتاج ، والمرأة إذا كان المجتمع لا يعترف بحريتها فى العمل . وكذلك حال الطلاب الذين يعدون أنفسهم للعمل فى المستقبل وبعض الأشخاص الذين يمنعهم مركزهم الاجتماعى من مزاولة الاعمال . فبعد خصم هؤلاء الافراد نحصل على عرض العمل فى المجتمع ، وهذا العرض ثابت بالنسبة لجمود الاجر وعدم تعرضه لكثير من التغييرات والتقلبات ، كما أن العمال أنفسهم ينقسمون إلى فئات مختلفة ، وعرض هذه الفئات غير مرن حيث أن انتقال العمال من فئة الى أخرى فى مصر يستلزم تهذيب وتعليم وتدريب (١) .

---

(١) فشل قانون الحد الأدنى للاجور إذا ماعتمد على أساس مستوى المعيشة ، وذلك لأنه يصطدم بصعوبات كثيرة منها ، (١) تحديد الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها العامل ، (٢) تحديد مكان إقامة العامل ، (٣) معرفة ثقافته ، (٤) عدد الافراد الذين يعولهم العامل ، (٥) المستوى العام للاسعار ، كل هذه الصعوبات أساسها قانون الحركة لا السكون حيث ترى المستوى العام للاسعار يتذبذب ، فترتفع الاجور اذا ارتفع مستوى الأسعار العام ، وتنخفض تبعا لانخفاضه مما يجعل الحد الأدنى للاجور غير ثابت .

ويجب أن يشمل الحد الادنى للأجور على عنصرين (١) عنصر يمكن العامل من المحافظة على انتاجيته (٢) عنصر يمكنه من الاحتفاظ بمستوى معيشته . وكلما ارتفع أجر العامل — الحقيقى لا النقدى — كلما زادت انتاجية العامل . وكلما اطمأن العامل على مستوى أجره انصرف الى الانتاج ، محافظا على كفايته ودوام تقدمه . أما اذا استمر استغلال العمال خلال الاجل الطويل ، فإن ذلك لا يحدث الا فى حالتين : أولا — اذا تمتع رب العمل بالاحتكار مع انعدام الاستعمالات البديلة فى الصناعات غير المحتكرة ، والا فإن العمال يتركون الصناعة المحتكرة إلى غيرها من الصناعات حيث الاجر أعلى فتضطر الصناعة المحتكرة الى دفع الاجر الاعلى ، ثانيا — يمكن أن يستمر أجر العامل أقل من المنتج الحدى الصافى عندما يكون دخول أرباب الاعمال مقصورة على القليل منهم ، فتدعو ندرتهم الى رفع نصيبهم على حساب نصيب العمال ، ومن هذا يتبين أن العمال قد يحصلون على أجر أقل من قيمة المنتج الحدى الصافى عندما يتغلغل الاحتكاك الاقتصادى فى جميع نواحى النشاط الاقتصادى ، أى عندما تنعدم المنافسة الكاملة فى سوق العمل . والحق أن التناسب بين العمل ورأس المال سوف يبلغ ذروته عندما تصل انتاجية كل من المنظم والعامل أقصاها . والانتاجية الحدية والحد الادنى للاجور يفترضان أن جميع العمال متساوون فى الكفاية ، وأن ليس معنى ذلك أن العامل الحدى هو الاسوأ كفاية ، وإنما هو الذى يعمل فى أسوأ الظروف . وفى هذه الحالة تقول النظرية أن أجر كل عامل تساوى قيمة عمله أى قيمة ما ينتجه العامل الحدى ، وهى لذلك تقرر مبدأ تساوى الاجور لجميع العمال ، وتفرض تساوى الكفايات كما تفرض وجود المنافسة الحرة .

والحق أن تحديد الحد الادنى للاجور يفيد العمال والصناع والحكومة وبالاخص فى حالتين ظاهرتين بالنسبة للعمال الذين يزاولون أعمالهم فى المصانع : ١ - إذا كان المصنع يعمل فى حدود المؤسسات الرأسمالية المتخصصة ، على شرط أن لا يكثر أصحاب تلك المصانع من التغيير فى المعدات بأخرى نظراً لتكاليفها المرتفعة ، ٢ - إذا كان صاحب المصنع دائب الرعاية لحالة عماله ، ويراعى الوجهة الانسانية مع عدم إهمال الوجهة الاقتصادية ، إذ أن استهلاك كميات أكبر من الضروريات قد تؤدى إلى جهد أكبر يبذل للحصول عليها ، فترتفع الكفاية الإنتاجية للعامل حتى توازى الاجر ، وبالتالى يعود تحديد الاجر على أساس الإنتاجية الحدية للعامل . ولهذا نرى أن مكتب العمل الدولى نص على « أجر واحد لعمل واحد » أو « أجر متساو لعمل متساو Equal Pay Equal Work » . وإذا نظرنا للعمال غير المتخصصين Unspecified Workers وجدنا أن الطلب هو الذى يحدد أجورهم . فاذا ما زاد الطلب عليهم ، فان هناك دائما منهم من يكون على استعداد لتلبية مثل هذا الطلب . فعمال الموانىء والفعلة حيث يكون عائدهم متساوياً فى كل حرفة يلبون زيادة الطلب ، فيرتفع

إذا زاد الطلب ، وينخفض إذا قل الطلب فى حرفة عن غيرها . وأجر هؤلاء العمال يميل دائما إلى المساواة . أما إذا كان العمل متخصصا أى إذا كان العمل يستدعى دربة خاصة وخبرة ممتازة ، وكانت هذه الدربة أو الخبرة تتطلب وقتا قد يطول وقد يقصر ، فان هؤلاء العمال يوازنون بين الدخل الذى يضحون به فى وقت التدريب لو اشتغلوا فى حرفة غير متخصصة ، وبين الدخل الذين يحصلون عليه بعد التدريب . فاذا كان الفرق يوازى التدريب فانهم يقبلون على التدريب ، وإلا فهم سوف يصبحون عمالا غير متخصصين . فاذا زاد الطلب على هذه الفئة ارتفعت أجورهم ، وتبقى مرتفعة حتى يتدرب العدد الكافى لسد حاجة الطلب ، وذلك طبعا بعد مرور الوقت الكافى للتدريب in the long run . أما إذا كان العمال من الموهوبين ، فان عرضهم دائما يكون أقل من الطلب ، نظراً لتمتعهم بعامل الندرة ، ولذلك فهم يحصلون على أجور مرتفعة . فاذا كانت الاجور التى تعطى لهم فى الحرفة المتخصصين لها أقل مما يحصلون عليها خارجها ، فانهم يشتغلون فى حرف لا تمت لموهبتهم بصلة (١) . ونخرج من هذا كله أن عائد العمل يتساوى فى الاعمال المتكافئة ، وأنه لو اختلفت الاجور فى المدة القصيرة ، فانها تعود إلى التكافؤ والمساواة فى المدة الطويلة . وهذا يمهد السبيل لتطبيق نظرية الحد الادنى للاجور حيث تجمع بين ناحية الطلب وتقويم حال العمال من جهة ، وبين الإنتاجية الحدية للعامل من ناحية العرض كما يقول بولدنج فى كتابه « التحليل الاقتصادى » .

تطورات نظرية الانتاجية الحدية والحد الأدنى للأجور القانونية

اعتقد بعض المصريين من الاقتصاديين فى صحة نظرية الأجر العدل الذى قال بها ابن خلدون والمقريزى فى بحوثهم الاقتصادية (٢) . وبحثها السير ويليم اشلى Ashley فى كتابه التاريخ الاقتصادى عندما عالج الثمن العدل Justum Pretium . وترى هذه النظرية أن الأجر العدل يساير مستوى معيشة العامل وتكاليف وجوده ، فعائد العمل أى الأجر ما هو إلا تكاليف إخراج العامل إلى الحياة العملية ، فينخفض أجره بانخفاض تكاليف معيشته ، ويرتفع بارتفاعها . فعمل العامل له ثمنه العدل مثله مثل أية سلعة من السلع الاقتصادية حيث تتحدد قيمتها بتكاليف انتاجها . وإذا كانت النظرية لا تنظر إلا إلى عرض العمال ، فانها تهمل كفة الطلب

---

(١) مثال ذلك موسيقار موهوب ، فانه نظرا لتقدم الاذاعة الميكانيكية وشريط ماركونى المسجل لاينال أجرا يعادل انتاجيته ، فيقبل العمل كجرسون لو أن عائده من هذا العمل الأخير كان أكثر جدوى وهذا يعد العدة لتطبيق نظرية الحد الأدنى للاجور على مدى الزمن .

(٢) راجع رسالة الدكتور محمد على نشأت عن « رائد الاقتصاد » صفحة ١٨ وأيضا مقدمة ابن خلدون من الفصل الثالث صفحة ١٥٣ — ١٥٤ ، والفصل الخامس فى باب الرزق والمكاسب لنفس المرجع .

وأثرها فى تحديد قيمة ما ينتجه العامل فى الأسواق العامة . والأجر العدل هو الذى يحصل عليه العامل بالتعاقد مع صاحب العمل ، فهو يكاد يكون ثابتاً ثباتاً نسبياً ، وذلك لأن العامل يبيع عمله لصاحب العمل نظير أجر يصعب تعديله حتى فى المدى الطويل . وهذا هو الحال فى أجور عمال الزراعه حيث لا يصحب انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية نقص فى العرض ، بينما لا يؤدى كساد الزراعة الى انخفاض الاجور إلا فى حدود معينة وفقا للتقاليد القائمة .

وإذا ما تكلم ملثس Malthus وريكاردو بعد الطبيعيين عن نظـــرية الكفاف Subsistence Theory of Wages وزعم كيرنز Cairnes أن أجر العامل يجب أن يكفى حاجاته الضرورية ، وأنه لا يمكن أن يزيد بأى حال من الأحوال عن الحد الأدنى الضرورى لبقائه حيا بحيث لا يصبح هناك سبيل لتخفيضه وإلا أدى الامر إلى هجرة العمال مما يدعو الى رفعه الى مستوى الكفاف مرة أخرى ، فان هذه النظرية وضعت الاساس للحد الأدنى لمعيشة العمال حيث قالت بأن قيمة العمل تتحدد بنفقات انتاج العامل فى أحوال السكون. وأنه لا يجوز لصاحب العمـل أن يتعاقد مع عامل على أساس أجر أقل منـه حيث أن الأساس الذى يوضع للحد الأدنى هو أساس تهيئة مستوى معيشة مناسب للعامل بصرف النظر عن القيمة الاقتصادية للخدمة التى يؤديها هذا العامل(١). وكأن العامل يقاس بالآلة، وكما أن الآلة تحتاج لنفقات وقودها وإصلاحها وصيانتها واستبدالها بغيرها ، كذلك يحتاج العامل لنفقات معيشته هو وأسرته ، فيتحدد الأجر بالقدر الكافى لسد الحاجات الضرورية للعامل وأسرته . والمنتج يوفق بين عوامل الانتاج المختلفة بحيث يكون : —

$$\frac{\text{الانتاج الحدى للعامل}}{\text{أجر العامل}} = \frac{\text{الانتاج الحدى للوسائل الآليـة}}{\text{ثمن الوسائل الآلية}}$$

وإذا كان العـامل كالآلة يحتاج لنفقات انتاج ، فان احلال الوسائل الآليـة محل العمل توضع حدا لمطـالب العمال فى زيادة الأجور . فاذا ارتفع أجر العامل أصبحت المعادلة الثانية أكبر من المعادلة الأولى وزاد بالتالى احلال الوسائل الآلية محل العمال ، وجدّ المنظمون فى البحث عن الوسائل التى توفر العمل Labour Saving Machines ، وهذا هو الحال عند ما تكون موارد المجتمع متغيرة لا ثابتة . فالعمل له ثمن طبيعى Natural Price تحدده الضروريات اللازمة لحياة العامل أى تكاليف انتاج العامل ومعيشته ، كما أن له ثمنا سوقيا Market Price يتحدد بفعل العرض

(١) راجع « مبادىء علم الاقتصاد Principles of Political Economy تأليف دافيد ريكاردو David Ricardo صفحة ٩٢ ، وأيضاً « مبادىء الاقتصاد التحليلى » للاستاذ محمد مظلوم حمدى صفحة ٣٤٦ ــ ٣٤٧ حيث يشير إلى قانون الاجور الحديدى The Iron Law of Wages والنظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية للمؤلف من الجزء الأول ص ٢٢٢ .

والطلب . فالثمن الطبيعى للعامل هو ذلك الذى يمكن العمال من العيش فى مستوى الكفاف بحيث يسمح لهم ببقاء طبقتهم من غير زيادة أو نقصان . ومهما انحرف ثمن العمل فى السوق عن هذا الثمن الطبيعى ، فانه يتجه دائما الى التعادل معه ، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين ثمن السلعة الطبيعى الذى تحدده تكاليف الانتاج وثمن السوق الذى يحدده العرض والطلب .

وإذا كانت هذه النظرية تنظر إلى عرض العمل والطلب عليه فى تحديد قيمة الأجر الذى يتقاضاه العامل ، فانها مهدت الطريق إلى نظرية مخصص الأجور أو نظرية رصيد الأجور Wages Fund Theory حيث وضعها جيمس مل Mill وعززها مكولوك Mc Cufloch وفوست Faucett . وتقول هذه النظرية بأن متوسط الأجور يتوقف على النسبة بين عدد العمال المستعدين للعمل وبين مقدار رؤوس الأموال المخصصة للاجور (١) . فاذا كان رأس المال المخصص للاجور كبيرا بالنسبة لعدد العمال كانت أجورهم مرتفعة والعكس صحيح . ويتوقف مستوى الأجور طبقا لهذه النظرية على النسبة بين عدد العمال وبين رأس المال أو موارد الثروة المخصصة لأجور العمال . وإذا كانت هذه النظرية قد وضعت الأساس للعلاقة بين العمل وجزء محدد من رأس المال ، فانها كذلك مهدت الطريق إلى نظرية مستوى المعيشة حيث تقرر هذه النظرية أن الأجور تتحدد تبعا لمستوى معيشة العامل بحيث تفى بحاجاته الضرورية وتهيء له وسائل الراحة والاستمتاع بالأشياء التى ألفها فى حياته (٢) .

نظرية مخصص الأجور والنفقات الثابتة

والواقع أن هذه النظرية التى وضعها جون ستيوارت وعدلها فى آخر حياته طبقا لتطوارت الظروف والأحوال اعتمدت الاعتماد كله على قانون النفقات الثابتة بالنسبة للانتاج الصناعى والعمال . ولا يخفى أن معنى النفقات الثابتة هو أن النفقات المتوسطة أو معدل النفقات الحدية لا تتغير زيادة أو نقصا بزيادة الانتاج ، وأن منحنى النفقات بالنسبة لصناعة من الصناعات يصبح ثابتا أى خطا مستقيما موازنا لنفقات جميع الصناعات والمصانع — الأمر الذى يتسق مع معنى ثبات النفقات . أما الذى يتنافر مع هذا الوضع أو المعنى فهو منحنى النفقات بالنسبة للمشروع الواحد ، إذ يبدو هذا المنحنى منحدرا من اليسار حتى يصل الى نقطة دنيا يأخذ بعدها فى الارتفاع . فالمشروع الذى يستخدم معدات وآلات وعمال بنسبة ثابتة يتفاوت بتفاوت غيره فى استخدام المعدات الثابتة ، وذلك وفق طبيعة الانتاج . ولكن هذه

(١) إذا زاد عدد السكان مع بقاء كمية النقود المخصصة للاجور ثابته اضطر العمال إلى تقديم عملهم بأجر اقل — وإذا زاد عدد السكان بنفس زيادة رأس المال ظل مستوى الاجور على حاله . أما إذا كانت الزيادة فى عدد السكان أقل نسبيا من زيادة رأسمال المال مال مستوى الأجور إلى الارتفاع .

(٢) راجع « التحليل الاقتصادى Economic Analysis تأليف بولدنج K. E. Boulding ص ٦٥٨ .

الصناعات فى مجموعها لابد أن تصل فى النهاية إلى نقطة تبلغ عندها الكفاية الإنتاجية أقصاها ، والتكاليف أقلها . فالمشروعات الفردية تتوقف على انتاجها عند حد معين ، وهذا الحد هو الذى تقل فيه نفقات الإنتاج المتوسطة إلى أدنى حد ممكن ، وهذا الحد هو نقطة الإنتاج الحدى حيث تتساوى التكاليف بسعر السوق . ويتطلب قانون النفقات الثابتة توفر الشروط الآتية :

(١) وفرة عوامل الانتاج التى تشترك فى العملية الانتاجية بحيث يتسنى لكل منتج جديد أن يحصل على عوامل الإنتاج بالسعر السائد فى السوق ، وعنصر العمل ثابت فى نقطة الإنتاج طبقاً لنظرية مخصص الأجور ، فلا يؤدى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج إلى ارتفاع أسعارها لكثرتها ، إذ أن الكمية التى تطلب منها ، مهما بلغت ، يجب أن لا تتجاوز نسبة يسيرة من مجموع الطلب الكلى على هذه العوامل فى مختلف أنواع استعمالها (١).

(٢) أن لا تكون العوامل متخصصة يصعب انتقالها من صناعة إلى أخرى ، بل يجب أن تكون مرنة سهلة الانتقال من مشروع إلى آخر ، بل ومن صناعة إلى أخرى عند تناقص الطلب وانخفاض الأسعار ، كما ورد فى كتاب بولدنج « التحليل الاقتصادى » ص ١٣٨ .

(٣) النفقات الثابتة هى الوسيلة التى نتعرف بها المشروعات التى تتعرض لزيادة النفقات أو نقصانها . فنلاحظ أن من الميسور للمشروعات التى تنتج بنفقات ثابتة أن تحصل على المعدات الإنتاجية الثابتة فى يسر ، وفى أجل قصير جداً ، أو بأسعار لا تتغير عن ذى قبل ، مهما اشتد الطلب عليها (٢) وهذا ما ورد فى «التحليل الاقتصادى» تأليف بولدنج ص ٤٧٩ .

(٤) ثبات عوامل الإنتاج على حالها أى بقاء عناصر الحياة الأخرى على حالها . فرأس المال الثابت لا يتحرك ، وكذلك الجزء المخصص لأجور العمال يبقى ثابتاً ، وكمية النقود المتداولة ثابتة ، وكذلك الأموال العاملة ثابتة ، والحياة فى مجموعها ثابتة مستقرة .

(٥) افتراض الغلة فى شكلها الطبيعى أى العينى ثابتة فنقارن وحدات الغلة المتتابعة فى شكل عينى طبيعى بعوامل الإنتاج الأخرى فى شكلها الطبيعى أيضاً .

فاذا تضافرت عوامل الإنتاج بنسبة معينة ، ثم زادت هذه العوامل بنفس النسبة فان الغلة تبقى ثابتة . وإذا كان رأس المال المخصص للأجور ثابتاً ، تعين أن تتحدد الأجور على حسب عدد العمال المشتركين فى الإنتاج والمال المخصص لهم بحيث يتعاطى العامل أجره طبقاً لما خصص لمجموع العمال فى نفس المصنع أو المتجر أو المزارع الكبرى والصغرى سواء .

---

(١) راجع « نظريات الانتاج والتوزيع Theories of Production & Distribution تأليف أدوين كانن Edwin Cannan صفحة ٢٦٢ وأيضا « تاريخ المذاهب الاقتصادية للاستاذين رست وجيد Theory of Economic Doctrines by Gide & Rist »

(٢) راجع «التحليل الاقتصادى Economic Analysis» تأليف بولدنج ، صفحات ١٤٨ و٢١١ و٤٧٨ — ٤٨٨ و «اقتصاديات العالة الكاملة» لنخبة من لاقتصاديين البريطانيين صفحة ٥٣ .

وكلما تخصصت المصانع فى سلعة معينة دعا هـذا التخصص إلى تخفيض نفقات الإنتاج Specialisation lowers cost . ولا شك أن حجم الصناعة يؤثر فى كفايتها وبالتالى يؤثر فى تكاليف إنتاجها . إلى هذا فان التخصص يتوقف على اتساع السوق ، وأنه كلما اتسع مجال التخصص فى صناعة من الصناعات كلما تتطلب ذلك زيادة التوسع فى الصناعة . فالمزارع كلما اعتمد فى شراء حاجاتها الزراعية على الغير ، كلما عمد إلى التخصص فى منتجاته ، وهـذا يؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة درجة التخصص ، ومن ثم إلى زيادة الكفاية فى الشئون الزراعية ، ومن ثم زيادة الدخل . وهـذا معناه تخفيض نفقات الإنتاج الزراعى ، بعكس الحال عنـد ما كان المزارع يعتمد على آلاته وسماده الطبيعى وبذورة الخاصة وحيواناته المحدودة وزرائبه ومساكنه مما يؤدى إلى نقص دخله . فاذا ما أخذت الزراعة المصرية بالمبتكرات الحـديثة وتخصصت واعتمدت على التمويل الخارجى والتموين من الخارج ، كلما زادت كفايتها وزاد دخلها ، وهذا معناه أنه كلما زاد الطلب على السلع الزراعية ، كلما كان ذلك من دواعى تخفيض الأسعار الناشىء عن التخصص وتخفيض نفقات الإنتاج . فاذا فرضنا أن منحنى التكاليف فى المؤسسة بقى ثابتا unchange able فان منحنى العرض سوف يميل إلى الانخفاض ، وكل زيادة فى الطلب ، إذا كان العرض غير مرن ، معناه زيادة فى ثمن المنتجات الزراعية ، إذ أن هذه الزيادة ضرورية حتى ترفع من مستوى الإنتاج ، فيؤدى إلى إدخال منتجين جدد فى هذه الصناعة ، ومن الجهة الأخرى نرى أن زيادة الإنتاج الناشئة عن تخفيض تكاليفه فى جميع المنشئات يؤدى إلى زيادة الطلب ، وفى هذه الحالة يسير العرض جنبا إلى جنب مع الطلب . فاذا كانت حركة التكاليف ، ارتفاعا أو انخفاضا بسيطة ، فان زيادة الطلب البسيط سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات . وكلما زادت التكاليف كلما كانت هذه الزيادة لا تؤدى إلى تخفيض الأسعار ، إذ أن المنشئات الجـديدة تتأثر بحالة السوق أكثر مما تؤثر فيـه فى المدة القصيرة . فاذا كانت حركة التكاليف فى صعود بدرجة كبيرة فان زيادة الطلب سوف تحدث تخفيضا فى الأسعار ، خصوصا إذا كانت أسعار العرض فى تناقص مستديم . فالعرض كالطلب له سعر عرض ثابت كما له سعر طلب ثابت . وقد عالج الاستاذ بولدنج هذا الموضوع علاجا وافيا فى كتابه «التحليل الاقتصادى» صفحة ٤٩٠ — ٤٩١ عند ما تكلم عن منحنى العرض المعين given-cost supply curve وعن منحنى الطلب المعين ، ويقول :

In equilibrium, the price of the product of a competitive industry is of necessity equal to the marginal cost of production in all firms, & to the average total cost of production in the marginal firm. Low price is a symtom, and not a cause. فالانتاجية الحدية تواجه الأسعار كما تواجه الدخول والأجور .

نظرية الإنتاجية الحدية فى قالبها المستقيم والأجور القانونية

لا شك أن نظرية الإنتاجية الحدية قد استفادت من جميع النظريات السابقة ، حيث أنها تأخذ العرض والطلب على العمل فى قواعدها الصحيحة . ولا ريب أن الطلب على أى نوع من أنواع العمل يشتق من إنتاجية العامل ، أى من المنتج الحدى الصافى ، ولا مناص من أن أرباب الأعمال لا يقبلون أن يدفع للعامل أجراً يزيد عن قيمة الزيادة فى الإنتاج ، التى يحصلون عليه من تشغيل هذا العامل . غير أن وجود نقابات العمال ووجود الجمعيات التعاونية تعضدهما الحكومات الشعبية فى اتجاهاتها يمنع تقويم العمل طبقاً لإنتاجيته الحدية ، وبذلك يتيسير تطبيق نظرية الحد الأدنى للأجور ، خصوصاً وأن نقابات العمال والجمعيات التعاونية تحل محل العمال فى المساومة مع أصحاب الأعمال ، كما يقومان بعقد اتفاقات جماعية مع المنظمين وأصحاب الأعمال ، تنص فيها على شروط وقيود توظيف العمال كشرط اليومية المتماثلة ، وشرط دفع أجر يومية كاملة حتى فى حالة اشتغال العمال ساعات أقل من الساعات المتفق عليها . وهذه الشروط تجعل من الصعب على أرباب الأعمال تعديل عدد العمال . ولا شك أن الحياة العملية لها أثرها فى تقرير مصير الأجور على اختلاف أنواعها ، ولكن القاعدة السليمة للأجور هى التى تعتمد على انتاجية العامل عند تحديد أجره . فمعدل الأجور يتوقف على عرض العمال والطلب عليهم . فاذا كان عرض العمال فى المدة القصيرة قليل المرونة ، فإن معدل الأجور يكاد يتوقف كلية على الطلب على العمال . وهذا يؤدى إلى دراسة الشروط التى تجعل من الصعب على المنظمين وأصحاب الأعمال تعـــديل عدد العمال وعدد الساعات التى يعملونها ، مما يدعو إلى حصول العامل على أجر أعلى من انتاجيته الحدية ، سواء اشتغل العامل فى الصناعات الريفية أم فى الصناعات البحتة أم فى العزب والإقطاعيات التى تستعمل الآلات والأدوات الصناعية فى الريف . والنقابة التى تحقق لأعضائها أجراً أعلى من قيمة المنتج الحدى لابد وأن تضحى ببعض أفراد الحرفة حيث إن رب العمل يضطر إلى الاستغناء عن بعض أعضاء النقابة ويوظف عمالا آخرين بأجر أقل . إلى هذا فان الجهل بالفرض فى مصر ، لفساد نظام التعليم التجارى والصناعى والتجارى ، يمنع تنقل العمال ، كما يمنع اختيار أنسب الأعمال للعمال . وإذا ما رأينا أن ارتفاع تكاليف التنقل والتقاليد الاجتماعية من عوامل الركود ، تبينا أن عرض العمل غير مرن فى كثير من الأحوال والظروف . فانقسام المجتمع إلى فئات غير متنافسة يجعل أجر كل فئة يخضع لقاعدة الريع إذ أن ثبات عدد السكان وعدم مرونة الانتقال من فئة إلى أخرى يجعلان عرض العمال فى كل فئة غير مرن أى لا يتأثر بتغيير أجر الفئة ، ولذلك فان الطلب وحده هو الذى يحدد أجر الفئة ، كما هو الحال فى مصر حيث تبدأ

الأجور للخريجين والخريجات متساوية ، ولكنها تتحول طبقاً لإنتاجية العامل أى تبعاً لأجر المنتج الحدى الصافى والطلب عليه ، وهذا يحقق أعلى درجة لمجموع الدخول الاهلية .

ولا شك أن عرض العمل يتوقف على عدد سكان المجتمع(١) . ومجموع العمال القابلين للعمل يكوّنون عرض العمل، وهذا المجموع غير قابل للتغيير تبعا لتغير الأجر، أى أن عرض العمل غير مرن ، وذلك لأن زيادة السكان أو نقصانهم لا علاقة لها بتغير الأجر . ولا يفهم من هذا أن عرض العمل جامد تماما ولا يمكن تغييره حيث أنه يمكن زيادة العمل إما بتشغيل النساء أم بتشغيل الأطفال الأقل من سن الإنتاج ، وإما بزيادة ساعات العمل أو الأيام التى يشتغلها العمال ، وإما بزيادة كفاية العامل عن طريق تدريبهم على بذل جهد أكبر . وزيادة كفاية العامل هى التى تلقى قبولا من أصحاب الأعمال والنقابات فى زيادة الأجر . ولكن إذا تبينا من هذه المبادىء أنه لا توجد علاقة مباشرة بين عرض العمل ومستوى الأجر ، وأن الطلب وحده هو الذى يؤثر على الأجر ، وأن المستوى العام للاجور يخضع لقاعدة الريع ، ظهر لنا أثر التشريع فى تحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة والصناعة(٢). خصوصا وأن صاحب العمل يستمر فى تشغيل العمال حتى ذلك الحد الذى تصبح فيه قيمة الزيادة فى الإنتاج الناشئة عن تشغيل العامل الاضافى معادلة تماما لأجره . فاذا كان عدد العمال المشتغلين أقل من ذلك فمن مصلحة صاحب العمل أن يستخدم عددا أكبر ما دام تشغيل أى عامل إضافى بأجر أدنى يسبب زيادة فى الإيرادات بما يزيد على النفقات . وإذا كان عدد العمال أكثر من ذلك الحد كان من مصلحة صاحب العمل أن يفصل عدداً من عماله حيث تقل

---

(١) هذا لايعنى أن جميع السكان يعتبرون عمالا عاملين ، إذ أن هناك مجموعات كبيرة من السكان غير قادرة على العمل ، ولذلك يجب أن نستبعد من مجموع السكان المجموعات الآتية : ، (١) الافراد الأقل من سن الانتاج أو الأزيد من سن الانتاج ، (٢) النساء إذا لم يعترف لهن المجتمع بالأشتغال ، (٣) الطلاب الذين فى سن الانتاج وذلك لأنهم يعدون أنفسهم للعمل فى المستقبل Potential Labour (٤) الافراد الذين يمنعهم مركزهم الاجتماعى من العمل كالطبقات الممتازة فى المجتمع (٥) المشوهون والعجزة والمرضى لأنهم غير قادرين على العمل . واخراج هؤلاء يحقق انتاجية الدخل الحدى Marginal Productive Income .

(٢) قد يعتبر عرض العمل مرنا اذا ماتوقف على عرض الحاصلات الزراعية المتنوعة التى يعمل العمال فى انتاجها . ولكن الواقع أن عرض الحاصلات الزراعية غير مرن ويرجع ذلك إلى سببين : (١) أن الانتاج الزراعى يستغرق فترة من الزمن ، وفى خلال هذه الفترة يبقى عرض المحاصيل غير مرن ، وعلى الأخص اذا كان المخزون منها لايكفى لمواجهة الطلب المتزايد عليها ، (٢) إن المنتجين الزراعيين يعملون على زيادة انتاجهم فى الأوقات التى تهبط فيها الاسعار بدلا من انقاص الانتاج ، وذلك لأن هبوط الاسعار يؤدى إلى نقص الدخل النقدى الذى يحصل عليه المزارع ، ولهذا فان المزارع يحاول أن يعوض هذا النقص عن طريق زيادة الانتاج وكمياته The Marginal Revenue Productivity .

النفقات أكثر مما تقل ايراداته . فالأجر الأدنى للعمال له حدود حيث لابد أن يكون أجر العامل معادلا لقيمة الزيادة فى الإنتاج الكلى الناشئة عن تشغيله . فالأجور القانونية أى الحد الأدنى للأجور القانونية لابد وأن تراعى إنتاجية العامل الحدى بحيث لا يزيد أجره عن تكاليفه للمصنع. كما يجب دراسة قانون الغلة الثابتة والمتناقصة والمتزايدة من تشغيل هذا العامل الحدى . ودراسة قانون الغلة المتزايدة والثابتة والمتناقصة تدل على أنه لو اشترك عدد متغير من العمال مع كمية ثابتة من عوامل الانتاج الأخرى ، فان الإنتاج الحدى للعامل يتزايد فى بادىء الأمر ثم يصل إلى حد أقصى يأخذ بعده فى التناقص . وصاحب العمل يستخدم من العمال العدد الذى يحقق التعادل بين الانتاج الحدى والأجر .

الحد الأدنى القانونى وتنفيذه بالتشريع :

وإذا ما كانت عوامل العرض وعوامل الطلب فى مصر تتنازعها القوى غير المتكافئة بين العمال وأصحاب الأعمال كانت التشريعات لصالح العمال من ضرورات الحياة المصرية . ألم تر ضرورة التشريعات فى تشغيل الأحداث من الذكور والأناث والنساء فى الصناعة والصناعات الريفية وفى الزراعة ، فصدر المرسوم سنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات ، ثم صدر آخر خاصا بالعمال المشتغلين فى الصناعة وثالثاً خاصا بنقابات العمال ورابعاً رقم ٨٦ بشأن التأمين الاجتماعى الإجبارى على حوادث العمل ، وصدر فى مايو سنة ١٩٤٤ القانون رقم ٤١ الخاص بعقد العمل الفردى ، وفى يونيه سنة ١٩٤٦ صدر قانون تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ، ثم صدر فى يونيه سنه ١٩٤٨ قانون التوفيق والتحكيم ، يضاف إلى هذه القوانين والمراسيم الأوامر العسكرية التى صدرت أثناء الحرب العالمية الثانية ، والتى لا يزال معمولا بها إلى الآن بموجب المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ ، وأهم هذه الأوامر ما هو خاص باعانات غلاء المعيشة للعمال ، هذا إلى جانب تشريعات أخرى لا يمكن اغفالها فى هذا المقام مثل القانون الذى يوجب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها ، والقانون الخاص بالبطاقات الشخصية (١) ؟ ألم تر أن هذه التشريعات كفلت جانبا من حقوق العمال ، وهى مع قلتها لم تطبق على عمال الزراعة ، بل ولم تنظر الحكومة فى إعداد تطبيقها على عمال الزراعة المشتغلين بالصناعات الريفية، وذلك بالنسبة

---

(١) راجع « تشريعات العمل فى مصر » للاستاذ مصطفى كامل المحامى على صفحة الاهرام فى ٥٠/٥/٢٤ وأيضاً « ملاحظات عن مشروع قانون إصابات العمل » للدكتور محمد حلمى مراد ، أستاذ تشريع العمل فى كلية الحقوق بجامعة فاروق على صفحة الزمان فى ١٩٥٠/٥/٢٢ ، والنظام النقدى بين الاشتراكية والرأسمالية » من الجزء الثانى صفحة ٩٤١–٩٤٥ للمؤلف. واعادة توزيع الدخول للاستاذ بارنا Tibor Barna صفحة ٦٠

لما تقتضيه الأوضاع فى التصنيع الربحى فى الوقت الحاضر ؟ الواقع أن مصر مازالت تفتقر إلى جملة تشريعات من تشريعات العمل مثل مشروع التأمين الاجتماعى ومشروع قانون الحد الأدنى للأجور ، ومشروع التأمين ضد البطالة ومشروع تنظيم المسائل المتصلة بسكن العمال وعلاجهم وتعليم أولادهم . فاذا كانت التشريعات السابقة لم تصدر إلا تحت ضغط الظروف، وكان صدورها دائما متأخراً على تطور الأوضاع — الأمر الذى يؤدى إلى تفويت الفرص، فمن الواجب الاقلاع عن هذه السياسة التقليدية وانتهاج خطة تقدمية تهدف إلى تمهيد السبيل، أمام تقدم المجتمع (١) . فاصدار التشريعات كثيراً ما يعين على التطور ، ولذلك كان الواجب مراعاة التشريعات واصدارها فى مناسباتها . وإذا كانت التشريعات المصرية قد صدرت فى مواعيد متأخرة ، فان حظ التشريعات فى التطبيق أسوأ من حظ غيرها ، خصوصا وأن تشريعات العمال لا تنفذ بما يحقق مصلحة العمال التى تكفلتها تلك التشريعات . وكثيراً ما يقضى جشع أصحاب العمل على الضن على العمال بحقوقهم القليلة التى تكفلها القوانين العمالية . حيث يضرب أصحاب الأعمال بالقوانين عرض الحائط ، لا سيما وأن الجزاءات على مخالفتها تافهة . وإذا كان يقع على عاتق مصلحة العمل مراقبة تنفيذ قوانين العمل ، فانها مقيدة فى عملها ، حيث لا تستطيع أن تفعل كثيراً إزاء المخالفين للقوانين ، وكل ما يمكنها عمله هو تقديم النصح للعمال بالالتجاء إلى القضاء لينالوا حقوقهم الضائعة . أما الهيئات الادارية والبوليسية وغيرها فتنظر دائماً إلى العمال نظرتها إلى الخارجين على القانون، فتضيع الحقوق التى تكفلها التشريعات العمالية لتحقيق التوازن المنشود وزيادة الدخل الأهلى العام .

ولاشك أن الغرض من التشريعات العمالية هو تحقيق التوفيق بين العامل وصاحب العمل فى حدود النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم ، وأن الأجر الاقتصادى للعمال يتوقف على طلب العمال وعرضهم ، وأن عرض العمال غير مرن بل وثابت نسبيا ، وأن الطلب على العمل يشتق من قيمة المنتج الحدى الصافى ، فلا يقبل صاحب العمل أن يدفع أجرا يزيد عن إنتاج العامل ، ولهذا يتحدد أجر العامل حسب الإنتاجية الحدية للعمل ومركز هذه الإنتاجية من العرض والطلب على العمال . وإذا كان مركز العامل بالنسبة لصاحب العمل ضعيفاً لعدم توافر المنافسة الكاملة فى سوق العمل ، واحتكار أصحاب الأعمال لظروف العمل ، فان العلاقة بين الطلب والعرض أى بين نسبة الطلب على العمال وبين كمية المعروض من العمال هى التى تحدد أجر العامل انخفاضاً وارتفاعاً (٢) . ولا شك أن أجر العامل يتوقف الى حد بعيد على حاجة

---

(١) قانون نقابات العمال لم يصدر إلا عام ١٩٤٢ فى حين أن تكوين النقابات يرجع إلى عام ١٨٩٧ .

(٢) انعدام المنافسة الكاملة فى سوق العمل تجعل ارباب الاعمال فى مركز ممتاز ، بينما لايستطيع العامل الانتظار ؛ وضعف مرونة الطلب والعرض تساعد على استقرار مع مايحدث من تغييرات فى أجور العمال .

صاحب العمل الى العمال وعلى الندرة النسبية للمعروض من العمال وأمثالهم ، فلا العمل ولا غيره من عوامل الإنتاج يمكن أن يكون له قيمة إلا بقدر لزومه لانتاج الطيبات والسلع . والعامل لا يحصل على أجر الا إذا كان هناك طلب على منتجات عمله ، وأن هناك من يرغب فى استغلال عمله . وذلك لأن الطلب على عوامل الانتاج مشتق من الطلب على سلع الإستهلاك ؛ والعامل يعرض عمله في الأسواق نظير أجر يدفعه له صاحب العمل ، فتحدد قيمة العمل بندرته بالنسبة للطلب عليه ، وأن تحديد مستوى أدنى للاجور يجب أن يأخذ كل ذلك فى الحسبان . فتحديد حد أدنى للأجور يعمل على حماية مستوى عيش الطبقات العاملة بما يحقق المبادىء الإقتصادية والإجتماعية عند خط السواء . واذا ما تحدد أجر أدنى للعامل الصناعى وآخر للعامل الزراعى ارتفع مستوى انتاج كل منهما حيث يحصل كل منهما على الطعام الشافى والملبس الوافى والمسكن الواقى . فهل يستوى مستوى المعيشة مع مستوى الإنتاج ، أم أن مستوى الانتاج يختلف باختلاف الطبقات العاملة التى قد ترعاه وترفعه ، كما قد تهمله فتخفضه الى مستوى أقل Submarginal workers .

الحد الادنى للاجور القانونية وعمال الزراعة

« إن الحكومة الشعبية فى أشد الاهتمام بحالة العمل والعمال في مصر » المؤلف

راعت وزارة الشئون الاجتماعية كل العوامل السابقة مسترشدة بآراء إدارة التعاون عندما قررت وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين . فالمبادىء الاقتصادية تعالج أجور المهن المختلفة ، وتقول بأن كل فئة من فئات العمل تشمل مجموعة من المهن والحرف تتساوى فى دربة المهارة والمسئولية ، وتتكافأ الفرص بين أعضائها بحيث يتحقق انتقال العامل من مهنة إلى أخرى داخل الفئة . وكأن عمال الفئة أكثر مرونة فى الانتقال من غيرها . ولذلك فانه بالرغم من أن عرض عمال الفئة ثابت تقريباً ، فان توزيع العمال بين المهن المختلفة داخل الفئة يمكن تغييره تبعاً لحالة الطلب على كل مهنة . فاذا زاد الطلب على العمال فى مديرية من المديريات دعا ذلك إلى ارتفاع الأجور ، وهذا الارتفاع يغرى المزارعين والاجراء من المديريات الأخرى إلى الهجرة كلما كان ذلك فى الامكان . ويترتب على انتقال العمال داخل الفئة إلى وجود علاقة وثيقة بين أجر المهنة وعدد الأفراد المشتغلين بهذه المهنة . فإذا زاد أجر المهنة زاد عدد المشتغلين بها . وتدعو مرونة الانتقال بين المهن الزراعية المختلفة إلى تساوى أجر المهن داخل الفئة الواحدة فى الأجل الطويل ، خصوصاً وأن أجر المهنة يخضع لقاعدة التكلفه . ولكن يستثنى من ذلك المهن الزراعية التى تشملها فئة العمل المنشىء كالمستشارين الأجانب والأمريكين وغيرهم الذين يستقدمون إلى مصر . فالمستشارون وعمال هذه الفئة يقبلون على عملهم لدوافع نفسية أكثر منها اقتصادية . وإذا كان الفنيون من

المستشارين الزراعيين يتمتعون بميزة النبوغ فإن أجورهم تخضع لقاعدة الريع ، لا لقاعدة التكلفة. ولا شك أن عائد الندرة والجدارة والمقدرة أعلى شأنا من عائد التكلفة .

ولا شك أن المستوى العام للاجور ، ومستوى أجر كل فئة يخضعان لقاعدة الريع ، بينما أن مستوى أجر كل مهنة داخل الفئة الواحدة يخضع لقاعدة التكلفة ما عدا مهن فئة العمل الانشائى حيث أن أجرها يخضع لقاعدة الريع ، وأن المستوى العام للأجور يتوقف على الطلب على العمل ، وأن هذا الطلب يشتق من قيمة المنتج الحدى الصافى للعمل ، ومعنى ذلك أن الأجر الأدنى للاجور يخضع لقاعدة المنتج الحدى الصافى ، وذلك حتى لا يحصل العامل على أجر أقل من قيمة هذا المنتج الحدى الصافى (١) . فالعامل قد يستمر استغلاله خلال الأجل القصير ، ولكنه لا يستمر استغلاله فى الأجل الطويل إلا فى حالتين : (١) حالة تمتع رب العمل باحتكار مع انعدام الاستعمالات البديلة فى الصناعات غير المحتكرة كما هو الحال فى الشئون الزراعية حيث لا يتمكن العمال من ترك الزراعة إلى غيرها من الأعمال حيث الأجر أعلى ، (٢) يمكن أن يستمر أجر العامل أقل من المنتج الحدى الصافى عندما تكون الدخول فى زمرة رجال الأعمال مقصورة على القليل من الأفراد ، فتدعو ندرة رجال الأعمال إلى رفع نصيبهم على حساب نصيب العمال .

ولما كان عمال الزراعة يحصلون على أجر أقل من قيمة المنتج الحدى الصافى عندما يتغلغل الإحتكار فى جميع نواحى النشاط الإقتصادى الزراعى ؛ أى عندما تنعدم المنافسة الكاملة فى سوق العمل ، فان تحديد الأجر الأدنى يعد فى صالح العمال . واذا تمكن العامل من الحصول على أجر يزيد عن المنتج الحدى الصافى فى خلال الأجل القصير ، عندما تنخفض أسعار المنتجات مع ثبات الأجور ، أو اذا ارتفعت قيم عوامل الإنتاج الأخرى التى تتعاون مع العمل مع ثبات الأجور ، فان هذا الارتفاع لن يدوم طويلا حيث أن خسائر رجال الأعمال تدعوهم الى تخفيض الأجر حتى يتعادل مع المنتج الحدى الصافى . فاذا رفض العمال قبول الأجور المنخفضة اضطرار باب الأعمال الى الأستغناء عن العمال ، وتؤدى البطالة إلى منافسة العمال العاطلين الى

---

(١) يحدث فى كثير من الحالات أن يحصل العامل على أجر أقل من قيمة المنتج الحدى الصافى ، ويحصل هذا الاستغلال مؤقتاً فى حالتين : — ١ — عندما ترتفع أسعار السلع وتبقى الأجور النقدية ثابتة أو لا ترتفع بنفس النسبة ، — ٢ — عندما تنخفض قيم عناصر الانتاج التى تتعاون مع العمل مع ثبات أسعار السلع والأجور النقدية ، فتزيد قيمة المنتج الحدى الصافى للعمل عن الأجور النقدية التى تحصل عليها العمال . ويؤدى ارتفاع قيمة المنتج الحدى الصافى عن الأجر الحدى النقدى إلى حصول رجال الأعمال على أرباح اضافية قدرية — وتؤدى هذه الأرباح إلى تنافس رجال الأعمال على طلب العمال فترتفع الأجور فى الأجل الطويل حتى تتساوى مع قيمة المنتج الحدى الصافى . راجع A.P. Lerner's Economics of Control

انخفاض الأجور . ومع أنه يمكن أن تكون الأجور أعلى من المنتج الحدى الضافى فى الأجل الطويل اذا تمكنت نقابات العمال أو النقابات الزراعية من تحديد عدد الأشخاص الذين يدخلون الحرفة التى تسيطر عليها ، فان الأجور العالية تغرى عناصر جديدة على الأنضمام الى النقابة أو الى الجمعية التعاونية الزراعية ، فيشتد التنافس بين الأعضاء ويخفض مستوى الأجر ويبقى جزء من العمال عاطلين ، لا يجدون عملا بالأجر العالى الذى حددته النقابة أو جمعية التعاون .

واذا ماقيل أن البلاد الزراعية مقبلة على ارتفاع مستمر فى أجور اليد العاملة الى جانب زيادة الإقبال على استخدام الآلات الزراعية العصرية ، بعد إدخال التعديلات التى تقتضيها أحوال مصر الزراعية حتى يمكن تعميمها ، ومع استعمال السماد لزيادة غلة الأرض بأسعار معتدلة ، بل ومع تحسين الطرق التى تتبعها مصر فى تدرج المحصولات وتعبئتها وخزنها وتسويقها ، وتطبيق الأساليب الحديثة التى سبقتنا إليها الأمم الأخرى فى عمليات تحويل المنتجات الزراعية Processing كعمل المحفوظات والعصير وغيرها ، وفى تحسين طرق المواصلات والنقل ، وجدنا أن الحد الأدنى للأجور سوف يفيد العمال كما يفيد المنتجين .

وإذا ما تلافينا الإسراف ووضعنا البحوث المرتبطة بالإفادة من بقايا الحاصلات الزراعية وإيجاد استعمالات جديدة للحاصلات لرفع قيمتها والتشجيع على الإكثار منها ، ونظمنا عملية الخزن والتبريد ملافاة للضياع Waste والتلف والإسراف الذى يصيب الحاصلات المصرية إذا ما أهمل أمرها ، وإذا ما راعينا التقدم الفنى لتربية الحيوانات ومقاومة أمراضها باستخدام الطرق الفنية ، وراعينا مطالب صيد الأسماك وتربيتها فى مزارع إرشادية ، وجدنا أن الحد الأدنى للأجور الزراعية مكمل للتقدم الزراعى المنشود ، بل ومسايراً للحد الأدنى للأجور الصناعية ، خصوصاً وأن العمل الزراعى لا يكاد ، للأسف الشديد ، يعرف شيئا عن حقوقه وواجباته . فالحد الأدنى للأجور سوف يستيقظ العامل من ظلمات حياته ويوجهه إلى سواء السبيل (١) . وقد أحسن الأستاذ ميد فى كتابه « التوجيه وآلية الاسعار » صفحة ١٧ عندما

---

(١) العامل الزراعى المصرى يجهل ماله وما عليه كما يجهل التشريعات التى صدرت لتحسين حاله . ألم يصدر قانون عقد العمل الفردى لينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، فكان جهله مجلبة لضياع حقوقه ؟ الواقع أن الجهل يوجد عند العامل الصناعى وغيره عقدة نفسية تجعله يحس دائما بأن صاحب العمل يسعى الى اغتصاب حقوقه واستغلاله إلى أقصى حد بلا مقابل أو بمقابل تافه لا يتناسب وضخامة العبء الملقى على كاهله . ولسنا ندرى هل يستغل أصحاب الأعمال جهل العمال بحقوقهم التى يقررها لهم القانون فيسعون إلى اغتصابها اعتقادا منهم أن العمال لا يعرفونها وبالتالى لن يطالبون بها ؟ الواقع أن جهل العمال بقوانين العمل يدعو إلى وجود هوة سحيقة بين العامل وصاحب العمل . لهذا نطالب المسئولين فى مصلحة العمل وجمعيات التعاون والشركات ونقابات العمال بأن يسعوا إلى تثقيف العمال ثقافة عمالية تعطيهم فكرة واضحة عن واجباتهم ليبدأوا عندها ، وعن حقوقهم ليقفوا بعدها ، لأن هذه الثقافة من شأنها أن تزيل=

قال : إنه إذا ما زاد الطلب على العمال وخدماتهم ، ولم تقو الزراعة على منح الحـــد الأدنى المناسب لتقدمها ، فان العمال سوف يهجرون الزراعة الى جهات تضر بمصالح الزراعة والزراع» .

كل هذه المبادىء والاحوال جعلت وزارة الشئون الاجتماعية تتقدم بمشروع لوضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين ، ويتضمن المشروع على الآتى :

أولا — تنشأ بكل مديرية أو محافظة لجنة تسمى « لجنة تحـــديد الأجر الأدنى للعامل الزراعى » على أن تكون برياسة المدير أو المحافظ وعضوين منـدوبين عن وزارتى الشئون الاجتماعية والزراعة وآخر مندوباً عن وزارة الاقتصاد الوطنى ، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعية الملكية الزراعية واثنين من الأعيان .

ثانياً — تقدر لجان تحـديد الاجور الحد الادنى لأجور عمال الزراعة ، على أن يكون الحد الأدنى لأجور فئة واحدة بدائرة المديرية أو المحافظة أو بفئات متعددة لمختلف مناطق المديرية أو المحافظة . ويستثنى من ذلك فئات العمل الزراعى المنشىء حيث أن عمال هذه الفئة الزراعية يقبلون على عملهم لعوامل نفسية أكثر منها اقتصادية ، وتتحدد أجورهم على أساس قاعدة الريع لا قاعدة التكلفة Marginal Revenue = Marginal Cost .

ثالثا — تصدر لجان تحديد الأجور قراراتها فى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من كل سنة وتراعى فى تقدير الحد الأدنى لتلك الأجور أثمان المحاصيل وأسعار تكاليف المعيشة ، خصوصاً وأن المستوى العام للاجور ومستوى أجر كل فئة يخضعان لقاعدة الريع ، بينما أن مستوى أجر كل مهنة داخل الفئه يخضع لقاعدة التكلفة .

رابعاً — لاتكون قرارات اللجنة نهائية الا بعد أن يعتمدها وزير الشئون الاجتماعية ، وذلك بعد أن تراجعها وزارة الاقتصاد الوطنى حتى تكون مسايرة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية العامة . فقرارات اللجنة يجب أن تكون طبقاً لخطة عامة موضوعة وسياسة ثابتة مرسومة ، وأن تكون وفقا لاتجاهات الانتاج وتكاليف معيشة العمال .

خامساً — كل اتفاق يقصد به تخفيض أجر العامل بما يقل عن الأجر الأدنى المقرر يعتبر باطلا ولا يعمل به ، إذ أن المستوى العام للأجور يتوقف على الطلب على العمل ، وأن هذا الطلب يشتق من قيمة المنتج الحدى الصافى للعمل ، ومعنى ذلك أن الأجر الأدنى يتحدد على أساس قيمة المنتج الحدى الصافى مع رعاية حاجة العمل للتجديد والإنشاء والتنشيط .

سادساً — كل صاحب عمل أو من ينوب عنه أو متعهد تقديم عمال يثبت أنه يدفع

= جانبا من الخلافات القائمة الآن بين العمال ونقاباتهم من جهة ، وبين أصحاب الأعمال واتحادهم من جهة أخرى ، كما أن من شأنها أن توفر جانبا كبيرا من جهد ووقت مصلحة العمل وأصحاب الأعمال والنقابات ورجال النيابة والقضاء ، قارن بولدنج فى كتابه «التحليل الاقتصادى» صفحة ٥٢٧ .

لعماله أجراً يقل عن الأجر الأدنى المقرر يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوعين أو بالاثنين معاً ، وتتعدد الغرامات بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة بشأنهم . فاذا حصل العامل على أجر أقل من قيمة المنتج الحدى الصافى ، عاقبت المسبب واعتمدت الأجور على أساس قاعدة الانتاجية الحدية للعامل .

سابعاً — الموظفون وغيرهم من الأشخاص الذين يندبهم وزير الشئون الاجتماعية لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون يكون لهم صفة رجال الضبطية القضائية ولهم فى هذا الشأن حق زيارة أمكنة العمل والاطلاع على السجلات والدفاتر المتعلقة بأجور العمال .

هذا وتدل الإحصائيات التى أعدت عن عمال الزراعة بأنهم يقربون من مليون ونصف مليون عامل ما بين فلاحين وخفراء زراعة وعمال تراحيل وعمال مكافحة الآفات الزراعية وغيرهم ممن سينطبق عليهم هذا التشريع الجديد . وسوف يظهر ارتفاع قيمة المنتج الحدى الصافى عن الأجر النقدى أن الحد الأدنى للأجور هو فى الواقع منخفضاً ، بينما يؤدى الحد الأدنى للاجور فى الوقت نفسه إلى حصول رجال الزراعة والأعمال إلى أرباح إضافية خصوصاً إذا تمتع أرباب الأعمال الزراعية باحتكار خلال الأمد الطويل ، فلا يستفيد عمال الزراعة من هذه الأرباح لانعدام أعمال بديلة فى المزارع غير المحتكرة .

فإذا كان لعمال الزراعة مطالب تحترم ، وإذا كان للبؤس والشقاء نهاية بالنسبة للطبقات العاملة ، فالجمعيات التعاونية الزراعية هى خير من يعمل على تحقيق مطالب الزراعة والعمال. وتنفيذ مشروع الحد الادنى للاجور الزراعية سوف يسد حاجات أعضاء النقابات من العمال الزراعيين خصوصا وأن الجمعيات التعاونية تعمل بالروح الجماعية المنشودة التى يسودها روح القرآن الكريم عندما قال سبحانه وتعالى « كلوا واشربوا ولا تسرفوا » . فهل يغط مشروع الحد الادنى للاجور غطا كبيراً فى رحاب اللجان التى تشكل لتنتفض ، ثم تعود فتشكل مرة أخرى ، ثم تنفض وهكذا دواليك . والحق أن رجال الاجتماع والاقتصاد ينادون بإصدار ما تلح باصداره ظروف الصناعات الريفية والصناعة المصرية وأحوال العمال الذين يعتبرون دعامة من دعائم تقدم الاقتصاد الاهلى وصناعاته المختلفة فى المدن والريف .

تفاوت الأجور والحد الأدنى لأجور عمال الزراعة .

بالرغم من أن النظرية العامة للاجور تقرر أن الأجر يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية للعمل ، وأن السهولة النسبية لانتقال العمال من مهنة إلى أخرى داخل الفئة الواحدة تدعو إلى تساوى أجر الفئة وتعد العدة لوضع الحد الأدنى المستقيم ، فان أجور العمال فى الواقع تتفاوت بين المهن التى تتطلب درجة واحدة من المهارة والمسئولية والخبرة .

ويرجع تفاوت الأجور الى عدة عوامل منها (أولا) ظروف عرض عمال الحرفة ، فاذا زاد عرض العمال فى حرفة معينة بالنسبة لعرض العمال فى الحرف الأخرى ، فان هذا يدعو الى انخفاض أجر عمال هذه الحرفة بالنسبة لأجر عمال الحرف الأخرى ، (ثانياً) صعوبة انتقال العمال . فالعمال يرتبطون بعلاقات عائلية واجتماعية تمنعهم من الانتقال الى حيث يوجد الأجر الأعلى . والعمال كثيراً ما يفضلون البقاء فى بيئتهم ويرفضون الانتقال الى بيئة أخرى أو صناعة أخرى ، (ثالثاً) الجهل بالفرص . فجهل العمال بوجود وظائف أخرى لاستخدامهم بما يتناسب مع كفايتهم ومؤهلاتهم كثيراً مما يجعلهم يقبلون الحصول على أجر منخفض ، (رابعاً) نفقات تعليم المهنة فالمهنة التى تحتاج الى نفقات عالية لتعليمها لا تجتذب عدداً كبيراً من العمال حيث أن هذه النفقات تمنع الكثيرين من تعلم هذه المهنة ، وبالتالى فان أجور هذه المهنة تكون أعلى من أجور المهن الأخرى التى تتطلب نفقات عالية لتعلمها وادراك معالمها ، (خامساً) جاذبية المهنة . فالمهن الخطرة تدفع فى الغالب أجوراً أعلى من الأجور التى تدفع للمهنة الزراعية العادية ، ولهذا كان الحد الأدنى من عوامل توطن العمال الزراعيين فى مناطقهم وعدم هجرتهم الى غيرها ، (سادساً) قوة المساومة . اذا كان عمال المهنة ينتمون الى نقابة قوية أو الى جمعية زراعية سديدة استطاع العمال أن تفرض على رجال الزراعة والأعمال دفع أجور عالية . ولا شك أن تقارب الأجور لا يتحقق إلا تحت نظام التوجيه الكامل .

والحق أن علاقة الأجور بمستوى المعيشة لاتستقيم إلا اذا كانت معتمدة على قوة العامل الانتاجية ، إذ أن هذه القوة تستحق قيمتها من المنتج الحدى الصافى للعامل ، وأن المستوى العام للأجور يتوقف على الطلب على العمل ، وأن هذا هو الذى يحدد قيمة الأجر ، ارتفاعاً أو انخفاضاً . واذا كانت نقابات العمال والعمال أنفسهم لا يعترفون غالباً بهذه القاعدة ، ويطالبون بالحصول على الأجر الذى يمكنهم من التمتع بمستوى معيشة ملائم ، ويقاومون كل محاولة لتخفيض الأجور ، اذا انخفض المستوى العام للأسعار ، ويصرون على المطالبة برفع الأجر اذا ارتفع المستوى العام للأسعار ، فان العمال الزراعيين يلجأون الى الجمعيات التعاونية الزراعية لكى تساعدهم على الحصول على العائد الذى يتفق وإنتاجهم الصحيح . فالأجر يكاد يكون المورد الوحيد لدخل العدد الأكبر من العمال ، وكل محاولة لتخفيض هذا الأجر يترتب عليه تخفيض دخل العمال ، وبالتالى انخفاض مستوى معيشتهم . ولكن تحديد الأجر على أساس مستوى المعيشة يعنى أن الأجر يتوقف على تكاليف صيانة العامل ، فيرتفع اذا ارتفعت هذه التكاليف وينخفض اذا انخفضت ، ويصبح عرض العمال مرناً ، فيتمدد العرض اذا ارتفع الأجر ، وينخفض اذا ما انخفض الأجر ، وهذا ما يتفق مع الواقع فى حالة الحرية وتمام التوجيه . والواقع أن مستوى المعيشة ليس له حدود ، فهو لفظ مرن بكل معنى المرونه ،

ولا يمكن جعله مقياساً ثابتا ، لأنه يختلف باختلاف الأفراد وطبقتهم التى يعيشون فيها وينتمون إليها ، كما يختلف باختلاف العمل وطبيعته ، ويتغير على حسب القوة الشرائية للنقد . إلى هذا فانه يختلف باختلاف الزمان والمكان ، إذ أن ما كان يعتبر مستوى معيشة مرتفعاً فى الماضى أصبح فى الحاضر مستوى معيشة متواضعاً ، وما كنا نعتبره من الكماليات فى الماضى أصبح يدخل ضمن الضروريات فى الحاضر (١) .

ولا شك أن مستوى المعيشة لا يؤثر على الأجر ، غير أن الدول الاشتراكية ذات التوجيه الكامل توجد علاقة غير مباشرة أو مباشرة بين الأجر ومستوى المعيشة ، وذلك عن طريق الإشراف الكلى على العمالة والعمال . أما فى البلاد الرأسمالية فترى ضرورة الحد من عدد السكان حتى إذا ما انخفضت الأجور وصمم العمال على المحافظة على مستوى معيشة معينة لجأ المتزوجون إلى تحديد النسل ، كما أن غير المتزوجين يضطرون إلى تأخير سن الزواج. فاذا قل عدد أفراد الاسرة فان العامل يحتفظ بمستوى معيشته ، كما أن النقص البطىء فى عدد العمال يدعو إلى زيادة المنتج الحدى الصافى ، فتزداد الأجور مع دوران الوقت ويستطيع العمال رفع مستوى معيشتهم . أما الدول التى تتبع نظام الاشتراكية الحكومية فترى أن الجمعيات التعاونية تعمل على تحديد الأجر بما يتفق ومستوى معيشة الأعضاء . والحق أن العلاقة غير المباشرة بين الأجر ومستوى المعيشة تتوقف على درجة النضوج الذهنى للعمال وعلى تقاليدهم الاجتماعية وعلى قوة الاشراف على شئون العمال والتشريعات العمالية (٢) ، وفى الزراعة نرى أن الأطفال هم موارد دخل لذويهم ، ولهذا ترى أن عمال الزراعة يحاولون رفع مستوى معيشتهم عن طريق الزواج المبكر والاكثار من عدد أفراد العائلة حيث تستطيع الزوجة وأولادها من زيادة دخل العائلة بأسرها . ولا شك أن مستوى معيشة العمال يتوقف على مقدار الأجر الذى يحصلون عليه ، وهذا الأجر يتوقف على الانتاجية الحدية للعمل ، وإذا قيل أن الحكومة الشعبية قد فشلت فى بعض القوانين للمحافظة على مستوى معيشة مناسب للعمال ، إذ أن رجال الأعمال شعروا بخيبة الأمل فى رفع أجور العمال ، فان هذا

---

(١) راجع « نظرية مستوى المعيشة للاجور Standard of Living Theory » من كتاب كوميش Comish « مستوى المعيشة » . و « تقدم المذاهب الأقتصادية » تأليف جراى A. Gray

(٢) تختلف نظرية الأجور فى نظر الجمعيات التعاونية عن هذه النظرية في نظر المدرسة الكلاسيكية حيث أن نظرة الأجور فى نظر الجمعيات التعاونية عبارة عن خليط بين نظرية مستوى المعيشة للاجور وبين نظرية « حق الباقى من الأجور » وحق العمال والمتعاونين له Residual Claimant Theory فنظرية الباقي تقرر أن للعامل الحق فى الاستيلاء على الباقى من الدخل الأهلى بعد استقطاع أنصبة العوامل الأخرى ، وهذا ما يقول به المتعاونون إذ يقول إن الثروة الناتجة هى من عمل المتعاونين ومن حقهم وحدهم .

الأجر سوف يتفق مع إنتاجية العامل الحدية على مدى الزمن بحيث يقضى على لهوة الساحقة بين الطبقات، ويزيد من الدخل الأهلى العام كما يذكر جراى فى كتابه The Develop. of Ec. Doctrine

والأجر لا يمكن أن يتحدد على أساس نفقات المعيشة إلا فى المدة القصيرة حيث أنه يتحدد عادة على أساس الإنتاجية الحدية للعمال فى كل فترة من فترات الإنتاج. وإذا انعدمت المنافسة الكاملة فى سوق العمل، وتمتع رجال الأعمال بمركز احتكارى تمكن أصحاب الأعمال من استغلال ظروف العمل والعمال ودفعوا أجورا أقل من قيمة المنتج الحدى الصافى، فلا يتمتع العمال إلا بمستوى معيشة أقل من المستوى الذى تحققه لهم إنتاجيتهم الجدية. وقد دعت هذه الحالة إلى تدخل الدولة لحماية العمال عن طريق دفع حد أدنى للأجور، خصوصا وأن الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة هو الانسجام الذى يؤدى إلى حسن الوئام، وهو العلم الذى يؤدى بالعامل إلى القضاء على الجهالة وعلى الخمول، وهو الهيكل الذى يساعد على تنظيم الإنتاج الزراعى وعوائد القائمين به (١).

وسياسة تدخل الدولة لحماية العمال عن طريق وضع حد أدنى قانونى للأجور تواجه صعوبات جد خطيرة إذ أنها تتعلق بكيفية تحديد الحد الأدنى للأجر وموقف رجال الأعمال من جهة إذا وجدوا أن الحد الأدنى، الذى يقره التشريع، أعلى من الإنتاجية الحدية للعمل، وموقف نقابات العمال والجمعيات الزراعية من جهة أخرى إذا ما وجدوا أن الحد الأدنى الذى يقره التشريع أقل من الإنتاجية الحديثة للعمال. فالحد الأدنى للأجور الزراعية يتطلب إدخال الأراضى الحديثة التى كانت لا تزرع لحاجتها للاستصلاح أو لعدم توافر مياه الرى لها، كما يتطلب أن تقوم وزارة الزراعة باستغلال الأرض بعدة حاصلات فى السنة بدلا من محصول واحد كما هى الحال فى أرض الحياض، وأن تقوم وزارة الاقتصاد الوطنى بتقديم الأسس العلمية للانتفاع بالمساعدات الفنية التى تقدمها الهيئات الدولية للتغلب على الصعوبات التى أدت الى تأخر التنفيذ، وحسن استغلال أوقات فراغ الفلاحين فى التصنيع الريفى.

(١) عملت حكومة الولايات المتحدة على تحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة، فأعلنت المساحات التى تزرع قمحا وأذرة وقطن وأرز وأصناف معينة من الدخان والفول السودانى، وكذلك محصولين إضافيين هما البطاطس والبقول، وقررت منح الزراع إعانات مالية عن زراعة هذه الحاصلات اذا ما قبلوا التخصيصات حيث تسرى حصص التسويق وتخصيص المساحات على محاصيل القطن والفول السودانى والدخان، وحيث توقع العقوبات والغرامات على كل مزارع يقوم بتسويق كميات تفوق حصته، وسوف يدعو الحد الأدنى للاجور الزراعية الى حسن الاستغلال فى هذه المنتجات على ضوء ما يحدث فى طرق فلاحة الأرض. فالحد الأدنى مع ادخال الجرارات الحديثة على نطاق واسع وانتاج أصناف جيدة ومقاومة الأمراض الزراعية يرفع من حياة الزارع كما يقول هويتيكر Whittaker فى « تاريخ الرأى الاقتصادى » A Hist of Economic Thought

ولا شك أن الأجر الأدنى لعمال الزراعة يتطلب أن تنتفع الزراعة بالمياه الجوفية لتحويل أرض الحياض إلى أرض تنتج حاصلات متنوعة ، بل ولتحويل المناطق الصحراوية إلى أراض زراعية كأراضى شبه جزيرة سينا وأراضى شواطىء البحر الأحمر المصرية حيث تتطلب التحسينات وإدخال آلات رفع المياه من الآبار الارتوازية ، خصوصا وأن حدا أدنى لأجور عمال الزراعة سوف يكون من دواعى زيادة الإنتاج وتخفيض النفقات وأستقرار المزارعين فى الريف بعد تصنيعه ، ومع أن المقصود بالعمل ، عند تحديد الحد الأدنى للأجور هو فى الواقع مطلق العمل من غير تخصيصه بنوع معين ، وهذا يستوجب تعرف أجر العامل بصفة عامة قبل أن تتعرف أجره فى عمل معين ، فان تعدد الأعمال وتباينها قد يدعو إلى تخصيص حد أدنى للعمل فى كل فئة من فئات العمال ، وهذا يجعل تحديد الحد الأدنى للأجور سهلا ميسورا ، إذ أنه من الممكن معرفة طلب وحدات معينة من العمل لأداء عمل معين فى وقت معين بأجر معين . فاذا كانت الأعمال تختلف ، فكذلك تختلف الحدود الدنيا للأجور تبعاً لطبقة العمال ووفقاً للمكان ، والزمان والحرفة ودرجات العمل وفائدته وثمراته . وإذا كان من الصعب انتقال العمال من مكان إلى آخر لاختلاف البيئة التى تربى فيها العامل ، أو لاختلاف الجنسية والعادات القومية ، فان ذلك مما يساعد على تعزيز نظرية الحد الأدنى لأجور العمال فى طبقاتهم المختلفة وفى بيئاتهم المتباينة . ولولا العوائق الدائمة بين طبقات العمال لتساووا فى الجزاء ، إذ لو تساوت الأعمال وسهل على العامل الانتقال من حرفة إلى أخرى دون صعوبة لتساوت الأجور .

الحد الأدنى للأجور القانونية فى وضعه الاقتصادى الصحيح بالنسبة لعمال الزراعة

وإذا حاولت الدولة أن تتخذ مستوى المعيشة أساساً لتحديد الأجر الأدنى القانونى فمعنى ذلك أن الحد الأدنى للأجور هو ذلك الأجر الذى يكفل للعامل التمتع بأقل مستوى ممكن ، وهذا المستوى يتوقف ، كما سبق أن أظهرنا ، على مجموعة من العوامل التى لا يمكن قياسها عمليا مثل الطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها العامل أو الاقليم الذى يعيش فيه أو عدد أفراد أسرته أو مستوى ثقافته ، كما أن مستوى المعيشة يتوقف على مستوى الأسعار وهو مستوى متحرك غير مستقر . فاذا ما ارتفع مستوى الأسعار دعى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر ، وهذه الاعتبارات كلها تدعو إلى وضع مجموعة من الحدود الدنيا للأجور تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية التى ينتمى اليها العمال ، وباختلاف الأقاليم التى يعيشون فيها ، بل وباختلاف عدد أفراد الاسرة الذين يعولهم كل عامل . إلى هذا فان هذه الحدود الدنيا لا بد وأن تكون متحركة تبعاً لمستويات الأسعار المحافظة على الحد الأدنى لمستوى المعيشة . وقد نجحت المملكة المتحدة فى تخطى هذه العقبات حيث وضع السير ويليم أشلى فى كتابه

«ضبط الأجور Adjustment of Wages» قواعد الأجر المتحرك Sliding scale of system Wages إذ أن الغرض من هذه الطريقة جعل الأجور تابعة فى تغييراتها لحالة رواج أو كساد الصناعة التى يشتغل فيها العمال ، وهذا ما يتفق مع حالة التغيرات فى مستويات الأسعار حتى تتفق مع الحدود الدنيا للأجور. فالحد الأدنى للأجور يتطلب وجود لجنة دائمة تمثل أرباب الأعمال والعمال ونقاباتهم لتوثيق العلاقات بين صاحب العمل والعمال ، فتقدر أثمان مفردات المعيشة وتعتبرها أساساً لتحديد الأجور لمدة معينة يتفق الطرفان عليها تحت إشراف وزارة الاقتصاد الوطنى ووزارة الشئون الاجتماعية . ويتعدل الحد الأدنى للأجور كلما تغيرت الأثمان . ولا شك أن وجود هذه الاعتبارات يجعل تقدير الحد الأدنى للاجور على أساس مستوى المعيشة عملية شاقة ، ولكنها مجدية ومفيدة للعمل والعمال، كما أنها مفيدة لأرباب الأعمال، ولو أنها تجعل الأجر خاضعاً للمؤثرات الاجتماعية كما هو الحال فى الدول الاشتراكية . وإذا ما ابتعدت الحدود الدنيا للاجور عن القواعد الاقتصادية للاجر، فان المؤثرات الاقتصادية التى يخضع لها نظام الأجر سوف تعمل عملها حتى تجعل قاعدة الأجور تساير الظروف الاقتصادية على مدى الزمن[1] Limited means apportioned among competing ends. .

واذا حاول التشريع المصرى أن يقدر الحد الأدنى للأجور على أساس الانتاجية الحدية للعمل ، فانه يصطدم بصعوبة شديدة ، وهى صعوبة تحديد قيمة المنتج الحدى الصافى للعمل فى كل حرفة من الحرف ، حيث أن المنتج الحدى الصافى يتوقف على طبيعة الحرفة التى يشتغل بها العامل ، كما يتوقف على درجة التقدم الفنى فى المزرعة أو المصنع الذى يعمل به ، وعلى كفاية العامل ذاته ، كما أن قيمة المنتج الحدى الصافى يتوقف على مستوى الأسعار . فاذا رأى التشريع جميع هذه الاعتبارات عند تحديد الحد الأدنى للأجور، فانه يتعرض كذلك لصعوبة قياس هذه المؤثرات التى قد ينتج عنها تحديد الحد الأدنى للأجور بأعلى من قيمة المنتج الحدى الصافى مما يدعو رجال الأعمال الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، محاولين الاستمرار فى نشاطهم عن طريق تغيير الأساليب الفنية للأنتاج باستخدام أدوات رأسمالية جديدة أقل حاجة الى العمال ، وبذلك قد يصبح التشريع ضاراً بمصالح العمال بدلا من حمايتهم . والواقع أن الحد الأدنى للأجور كثيراً ما يفيد العمال فى البلاد الاشتراكية ، بل وفى البلاد الرأسمالية اذا ما تخصصت الآلات والمعدات الرأسمالية ، وأصبحت تغيرات أساليب الأنتاج غير ممكنة، فيكون الأنسب تحويل جزء من الأرباح الى الأجور . الى هذا فاذا كان الطلب على السلع الزراعية

---

(١) راجع « اقتصاديات العمالة الكاملة The Economics of Full Employment لمعهد الاحصاء بجامعة أكسفورد صفحة ٦٣–٧١ ، وقارن مجلة المجتمع الجديد عدد فبراير سنه ١٩٤٨ صفحة ٣٧–٤٠ حيث ينوه الاستاذ محمد رياض الفنيمى فى مقالته عن «الملكية الزراعية» الى مستوى معيشة المزارعين.

وغيرها التى ينتجها العمال غير مرن ، فان رجال الأعمال كثيراً ما يلجأون الى رفع الأسعار عن طريق تخفيض بسيط فى حجم الأنتاج دون التوسع فى تسريح العمال ، وبذلك يتحمل المستهلكون الزيادة فى الأجور . وأخيراً نرى أن ارتفاع الأجور قد يؤدى الى زيادة كفايتهم حيث يستطيعون استهلاك كميات أكبر من الأغذية والضروريات الأخرى ، كما أنهم يستريحون من القلق العائلى الذى ينشأ عن عدم كفاية الأجر النقدى لأعالة أسرهم ، وهذه الراحة النفسية قد تدفعهم الى زيادة طاقتهم الأنتاجية وعنايتهم بالعمل الذى يؤدونه ، وبذلك تزيد انتاجيتهم حتى تتعادل مع الأجر المرتفع A rise in consumer's income raises his demand curve

وعلى العموم نرى أن تحديد حد أدنى للأجور القانونية يفيد العمال الذين يظلون فى أعمالهم ، وهؤلاء هم العمال الأكثر كفاية فى الشئون الزراعية بل وفى التصنيع الريفى والصناعات البحتة . فاذا ماقامت الحكومة وعضدت نقابات العمال الزراعيين والمشتغلين فى مختلف الصناعات والمصانع والمتاجر ، حققت العدالة فى التوزيع بين العمال وأصحاب الأعمال فى الدول الرأسمالية ، وتحكمت فى توزيع الدخل الأهلى على أفراد المجتمع . فاذا كان نصيب العمال من الدخل الأهلى فى ظل النظام الرأسمالى قليلا ، ولا يتناسب مع قيمة عمل العمال فى الأنتاج ، فان العوامل التى تحكم القيم النسبية للعمل ، وتحكم بالتالى دخولهم ، تتطلب إعادة النظر حتى ينال العامل نصيبه الكامل من التوزيع وفقاً لأنتاجيته . واعادة النظر فى أجور العمال يتطلب بحث وحداتهم المتجانسة حتى يتيسر وضع قواعد عامة تفسر كيفية تحديد قيم العمل فى كل طبقة من طبقاته المحدودة ، خصوصاً وأن أجر عمال الزراعة مثلا مشتق من الطلب على الحاصلات الزراعية والأنتاج الزراعى العام ، وأن صاحب المزارع الكبرى لا يقدم على استخدام عمال إضافيين إلا إذا كانت الزيادة فى إنتاج هؤلاء العمال الإضافيين يترتب عليها إضافة تعادل فى قيمتها الثمن الذى يدفعه فى شكل أجورهم . وهذا معناه أن قيمة الأجير الزراعى لابد أن تتعادل مع قيمة انتاجه الحدى . فاذا زاد عدد عمال الزراعة عن الحاجة اليهم مالت قيمة انتاجهم الحدى إلى الهبوط ، ومال ثمن خدماتهم إلى الانخفاض ، وانخفض الدخل الأهلى الناشىء عن إنتاجهم . ولا ريب أن طريقة توزيع الدخل الأهلى فى مصر مرتبطة كل الأرتباط بطريقة توزيع الملكية الزراعية ، وطرق استغلال الأرض ، على الرغم من أن نسبة كبيرة من الدخل الأهلى يقتنيها أصحابها من مصادر أخرى غير الزراعة . ولهذا نرى أن الحكومة فى عنايتها بالشئون الزراعية وبالجمعيات التعاونية وببنك التسليف الزراعى والتعاونى وبالتصنيع الريفى له شأنه وأثره فى زيادة الدخل الأهلى من الزراعة ، وأن العناية بأجور عمال الزراعة سوف يضىء الأنوار ويطفىء الظلمات الناشئة عن ضعف الدخل الأهلى الزراعى فى البلاد .

ولا شك أن الأمة إذا كان دخلها القومى الزراعى صغيراً لا يتمشى مع الزيادة المطردة

فى عدد السكان ، ولا يكفل بوضعه الحالى الكفاية للحياة الرغدة الكريمة لكل المواطنين ، حيث تتحكم القلة فى الكثرة . كان من الواجب رسم الخطط ووضع البرنامج الذى يكفل توزيع الدخل الأهلى إلى أقصى حد تسمح به الحالة الاقتصادية لمساعدة الطبقات الزراعية العاملة ، فتقوم السياسة الاقتصادية والمالية على رعاية مصالح الطبقات العاملة ، والأخذ بيدها ، وتيسير سبل العيش بما يتفق وحالة طبقاتها الإنتاجية . فالحد الأدنى يراعى أثمان المحاصيل وأسعار تكاليف المعيشة ، ولا يخلط بين عائد العمل وبين أجور العمال ، إذ ترى مثلا أن دخل الأستاذ محمد عبد الوهاب يختلف عن أجر مغنى عادى ، فعائد الأستاذ محمد عبد الوهاب فى ليلة ممتعة يفوق أجر المغنى العادى ، وذلك لأن عائد الأستاذ محمد عبد الوهاب يشمل ريع الندرة حيث لا يجاريه فيه أحد . فاذا أردت أن تضع حداً أدنى لعائد الأستاذ محمد عبد الوهاب لوجدت ذلك من الصعوبة بمكان وذلك لأن هذا الحد سوف يحد من قدرة عبد الوهاب وجدارته وكفايته ولهذا لا يطبق الحد الأدنى للاجور على ذوى الكفايات والمهارة والنبوغ ، لتمتعهم بشبه الريع الدخلى ، فاذا أرادت الحكومة وضع حد أدنى لعائد العمل وآخر للاجور ، قامت بتحقيق ذلك عن طريق الضرائب حتى تجعل الأجور وعوائد العمل متناسبة متناسقة ، وبذلك تهيء الظروف لتطبيق مبدأ الحد الأدنى على جميع الطبقات والأفراد . فالحد الأدنى يفتح المجال للتماثل والتكامل بين العمال الذين فى طبقة معينة ، خصوصاً إذا ما قام العامل بعملية واحدة يكررها على الدوام . فاذا ما تحدد الحد الأدنى لعمال الزراعة ارتفع مستواهم وحصلوا على الطعام المغذى الذى يجدد النشاط ويحسن البنيان الجسمانى والفنى . فالحد الأدنى للاجور يضمن بوجه عام غذاءاً لكل جائع ، وكساءاً لكل عار ، ومسكنا لكل طريد أو شريد ، وعملا لكل متعطل ، ويحد من ارتفاع أجر العامل عن حدوده ، فلا يتجاوز القصد ، ولا يتجانب العدل والانصاف ، ولا نخشى النور الذى يضيء حياته .

وإذا كانت أجور عمال الزراعة قليلة فقد آن الأوان للجمعيات الزراعية والنقابات العمالية أن تبحثها على ضوء الحاضر ، وتترك الماضى فى ظلماته التى لم تنصف العامل ، ولم تيسر لأجير الزراعة ما يتمناه من مستوى لائق به فى حياته العملية وسط النظريات الاقتصادية التى أدخلها علينا علماء الغرب دون تمييز أو اعتبارات قومية . فهل ينصهر المجتمع التعاونى بالآراء الحديثة دون أن يحترق بالآراء الغربية التى وقفت عقبة فى تقدمه حقبة طويلة فى تاريخ مصر الأقتصادى والأجتماعى . الواقع أن مبادىء التعاون سوف لا تنحرف عن غايتها فلا تتحمل ما فوق طاقتها فى شئون مصر الاقتصادية السليمة .

الفصل الرابع

الاوضاع الاجتماعية والجمعيات التعاونية فى الزراعة

(١) التعاون الزراعى وطبيعته وتطوره (٢) قوة الجمعيات التعاونية ومجال سلطانها (٣) النظام التعاونى ونظام الطبقات ومعايشهم (٤) مبادىء التعاون وقواعده وخدماته الاجتماعية والحد الأدنى لعمال الزراعة . (٥) التعاون والائتمان الزراعى والتمويل (٦) النظام التعاونى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى (٧) المزارع المشتركة والاقطاعات الزراعية .

«حاكك فى التعاون غريمك إن قاطعته يضيمك» قول حكيم .

تهز الأزمات الاقتصادية العالم ، وتطالعنا أزمة كان لها أثرها البالغ فى مستقبل مصر الاقتصادى ، خصوصاً وأنها أزمة لم تكن محلية ، وإنما وفدت إلى البلاد من الخارج عام ١٩٠٧ نتيجة للانقلاب الزراعى والصناعى فى أوربا . وقد تفاقمت هذه الأزمة فى مصر عندما عمدت الدول الأجنبية إلى سحب رؤوس أموالها من الأسواق المصرية ، فأثر ذلك على الزراع والعقار كما أثر على الطبقات الزراعية فى مجموعها ، من جراء خفض أسعار الحاصلات الزراعية ، وعجز البنوك الزراعية والعقارية عن مد الطبقات الزراعية بحاجتهم من القروض . وزاد الطين بله حين عمدت يد الاحتلال إلى حل المنظمات الزراعية التى كانت تمد الفلاح بالعون وتروج من حاصلاته الزراعية . وهذا درس يتلقاه من يطلبون الاعانة من الدول الأجنبية وبالأخص الأمريكية فى الوقت الحاضر .

وإزاء اشتداد هذه الأزمة فكر عمر بك لطفى فى وسائل العلاج والطرق التى يخفض بها مدة هذه الأزمة ، فوجدها فى « الحركة التعاونية » خصوصاً وأن التعاون ما هو إلا نوع من التنظيم ، ذو أغراض اقتصادية يختلف عن الرأسمالية الانجليزية فى الاستغلال ، وعن الاشتراكية التى كان يتكلم عنها العلماء فى عصر عباس حلمى الثانى فى مصر . سافر عمر لطفى بك إلى إيطاليا فى سنة ١٩٠٨ ودرس نظم التعاون ، وعاد ينشر الدعوة إلى التعاون ، معتمداً على سلطان الأمير حسين كامل ، ونفوذ الأمير عمر طوسون حيث شاركاه فى انشاء الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة ولأغراضها المتعددة المتشابهة . ولكن الثقة بين المصريين فى ميدان الاقتصاد القومى كانت محدودة ، كما أن الحكومة ارتابت فى كل حركة يقوم بها الشعب ، ووقفت من التعاون موقف الشك والعداء ، ولم يكن هناك تشريع ييسر لعمر لطفى مهمته ، ويمنح النقابات التعاونية الشخصية المعنوية والمزايا التى لا بد منها حتى يمكن أن تقوم وتعمل فتنهض .

تحايل عمر بك لطفى على القوانين القائمة ، وطبق أحكام الشركات على الهيئات التعاونية بروح ديموقراطية ، وبذلك تمكن من إنشاء جمعيات تعاونية تتفق وبعض نظم الشركات التساهمية الديمقراطية ، ولكن الثقة كانت معدومة ، فتعطلت حياة جمعيات التعاون فى البلاد . فاذا ما بدأت الحكومة تؤيد الحركة التعاونية فى سنة ١٩٢٣ . بعد أن رأت ما قاساه الشعب فى سنوات الحرب الأولى من شدة الغلاء . أصدرت أول قانون للتعاون فى مصر فى سنة ١٩٢٣ يعترف بالجمعيات التعاونية ويمنحها الشخصية المعنوية ، وييسر لها سبيل الاقتراض والعمل ، وأنشىء بوزارة الزراعة قسم التعاون للإشراف على الجمعيات التعاونية .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ كان ذلك حافزا قويا لانتشار التعاون ، وزيادة عدد جمعياته ، وإنشاء الجمعيات المنزلية فى مختلف المدن والقرى . وجاء قانون التعاون الجديد مسايراً لحاجة البلاد إلى أنواع جديدة من الجمعيات التعاونية ، ومطالبة الحكومة بتعضيدها ومساعدتها فى كل شىء يتخذ شكل المنافع العامة (١) خصوصا بعد أن ظهر أن فى الحياة « كما يقول الدكتور طه حسين بك « عدل الشقاء المشترك (٢) » .

والتعاون له أهميته فى الإنعاش الاجتماعى فى البيئة الريفية ، خصوصا بعد أن ظهر أن المجتمع الزراعى يعانى علل العوز والجهل والمرض ، وأن الدخول السنوية للعامل الزراعى لا تتجاوز فى كثير من الأحوال ٢٠ جنيها ، وأن الأميـــة بين أهل الريف تتفشى بتفشى الأمراض الوبائية ، وأن هذه الأمراض الاجتماعية لا تتحول إلا بالتعاون وتحرير البيئة من آثارها . وتعتبر الخدمة الاجتماعية عن طريق التعاون من الأغراض الرئيسية التى تهدف إليها الحركة التعاونية حيث تحقق تحسين حال المعيشة ورفع مستواها فى الريف ونواحيه . فالفرد فى المدن قد يعيش مستقلا ، ويكيف استقلاله على صورة يرتضيها لنفسه ، أما الفرد فى القرية فلا يستطيع أن يعيش بمعزل عن جيرانه . فالحياة بين أفراد الريف أشبه بشبكة متينة من الالتزامات والروابط التى تمليها العادات والتقاليد والدين حيث تجعل للحياة قيمتها ، وتلك الشبكة هى القانون الأبدى بل السراج السرمدى الذى يضىء الحياة الإنسانية (٣) . ففى جمعيات

---

(١) يمكن اعتبار مشروعات المياه فى الريف من المنافع العامة ، وقد بلغت مشروعات مياه الشرب النقية التعاونية مبلغاً وصلت المصروفات العامة عليها أحد عشر مليونا من الجنيهات يصرف منها جزء سنوى حسب سير العمل وفقا لبرنامج الخمس سنوات ، وكان المفروض أن تنتهى المشروعات فى ميزانية ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ .

(٢) راجع « قصص تمثيلية » للدكتور طه بك حسين صفحة ٤٤ .

(٣) راجع محاضرة السير ما لـكولم دارلنج فى كلية الزراعة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠ عن « التعاون والخدمة الاجتماعية فى الريف ، وراجع « مجلة التعاون فى عدد مارس سنة ١٩٥٠ حيث نجد جميع محاضرات رئيس مؤسسة هوراس بنكيت التعاونية فى لندن حيث دعاه المجلس البريطانى لالقائها على جمهور المتعاونين =

التعاون توجد النقاهة ، وتشع رفاهية العيش ومباهج الحياة ، ويأخذ المتعاونون مكانتهم الاقتصادية بما يحقق الاستقرار بحيث لا تنبعث فيه مواطن الضيق ، ولا ظواهر القلق ، خصوصا وأن التعاون عمل تجارى وليس عملا من أعمال البر والاستجداء ، مثله مثل النقابات ، أداة عون للحكومات ، ولم تنشأ لمجرد المطالبة بتحقيق رغبات .

فالتعاون مثله مثل مشروعات الأفراد حيث يتخذ أعضاؤه السبيل إلى الاعتماد على الجمعيات التعاونية وإمدادهم بالقدر الكافى من المال على ضوء موارد كل منهم للوصول إلى الوحدة المثلى فى كل مشروع من مشاريعهم ، خصوصا بعد أن أصبحت إدارة مشروع كل فرد تدخل فى نطاق حسن إدارة تلك الجمعيات . فالجمعية التعاونية الزراعية تقدم المال للأعضاء فى شكل سلفة أو حصة أوسهم ، حينما يخرج العضو عن نطاق موارده ويحاول الاعتماد على مال غيره الذى هو ألصق الناس به من المتعاونين ، وبذلك يكون نشاطه فى دائره التعاون أكبر من النشاط المقصور على موارده الشخصية . ومن الضرورى أن تقوم جمعيات التعاون بتنظيم العلاقة بينها وبين الأعضاء ، كما أنه من الضرورى أيضاً أن تقوم الدولة بالاشراف على هذه العلاقة ، خصوصاً وأنها علاقة تقوم على الثقة المتبادلة الناشئة عن مجرد التعارف .

وإذا كان اقتصاد مصر الزراعى ما زال إلى حد كبير عماد الإنعاش الاجتماعى ، وذلك لأن الفلاح المصرى ما زال مصدر الاقتصاديات الزراعية ، فان التعاون سوف يفتح الباب واسعاً للإنعاش فى الريف وبين القرويين ، تجاه الأثر الإيجابى السريع الذى نراه حاملا لواء أهل الصناعة حيث تمكنوا من تدعيم اقتصادياتهم بنصيب يذكر ، ودخل لا بأس به ، حقق لهم غايات اجتماعية وأهدافا إصلاحية . ألا ترى أن الجمعيات التعاونية عندما وجدت أن موارد الأفراد لا تسعفهم فى محاولة الوصول إلى الحجم المثالى أو ما يقرب منه ، قامت بمشروعات التمويل الزراعى فى جمعيات خاصة حتى أصبحت العلاقة بين الجمعية والأعضاء علاقة مالية تكاد تكون بحتة إلا من حيث خفض القروض والسلف ؟ فالعلاقة المالية بين المتعاونين تتزايد ويتزايد معها الإشراف مع تسهيل الضمانات حتى لا يلجأ الأعضاء إلى الاقتراض من مؤسسات مالية خارجية ، أو تحد من النشاط الزراعى فى مناطقها . وكلما اتسع مجال الإنتاج الزراعى كلما قامت الجمعيات التعاونية بالتمويل على أحسن حال . ويكفى أن نشير إلى أن قيمة المنتجات الزراعية قد بلغت فى عام ١٩٤٥ نحو ٣٢٠ مليونا من الجنيهات ، وأن قيمة الدخل منها كان نحو ١٧٨ مليونا ، يقابلها ما بلغته قيمة المنتجات الصناعية فى نفس العام ٢٠٠ مليون جنيه ،

= بالقاهرة ، وقارن مسز دورين Doreen فى كتابها « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط Land and Poverty In Middle East حيث تقول إن مستوى المعيشة فى مصر متدهور جداً إلى حد أن ٦٢ ٪ من سكان مصر يعيشون فى حالة مجاعة Starvation .

وقيمة الدخل منها نحو ٧٠ مليونا من الجنيهات، أى أن الصناعة أكثر دخلا من الزراعة ، مع أنها مازالت فى مستهل نشاطها تزحف زحفا يبشر بالخير عن طريق المؤسسات الصناعية التى أصبح عددها لا يقل عن ١٣٠ ألف مؤسسة بعد أن كان عددها لا يتجاوز ٩٢ ألف مؤسسة وإذا كان المجال الصناعى فى تقدم مستمر ، حيث أن التوسع فيه لم يقتصر على زيادة عدد المؤسسات بل تجاوز إلى ما يستوعبه من أيد عاملة ورؤوس أموال عاملة وثابتة عن طريق النقابات المكونة. فبعد أن كان عدد العمال الصناعيين فى سنة ١٩٣٨ يقدر بنحو ٢٥٠,٠٠٠ عامل ، أصبح فى عام ١٩٤٤ نحو ٤٦٠,٠٠٠ عاملا . وباضافة المستخدمين يمكن تقديرهم بنحو ٥٠٠,٠٠٠ عامل يتقاضون أجوراً ومرتبات تقدر حسب إحصاء سنة ١٩٤٥ بنحو ٢٧ مليون جنيه ، أى أن أجور العامل فى المتوسط تزيد على ٥٤ جنيها فى السنة ، يقابلها دخل العامل الزراعى وقدره تقريبا ٢٠ جنيها فى السنة . وإذا كانت الصناعة فى تقدم نسبى ظاهر، والنقابات الصناعية فى تطور باهر ، فان الزراعة على يد جمعيات التعاون سوف تجد سبيلها إلى التقدم المناسب، إذا ما استكملت قواعدها، وتعددت نواحيها، وأخذت فى تعضيد الصناعات الصغرى الريفية، خصوصا وأن عمال الحرف اليدوية والصناعات الريفية وعددهم يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ عامل يحتاجون إلى التعاون لأن صناعاتهم صغيرة ، وإن كانت ذات اقتصاديات كبيرة فى الريف . فالتعاون سوف يضم إلى حدوده مثلا ثروة مصر اللبنية التى تقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه بما فيها من ماشية حلوب ، وأسر ريفية تعمل فى منتجات الألبان والأصواف الحيوانية ، كما سوف يضم نحو ١٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة وفتاة يعملون فى صناعات النسيج اليدوى المختلفة التى تقدر ايراداتها السنوية بنحو ٦ ملايين من الجنيهات ، ويتقاضى عمالها أجوراً تزيد على ٢٥٪ من هذه الايرادات. إلى هذا فان التعاون الريفى سوف يشمل أكثر من ثلاثة آلاف امرأة ورجل يعملون فى صناعات السجاد والكليم التى أخذت اقتصادياتها تنتشر وتنتعش بعد أن أنشئت ادارة الصناعات الصغرى، وبعد أن صدر المرسوم الخاص بتنظيم تجارتها وحسن توزيع منتجاتها ، خصوصاً وأن دخلها قد بلغ ٧٢٥,٠٠٠ جنيه فى السنة ، يعود على العمال منه ٣٠٪ بل أكثر . فلو كانت هذه الصناعات الصغرى تحت اشراف الجمعيات التعاونية لزاد نصيب العاملين وقلت أرباح الوسطاء والتجار والمنظمين ، خصوصاً وأن هؤلاء العاملين يعولون عائلات زراعية وأسرا شبه صناعية ، فرعاية التعاون لهم لا تقتصر عليهم بل تتسع دائرتها إلى ما يقرب من المليون ونصف المليون من أهل الريف . (١) فالتعاون يحل أغلب معضلات الريف ومشاكله ، كيف لا وهو يمد

(١) راجع الصناعات الصغيرة فى الريف وأثرها فى انهاض القرية المصرية « على صفحة الاهرام فى ٤٩/١٠/٣١ حيث نرى رأى المستر لوثر راى ، الخبير الفنى الامريكى فى الصناعات الريفية اذ يقول « إن الجيل الجديد أصلح للدعوة إلى احتراف الصناعات الريفية من الجيل القديم الذى لا يقبل على العمل الصناعى إلا اذا رأى نتائج ملموسة لنفعه ، وهذه النتائج انما يظهرها الجيل الجديد .

المزارع بالمواد الخام والآلات الزراعية بأقل الأسعار الممكنة، كما أنه يبيع محصولات الأعضاء تحت أحسن الظروف وأنسب الاوقات وبأعلى سعر ممكن ، بل ويمون الأعضاء بأحسن سلالات الحيوانات الزراعية المختلفة ، كما يعمل على تحسين طرق الزراعة واستعمال الآلات الزراعية المرتفعة الثمن والتى لا يتمكن العضو من شرائها بمفرده . فالتعاون يمتد بامتداد السوق المحلية ، بل وبامتداد حجم مشروعه ، وهو كثيراً ما يقوم بتجارة التجزئة إذا ما قامت على أسس علمية حيث يحرص التعاون على توفير زمن أعضائه ، فيحشد لهم عدداً وفيراً جداً من السلع التى تشبع الحاجات الأولية والحاجات القدرية ، وبذلك توفر للاعضاء أوقاتهم ، كما توفر لهم الأرباح الطائلة التى كان يجنيها الوسطاء والمنظمون ، وكثيرا ما تقضى على أرباح التجار والموزعين Fall in price equivalant to rise in money income .

وإذا ما أخذت المؤسسات الصناعية على عاتقها مشكلة التصنيع الريفى ، وقامت برعاية عمالها وقدمت لهم ألوانا من الخدمات الاجتماعية والصحية بما يعادل نفقاته ٢٠٪ من أجر العامل الصناعى اليومى ، واعتبرت أن هذه الخدمات من ضمن التكاليف الصناعية ، فان التعاون سوف يمد أعضائه من أهل الصناعات الريفية الصغرى بكل ما يتطلبونه من مال ورعاية صحية ومنشآت اجتماعية ، فلا يعتمد على أى تعضيد خارج حدوده ، (١) وسوف تمده الحكومة بالاعانات الفنية والاستشارات العملية ، وتقدم له المال عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى بل والبنك الصناعى المصرى . وسوف نرى فى مشروعات كهربة خزان اسوان ومشروعات الأبار الارتوازية ، واصلاح الأراضى البور ، واستثمار الصحارى ، واستغلال أوقات فراغ القرويين كل ما يتمناه لحسن استثمار الجهود ومال المتعاونين لما فيه خير أعضائه وجمعياتهم. وقد قال السير مالكولم دارلنج « على المرء أن يبحث ويدرس كثيراً قبل أن يعلم ويرشد ويمهد » . فالتعاون دائم البحث والدرس حتى يتمكن من الارشاد وحسن التوجيه.

---

(١) نحن من المتشائمين من القروض الاجنبية التى تقوم بها الشركات الاجنبية فى شئون الريف ، ولكنا نعتقد فى القروض التى تأتى لمصر عن طريق البنك الدولى للانشاء والتعمير . ومن يراجع التقرير الذى قدمه مستر يوجين بلاك ، رئيس بنك الانشاء والتعمير الدولى فى ٥٠/٩/٩ يجد أن الزيادة الملحوظة فى أعمال القروض فى بلدان الشرق الأدنى وامريكا اللاتينية وفى مجال العون الفنى للدول الاعضاء كانت عظيمة ، ولكن مصر ما زالت تتباحث مع البنك فى عقد قرض لتمويل مشروع لرى ٢٥٠,٠٠٠ فدان في مديرية قنا ، وأن هذه البحوث مازالت متوقفة فى انتظار استقصاء ما تقوم به الحكومة المصرية عن إمكان الحصول على المعدات اللازمة عن طريق مواردها المالية الخاصة الخارجة عن نطاق الدولار . ونعتقد أن عقد قروض هذا البنك ما زالت متأثرة بتوجيهات الولايات المتحدة ، فلا يقوم القرض إلا إذا تدخلت المؤسسات الامريكية فى اقتصاديات المناطق التى ترغب فى القروض . وقارن « تنظيم استغلال القوى العاملة » لمدام مرجريت تلبرت ، الخبيرة العالمية فى شئون تنظيم استغلال القوى العاملة . والتدريب المهنى .

فالتعاون غريم مساوىء الشركات وعدو اضطراب الاستثمارات ، وهو كثير الخيرات ، قليل النفقات . فاذا ما كان الفلاح فى حاجة إلى لوازم مهنته كالبذور والاسمدة والآلات الزراعية والمواد الغذائية ، مع قلة ما يحتاجه منها ، فان التعاون يمونه بها بثمن الجملة بدلا من دفع العضو أثمانها بثمن التجزئة الكامل . فالشراء التعاونى أى الشراء بالجملة ، إما عن طريق جمعية الأقراض ، أو عن طريق جمعية خاصة بالتوريد ، يمكن العضو من شراء مايلزم بأرخص التكاليف ، بل ويمكنه من الحصول على مايحتاجه فى كل وقت ، وذلك لوجود المخازن المملوكة للجمعيات التعاونية حيث تحتفظ بالمواد الأولية اللازمة للمتعاونين وتبيعها للاعضاء فى الأوقات المناسبة ، وما جمعيات التوريد إلا مخازن تعاونية تمد الأعضاء بحاجاتهم الزراعية والمنزلية إلى جانب حاجات مهنتهم . وقد تعددت هذه المخازن التعاونية حيث يديرها الأكفاء الأمناء ، ويراجع حساباتها المحاسبون الفطناء ، (١) ابتغاء ضبط الميزان وتعليم الاهلين كيف يتعاملون بالنقد ، فيعلمون مدى قدرتهم المالية على ضوء تغير القوة الشرائية للنقود التى تحت أيديهم . وإذا كانت المحال التعاونية تتبع عادة نظام البيع بسعر السوق ، فان هذه الخطة سديدة لأنها تتجنب عداء التجار ومنافستهم ولكنها تعوض أعضاءها عن فرق سعر السوق بالعائد الذى يعود لهم مقابل معاملاتهم . وكثرة مشترياتهم ومبادلاتهم .

وإذا كانت جمعيات التوريد وجمعيات الاقراض تقوم بواجبها وتحسن رسالتها ، فان جمعيات التصريف ، مع صعوبة رسالتها ، تقوم بعملها خير قيام اذا توفر لها الموظف الكفء الصالح الأمين ، الذى يعرف مبادىء التسويق وطرائقه ، ويتبين أحسن الوسائل فى معاملة الوسطاء والسماسرة والتجار ومن فى الطريق الوسط فى شئون التوزيع والتسويق ، ومن يعملون فى نطاق التمويل . فالمزارع التعاونى يمكنه الحصول على أنسب الأسعار لمحصولاته عن طريق جمعيات التصريف إما بالمساومة الجماعية والبيع بالجملة ، وإما بالتصنيف والتعبئة الجيدة وانتاج أنواع ممتازة الجودة وموحدة النوع ، وإما بتوزيع البيع على مدد طويلة لتجنب كثرة العرض وما ينتج عنه من هبوط فى الأسعار ، واما بضبط المقدار وحسن المعاملة . وبدون التعاون يتعرض المزارع دائما إلى شراء حاجياته بسعر أعلى من سعر السوق كما يبيع محاصيله بسعر أقل من سعر السوق ، ولا يمكن لعمل تجارى أن ينجح على هذا الأساس ، ولذلك نرى الجمعيات التعاونية تقوم به بأحسن الوسائل الممكنة . وإذا ما أطمأن المتعاون إلى هذه الاجراءات والتدابير قلت مسئولياتها وركز جهوده فى الانتاج وحسن المصير . فالتعاون عامل من عوامل تخصيص العضو فى الانتاج ومساعدته فى الحصول على كل مايحتاجه من مفردات الانتاج

(١) راجع « محاضرة السير مالكولم دارلنج فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ عن التعاون والزراعة حيث ألقاها فى كلية الزراعة للمتعاونين والاقتصاديين الزراعيين .

والاستهلاك كما ترى ذلك من أعمال الجمعية التعاونية بالاسماعيلية [١] وكما ترى ذلك فى مشروع لتأجير أطيان الحكومة للجمعيات التعاونية لتتولى هى تأجيرها لصغار الزراع الأعضاء. وتقديم المعونة لهم. والحق أن التعاون يشمل مشروعات لها أكبر الأثر فى تغيير الاوضاع الاجتماعية وتحسين حال الزراع، خصوصاً إذ ما توسطت الحكومات الشعبية فى مصر لدى وزارات الماليه والاوقاف والاقتصاد الوطنى فى استئجار الأطيان التى تملكها هذه الوزارات أو تديرها أو اعتادت أن تؤجرها إلى كبار المستأجرين، لتقوم الجمعيات بتأجيرها من ناحيتها لصغار الزراع بدلا من الايجارات الباهظة التى تصل الآن فى بعض الأحيان إلى أضعاف قيمة الإيجار الأصلى [٢].

المبحث الاول : التعاون الزراعى وطبيعته وتطوره

« رأى الجماعة لاتشق البلاد به رغم الخلاف ورأى الفرد يشقيها » (عمر بن الخطاب)

إذا كانت موارد الدولة البشرية والمادية فى الشئون الزراعية تحت سيطرة جمعيات تعاونية، أصبح من الممكن تقرير كيفية استخدام الموارد الزراعية البشرية لما فيه صالح المجتمع الزراعى، إذ تصبح الجمعيات التعاونية فى مكانة تقرر طرق استخدام العمال والأرض والمصانع الريفية، وتتحكم فى وسائل الانتاج التى تستخدم، وحسن استثمار الأموال التى تجمع. فالجمعيات التعاونية سوف تعنى بدراسة المشاكل الزراعية، وتوازن بين استعمال وحدات رأس المال لتحل محل العمال كلما أمكن ذلك، فتوحى ببرنامج الانتاج الذى يجب أن يقوم به المتعاونون كما توحى ببرنامج التوزيع حتى ينال كل عضو حقه بالقسط والقسطاس. ولهذا كانت الحركة التعاونية من أحسن وسائل تحسين الحياة الاجتماعية، والأخذ بيد العاملين فيها وتمكينهم من إدارة دفة الأنتاج والأستغناء عن الوسطاء. فترى جمعيات الأنتاج التعاونية، وجمعيات التعاون الزراعية وجمعيات التعاون لبيع المواد الغذائية الضرورية بأسعار معتدلة، والبنوك التعاونية والجمعيات التعاونية للاستهلاك، وجمعيات الآلات الزراعية، والجمعية التعاونية لتعمير الريف، وجمعيات تأجير أطيان الحكومة للمتعاونين، وجمعيات الأئتمال التعاونية تقوم بعملها خير قيام بالنسبة للنزعة الديمقراطية التى تتملك الأعضاء. وقد تمددت هذه الروح التعاونية حتى أصبح من الجمعيات التعاونية من يسافر الى البلدان الأجنبية بغية التعاون الدولى، والأتحاد بالجملة مع مثيلاتها فى البلدان المختلفة. فترى التعاونيين الأنجليز بمنشستر يطاليون بعقد اتفاقات بين

---

(١) راجع أعمال جمعية الاسماعيلية التعاونية المنزلية » للاستاذ جوده السيد على صفحة مجلة التعاون فى مارس سنة ١٩٥٠ صفحة ٢٠٤ — ٢٠٨ وراجع « تقدم الفلاح » تأليف جورج هندرسون.

(٢) تبلغ هذه الارض ١٩٠٠٠٠ فدان من بينها ١٦٠٠٠٠ فدان فى مديرية بنى سويف و١٠٠٠ فدان فى منطقة دروه و٤٠٠ فى تفتيش أوقاف قلين وأطيان و الجزائر فى المنوفية و١٠٠٠ فى بلقاس و٦٠٠ فى منطقة بنى مزار.

الجمعيات التعاونية المنزلية والزراعية فى مصر واليونان ، وفعلا عقدوا اتفاقا مع الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس بالجيزة بمصر ، وذلك الأتفاق يقضى بتنظيم وتصريف محصول البطاطس بحيث يكون لجمعية منشستر الحق الأول فى استيراد هذا النوع من الخضر ، وبحيث يتحمل المسئولون فى مصلحة التعاون عبء التدابير التى تكتفل حصول جمعية البطاطس المصرية على أحسن أنواع التقاوى من اسكتلنده وايرلنده الشمالية . كذلك اتفق التعاونيون الانجليز مع أعضاء الجمعية التعاونية لمنتجى الفاكهة فى مصر على تصدير الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلى من الخضر والفاكهة والبصل . فروح التعاون سوف تخرج عن حدودها المحلية وتستكمل برنامجها فى الخارج لانشاء علاقات تجارية . وروابط تعاونية ، وذلك لأن التعاون يختارها ليتذوق ثمارها ، والايمان بخلق الجو التعاونى الذى يعين الجمعيات والهيئات والمنظمات على الاستفادة من الجهد الانسانى لأقصى حد . فالتعاون يرفع دخول الزراع والفلاحين والأعضاء فتتأثر أحوالهم الاجتماعية بتحسين حالتهم الاقتصادية . ألا ترى أن الجمعيات التعاونية الريفية تقدم للزارع ما يحتاجون إليه من القروض بمختلف أنواعها بفوائد قليلة وشروط معتدلة ، فتمكنهم من الأفادة بوسائل الزراعة الحديثة ، وتعينهم على الحصول على أحسن سعر لمحصولاتهم بتشجيع البيع التعاونى ، والعناية بالمنتجات ووقايتها من الآفات والتأمين على الماشية ، وضد الحريق وهلاك المزروعات ، وما إلى ذلك من الخدمات التى لا يستطيع الفلاح الفرد القيام بها ؟ ألا ترى أن نشاط الجمعيات التعاونية قد نفذ إلى القيام بالمشروعات الجماعية كالأندية الريفية ومكتبات التعاون ونشر المجلات التعاونية الأقليمية والخدمات الصحية ورفع مستوى السكن فى العزب والقرى ، ورفع مستوى المنتفعين بالتعاون فى تيسير المعاملات وانشاء الأسواق القروية ومنشآت مياه الشرب ، والالمام بالصناعات المنزلية فى الريف ومخازن السماد والغلال وغير ذلك ؟ ألا ترى أن مصلحة التعاون فى مصر تقوم بدعاية واسعة لنشر التعاون فى البلاد مبتدئة فى المدن ثم الريف ؟ ألا ترى أن التعاون أخذ ينتقل من المدن إلى الموانىء المصرية ليفيد المشتغلين بالناقلات المائية والحد من بطالتهم حيث يستهدفون إلى بطالة أثناء معظم الايام ؟ ألا ترى أن انشاء جمعية تعاون لهؤلاء العمال سوف تحسن حالة الأعضاء من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية ، فيصبح لها رأس مال لشراء المنشآت وأدوات النقل المائى التجارى ، وما يتصل بهذه الأعمال ؟ ألا ترى أن بلدية بور سعيد تعنى بتشجيع هذه الجمعيات التعاونية حيث تعمل على تحسين أدوات النقل المعدة لخدمات الركاب والسياح ، وتقوم بتشغيل أكبر عدد من العمال بأجور حسنة تكفل لهم العمل طوال السنة ، كما تتخذ النظم التى تضمن رعايتهم فى حالات الاصابة التى تقعد بهم عن مزاولة المهنة ؟ الحق أن البلديات إذا ماساعدت فى انشاء جمعيات تعاونية لتملك المراكب

الشراعية والبخارية ، رفعت من مستوى الدخل الأهلى واستزادت من رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة فى المشروعات الأهلية بسعر فائدة معتدلة . الحق أن الجمعيات التعاونية الزراعية إذا ما توسطت لدى الوزارات فى استئجار الأراضى والأطيان التى تملكها الحكومة أو تديرها حققت تخفيض قيمة إيجار الأرض ومن ثم تخفيض أسعار المنتجات الزراعية التى هى من أسباب ارتفاع غلاء المعيشة . وشتان بين ارتفاع ثمن أرض هليوبوليس وأرض الجمعيات !

والحق أن جميع الجمعيات التعاونية تتمتع بنزعة ديمقراطية تقضى بأن يكون رأس مالها فى تغير دائم ، وذلك لأن العضوية فى تلك الجمعيات ممكنة فى كل ظرف وفى كل مكان ، كما أنه من الممكن أن ينسحب العضو من الجمعية فى أى وقت يشاء ، إلى هذا فإن السهم فى تلك الجمعيات التعاونية يبقى على قيمته الواحدة المستمرة . ومن الممكن لأى فرد شراء أسهم الجمعيات فى أى وقت وأن يدفع ثمنها على أقساط ، كما أن تلك الأسهم لا تدفع أرباحا بل تدفع فائدة سنوية محددة . فالجمعيات التعاونية لا تدخر لأعضائها فحسب ، بل تقوم بوظيفة صناديق التوفير بالنسبة لهم (١) . وليس من حق غير الأعضاء الحصول على أرباح ، ولكن العادة جرت بأن يعطى غير الأعضاء نصف نسبة الأرباح التى تعطيها للأعضاء ، مع عدم دفعها نقداً ، بل تقيدها فى حسابهم إلى أن توازى ثمن سهم من أسهم الجمعية فيصبح عضواً فيها . ولهذا يرى الأستاذ السير ملكولم دارلنج فى محاضرته فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بكلية الزراعة أنه « يجب تدعيم الجمعيات التعاونية بدعامة قانونية لتتمكن من أن تقاضى ويقاضيها الغير ، مع مراعاة تحديد ووصف حقوق وواجبات كل من لهم صلة بها » .

والحق أن النظام الاقتصادى التعاونى ما هو إلا نظام اقتصادى موجه حيث يتحمل المتعاونون نتيجة قراراتهم ، وهذا بخلاف النظام الرأسمالى حيث نجد أن الأثمان وتغييراتها هى التى تنظم النشاط الاقتصادى للمجتمع ، فلا يوجد فى هذا النظام هيئة خاصة تتولى الاشراف على المواد الخام والعمال والأرض وباقى الموارد الأخرى ، وتوزيعها على الصناعات المختلفة التعاونية ، كما لا يوجد هيئة فى النظام الرأسمالى تتولى الاشراف على توزيع المنتجات . فالتعاون يحل محل جهاز الثمن فى ايجاد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وما التوازن إلا

---

(١) راجع توسيج Tausig فى كتابه « مبادىء علم الاقتصاد Principles of Economics » صفحة ٣٧٥ من الجزء الثانى ، وراجع « التعاون المالى » للاستاذ عمر بك لطفى طبعة ١٩١١ و « شئون التعاون » للاستاذ عبد اللطيف عامر من مجموعة المحاضرات التى القيت في المؤتمر الاقتصادى ١٨ — ٢١ / ٤ / ١٩٤٦ ومحاضرات التعاون الزراعى للسير ملكولم دارلنج فى كلية الزراعة فى ١٣ — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠ عن التعاون الزراعى والتعاون والتمويل الزراعى ، والتعاون والزراعة ، والتعاون والخدمة الاجتماعية فى الريف والتعاون والدولة . و« علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف ص ١٤٢ — ١٤٨ .

حالة الاستقرار بالنسبة للموارد الاقتصادية المختلفة بحيث تكون جميعها كاملة الاستغلال . فالتعاون يساعد الأوضاع الزراعية لكمال التوظف حتى تكون الأرض والعمل ورأس المال كلها موظفة تمام التوظف ، وموزعة على الاستعمالات المختلفة بميزان يحقق المنافع القصوى لكل عنصر من عناصر الانتاج والتوزيع . وإذا ماحقق التعاون جميع مزايا التوازن أصبحت مصالح عوامل الانتاج البقاء فى الاستعمالات المناسبة لها. فإذا كانت الأرض موزعة على الحاصلات الزراعية المختلفة أصبح من غير المجدى تحويل بعضها إلى الاستعمالات الأخرى، إذ لا يصبح استغلال الأرض فى زراعة الأرز مثلا أكبر نفعا من استغلالها فى زراعة القطن، وهذا هو الحال بالنسبة للعمال ورأس المال ، ومن الطبيعى أن الزراعة لا تحصل على التوازن دفعة واحدة ، وانما تحصل عليه بالتدرج ، وطالما افتقرت الزراعة إلى التوازن عمدت جمعيات التعاون إلى تنقل عوامل الإنتاج بين الاستعمالات المختلفة حتى تصل إلى تحقيق التوازن المنشود بحيث تحصل الأرض والعمل ورأس المال فى الاستعمالات القائمة على أقصى ما يمكن من المنفعة ، وبذلك لا يكون هناك مصلحة فى الانتقال من استعمال إلى آخر حيث أن حالة التوازن تقضى على هذا التنقل ، ولا ريب أن الجمعيات التعاونية تحقق الأوضاع الاجتماعية بحيث تكون جميع الموارد الاقتصادية معلومة ومحدودة فى كميتها ، بل وموزعة بين الاستعمالات المختلفة بحيث لا يوجد أى نزعة لنقلها من استعمال إلى آخر. ولذلك ترى التشريعات الاقتصادية التى صدرت بمصر امتازت بزيادة تدخل الحكومة فى كل صغيرة وكبيرة خصوصاً فى شئون التموين والتسعير الجبرى وتنظيم الدورات الزراعية والشركات العقارية ومسائل العمال وحسن استغلال الأرض وملكياتها وطرق استعمارها واستقدام الخبراء الأجانب إلى البلاد . ألم تر أن الحكومة استقدمت السير مالكولم دارلنج لدراسة التعاون فى مصر وإلقاء بعض المحاضرات على المصريين العاملين فى الزراعة والمعنيين بالشئون الزراعية والتعاونية ؟ ألم تر أن سلطان التعاون يعزز الملكية ويؤيد قواعدها ومبادئها ؟ ألم تر أن التعاون يمتد فى جميع النواحى والاتجاهات حتى ترد الأمانة إلى أصحابها ؟ ألم تر أن التعاون يبلغ بالجهاد إلى أقصى أطواره وسط الأهواء المتباينة وفى نطاق التشريعات الملائمة ؟ ألم تر أن الشركات المصرية عضدت الجمعيات التعاونية بين عمالها لرعاية مصالح العمال اقتصاديا وقانونيا تحت إشرافها وحسن قوامها ؟ ألم تر أن شركة سجاير إخوان كوتارياللى صرحت لعمالها بانشاء جمعية تعاونية تمدهم بما يحتاجون إليه من المواد الغذائية مع تسهيلات كبيرة فى الدفع وبأسعار لا تقبل المزاحمة ، وذلك لأن الشركة تقوم بدفع إيجار هذه المحلات والمصاريف النثرية ونفقات القائمين بها من مالها الخاص؟ ألم تر أن الشركات التساهمية فى مصر تقوم بما تتطلبه الجمعيات التعاونية بها من منشآت لعمالها تحقيقا لرفاهيتهم ، وذلك لأنها تؤمن بالحكمة القائلة « بأن العامل إذا صح بدنه ، صح عقله ،

وأمكنه أن ينفع مصنعه ونفسه ووطنه ، ؟ ألم تر أن الحكومة عضدت الجمعيات التعاونية فى الريف بفتح محال لبيع الفول والعدس والأذرة والأقمشة الشعبية بأسعار معتدلة حيث رأت أن هذه الجمعيات التعاونيه تعمل على تثبيت الأسعار ؟(١) ألم تر أن الجمعيات التعاونية تقضى على مساوىء الاسترقاق والتخفيف من قسوته وتحقق احتمال ما تضمره الحياة من خير أو شر للمتعاونين؟

ولا شك أن الجمعيات التعاونية تدرس الأوضاع الاجتماعية بحيث تدخل على عناصر التوازن كل عوامل التغيير التى تتطلب توازنا جديداً ، إذ أن نمو السكان وتوزيعهم ، ونمو رأس المال ، وتحديد العلاقة بين دفتيه الثابت والمتداول ، والتغيرات الفنية فى الزراعة ، وتغيير أذواق الناس من مأكل القمح إلى الأرز ، ومن الشاى إلى اللبن ، تؤثر فى تقلبات الحياة واضطرارها فى آخر الأمر إلى الوصول إلى درجة من التوازن فى كل فترة من فترات الحركة نحو السكون ، ولا ريب أن هذا التوازن من دواعى رفع مستوى المعيشة حيث تنعكس فيه الجهود الإنتاجية ودرجة ما وصلت اليه من توفيق وتناسب . ونرى أن فى كل فترة من فترات التقدم يزيد الدخل الأهلى حيث أن هذا يدل على ما يتمتع به الأفراد من قسط كامل من عوامل الإنتاج واستغلالها على أحسن وجه .

والجمعيات التعاونية تعمل على التآزر وتحقيق الوفورات الناشئة عن أقراض المتعاونين ، فللائتمان التعاونى أثره فى الانتاج وحسن الاستثمار ، اذا ما أحسن توجيهه ؛ فالجمعيات التعاونية بطرقها المختلفة تزود الزراع بالقوة الشرائية التى تزيد من قوتهم الانتاجية وترفع من الكفاية الانتاجية . والفرق ظاهر بين الجمعية الزراعية وبين مقرض المال لأعضاء الجمعيات التعانية . فالسلف تعطى من مقرض المال دون ضابط أو حارس ، حيث لا يحمل نفسه مشقة السؤال عن الغرض الذى يستعمل فيه القرض ، سواء أكان القرض لأغراض انتاجية أم استهلاكية ، وهو غالباً ما يساعد على استعمال القرض فى الاسراف والترف ، وكل ما يهم الدائن أن يحتاط لما قد يتعرض له من خسارة ، ولذلك يتقاضى من مدينه فائدة مركبة مرتفعة . أما بنك القرية التعاونى ، فيقرض المال بعد تمام البحث والتأكد من ضرورته للعضو ، ومن أنه سيستعمله لأغراض انتاجية ؛ وهو لا يحصل على سعر فائدة مرتفعة لأن خسائره قليلة ، وذلك لأن أعضاء التعاون فى البنك يعرفون بعضهم بعضا ، وفى هذا نوع من الرقابة على تصرفات العضو وضمان المزارعين ، كما أن فيه ضمان السداد فى المواعيد المقررة ، حيث تكون المواعيد مكفولة بضمان استعمالها فى أغراض انتاجية .

وإذا ما رأت بنوك القرية أن الائتمان الزراعى قصير الأجل يشد أزر صغار الزراع ، خصوصاً وأن عدد القائمين بأمر السلع الزراعية كثيرون ، وأن الزراعة تخضع للتكاليف المتزايدة

(١) راجع تقرير الجمعية التعاونية المركزية بالاسكندرية فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

اذا ما تركت وشأنها ، فان السلف الزراعية طويلة الأجل لها أهميتها فى الاستغلال الزراعى التعاونى اذ أنها مطلوبة (أولا) لكبار الزراع الذين يرغبون فى تجفيف بركة أو زراعة حديقة للفاكهة أو بناء مسكن أو زريبة أو شراء أرض زراعية ، (ثانياً) لمتوسطى الزراع الذين يرغبون تسديد ديونهم القديمة على أن يكون سعر الفائدة منخفضاً ، وعلى أن تمنح السلفة لأغراض انتاجية على آجال لا تقل عن العشر سنوات ، فلا تكون بضمان شخصى (ثالثاً) لصغار المزارعين للقيام بما تتطلبه أعمالهم الانتاجية القصيرة الأجل لتخفيض درجة اجهاد الأرض وسوء استعمالها خصوصاً وأن الانتاج الزراعى خاضع لعوامل لا سلطان للزارع عليها ، ولا قدرة له على التحكم فيها ، كما أنه لا بد من مرور حقبة طويلة من الزمن ما بين ميعاد بذر البذور ووقت الحصول على ناتج الأرض . ولهذا كانت القروض بأسعار معتدلة من ضروريات تدخل الجمعيات التعاونية فى شأنها لصالح المتعاونين . صغارهم وكبارهم على السواء .

وإذا ما تقدمت الجمعيات التعاونية تقدما ظاهراً وجمعت من المال ما يساعد على التصنيع ، سارت سياستها طبقا لخطة موضوعة وقاعدة مرسومة . ولا يخفى أن التصنيع فى الريف يقتضى تعزيز الروح الصناعية ، فيصبح المصنع الريفى وحدة فنية فى الأنتاج التعاونى ، بينما تصبح المؤسسة الصناعية التعاونية فى القرى هى الوحدة الأدارية . وفى نظام التعاون سوف تملك المؤسسة مصنعاً ريفياً صغيراً واحداً ، فتصبح المؤسسة والمصنع هى مشروع التصنيع نفسه . وقد تصبح المؤسسة مالكة لأكثر من مصنع ريفى ، حيث تقوم المؤسسة بالحصول على المواد الأولية اللازمة للمصنع والأشراف على توزيع المنتجات بما يحقق زيادة دخل المتعاونين . وسوف لا يقوم مصنع تعاونى بانتاج سلع أكثر الا طبقاً لسياسة المتعاونين ، وبرياسة تعاونية من ذوى النشأة الريفية ، الملمين بأحوال الريف وشئونه التعاونية . ولا مبالغة فى القول بأن تدريب المشتغلين فى المبدأ التعاونى واعدادهم أمر على جانب عظيم من الأهمية .

والحق أن التصنيع سوف يحد من تقلبات الأنتاج الزراعى وأسعاره ، ويحقق التوازن بين العرض الزراعى والصناعى وبين الطلب من هاتين الناحيتين ، خصوصاً وأن التصنيع سوف يحد من التنازع بين الطلب على المدخرات التعاونية للصناعة والزراعة ، فلا تكون مرتفعة السعر بالنسبة للزراعة ومنخفضة بالنسبة للصناعة . كذلك سوف يدعو التصنيع الى تخفيض سعر الفائدة للشئون الزراعية خصوصاً وأن سعر القرض للمدة القصيرة أكثر انخفاضاً من سعره للمدة الطويلة . وسوف تساعد الجمعيات التعاونية على فتح الباب للزراع فيساهمون فى مشروعات التصنيع بما يتفق وزيادة دخول الاعضاء ورفع مستوى معيشتهم ؛ كما أنها سوف تقضى على الاحتكار التى ساد مصر فى العهود الحديثة . ألم تر أن جماعة من الاسرائيليين فى مصر سيطروا على تجارة الثلج فى الاسكندرية ورفعوا سعره ، وكانت وسيلتهم أن رفعوا

أصحاب مصانع الثلج وعددها ١٣ مصنعاً إلى تعطيل ثمانية منها وتشغيل الخمسة الباقية مقابل توزيع الأرباح على جميع المصانع بالتساوى حتى يقل العرض مع كثرة الطلب مما دعا إلى إلى شكوى تجار السلع والخضروات والمأكولات من هذا الارتفاع ؟ فلو كانت جمعيات التعاون هى التى تقوم بهذا العمل لاستقامت الأوضاع الاجتماعية وتحسنت أحوال المستهلكين والأعضاء سواء، فلا يطالع الناس شكايات، ولا يقرأون ظلامات، ولا يفاجئون باضرابات. ألم تر أن بحيرة المنزلة أصبحت ثروة مهملة بسبب إهمال مشروعات السنوات الخمس وبالأخص إهمال مشروع تجفيف بحيرة المنزلة وتوزيع أراضيها على صغار الزراع من المتعاونين ؟ فالمشروع يعود على التعاون وعلى مصر وبالأخص منطقة القنال بنفع كبير لو أصبح حقيقة واقعة، وذلك لأن بحيرة المنزلة فى الحقيقة ثروة مهملة، لا يمكن الاستفادة منها إلا بضرورة تنفيذ المشروع الخاص بها. ويتلخص مشروع تجفيف بحيرة المنزلة فى قيام الحكومة بردم جزء منها كل عام ابتداءاً من الجزء الملاصق لمنطقة القنال أو ردمها كلها دفعة واحدة، واستصلاح هذه الأراضى. لأن الثروة المائية لهذا الجزء من البحيرة لا تعد ذات قيمة للمصريين بجانب الثروة التى ستجنيها مصر من وراء التجفيف، وبالأخص وأن الإخصائيين فى وزارة الزراعة قرروا بأنها أخصب بقعة لزراعة الأرز، علاوة على إنشاء مطاحن لضرب الأرز، ومصانع لتعبئة الأسماك في العلب وتصديرها إلى مختلف بلاد القطر. فاذا ما قامت الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية لتعمير هذا الجزء بإنشاء عدة مصانع ومنشآت لعمل النشا من الأرز، وطحن الغلال، وصناعة السردين، أمكن الإفادة فى تصنيع هذه الجهة والتقدم بها فى زيادة الدخل الأهلى العام. فاذا ما قامت الحكومة وردمت أجزاء من هذه البحيرة، ووزعتها على صغار المزارعين، استفادت مصر من تشغيل عدد كبير من المتعطلين، وقضت بذلك على جزء كبير من العاطلين. وسوف ينتج عن استغلال هذه المنطقة زيادة ثروة مصر الحيوانية بتربية الأبقار والجاموس، وذلك لأن هذه الجهة تمتاز بجو ملائم لتربية هذه الحيوانات والدواجن. فالمشروعات العديدة التى تواجه مصر سوف تصحح الأوضاع الاجتماعية وتقيم الجمعيات التعاونية على أساس ثابت من الاستقرار، وحسن الاستغلال والاستثمار، وسوف يكون زيادة الدخل الأهلى أول آثارها، والحد من النكبات التى لاقاها فى الماضى أصحابها، وسوف يكون رفع مستوى المعيشة دليلها، وزيادة الموارد دوافعها.

المبحث الثانى — قوة الجمعيات التعاونية ومجال نشاطها

« إن الذى يسيّر الأمم مصالحها، لا معتقداتها الدينية »

(لطفى باشا السيد)

تستقى الجمعيات التعاونية قواعدها من مزايا النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى،

خصوصا وأن الحركة التعاونية حركة شعبية بطبيعتها ، مبينة على المعونة الذاتية والمعونة المتبادلة ، وأن الغرض الأصلى من أية مساعدة خارجية هو الوصول بالجمعية إلى الأوضاع التى تغنيها مستقبلا عن كل المساعدات الخارجية ، ولذلك يجب العمل على أن تكون الجمعية التعاونية مستقلة منذ اللحظة الأولى لوجودها ، ويجب أن لا تبذل المعونة المباشرة المالية إلا إذا دعت الضرورة القصوى إليها ، وفى حدود ضيقة لتحول دون الاعتماد الكلى على الدولة أو على المؤسسات المالية التى تقيمها لها . وقد جرت العادة أن تمنح الإعانات للجمعيات التعاونية التى تحتاج فى أعمالها إلى مساعدات فنية أو إلى إقتناء أدوات غالية الثمن . ومن أمثلة ذلك بنوك الرهن العقارى والجمعيات التعاونية الصحية وجمعيات توحيد الملكيات الصغيرة ، وكذلك جمعيات تصريف الحاصلات عند ما تحتاج إلى بناء المخازن ومصانع تجهيز الحاصلات ، وشراء الآلات الرافعة . وإذا ما تدخلت الدولة فى مثل هذه الحالات فهى تتدخل كشريكة مع الجمعية فى أعمالها . فأساس التعاون الاعتراف بالجمعيات التعاونية وقوانينها وأسسها ومنحها الشخصية المعنوية وتيسير سبل الاقتراض والاقراض لأعضائها ، وهذا من الحوافز القويه لانتشارها وزيادة عدد مؤسساتها وإنشاء الجمعيات المنزلية فى مختلف القرى والمدن ، خصوصا وأن الجمعيات التعاونية تكفل لأعضائها الحصول على مواد التموين والتمويل ، كما تكفل نشر الثقافة والتعليم والتصنيع مما يرفع من مستوى الأفراد وتحسن حالتهم الاقتصادية والاجتماعية (١) . ألا ترى أن البنوك التعاونية تقوم بتقديم السلف للجمعيات التعاونية لمدد طويلة وقصيرة بقصد شراء الحاصلات من الأعضاء وبيعها على دفعات حتى نوجد التوازن بين العرض والطلب ويحصل الزراع على متوسط الثمن لحاصلاتهم مما يساعد الأعضاء ، ويدل على الاتجاه السليم نحو الديمقراطية الرأسمالية ؟ الحق أن الديمقراطية تهيء الفرص لكل فرد من أفراد المجتمع الزراعى كى يصل إلى أقصى درجة تؤهله له مواهبه واستعداده . ولا ريب أن الديمقراطية تؤمن بأن لكل فرد من القوى الكافية ما يمكنه إضافة شيء من عنده إلى حياة الجماعة إذا برزت هذه القوى إلى حيز الوجود الفعلى ، واستطعنا أن ندرك قيمة المبدأ الذى يقوم عليه التعاون من حيث خدماته للمجموع ، ويقدم المجموع الجهد فى سبيل الجماعة ونهوضها . فديمقراطية النظام التعاونى يحقق للمجتمع جميع أهدافه وأغراضه ورفع مستوى أعضائه ومديريه . فالتعاون يمكن الفلاح والفرد من الحصول على ما يتمناه بأرخص الأسعار . وليس من شك أن انتقاء الحاجيات الزراعية والريفية والحضرية وحسن

(١) تقوم الجمعيات التعاونية بمهام جليلة فى خدمة الطبقات المختلفة وخاصة الفلاح وأصحاب الأيدى العاملة ، ويعتبر نشر الثقافة والتعليم من التقاليد التى توصى الحركة التعاونية برعايتها ، وترى ضرورة الاهتمام بها لتحقيق أهدافها وخدمة أغراضها فى رفع مستوى الأعضاء وتحسين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية.

اختيارها يساعد على جودة الإنتاج وزيادته ، كما يساعد على تنمية دخول الفلاحين وجميع الأعضاء المشتركين فى المؤسسات التعاونية ومشروعاتها . ألم تر أن التعاون يدعو إلى تحقيق الوحدة المثلى والتصنيع الزراعى، وأن خير دليل على ذلك ما قامت به وزارة الاقتصاد الوطنى من دراسة البحوث التى ترمى إلى إنشاء شركة مساهمة مصرية تعاونية لسفن الصيد فى الموانى المصرية يشترط فيها أن يكون للجمعية التعاونية عدد من سفن « السنارة » مساويا على الأقل لسفن « الجر » حتى يمكن صيد سماك القاع والسمك الموجود على سطح المياه معا ، مما يحقق التوازن وتمام الفائدة للمتعاونين . وقد حددت مصلحة مصايد الأسماك عدد سفن الصيد ذات المحركات والشباك الآلية فى خليج السويس بثمانى عشر سفينة، مراعية فى هذا التحديد المحافظة على مناطق الصيد من التعرض للاجداب ، وكذلك لصيانة أرزاق الصيادين الذين يعملون متعاونين على السفن الشراعية فى السويس وعددهم يزيد على أربعة آلاف وخمسمائة عامل . وهذا التحديد كان موضع بحث المجلس الاستشارى للمصايد ، ولجنة فنية تضم عدداً كبيراً من الاخصائيين فى هذه الشئون ، وذلك للوصول إلى الحد الأمثل ، مثله مثل الحد الأمثل فى الشئون الزراعية ، وذلك حتى لا تضعف الثروة المائية ، وحتى لا تقدر موجودات الجمعية التعاونية الجديدة بأسعار البيع ، لا بأسعار التكلفة ، مما يخالف جميع القواعد المالية التى يقرها العرف والقانون للجمعيات التعاونية . والحق أن مصايد الأسماك من المؤسسات التى تتفق وروح التعاون فى الديار المصرية .

والجمعيات التعاونية فى أسسها تهتم بالقضاء على الربا والتخلص من المرابين ، وذلك عن طريق اقراض الجمعيات التعاونية لأعضائها ماهم فى حاجة إليه من سلف يتمكن بها الفلاح من الاحتفاظ بثروته والابقاء عليها وعدم تسربها إلى المرابين ، وتعويد الأعضاء المتعاونين على عملية البيع التعاونى لبعض المحاصيل ونشر استعمال الآلات الزراعية كالمحاريث وآلات الرى وغيرهما مما يوفر على المزارعين الجهد والوقت . ولاشك أن التعاون نظام اقتصادى كما أنه نظام اجتماعى ، إذ أن قانون تلك الجمعيات ينص على تخصيص جزء من صافى أرباح كل جمعية للأنفاق على المشروعات الاجتماعية كانشاء المجالس القروية وتعليم الصناعات المنزلية للأيتام والفقراء . وقد أنشىء فى مصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية ادارة خاصة بالخدمات الاجتماعية ؛ وقد رأت هذه المصلحة أن رصيد المعونة الاجتماعى لدى الجمعيات التعاونية لايكفى لقيام هذه الجمعيات بالمشروعات الكثيرة ؛ فرأت وزارة الشئون الاجتماعية تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لمساعدة المشروعات الاجتماعية التعاونية . وتقوم كل جمعية بالمساهمة من رصيد معونتها أو تبرعات أعضائها بنصف تكاليف المشروع ، على أن تساعدها مصلحة التعاون بالنصيب الآخر من هذه التكاليف . إلى هذا فقد تضمنت المذكرة الايضاحية لقانون

الضمان الاجتماعى فيما يختص بالمساعدات الاجتماعية أن ينشأ بمصلحة الضمان الاجتماعى صندوق للمساعدات الاجتماعية يكون تمويله من الاعتمادات المدرجة فى ميزانية وزارة الشئون لهذا الغرض ، وما يضاف اليها من اعتمادات أخرى حكومية أو غيرها . ولمصلحة الضمان الاجتماعى أن تصرف من الصندوق مساعدات نقدية أو عينية للافراد والأسر المحتاجة التى لاتستحق معاشاً طبقاً لأحكام هذا القانون(١). فالضمان الاجتماعى وملحقاته من دعائم الحركة التعاونية.

والتعاون يلجأ لوزارة الشئون الاجتماعية حتى يتمكن من القيام بواجبه على أحسن حال ؛ فتراه يعين الأرامل وأسر الأعضاء التى يصاب عائلها بعجز جزئى أو بمرض أو عند الوفاة أو فى الحالات الطارئة التى يتعين مساعدة الأعضاء للتغلب عليها (٢) . ولا أحسب أى إنسان أن لا يقر ذلك ولا ينكره . فالتعاون رمز لحياة الأجيال المختلفة من أبناء المتعاونين يخرج الناس من لذة التمتع إلى لذة أقوى وهى لذة الالم من غير التمتع . فالتعاون تضحية يصحبها اقتصاد .

والحق أن التعاون يحد من سيطرة الدولة المطلقة على موارد الأنتاج ومصادر الثروة وصنوف النشاط ، كما يقيد مبدأ النظام الفردى الحر ، ويعطى للاعضاء حق تنمية الحياة الاجتماعية طبقاً لنزعاتهم التعاونية وحسن تصرفاتهم الجماعية ، وتمام تضامنهم الاجتماعى ، ولذلك ترى الجمعيات التعاونية فى مصر فى تزايد مستمر . فبينما ترى عدد الجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٢٨ بلغ ١٦٢ جمعية ورأس مالها بلغ ٥٦,٠٦٧ جنيها وصافى أرباحها فى السنة ٥,٨٠٦ جنيه ، إذا بنا نجد عدد هذه الجمعيات فى سنة ١٩٤٨ بلغ ٢,٠٠٩ جمعية ورأس

---

(١) سوف يكون لمجلس القرية شأنه فى تنوير الافكار لمصلحة الضمان الاجتماعى ، إذ أن تنظيم القرية والعناية بشئون سكانها ، وابعاد روح التسلط والطغيان عنها ، وافساح الطريق أمام سكان القرية جميعاً ، ومعرفة المحتاجين والمعوزين كلها من شئون لمجلس القروى . وإنشاء هذه الهيئة فى القرى من الزم الضرورات لاقرار النظام الديمقراطى فى القرى . ولكن المجلس القروى ، إذ استطاع اقرار النظام وتلبية حاجات القرية الاقتصادية ، فانه لا يستطيع تحقيق الأغراض الاجتماعية التى نسعى إلى تحقيقها فى الريف . وهنا تتجلى أهمية المؤسسات التعاونية فى القرى ، إذ يسعها دائماً المساهمة بنصيب كبير فى تأليف المجالس العائلية لحسم الخلافات بين سكان القرى كما فى استطاعتها انشاء صندوق يخصص للانفاق على الأغراض التي يفيد منها أهل القرية جميعا كتعبيد الطرق الداخلية وتجفيف المستنقعات وغيرها .

(٢) فى امكان الجمعيات التعاونية معاونة أعضائها بطريقة أسلم من قانون الضمان الاجتماعى أو قانون الفقراء حيث أن القانون الأخير بفئاته الراهنة لا يكفل للمنتفع به أدنى حد من أنواع التأمين المعاشى ، إذ كيف يتمكن المنتفع من الاعتماد على معاش يبلغ فى مجموعه بنحو ٢٣ جنيهاً فى السنة فى حالة ما إذا كان يسكن مع أسرته فى مسكن مستقل ، وله ثلاثة أولاد فاكثر ، وله زوجة وليس له ولا لأحد من أفراد أسرته ايراد آخر . فالتعاون وحدة اجتماعية ترعى شئون أعضائها رعاية كاملة .

مالها بلغ ١,٣١٠,٠٠٩ جنيها وعدد أعضائها ٧٧٣,٧٢٤ وصافى أرباحها بلغ ٢٤٦,٤٥٨ جنيها فى السنة واحتياطها ٥٨٥,٢٢٨ جنيها، وبلغ ما أنفقته فى خدمات الأعضاء ١١٢,٤٨٢ جنيها. فالخدمات الاجتماعية التعاونية تقضى على الأوهام الرأسمالية.

ولاريب أن أساس القوة فى الجمعيات التعاونية هو فى تقديرها خلق المنافع الاقتصادية لأعضائها، إذ تعمل الجمعيات التعاونية على خلق منافع جديدة لم تكن معروفة من قبل لأعضائها، كما تضيف منافع جديدة للسلع التى ينتجها أعضاؤها. وهناك عدة أنواع من المنفعة تقدرها جمعيات التعاون حق التقدير. فهناك المنفعة الشكلية Form Utility وهى المنفعة التى تتحقق من وراء تغيير شكل المادة. فنرى مثلا أن عمل الفلاح ينحصر فى تحويل العناصر الموجودة فى الأرض والهواء والماء إلى مادة معينة للحصول على الناتج الذى يرتزق منه الزراع والمزارعون، فتساعد المزارعين على الإفادة منه كاملا. ولا يخفى أن المنفعة التى يحصل عليها المجتمع من هذا التغيير فى شكل المواد التى يستهلكها أو يستغلها تسمى بالمنفعة الشكلية، وهى فى نفسها قيمة نافعة يقتنع الناس بها ويحسنوا التفكير على أساسها، فيقبلون الحياة كما هى ويريحون ويستريحون، ولكن المتعاونين كثيراً ما لا يقبلون الحياة كما هى، ويريدون الحياة على غير ما تكون، ولذلك تتعدى المنفعة الشكلية حدودها وتتخذ شكل المنفعة المكانية. وكما أن المتعاونين يعنون بالمنفعة الشكلية، فانهم يعنون عناية أكبر بما نسميه فى علم الاقتصاد بالمنفعة المحلية أو المكانية Place Utility إذ أن القمح الموجود فى المدن أكبر من منفعة القمح الموجود بالأرياف بالكميات الوفيرة. ولهذا نرى الحكومة تساعد الجمعيات التعاونية فى تخفيض نقل الحاصلات الزراعية التعاونية حتى تعود المنفعة الفائضة لصالح الزراع والأعضاء المتعاونين. فالسكك الحديدية والنقل بالانهار بأسعار منخفضة تجعل المنفعة المكانية فى صالح أعضاء جمعيات التعاون. وإذا كانت المنفعة الشكلية والمنفعة المكانية تفيد أعضاء جمعيات التعاون عند تمام إدراكها وتعزيز إمكانيتها، فإن المنفعة الزمنية Time Utility أكثر فائدة للمتعاونين. فاذا كان القمح يحصد فى يونيه، وكان المستهلكون يطالبون بالقمح طوال السنة، فان خزن المتعاونين للقمح يعتبر خدمة للأعضاء، وهذا ما تقوم به الجمعيات التعاونية لمجموعة أعضائها. فالقمح له منفعة أكبر للمتعاونين إذا ما تم خزنه حتى يستقيم حاله مع الطلب على طول السنة. وأخيراً نرى أن التعاون يصون الملكية الفردية للاعضاء. ولا ريب أن منفعة الملكية Property Utility تفيد المجتمع عن طريق الجمعيات التعاونية بدرجة تفوق نظام الرأسمالية ونظام الاشتراكية، إذ أن حياة الملكية مرتبطة بالقيم الاجتماعية المشتقة منها، وأن حياة المجتمع ما هو إلا سلسلة من التضحية المتصلة بالهيئات التعاونية فى حياتها وقوتها وآمالها وأهدافها.

والحق أن جمعيات التعاون تفيد الاعضاء بما تحققه من ثبات الاسعار بعد أن عملت على

تقاربها بما يفيد الاعضاء المتعاونين . ومثل الجمعيات التعاونية مثل المزارعة المشتركة لا يمكن لها النجاح إلا إذا رغب الفلاحون طوعا واختياراً فى هذا النظام ، وروعيت عند إنشائها الظروف فى أنحاء البلاد . فلا يمكن إقامة التعاون على القوة الغاشمة ، وهذه هى نفس القاعدة فى إقامة المزارع المشتركة .

والحق أن سياسة الأقناع هى السياسة المثلى لنجاح التعاون فى البلاد ، إذ أن التعاون قد فشل فى الماضى عندما أرادت الحكومة فى عهد عباس حلمى الثانى تشجيعه بالوسائل الأجبارية الحكومية ، وهذا بخلاف أساس النظام الحاضر فى تشجيع التعاون بالوسائل الاختيارية مع تعضيد الوعى الاجتماعى الناشىء من فوائده وثماره . ألا ترى أن مصلحة التعاون فى مصر قد فرغت من مراجعة الأسس النهائية للجمعية التعاونية التى أنشئت لبناء القرى واصلاحها عن طريق المتعاونين ؟ فبعد أن كانت هذه الجمعية رابطة ساهم فى انشائها فى سنة ١٩٤٦ رفعة على ماهر باشا ودولة اسماعيل صدقى باشا ومعالى الدكتور أحمد حسين ومحمد طاهر باشا وبهى الدين بركات باشا وعطا عفيفى بك ومريت غالى بك وعبد القوى أحمد باشا وتوفيق باشا دوس والدكتور محمود الحفناوى باشا ومحمود يوسف باشا وفؤاد أباظة باشا والأستاذ محمود محمد محمود ، أصبحت جمعية تعاونية تعمل على رفع مستوى المعيشة للأهلين بالريف ؟ وقد رؤى بحق اخضاع هذه الرابطة إلى الأوضاع التعاونية فى سنة ١٩٤٩ لتكتسب الشخصية المعنوية طبقاً لقانون الجمعيات التعاونية . وقد أصبحت هذه الجمعية تستطيع التعامل مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى قروض طويلة الأجل تصل إلى عشرين سنة وبسعر ٣٪ ، وهو سعر يعد امتيازا خاصاً للجمعيات التعاونية . وتحصل الجمعية على القروض اللازمة لأعضائها من بنك التسليف الزراعى والتعاونى دون التقيد بحد أعلى ، وبغض النظر عما إذا كان طالب القرض من كبار الزراع أو من صغارهم . وتستطيع الجمعية التعاونية لتعمير الريف الانتفاع بما يكون لدى الحكومة من المعونة الفنية وابداء المشورة فى مسائل توفير مواد البناء والأيدى العاملة ، بل والمساعدة فى مراقبة الأعمال الأنشائية ، سواء المخصصة منها للسكنى أو للمرافق العامة ، كما تتمتع الجمعية بما تقدمه مصلحة التعاون من معونة إلى الجمعيات التعاونية والأشراف على أعمالها ومراجعة حساباتها بدون مقابل . ولا يخفى أن الغرض من هذه الجمعية هو بناء واصلاح مبانى القرى ومرافقها على نفقه أصحابها من الأعضاء ، وفى الحدود التى يقررونها ، وإنهاض حالة سكانها ماديا ومعنويا . وتحقيقاً لهذا الغرض تقوم الجمعية بعقد القروض لأعضائها وإعداد مكتبة بمقر الجمعية تكون شاملة لجميع البيانات والأبحاث والرسومات والمراجع عن كل ماله اتصال بأغراض الجمعية . والحق أن هذا النظام خير من الأعتماد على المؤسسات الدولية وبالأخص الأمريكية التى تسعى جهدها للتقدم بالقروض لمصر حتى تسيطر على الموارد المصرية لما

فيه صالح الأقتصاد الدولى الأمريكى.(١) والحق أن هذا النظام خير من نظام المزارع المشتركة حيث يقوم المالك والمزارع بعمل مشترك تضيع فيه جهود المزارعين لصالح الملاك والمقرضين .

والحق أن الروح التعاونية فى مصر أتسع نطاقها وتغلغلت فى الشركات التساهمية نفسها . وقد نتج عن هذه الروح أن تلقت مصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية من شركة الملح والصودا بكفر الزيات طلباً بتأسيس جمعية تعاونية منزلية لخدمة موظفيها وعمالها ، وذلك على أساس أن منطقة مصانع الشركة تعد بمثابة مدينة مستقلة بمشروعاتها الاجتماعية . كذلك ترغب شركة ماتوسيان تأسيس جمعية لتنظيم منح العمال قروضاً اجتماعية لرفع مستواهم وتخفيض نفقات معايشهم على ضوء المشروع الخاص بإنشاء جمعية لمنح القروض لموظفى بنك التسليف وعددهم خمسة آلاف ، الذى تعدل وحوّل إلى تخصيص القروض التى تمنح للأعضاء لأغراض البناء وإصلاح المساكن على أن تساهم مصلحة التعاون فى تحقيق هذه القروض للأعضاء . ولا شك أن الجمعيات التعاونية المنزلية تنتشر انتشاراً واسعاً فى أرجاء العاصمة مما دعا إلى تشجيع الجمعيات على التوسع فى أعمالها ، بل وإدماج بعضها مع بعض بحيث تتألف فيها جمعية واحدة كبيرة أو جمعيات متوسطة ، وبذلك يتسنى لها تركيز إدارتها والأخذ بنظام المتاجر الحديثة واستخدام عمال ممتازين ، فضلا عن الاقتصاد فى نفقاتها ، وتنظيم اتصالها بالاسواق مما يعود بالفائدة على المشتركين فيها (٢) ، ويبلغ عدد الجمعيات المقترح تطبيق هذا النظام عليها فى الاسكندرية والقاهرة ١٥٦ جمعية ، من بينها ٧٦ جمعية فى القاهرة و٨٠ فى الاسكندرية ، وتدل النهضة الصناعية على تقدمها نحو الجمعيات التعاونية . فترى هيئة مجلس إدارة رابطة إصلاح العزب وجمعيتها العامة تعقد الاجتماعيات للنظر فى تحويل الرابطة إلى جمعية تعاونية لبناء العزب وإصلاحها فى جميع أنحاء المملكة المصرية ، وتتلخص أعمال هذة الجمعية فى تيسير إنشاء العزب وإصلاحها ، ورفع مستوى سكانها ، وتقديم القروض

---

(١) تسعى وزارة الخارجية الأمريكية جهدها لأن تجعل لمصر نصيباً فى مشروع النقطة الرابعة الذى يهدف إلى انعاش الدول المتخلفة اقتصاديا حتى لا تصبح عرضة للشيوعية . والشيوعية مذاهب مختلفة ، وليس ثمة وسيلة لمكافحة هذه المذاهب سوى النهوض بالمستوى الاجتماعى فى كل دولة ، وصلاح حال المجتمع بالتربية والتوجيه واليقظة ، ودراسة شئون الانتاج والتوزيع ودراسة صحيحة تستند على أسس سليمة حتى نتعرف أسبابها الحقيقية فنستطيع معالجة الجوهر دون المظهر علاجا حاسما وسريعاً من أجل الطبقات العاملة . راجع نقد النقطة الرابعة من مشروع ترومان فى الصفحات السابقة .

(٢) راجع محاضرات السير مالكولم دارلنج ، الخبير العالمى فى التعاون فى فبراير سنة ١٩٥٠ وقارن « الحركة التعاونية في روسيا السوفيتية Le Mouvement Cooperatif en U. R. S. S. تأليف ايليا فاتنبرج Ilya Vatenberg

لأصحابها بفائدة قليلة لتمكينهم من تحقيق هذا الغرض ، مسايرة لمشروع قانون إصلاح العزب المعروض الآن على البرلمان المصرى . وتنطوى هذه الحركة على إصلاح شامل لحالة سكان العزب ومساكنهم ، وهم لا يقلون عن ثلث سكان الريف فى سنة ١٩٤٩ ، ولا شك أن قيمة السهم الواحد فى هذه الجمعية ومقداره جنيهان مما يشجع على ديمقراطية رأسمالها ، كما أن تعامل هذه الجمعية مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى للحصول على جميع القروض اللازمة لأعضائها دون تقيد بحد أعلى لهذه القروض ، على أن تقسط على عشرين سنة مما يمهد الطريق لنجاحها . ولا ريب أن تآزر الجهود بين أصحاب العزب وتعاونهم لبلوغ هذا الهدف هو خير ما ترجوه البلاد لرفع مستوى سكان الريف ، وتحسين حال مساكنهم وتوفير المرافق الضرورية فيها بما يعود بالخير على ملاك العزب وسكانها فى وقت واحد .

وبجانب هذا نرى أن وزارة الشئون الاقتصادية تعمل متعاونة على إنشاء أربعة آلاف مسكن فى الاسكندرية لتفريج أزمة المساكن فى البلاد ، على أن تشترك الشركات والبلدية والحكومة والبنوك بهذه المدينة لإقامة هذه المساكن الشعبية على أن يكون المشروع تعاونيا بين الهيئات المذكورة . ويقوم المشروع المذكور على الاستفادة من الأرض المملوكة للحكومة والتى تصلح لهذا الغرض ، بعد أن تبين أن الحكومة تملك مساحات واسعة . وقد وافقت البلدية على إعطاء هذا المشروع الأولوية للأرض ، وتوفير المرافق العامة الخاصة به من شق الشوارع والميادين وإدخال المياه والنور والمجارى ، كما رؤى أن تتخذ الحكومة والبلديات الإجراءات الخاصة بتوفير سبل الانتقال بين أرض القبارى ، وهى منطقة هامة ، وأماكن العمل سواء عن طريق الترام أو الاوتوبيس أو شق الشوارع أو إقامة قناطر على قناة المحمودية ، واتفق على أن يكون المسكن مكونا من ثلاث غرف بمنافعها ، أو أن يكون هذا المسكن عبارة عن شقة من مبنى مكون من أربع طبقات ، وستكون هناك مساكن أقل عددا مكونة من غرفة وغرفتين وأربع غرف. واتفق على أن يكون المسكن عبارة عن ستين متراً مسطحاً على الأقل، وأساس تكاليف المسكن الواحد ٤٠٠ جنيه لا يدخل فى ذلك ثمن الأرض ، وإذا ما عملت الحكومة على تخفيض التكاليف وذلك برد الرسوم الجمركية على المواد المستعملة فى البناء ، أو قيام البلدية أو الشركات باستيراد مواد البناء لحسابها ، أو بتجزئة العطاءات أو بإرساء العمليات المختلفة على المقاولين المتخصصين مباشرة ، أو تخفيض نولون النقل أو غير ذلك لأمكن تخفيض تكاليف المسكن من ٤٠٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه ، وسوف تتسع أرض القبارى لإقامة عدد من المساكن يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مسكن ، علاوة على أرض المكس المحتاجة لبعض التمهيد والتى سوف تتسع لعدد أكثر من تلك المساكن .

والمشروع وضع لإقامة ٤٠٠٠ مسكن فى مدة ثلاث سنوات ، وتبلغ جملة تكاليف تلك

المساكن على أساس ٤٠٠ جنيه ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى أساس ٣٠٠ جنيه للمسكن الواحد ١,٢٠٠,٠٠٠ مقسمة على ثلاث سنوات .

وأخيراً رؤى أن تقدم الحكومة الأرض للشركات التى ترغب فى إقامة مساكن لعمالها ، وكذا للبلدية ، وذلك بإيجار اسمى لمدة خمسين عاما ، على أساس أن هذه المساكن المزدحمة المنخفضة التكاليف سوف تستهلك فى هذه المدة . وسوف تستفيد بهذا التسهيل الجمعيات التعاونية للمساكن التى قد تنشأ . وسوف تمنح الحكومة قروضاً للشركات التى ترغب فى البناء توازى ٥٠٪. من تكاليف المبانى بالفائدة التى تتحملها الحكومة فعلا ، فيما لو اقترضت المبلغ . وسوف لا تتحمل الحكومة خسارة فى هذه العملية خصوصاً وأن سعر الفائدة قد قدر بصفة مبدئية فى حدوده ٣,٥ ٪. وذلك على أساس أن ٣ ٪. فائدة للقرض و ٥ ٪. مصاريف خدمة . وقد تكتفى الحكومة بتكليف البنوك بالاقراض بهذه الفائدة خصوصاً وأن البنوك أظهروا استعداداً لتقديم القروض بهذا السعر متى توفر الضمان الخاص بها . وقد رؤى أن تعفى هذه المساكن من عوائد الأملاك والعوائد البلدية لمدة ٥٠ سنة ، على أن تعود الأرض بما عليها من مبان فى نهاية مدة الايجار للحكومة بدون مقابل . والحق أن أساس المشروع هو توفير السكن للطبقات المحدودة الدخل وليس تمليكها . وسوف لا يتعدى ايجار المسكن فى السنة عن ١٢ جنيها و ٧٢٩ مليما . ولا ريب أننا لو أضفنا لذلك مبلغ ٦٠ جنيها على أساس ١,٥٪. من تكاليف المبانى لكان القسط السنوى ١٨ جنيها ٧٢٩ مليما أى أن الايجار الشهرى للمسكن هو جنيه و٥٦١ مليما ، وهذا فى متناول العامل الذى يتقاضى حوالى تسعة جنيهات شهرياً ، إذ يمثل هذا الايراد ٢٠٪. من الدخل البالغ تسعة جنيهات شهريا .

والحق أن مصلحة التعاون تعمل جاهدة على تأسيس أول مصنع تعاونى فى البلاد لإنتاج السماد من القمامة فى مدينة الأسكندرية ، وسوف يكون هذا المصنع من أهم مصانع إنتاج السماد بكميات توفر للزراع حاجتهم من هذا النوع من الأسمدة لاستخدامه فى زراعة الخضر وبعض الفواكه فى مدينة الأسكندرية وغيرها فى البلاد .

المبحث الثالث — النظام التعاونى ونظام الطبقات ومعايشهم

« لا يسود السلام إلا إذا رجعت الحقوق لأصحابها وثاب الاستعماريون إلى رشدهم »
حفنى محمود باشا

التعاون معناه إرجاع الحقوق لأصحابها ، وذلك لأن الاستعمار الزراعى معناه ضياع الحقوق وطغيان كبار الزراع على صغارهم ، بينما التعاون معناه التضامن بين صغار الأعضاء حتى نقضى على البؤس والفقر ، ونتحرر من قلة الانتاج وصغر حجم دخل الطبقات العاملة . فلا مزارع

لكبار الزراع على حساب الصغار، ولا جوع ولاشقاء ولابؤس بل إنتاج يتمشى مع دخول منتجيه . ولا غلاء بسبب احتكار البعض لجهود البعض الآخر ، فالتعاون يقضى على هذا كله وزيادة ، إذ أن الغلاء فى مصر يرد إلى عاملين أحدهما نقدى والآخر متعلق بندرة الموارد ، ويقصد بالنقدى وفرة وسائل الشراء على اختلاف أنواعها سواء أكانت فى صورة أوراق النقد أم فى صورة ودائع فى البنوك . ألم تر أن قيمة أنواع النقد المختلفة ارتفعت من ٨٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٩ إلى ٤١٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٩ ؟ ألم تر أن التضخم كان له أثره على الطبقات الاجتماعية بدرجات متفاوتة ، فاز منها الأثرياء بنصيب الأسد ، وانخفض مستوى معيشة الطبقات العاملة إلى أخفض الخافضين ! . أما ندرة الموارد بالنسبة لهذه الوسائل النقدية المتزايدة فقد ترتب عليها تهافت الجمهور على اقتناء السلع والتخلص من النقد المتخافض لقلة الثقة به ، فزادت الأسعار ارتفاعا فوق ارتفاع . والعلاج الصحيح يكون بزيادة الانتاج والقضاء على جزء من القوة الشرائية الزائدة ، (١) ووضع القواعد القويمة لمحاربة الغلاء باستيراد المواد الغذائية الأساسية للعمال والصناع والمصانع ، ومحاربة السوق السوداء ، رغم تخفيض قيمة النقد المصرى، وزيادة النقود المتداولة، مع العمل على إيقاف تيار هذا التضخم وآثاره المسيئة ، بسحب النقد الفائض والخلاص من غطائه بالسندات البريطانية.

وقد أحسنت لجنة تعديل قوانين مجالس المديريات عند ما قررت فيما يختص باختصاصات المجالس فى الشئون الزراعية أن ينشىء كل مجلس مديرية هيئة زراعية تتولى الاشراف على الشئون الزراعية . والشئون الزراعية التى تشرف عليها هذه الهيئات هى :

١ — ادارة مزرعة فى حدود مائة فدان لمباشرة التجارب الزراعية التى ترمى إلى زيادة الانتاج الزراعى فى المنطقة ، والعناية بتربية الماشية والدواجن ، واستخلاص النتائج من هذه التجارب لمنفعة زراع الاقليم ، ولافادة الجمعيات التعاونية فى محاربة الغلاء والقضاء على أرباح الوسطاء والمرابين ، فالتعاون يستفيد من موازنة الانتاج بالاستهلاك .

٢ — إنشاء معمل كيماوى لبعض الموظفين المختصين لعمل مساحية لتحليل التربة فى مناطق جزئية تمكن من إعطاء فكرة صحيحة عما يجب اتباعه لاستصلاح التربة فى هذه المنطقة، والنصح بما يجب من ناحية التسميد والزراعة فى المنطقة بصفة خاصة ، فيستفيد المتعاونون ولا تبقى

---

(١) راجع « نظام النقد الجديد فى بلجيكا » حيث يقضى هذا النظام بسحب أوراق النقد من التداول على أن تستبدل كل مائة فرنك من القديم بأوراق جديدة مقومة تقويما سليما ، ويحتفظ أصحاب الودائع الكبرى بأموالهم الفائضة لحسابهم فى البنوك ، وعلى أن يتجمد تسعة أعشار ما للفرد فى المصارف ولا يسمح له إلا بالتصرف فى العشر الباقى . واعتبرت الحكومة البلجيكية ستة أعشار ما للفرد والشركات فى المصارف بمثابة قرض إجبارى . وقارن « مصر الدائنة فى عهد فارق » للمؤلف .

الفائدة لكبار الملاك على حساب صغار المزارعين المتعاونين ، وبذلك تنخفض تكاليف الانتاج.

٣ — إيجاد مشاتل صغيرة متفرقة فى أنحاء المديرية بقصد تربية شتلات الخضر فى مواسمها لامكان التوزيع منها على صغار الزراع فى مختلف القرى ، وبذلك تتسع زراعات الخضر لرفع مستوى معيشة المتعاونين وغيرهم بين الطبقات الكادحة من صغار الملاك والمستأجرين .

٤ — القيام بزراعة الأراضى البور التابعة للحكومة وكذلك اقامة السكك الزراعية الفرعية وتحويطها بالأشجار الخشبية للانتفاع بها واستفادة المتعاونين من المنتجات المشتقة منها سواء فى زراعاتهم أو فى صناعاتهم اليدوية ، وبذلك يرتفع مستوى معيشة المستفيدين منها .

٥ — لمجلس المديرية أن ينشىء متاحف وينظم معارض محلية للحاصلات الزراعية والماشية والدواجن والصناعات الزراعية . وللمجلس أن يرصد جوائز مالية لهذه الأغراض ولسائر الأغراض الأخرى تحت إشراف وزارة الزراعة الفنى على هذه الأعمال . فيستفيد أعضاء التعاون من التجارب والمعارض .

فهذه التدابير تعد من الوسائل الفعالة لتعزيز عناصر التعاون والأنتاج وحسن توزيع عوائده. وقد رأت الحكومة الشعبية زيادة على ذلك تعضيد الجمعيات التعاونية لمكافحة الغلاء ، فقرر مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٥/١٧ المذكرة التى قدمها معالى أحمد حسين بك ، وزير الشئون الأجتماعية ، بوجوب تعهد الحكومة بدفع الخسائر التى تتعرض لها الجمعيات التعاونية من بيع المواد التموينية وغيرها بالأسعار الرسمية للشعب ، مساهمة منها فى مكافحة الغلاء مكافحة فعلية ؛ ووضعت الوزارة الشعبية مبلغ نصف مليون جنيه تحت تصرف وزارة الشئون الأجتماعية كدفعة أولى لهذا الغرض . والفكرة فى مساهمة الجمعيات التعاونية فى مكافحة الغلاء تعتمد على أساسين : ١ـ إن الفكرة التى تقوم عليها الجمعيات التعاونية هى أنها هيئات تبغى بطبيعة تكوينها ونظامها أداء الخدمات دون نظر إلى تحقيق الأرباح . فجمعيات التعاون بمثابة مراكز تتجمع فيها المحاصيل ويمكن بواسطتها تسهيل عملية التبادل بين المناطق وبعضها البعض . أما الأساس الثانى فهو تأزر الحكومة مع الجمعيات التعاونية على تحقيق هدف واحد ، وهو وصول الحاجيات الضرورية للمستهلكين بأسعار التكاليف ؛ وكل ما ينجم عن البيع بهذه الأسعار من عجز أو عدم موازنة فى إيرادات ومصروفات الجمعيات تتحمله الحكومة ، خدمة للشعب عن طريق هذه الهيئات. فالجمعيات التعاونية تقوم ببيع الحاصلات الزراعية بيعاً منظما يتفق مع الطلب والعرض فى مجموعهما . وقد أخذت مصلحة التعاون أهبتها فعلا فى اختيار المحال التى ستقيمها فى بعض الجمعيات التعاونية فى العاصمة والمديريات لبيع هذه السلع الضرورية ، وفى مقدمتها اللحوم والخضر والفاكهة ، كما شرعت المصلحة فى الدعوة إلى تأسيس جمعيات تعاونية من منتجى الخضر فى المناطق القريبة من العاصمة وغيرها ، تملك أسواقا تباع فيها هذه الأصناف لحساب منتجيها

من الأعضاء حماية لهم ، وتشجيعاً لغيرهم على الأقبال على زراعة الخضر بدلا من المحاصيل الأخرى ، ومدهم بكافة مايحتاجونه من قروض وبذور بأقل الأسعار وأيسر السبل . والواجب على المتعاونين أن يقدروا هذه الخطوة من جانب الحكومة ، وأن يحرصوا على جعل نظام التعاون كفيلا بتحقيق ما يصبون إليه من تخفيض أسعار حاجيات المعيشة إلى الحد المعقول . ولاشك أن التعاون يضمن حسن التوزيع لأنه أعلم بحاجة المتعاونين وغيرهم من المستهلكين(١). إلى هذا فان التعاون يشجع التصنيع وتنوع الحاصلات الزراعية اللازمة لهذا التصنيع ، كما أنه يشجع تمرين المزارعين والعمال على الصناعات الضرورية لأهل الريف ، وبذلك تستخدم الصناعات الريفية الزراع والعمال ، فتأويهم بعد تشرد ، وتغنيهم بعد فقر ، وتشبعهم بعد جوع وحرمان ، وتوجههم بعد سوء الأنتاج وفقر المنتجات . وما زال التعاون يسير قدما نحو استكمال أصوله ، واستيضاح ظروفه ، وتنشيط قواعده ومظاهره .

ولا شك أن جمعيات التعاون تشترك اشتراكا فعلياً فى حسن توزيع المنتجات الزراعية وغيرها بما يتفق والصالح العام ، وهى إذا ماساهمت فى أية عملية من عمليات الأنتاج أو التوزيع بل وفى أى مرحلة اعتبرت عاملا من عوامل الأستقرار ، خصوصاً وأنها تعمل على التجانس والتنسيق فى حدود وظائفها ، ومكيفات هذه الوظائف بما يتفق وصوالح الأعضاء . ألم ترى أن الجهات التى تعنى بشئون صائدى الأسماك واجهت محنة الصيادين وعهدت إلى انشاء تعاون الصيادين لتعزيز روح الأخاء والتضامن والتحرر من استبداد التجار بهم ، فتقوم جمعية تعاون الصيادين محل التجار فى تموينهم واقراضهم وشراء أدوات الصيد والشباك والآلات بالجملة ، على أن تبيعها لهم بسعر السوق ، كما تقوم ببيع الأسماك والمنتجات البحرية ، إما محلية أم فى المدن ، وبذلك تقضى على روح التحكم فى الأسعار واحتكار التجار للأسواق ؟ وقد تقوم جمعية تعاون الصيادين بعمل ما تراه ملائماً للانتفاع من السمك الناتج فى منطقة نشاطه ، وذلك ببيعه أو حفظه وفقاً لنوعه ووفرته . وكثيراً ما تؤدى جمعية تعاون الصيادين ما يستتبعه وجودها من امتلاك وسائل النقل وإدارة الحلقات وانشاء مخازن التبريد وامتلاكها ، واقامة مصانع لمنتجات الأسماك ومخلفاتها . والحق أن جمعية تعاون الصيادين تقوم ببيع ما يصيده كل عضو فى حدود النظام التعاونى ، وذلك بتسلم ما يقدمه العضو للجمعية من أسماك وفرزها حسب نوعها ووزنها ، ثم بيعها بالمزايدة العلنية بغية الوصول إلى أنسب الأسعار . والحق أن الحكومة قررت ٢٠ ألف جنيه لتمويل الصيادين وإنشاء جمعيات تعاونية لبيع الأسماك والانتفاع بمنتجاتها على أحسن حال . ولا شك أن وزارة الاقتصاد الوطنى سوف تقوم

---

(١) راجع « جمعية الاسماعيلية التعاونية المنزلية » للاستاذ جودة السيد محمد على صفحة مجلة التعاون عدد مارس سنة ١٩٥٠ . وقارن « تاريخ فؤاد الاول الاقتصادى » للمؤلف من الجزء الثانى .

بتنفيذ مشروعاتها لتنمية الثروة المائية عن طريق مصلحة مصايد الأسماك حيث خصصت لهذه المصلحة اعتمادات فى الميزانية لهذا الغرض . وسوف تقوم هذه المصلحة بمراقبة مزرعة تربية الأسماك بالجهات المختلفة، كما تقوم سفينة مخصصة للبحوث الفنية وأعمال الكشف فى السواحل ولتوفير وسائل النقل لقوات حرس المصايد لإمكان احكام المراقبة فى المناطق المختلفة . وسوف تدير مصلحة مصايد الأسماك حلقات بيع الأسماك حول بحيرات البرلس وادكو ومريوط وقارون والمنزلة لتتمكن من مراقبة البيع فيها ومعرفة مدى ما تنتجه كل منطقة من هذه المناطق ، كما أنها ستقوم بإنشاء مكاتب فنية فى الموانىء لمراقبة حالة الصيد والحصول على إحصاءات حقيقية للانتاج حتى يكون تعزيز جمعيات التعاون المائية على أسس صالحة . وسوف يكون لمشروع عقد العمل البحرى أثره فى حسم المنازعات بين جمعيات التعاون فى مصايد الأسماك وبين المساهمين فيه من العمال غير الأعضاء . فالتشريعات الخاصة بروابط الملاحين مع أصحاب شركات الملاحة وجمعيات التعاون وبواخر الملاحة سوف يكون لها أثرها فى حماية مصالح صيد الأسماك .

والحق أن مشروع قانون عقد العمل البحرى سوف يؤدى أجلّ الخدمات للمتعاونين فى صيد الأسمـــاك ولمن ينتمون لهذه الصناعة الجليلة ، إذ أنه يتضمن مسائل طعام وأجور وأجازات الملاحين خصوصاً وأن هذا التشريع روعيت فيه القواعد العامة المنصوص عليها فى التشريعات البحرية والمعاهدات الدولية الخاصة بالملاحة التجارية والتعاونية وغيرها . فالتعاون يكشف عن الرغبات، وكشف الرغبات خير من كبتها حتى لايكون مآلها الانفجار ووخيم العاقبة .

ولا شك أن الحكومة الشعبية تعمل جاهدة على تجنيد المصريين والاحتفاظ بمواردها الطبيعية ، وعلى تلافى نقص ما تختزنه من المواد الضرورية . وما زالت البلاد تنتهز الفرص حتى تحقق الإنتاج كاملا فى الداخل والخارج ، فلا تتخلف عن الركب ، بينما العالم يسير سيراً مطرداً فى جميع النواحى التعاونية والتساهمية وغيرها . فالسبيل إلى رفع مستوى المعيشة هو تنمية الموارد وتحسين طرق استعمالها وترتيب استغلالها . ولا مناص من استغلال الموارد الطبيعية بالطرق السليمة للاحتفاظ بالحياة ورفع مستواها . والحق أن رفع مستوى المعيشة يتوقف على نطاق استغلال الموارد الطبيعية الموجودة ، مع العلم أن تلك الموارد ليست غاية فى ذاتها ، وإنما وسيلة لرفاه حالة سكان البلد ورخائه وتحسين مستوى معيشته ، وأن الانسان هو المورد الطبيعى الأول ، حيث يتعين تطبيق العمل على الطبيعة للانتفاع بما وهبه لنا العالم الفسيح من ثراء ، وأن كفاية السكان للاستقلال وحيويتهم تكيف حتما نطاق استغلالهم لموارد بلادهم ومدى ارتفاع معيشتهم، وأن العلم يتيح لنا الانتفاع بما كان من قبل ثراء ضائعا ،

ويخلق وجوه استعمال جديدة لما انتفع به الناس من قبل على نطاق محدود، وأن النظام التعاونى يكفل ذلك كله إذا ما أحسن تطبيقه وسلامة مصيره، خصوصاً وأن مسائله تعتبر فى مجموعها عناصر متكاملة يجب أن تأتلف حتى تحقق اقتصادياتها كل عوائد مفرداتها. فالتعاون يسرع خطى التصنيع، كما يدعو إلى تحقيق الوحدة المثلى بأيسر الوسائل والطرق، بل وهو كثيراً ما يعتمد على التشريع الصحيح لنصل بالدخل الأهلى عن طريقه إلى رفع مستوى المتعاونين.

وكلما قدرت جمعيات التعاون العناصر الاقتصادية التى تسيطر عليها، كلما كان عملها منتجاً ومفيداً للأعضاء. فجمعيات التعاون يجب أن تقدر بأن الأرض محدودة فى كميتها، وأنها هبة من هبات الطبيعة، وأن قوانين تناقص الغلة وزيادة التكاليف من مقتضيات الظروف الزراعية، وأن العمال الزراعيين يحتاجون إلى التشريع الزراعى حتى يعتبرون عاملا من عوامل الإنتاج، لا مادة من تكاليف الإنتاج. فان هى فعلت واجهت الغلاء بما يستحقه من رفع عوائد القائمين بالانتاج كلما زادت انتاجيتهم، وعملت على تخفيض أسعار المنتجات حتى ترفع من مستوى معيشتهم. والحق أن نجاح الاستغلال الزراعى ورفع مستواه عن طريق التعاون سوف يطلقان عدداً ضخما من رؤوس أموال الأثرياء وعدداً ضخما من الأيدى العاملة من قيود الاستغلال الزراعى القائم، فيزيد باب الارتزاق من الزراعة والصناعة والتصنيع بما يحقق زيادة الدخل الأهلى فى حاضره ومستقبله. وما الدخل الأهلى إلا سلسلة من أرزاق الناس يؤثر فى حياتهم وأقواتهم وآمالهم فى سبيل الجيل الذى يعيشون فيه، بل وفى طريق الجيل القادم الذى يرتفع بارتفاع الموارد ويقل بندرتها. وإذا ما ورث التعاون القواعد الصحيحة فانه يتنقلها ويزيد من نفعها ليورثها للجيل الذى سوف يقدرها حق التقدير، ويقضى على النقص الذى شايعها فيحسن استغلالها ويؤمن بقدرتها على رفع مستوى الطبقات العاملة.

إلى هذا فان الجمعيات التعاونية مطالبة بمعرفة الاحصاءات الخاصة ببيئتها حتى يتم لها التجديد أحسن حال. فاذا كانت الحكومة المصرية قد نزعت أخيراً إلى التعليم المجانى الأجبارى، فان هذا سوف يوفر للجمعيات التعاونية الأموال التى كانت تصرفها على تعليم أعضائها وأولادهم، بل وتزيد من انضمام الأعضاء الجدد إليها. والحق أن الحكومة الشعبية قضت بجملة تشريعات تساعد الجمعيات التعاونية فى القيام بمهمتها على أحسن حال. ألم تر أن ضريبة الدخل راعت حالة كل شخص من حيث عدد من يعولهم؟ ألم تراع أن ضريبة الميراث قدرت عدد أولاد المتوفى، وأن إعانة الغلاء راعت عدد أولاد العائلة، وأن هذه التشاريع رفعت من قدرة المتعاونين على الانتاج وحسن الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة بين الأعضاء؟ ألم تر أن المزارع المشتركة وتنظيمها لا يمكن استقامة قواعدها إلا إذا عضدتها جمعيات التعاون، خصوصا وأن المزارع المشتركة ما هى إلا وحدات اقتصادية

كبيرة مستقلة تعمل اجتماعيا عمل الجمعيات التعاونية فى مظاهرها الداخلية (١) ؟ ألم تر أن الجمعيات التعاونية تخصص جزءا من أرباحهـــا فى سبيل نشر الثقافة بين العمال وتحسين أحوال الأعضاء، وتمتنع عن التعامل فى بعض السلع التى يكون فيها أضرار لأعضائها أو تعويدهم على عادات ليست فى صالحهم أو منفعتهم، حتى لوكانت هذه السلع تدر أرباحا كبيرة ؟ ألم تر أن التعاون يوجد رابطة بين المنتجين وذوى الحرف الصغيرة، غرضها تسهيل الأقراض لأعضائها بسعر فائدة منخفض، فيشترك الأعضاء فى جمعيات الائتمان التعاونية بمبلغ يسير من رأس المال، وتقوم الجمعية بالأقتراض من المصارف والهيئات لمصلحة المتعاونين ؟ ألم تر أن الجمعيات التعاونية للأنتاج تسعى جاهدة للتخلص من أرباب الأعمال، وتقيم المصانع وتعمل على التصنيع حتى يستفيد الأعضاء من التعاون الفائدة كاملة ؟ والحق أن نجاح التعاون سوف يحدث ثورة فى الحياة الأجتماعية، وتغييرا كبيرا فى الأوضاع الزراعية، حيث يصبح التصنيع وتنظيم الصناعات الصغرى وتمويلها وملكيتها فى أيدى الأعضاء المتعاونين، وبذلك يتم لهم الأستقلال والتمتع بالأرباح التى تزيد من دخولهم وتستكمل لهم رفاقيتهم المادية والأجتماعية. فلننظر إلى التعاون كأنه رقيب متيقظ، ولنعلم أن الشعب قد يغلق عينيه ولكنه لا ينام حتى يستكمل التعاون للطبقات العاملة مزاياه ونتائجه.

المبحث الرابع :— مبادىء التعاون وقواعده وخدماته الاجتماعية

« إن جاعت مصر اليوم فلا تبحث عن خبزها فى الأوهام بل فى التعاون وقواعد السلام »
المؤلف

إذا ماقامت الحركة التعاونية على قواعد سليمة وأساس صحيح تعاون أعضاؤها وتقدمت مؤسساتها، وأصبح من شأنها الأنشاء والتجديد، بل والتحول السديد لما فيه خير الأعضاء والجماعات التى تعيش حولها أو فى نطاقها. فالتعاون، بقواعده الصحيحة، قد يمتد من الأنتاج والأستهلاك إلى مجال البيع والشراء والتوزيع واستخدام الأعضاء من ذكور وأناث، وبنين وبنات، فى كل صغيرة وكبيرة، فيعود على جميع الأعضاء برفع مستوى المعيشة والاستقرار. والحق أن مبادىء التعاون تجعل الفائدة على المتعاونين مزدوجة حيث يصبح البيع والشراء فى نطاقه، وحيث يصبح إنشاء المصانع وإيجاد المدارس والمستشفيات من قوام تقدم الجماعات التعاونية. فالتعاون وحدة قائمة بذاتها، تفيد الأعضاء، وتقضى على الفقر والجهل والمرض الشائع

(١) قارن « الزراعة الاشتراكية السوفيتية » الاستاذ حسن بك اسماعيل صفحة ٨٩ — ٩٥ ، وقارن « التعاون وليد الحاجة الايجابية الفعالة » تأليف السير ما لـكولم دار لنج على صفحة المصرى فى ١٥/٢/٥٠ وأيضا « مساهمة العمال فى تمويل النظام الرأسمالى L'action ouvrière et la transformation du Régime Capital تأليف أندريه مارشال Marchal صفحات ٨٦ — ١٠٦ .

فى البلاد . إذ يقتضى التعاون الموازنة بين الدخل ورأس المال. فالدخل عبارة عن الايراد الذى يحققه الفرد أو الجماعة أثناء فترة من الزمن، ولتكن فى الاسبوع أو فى الشهر أو فى السنة ، بينما رأس المال فهو عبارة عن الاموال التى يمتلكها الافراد أو الجماعات فى مدة معينة من الزمن أى فى تاريخ معين ، وليكن فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، أى كما يقول بولدنج فى كتابه «التحليل الاقتصادى Economic Analysis» صفحة ٢٨٤ :

If it is measured in "pounds" kentars, ardabs and the like, it is capital, if it is measured in pounds per annum, ardabs per week, it is a flow, i. e. income فالدخل عرضة للزوال بينما رأس المال عرضة للكمال والاستمرار .

فرأس المال قد يزيد وقد ينقص فى آخر كل عام طبقاً لزيادة الانتاج أو نقصه بالنسبة لنقص الاستهلاك أو زيادته ، إذ أن زيادة رأس المال عبارة عن الفرق بين الاستهلاك من الانتاج . أما قيمة الانتاج بالنسبة لقيمة الاستهلاك فكثيراً ما يؤدى إلى معرفة الدخل الاهلى فى بحر مدة معينة . فالفرق بين الانتاج السنوى والاستهلاك السنوى يعبر عن الدخل الكلى العام gross national income ، وهو عبارة عن دخول موارد الدولة فى العام . فالدخل يتزايد بروح التعاون بين الأعضاء ، ولا علاقة له بزيادة رأس المال إلا فى نهاية السنة ، إذا ما استمر المتعاونون مخلصين لجمعياتهم التعاونية . والتدخل عن طريق التعاون خير من التدخل عن طريق الشركات الاحتكارية كما ورد فى المرجع المذكور صفحة ٦٦٦ (١). ألم تركيف نمت وترعرعت جمعية التعاون بسندوب حيث أدت الجمعية التعاونية لأهل هذه القرية أجل الخدمات، إذ أنشأ أحد كبار الملاك وأسرته تلك الجمعية لشراء محركات ميكانيكية ساهم كل فرد فى القرية بنصيب ضئيل منها حوالى خمسين قرشاً ، وبلغ ما جمع لهذا المشروع حوالى ١٥٠٠ جنيه اشترى به المحراث بحوالى ٦٠٠ جنيها ، والباقى أنشىء به مخزن ضخم لحفظ المحاصيل ، وأقيم مسجد ومدرسة لمحو الأمية ، وعيادة خاصة بالقرية فيها ثلاثة أطباء من أبناء الملاك يترددون عليها من وقت لآخر ، وأنشأت الجمعية فى هذه القرية عدة محلات تجاريه لتوفير كل ما يلزم للفلاحين من ملابس ومآكل وأحذية وأدوات صحية ومواد طبية ، وغير ذلك مما يحتاج إليه أهل القرية . وجمعية التعاون فى هذه القرية فى سبيل جمع رأس مال لأنشاء خزانات للشرب . وسوف تعمل الجمعية على ايجاد صندوق تعاون للادخار والتوفير تستغل منه الأموال فى كل ما يجدى ويفيد . فزيادة الدخل تؤدى إلى زيادة رأس المال وحسن

---

(١) راجع « التحليل الاقتصادى للاستاذ بولدنج صفحة ٦٦٦ حيث يقول The hope is to find a "governed economy" in which the State shall have certain clear and perhaps extensive function to perform in its capacity as a governor of the system وقارن «النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية» للمؤلف من الجزء الثانى صفحة ٦١ .

استغلاله فى المشروعات التعاونية . وكلما زاد عدد المتعاونين كلما كانت الفائدة أعم .

والحق أن التعاون بهذه الروح سوف يقضى على الصعوبات التى تقف فى ثيار انشاء نقابات العمال الزراعية (١) . بل وفى تطبيق التشريعات العمالية الصناعية على عمال الزراعة وأمثالهم المشتغلين فى الصناعات الريفية . فمبادىء التعاون تجعل من الممكن للاعضاء الانتفاع من التشريعات الصناعية . فاذا قيل أن عمال الزراعة مبعثرين ، فجمعية سندوب التعاونية أظهرت إمكان جمع شمل عمال الزراعة بالتعاون فى شتى الحرف والنواحى التجارية والصناعية ، ولهذا كانت مبادىء التعاون فعالة فى رفع مستوى العامل الزراعى ، والعمل على ايجاد هيئة عليا للتعاون للاشراف على النظام التعاونى بأجمعه ، وتقديم الخدمات اللازمة للجمعيات التعاونية المختلفة فى كل نوع من أنواعها ، وفى كل درجة من درجاتها ، وفى كل تنظيم من تنظيماتها بل وإيجاد بنك تعاونى بحت يقدم القروض فيعمم مشروعات التعاون ويجمع الفائض من أموال المتعاونيين ويوزعه بما يتفق والنفع العام والاصلاح المنشود . فالتعاون يجمع شمل المزارعين الأصليين Original Producers حيث أن كل مزارع يعمل على زيادة دخله عن طريق الجمعية الزراعية التى تحميه وتدفع عنه هموم الحياة وتقلباتها . وفى ذلك يقول بولدنج Kenneth E Boulding فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ١٨ it is the farm rather than the farmer which makes the exchange ويقول فى صفحة ٢١ من المرجع المذكور: Exchanges are barter exchanges between original producers فالتعاون يواجه المبادلات كما يواجه تقويم هذه المبادلات ، وذلك لأن التعاون يعتمد على مبادىء عامة معروفة لتحقيق الصالح العام ويقول فى صفحة ٤٤٥ أن الجمعية التعاونية ماهى إلا اتحاد Corporation تتمول تمويلا كاملا بأسهم ذات فائدة ثابتة Financed by fixed-interest securities . فالتعاون يمهد الطريق للمتعاولين لكى يصبحوا إداريين على درجة كبيرة من الكفاءة وحسن التصرف فى الشئون الاقتصادية ، كما أنه يدعو إلى تشجيع

---

(١) هناك صعوبات واستحالات مادية يجب أن نعرفها ، فمثلا تأليف نقابات العمال الزراعية يتطلب تركز الأعضاء فى مكان واحد ، وطبيعة أعمال العمال الزراعيين تفرض عليهم أن يشتغلوا فى مساحات واسعة مما يصعب جميع الأعضاء للنقاش فى المسائل الجوهرية ، ومن ثم صعوبة الوصول إلى قرارات اجماعية . إلى هذا فان تحديد ساعات العمل اليومى ليس فى صالح الأنتاج الزراعى القومى ، وذلك لأن طبيعة الزراعة قد تفرض العمل طوال اليوم ، بل وجزء من الليل فى جزء من السنة ، كما تفرض التعطل فى جزء آخر . فهناك استحالة فى تحديد ساعات العمل . أما تحديد حد أدنى لأجر العامل الزراعى فقد يبرره أن العامل الزراعى ضعيف أمام صاحب الأرض . والواقع أن التصنيع الريفى وتعميم مراكز التدريب الصناعى القروى سوف يقضى على جميع هذه الصعوبات والعقبات . راجع « النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية » صفحة ٣٦٣ـ٣٧١ من الجزء الاول

التوجيه الاقتصادى فى الأعمال الزراعية وغيرها إلى أعلى الحدود الاجتماعية حيث يقضى على الأرباح الاحتكارية كما يفيض بالأرباح القدرية excess profits على الأعضاء. ولهذا دعت المبادىء التعاونية إلى التقدم المنشود فى بعض الدول التى تناسبها خصوصاً وأن الزراعة هى أحسن مثل من أمثله الصناعات التى تتمتع بالمنافسة الكاملة أى كما يقول بولدنج Boulding فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ٥٩٩ Agriculture provides the best example of perfectly competitive industries إذ أن المنتجات الزراعية متجانسة وموحدة وذات رتب واحدة ولا تفرقه بين المنتجات التى يقوم بعرضها المزارعون فى الأسواق العامة والخاصة.

ويعتمد التعاون على مبادىء سبعة :

١ — الفرد ، لا رأس المال ، هو عماد التعاون . فالأفراد فى مجموعهم قوة « ورؤوس أموالهم هى فى تلك القوة وتجمعها فى هيئة واحدة ، والأعضاء متعارفون متعاونون لا يفصلهم فاصل ، ولا يحدهم حد من حدود المسئولية غير المحدودة مثلهم مثل شركات الأفراد التضامنية فى تعاونها وتجميع مفردات كيانها . فالتعاون يقضى أن يقوم العمل فى الإنتاج بما يتناسب مع الاستهلاك دون الاعتماد على رأس المال الخارجى لحد كبير . ولاريب أن ازدياد تفضيل المستهلك لسلعة من سلع التعاون معناه زيادة طلب المستهلكين لتلك السلعة ، وهذا من شأنه أن يرفع ثمن السلعة ، وأن يزيد من أرباح منتجيها ، ويؤدى هذا بدوره إلى التوسع فى إنتاج تلك السلعة ، فيزيد من أرباح الأفراد المتعاونين إذا ما قاموا بانتاجها والافادة من استهلاكها بين الأعضاء وغيرهم . فالتعاون سواسية والمصلحة العامة دائمة .

والحق أن التعاون دائما يفيد الأعضاء دون سواهم . فاذا ما تحولت طبيعة أعمال الجمعيات التعاونية ، وأصبح نشاطها غير مقصور على أعضائها وتناول غيرهم ، وبث الروح التجارية فى أعمال الجمعيات التعاونية ، وخرجت عن القيام بخدمة الأعضاء ، وأصبح البيع لغير الأعضاء مما يحقق الأرباح التى توزع على الأعضاء ، خضعت الجمعيات لما تخضع له الشركات التساهمية فى كثير من أحوال المتاجرة والفائدة . ألم تر أن التعاون أدى إلى تكوين جمعيات الآلات الزراعية حيث نشأ هذا النوع بسبب قلة الأيدى العاملة وارتفاع أجور العمال فى الصحارى وغيرها ، فقامت هذه الجمعية بمد أعضائها بأحدث الآلات الزراعية التى ما كان يتفق سعرها المرتفع أو شراؤها مع مساحة الأرض التى يملكها كل منهم ، فامتلكت هذه الجمعية الآلات لتؤجرها إلى الأعضاء بأجور منخفضة محسوبة بالساعة على أساس استهلاكى ، إذ أن المفروض أن الآلة الواحدة تشتغل ٥٠٠٠ ساعة فقط ، ثم تصبح غير صالحة ، وأجر السائق والوقود تقدر تكاليفها بالساعة ، والمبلغ اللازم لدفع أى قرض على الآلة يسير على هذا النحو السليم .

٢ — الناس جميعهم سواسية ، وأهدافهم بالجملة واحدة ، فاذا ما ارتفع ثمن بعض

السلع بالنسبة للبعض الآخر ، وانخفض بالنسبة لبعض سلع جمعيات التعاون نفسها . كان التعاون محققاً للتنسيق حتى لا تتحول عوامل الأنتاج من انتاج السلع الضرورية إلى السلع غير الضرورية ، ويستفيد المتعاونون جميعا من حرية اختيار ما يستهلكونه دون ضياع الفائدة للوسطاء والتجار الجشعين . والتعاون ينظر دائما للأمام لتحقيق الفوائد والأوضاع الصحيحة، إذ كيف يمكن أن نتصور بدون التعاون أن يرتقى الفرد حتى يحس إحساس المجموع ، ويرتقى المجموع حتى يحس إحساس الفرد ، دون أن يأتى ذلك نتيجة لروح صحيحة على ضوء أن الناس جميعهم سواسية ، فتكفل سعادة الفرد والمجموع معاً ، ولتضمن أقصى الحدود الممكنة للنمو من جميع النواحى الأقتصادية والأجتماعية . فالتعاون هو صورة من التكوين الاجتماعى يقوم فيها الأفراد والمؤسسات بتنظيم أنفسهم تنظيما واعيا ، تضمن فيه كل الأفراد المنافع التى يعملون لها والتمتع بها على أساس من الأشتراك فى السراء والضراء . فالمتعاونون يحاربون لمصلحة ينتسبون إليها بحكم اتصالهم بجمعيتهم ، لا بحكم العمل الفردى . وإذا ما حاول قادة الرأى إقناع المتعاونين اقتنعوا دون أن يروا عناداً ، وإذا ما حاجوا لم يجدوا إصرارا أو ضياعا .

٣ — الاشتراك الأختيارى ، فلا تجاهل للمصلحة العامة . فاذا كان نظام الملكية نظام مرغوب فيه حتى فى الدول الشيوعية بالنسبة لسلع الأستهلاك ، فان التعاون يقضى على النزعة الشيوعية ، ويحقق التوزيع العادل على ضوء الأشتراك الأختيارى فى النظام التعاونى ، إذ أنه يحقق حرية العمل وكفالته للجميع ، كما أن مشروع الضمان الاجتماعى يعضد هذا الأشتراك الأختيارى فى الجمعيات التعاونية . ألا ترى أن الأساس الذى ينبنى عليه قانون الضمان الاجتماعى يفيد ٤٣٦ ألف أسرة تختلف أسباب عوزها ، أما بسبب عجز العائل أو مرضه أو شيخوخته، أو بسبب الترمل أو اليتم ، وأن هذا سوف يخفف الحمل عن الأقارب المتعاونين ، فيزيدهم قوة فى شد أزر الجمعيات التعاونية ؟ ألم تر أننا إذا قدرنا متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة بأربعة أفراد ، لكانت مصر مكونة من خمسة ملايين أسرة ، ومعنى ذلك أن قانون الضمان الاجتماعى إذ يستفيد منه عشر الشعب المصرى، فان تعزيز هذا المشروع بمشاريع الجمعيات التعاونية الاختيارية سوف يقلل من نسبة المعوزين والعاطلين ؟ الواقع أن تصنيع الريف سوف يجعل من الارملة والفتاة والولد اليتيم قوة إنتاجية تفيد المجتمع التعاونى الاختيارى وغيره . فالتعاون أسلوب من الحياة المتجمعة اختياريا، والخبرة المشتركة المتبادلة تضامنيا .

٤ — الاعتماد على رأس مال المتعاونين ، فلا اعتمادات ضخمة ، ولا فوائد مسيئة ، ولا سمعة مشينة للمتعاونين . فالمتعاونون يهيئون المال اللازم ، سواء من أموالهم الخاصة أو المقترضة بتعضيد الحكومة وتعزيزها . ولا شك أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، الذى ساهمت الحكومة فى انشائه فى سنة ١٩٣٠ يقدم القروض قصيرة الأجل أى التى لا تتجاوز

مدتها ١٤ شهراً ، والقروض المتوسطة الأجل أى التى تتراوح بين ثلاث سنوات وعشر إلى المزارعين وإلى الجمعيات التعاونية . وهذه القروض مضمونة بحق امتياز على المحصولات ، وتحتسب الفائدة بسعر ٤ ٪ للأفراد و٣ ٪ للجمعيات الزراعية التعاونية . وتقدم القروض قصيرة الأجل لنفقات الزراعة والحصاد وشراء البذور والأسمدة ، بينما القروض متوسطة الأجل تقدم لشراء الماشية والآلات الزراعية واقامة معامل الألبان وغيرها . ويقبل بنك التسليف الودائع من الجمعيات التعاونية ويمنحها فائدة على هذه الودائع بسعر ١,٥ ٪ سنويا. فالتعاون يقضى على تفاوت الدخول ، ويحد من استغلال الأغنياء للفقراء ، فلا سيطرة للأغنياء، ولا فرض لنفوذ الأثرياء على ميادين النشاط الاقتصادى التعاونى ، إذ أن أساس التعاون ديمقراطية رأس مال المتعاونين ، دون أن تبلغ روح الرأسمالية فيها أقصاها ، ودون أن تصل الاشتراكية منها بالخطوب والآلام . فالتعاون أصبح بحكم وعى العصر الحاضر هيئات لها كيانها الذاتى ، ولها قوة التمثيل المعنوى ، فهى أخلق بأن تدافع ، وأن تتقدم الصفوف ، وتتصل بولاة الأمور ، وتتعرف الاتجاهات ، وتقارع الحجج ، فينتهى المطاف بتلك الهيئات إلى التعاون مع الدولة ليعاونوا على الاستقرار والاتزان المالى .

٥ — خدمة الاعضاء من الوجهة الاقتصادية ، فنشر الصناعات الاهلية الريفية الخفيفة من مها مها حيث تقدم الجمعيات التعاونية المواد الأولية والآلات التى تساعد على نمو الصناعات الريفية وتمام تقدمها . فالمتعاونون متعارفون ، ورابطتهم وثيقة ، فلا سيادة بعض الأعضاء على الآخرين ، ولا تمييز للرجال على النساء ، فالكل متساوون من حيث الأصوات ، ومن حيث المتعة بالاستهلاك بالمساواة والانصاف وروح الأخاء والمنفعة ؛ ولاتهريم Pyramiding ولا استحواذ على الاصوات والتصويت ، ولا سيادة فى توزيع الأرباح كما هو الحال فى شركات المساهمة والاندماجات والاتحادات الاحتكارية (١). بل أن جميع الأعضاء يتمتعون بنفس المزايا والنتائج الاقتصادية ، ويأمنون ضروب الظلم المختلفة التى قد يخضع لها غير الأعضاء دون أن يجدوا لهم نصيرا ، بل وكثيرا ما يجدون القانون فى الشركات المساهمة يعضدهم ويعاونهم على هذا الظلم ، فيجعلها فوق طوق الأنسان ، والقانون كثيراً ما ينزل طوع ظلم الأنسان . فالتعاون يقوم بخدمة الأعضاء من الوجهة الاقتصادية . ألا ترى أن جمعيات التعاون تقدمت لوزارة الشئون الاجتماعية باتجاه اقتصادى واجتماعى جديد سوف يكون له أثره فى خفض قيمة الأراضى الزراعية بالبلاد ، عندما تقدمت بعض الجمعيات التعاونية المصرية إلى وزارة الشئون الاجتماعية طالبة توسطها لدى وزارات الأوقاف والاقتصاد الوطنى والمالية فى استئجار الاطيان

---

(١) عملية التهريم عبارة عن استحواذ شركة على أغلبية الأسهم حتى تتمتع بحق التصويت فى شركة أخرى، فتصبح الشركة القابضة على ادارة الشركة المندمجة فى المجموعة، حقيقة، وتحصل على السيادة فى الادارة والتوجيه.

التى تملكها أو تديرها ، والتى اعتادت أن تؤجرها إلى كبار المستأجرين الذين لا يزرعونها ، بل يعيدون تأجيرها من الباطن بعقود من صورة واحدة وبايجارات باهظة تصل أحيانا إلى ضعفى قيمة الايجار الأصلى ؟ الحق أن الجمعيات التعاونية تريد أن تخدم أعضائها اقتصاديا عندما ترغب تأجير ١٩ إلف فدان فى عدة مناطق توزعها على أعضائها فى الجهات التى تقع تحت سيطرتها(١) فتعمل على الحد من ارتفاع قيمة الأراضى الحكومية ، كما تعمل على ايجار هذه الأراضى لصغار الفلاحين العاجزين عن قبول الايجارات المرتفعة ، فتقف فى تيار نزوحهم إلى قرى بعيدة عن قراهم أو قريبة منها للبحث عن أراض يستأجرونها بحيث تنعدم الصلة بين الحقل والمنزل . والحق أن الجمعيات التعاونية تعمل على صيانة الصفة الزراعية الأولى وهى تقوية الصلة بين الحقل والمنزل فى عيشة صغار المزارعين ، كما أنها تعمل على خفض الايجارات الزراعية عن طريق تأجير أراضى الحكومة لصغار المزارعين مما يترتب عليه عدم استغلال الغير لها وخفض نفقات المعيشة . ولا شك أن الجمعيات التعاونية الزراعية سوف تقدم الضمانات وتستأجر تلك الأراضى بنفس قيمة الايجارات التى اعتادت الوزارات التأجير بها ، على أن يكون التأجير من الحكومة بالممارسة حماية لها من منافسة المزايدين . وسوف يستفيد العضو التعاونى الذى يستأجر من جمعيته قطعة من هذه الاراضى فائدة كبرى حيث يتمكن من الانتفاع بجميع خدمات الجمعية من سلف وشراء بذور وتقاوى ، لأن اراضى الحكومة تقع فى مناطق أعمال جمعيات قائمة . والحق أنه يصح للجمعيات التعاونية أن تؤسس وتتخصص فى عملية الاستئجار كما يصح أن تتعدد أغراضها وتخدم الزراع المستأجرين فى جميع احتياجاتهم الاقتصادية والمالية . ومما يذكر أن مسألة استئجار الأراضى الحكومية للجمعيات التعاونية قد درست دراسة وافية فى مؤتمرات عالمية وبالأخص فى مؤتمر « لاكتو » بالهند حيث قال عنها « أنه حيثما تتوافر لدى الدولة اراضى زراعية حكومية تلتزم الدولة بأن تعهد بأمر استئجارها وتأجيرها إلى صغار الزراع من أعضاء الجمعيات التعاونية ، سواء أكانت تلك الجمعيات من قبيل الجمعيات التعاونية للزراعة الجماعية ، أم من قبيل الجمعيات التعاونية لمستأجرى الأراضى حسب الظروف المحلية . ويجب على الدولة أن تساعد الجمعيات التعاونية للزراعة بالعون المالى اللازم والمشورة الفنية متى طلب إليها ذلك ، وذلك خدمة للأعضاء من الوجهة الاقتصادية .

٦ — خدمة الأعضاء من الوجهة الاجتماعية والقيام بما تتطلبه الحياة من تحسينات اجتماعية للأعضاء وللمجتمع الذى يعيشون فيه ويعملون على اصلاحه . ومن الواضح أن فى الجمعيات

(١) تبلغ الأراضى التى تؤجرها وزارة الاقتصاد الوطنى ووزارة الأوقاف ووزارة المالية إلى كبار المستأجرين ١٩ ألف فدان ، من بينها ١٦ ألفاً فى مديرية بنى سويف . وألف فى منطقة دروة و ٤٠٠ فدان فى تفتيش أوقاف قلين وأطيان الجزائر فى المنوفية وألف فى بلقاس و ٦٠٠ فدان فى منطقة بنى مزار .

التعاونية لاتنعدم حرية المستهلكين فى اختيار السلع ، ولكن الجمعية التعاونية تقوم بتوجيه موارد المجتمع التعاونى دون تبذير أو ضياع، وتدفع عن حقوق أعضائها بكل وسيلة مشروعة، دون أن يسلبها القانون جميع وسائل الدفاع ، مع احتفاظ كل عضو بأى نوع من الممتلكات واستخدامها فيما يشاء ويرغب . فالمالك للأرض له أن يزرعها قطنا أو قمحا أو يحولها إلى حديقة لزراعة الفاكهة والخضروات ، وله أن يستفيد من موارد الثروة الحيوانية بعد أن يوجه الفنيون بالمراتب الممتازة من الماشية والضأن والدواجن إلى مضاعفة عددها . والجمعيات التعاونية تعاون الأعضاء فى تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، بل وأن الإعضاء يؤجرون ممتلكاتهم للجمعيات التعاونية نفسها تحقيقا لصالح البيئة التى يعيشون فيها ، ولهم أن يستفيدوا من موارد الجمعيات الفنية ، كما أن الحكومة تؤدى الخدمات الفنية لرفع مستوى الادارة التعاونية ، وسرعة نموها وبالأخص فى الشئون الانتاجية التى تقوم بها الجمعيات التعاونية من تربية الماشية إلى تحسين إنتاج الجبن والزبد والتفريخ والبيض ، إلى تحسين طرق الانتخاب والتدريب والتهجين، بل وتقدم الحكومة لأعضاء الجمعيات التعاونية المساعدات الفنية الخاصة بشئون التغذية وتوفير العلائق الصيفية ، الخضراء والجافة ، كما تقدم المباحث الصحية المتصلة بالحماية الاجبارية من الأمراض الوبائية وتيسير وسائل العلاج البيطرى(١) فالحكومة يقع عليها عبء الارشاد والتوجيه ، والاشراف والرقابة . فلو عنيت الجمعيات التعاونية والمؤسسات الحكومية الفنية بالشئون المتصلة بالزراعة ، وعمدت إلى رفع مستوى الانتاج وصوالح الأعضاء الاجتماعية لزاد الدخل الأهلى ولرفعنا من معدله القومى ، بل ومن المستوى الصحى والاجتماعى فى الريف ، ولقضينا على ما نشأ عن الاهمال من مصاعب وذلات لم يكن إلى سبيل تذليلها إلا بالتعاون الصحيح ومبادئه القويمة (٢) . فالتعاون هيئة طيبة تكفل الرعاية والأعانة ، وتعمل على التجديد فى الأساليب ، وإلى الجديد من الافكار ، حتى لا يطغى الجمود الذهنى على واقع الحال ، فيكون نصيب المجتمع ما نحن فيه من مآل . ومن اتخذ التعاون مثاله

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف حيث نشرح الوسائل الايجابية والسلبية لتحقيق هذه الأهداف ، ونحذر عاقبة الأهمال الذى يضحى بالآمال ويستزيد من حب الأثرة والنفس بدون رحمة أو رفقة . وقارن النشرة الأقتصادية للبنك الأهلى المصرى من المجلد الثالث سنة ١٩٥٠ صفحة ١٨٣ .

(٢) مهما نصل إلى انقاء الشر بالتعاون فان للحياة قوة قاهرة لا تجعل الحياة خيراً خالصاً ، وسوف تظل طبيعة الأنسان على ماهى عليه ، تسعد مرة وتشقى أخرى ، وذلك لأن طبيعة الأنسان ضعيفة بفطرتها ليست معصومة من الجهل ، ولا من الخطأ ولا من الضلال . راجع « قصص تمثيلية » الدكتور طه حسين بك صفحة ٣٥ حيث يقول أن « النفس الأنسانية وحدها هى مصدر السعادة وقصد الشقاء »، وصفحة ٤٨ حيث يقول أن الأستمتاع بالحقوق السياسية للمرأة تعرضها للشر والعناء أكثر مما تجد فيه من الخير والراحة .

سار بالمجتمع على منواله . ففى التعاون تحقيق الجلاء وبه نقضى على الغلاء وشرور فاقة الطبقات .

(٧) سعادة الأعضاء الجماعية دون شقاوة الأعضاء من الوجهة الفردية المزدوجة ، نساءاً وذكوراً . فإذا كانت الرأسمالية لم تسعد الطبقات الزراعية كل الاسعاد ، وإذا كانت الاشتراكية لم تعاون البيئات الزراعية كل المعاونة ، حيث كان مصيرها على المزارعين الشقاء دون الرخاء ، وكان عائدها ضروريا من المحن والآلام ، فقد انتهت الرأسمالية والاشتراكية إلى إظهار التعاون على أحسن القواعد والمناسبات ، إذ ظهر أن مبادىء التعاون تضمن الخير وتوصل إلى السعادة ، مع مافى الحياة من خير وشر . فالتعاون فى مبادئه وقواعده يقضى على الأفكار التى تتشكك فى صحتها ، كما يقضى على ضروب التعس والشقاء ، ويفسح الباب للنساء حتى تنتقل من شقاوتها وظلمها وجورها ، فتتضامن مع الرجال ويكون فى ذلك انصافها وانقاذها . فالتعاون يعتمد على تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ويحقق المساواة والانصاف بين الأعضاء جميعا . وما أحوج المرأة المصرية إلى استثمار أموالها فى الشئون التعاونية ، خصوصاً إذا ما جهلت طرق الاستثمار وعمدت إلى قواعد الادخار ، فاذا كانت مصر مازالت تعتمد على الرجال دون النساء ، وذلك لاستئثار الرجال بالخير والنعيم ، وتفضيل منافعهم عن منافع غيرهم ، فان التعاون يجمع شمل أموال الرجال والنساء فى المشروعات التعاونية لما فيه خير المجتمع الذى يعيشون فيه . وما زال التعاون فى مصر يفتقر إلى تعزيز مركز المرأة حتى يصلح الحال فى مجموعة ، وتستوى العدالة فى سبيله . فهل تشترك المرأة فى التشريع التعاونى لتضع القوانين التى تعزز استثمار أموالها فى جميعات التعاون لتحقيق التقدم المنشود ، وحماية المنافع وتعددها ، أم أننا ما زلنا نخاف من غضب المرأة ورضاها ، فلا نأمن لها التدخل فى شئون التشريع التعاونى وغيره ؟ أن المرأة تلعب دوراً هاما فى الريف ، فهى دائما قوام الحياة فيه ، بل هى أكثر من ذلك إذهى عصبه وعموده الفقرى وحامية تقاليده القديمة الموروثة . فاذا ما نالها القسط الوافى من التعليم مثل ما ينال الرجل ، أدخلت فى التعاون عوامل التوفيق بين القديم والجديد وإذا كان من المعروف عن المرأة الريفية عزوفها عن التغير مهما أتاها من خير عن طريقه ، فان التعليم أصبح لها أمراً ضروريا لأنه الطريق الوحيد الذى يجعلها تتقبل التجديد وتستسيغه . وإذا كانت المدارس قد جعلت التعليم للصغار ، فالجمعيات التعاونية هى المدرسة الوحيدة التى تضمن رضاء المرأة عنها ، وتقبل ما تتعلمه منها ، بل هى المعهد الوحيد الذى يسعه نشر الثقافة بين الكبار جميعاً . فالتعاون هيئات طبية عليها أن تكفل الرعاية الصحية لمرضاها . والرعاية ليست فى وصف الداء ، بل فى تقديم العلاج لتمام الشفاء . والحق أن التعاون وحدة فى المبدأ ، ووحدة فى المساواة بين الرجال والنساء ، ووحدة فى السراء والضراء . فاذا ماتمتعت المرأة بالمساهمة في الجمعيات التعاونية لما هى عليه من ثقافة

زراعية ، وذكاء فطرى فى شئون الزراعة ، رقدرة عالية فى التعاون وحذقه بكفاية ، حدّت الروح التعاونية من استبداد الرجال بالنساء ، وسرعان ما تتعزز الرابطة ، وتقضى على ضروب الظلم بالطرق المادية السليمة. فاذا ما قالت النساء بأن الرجال كبحوا جماحهن ، وأنهن لن يجدوا لهن نصيراً من الرجال ، فالتعاون هو الوسيلة حتى يكون طريقا وهداية إلى تحقيق حقوق النساء فى النواحى المادية الأخرى ، إذ أن التعاون يعطى جميع الأعضاء الحقوق الاجتماعية مقابل الواجبات التى تقتضيها ظروف الجمعيات التعاونية ، كما يجعل المرأة تقف من الرجل موقف العضو الكفء ، فتظهر مواهبها وتتباين مشاربها وتحد من انفعالاتها ، وذلك بأقرار المساواة بين الرجال والنساء فى جميع الحقوق التعاونية . فالاستمتاع بالحقوق التعاونية فيها عناء وجهود أكثر من خيرها وشرها ، والمساواة لا تحرم المرأة من أتفه حقوقها كمتعاونة (١) فاذا كان مصدر الظلم الذى تلقاه المرأة هو أنها محرومة لا من حقوقها السياسية فحسب ، فان تمتعها بنصيبها فى الشئون الاجتماعية الاقتصادية فى الجمعيات التعاونية سوف يؤدى إلى تحقيق واجباتها الاجتماعية فالسياسية ، وبذلك تستطيع أن تتقى المظالم التى تقع عليها من وراء بعدها عن الحياة العامة ، بل ومن وراء استكانتها الريفية والابتعاد عن الحياة التعاونية فى البلاد . فالواجب أن تعطى المرأة فرصة عملية تمكنها من أن تثبت إن كانت هى جديرة بحقوقها التعاونية أو غير جديرة بها ، خصوصاً بعد أن أظهرنا أن التشريع الاسلامى سوّى بين المرأة والرجل فى الحقوق المالية ، وفى العقوبات ، وفى طلب العلم والحث عليه ، وفى كل مافيه اصلاح اجتماعى عام ، ديناو نفوسا وعقولا وأبدانا ، وأباح للمرأة الرزق الحلال إذا لم يكن لها من يعولها ، كما أعطاها حرية التصرف بثروتها ، وجعل لها حق التعاقد مع من تشاء دون تدخل زوجها أو أبيها . والحق أن الله سبحانه وتعالى أمر الرسول أن يبايع المرأة كما يبايع الرجل ، وفى هذا رفع جليل لشأن المرأة وتقدير لها ، إذ أن لها مثل الذى عليها ، وهى فى

---

(١) راجع « النظام النقدى بين الرأسمالية والأشتراكية للمؤلف » من الجزء الثانى حيث نبين تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ، وتقول أن مصدر ظلم المرأة أنها أضعف من الرجل وأقل حظا منه فى القوى المادية التى تقوم عليها الحقوق والواجبات كما أنها قد تكون غالبا أقل ذكاءا من الرجل وأضيق حيلة وأضعف عقلا ، مع أنها قد تكون أرقى من الرجل فى الشعور ، وأرق منه عاطفة ووجدانا ، وأصدق منه ذوقا وخيالا. والواقع أن المرأة أكثر كلفة فى الحياة من الرجال فى المدن بينما هى غارقة فى الخضوع لسيطرة الرجل فى الريف حيث تسود بقايا الحجاب ، وخاصة في الوجه القبلى ، وأن فكرة تفوق الرجل على المرأة لا تزيد من سوء حاجتها واهدار شخصيتها كما ذكرنا فى كتابنا « علم الأقتصاد للمصريين » . وفى مؤلفنا النقد المصرى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى » من الجزء الثانى صفحات اح — ال من المقدمة وقارن « الآراء الاشتراكية Socialistic Thought تأليف ليدلر Laidler » .

ذلك لا تختلف عن الرجل ، « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة »(١)

وإذا كان الرجل يتمتع بامتيازات عدة لا تتمتع بها المرأة ، فان التعاون كفيل بتحقيق التكافؤ والمساواة حيث لا يعبث الرجل بالروابط التعاونية بل ويوفر الضمانات الكافية التى تجعل من الأعضاء وحدة متساوية ، وفرصة كاملة إلى الرشاد والاتزان ، خصوصا بعد أن تركت النساء منازلهن ودخلن معترك الحياة منافسة للرجال فى أهم شئونهم الاقتصادية والتجارية .

وإذا ما كان من الثابت أن المرأة تتغير تغيرا واسع النطاق ، وتخرج من ضيق البيئة إلى رحابة العالم ، منافسة الرجل الذى سبقها بعدة قرون فى الخروج إلى ملاقاة الطبيعة ومجادلتها ، فان التعاون يحول البلاد من الحالة التى تعيش فيها المرأة قديما حيث كانت تتأثر بسلطان الرجال ونفوذهم القديم ، إلى نوع جديد من الحياة حيث تحتفظ المرأة بمركز لا يقل عن مركز الرجال.

وإذا ما سعت المرأة إلى تحرير نفسها ، فان التعاون يعززها فى مركزها الجديد حيث يساويها بالرجال ، فلا تفرقة بين الرجال والنساء من حيث العضوية وروح المساواة والاقدام والانصاف ، وإذا كان التقدم الاقتصادى قد حرر المرأة فى كثير من النواحى ، وأخرجها من الواجبات المنزلية الأولى حيث تصنع ألوان الطعام وحياكة الملابس وغسلها ورعاية الأطفال فان وقت الفراغ الناشىء عن ذلك ، حلل للمرأة أن تنافس الرجال فى الأعمال التى تناسبها ، وزادها التعاون عزيمة فى حسن التصرف فى أوقات الفراغ ، خصوصا بعد أن قامت الدولة بالاشراف على تشغيل العمال والعاملات فى كثير من النواحى عن طريق التشريع العمالى .

فاذا كان خروج المرأة إلى ميدان الأعمال العامة أدى إلى تطور اجتماعى لا سبيل إلى دفعه ، فان مساواة الفرص وتكافؤها بين الرجال والنساء فى التعاون يقضى على الفوارق غير الأزلية التى كانت سببا فى تأخر أحوال منتجاتها المادية ، وعلينا أن نرتفع بمستوى أخلاقنا إلى مستوى حقوقنا(٢) ، وأن نستكمل للمرأة مايجدر استكمالها حتى تكون الركن المسعد للوجود الانسانى .

فاذا كان عدد سكان الريف المصرى لا يقل عن ١٥ مليونا ، نصفهم من النساء ، وهن يفدن التعاون إذا ما قبلت الجمعيات التعاونية النساء العاملات فى الزراعة ، خصوصا وأن عددهن فى الزراعة لا يقل عن ١٢١ر٧٠٣ امرأة يؤجرن عملهن للغير من الزراع ، فالنساء سوف

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف صفحة ٥٠٨ ـ ٥٣٥ و « النظام النقدى بين الرأسمالية والأشتراكية » للمؤلف من الجزء الثانى صفحة اح إلى ال من التصدير والتوجيه ، وقارن « نهج البلاغة » جزء ا صفحة ٦٥ من الحاشية . فيجب فسح المجال للمرأة في حدود طاقتها ، وما تهيئه الظروف فى شئونها ومساعاها . ويجب أن لا ننسى أن للمرأة ماضيها وتاريخها ، وأن هذا له أثره فى شخصيتها . ويجب أن تنسق المرأة بين حقوقها الانسانية وبين استعدادها وقدرتها على استنفاذ هذه الحقوق فى الحياة العملية المنتجة .

(٢) راجع « النظام النقدى بين الرأسمالية والأشتراكية » صفحة ٢٧٦ من الجزء الأول

يستفدن من الجمعيات الزراعية التعاونية كما يستفيد أمثالهن من الزوجات الصالحات اللاتى يشاطرن أزواجهن فى العمل الزراعى بجانب أعباء منازلهن العادية . وإذا ما كان أجر العاملة للبالغة من العمر بين الثامنة والسادسة عشر لا يزيد على أربعة قروش يوميا فى أحسن الظروف، فان التعاون سوف يفيدها فيقضى على تكالب الفقر والجهل والمرض تكالبا كثيراً ما يؤدى بجزء كبير من نشاطها ونسلها كما يقضى على الأمزجة غير المعتدلة الشائعة بين النساء . وبذلك تنتقل المرأة من طورها الأول إلى طور جديد حيث يستقيم حالها وتستقر حوافزها ، فلا تشقى بين كثرة المحن ، بل تنعم وسط السلام الذى يرفرف عليه روح التعاون والوئام ، وصلة الناس بالحقائق المادية والروح المعنوية السليمة . فهل كان تشريع التعاون ظالما للنساء حيث كان يصدر لا عن العاطفة والسفور بل عن التوجيه وعدم القصور ! الواقع أن الحكومة لابد أن تساير الزمن الذى يقتضى التعديل وحسن التقدير لعوامل التعاون ومقتضياته . وهل تعرف الحكومة حقوق التعاون والمتعاونين ؟ وهل هى توجه التعاون كما ينبغى حتى يوفق بين قواعده وواجباته ، ويتجنب الأخطاء والضلال ؟

لا شك أن الجمعيات التعاونية خير وسيلة فى مساعدة الحكومة على تنفيذ مشروعات الإصلاح ، فى مصر وبيئتها، وبين أفرادها وجماعاتها إذ هى مكان خصيب لنمو الجمعيات التعاونية ورفع مستوى الإنتاج وحسن التوزيع لما فيه خير المجتمع ورفاهيته . ولا شك أن التعاون فى أغراضه وأهدافه الاقتصادية يقوم على تخفيض تكاليف المعيشة بجمع رأس مال المتعاونين حيث يشتركون فيه جميعاً ليوفروا لأنفسهم الأرباح والفوائد التى كانت تذهب إلى جيوب غيرهم من الوسطاء والتجار المغيرين . فقد تتمتع الجمعية التعاونية بمحال للبيع بالجملة Cooperative Wholesale Societies كما قد تنشىء محلا للبيع بالتجزئة Retail Cooperative Societies كما قد تملك معملا للألبان والجبن والزبدة . أو قد تملك مصنعاً للتفريخ ولبيع البيض ، وقليلا ما تملك الجمعية التعاونية جريدة تنطق عن لسان أعضائها فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية ، وكثيرا ما تكون الجمعية مؤسسة لإقراض المتعاونين ابتغاء القضاء على تدخل الأجانب فى شئونهم الداخلية، فلا استغلال رؤوس الأموال الأمريكية مثلا فى الريف المصرى، ولا ضرورة لتعديل مواد قانون الشركات المساهمة ابتغاء مرضاة الأجانب فى البلاد (١) ،

(١) كثيرا ما يتداول المتعاونون أمورهم فى المهام المشتركة ، وقد سارت هذه الروح فى المؤتمرات الحديثة مثل مؤتمر استنبول الدبلوماسى الأمريكى فى الشرق الأوسط ، ومؤتمر لندن للدبلوماسيين الأمريكيين فى بلدان شرق أوربا ، رمؤتمر بنكوك للدبلوماسيين فى جنوب شرق آسيا ، ومؤتمر موزمبيك للدبلوماسيين فى أفريقيا . وكثيرا أيضا ما تتقدم الشركات الأمريكية بطلب تعديلات جديدة في المواد المتعلقة بتكوين مجالس إدارات الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية فى مصر بحيث يمكن تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية من استغلال رؤس أموالهم لفائدتهم خصوصاً وأن النقد المصرى منخفض القيمة بمقداره ٣٠،٥٠٪ بالنسبة للدولار.

ولكن حسن الظن بالنظام التعاونى كثيراً ما يؤدى إلى حياة صالحة منظمة ويصل بالدخل على أحسن حال وتقويم المآل . وقد تقدمت مصلحة التعاون فى مصر باعداد مشروع بهدف إلى حماية سكان المدن من الالتجاء إلى بنوك الرهونات والمرابين عند ما تشتد بهم الحاجة إلى المال ، فعملت على إنشاء الجمعيات التعاونية للتسليف فى المدن « بنوك الشعب » فتعامل أعضاءها على أساس حاجتهم ، وتقرض أقل مبلغ لأصغر شخص وبأقل فائدة بنفس الشروط التى يقترض بها أبرز الأعضاء فى الجمعية حيث يقترض أكبر مبلغ من المال لأطول مدة من الزمن. فبنك الشعب يقدم السلف للأعضاء لمدة سنة أو أكثر ليمكنهم من شراء ما يحتاجون اليه بالنقد ، دون الالتجاء إلى المشتريات الآجلة المقسطة الثمن التى ترهق دخولهم الحالية والقادمة لمدد طويلة ؛ وتنطبق هذه السلف فى حالات شراء الأثاث والملابس وإصلاح المنازل ونفقات الزواج والوضع والمعالجة فى إبان المرض وغير ذلك من الحالات التى تشتد فيها الحاجة إلى الحصول على المال . وتمنح الجمعيات « بنوك الشعب » أعضاءها سلفا لمدة قصيرة بين شهر وشهرين وتسمى « سلف الطوارىء » وتنفذ فى الحالات العاجلة غير المرتقبة كالسفر المفاجىء ونزول الكوارث . فالتعاون حتى فى قواعده ، يتغير طبقا لآراء الناس بالقياس إلى النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى . ولو عرفت الحكومات الأسس السليمة للتعاون وتطوراتها لما بقيت قواعد التعاون على ما هى عليه فى مصر ، بينما تقدمت التقدم المناسب لحياة الناس وطرق معايشهم فى البلاد الأخرى. فالتعاون تفكير وتدبير ، وحصن من أحصان التقدم المادى المتين ، ولذلك ترى المتعاونين فى تفكير دائم وتدبير ملازم حتى نضع الشرائع والقوانين التى تتجدد كلما تطورت الأحوال ، وتحولت حتى أصبحت ضرورة لتنظيم الصلات بين المتعاونين وبيئتهم وحكوماتهم . فكان الوصول بالتعاون إلى حسن المعاملة بين الناس على أصول من القواعد التى تقوم عليها أوضاع مصر الاجتماعية . دون التمسك بالقديم منها ، بل والأخذ بالجديد حتى لا تتخلف البلاد فى المدنية والرقى . فالتعاون حركة ، فاذا لم يتغير المتعاونون فى أفكارهم وعقليتهم ، واستمسكوا بالمبادىء القديمة ، وضروب الجمود والمحافظة ، أصبح التعاون لافائدة تجنى منه ، ولا ثمرة تعود على أعضائه وبلادهم منه ، أما إذا ما تغير المتعاونون فى معتقداتهم طبقاً لتطورات العصر فقد يجمع التعاون بين السعادة والوفاء ، وبين التقدم والبقاء ، إذ ليس فى التقدم نهايه أو فناء ، بل فيه تخصص لتقدم أنواع المعاملات أى كما يقول بولدنج فى كتابه « التحليل الاقتصادى صفحة ٢١ Specialisation is a prerequiste of Exchange أى أن تخصص الأعضاء المتعاونين من ضروريات نجاح الجمعيات ، وكما يقول فى صفحة ٤٧٩ أن التعاون قد يستكمل أصوله عند ما تتحقق لصناعة الزراعة قواعدها واستقرارها ، والتعاون يكون فى حالة استقرار عند ما لا تميل المؤسسات التعاونية إلى التفكك عن طريق الزيادة أو النقصان.

An industry is in equilibrium when there is no tendency for it to expand or to contract.... The profitable unit is the marginal unit i. e. the least profitable unit is normally profitable.

المبحث الخامس — التعاون والائتمان الزراعى والتمويل

« التعاون هو السبيل الوحيد الذى يشع منه ضوء المعرفة ليضفى نوره على القرية دون أن يطغى على الأضواء التى اعتادها أهلها وأطمأنوا إليها ، السير ما لكو لم دار لنج .

لا ريب أن التعاون وليد حاجة إيجابية فعالة تنشأ بين الطبقات الفقيرة المحتاجة . وإذا رجعنا إلى الأزمة الاقتصادية التى حلت بمصر عام ١٩٠٧ وجدنا أن سوء الدورة الزراعية كانت من الأسباب التى أدت إلى إنشاء جمعيات التعاون الزراعية فى البلاد فى زمن عمر لطفى باشا ، كما أن أزمة ١٩٢٩ — ١٩٣١ أدت بمصر إلى إنشاء بنك التسليف الزراعى والتعاونى حيث عمد هذا البنك إلى معاونة صغار المزارعين وكبارهم بالآلات والأدوات الزراعية وبالماشية ، وحفظ المنتجات الزراعية من التعرض لاحتكار كبار التجار والمرابين. وقد أمد هذا البنك الجمعيات التعاونية بالسلف الزراعية كما أمدها بالبذور والأسمدة وغيرها نظير ضمان بسيط تقدمه الجمعيات وأعضاؤها : وصدق قوله تعالى « يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ، ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون » . فاذا ما أخذت الحكومة بيد التعاون ، وأصبح للجمعيات التعاونية مكانتها فى الاقتصاد القومى ، تحمل نصيبها فى تنظيم المرافق المصرية وتنميتها ، وأضحى أساسا للاصلاح الاجتماعى وتنظيم قوى الشعب فى محاربة الفقر والجهل والمرض ، وإدارة صالحة تستعين بها جميع الهيئات والمصالح التى تعمل لهذا الاصلاح ، أصبح على الحكومة الشعبية أن ترعى الجمعيات التعاونية ، وتعمل على انتشارها والاشراف الكامل عليها بحيث تصبح هيئات صالحة للقيام بالتنظيم الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى والائتمان الزراعى ، وذلك بتهيئة العدد الكافى من الموظفين الفنيين الذين يقومون بهذه المهام بعد أعدادهم لها ، وبتقديم التشريع الضرورى لتعميم هذه الجمعيات ، القائم منها والذى سوف ينشأ ، مثل جمعيات التعاون الخاصة بتصريف الحاصلات الزراعية وتعميمها ، ومثل الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، ومثل الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف ونشرها فى انحاء البلاد ، ومثل الجمعيات التعاونية والصناعية التى تتألف من الصناع وتنتج كميات محدودة من السلع الصناعية ، بل وكثيراً ما تنشأ جمعيات تعاونية لاستغلال الخطوط النقلية بل والتأمين على الحياة وضد الحريق وعلى الماشية وضد الآفات الزراعية ، وكذلك هناك جمعيات تعاونية لصيد الأسماك حيث تمد أعضاءها بأدوات الصيد وبيع الأسماك لحسابهم ، وهناك جمعيات تعاونية للتوريد والإقراض الزراعى وتمويل جميع الشئون الزراعية . وأخيراً ما أفيد التعاون بمرة عندما يلجأ التعاونيون لانشاء

بنك التعاون العام لتدعيم الحركة التعاونية فى البلاد حيث تقدم الحكومة المال اللازم لمثل هذا البنك بشروط متاسبة وبالقدر الذى يسد حاجة الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها ، فشعار التعاون هو « تيسير التعامل ، تحسين الفلاحة ، ترغيد العيش » . ونتساءل فيما إذا كان هذا البنك سوف يشد أزر الجمعيات التعاونية لدعم الاسطول التجارى المصرى وتكليف مراقبة الاستيراد والتصدير لنقل بضائع الجمعيات التعاونية بحيث تتفق هذه الجمعيات التعاونية مع المصدرين على سعر نقل السلع ، على أساس سعر ميناء الشحن لتيسر للمستورد نقلها على سفن مصرية ، كما يضمن هذا النظام أيضاء اتفاق المصدر فى مصر مع عميله المستورد فى الخارج على أساس سعر ميناء الوصول ، وهذا من شأنه فائدة المتعاونين مع جعل الميزان التجارى والحسابى فى مصلحة مصر ! وهل تساهم الجمعيات التعاونية فى أنشاء جمعيات نقلية للملاحة ، حديثة المعدات ، صالحة لنقل مختلف المحاصيل والسلع التعاونية ، ومدهذه الجمعيات بالقروض اللازمة لذلك ، على ضوء ما اتبع فى البلاد المتقدمة .

الحق أن مصر فى بدء النهضة التعاونية التى سوف تتقدم حتى لا تتخلف البلاد عن ركاب المدنية الاقتصادية الحديثة ، فلا تتعرض للرأسمالية المغرضة وللاشتراكية الفانية . والحق أن الجمعيات التعاونية تحتفظ لمصر برؤوس الأموال فى البلاد ، وهـذا بخلاف الشركات التساهمية حيث أن مصر عند ما أرادت الاحتفاظ برأس المال المصرى فيها ، وبحد أدنى لا يقل عن ٥١ ٪ ، واحتفت للفنيين المصريين ورجال المال المصريين والعمال المصريين بنسب معينة فى مقاعد مجالس الادارة وعدد الوظائف والأجور احتجت الشركات على هذا الاجراء ، ورمت إلى التخلص من هذه القيود . الحق أن التشريعات المنظمة لأعمال الشركات يجب أن تخضع الأجانب لاحكام قانون الشركات المساهمة الصادر فى عام ١٩٤٧ حيث تنص مادته السادسة برجوب تخصيص ٥١ ٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس مالها ، إذ أن فى ذلك تحديد الأهداف الوطنية فى قيام الشركات التساهمية فى البلاد ، كما أن فيه فتح الباب واسعا لعمل الجمعيات التعاونية فى الشئون الخاصة بها . فالجمعيات التعاونية تعمل على تيسير التعامل ، وهو الذى يتوقف على كيفية انتفاع المنتج بعمله ومنتجاته دون غيره من غير المتعاونين . ونعتقد أن تعديل القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بنسبة حصة المصريين فى رأس مال الشركات عند التأسيس أو إطالة مدتها فيه استئثار الأجانب بالاستغلال الزراعى إلى حد كبير ، وعقبة فى استعمال أموال المصريين فى شئونهم الاقتصادية . فإذا نزل الشقاء فالناس جميعاً سواء . والواجب أن نرد الأستغلال إلى أصله حتى نصل بالتعاون إلى نتائجه وقواعده . (١) فالتعاون الأهلى تفيض الاستغلال الدولى .

---

(١) قسمت الأرزاق بين الناس ليأخذ كل منهم دخله على أن يتعاونوا لتستقيم الأمور . ومصر تستوجب =

وشتان بين التعاون القومى وبين الاستغلال الدولى ، إذ أن التعاون يظهر حقيقة الأعضاء بدون تكلف ولا عنف ، أما الاستغلال الدولى فهو علة العلل حيث يدبر الأمور على غير ارادة المصريين الوطنيين ، فيسخرهم لغير صالحهم فى أغلب الاحيان ، إذ أنه عابث بالمصريين ، أفرادا وجماعات، عابث بالثروة الأهلية وبقوة مصر المادية . فاذا ما تدخلت القروض الدولية فى الشئون المصرية الأهلية عشنا فى ضرب من الباطل وفى لون من الخيال . ولهذا كان من الواجب الاعتماد على المنشآت المالية الأهلية حتى نسخر القوى المصرية للصالح المصرى العام، بدلا من الأعتماد على برنامج النقطة الرابعة حيث تنتفع مصر من ورائه ببعض المعونة والخبرة مقابل تثبيت استخدام رؤوس الأموال الأمريكية وعدم سحبها مما يؤدى إلى ضياع كثير من الفوائد والثمرات على مصر والمصريين فى التعاون وغيره . (١) فهل يتعاون بنك التسليف الزراعى والتعاونى مع البنك الصناعى المصرى فى تعضيد الجمعيات التعاونية واقراضها الأموال اللازمة للزراعة وللتصنيع الريفى ؟ الواقع أنه يبدو أن البنك الصناعى لم يتمكن ، بعد تجارب دامت أكثر من عام من القيام بالمهام الموكولة إليه ، والتى أنشىء من أجلها . فالسلف التى منحها حتى الآن قليلة جداً ، والشروط التى يضعها لهذه السلف لا تتيح التشجيع، مما سوف يحمل إلى وجوب تعديل نظامه تعديلا يساير النهضة الصناعية فى الريف والمدن ، خصوصاً وأن الصناعة الريفية فى مسيس الحاجة إلى نظام ميسور للتسليف العملى . وإذا أرادت الجمعيات التعاونية الأقتراض من البنك الصناعى المصرى وجدت شروطه فى تقديم الضمان العقارى قاسية ، وهى إن استطاعت تقديم الضمان وجدت أسعار الفائدة مرتفعة إذ تصل احيانا إلى ٦٪ . إلى هذا فان البنك الصناعى يتجنب العمليات التى قد تطيح برأسماله الهزيل ، ويطالب بشروط قاسية لا تمكن من يعتمد على الضمان الشخصى فى الحصول على السلفيات القصيرة الأجل اللازمة له، مع أن تطور الاقتصاد الريفى فى مصر لا يمكن تعطيله فى كل خطوة يخطوها بسبب القروض الريفية . ونتساءل فيما إذا كان التعاون يقضى على القروض

= الأخذ بنظام التعاون إذا حسن التدبير فى تصريف الأمور فى البقول والخضر والفواكه والأقمشة الشعبية على أن تقوم الحكومة ببيع محصولاتها للجمعيات التعاونية لبيعها للناس بالأسعار المعقولة .

(١) إذا كانت مصر تحتاج إلى الأستشارة الفنية فعليها أن تعتمد أولا على رجالها الفنيين العاملين . فالالحاح على الانتفاع بما تعرضه الولايات المتحدة من خبرة فنية دون مقابل لابد أن يكون له ما يبرره . وإذا كان زكى بك عبد المتعال والكثيرون من المصريين ووزير الشئون الاجتماعية يرحبون بالاستفادة من النقطة الرابعة من مشروع ترومان ، فاننا نرى أن التعاون يؤدى إهداف المتعاونين والاعتماد على القروض الوطنية بدلا من تشجيع الاحتكارات الاجنبية واقامتها لما فيه صالح مساهميها من الاجانب والمتمصرين . قارن « مشروع النقطة الرابعة » للأستاذ عبد الحى عامر على صفحة الزمان فى ١٩٥٠/١١/١٤ .

الأجنبية كما يقضى على أعمال الوسطاء المرابين ؟ الواقع أن التعاون سوف يقدم المال اللازم مع القليل من الاجراءات ، تساعده فى ذلك خبرته ومرونته ومعرفته بحال الأعضاء جميعا ، وسوف يقضى على النزعة التى وقفت حجر عثرة فى تقدم الزراعة المصرية حيث أن «ملايين من الفلاحين كانوا يولدون مدينين، ويعيشون مدينين ويموتون مدينين». فلا استغلال لحاجة المدين وضعفه ، ولا نقمة ، بل نعمة ورحمة ، (١) ولا سلطان البنوك مع عملاء معدمين ، بل تعاون مع صغار المزارعين . وليس لمقرض المال من منافس سوى الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف حيث تجمع الجيران وتقضى مصالح الأعضاء على أساس من المسئولية المطلقة ، وتمنحهم القروض لأغراض أنتاجية ، ولمقابلة المصروفات الطارئة فى حالة الضرورة القصوى . ومتى نجحت الجمعيات التعاونية فى القروض علمت الأعضاء بصفة آلية التوفير والأعتماد على النفس والثقة فى المعونة المتبادلة ، وتكون لهم بمثابة مدرسة أولية لمسائل الريف المالية حيث يكون استعمال القروض فى الأغراض الأنتاجية المثمرة فالاقتراض إذا حسن استعماله يحوّل الرمل ذهبا ، وإذا أسىء فانه يحوّل الذهب رملا .

ولا ريب أن الجمعيات التعاونية أصبح لها شأن يذكر فى عقد القروض لأعضائها ، خصوصا بعد أن أظهرنا أن الزراع لا يتمكنون من إصدار الأسهم والسندات ليشتركوا فى المشروعات الزراعية الكبرى . وأن عملية اصدار الأوراق المالية عملية تحتاج إلى الخبرة والدراية قلما تتوافر لأهل الزراعة الذين يفتقرون إلى العلم بطرق استثمار الأموال وحسن تجميعها ، وأن أغلبهم يستغلون أراضيهم بأنفسهم . وإذا ماتوفرت لديهم الأموال استزادوا من أملاكهم وأدخلوا التحسينات الضرورية لممتلكاتهم ، وأن بيوت المال والائتمان لا تميل إلى إقراض الزراع خصوصا وأن هذه البيوت تفضل تقديم القروض قصيرة الأجل للتجار والصناع حيث لا تتجاوز مدتها الثلاثة الأشهر فيستردونها سريعا ، ولا تتعرض لصعوبات جمعها . فالجمعيات التعاونية هى التى تقدر ما تحتاجه الزراعة من مال ، وما تحتاجه زراعة المحصولات الزراعية من طول الزمن أو قصره . فمحصول القطن يحتاج إلى ثمانية أشهر ، والفاكهة قد تحتاج إلى سنوات ، والماشية تحتاج إلى مدة يتعرض صاحبها أثناءها للارتباكات التى تعرقل وفاء ما عليه من أقساط ، ولهذا تقوم الجمعيات التعاونية بالاقتراض على أن تكون مسئولياتها تضامنية . ثم توزع القروض على أعضائها بعد معرفة حقيقة حال كل عضو يقترض منها المال ، وبذلك تسعف الجمعيات التعاونية الأعضاء بالقروض دون إجراءات طويلة ،

---

(١) راجع « التعاون والتمويل الزراعى » من محاضرة السير مالكولم دارلنج فى ١٤/٢/٥٠ بكلية الزراعة حيث يقول « ان هناك أمثلة مدهشة لقروض طويلة منحتها جمعيات فى النمسا وسويسرا بفضل أمانة الفلاحين ودرايتهم بالاعمال التجارية» وقارن « الاقتصاد الزراعى » للدكتور محمد السعيد محمد ص ١٤٣ — ١٥٦ .

ودون ضياع أقساطها ، بل مع العمل على إيجاد التوازن المالى بين الحاصلات الزراعية التى تتطلب تلك القروض لصالح صغار الملاك والمتعاونين .

والحق أن غاية الائتمان الزراعى عن طريق الجمعيات التعاونية هو استخدام الجهود المشتركة مع التضامن فى المسئولية وتدبير الأموال التى يحتاج اليها صغار الزراع ، وإيجاد مصارف تقرضهم الأموال بفوائد مناسبة ومعقولة . وسوف يقوم البنك التعاونى فى مصر بتقديم السلفيات للجمعيات التعاونية فى المواسم المختلفة ، وليس من شك أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعتبر أكثر المصارف المصرية اتصالا بالريف وجمعياته التعاونية ، إذ أن وظيفته التى وجد من أجلها أصلا هى مساعدة صغار المزارعين عن طريق منحهم السلفيات المتنوعة لشتى الأغراض الزراعية ، فالبنك يقوم باقراض المزارعين فى المناسبات الزراعية المختلفة ، فهو يقرضهم فى موسم البذر ليمكنهم من الحصول على التقاوى الطيبة والأسمدة الصالحة ، ويقرضهم ليمكنهم من القيام بنفقات الزراعة كالرى الغريق وغيره ، ويقرضهم كذلك عند الحصاد ؛ وفضلا عن ذلك فالمزارعون يلتجأون للحصول على قروض طويلة الأجل لشراء آلات زراعية ولإصلاح أراضيهم أو زراعة حديقة أو بناء مسكن أو شراء أرض زراعية . والبنك عند ما يقدم أى نوع من القروض لا بد من أن يبحث عن كثب حالة صاحب السلفة واحتمالات نجاح المشروع الذى من أجله يطلب السلفية . ويضطلع البنك بشئون الجمعيات إذ أنه أصبح بنك تلك الجمعيات ومستودع أموالها وإليه تلجأ عند ما يعوزها المال والمشورة الفنية . وسوف يعاون البنك الجمعيات الزراعية فى القيام بمقومات الحياة الحديثة فى الريف ، فترفع من الكفاية الإنتاجية للعمال الزراعيين . ولاريب أن تعميم نظام التعاون ونشر الجمعيات التعاونية بشتى الأغراض ، وإجبار كبار المزارعين على تأجير أراضيهم للمزارعين ، وتعزيز بنك التسليف بالمال سوف يحقق زيادة الدخل الناشىء عن الزراعة وشئونها الخاصة والعامة (١) . ألم تر أن موارد بنك التسليف الزراعى المالية كانت لا تفى بأعماله فعضدته الحكومة بالمال اللازم ، كما أن إدارة البنك نفسه فرقت بين أموال البنك الموظفة وموارده ، واستعانت بالسحب من اعتمادات وزارة التموين حيث يدفع البنك عما يسحبه منها فائدة قدرها ١ ٪ أسوة بما يتبع فى القروض

---

(١) راجع المصرى « العناية بشئون الريف والعامل الزراعى والتشريع » بعدد ٥٠/٤/١٧ وأيضا الاهرام « ٤٠ ألف جنيه لتمويل عمليات المواد الغذائية » بعدد ٥٠/٨/٢٥ حيث نرى أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى يوافق على فتح اعتماد مقداره عشرون ألف جنيه كدفعه أولى للجمعيتين التعاونيتين المركزتيين فى القاهرة والأسكندرية بضمان من الحكومة وذلك لتمويل عمليات توريد الدقيق والفول والعدس للجمعيات التعاونية المحلية لتوزيعها على المستهلكين بأقل الأسعار ، وقارن « إعادة توزيع الدخول Redistribution of Incomes تأليف تيبور بارنا Tibor Barna صفحة ٢٢٨ — ٢٣١ والاقتصاد الزراعى تأليف الدكتور محمد العسيد محمد ص ١٥٩

المقدمة من الحكومة . الحق أن موارد البنك تشتمل على مليون ونصف مليون جنيه لرأس المال ، وستة ملايين من الجنيهات مقدمة من الحكومة كقروض طبقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالترخيص فى الاشتراك فى إنشاء البنك، ويدفع عنها فائدة بواقع ١٪ ، وثلاثة ملايين أخرى مقدمة من الحكومة للاستعانة بها على شراء الأسمدة والخيش طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٤ الصادر فى ٥ يوليه سنة ١٩٤٩ (١) و٦٥٦,٠٠٠ جنيه إحتياطيات سائلة و٤٠٨,٠٠٠ جنيه ايداعات الجمعيات التعاونية . وبهذا يكون مجموع موارد البنك المالية ١١,٥٦٤,٠٠٠ جنيه . أما المبالغ التى استلزم الأمر توظيفها فى مختلف أعمال البنك العادية وغير العادية فقد بلغ رصيدها حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ ما لا يقل عن ٢٤,٢٥١,٥٩٣ جنيهاً ، وهى تتكون من نوعين ، (أولهما) خاص بالسلف المختلفة الأفراد والجمعيات التعاونية ، وتشتمل على ١٠,٣١٥,٦٠٥ جنيهات لسلف زراعية مقدمة بضمان حق الامتياز و٧٩,٣٨٢ جنيهاً لسلف رهن حاصلات زراعية، و١٠٧,١٤٨ جنيها لسلف شراء الآلات الزراعية والماشية، و٥٤,٧٢٣ جنيهاً لسلف عقارية لإصلاح الأراضى الزراعية و٢٤,٧٢٦ جنيها لسلف تعاونية متنوعة ، (وثانيهما) خاص بالأموال الموظفة فى بضائع البنك المختلفة وقيمتها ٥,٧٩١,٩٠٤ جنيهات للأسمدة و١٨١,٥٤١ جنيهات لزكائب وأكياس ومواد لإبادة الحشرات ، و١,٥٧٩,٦٣٩ جنيها لحاصلات ومواد إبادة الحشرات ، مشتراة لحساب الحكومة ، و٦,١١٦,٩٢٥ جنيها لفوارغ مشتراه لحساب الحكومة . وبذلك يكون الفرق بين مجموع المبالغ الموظفة والموارد المالية ١٢,٦٨٧,٥٩٣ جنيهاً . ويقول سعادة حسين كامل الشيشينى باشا رئيس مجلس إدارة البنك فى مذكرة إلى معالى محمد زكى عبد المتعال بك ، وزير المالية « إن تغطية الفرق تتم بالسحب من اعتمادات وزارة التموين ، وأنه لما كان مورد السحب من اعتمادات التموين غير ثابت ، فان الظروف قد تستدعى استنفاذه لسبب من الأسباب، وأن الأمر يقتضى النظر فى الاعتماد على مورد آخر أكثر ثباتاً ليستقى منه البنك حاجته من الأموال، ويقترح البنك على وزارة المالية أن يسحب البنك من فائض أموال صندوق التوفير المودعة الآن بالبنك الأهلى بفائدة قدرها ٥٪ ، على أن يدفع البنك عما يسحبه منها فائدة قدرها ١٪ . وفى ذلك مصلحة محققة لصندوق التوفير وتيسير للبنك نفسه يمكنه من الاستمرار فى أداء المهام المتشعبة الملقاة على عاتقه فى الظروف الحالية أى فى سنة ١٩٥٠ .

---

(١) بلغ رصيد الأموال الموظفة فى الخيش والسماد وحدهما ١١,٩٠٩,٨٢٩ جنيها، وهذه تباع تدريجيا مما يترتب عليه تناقص هذا الرصيد ، كما أن رصيد السلف القصيرة الأجل وقدره ١٠,٤١٩,٧١٣ جنيها سوف يأخذ بأسباب الهبوط ابتداء من يونية سنة ١٩٥٠ حتى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة لاشتداد حركة التحصيل إبان موسم جنى القطن . والحق أن البنك يقوم بالتمويل الزراعى على أحسن حال .

ولا ريب أن البنك بعد أن كان إنشاؤه فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ أولا - لحماية الملكيات الصغيرة من الضياع، ودفع الديون عن أصحاب هذه الملكيات وحلوله محل البنوك الدائنة ، ثانياً - لتسليف كبار الملاك الذين تقع أملاكهم فى مناطق بعيدة لا تمكنهم من الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى ، أصبحت أغراضه منذ يوليو سنه ١٩٣١ تتسع بأتساع أعماله حتى أصبح يسلف الملاك الذين تحرجت مراكزهم المالية على أن لا يتعدى أقراضهم عشرة آلاف جنيه كحد أعلى وأن لا يقل سلفهم عن خمسين جنيها كحد أدنى . ويشترط البنك فى التسليف أن يكون له الرهن الأول على الأطيان الزراعية وأن لا تزيد السلفة عن ٦٠٪ من القيمة المقدرة لها ، وأن لا يعطى عن الفدان الواحد أكثر من خمسين جنيها لمدة تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة وبفائدة ٥٪ سنويا تزيد ١٪ فى حالة التأخير . وبدلا من أن يزيد البنك من سعر الفائدة على السلفيات انخفضت الفائدة من ٧٪ للأفراد و ٥٪ للجمعيات التعاونية فى سنة ١٩٣٠ إلى ٦٪ للأفراد و ٤٪ للجمعيات فى سنة ١٩٣٣ ، ثم أنخفضت ثانيا إلى ٥٪ للأفراد وبقيت على ماهى عليه للجمعيات فى أبريل سنة ٣٩ ، ثم انخفضت ثالثة إلى ٤٪ للأفراد و ٣٪ للجمعيات التعاونية فى مايو سنة ١٩٤٥ . ولما كان تحصيل مطلوبات البنك يجرى عن طريق الحجز الإدارى وبواسطة المصارف ، فان نفقات تحصيل القروض كانت قليلة رغم تنوعها وكثرتها وجزئيتها واختلاف مواعيد استحقاقها ، ولهذا أصبح البنك يمول الانتاج الزراعى بأرخص الأسعار ولكن البنك فتح أبوابه لأفراد الزراع ، فأصبح يعرقل الجمعيات التعاونية فى قيامها بواجبها نحو الأعضاء حيث استغنوا عنها فى كثير من الأحوال . ولما كان هذا التناقض ظاهرا عملت الحكومة على تحويل البنك إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى حيث يقدم خدماته أولا إلى الجمعيات التعاونية وأعضائها وغالبيتهم من صغار الزراع . ولهذا ترى أن صدور القانون فى سنة ١٩٤٨ بالترخيص للحكومة للاشتراك فى شركة مساهمة مصرية تنشىء بنك التعاون والتسليف الزراعى كان عملا مجديا للقيام بالعمليات المصرفية لمختلف أنواع جمعيات التعاون . ومنذ تحويل البنك إلى بنك تعاونى أصبحت الجمعيات التعاونية من بين المساهمين فى رأس ماله، وأصبح لها الحق فى الأشتراك فى ادارته وتوجيه دفة سياسته إلى تعزيز الحركة التعاونية . وكما أن الجمعيات التعاونية أصبح لها شأن يذكر فى التمويل الزراعى وتوجيهه، فانها أصبحت تتدخل فى شئون الاقطاعيات . فإذا ما طالب أصحابها بتنفيذ قرارات مجلس الوزراء فى ٤٣/٣/٢٦ و ٤٦/١/٢٨ وتوجيهات لجنة الاقطاعيات لتيسير صرف الاعانات الشهرية للمنتفعين وتسوية المستحقات بتقسيطها كان للجمعيات التعاونية وبنك التسليف حق التدخل فى تسوية الخلافات . فالاقطاعيات قد تصيب مرة وتخطىء مرات ، وتهتدى تارة ، وتضل تارات ولكنها أخيرا سوف تضع أقدامها على صراط الحقيقة والصواب .

وليس من شك أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعتبر أكثر المصارف المصرية إتصالا بالتعاون فى الريف ، إذ أنه يقف على تفاصيل الحياة ويشخصها تشخيصاً صحيحاً ويظهر ما يعانيه الريف من علل ويعالجها علاجا سليما . ولاغرابة فان للبنك فروعا منتشرة فى مراكز القطر وفى قراه ، وهى تعالج شئون الجمعيات التعاونية بما تستحقه من خير وإعانة . والحق أن ظاهرة الزيادة المطردة للسكان مع بقاء المساحات المزروعة على حالها بدون توسيع هى ظاهرة تهدد رخاء البلاد الاقتصادى بما قد يصيب متوسط دخل الفرد من النقص والضعف . ولاشك أن كل ما ينفق من الأموال عن طريق البنك التعاونى ما هى إلا مصروفات منتجة تؤتى ثمارها فى أقرب حين ، خصوصاً وأن النهضة التعاونية سوف تحقق ما نرجوه من رفع مستوى المعيشة ، ودعم ميزان مصر التجارى والحسابى . فاذا كانت علة المجتمع المصرى الأساسية هى عدم مسايرة الأنتاج الزراعى لحاجة السكان المتزايدة ، نظراً لانعدام التناسق بين الزيادة المطردة فى عدد السكان ، وهذا النوع من الأنتاج الذى لا تزال البلاد تعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، فان تحسين الزراعة وظروفها الاجتماعية والأقتصادية لا تتحقق فى الغالب إلا عن طريق الجمعيات التعاونية ورعاية بنك التسليف الزراعى والتعاونى بتمولها التمويل الكفيل بنهضتها وتقدمها.

والحق أن الحكومة المصرية عملت على إنشاء البنك الزراعى عندما رأت تنظيم الائتمان الزراعى وحسن توجيهه توجيها سليما من العناصر الهامة فى زيادة الدخل الأهلى ، إذ أن هذا البنك أصبح من عوامل تنظيم العلاقة بين الدائن والمدين حتى لا يطغى أحدهما على الآخر ، وحتى يحفظ البنك الزراعى للملاك ثرواتهم من تحدى البنك العقارى المصرى وغيره . ألم ينشأ البنك أثر أزمة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ عندما أصبحت مشكلة الديون العقارية عالة كبيرة على الملاك وعلى الأقتصاد الزراعى المصرى ؟ ، ألم يأخذ البنك العقارى المصرى المنشأ فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ بيد الملكية العقارية المصرية ؟[1] ألم تنشىء الحكومة المصرية قسما للتسليف العقارى فى ٢٣ يولية عام ١٩٣٣ بالبنك العقارى الزراعى المصرى وصدر المرسوم باعتماد هذا القسم فى ٥ مايو سنة ١٩٣٥ لتوقف تدخل البنوك الأجنبية فى العقارات المصرية ؟ الحق أن البنك العقارى المصرى إذا ما تميز بالسلف الكبيرة الطويلة الأجل ، وإذا ما تميز البنك العقارى الزراعى المصرى بالسلف المتوسطة الأجل ، فان بنك التسليف الزراعى المصرى، بعد أن كان

---

(١) شدد البنك العقارى المصرى فى المطالبة بتسديد ديونه ونزع ملكية كثير من الأراضى المصرية مما دعا دولة اسماعيل صدقي باشا للتدخل فى تفريج الأزمة ، وقدم البنك الأهلى المصرى لأصحاب الأراضى الزراعية ٧٧ مليون جنيه عاون بها الملاك والزراع بل والزراعة المصرية بوجه أعم . ولولا تدخل الحكومة المصرية لما استقرت الأراضى المصرية فى أيدى المصريين ، عن طريق تجميد الأقساط ومد أجل الأموال المتبقية مع تخفيض سعر الفائدة . قارن « الاقتصاد الزراعى » للأستاذ محمد السعيد محمد ص ١٦٤.

يتسم بالسلف القصيرة الأجل لصغار الزراع، أصبح يقوم بمعاونة الحكومة والجمعيات التعاونية فى السلف المختلفة الأجل لصالح الاقتصاد المصرى العام.(١) ولاشك أن مرسوم مايو سنة ١٩٣٥ اعتمد قسم التسليف العقارى، وأجاز للبنك أن يشترى بموافقة الحكومة الديون العقارية أو يحل محل منظمات التسليف الأخرى، وأصبح من حق البنك إصدار أذونات أو سندات، كما أن الحكومة قدمت للبنك مليون من الجنيهات من الاحتياطى العام لعقد سلف مضمونة برهن عقارى لملاك الأراضى الزراعية والجمعيات التعاونية. والحق أن الدولة أنشأت هذا البنك بأموالها بغية شد أزر الزراع والمتعاونين، ولذلك يعتبر البنك أنه وليد الظروف التى تنشأ فيها الائتمان الزراعى، والحد من التدخل الأجنبى فى شئون مصر الاقتصادية. وإذا ما قام البنك الزراعى بواجبه، فان بنك التسليف الزراعى المصرى المؤسس فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٣١ قام بجميع ما قضى به المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ القاضى بتحديد أهدافه وقواعده، بعد تعديل موقفه من صغار الزراع غير المتعاونين.

وكلما تتصفح الوقائع المصرية الخاصة بانشاء هذا البنك فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ نرى أهمية هذا البنك للاقتصاد القومى. فقد رخص المرسوم للحكومة فى أن تشترك فى تأسيسه ليقوم بالتسليف لنفقات الزراعة والحصاد، ولشراء الآلات الزراعية والماشية، ولاصلاح الأراضى، وللتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الزراعية، وبيع الاسمدة والبذور لأجل، والمساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة والتسليف الزراعى وانتشار تلك المؤسسات، على أن يكون اشتراك الحكومة بالاكتتاب فى أسهم البنك بما لا يزيد عن قيمة نصف رأس المال، وعلى أن لا تتجاوز قيمة ما يكتتب به فيه عن مليون جنيه. وقد بينا أن الحكومة لا تقدم للبنك قروضاً يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات، على أن يكون سعر الفائدة عليها محددة بالاتفاق بين الحكومة والبنك، ويشترط أن لا تطالب الحكومة بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك، خصوصاً وأن المبالغ اللازمة لاكتتاب الحكومة فى رأس المال تؤخذ من الاحتياطى العام. ولا يخفى أن دين الحكومة الناشىء عن القروض المقدمة للبنك يمتاز على الأموال المنقولة والثابتة التى تكون فى حيازة البنك عند تصفيته، مثلها مثل الدائنين الممتازين فى القانون المدنى.

والحق أن بنك التسليف الزراعى المصرى يقوم بعمليات لأجل قصير لا يتجاوز أربعة عشر شهراً بضمانه حق الأمتياز الوارد فى المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ وبالشروط

---

(١) قارن كتاب اليوبيل الذهبى للبنك العقارى المصرى سنة ١٩٣٦ وأيضاً «الملكية العقارية فى مصر» «للاستاذ عزيز خانكى بك وراجع» الملكية العقارية فى مصر «تأليف محمد كامل مرسى باشا «والأطيان والضرائب فى القطر المصرى» لجرجس بك حنين و «البنك الوطنى» لمحمد طلعت حرب باشا.

المقررة فيه أو برهن حاصلات . فيقدم البنك سلفيات للجمعيات الزراعية التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٧ ولصغار الزارعين ومتوسطيهم لنفقات الزراعة والحصاد ، كما يقدم سلفيات لبيع الأسمدة والبذور لأجل لجميع المزارعين . والحق أن البنك يقدم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية ، كما يقدم سلفيات لها لمدة لا تتجاوز عشر سنين لشراء الآلات الزراعية والماشية . ولاصلاح الأراضى الزراعية بواسطة المساقى والترع والمصارف . ويقوم البنك بتقديم سلفيات طويلة الأجـــل لا تتجاوز عشرين سنة لاستغلال واصلاح الأراضى التى يمكن أن تفيدها أعمال الرى والصرف العامة ، ولتمويل الجمعيات التعاونية التى تعمل لمنفعة الزراعة . ويتدخل البنك فى البيوع الجبرية خصوصاً بعد أن أودعت الحكومة فى البنك الأهلى المصرى لحسابه مليون من الجنيهات صيانة للثروة العقارية المصرية . وبعد أن كان سعر الفائدة للاقراض للجمعيات التعاونية ٤ ٪ بشرط أن لا يقل مدة القرض ١٤ شهراً و٦ ٪ للأفراد ، أصبح سعر الفائدة الذى تقدم به السلف للجمعيات التعاونية ٤ ٪ ثم ٣ ٪ وللافراد ٥ ٪ ثم ٤ ٪ . وبذلك قام البنك برسالته للجمعيات التعاونية خير قيام .

وقد ظل رأس مال البنك مليونا من الجنيهات حتى نهاية عام ١٩٤٨ ، ولكن الحكومة رصدت أموالا طائلة له لتساعده فى أداء رسالته ، فقد تركت مبلغ أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات للقروض الممتازة ، كما أن لوزارة المالية حسابا جاريا دائما بلغ رصيده فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ مبلغ ١٠٤٩٦٠١٥٨ جنيـــه مصرى . والحق أن البنك يعاون جمعيات التعاون معاونة صادقة حتى أصبح البنك يسمى بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى سنة ٤٨ .

والحق أن المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ خص الجمعيات التعاونية بالعناية حيث نص على تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية فى أوقات الكساد وأوقات الرخاء ، فأصبح لزاما على بنك التسليف الزراعى أن يؤدى وظيفته بالنسبة لهذه الجمعيات حتى يصبح أداة فعالة فى توزيع الائتمان على مختلف النواحى التى تتأسس فيها جمعيات تعاونية زراعية (١) . وقد كان بنك التسليف عند حسن ظن الحكومة والمتعاونين ، فزادت الأموال التى يقدمها للجمعيات ، ووصلت إلى ٣٩٠٣ ٪ فى سنة ١٩٤٢ من مقدار السلف التى قدمها البنك . ومع

---

(١) راجع « العدالة الاجتماعية ومستوى معيشـــة المصريين » للمؤلف صفحات ٣٨٠ — ٣٨١ . والحق أن الحكومة لو هيمنت على ادارة التعاون وأشرفت على أعمال ادارته لعملت على تخفيض تكاليف المعيشة ، ولكننا نرى أن بيان مصلحة الاحصاء والتعداد جاء فيه أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة كان فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ : ٢٩٤٠٩ وارتفع فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٢٩٦٠٨ ، وكان الرقم القياسى لأسعار الجملة للمواد الغذائية فى أغسطس سنة ١٩٥٠ هو ٣٢٠٠٧ فأصبح فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ هو ٣٢٤٠٢ بينما كان الرقم القياسى لأسعار الجملة عامة ٣٤٤٠٢ . فهل يتحكم التعاون والتسليف التعاونى فى أسعار المواد الأولية ؟

أن هذه النسبة قد انخفضت إلى ٢١،٩ ٪ من مجموع السلفيات عام ١٩٤٦ ، فان ذلك يرجع إلى حالة التضخم التى تمتعت بها تلك الجمعيات حيث زادت أرباحها ، وأصبحت تعتمد على نفسها فى كثير من الأحوال كما أوضحنا ذلك فى كتابنا «النقد المصرى» ص١٢٧ من الجزء الأول

ولعل انتشار الجمعيات التعاونية بين الزراع قد أدت إلى تخفيض الأموال المقرضة من الجهات الخارجة عنها . والجدول الآتى يدل على ما قام به البنك من القروض إلى الجمعيات التعاونية وغيرها .

السنة	عدد الجمعيات التعاونية	السلف بآلاف الجنيهات	نسبة سلف الجمعيات إلى مجموع سلف البنك فى المائة	السنة	عدد الجمعيات التعاونية	السلف بآلاف الجنيهات	نسبة سلف الجمعيات إلى مجموع سلف البنك فى المائة
١٩٣٢	٥٥٤	١٢٢	٥،٦	١٩٤١	٧٥٨	١،١٤٧	٢٧،٤
١٩٣٣	٥٧٥	٩٧	٤،٩	١٩٤٢	٧٦٨	١،١٦١	٢٩،٢
١٩٣٤	٦٢٦	٥٤٨	١٠،٨	١٩٤٣	١،١٦٢	١،١٨١	٢٩،٣
١٩٣٥	٦٧٧	٧٦٧	١٤،٨	١٩٤٤	١،٥٦٢	١،٥٠٩	٢٥،١
١٩٣٦	٧٠٨	٨٣٧	٢٠،٠	١٩٤٥	١،٦٢٨	١،٢٠٧	٢٢،٢
١٩٣٧	٧٢٦	٨٧٥	١٧،٠	١٩٤٦	١،٦٤١	١،١٨٣	٢١،٩
١٩٣٨	٧٣٨	٨٢٩	٢٠،٠	١٩٤٧	١،٦٤٩	١،٣٢٥	٢٢،٢
١٩٣٩	٧٤٦	٩٤٩	١٥،٨	١٩٤٨	١،٦٥٧	١،٨٨١	٢٥،٤
١٩٤٠	٧٦٥	١،٠٦٨	٢٢،٠	١٩٤٩			

ومن هذا الكشف يتبين أن أقصى ما وصلت إليه السلفيات التعاونية بلغ ٢٩،٣ ٪ وكان ذلك عام ١٩٤٣ ، ومع أن السلفيات التعاونية ما زالت فى مد وجزر ، فان نظام التسليف التعاونى سوف يحقق الأهداف المنتظرة منه على يد بنك التسليف الزراعى والتعاونى . فالتعاون يوافق شخصية الفلاح المصرى ، فهو فى غنى طبعه ، رغم فقير وضعه ، يقدر التزاماته ، ويحقق الثقة فى سلفياته ، وإذا ما تكالب المتكالبون على الثروة فهو يتبع الصراط المستقيم مع المتعاونين . حتى يستقيم قدره ويزيد دخله .

ولاشك أن عنايه وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون اقتضى العمل على زيادة رأس مال بنك التسليف الزراعى من مليون جنيه إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات على أن تشترك فى زيادة رأس المال الجمعيات التعاونية بحق النصف فى الزيادة ، وعلى ذلك نرى أن الحكومة المصرية استصدرت المرسوم الملكى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأصبح اسم البنك « بنك التسليف

الزراعى والتعاونى» ، كما أصبح أهم أغراض البنك بيع الأسمدة ومهمات الزراعة للمتعاونين بل ولجميع الزراع على السواء . وللبنك أن يقبل الودائع من الجمعيات التعاونية بكافة أنوعها ، وكذلك تقديم السلف لها لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة لجميع الأهداف التى تعمل الجمعيات على الوصول إليها . وسعر الفائدة لإقراض الجمعيات التعاونية أدنى من سعر فائدة الإقراض للافراد والشخصيات المعنوية الأخرى بمقدار ٢٪ بشرط أن لا يقل سعره للجمعيات التعاونية عن ٢ ٪ ، وبذلك يقوم البنك بخدمة النظام التعاونى والاقتصاد الزراعى الأهلى . وإذا ما اقترضت الجمعيات التعاونية بسعر ٤٪ ، فانها تقرض للأعضاء بسعر ٥ ٪ بينما يقترض غير الأعضاء الأموال من بنك التسليف بسعر يفوق ذلك بكثير ، وإذا ماساهمت الجمعيات التعاونية فى رأس مال البنك، فان الأسهم التى تساهم بها هى أسهم اسمية وغير قابلة للتداول إلا فيما بين الجمعيات التعاونية أو فيما بينها وبين الحكومة ، ويكتب على هذه الأسهم « أسهم تعاونية » وهذا من باب المراقبة التعاونية على المتعاملين .

وبانتشار الجمعيات التعاونية الزراعية ومدها بكافة المساعدات المادية والارشادات الفنية سوف تقوم باصلاح الأراضى البور وشق الترع وإقامة الجسور وتعبيد الطرق مع العناية بامداد أعضائها بالآلات والحيوانات اللازمة للاستغلال الزراعى على أحدث القواعد. وسوف تقوم الجمعيات التعاونية باقامة المنشآت الصناعية الريفية كمستخرجات الألبان وتربية الماشية والدجاج والطيور وزراعة الفواكه والخضروات وتجفيفها وتسكيرها وحفظها .

والحق أن السلف القصيره والمتوسطة والطويلة سوف تدعو إلى تحقيق التناسب المنشود لإنشاء المؤسسات التعاونية التى تعمل على منفعة الزراعة والمزارعين المتعاونين ، والجمعيات التعاونية تعمل جاهدة على إيجاد رابطة بين المتعاونين وبين أهالى القرى التى تعيش فيها ، إذ أنها بهذه الوسائل تعالج حياة الأفراد فى النواحى المتعددة الخاصة بالزراعة والائتمان الزراعى واقتصادياته وحسن توجيهاته وتمام ثماره .

ونعتقد أن الجمعيات التعاونية ، مع أنها تعتمد على الملكية المشتركة للثروة حتى يحسن الزراع من حالتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فان أعضائها يتمتعون بالملكية الفردية والحرية الشخصية ، لا يحدهم فى هذا وذاك سوى المصلحة العامة للمتعاونين .

والحق أن التعاون له قواعده السليمة فى نشر فوائده فى صفوف الطبقات المتعاونة حيث تثمر الثمار فى تنظيم الإنتاج وحسن توزيع عوائده ، وتحسين حالة الأعضاء من الوجهة المعنوية والاجتماعية والاقتصادية . والمبادىء التعاونية ظاهرة فى مسائل الإنتاج والشراء والبيع والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن ومصايد الأسماك وغيرها ، وقد صدق من قال « إن وعى العصر الحاضر يعد الدولة مؤسسة

اجتماعية ، وما مثل التعاون الزراعى إلا مثل النقابات العمالية . فالاعضاء رواد فى هذه المؤسسة الاجتماعية ، ومهمة « الرائد » لا تقل عن مسئولية الحاكم » . فان لم تقم الجمعيات التعاونية والنقابات العمالية فى المدن بالبحث والدرس والكشف عن الحلول للمشكلات ، كانت بمثابة « ساعى البريد » الذى يحمل الرسائل ، بل الحاكى الذى يردد الصدى ، ونحن نربأ بالتعاون أن يتخذ هذا الوضع السلبى الضئيل .

المبحث السادس : النظام التعاونى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى

« التعاون يفيد الاحساس بالمسئولية فى الحياة العملية ، فلا تأهيل ولا استغلال » المؤلف

يترنح العالم فى ظواهر الحكم بين الاشتراكية والرأسمالية ، فترى فرنسا لا تزال مترنحة بين الاشتراكية العاتية والرأسمالية المقيدة ، وترى الولايات المتحدة فى وسط الاتحادات الرأسمالية والديمقراطية السياسية تترنح بين التعاون والتساهم ، ولم تتوكد دعائم الاشتراكية إلا فى روسيا الشيوعية وانجلترا العمالية التى تقول أنها مثالية واقعية . أما مصر فقد خطت الاشتراكية الحكومية التى أوجدها محمد على باشا إلى الاشتراكية المعتدلة فى عهد فاروق الأول ، والزمن وحده كفيل باظهار حقيقية المزايا التى تعود على مصر من الاشتراكية الحكومية فى الشئون الزراعية عن طريق الجمعيات التعاونية التى ليس لها مأوى ، لا فى الاشتراكية ولا فى الرأسمالية . ألا ترى أن الاشتراكية المعتدلة التى تعتنقها الحكومات الشعبية تعمل على مجانية التعليم ويشاركها فى ذلك مبدأ التعاون الذى يقرر المساواة والاخاء والعدالة ؟ ألا ترى أن الضمان الاجتماعى فى مشروعات الحكومة ما هو إلا مبدأ اشتراكى يحد من المبادىء الهدامة التى تحرض الفقر والمرض والجهل والجوع على اعتناقها ؟ ألا ترى المستر أتلى يقول عن الأشتراكية الانجليزية أنها مثالية وأن معتنقيها يجب أن يكونوا واقعيين ؟ ألم تر أنه يقول إنه ليس ثمة خطأ أكبر من تطبيق نظريات عصر على عصر آخر ، وأن ذلك خطر من أخطار الماركسية ؟ ألا ترى أن كارل ماركس طبق مبادئه على عصر يخالف تمام الاختلاف لعصره ، وأن تعاليمه ارتفعت إلى صف الكتب المقدسة وطبقت فى ظروف ، وأحوال مغايرة تماماً لعصره ؟ الحق ان التعاون على عكس الاشتراكية يصون روح الحرية والفردية ، ويبين حياة المجتمع ويعزز كيانه . فالتعاون يمد يد العون للفقير والمحتاج والعارى والمريض بتقديم ما هو كفيل باصلاح حال أعضائه ، معضداً الدولة فى تحمل الأعباء حتى تنشط مواردها فى التمويل اللازم لتحسين حال المجتمع .

والتعاون كالاشتراكية يحقق مبدأ التأميم فى كثير من الشئون الزراعية كالوحدات الزراعية الجماعية ، وكالاقطاعيات الزراعية وكالوحدات المشتركة ، مثلها فى ذلك مثل الاشتراكية فى

تأميم السكك الحديدية الأهلية والتليفون وإدارة الكهرباء والنور والميـــاه والنقل المشترك الأهلى . وإذا كانت مظاهر الرأسمالية واضحة فى نظام الضرائب والحماية الجمركية وحرية الملكية وحماية التجارة والصناعة، فان التعاون يتطلب الاعتدال والتناسب والتوفيق لما فيه صالح المجتمع فى مجموعه ، والأعضاء فى خصوصه [١] ، فيصبح العضو فى يومه خيراً منه فى أمسه .

وجوه الاختلاف :

ولا ريب أن النظام التعاونى يختلف عن كل من النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ، إذ أنه لا يهدف للربح من أجل الربح كما تفعل الرأسمالية ، كما أنه لا يقضى على الملكية كما تفعل الاشتراكية ، حيث لا يدعو إلى سيطرة الدولة وتسلطها على مرافق الاقتصاد القومى . فالفرد فى النظام التعاونى للمجموع ، والمجموع للفرد ، مع احتفاظ الفرد فى استثمار موارده كيفما يشاء ، وحثه على زيادة انتاجه دون التراخى فى استغلال ما لديه ، فالتعاون يساعد المزارعين المتعاونين فى زيادة الانتاج بطرق مختلفة أبسطها تكوين الجمعيات لتحسين الفلاحة ، ومد الأعضاء بالبذور الجيدة وأنواع الأسمدة الممتازة والآلات الزراعية المناسبة ، وارشادهم إلى أحدث الطرق لفلاحة الأرض واستثمارها. فجمعيات الفلاحة التعاونية تساعد العضو على الاحتفاظ بملكية أرضه مقابل دفع إيجار معين ، حيث توزع الأراضى عموما على الأعضاء الذين يقومون بزراعتها بالتضامن ، وهذا هو النظام المعمول به على نطاق واسع فى الدول الواقعة تحت سلطان روسيا ، ولو أن معظم الفلاحين فى الجمهوريات السوفيتية الحديثة لم يستطيعوا هضم هذا النظام ، مع أن هذا النظام استقام فى دولة اسرائيل حيث يوافق الملاك فيها على التنازل عن أراضيهم مؤقتا لمدة ثلاث سنوات يحصلون فى خلالها على ايجار مناسب للأرض المتنازل عنها ، وبعد انتهاء السنوات الثلاث يأخذ الملاك مساحة من الأرض تعادل مساحة أراضيهم السابق التنازل عنها ، وليس شرطا أن يحصلوا على أرضهم السابقة ذاتها إذا كان ذلك فى الصالح العام . وتضم جمعيات التعاون للفلاحة فى روسيا عائلات عددها فى المتوسط ٣٠٠ وتبلغ مساحة الأرض التى تستحوذ عليها الجمعية بين ١٠ - ٧٥ فدانا لكل عائلة . ويسمح لكل عائلة أن تبقى فى حوزتها ربع فدان لزراعة ما يلزمها من فاكهة وخضر ، كما

---

(١) راجع « النظام النقدى بين الاشتراكية والرأسمالية » للمؤلف من الجزء الأول والثانى صفحة ٩٠ و ٩١ و ق — اهـ من المقدمة ، ٧١٧ — ٧٤٧ ، ٧٥٢ ، ٩٤٧ ، ٩٩٠ ، ٩٩٦ وأيضا « ترنح بين الاشتراكية والرأسمالية » للأستاذ فكرى باشا أباظه على صفحة مجلة المصور فى ١٩٥٠/٧/٢١ و « العدالة الاجتماعية » للمؤلف وقارن « التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لبريطانيا A Social & Economic History of Britain بين ١٧٦٠ — ١٩٥٠ للدكتور بولين كريج Pauline Gregg طبعة سنة ١٩٥٠ .

تعطى كل عائلة بقرتين وخمسة أغنام وخنزيرا واحدا وماتشاء من الدواجن ، وتدفع للأعضاء أجوراً يومية طبقا لعملهم وانتاجهم اليومى ، كما يقسم هؤلاء الأعضاء إلى فرق ، لكل فرقة عمل خاص ، مثل الحراثة والعزق أو البذور أو زراعة الخضر أو النقل أو العناية بالماشية . وفى بعض الجمعيات تتبادل الفرق العمل ، فتحل كل واحدة محل الأخرى ، وتؤدى فى كل يوم عملا مختلفا عن عمل اليوم السابق ، ولكن معظمها يشتغل على أساس التبادل الأسبوعى أو الموسمى . وتحتفظ كل جمعية بدفتر يومية تقيد فيه عمل كل فرد يوميا وتدفع الأجور للأعضاء على ضوئه ، إما على فترات منتظمة ، وإما بالأجل على المخزن المحلى ، على أن تكون الرقابة النهائية تحت سلطان الجمعية العمومية . والحق أن نظام المزارع الجماعية ، إذا قام على أساس اختيارى ، يعد مقياس نجاح التعاون الزراعى فى جميع بلدان العالم ، اشتراكية أو رأسمالية ، أو اشتراكية حكومية ، إذ أن نظام المزارع الجماعية يحقق المطالب القومية التى لا تجاب إلا بقوة الشعب الاختيارية ، فيعتمد على الأعضاء أكثر من اعتماده على الحكومات ، فيتغلب على الفوضى الأخلاقية وذلك بالاقناع والاقتناع . فالنظام التعاونى يساعد الفرد فى الدول الرأسمالية على تنسيق جهوده مع جهود غيره ، حيث يعيشون فى بيئته دون أن يتنازل أحد عن فرديته وشخصيته وحريته فى التصرف داخل نطاق القانون والنظام العام الذى يعيشون فيه . وللفرد فى النظام التعاونى صوت واحـــد مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها . فقوة التصويت فى التعاون متساوية لجميع الأفراد بعكس الرأسمالية حيث يتوقف التصويت على قوة المساهمة فى المشروع . فالتعاون يعتمد على الجهود والرجال بينما الرأسمالية تعتمد على الأسهم والربح والمال . ورأس المال فى التعاون يعتبر خادما لا سيداً حيث يقوم التعاون لخدمة الأعضاء ، إذ أن الناس فى التعاون جميعهم سواسية يعتمدون على مال الأفراد المتعاونين بينما القرض فى الرأسمالية هو إنشاء المشاريع بغرض الربح (١) . والأرباح فى التعاون توزع بقدر مساهمة الأعضاء فى العمل والانتاج ، فتوزع الأرباح بنسبة معاملة الأعضاء ، بينما توزع الأرباح فى الرأسمالية بنسبة الأسهم ورأس المال . فالرأسمالية تعتمد على الأسهم بينما يعتمد التعاون على معاملة الأعضاء وتساندهم فى حصص الأعمال .

وإذا ما اقترضت الجمعيات التعاونية المال بسعر منخفض ، كان الغرض من القرض خدمة أعضائها ، لا الربح كما هو الحال فى الرأسمالية حيث تعتمد على المال دون الرجال . وإذا كانت

---

(١) يحقق التعاون المصالح الافقية والمصالح الرأسية بين المتعـاونين التى قال بها الأستاذ بولدنج فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ٣٦ Vertical and Horizontal interests وذلك لتحقيق المصلحة العامة بين المتعاونين mutual benefit وهذا بخلاف الحال فى الرأسمالية حيث يوجد التطاحن والتنافس والكفاح المستمر class conflict . وقارن « الاقتصاد الزراعى » للدكتور محمد السعيد محمد ص ٤٠٠ .

طبيعة النظام الرأسمالى تهدف إلى الربح دائما ، فلا قرض إلا إذا توفرت الضمانات حتى فى القروض قصيرة الأجل Short-term Credit ، وكثيرا ماترجع التقلبات العديدة فى الأسعار إلى سعر الفائدة ، فان النظام التعاونى يهدف إلى الخدمة أولا ، ثم إلى إلى المال آخرا ؛ وكثيراً ما تعقد القروض طويلة الأجل بما يحقق الفائدة المرجوة من هذه القروض حيث تمتح أغلبها للزارعين ، وبذلك يقضى التعاون على الوسطاء والمرابين . فالتعاون فى القروض يساير الزمن ويفى بمقتضيات العصر وحالة المتعاونين ، فيحررهم من وطأة الرأسمالية الفانية ، ألا ترى أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٧ الصادر فى ٢٢ يولية سنة ١٩٢٧ نظم المسائل المتعلقة بالقروض والودائع فقرر ، أن لاتعطى القروض والاعتمادات إلا للأعضاء بمقتضى عقود تبين الغرض منها ومدتها وتخصصها بأكملها لأعمال منتجة داخلة ضمن الأعمال التى تزاولها الجمعيات التعاونية ، على أن يراعى فيها حاجة المقترض إليها ومقدرته على سدادها ، وأن القروض التى تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها تعطى لأمد لا يزيد عن المدة التى تستغرقها الأعمال التى استوجبتها ، وأنه لا يجوز مد أجل القروض قصيرة الأجل إلا إذا دفع المقترض نصف ما عليه ، كما أنه لا يجوز مد الأجل أكثر من مرة واحدة ؟ ألا ترى أن القروض المتوسطة الأجل تعطى لمدة تتناسب مع الأعمال التى اقتضتها ، على أن لا تزيد عن خمس سنوات تسدد بأقساط سنوية ، وعلى أن لا تزيد تلك القروض للأعضاء عن عشر المبالغ المخصصة للاقراض ، مع كفالة الضمان فى تسديدها ؟ ألا ترى أن الجمعيات التعاونية تقبل الودائع لأجل مسمى أو تحت الطلب بدون فائدة على أن لا يجوز التصرف فيها بصفتها تحت الطلب ؟ ألا ترى أن الفائدة على القروض التعاونية لا يجوز أن تزيد عن ٣٪ فى حالة القروض القصيرة الأجل و ٢٪ فى حالة القروض المتوسطة الأجل ؟ ألا ترى أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ٢٠ مايو ١٩٤٤ حتم استغلال القروض فى الأعمال التى تزاولها الجمعية فى منطقة عملها مما يدل على الفرق بين القروض التعاونية والقروض الرأسمالية ؟ الحق أن القانون الأخير عدل مدة القروض قصيرة الأجل من ١٢ شهرا إلى ١٤ شهرا ، والمتوسطة الأجل من خمس سنوات إلى عشرة حتى إذا ما تحول بنك التسليف الزراعى إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى اشتركت الجمعيات التعاونية فى تأسيسه ، وزادت الجمعيات التعاونية فى الاعتماد على هذا البنك فى الاقتراض الزراعى ، وأصبحت الأعمال التى تمارسها الجمعيات التعاونيه تمت بصلة وثيقة إلى أعمال بنك التسليف الزراعى المصرى والتعاونى حيث أصبح المنشأة التى تتجه معها الجمعيات التعاونية اتجاها مشتركا ، وتحس معها بحاجات الزراع دون غيرهم . خصوصاً وأن الجمعيات التعاونية تساهم فى رأس مال البنك بمقدار ٦٢,٥٠٠ سهما وقيمته ٢٥٠,٠٠٠ جنيها وقد بلغ مجموع اكتتاب الجمعيات التى سرى عليها تخصيص هذه الأسهم ٢٩١,٥٦٤ جنيه مصرى أكتتب بها ١٩٥٥ جمعية . فترى

أن الاسهم فى البنك التعاونى يختلف عن التساهم فى الشركات الرأسمالية بأن قيمة السهم مثلا ٤ جنيهات بدون أية علاوة ، وأن البنك لم يعامل الجمعيات التعاونية كما تعامل الشركات المساهمة مساهميها الجدد حين تتركز أعمالها، إذ أن الشركات التساهمية تصدر أسهمها بعلاوة فى معظم الأحيان بحيث تتناسب مع ما كونته من احتياطيات وخاصة احتياطيها القانونى . والحق أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى يقرض الجمعيات التعاونية بميزان ، وهى بدورها تقرض الأعضاء بحساب ، خصوصاً وأن سعر الفائدة المنخفض كثيراً ما يغرى الأعضاء على زيادة الاقتراض . (١) واذا كان المشاهد فى الدول الرأسمالية أن حجم الاستثمار يأخذ فى الزيادة تدريجا حيث يتفاءل المنتجون ويوسعون نطاق انتاجهم ، ثم يتوسعون لزيادة الطلب على العمال المشتغلين بسلع الإستهلاك ، وهذا من شأنه زيادة الأرباح ، خصوصاً وأن سلع الاستثمار تعمر طويلا ، ومن ثم كان حجم الاستثمار فى تزايد مستمر مما يؤدى إلى المنافسة حتى يأخذ فى التناقص ، فان اختلال التوازن من دراعى ظهور مزايا الدول الاشتركية فى التدخل فى شئون الاستثمار والادخار ، فيستفيد التعاون من هذه الدراسات ، فتظهر فوائده ومزاياه على المتعاونين . فالانفاق فى التعاون لا يسير الا بميزان ، كما أن القروض لا تقوم بغرض الربح بل بغرض فائدة التعاون وأعضائه . فإذا كانت تغييرات سعر الفائدة ، سواء أكانت ارتفاعا أو انخفاضا ، هى دائما فى اتجاه مضاد لحركة الاستثمار فى الدول الرأسمالية ، فان مستوى النشاط الاقتصادى فى التعاون ، وما يتبعه من موازنة الطلب على النقود وعرضها ، يحقق للمتعاونين سعر فائدة معتدل . فعائد رأس المال فى التعاون مشتق من انتاجية الأعمال الزراعية .

وإذا ما وضع التعاون النظام الكفيل باقراض المتعاونين ، فان الأموال المودعة به فى الغالب تكون آجالها قصيرة تقوم بتقديم البذور والاسمدة فى أوقاتها المناسبة بأسعار سليمة منخفضة ، نظرا لأن التعاون يتمتع بنظام الشراء بالجملة ، ويبيعها للفلاحين باسعار الشراء بالتقسيط . إلى هذا فاننا نرى أن جمعية الانتاج التعاونى ترمى إلى التخلص من أرباب الأعمال ، وتقيم نظاما انتاجيا يكون الأعضاء هم المشرفون عليه ، حيث يملكون أدوات الانتاج فيه ، ويكونون المستفيدين بأرباحه . فالأعضاء يكونون رأس المال ، ويشترون الأدوات والآلات وكذلك الموارد الأولية ، ويقومون بتصريف المنتجات التى ينتجها المصنع التعاونى . فالأعضاء هم مُلاّك المصنع ، وهم مديروه ومتحملو الأخطار فيه . وهذا هو حال جمعيات الاستهلاك التعاونية حيث تنشىء صناعات كثيرة منها صناعة الملابس وصناعة الأحذية وصناعة المأكولات

(١) راجع « مجموعة تقارير البنك الزراعى المصرى » وأيضا المجلة الزراعية الملكية المصرية عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ومجموعة تقارير بنك مصر وأخيرا « تقارير البنك العقارى المصرى عن عام ١٩٤٨ » ، وقارن النظام النقدى » للمؤلف من الجزء الثانى صفحة ٢١ من المقدمة . والاقتصادى الزراعى للدكتور محمد السعيد محمد ص ١٦٠ .

كما تملك مزارع لبعض الحاصلات الزراعية الهامة مثل مزارع الشاى ، ومصانع الجبن والزبد وغيرها . وهى وإن كانت لا تختلف عن الشركات التساهمية الا أن أرباحها للأعضاء .

والتعاون يعتمد على المعونة المتبادلة بين الأعضاء ، وهو بخلاف الرأسمالية حيث أن ليس لها مظهر تعليمى أو أخلاقى إذ أن شعارها التجارة للتجارة . بينما التعاون يعلم المعونة المتبادلة المنسقة بغرض رفع مستوى الأعضاء فى تفكيرهم وفى حياتهم الاجتماعية الديمقراطية. فالتربية الاقتصادية من وظائف الجمعيات التعاونية . إلى هذا فليس للرأسمالية أى مظهر اجتماعى ، إذ أن شعارها الربح للربح . بينما يقوم التعاون على الاعتماد على النفس ، والمعونة مع الغير ، وقيام روح الأخاء بالمساواة والعدل بين الأعضاء. دون أن نعتبر أن النظام التعاونى بأنه نظام من نظم البر والاحسان . (١) إذ أنه نظام يعمل على زيادة الانتاج وتوسيع الطاقة الزراعية للبلاد وخدمة الأعضاء . وما المزرعة التعاونية إلا وحدة اقتصادية كما هى وحدة انتاجية .

وإذا كان التعاون يعتمد على الاشتراك الإختيارى، فان الاشتراكية يكون فيها الاشتراك إجبارياً ومن هذا يتبين أن التعاون يختلف عن الاشتراكية إذ أنه حقاً يضمن الحرية للأفراد ، ويجعل للفرد حرية الانتقال والإشتغال بما يرغب فيه ويريده ، بينما الاشتراكية تسيطر على مصير العمال وعلى موارد انتاجهم فى كثير من الأحوال ، وهى توجه الفرد كيفما تشاء . والحق أن التعاون يعتمد على مبادىء ثلاثة هى « الحرية والأخاء والمساواة » فالحرية تعتمد على التساند . والأخاء يعتمد على المعاونة ، والمساواة تعتمد على العدالة وأن لكل فرد صوتا واحدا فى المشروع التعاونى. فالتعاون مساواة فى السراء والضراء .

وإذا كان التعاون يعتمد على الحرية ، والاشتراكية تعتمد على التأميم فى نهاية الأمر ، فان الرأسمالية تقوم على سيادة الممولين واحترام الجميع لها وهيبتهم منها . وإذا كان التعاون يتنافى مع الاشتراكية والرأسمالية حيث أنه يقلل من أهمية الرأسمالية ، فانه يعضد الملكية الفردية بشرط أن لا يكون هناك ضغط ولا قوة ، بل آراء سامية وحرية سليمة ، واتصال دائم بين الأعضاء لما فيه صالحهم فى مجموعة . إلى هذا فان الرأسمالية تحكم من أعلى ، بينما التعاون يحكم من أسفل Capitalism governs from top, while cooperation from bottom وبينما الأشتراكية تدعو إلى تملك الدولة موارد البلاد ، والسيطرة على عوامل الأنتاج والتوزيع وعلى مرافق البلاد ، إذ ليس للفرد حرية التصرف فيما يملك ، نجد التعاون يحترم حرية الأفراد فى التصرف فيما يملكون وفيما ينتجون ، وليس للحكومة حق التدخل إلا بقدر ما تحده القوانين

---

(١) راجع « مذكرات فى المبادىء التعاونية » للاستاذ عبد اللطيف بك عامر فى سنة ١٩٤٦ لطلبة المعهد العالى للعلوم المالية ، وقارن «عامل المصانع فى أفريقيا The African Factory Worker » تأليف مصلحة الاقتصاد فى جامعة ناتال . وراجع مقترحات وزير الاقتصاد القومى بالاهرام فى ٥٠/٣/١١

واللوائح للصالح العام . بخلاف الاشتراكية التى هى مذهب الزامى . والواقع أن الحكومة تتصل بالشعب عن طريق جمعيات التعاون ، فالناس فى أحضان التعاون سواسية ، وأهدافهم بالجملة واحدة ، ومصالحهم متفقة متساوية ، وحياتهم منسجمة منسقة ؛ والحكومة فى تعضيدها لهم راضية ، وسوف يكون للتعاون شأنه فى إعادة توزيع الثروة العقارية بين أعضائه العاملين ، واقصاء كبار الزراع المبتعدين عن الزراعة والمزارعين ،(١) خصوصاً وأن الناس جميعاً يستفيدون من إعداد المشروعات العامة ، ويجب أن يستفيد منها الصغير والكبير سواء ، كما أظهرنا ذلك فى كتابنا « النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية صفحة ٧١٧ ، ٧٣١ ، ٧٤٧ من الجزء الثانى . وكما عالجنا عدالة توزيع الدخل فى كتابنا « العدالة الاجتماعية » صفحة ٣٢٢.

وإذا كان التعاون يأخذ بكثير من المبادىء الاشتراكية ، فإن الجمعيات التعاونية فى أحضان نظام الاشتراكية الحكومية تعمل على حل مشاكل الزراعة حلا يلائم سياسة الحكومة العامة على ضوء أن الزراعة ما هى إلا المادة الأولية للصناعة . ألا ترى أن الحكومة وضعت مشروعا لمساحة البساتين ، وأوجدت حداً أدنى للمساحة فى مصر تشجيعاً لزراعة البساتين الكبيرة واستعدادا لمواجهة تقدم الصناعات الزراعية وتصديرها إلى الخارج ، وحماية لها من الآفات التى تنتقل إليها من المساحات الصغيرة المبعثرة هنا وهناك ، خصوصاً وأن أصحاب الأرض لا يعنون باختيار الأصناف التى يزرعونها — الأمر الذى من شأنه تدهور أصناف الفاكهة ؟ ألم تر أن الحكومة الشعبية وضعت سياسة ثابتة لاستعمال الآلات الزراعية ، وذلك بمناسبة انتشار الآلات الأجنبية الخاصة بالفلاحين والصناعات الزراعية ؟ (٢) ألم تر أن الآراء الخاصة بالمشكلة الزراعية فى البلاد قد تشعبت فى البلاد الرأسمالية وفي روسيا السوفيتية ، وأن الاشتراكية الحكومية وجدت الحل المناسب فى تعزيز إدارة المزارع Farm Management خصوصاً وأنها رأت أن إعادة توزيع الأرض بالتساوى لن يقضى على المساوىء الاجتماعية للملكية الزراعية القديمة ، بينما دلت الملكية الزراعية الصغرى على ضعف مركزها بالنسبة للسياسة الزراعية التجارية كما أن الايجارة كثيراً ما تضعف أحوال الانتاج على مدى الزمن ؟ والحق

---

(١) راجع بحث لجنة الاقتصاد الوطنى بمجلس النواب عن تحديد الملكية الزراعية على صفحة البلاغ فى ٥٠/٥/٢٤ حيث نرى الأستاذ محمد محمد الوكيل بك يناقش آراء مريت غالى بك والأستاذ ابراهيم شكرى المطالبين بتحديد الملكية العقارية فى حدود المائة أو الخمسين فدانا .

(٢) اتبعت الحكومة الشعبية هذه السياسة علاجا لاستمرار وجود ثمار ذات صفات رديئة فى الاسواق ، ووضعت سياسة ثابتة لاستعمال الآلات خصوصا بعد أن تبين لها ان بعض هذه الالات غير صالحة للبيئة المصريه مما يترتب عليه خسارة المزارع . وقد شملت السياسة الزراعية ايجاد قطع غيار بكميات وافرة تحت أمر طلب الزراع ، وان لا يصرح بدخول آلات وأدوات الا بعد ان تقرر وزارة الزراعة صلاحيتها لزراعة مصر .

أن التعاون له قوانين سُنت ، مظهرة طرق التسجيل والإدارة لضمان حسن سيرها .

وإذا كانت الجمهوريات السوفيتية اعتنقت نظام المزارع المشتركة ، وإذا كانت الدول الرأسمالية أخذت بمبدأ إدارة المزارع ، فان الاشتراكية الحكومية دعت الجمعيات التعاونية للأخذ بمبدأ الحجم الأمثل للانتاج الزراعى ، وبذلك جمعت الجمعيات التعاونية محاسن نظام المزارعة ونظام الايجارة ونظام المزارعة المشتركة كما هو متبع فى المزارع الفلسطينية . وسوف تستخدم الجمعيات التعاونية الوسائل الآلية والفنية بحيث يتحد المزارعين والفلاحين على الأخذ بمبدأ المزارعة metayers الذى قال به جون ستيوارت مل فى كتابه «مبادى الاقتصاد».

والحق أن التعاون يهدف لا للربح ، بل يهتم بالانسان كفرد من حيث أنه إنسان له حقوق ومطالب والتزامات ، فلا يعطى له ربح الا على أساس كمية معاملاته مع الاتحاد التعاونى ، لا على أساس مساهمته المادية فى المشاريع الزراعية . واللجان التى تدير وتشرف على التعاون المحلى تنتخب فى نفس ذلك المكان، ويقوم بعملية الانتخاب جميع الأعضاء . وإذا زادت إيرادات التعاون على المصروفات ، بعد حجز المعدل الكافى للاحتياطيات ، رد الباقى للأعضاء ، لا على أساس ما يملكون من أسهم بل على أساس معاملاتهم ، وما هذه المدفوعات التى شاع تسميتها خطأ بانها ربح الا رد المبالغ التى يتضح للجمعية فى نهاية السنة أنها سبق أن حصلتها معلاة على سعر البيع . وإذا ما ظهر للأعضاء المتعاونين رئيسا ، رجع ذلك إلى مجموع الصفات التى يتصف بها بينهم فى اخلاقه وعقليته وروحه وحبه للخير وتأثيره على المتعاونين . والشخصية فى التعاون كثيراً ما تولد ولا تكتسب ، وتنمو بما يحيط المتعاونون من قوة الاخوة والمساواة والمحبة والاخلاص فى العمل التعاونى ، وما يتمتع به رئيس المتعاونين من الشعور بالواجب وتاديته على أقوم حال على ضوء كفايته ومهارته الفنية وحبه للتعاون ، وكل ما من شأنه أن يؤدى إلى الوصول إلى رسالته بأحسن الوسائل والطرق والملاءمة والمقدرة .

وجوه الضعف :

وفى مصر نرى أن التعاون قد نجح فى تحقيق بعض أغراضه فى نواحى معينة ، كما حالت العقبات الرأسمالية العديدة دون النجاح فى النواحى الأخرى . فقد قام التعاون فى مصر وانضم إليه عدد غفير من سكان المدن ، وبعض الفئات الواعية من جمهرة المزارعين . فباشر التعاون عمليات توزيع السلع الإستهلاكية على أعضائه كما حقق انتاج الأعضاء مما وفر عليهم الارباح التى كانت تطير إلى جيوب الوسطاء والرأسماليين والمرابين usurers الذين اختلف الناس فى تقدير أهميتهم بالنسبة لعمليه التوزيع . فبالنسبة لتوزيع البنزين مثلا نرى أن التعاون قام به خير قيام ، والشاهد على ما نقول أنتشار المحطات العديدة المتناثرة فى شوارع

القاهرة ، إذ حقق هذا النوع من التعاون غرضين : - ١ - تنظيم التوزيع على الأعضاء وغير الأعضاء ، والوقوف دون وقوع الأرباح فى أيد احتكارية تعبث بأسعار البنزين وتعمل فيها خفضاً وارتفاعا ٢ - توفير مبالغ ضخمة للأعضاء كانت تذهب من قبل للوسطاء middle - men - كذلك أحسنت الحكومة المصرية صنعاً عندما عضدت جمعيات التعاون للموظفين ، بعد أن تبين لها أن هناك ٢٩٦،٢٣٨ موظفاً ومستخدما وعاملا فى الحكومة مجموع مرتباتهم الشهرية لا تزيد عن ١،٨٣١،٦٨٠ جنيها ، بينما الأجر اليومى لطبقة العمال بينهم لا يزيد عن ١٧،٥٩٨ جنيه . فالتعاون يفيد العمال والموظفين ، كما يفيد الزراع والصناع وعمال التجارة والزراعة والصناعة وغيرهم . وقد أحصت مصلحة الأحصاء والتعداد الموظفين فى يناير سنة ١٩٥٠ سوى بعض طوائف العمال التى لم ترد البيانات عنها ، وهم العمال والخدم بالمحاكم والنيابات الوطنية والميكانيكا والكهرباء والسجون والملاجىء والخدمات الاجتماعية ، وهذه الاحصاءات تفيد الحكومة، إذا ما أرادت تعزيز إنشاء جمعيات التعاون للموظفين على أسس سليمة(١). فالموظفون المثبتون وعددهم ٢٠،٦٦٤ وهم يمثلون ٧ ٪ من مجموع عدد الموظفين وتبلغ قيمة مرتباتهم ٤٧٢،٤٥٠ جنيهات وهى تعادل ٢٥ ٪ من مرتبات جميع الموظفين والمستخدمين والعمال ، ومتوسط دخل الواحد منهم ٢٢ جنيها فى الشهر . ونعتقد أن هذه الفئة على استعداد تام للاندماج فى جمعيات تعاونية منزلية، إذا ما كانت تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، فعلا لا قولا . وهناك الموظفون الذين على درجات دائمة وهم غير مثبتين ، وعددهم ٢٧،١٥٦ وهم يمثلون نسبة كبيرة لا تقل عن ٩ ٪ من مجموع عدد الموظفين، والماهيات التى تمنح لهم ٣٢٩،٩٧٦ جنيها وتعادل ٨ ٪ من مجموع عدد الماهيات ، متوسط دخل الواحد منهم ١٢ جنيها فى الشهر، وهم أولى بالأنضمام إلى الجمعيات التعاونية المنزلية (٢) وهناك الموظفون الذين

---

(١) وضعت الحرب أوزارها والبلاد تعانى أزمات فى كل النواحى ، فهناك أزمة فى المواصلات ، وأزمة فى المساكن ، وأزمة فى التعليم ، وأزمة فى الكهرباء والمياه ، وهناك غلاء المعيشة وارتفاع نفقاتها ، ولس من شك أن وصف العلاج الناجع لهذه الأزمات يتطلب معلومات صحيحة عن جميع نواحى الحياة الأقتصادية والمالية فى البلاد ، لايتيسر لأولى الأمر الحصول عليها إلا عن طريق إعداد إحصاءات دقيقة مفصلة يسترشدون بها فى تشخيص الأدواء المختلفة التى يعانيها المجتمع المصرى . والحق أن الأحصاءات المالية والأقتصادية والاجتماعية فى مصر مهملة كل الاهمال ، على مالها من أهمية بالغة . إلى هذا فالاحصاءات مشتتة بين وزارات المالية والتجارة والصناعة والزراعة والمواصلات ، ولا بد لوزارة الاقتصاد الوطنى من الاشراف عليها كلها .

(٢) يقضى التعاون على روح المساومة ويدعو إلى البيع والشراء بالثمن الواحد المحدد Fixed Price . راجع يولدنج صفحة ٣٩-٤٣ من كتابه «التحليل الاقتصادى» . ويمكن اعتبار المتعاونين أنهم فى سوق معينة محدودة Cooperative Market Schedule

على درجات مؤقتة وعددهم ١٦،٨٦٨ ونسبتهم ٠٦/. من مجموع عدد الموظفين ، وماهياتهم ١٤٥،١٢٥ جنيها أى ٠٨/. من مجموع الماهيات ، ومتوسط دخل الواحد منهم ٨ جنيهات ، وهؤلاء يستحقون العناية والاندماج فى جمعيات التعاون المنزلية ، مثلهم مثل الخدم الخارجين عن هيئة العمال وعددهم ١٣٩،٧٢٨ ونسبتهم ٠٤٧/. من مجموع عدد الموظفين والمستخدمين فى الحكومة ، ومجموع ماهياتهم ٤٤٤،١٧٣ جنيها وهى تعادل ٠٢٥/. من مجموع الماهيات ، ومتوسط دخل الواحد منهم ٣ جنيهات فى الشهر ، ومثل عمال اليومية وعددهم ٩١،٨٢٢ ونسبتهم ٣١/. من مجموع الموظفين والمستخدمين والعمال ، وماهياتهم ٤٣٩،٩٥٧ جنيها شهريا ، وهى تعادل ٠٢٤/. من مجموع الماهيات التى تدفعها الدولة ، ومتوسط دخل الواحد منهم ٤،٥ جنيها. والحق أن التعاون سوف يجد سبيله إلى أمثال هؤلاء العمال والمستخدمين اذا ما عززت الحكومة قواعد التعاون المنزلى ، وأشرفت عليه اشرافا فعليا ، وسوف يمتد نظام هذا النوع من التعاون الى غير الموظفين والمستخدمين من عمال المحال التجارية وغيرهم ، بل وأنه سوف يمتد الى موظفى الدرجة الثانية وعددهم ٣٣٨ وماهياتهم ٢١٢١٠ جنيها أى بنسبة ٦٢ جنيها للواحد منهم شهريا ، بل والى موظفى الدوجة الثالثة وعددهم ٦٨٥ وماهياتهم ٣٣،٣٩٩ جنيها أى أن متوسط دخل الفرد منهم الشهرى لا يزيد عن ٤٨ جنيها ، وموظفى الدرجة الرابعة وعددهم ١٨٧٣ وماهياتهم ٧٠،٠٤٠ جنيها بمتوسط ٣٧ جنيها ، وموظفى الدرجة الخامسة وعددهم ٦٠٢٤ وماهياتهم ١٥٢،٦٥٩ جنيها ومتوسط ماهية الواحد منهم ٢٥ جنيها ، وموظفى الدرجة السادسة وعددهم ١٣،٥٠٣ وماهياتهم ٢١٥،٤٥٥ جنيها ومتوسط الماهية للواحد منهم ١٦ جنيها وموظفى الدرجة السابعة وعددهم ١٤،٨٧٥ وماهياتهم ١٩٠،٩٤٤ جنيه ، ومتوسط الماهية ١٢ جنيها ، وموظفى الدرجة الثامنة وعددهم ٣٢،٥١٥ وماهياتهم ١٨٤،٥٣٦ جنيها ، ومتوسط الماهية الشهرية ٨ جنيهات ، وموظفى الدرجة التاسعة وعددهم ٣،٩٣٢ وماهياتهم ٢١،٠٩٣ جنيها ومتوسط الماهية ٥ جنيهات . وهذا العدد الوفير سوف يستفيد من التعاون كما أن الحركة التعاونية سوف تستفيد من عضويتهم خصوصا وأن توزيعهم فى المدن والقرى مما يجعل الحركة التعاونية عامه شاملة (١) .

---

(١) هناك فيما يتعلق بالدخل من الوظائف موظفون وعددهم ١ — الوزراء ووكلاء الوزارات ومن فى درجتهم من شاغلى المناصب العليا وعددهم ٦٥ فى المتوسط ، ومجموع مرتباتهم ٩٣٢٣ جنيها فيصيب الواحد فى المتوسط من الماهية ١٤٣،٥ جنيها شهريا . وهناك أيضا المديرون العامون ومن فى درجتهم وعددهم فى المتوسط ١٧٩ ومجموع ماهياتهم ١٨،٧٦١ جنيها ، ومتوسط الدخل من الوظيفة للواحد منهم ١٠٤ جنيها مصريا . هذا ومتوسط الدخل لموظفى الدرجات الأولى وعددهم ١٢٣ وماهياتهم ٩٧٧٣ جنيه هو ٧٩،٥ جنيها . وهؤلاء الموظفون يجب أن يكونوا قدوة حسنة للتعاون بعضويتهم فى هذه الجمعيات . راجع الزمان فى ٥٠/٤/٢٦

واذا كان التعاون المنزلى بالنسبة للموظفين والعمال مفيدا ، فانه بالنسبة للمزارعين أكثر ثمرة وفائدة . والتعاون قد بحثه الاقتصاديون ووجـــدوا أنه يأخذ بكثير من المبادىء الاشتراكية خصوصا اذا ما اعتبرنا أن فكرة الاشتراكية قد ثبتت فى عقول المفكرين نتيجة للظروف الاقتصادية التى أوجدها النظام الرأسمالى ، وأن المذاهب الاشتراكية متعددة ومتنوعة ويصعب أن تجد لها تعريفا عاما موحدا ، ولكنها تمتاز بصفتين ١ - تحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد ، فتتساوى الاشتراكية مع الروح التعاونية . ٢ - إلغاء الملكية الخاصة إلغاء جزئيا أو كليا بحسب اعتدال المذهب الاشتراكى أو تطرفه . والتعاون فى أحضان الملكية الجزئية يؤدى الى تحقيق الديمقراطية كما يؤدى الى نجاح المشروعات الصناعية الريفية عنـد ما يتعامل الناس مع بعضهم البعض معاملة حسنة وبروح ديمقراطية صحيحة ، ويؤدون واجباتهم للاعضاء وللعمال على ضوء من الهداية التى تحقق مستوى معتدل للاجور . فالتعاون وسيلة صالحة لعلاج المساوىء الاقتصادية والاجتماعية وحماية العمال بسن القوانين الديمقراطية المناسبة للجميع . والتعاون لا يحد من سلطان الأجانب المقيمين فى مصر على اختلاف جنسياتهم وأديانهم من القيام بواجبهم ومساهمتهم فى النهضة الاقتصادية فى البلاد ، إذ أن قيام الأجانب برسالتهم فى البلاد يعزز النهضة التعاونية فى نطاقها المحدود ، فالتعاون يؤمن الأجانب على أموالهم ويكفل الحرية فى استغلالاتهم كما هو الحال عند ما ساهموا فى بنك التسليف الزراعى والتعاونى . ألا ترى أن الأجانب كثيرا ما يساعدون على خفض تكاليف الانتاج ، ومن ثم خفض أسعار المنتجات ؟ ألا ترى أن التعاون بتعزيز بنك التسليف الزراعى والتعاونى كثيرا ما يدعو الى تخفيض ثمن القطن ذى الرتب المنخفضة ليساعد على تخفيض نفقات الانتاج المحلى من المنسوجات ؟ ألا ترى أن التعاون فى الدول المتمدينة يساعد على صيانة التسعير الجبرى وما يليه من نظام الحصص ونظام البطاقات لحسن التوزيع على الفقراء بميزان الأغنياء ؟ (١) ألا ترى أن سعر الحاجيات يتبع انخفاض ثمن تكلفتها اذا أشرفت الحكومة على أسواق المنتجات الضرورية وتكاليف انتاجها بغرض فائدة الاستهلاك المحلى ؟ ألا ترى أن الاعانات الحكومية كثيرا ما تحفز المنتجين على زيادة العرض طبقا لما توحى به السياسة التوجيهية الأهلية ، فهل يأبه بذلك بعض الاقتصاديين ؟ لا شك أن الحكومة اذا ما أشرفت على تكاليف الانتاج بالنسبة للسلع التعاونية أمكنها حمل المتعاونين على خفض أسعار منتجاتهم .

وإذا رأينا أن مركز صغار المتعاونين ما زال ضعيفا ، خصوصا وأنهم أضعف أمام أصحاب الأعمال الكبيرة ، وأن حق أصحاب تلك الأعمال لا ينكر فى الربح ، فان التعاون يصلح أحوال

(١) قارن « أينخفض ثمن الأقمشة الشعبية بحظر التصدير لبعض رتب القطن » للاستاذ سنى بك اللقانى على صفحة الأهرام فى ٥٠/١١/٢٩ ، وما فيها من سوء التوجيه على ضوء التحليل الأقتصادى الحديث .

صغار المتعاونين والعمال بدون تدخل الحكومة الفعلى ، وإذا كان تدخل الدولة لحماية الضعيف أصبح واجبا ، فإن التعاون، مع احترامه لمبدأ الفردية ونظام الوراثة، يعتبر فى مقدمة المؤسسات القائلة بوجوب سن التشريعات الضرورية لحماية صغار المتعاونين والعمال ، ولذلك كان تدخل الدولة ضروريا لتنظيم العلاقة بين المتعاونين وتحديد ساعات عمل العاملين وتحديد دخل المنتجين وتنظيم الأجور والأرباح بما يتفق وتطبيق مشروع التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعى على المتعاونين وعائلاتهم . ولا شك أن التعاون لا يتوانى فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، ولو أدى الأمر إلى تدخله فى شئون الملكيات الصغرى والكبرى ، وضرورة النظر فى أمرهما . فالتعاون مبدأ من المبادىء الصحيحة فى تحقيق المساواة والانصاف على ضوء الاحصائيات الصحيحة الدقيقة ، خصوصا إذا كانت تمس الأركان الاجتماعية وتقضى على الأفكار الهدامة . فالتعاون يستخدم فى تمهيد السبيل المؤدى إلى الأخذ بيد الجماعة المحتاجة حتى يتسنى لها الحياة حياة مستقيمة . ولا ريب أن المتعاونين يدرسون نظام التملك الزراعى فى البلاد ، ويراعون أثره على حياة المتعاونين من الاستقرار حيث يعيشون متحدين فى الطباع والميول والعواطف والأهواء والواجبات والمسئوليات ، وحيث يشعرون بوحدة المطالب فتسيرها وتسايرها ، وتضع لها ، النظم والقوانين ، بدلا من أن يستحث الحاكمون الأغنياء على مساعدة الفقراء إذ يقول معالى الدكتور طه حسين فى بلقاس ، مخاطبا الفقراء « أحبوهم إذا أعطوكم ، واكرهوهم إذا قبضوا أيديهم عنكم ، فهم أحوج الى حبكم منكم إلى مالهم » . وهذا هو الواقع الملموس فى الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء . فالتعاون يؤدى إلى تحقيق العدالة عن طريق وحدة الأسعار كما وصفها الأستاذ بولدنج فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحات ٦٠ — ٦٦ حيث يقول The function of price is to adjust the value of assets to those proportions which best satisfy the market. فإذا رأى المتعاونون حظر تصدير المنتجات المحلية أدوا بذلك إلى تخفيض ثمنها فى السوق المحلية ، وإذا رأوا أن تخفيض الثمن يتحقق عن كثرة المنتجات ومضاعفتها . وأن فى مقدورهم تحقيق هذه الزيادة ، كان من جراء سياستهم التأثير فى ثمن المنتجات انخفاضا . ولا شك أن هذا مرهون بظروف الانتاج خصوصا إذا استتبعت زيادة الانتاج انخفاضا فى التكلفة ، بدلا من أن تحدث ارتفاعا بعد استنفاذ أغراضها .

التعاون والأسواق

« خفض نفقات الانتاج يؤدى إلى توسيع الاسواق » المؤلف

يرى البعض أن التعاون ضعيف فى قواعده المالية والانتاجية ، ولكن هذا الضعف كثيراً ما ينقلب إلى قوة اذا ما أخذت الجمعيات التعاونية بمبدأ التسامح ، وتدخلت فى الأسواق

الزراعية وغيرها خصوصا بعد أن تغيرت أحوال الأسواق بتغير تقدم التعاون فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أن السوق بعد أن كان فى رأى قدامى التعاونيين ، عبارة عن مكان معين يحاط بسور يجتمع فيه المتعاملون فى أيام معينة من كل أسبوع أو فى يوم معين من السنة ، إذا به يصبح فى المعنى الاقتصادى التعاونى « مجموع المتعاملين الذين على اتصال تام بأحوال السلعة التى يتعاملون فيها » ، وبذلك أصبح هناك أسواق محلية وأسواق عالمية وبورصات وحلقات ، وأصبحت الأسواق المحلية فى سلعة معينة تتصل تمام الاتصال بالسوق العالمية .(١) وقد أصبح لكل فريق من السلع أسواق تختلف ظروفها عن أسواق غيرها ، فتختلف الأسواق باختلاف السلع ، ونرى أن هناك أسواقا للجملة وأخرى للتجزئة ، كما أن هناك أسواقا للبيع الحاضر وأخرى للآجل ، وهناك أسواق المال وأسواق رأس المال كما أن هناك أسواق الأوراق المالية وغيرها ، بل وهناك أسواق لسلع الانتاج وأخرى لسلع الاستهلاك بخلاف الأسواق المحلية التى تتبع الرغبات المحلية البحتة المباشرة ، وأيضا الأسواق التى تتعامل فى المواد الأولية المختلفة . وهذه الكثرة فى نوع الأسواق ، وهذه التفرقة فى كل واحدة منها ترجع إلى التخصص الذى كثيرا ما يقتضى المضاربة والعمل على توازن الأسعار عن طريق المنافسة الحرة أو التوجيه الاقتصادى الكامل . ومن هذا ترى أن التعاون فى تحولاته وتقدمه يختلف عن التعاون الذى ما زالوا يتكلمون عنه فى مصر . فالتعاون الحديث يتطلب ادراكا تاما بحالة تطور الأسواق والتدخل فى شئونها لما فيه صالح الأعضاء والبلد التى يعيشون فيها .

والاسواق التى تتعامل فى المواد الاساسية ، سواء أكانت تعاونية أو غير تعاونية ، تتميز بالمنافسة الكاملة حيث يوجد عدد كبير من المتعاملين فى السلع التى تتمتع بالتجانس والتماسك بين أجزائها ، ويمكن إحلالها محل أخرى فى نطاق المنافسة الذرية ، أى أن أى جزء من السلعة يمكن أن يحل محل مثيله منها . إلى هذا فان أحد البائعين أو المشترين لا يمكنه أن يؤثر فى الثمن فى السوق لأنها تتمتع بالمنافسة الكاملة ، إذ أن الطلب الفردى ما هو إلا طلب جزئى بسيط من الطلب الكلى ، كما أن العرض الفردى ما هو إلا عرض جزئى بسيط من العرض الكلى ، حتى ولو اتفق بعض المتعاملين أو كل المتعاونين على اتخاذ قرار واحد ، فانهم لن يتمكنوا من الاحتكار ، إذ سرعان ما تنكشف الأمور للمتعاملين الآخرين . ويتحدد السعر وفقاً لعوامل

---

(١) راجع « التحليل الأقتصادى » للاستاذ بولدنج صفحة ٧١ ــ ٧٦ و « سوق الحاصلات العامة » للاستاذ ج . سمث . « والدولة والنظم الاقتصادية » تأليف بونيه وترجمة الدكتور البراوى صفحة ٢١٧ .

(٢) راجع « النقد المصرى بين الرأسمالية والأشتراكية » للمؤلف ٢٨ ــ ٣٠ و ٣٤ ــ ٤٠ والتحليل الأقتصادى ليولدنج ص ٧٧ ــ ٨٥ وقارن « الأقتصاد الزراعى » تأليف محمد السعيد محمد صفحات ٢٣١ ــ ٢٥٠ حيث يشرح عمليات التجميع والتصريف والتعادل فى السوق . ولو أنه لم يعزز هذا التجميع لصالح المتعاونين .

الطلب والعرض ، فتميل الأسعار الى التعادل كلما كانت الأسواق على اتصال تام ببعضها البعض ، وكلما اتخذ التعاون مكانته منها . فالتعاون يعزز التسويق مع حسن التنسيق .

أما الأسواق التى تتعامل فى سلع المواد المصنوعة فهى أسواق لا تتمتع بالمنافسة الكاملة أو بالاحتكار الكامل ، ولكنها أسواق تسودها المنافسة المقيدة Imperfect Competition أو المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition . فترى للسجاير سوقا لكل منتج ، ومرونة الطلب على السجاير تختلف باختلاف المتعاملين . فاذا احتكر السوق أحد منتجى السجاير تحول بعض المستهلكين الى استهلاك نوع آخر من السجاير ، إذ أن الطلب هو طلب مرونته اللانهائية ، ولا بد للمحتكر أن يأخذ فى الحسبان درجة مرونة الطلب ودرجة ارتفاع الثمن وحالة النفقات . فاذا كان الطلب على السلعة هو طلب مرن ، فعلى المنتج أن يعرض كميات كبيرة . أما فى حالة الطلب غير المرن فعليه أن يحدد الكمية ويرفع الأسعار . فالأسواق للمواد الغذائية لها طلب محلى ، وهى أولى برعاية جمعيات التعاون دون غيرها عند ما يستقيم حالها . وقد أحسن الأستاذ بولدنج عند ما أشار الى هذا الموضوع فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ١٤٩ قائلا Inelastic Demands Lead to Pressure for Stabilisation أى أن الحاجات الضرورية ، وهى غير مرنة ، تستوجب الاشراف والاستقرار ، وذلك للحد من ضياع دخول الطبقات العاملة .

ولا يخفى أن أسواق المواد الغذائية المحلية تتصل اتصال وثيقا بأسواق السلع الانتاجية أى سلع الطبقة العليا ، وهى وان كانت لا تشبع رغبات مباشرة ، فانها تنتج سلع الاستهلاك نفسها ، ولذلك تشتق قيم سلع الانتاج من قيم سلع الاستهلاك (١) . ولهذا يمكن تقسيم أسواق المواد الغذائية أى سلع الاستهلاك المحلية الى ثلاثة أقسام سوقية . ١ - سلع تشبع حاجة الانسان مرة واحدة ؛ وهى سريعة العطب مثل الفاكهة والأسماك والخضروات وغيرها حيث لا يمكن تخزينها لحين أن يأتى الوقت المناسب لبيعها ، وذلك لأنها عرضة للتلف ، وهذه الأسواق غالبا ما تكون محلية ، اذا لم تتوافر فيها وسائل التبريد إما لخزنها ، وإما لنقلها الى جهات نائية ، وفى هذه الحالة تتأثر السلعة بكمية المعروض منها ، ويجد البائعون أن لا مناص من بيع ما لديهم بأدنى الأسعار حتى يتخلصوا من الكميات الموجودة لديهم حيث لا تتحمل التخزين .

٢ — سلع تبقى مدة طويلة فى اشباع حاجة الانسان حيث تتجدد بتجديد الحاجة إليها ، مثل سلع الاستهلاك المحفوظة ومثل الملابس وغيرها ، إذ أنها تتحمل التخزين إلى حد محدود .

---

(١) راجع « علم الأقتصاد وتطبيقه على الزراعة Economics with application to agriculture تأليف الأستاذين ادوين ف. دوميير وريتشارد ب. هيفلبور E. F. Dummeier & R. B. Heflebower. » والنظرية العامة للتشغيل والفائد والنقود » تأليف كينز .

وهذه السلع تشبع حاجة الأنسان مرة واحدة ويمكن حفظها ، مثلها مثل القمح والقطن والأذرة ، وهى تتوقف على الطلب فى تحديد قيمتها إذ أن صاحبها قد يريد بيعها ولو بخسارة ، لأنه لو احتفظ بها لمدة طويلة فقدت قيمتها . وسوق هذه السلعة مقيدة ، إذ أنه لو كان هناك وفرة منها فانه قد يصعب نقلها خشية تعرضها للتلف على مدى الزمن . وفى حالة واحدة يمكن للعرض أن يتحكم فى الطلب ، وهذه هى حالة الاحتكار ، أو إذا قل عدد بائعيها فيتفقون على إعدام بعضها حتى تباع بثمن مرتفع كما كان الحال فى حرق البن البرازيلى .

٣ — سلع تتحمل التخزين فيسحب البائعون بعض كميات السلعة إذا مال الثمن نحو الانخفاض ، وبهذه الطريقة يتمكنون من التحكم فى المعروض ، إذا كانت السلعة لا تتعرض للمنافسة الحرة لعدم تجانسها وتعدد أنواعها خصوصاً وأنها من السلع المصنوعة . أما إذا خضعت أمثال هذه السلعة المصنوعة للمنافسة الكاملة تعرضت أثمانها لمرونة الطلب والعرض معاً . والواقع أن هذه الأسواق لا تتمتع بقسط وافر من المنافسة الحرة وذلك لعدم تجانس السلع التى تتعامل فيها هذه الأسواق ، كما أنها فى حكم المواد المصنوعة تماما حيث تختلف فيها الأسعار لندرة السلعة فى إحدى الأسواق عن الأخرى .

وهناك أسواق أخرى للسلع المعمرة كالمنازل والأطيان حيث رأينا أثناء الحرب ارتفاع ثمن الفدان فى هذا الاتجاه ، وذلك لاتجاه أصحاب رءوس الأموال لشراء الأرض وتفضيلهم إياها على سائر الاستثمارات الأخرى (١) ، وهذه الأسواق لاتسودها المنافسة الحرة حتى لو تجانست الأرض ، إذ أن لموقع الأرض أثره فى زيادة أو نقص الثمن .

وإذا كانت أسواق السلع المعمرة مقيدة ، فان أسواق المعدات الانتاجية مشتقة من الطلب على السلع الاستهلاكية . فاذا زاد الطلب على سلع الغزل مثلا وارتفع ثمنها ، فان الطلب على آلات الغزل يرفع ثمنها . والعكس صحيح . وأسواق معدات الانتاج تخضع خضوعا كبيراً لنفس العوامل التى تتأثر بها أسواق السلع المعمرة ، وتتحدد قيمتها فى الأسواق على أساس سعر الفائدة فى السوق . فكلما انخفض سعر الفائد زاد سعر السلعة كما هو الحال فى أسعار الأراضى الزراعية . فايجار منزل بمبلغ ٢٠٠ جنيه فى السنة يرتفع اذا كان سعر الفائدة ٤ ٪ فى السوق عنه إذا كان سعر الفائدة ٥ ٪ .

ويكون قيمة هذا المنزل $\frac{٢٠٠}{٠٤/١٠} + \frac{٢٠٠}{٤/٢٠} + \frac{٢٠٠}{٠٤/٣٠}$ وهلما جرا : أى $\frac{٢٠٠ \times ١٠٠}{٤}$

$= ٥٠٠٠$ واذا كان سعر الفائده ٥ ٪ يكون ثمن المنزل $\frac{٢٠٠ \times ١٠٠}{٥} = ٤٠٠٠$ جنيه

(١) راجع « اقتصاديات الأرض Land Economics تأليف إيلى ووهروين Ely & Wehrwien وقارن « الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٢٥٤—٢٥٩ حيث يشرح الاسواق القطنية المختلفة .

والحق أن سوق سلع الاستهلاك المعمرة كأسواق أدوات الانتاج يمكن تقدير قيمتها بالقيمة الحالية لمجموع الغلات المستقبلة التى تدرها طول مدة استغلالها . وهى تتأثر بسعر الفائدة فى الأجل الطويل . فاذا كان سعر الفائدة منخفضا كان ثمن المنزل مرتفعا . وأسعار المنازل تتوقف على ميول المستهلكين لها حيث تسودها المنافسة الى حد مكين (١) .

ومن هذا يتبين أن لكل نوع من الأسواق صفات معينة ، فبعضها سوق منظمة ، وبعضها سوق كاملة ، وبعضها أسواق يشوبها الاحتكار ، وبعضها يشوبها المنافسة الناقصة ، وأصبح لكل سوق شروط ومزايا . فترى سوق القطن سوقا مميزة لا يدخلها سوى المتعاملين الاخصائيين ، كل منهم يكوّن لنفسة جدولا تفصيليا رسمه بطريقة علمية فنية سليمة .(٢) فالتعاون والهيئات التعاونية سوف تفيد تجارة القطن وأسواقه فى مصر كما أفادتهم الولايات المتحدة ، إذ أن القطن يخضع للنقابات التعاونية التى تدعو إلى استقرار أحوال منتجيه من الأعضاء ، بدلا من ترك أسعاره ، تهتز إما هبوطاً أو ارتفاعا . ألم تر أن الأسعار فى الولايات المتحدة تميل الى الأرتفاع فى اتجاهها الطبيعى اذا ما تحكمت فيها الاتحادات التعاونية ، بينما تراها فى مصر تقف فى أوضاع غير طبيعية ، فتدور وتهتز بالشائعات ؟ ألم تر أن بورصة الأسكندرية ، مع أنها أقدم البورصات المنظمة فى العالم حيث قامت منذ ١٨٥٥ سنة(٣) . تطورت ولكنها أصبحت عرضة للتلاعب ، فأصبحت أسعارها سريعة ، تتذبذب بين الصعود والهبوط مما يقضى على دخول المزارعين ؟ أكان اللورد كرومر على حق عند ما كتب فى تقريره عام ١٩٠٤ ناصحا المصريين بعدم التدخل فى شئون البورصة وتركها للاجانب قائلا « انى أقمت فى هذا القطر السنين الطوال وأيقنت أن أهل البلاد وخاصة المزارعين لا يحسنون المضاربة عادة ، ولذا لا يجنون غير الخسارة غالباً ، وأن السبب فى خسارتهم أنهم لا يقنعون بالربح المعتدل إلا نادرا ، ويطمعون أن يبيعوا بأعلى سعر ، فينتظرون طويلا حتى ميعاد التصفية ، فتكون النتيجة أن يبيعوا أقطانهم عند هبوط الأسعار فيخسرون كثيرا » فالمضاربة والتنبؤ لها الاخصائيون .

والقطن بصفته من السلع الموسمية التى تُعد بحق من السلع التى تتمتع بتجانس وحداتها ،

---

(١) راجع « التحليل الاقتصادى » للاستاذ بولدنج صفحة ٢٩١ حيث يظهر علاقة سوق السلع المعمرة على دخول المستثمرين لها ، ويميز بين الرفاهية والاستهلاك Consumption not the same as Welfare

(٢) راجع « النقد المصرى بين الاشتراكية والرأسمالية » للمؤلف من الجزء الثانى صفحة ٦٩ـ٧٢ .

(٣) تقدمت بورصة الأسكندرية مع الزمن حتى كانت أسعارها تذكر جنبا لجنب مع أسعار بورصات العالم الكبرى مثل بورصات ليفربول ونيويورك وبومباى . والحق أن بورصة الأسكندرية بدأت عملها منذ عام ١٨٥٥ وكان القائمون بها متخصصين يجتمعون ويعملون على التوازن والاستقرار لعلمهم الغزير وفنهم المكين واحصائياتهم السليمة . راجع جول خلاط فى كتابه « البورصة المصرية » .

وبانها من السهل تقسيمها من حيث رتبتها ونوع التيلة، تتفاوت أسعارها لما يطرأ على كمية المعروض والمطلوب منه من آن لآخر، ولأن نماذج القطن مزيج من أقطان مختلفة، بعضها من الرتب المنخفضة، وبعضها من الرتب المرتفعة. والبورصة فى الداخل أشبه بمظاهرة أو ثورة. فالسماسرة ورجالهم من المياومين واقفين فى دائرة ذات ثلاث درجات يصرخون بأعلى أصواتهم: هذا يعرض كميات من القطن للبيع، وذاك يطلب الشراء، وحول الدائرة على الجدران لوحات يقف أمامها رجلان يثبتان سعر القطن (١). فالقطن من السلع التى انتاجها موسمياً، وسوقه ذات حساسية شديدة، ولهذا تميل أسعاره دائما الى التعادل، اذا استثنينا الفروق الناتجة عن النقل والتأمين وسائر المصاريف الأخرى. الى هذا فان التعامل فى القطن يتمتع بوحدة السوق، والمتعاملون فى أسواقه يعرفون المادة التى يتعاملون فيها تمام المعرفة. ولا يخفى أن درجة الأحلال فى أسواق القطن لها مرونة اللانهائية. فلو رفع أحد البائعين سعره عن سعر السوق ولو بمقدار طفيف جداً لتحوّل عنه المشترون وما أمكنه بيع أية وحدة عن أقطانه. وبالعكس لو خفض أحد البائعين سعره عن سعر السوق لتحوّل إليه المشترون ولنفذت الكميات التى يبيعها ولجنى من ذلك خسارة كبيرة. ولا يهم المشترى فى سوق القطن أن يشترى من بائع معين ما دامت الأسعار كلها واحدة. ومع هذا فاستقرار أسعار القطن لا تؤدى إلى استقرار دخول عملائه.

ونظراً لتجانس وحدات السلعة فإنه يمكن شراء صفقات كبيرة منها دون القيام بمعاينتها معاينة شخصية، بل يكفى ذكر صنف ونوع وكمية السلعة المراد شراؤها، كما يمكن الألتجاء إلى العينات الموجودة منها، اذا شك العميل فى نوع السلعة المباعة.

والبورصة هى المكان الذى يتحدد فيه سعر القطن، وتحديد السعر يتوقف على العرض والطلب. ففى لحظة واحدة قد يشتد الطلب على نوع معين وعلى رتبة معينة، كما أن وجود مضاربين يدعو الى حصولهم على فرق من عملياتهم، تتفاوت بتفاوت معلوماتهم عن السوق والتنبؤ بتوجيهاته والقطن سلعة تتمتع بالمرونة حيث تحل رتبة محل أخرى مما يجعل السعر

---

(١) هناك وسط الدائرة يقف موظف يحدد السعر، طبقا لما هو دائر بين السماسرة البائعين والمشترين، كل خمس دقائق، ويملى السعر على الموظف الواقف إلى جوار اللوحة، فيثبته على التو. وفى منصة مرتفعة يجلس مندوب وكالة روتر يمسك بمنظار مكبر يقرأ الأسعار التى أثبتت على اللوحة، ويسارع فينقل السعر على آلات روتر إلى جميع أنحاء العالم. وفى البورصة ما يقرب من ألف تليفون، وهناك ملحقون بالسماسرة مهمتهم أن ينقلوا الأسعار من الدائرة التى يقف فيها السمسار إلى بيت القطن الذى يعمل لحسابه السمسار. وهذه التليفونات خاصة لا تتصل بالسنترال، بل بمجرد أن يرفع الموظف السماعة فى البورصة يرد عليه بيت القطن التابع له فى الحال. وقارن «الاقتصاد الزراعى» للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٢٦٣ — ٢٧٨ حيث يصف أسواق القطن المختلفة. و« التحليل الاقتصادى» تأليف بولدنج صفحات ١٠٣ — ١١٤.

دائم التغيير . (١) وليست السوق مكانا محدداً بذاته ، وانما توجد السوق حيث يوجد النضال بين المتعاملين . وتتحدد السوق بمدى اتصال المتعاملين ، فهى تخضع لجميع الأنباء الواردة من مختلف أنحائها . ونتساءل فيما إذا كان فى الامكان أن يجمع المتعاونون شمل الاقطان ويقررون مصير منتجيه من الأعضاء المتعاونين كما هو الحال فى اتحادات القطن بالولايات المتحدة ؟

ولا شك أن القطن له سوق منظمة تعمل على تحديد أسعاره ، ويجب أن نفرق بين سوق البضاعة الحاضرة وبين سوق العقود أى البضاعة الآجلة . فسوق مينا البصل للبضاعة الحاضرة تسودها المنافسة الحرة الطليقة ، ولكن هناك تيارات فى البورصة متعارضة ولكنها فى آخر الأمر متعاونة . فالمتعاملون فى السوق لا يدخلون عادة وهم بائعون على طول الخط ، أو مشترين على طول الخط ، إذ قد ينقلب البائع مشترياً ، وقد يتحول المشترى بائعا ، وكل هذا يحدث فى جلسة واحدة أو فى لحظة بعينها . والسبب فى هذا السر ، بل وفى هذا التغيير ، أن كل متعامل فى السوق يذهب إليها ولديه جداول عرض وجداول طلب خاصة به ، بمعنى أنه يضع لنفسه سلسلة من العلاقات احداها خاصة بالعرض واحداها خاصة بالطلب ، ويكوّن لنفسه من كل سلسلة من هذه العلاقات جدولا لنفسه خاصة بالطلب وجدولا آخر خاصا بالعرض . وفيما يختص بجدول طلبه فان لديه سلسلة من الكميات يطلبها ويكون راغبا رغبة صادقة فى شرائها إذا سادت أسعار معينة ، أى بمعنى أن لكل سعر لديه كمية يشتريها إذا ساد هذا السعر . فاذا كان سعر القنطار فى لحظة ما هو ٦٠ ريالا ، فتبعا لطلب هذا العميل يكون

---

(١) العوامل التى تؤثر على مرونة الطلب عديدة أهمها . (١) وجود السلع البديلة حيث يقضى ارتفاع الثمن إلى الطلب على السلع البديلة (٢) الاختلاف العظيم بين دخول الأفراد ، فاذا كانت دخول الأفراد متساوية ، فان المنفعة هى التى تحقق زيادة الطلب أو نقصه (٣) مكانة السلعة فى ميزانية المصروفات (٤) تأثير العادات إذ أن الطلب على الكماليات مرن ، ولكنه على الضروريات غير مرن ، فاذا كانت الكمية تتغير بنسبة أقل من تغير نسبة الثمن اعتبر الطلب غير مرن . كذلك إذا نقص الطلب عن الواحد الصحيح اعتبر غير مرن وتزداد المرونة كلما ابتعدنا عن الواحد الصحيح . والعكس يعتبر الطلب فيها مرنا . وقد توجد المرونة عند ما يزيد ثمن السلعة فيؤثر هذا الارتفاع على السلع الأخرى ، وذلك عند ما تكون دخول الأفراد ثابتة إذ يقلل أصحاب الدخول الثابتة استهلاك السلع المرتفعة الاسعار ، فيحدث نقص في الطلب على السلع الاصلية . والمرونة الدخلية تؤثر على زيادة الطلب على مجموع مختلف السلع . راجع « التحليل الاقتصادى للاستاذ بولدنج صفحات ١٢٨ — ١٣٤ و١٤٣ — ١٤٩ و٢٣٧ — ٢٤٠ و٦١٩ — ٦٢٥ و ٦٣٤ ، وقارن « احتمالات التسويق التعاونى وحدوده Possibilities & Limitations of Cooperative Marketing تأليف اردمان Erdman و« النقد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية من الجزء الاول صفحة ٣٢٣ — ٣٢٧ للمؤلف حيث نقول ان استتباب الاسعار لا يقصد به استتباب الدخول.

سنداً لشرائه ١٠٠٠ قنطار بهذا السعر . فاذا ارتفع السعر إلى ٧٠ ريالا فانه يكون مستندا لشراء ٨٠٠ قنطار مثلا، وهكذا دواليك . وأما جدول عرضه فانه يمثل سلسلة من الكميات التى يكون هـذا العميل على استعداد لعرضها إذا ساد سعر معين بحيث لو انخفض السعر عن السعر الذى حدده فى جدول عرضه ، فانه ان يعرض نفس الكمية بل ربما يعرض مقدارا أقل ، بمعنى أنه إذا كان سعر القطن ٦٠ ريالا للقنطار ، فانه يكون على استعداد لعرض ٨٠٠ قنطارا ، فاذا انخفض السعر إلى ٥٠ ريالا ، فانه لن يعرض الا ٥٠٠ قنطارا ، وهكـذا بل ربما لم يعرض شيئا اطلاقا (١) إلا فى حدود العقود المرتبط بها.

والحق أن المضاربة فى أسواق القطن تبلغ أقصاها ويتحملها العملاء خسارة أو كسباً . فالمتعاملون يدخلون الأسواق ولديهم كميات من البضائع وكميات من النقد ، كما أن لديهم تفضيلات متباينة . فيتحدد السعر فى هذه الأسواق أى يتحدد سعر التوازن نتيجة لتفاعل العرض على الطلب أى على حسب مجموع مقياس جميع العملاء فى السوق (٢). ويتعاقد العملاء

---

(١) قارن « آلية الأسعار » تأليف ميد صفحة ١٤ وأيضاً « المنافسة الاحتكارية » لمسز روبنسون حيث تقول إننا لا نعيش فى عالم تسود فيه المنافسة الحرة الطليقة أو الاحتكار الكامل ، ولكننا نعيش فى عالم تتشابك فيه عناصر المنافسة مع عناصر الاحتكار ، وأن الأسواق حساسة للغاية وراجع « التحليل الاقتصادى » للاستاذ بولدنج صفحة ١٠٣ — ١١٤ — و١٢٩ . ١٣٥ .

(٢) لكل سلعة معينة فى السوق الواحدة وفى اللحظة الواحدة ثمن واحد . ويتحدد هذا السعر بالنسبة للعرض والطلب على هذه السلعة . ويتكون عرض هذه السلعة من جداول العرض الفردية ، كما يتكون جدول طلب السوق من جداول الطلب الفردية . وكل فرد يكوّن لنفسه جدول طلب فردى إن كان شاريا أو جدول عرض فردى إن كان بائعاً . ويؤثر سعر السوق فى سلوك المتعاملين فيه سواء ، أكانوا عارضين أم طالبين . أما السعر العادى فهو ذلك السعر الذى يتناسب مع تكاليف الانتاج الحدية بالنسبة للبائعين ، ومع المنفعة الحدية بالنسبة للشارين . وبما أن تكاليف الانتاج الحدية ليست متساوية لدى جميع المنتجين ، نظراً لتفاوت الفرص بينهم ، وتمتع بعضهم بميزات ومميزات تفاضلية أكثر من غيرهم ، وبما أن المنفعة الحدية للمستهلكين ترجع لأذواقهم المختلفة المتباينة ، فان السعر العادى يتحقق إذا ما تعادل سعر السوق مع نفقات الانتاج الحدية للمنتجين ومع المنفعة الحدية للمستهلكين . وهذا التعادل كثيراً ما لا يحدث حتى فى الأمد الطويل نظراً لاختلاف طرق الانتاج من ناحية المنتجين ، وتغيير أذواق المستهلكين وميولهم وطباعهم من جهة أخرى ، وعلى ذلك فالسعر العادى فى السوق ، حتى فى الزمن الطويل ، هو سعر نظرى بحت . فالسعر العادي فكرة نظرية إذ أنه مفروض أن يتحقق فى الأجل الطويل بل والطويل جدا حيث يتعادل الطلب أو الاستهلاك الكلى مع العرض أى الانتاج الكلى ، وحيث نفترض أن الظروف المحيطة بكل من الطلب الكلى والعرض الكلى ثابتة لا تتغير . ولا شك أن أسعار العرض يمثلها معدل نفقات الانتاج الحدية للصناعة كلها ، أو نفقات الانتاج الحدية للصناعة الحدية ، ولهذا كان السعر العادى فكرة خيالية =

فى سوق البضاعة الآجلة أى « سوق العقود » على تسليم البضائع ، ليس فى الحال ، ولكن فى أوقات متفاوتة ، ولهذا كان لسوق العقود مميزات خاصة لكل من المنتجين وأرباب المصانع والعملاء ، فتعود عليهم جميعاً بنفع عظيم ، إذ تضمن للصانع استلام السلعة فى المواعيد المتفق عليها بالسعر الذى يوافقه ؛ وبذلك يأمن خطر انخفـــاض الأسعـار أو ارتفاعها . ويرجع الفضل فى ذلك إلى وجود السوق المنظمة فى بعض الأحيان ، وإلى وجود السوق الكاملة فى أحيان أخرى . والمتعاملون والمضاربون يستفيدون من تقلبات الأسعار فى الأسواق المنظمة حيث توجد عمليات التغطية . والمضاربون يشترون من سوق النقود ما يلزمهم من السلع فى تسليم آجل ، وذلك لكى يغطوا أنفسهم ضد تقلبات الأسعار . ولا شك أن سعر السوق يؤثر فى سلوك المتعاملين سواء أكانوا عارضين أم طالبين . ويتوقف سعر السوق وسلوك المتعاملين على طبيعة السلعة وعلاقة الطلب بالعرض ومرونة كل منهما .

ولنأت بمثل لنظهر أسباب تفاوت أسعار سلعة من السلع الزراعية كالقطن من ساعة إلى أخرى فى نفس الجلسة فى السوق ، بينما نرى أن أسعار بعض السلع الأخرى المصنوعة كالسيارات تتمتع بثبات نسبى . فالواقع أن لمرونة العرض أو لمرونة الطلب الأثر الأكبر فى تثبيت السعر . فاذا كان عرض السلعة مرنا أو كان طلبها مرنا فان ذلك يدعو إلى تثبيت الأسعار النسبى . أما إذا كان الطلب على القطن شديداً جداً ، وكان عرضه ثابتا أو غير مرن باستمرار بسبب قلة الأرض المختلفة القابلة لزراعته ، فان ذلك يدعو إلى إرتفاع ثمنه ، ويستمر السعر فى الزيادة كلما اشتد الطلب ، وكلما ظل العرض غير مرن ، بعكس السيارات إذ أن الطلب عليها إذا ما اشتد فان السعر يرتفع ، ولكن العرض للسيارات مرن ، ومن الممكن أن يتمدد العرض فى المدة القصيرة مما يعمل على عودة الأسعار إلى أن يتساوى مع تكاليف الانتاج . وبالعكس فان زيادة المعروض من القطن يدعو إلى انخفاض أسعاره . فاذا كان الطلب غير مرن فان ذلك يدعو إلى انخفاض أسعار القطن ، ويستمر ذلك الميل فى الأسعار إلى الانخفاض كلما زاد العرض من القطن . أما السيارات فعند ما يكون عرضها متزايدا أى إذا زاد عرضها ، فان ذلك يدعو إلى انخفاض أسعارها ، ويستمر الطلب المرن على السيارات حتى يتكافأ ارتفاع

= يجرى فى فلكها سعر التوازن الذى قد يتحقق فى الوقت القصير بل والقصير جدا . وسعر التوازن يتحقق مع فرض أن المتعاملين لديهم كمية ثابتة من القوة الشرائية وهى النقود ، كما أن لديهم كمية ثابتة من السلع (بولدنج صفحة ١٠٣) . وفى هذه الحالة يتبع سعر التوازن السعر العادى فى اتجاهاته (صفحة ١١٨ من « التحليل الاقتصادى » تأليف بولدنج) . وكما أن سعر التوازن يجرى فى فلك السعر العادى ، فان سعر السوق يجرى فى فلك سعر التوازن . وسعر السوق لأية سلعة هو السعر الذى يؤثر فى سلوك المتعاملين الذين يجسون النبض دائما ، ومن ثم تتم عمليات متفاوتة فى بادىء الأمر ، عالية كانت أو منخفضة عن سعر التوازن ، وما تلبث أن تستقر عند سعر التعادل أى عند سعر السوق ، وهو السعر التى تتم فيه أغلب الصفقات . وقارن « الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٢٨١ — ٢٩٠ و ٣٩١ — ٣١٣ .

الطلب مع نفقات الانتاج . ومن العوامل الهامة التى تدعو إلى زيادة استقرار الأسعار مرونة العرض أو مرونة الطلب، وبالطبع فإن مرونة كلا العرض والطلب تدعو إلى استقرار الأسعار، وإن كانت لا تدعو إلى استقرار الكميات . ومن العوامل الأخرى التى تدعو إلى استقرار الأسعار ثبات الطلب على السيارات مثلا ، وثبات العرض بسبب ثبات ظروف الانتاج للسيارات مع ثبات النفقات . وكثيراً ما يدعو ثبات الدخل الأهلى إلى زيادة استقرار الأسعار للسيارات ، إذ أن القوة الشرائية إذا لم تتغير بالنسبة للمستهلكين دعت الى عدم تغير مركز السلعة فى سلم التفضيل الفردى .

أما تفاوت أسعار القطن فسببه أن ذلك المحصول يتعامل فيه المتعاملون الذين يختلفون فى وجهات النظر وفى جدول التفضيل . والمشترى لا يظل مشتريا على طول الخط كما لا يظل بائعا على طول الخط ، اذ أن البائع قد يتحول الى مشترى اذا وجد الظروف مناسبة وأنخفضت الأسعار . وقد يتحول الى بائع فى الحالة العكسية . والتعامل فى تلك السوق انما يتم عندما يتعادل التفضيل النقدى ، وهو رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بنقود ، مع تفضيلهم السلعى ، وهو رغبتهم فى الاحتفاظ بالسلع بشرط أن يحققوا أحسن النتائج . ويتوقف التفضيل النقدى أو السلعى على ما لدى الأفراد من السلع المخزونة وما يتوقعونه من تغير فيها ، بل وما عندهم من نقود وما ينتظرون من تغير فيها وما يتوقعونه من تغييرات فى الأسعار .

ويتوقف تفاوت أسعار القطن على نسبة المخزون منه ونسبته للعام الماضى . وطالما أن القطن يخضع للمنافسة الكاملة ، لان عدد المتعاملين فى السوق كثير، والصفقات التى يعقدها كل عميل صغيرة بالنسبة لحجم الكميات فى السوق، فان الأسعار تتأرجح تارة صعوداً وتارة هبوطاً، ولا بد أن تستقر عند حد معين ، هو سعر التوازن ، أى السعر التى تباع به أغلب الصفقات فى السوق.

والعميل انما يضع هذه الجداول وفقا لمقاييس تفضيلية تمليها عليه اعتبارات جمة، منها الأنباء والمعلومات التى تصل إليه ، والتى حاول محاولة مثمرة فى وضع خططه طبقا لتأثير هذه الأنباء عليه ، ورتب لنفسه جدولا للطلب والعرض حال دخوله السوق . وهذا هو الحال بالنسبة لكل عميل.(١) ولهذا ترى سوق القطن ليست بالهادئة ، وهى ليست بالمستقرة ، بل هى فى حركة

---

(١) الواقع أن المتعاملين فى سوق القطن لايدخلون الجلسة عاقدين العزم على البيع فقط أوالشراء فقط وانما الذى يحدد الرغبة انما هو السعر السائد فى السوق . فنجد المشترين إذا ارتفع الثمن قد ينقلبوا إلى بائعين فى نفس الجلسة . وكل التغييرات تنتج عن تغير فى جداول تفضيلهم التى تتحدد عن طريق العوامل الآتية :

١ — مقدار مايصل للعملاء من طلبات للشراء أو رغبات فى البيع من زبائنهم .

٢ — مقياس تفضيل المتعامل أى رأيه فى أحوال السوق الحاضرة والآجلة .

٣ — مقياس تفضيله بين السلع والنقود أي رغبته فى الاحتفاظ بالسلع أو بتحويلها الى نقود أى رغبته =

مستمرة تبعاً لمدى تفسير العملاء فيها للأنباء الواردة إليهم . وقد تجد النبأ الواحد يختلف فى تفسيره العملاء ، كل على حسب مركزه وتقديره ، ولهذا لا نجد العملاء جميعاً يفسرون النبأ الواحد فى اتجاه واحد ، وألا أندفعوا جميعاً فى البيع مثلا دون أن تحدث صفقة شراء واحدة . فسوق القطن تتأثر بمختلف التوجيهات وبعدد الصفقات التى تعقد بها وبحجمها . فمقدار الطلب

= فى التعامل والحد من عوامل المخاطرة حيث تتعدد وتتنوع وتخضع لتقلبات ثابتة نسبيا .

٤ — مايصل اليه من أنباء خاصة بأحوال السوق وتنبؤات بمستقبل هذا السوق .

٥ — سرعة استجابته لرغباته وآرائه . فقد يرغب شخص فى أن يشترى ، ولكنه يحجم عن ذلك ويتحول من حال الى حال طبقا للتقلبات التى تتعرض لها الاسواق .

ومن هذا نرى أن لكل عميل جدول عرض خاص وجدول طلب خاص به ، وأن منحنيا العرض والطلب الخاص بكل عميل لايتقاطعا لأنه إما بائع وإما مشترى ، ولا يكون بائعا ومشتريا فى وقت واحد ، ولكن الجدول الخاص بكل المتعاملين يتقاطع ويتحدد عند نقطة التوازن

وبعبارة أخرى يتحدد سعر السوق فى اللحظة الواحدة عند توازن الكمية المطلوبة بالكمية المعروضة ويمكن توضيح ذلك بطريقة أخرى

الأسعار	جدول العميل أمين يحيى باشا	جدول العميل فرغلى باشا	جدول العميل خلاط بك
٥٥ ريال	+ ٢٠٠٠	+ ١٠٠٠	+ ٥٠٠
٦٥ »	+ ١٠٠٠	+ ٥٠٠	+ صفر
٧٤ »	+ ٥٠٠	+ صفر	— ٥٠٠
٨٠ »	— ٢٠٠	— ١٠٠	— ١٠٠٠
٨٥ »	— ١٠٠٠	— ٢٠٠	— ٢٠٠٠

ويمكن ايضاحه بالطريقة المثلى التالية أيضا

الأسعار	أمين يحيى	فرغلى باشا	خلاط	القار	الكميات المطلوبة	الكميات المعروضة
٧١	+ ٨٠٠٠	+ ٤٠٠٠	+ ٢٠٠٠	صفر	١٤٠٠٠	—
٧٢	+ ٤٠٠٠	+ ٢٠٠٠	+ صفر	— ١٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠
٧٣	+ ٣٠٠٠	+ ١٠٠٠	— ٢٠٠٠	— ٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٧٤	+ ١٠٠٠	— ١٠٠٠	— ٣٠٠٠	— ٣٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠٠
٧٥	— ١٠٠٠	— ٢٠٠٠	— ٣٥٠٠	— ٤٠٠٠	—	١٠٥٠٠

العلاقات الموجبة تدل على الشراء بينما السابقة تدل على الرغبة فى البيع ويتحدد سعر السوق عند ٧٤ ريالا ، وذلك لأن الكميات المطلوبة تساوى الكميات المعروضة وبتغيير احوال الطلب والعرض الخاصة بالسلعة يتغير سعر التوازن . وحيث أن التغير من علامات السوق النشيطة المنظمة ، وحيث أن المتعاملين تتغير أراؤهم بسرعة وتحت تأثير كل حادثة ، فاننا نجد أن السعر فى السوق يختلف فى كل جلسة عنها فى الأخرى بل وفى الجلسة نفسها تتغير الأسعار .

وحجم الموارد النقدية والكميات التى يرغب العملاء الأحتفاظ بها فى شكل سلعى والكميات التى يرغب العملاء الاحتفاظ بها فى شكل نقدى أى ميزان التفضيل السلعى Schedule of Commodity Preference وميزان التفضيل النقدى Schedule of Money Preference كل هذا يؤثر فى سوق القطن وأسعاره فى السوق الواحدة . كما أن جميع الصفقات التى تعقد فى السوق لا تعقد كلها بسعر واحد . وهو سعر التوازن Equilibrium Price ولكنها تختلف فى مفرداتها ، وتأتلف فى مجموعها ، وتتجه فى خطوط السوق العام .

فحينما تبدأ السوق وتبدأ الجلسة نجد هناك عارضين للقطن وراغبين فى شرائه فى بادىء الأمر ، بمعنى أننا سنجد هناك فريقين : فريق بائع وفريق مشترى ، كل حسب جدول عرضه وجدول طلبه ، وتبعاً لمقاييس تفضيله . فاذا اندمجت جداول العرض الفردية ، واندمجت جداول الطلب الفردية ، وإذا تجمعت مقاييس التفضيل الفردية لكل عميل فى السوق ، فاننا نستنتج أنه سيكون هناك جدول عرض كلى للسوق وجدول طلب كلى للسوق ، ومقاييس تفضيل جماعية . وحينما تتعاون الكمية المعروضة مع المطلوبة وفقا لجدول التفضيل الجماعى ، فان السعر يتحدد عند ٧٠ ريالا للقنطار ، ويكون هذا هو سعر التوازن المنشود .

ويجب أن نكرر فى هذا المقام أن جميع المتعاملين فى السوق على علم تام باحوال السلعة التى يتعاملون فيها ، وهى القطن مثلا ، لا فى الحاضر فحسب ، بل وفى المستقبل ، وأن الانباء التى تصل إليهم تباعا يتساوى الجميع فى معرفتها وادراك قيمتها ، وأنهم جميعاً على علم تام بمقدار المخزون من سلعة القطن أى الفضلة الباقية من محصول العام الماضى . وفى هذه الحالة سنجد أن السعر الذى تحدد عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة ، وهو ٧٠ ريالا للقنطار هو السعر الذى ستعقد به كل الصفقات . وواضح أن هذا السعر لن يتحدد لأول وهلة ، فقد تعقد صفقات فى بادىء الأمر بسعر أعلى من ٧٠ ريالا ، وقد يحصل العكس ، وتعقد صفقات بسعر أقل من ٧٠ ريالا . كل هذا يتم فى بادىء الأمر لحين يتعرف المتعاملون الرغبات ويجاهدون حتى يتوصلوا لمعرفة مقاييس التفضيل لدى الباقين من المتعاملين .

قد يتحدد هذا السعر عند لحظة معينة ، ولكن قد يحدث من الامور والاعتبارات ما يدعو إلى تغيير هذا السعر . وقد تجد اعتبارات تدعو إلى رفع السعر إلى ٧٥ ريالا مثلا ، وقد تجد اعتبارات أخرى تدعو إلى خفض السعر إلى ٦٥ ريالا مثلا ، هذه الاعتبارات يمكن تلخيصها فيما يأتى :

١ — تغيير مقاييس التفضيل لدى المتعاملين . بمعنى أن بعض الأنباء وردت وكان لها أثر بطبيعة الحال على المتعاملين ، ولن يكون الأثر واحدا لدى المتعاملين ، إذ لو كان الأثر واحدا لنتجت حالتين :

(ا) أما اجماع على الشراء ، وفى هذه الحالة سترتفع الأسعار ارتفاعا باهظا دون أن يصحب هذا الارتفاع عقد أى صفقة شراء .

(ب) وإما اجماع على البيع ، وفى هذه الحالة ستنخفض الأسعار وتهوى إلى الحضيض دون أن يصحب هذا الانخفاض عقد أى صفقة بيع . فاذا ثبت هذا وعلمنا أن الأثر لن يكون واحدا ، نستنتج من هذا ، التقلبات التى تدعو الأفراد إلى تغيير مقاييس التفضيل وبالتالى تتغير الكميات المعروضة عن ذى قبل . وكما تتغير الكميات المعروضة كذلك تتغير الكميات المطلوبة عن ذى قبل ، وينجم عن ذلك أن يتحدد السعر التوازنى عند مستوى قد يكون أكبر من المستوى السابق وهو ٧٠ ريالا وقد يكون أقل من الواحد .

٢ — تغيير جدول الطلب والعرض لدى المتعاملين من شأنه أن يدعو إلى تفاوت سعر القطن من ساعة إلى أخرى وفى نفس الجلسة .

٣ — التفضيل النقدى والتفضيل السلعى بمعنى أن كل عميل يدخل السوق ولديه كمية من النقود وكمية من سلعة القطن يحدد لنفسه نسبة من كمية النقود يجب أن يحتفظ بها فى شكل سائل لا يتعداها بأى حال من الأحوال ، وكذلك يحدد لنفسه كمية السلعة التى يجب أن يحفظ بها لا يتعداها بأية حال ، فاذا تغيرت هذه النسب كان ذلك من دواعى تفاوت السعر مرة أخرى بين ساعة وأخرى فى نفس الجلسة وفى نفس السوق .

وما يقال فى سوق البضاعة الحاضرة ينطبق تماما فى حالة البضاعة الآجلة ولنفس الاعتبارات . وينطبق تماما على كل السلع المتجانسة العينية المعروفة ، والتى يمكن التعامل فيها دون حاجة إلى معاينتها ، وهى على سبيل المثال المواد الأولية ونصف المصنوعة الموحدة . والحق أن العميل الفردى لادخل له فى تحديد السعر وأنه كلما استطاع التأكد من المستقبل زاد داخله .

التعاون والاقتصاد الزراعى ووجوه استثمار الدخل الأهلى

« كيف يكون نظامنا ديمقراطيا ، إذا لم نهيء لأبناء الوطن جميعا فرصا متساوية للعمل ، ودخلا متزايدا تزكو فيه ملكاتهم وتتحقق أهدافهم » المؤلف

أظهرنا التعاون وأثره فى الأسواق العامة والخاصة ، كما شرحنا أثر الأسواق فى الحركة التعاونية ، وبينا أن الاقتصاد الزراعى هو ذلك العلم الذى يشد أزر المتعاونين ، كما أنه يجمع شمل المصالح والوزارات المختلفة لتحقيق التقدم الزراعى عن طريق تطبيق المبادىء العامة الاقتصادية على شئون التعاون والزراعات الخاصة والعامة . واذا قيل أن الاقتصاد الزراعى من العلوم الاجتماعية التى تبحث فى الأمور المرتبطة بالمجهود الإنسانى فى مهنة الزراعة ، وأنه من العلوم التطبيقية ، فالواقع أن الاقتصاد الزراعى له مبادئه وقوانينه التى تطبق عمليا ونظريا على المزارع الكبرى والصغرى كما تطبق على طرق استغلال الأرض ، وتميز بين نفقات

الانتاج الزراعى وتطبيقها فى أحوال النفقات المتناقصة والثابتة والمتزايدة . (١) والحق أن الاقتصاد الزراعى كعلم يواجه التعاون ويوجهه لما فيه خير المتعاونين ، خصوصا وأن أساليب الانتاج الزراعى ووسائله لا بد أن تقوّم بالمبادىء الاقتصادية السليمة والعناصر الاجتماعية الصحيحة المعتمدة على القواعد الإيجابية الحقيقية : ألم تر أن إدارة المزرعة تتعرض لجميع العناصر التى تتعرض لها إدارة المصنع أو المؤسسة الصناعية ؟ ألم يقتضى دراسة المشروعات الزراعية العلم التام بالمبادىء الاقتصادية ؟ ألم تتطلب إدارة المزارع ومؤسساتها Farm Enter prises معرفة القواعد العامة حتى نقضى على الاسراف وتشجع الصرف على المفردات المنتجة فى المشروع؟ ألم يقض نظام الاقطاعيات الزراعية دراسة تمويل الاقطاعية والعلم الصحيح الخاص بنظام تسويق المحاصيل الزراعية ؟ الحق أن التعاون يقوم على دراسة المبادىء الاقتصادية الصحيحة، كما يقوم على تقويم البرامج الاقتصادية الزراعية التى تؤسس عليها السياسة الزراعية العامة . فالاقتصاد الزراعى إذن يعتمد على المبادىء الاقتصادية ، كما أنه يعتمد على العناصر التى تواجه المنظمة فى الشئون الزراعية . فالنظريات الاقتصادية تواجه الحقائق الزراعية ، كما تساعد على إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية على ضوئها ، وذلك ابتغاء تقرير الاستقرار الزراعى فى البلاد (٢).

وإذا ما تقرر أن الاقتصاد الزراعى علم وأنه العلم الذى يفيد المتعاونين فى تطبيقاته العامة والخاصة ، وجدنا أن التعاون يستفيد من دراسة الدخل الأهلى الزراعى ، خصوصا وأن الدخل يوصل المتعاونين إلى معرفة تقدم الأعضاء الاقتصادى كما يشرح الأوضاع الاجتماعية التى بها يتمكن المتعاونون من زيادة ايراداتهم . وقد شرحنا الدخل الأهلى العام ومكانة الدخل الزراعى من هذا الدخل العام . وإذا ما بحثنا تقدير الدخل الزراعى فى مصر ، وجدنا أن بعض الاحصائيين قالوا بتقديره على ضوء مجموع قيم المحاصيل الزراعية المنتجة بالمزارع المحلية قبل أن تنقل منها إلى الأسواق، منتقصا منها قيمة ما استنفذ فى التقاوى وعلف الحيوان المستخدم فى الانتاج الزراعى ، والسماد الذى يقتضيه حال المحصولات الزراعية المختلفة . وهذه التقديرات يشوبها البعد عن الصحة حيث أن بعض المحاصيل الزراعية يستهلكها المزارعون أثناء الزراعة نفسها (٣) . وقد كان الاقتصاديون على حق عندما قالوا بجمع دخول الأفراد المزارعين

---

(١) راجع « الأقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف ، وقارن « الأقتصاد الزراعى » للدكتور محمد السعيد محمد صفحات ١ ــ ١٠ . وستجلر Stigler فى كتابه « نظرية الثمن Theory of Price » .

(٢) راجع « التوازن الأقتصادى » تأليف بيجوه ، وميد فى كتابه « الأساس الأقتصادى لسلم دائم » .

(٣) قارن « قيم المحاصيل الزراعية المنتجة بالمزارع المصرية Value of Agricultural Products من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٢ للاستاذ محمود أنيس على صفحة مجلة مصر المعاصرة عدد مارس سنة ١٩٤٥ ، وقارن « الدخل الأهلى والمصروفات The National Income & Outlay تأليف كولن كلارك Colin Clark

للوصول إلى الدخل الاهلى من الزراعة . فاذا ما اشتملت المفردات على جميع العمليات المتبادلة بين المزارعين ، كان الوصول إلى الدخل الاهلى أقرب للواقع منه للأوهام والفروضات(١). وسواء اتبعنا أحدى الطريقتين أم اعتمدنا على الدخل الاهلى الواقعى من الإيرادات التى تجمعها ادارة الإحصاء ، وجدنا أن مجموع قيم المحاصيل الزراعية المصرية ، كما جمعها الأستاذ محمد السعيد محمد فى كتابه « الاقتصاد الزراعى » صفحة ٦٤ - ٦٥ عن سنة ١٩٣٧ وصلت مبلغ ٩٥،٤١١،٥٢٢ جنيها مصريا. وقد ذكر هذا المرجع «أنه بالقياس إلى طريقة حساب الدخل الزراعى فيجب أن يخصم من القيمة الكلية للمحاصيل الزراعية قيمة التقاوى ومقدارها ثلاثة ملايين جنيها مصريا، وكذلك قيمة الأعلاف وقدرها ١٤،٧٧٤،٤٣٠ جنيها مصريا ، وبهذا يصبح الدخل الكلى من الزراعة فى سنة ١٩٣٧ مبلغ ٧٧،٦٣٧،٠٩٢ جنيها مصريا . (٢)

وقد كان العمال المشتغلين بالزراعة فعلا فى عام ١٩٣٧ يبلغون ٣،٦٠٥،٠٨٠ نفساً ، سواء أكانوا ملاكا أم مستأجرين أم عمالا زراعيين أما من يشتغلون بالزراعة من النساء والأطفال فانهم كانوا يعاونون الذكور باعتبارهم جزءاً من عائلاتهم ويعيشون فى كنفهم . ويخص الفرد من هؤلاء الذكور فى الدخل الزراعى ٢١٫٥٣٠ جنيها مصريا .

ونحن اذ نقرر أن احصائية السكان الذين يشتغلون بالزراعة قد تكون ذات فائدة علمية وعملية فى نفس الوقت كما أوردها الدكتور محمد السعيد محمد فى كتابه «الأقتصادى الزراعى» صفحة ٦٦ - ٦٨ ، وأن القيمة الكلية للحاصلات الزراعية قد تدل على اتجاه صحيح للدخل

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى » تاليف الدكتور محمد السعيد محمد صفحة ٦٢ — ٦٧ و ٤٥١ — ٤٥٤ . وراجع «العوامل الثلاثة» التى أدت الى زيادة الدخل الاهلى الى ٦٠٠ مليون للاستاذ محمد سعيد بك مدير الجمارك على صفحة الزمان فى ٥٠/١٢/٢٠ ويلخصها فى زيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد العملة مع الميل للصناعة .

(٢) أحسن الدكتور محمد السيعد محمد عندما استورد جدول توزيع السكان بحسب حرفهم من تعداد سنة ١٩٣٧ فى الآتى :

الحرفة	عدد الذكور	عدد الأناث	الجملة	الحرفة	عدد الذكور	عدد الأناث	الجملة
الزراعة	٣،٦٠٥،٠٨٠	٧٠٣،١٢١	٤،٣٠٨،٢٠١	خدمات عامة	١٧٠،٢٣٦	٥٢٠	١٧٠،٧٥٦
الصناعة	٥٥١،٩٠٦	٤٦،٩٩٩	٥٩٨،٩٠٥	خدمات اجتماعية	١٣٥،١٣٩	١٦،٠٦٨	١٥١،٢٠٧
أعمال المناجم	١٠،٧٨٩	٣٩	١٠،٨٢٨	أعمال أخرى غير منتجة	١،٠٤٧،٤٧٧	٥٣٥،٨٢٥	١،٥٨٣،٣٠٢
المواصلات والنقل	١٢٧،٨٩٩	١،٠١٢	١٣٨،٩١٢	متعطلون	٨٨٦،٣٢٦	٥،٥٠٤،٦٠٥	٦،٣٩٠،٩٣٥
التجارة	٣٩٩،٩٢٣	٦٠،١٥٢	٤٦٠،٠٧٥	المجموع الكلى	٦،٠٩٤،٧٧٥	٦،٨٦٨،٣٤٥	١٣،٨١٣،١٢٠

الكلى الزراعى كما يتبين من الجدول الآتى :—

السنة	القيمة الكليه للحاصلات الزراعية	الدخل الكلى الزراعى	السنة	القيمة الكلية للحاصلات الزراعية	الدخل الكلى الزراعى
١٩٣٧	٩٥,٤١١,٥٢٢	٧٧,٠٠٠,٠٠٠	١٩٤٠	١٠٣,٩٤٦,٦١٤	٨٦,٤٣٦,٦١٤
١٩٣٨	٩٥,٦٦٢,٣٩٦	٧٩,٣٤٢,٣٩٦	١٩٤١	١٠٠,٠٠٥,٨٠٨	٨٣,٠٠٥,٨٠٨
١٩٣٩	١٠٢,٢٩٩,٥٧٠	٨٤,٠٥٩,٥٧٠	١٩٤٢	٩١,٨٨٢,١٠٢	٧٦,٢٤٢,١٠٢

واذا ما قدرنا أن عـــدد الذكور المشتغلين بالزراعة فى سنة ١٩٤٢ يقرب من ٣٠٧٨٥,٣٣٤ نفسا أصبح ما يخص الواحـــد منهم فى الانتاج الزراعى للسنة المذكورة ٢٠,١٤١ جنيها مصريا تقريبا . والدخل الأهلى الصافى يجب تمييزه من الدخل الأهلى الكلى خصوصا وأن الدخل الأهلى الكلى يدخل فيه ما يحتجزه الزراع لأنفسهم من انتاجهم الزراعى، كما يجب أن يدخل فيه أنواع المحاصيل التى ينتجها المزارعون انتاجا كفائيا ، بل ويجب أن نوازن بين المنتجات المختلفة التى ينتجها الزراع للتجارة ، والأخرى التى ينتجونها للاستهلاك المحلى والعائلى . فاذا ما تم لنا ذلك تبين لنا أسباب الخلاف عن الدخل الأهلى الذى اعتمد عليه الاستاذ محمد السعيد محمد فى كتابه « الاقتصاد الزراعى » والدخل الأهلى الوارد بقسم الاقتصاد الزراعى والاحصاء بوزارة الزراعة حيث قدر هذا القسم الدخل الأهلى الزراعى فى السنوات الأربع الأخيرة كالآتى : —

موارد الدخل الانتاج الزراعى	١٩٤٥ — ١٩٤٦ بآلاف الجنيهات	١٩٤٦ — ١٩٤٧ بآلاف الجنيهات	١٩٤٧ — ١٩٤٨ بآلاف الجنيهات	١٩٤٨ — ١٩٤٩ بآلاف الجنيهات
الحاصلات الزراعيه	٢٣٨,٧٣٣	١٩٥,٩٩٧	٢٠٢,٦٥٥	٢٥٥,٥٩٦
الخضر	١١,٤٠٤	١٠,٨٢٥	١٢,١٧٩	١١,٢٨٨
الفاكهة	٦,٧٧٨	٧,١٠٠	٨,٩٩٤	٩,١١١
المنتجات الحيوانية	٢٥٦,٩١٥	٢١٣,٩٢١	٢٢٣,٨٢٨	٢٩٥,٩٩٥
الماشية المذبوحة	٢٤,٨٨١	٢١,١١٥	٥٢,٧٨٥	٢٧,٧٣٤
الألبان ومنتجاتها	١٩,١١٩	١٥,٥٣٦	٢١,٣٤٦	٢١,٩٤١
الصوف	٤٠١	٤٠١	٤٩٥	٤٩٥
الدواجن ومنتجاتها	٤٤,٤٠١	٣٧,٠٥٢	٧٤,٦٢٦	٥٠,١٧٠
	١٣,٩٣١	١٠,٧٥١	١١,١٦٢	١٠,٠٢٨
المجموع الكلى	٣١٥,٢٤٧	٢٦١,٧٢٤	٢٨٢,٦٠٦	٣٣٦,١٩٣

ولا ريب أن الدخل الزراعى من مقومات الحياة فى البلاد ، إذ أنه الأساس لمستوى المعيشة للزراع ، وهو من مقومات التبادل التجارى حيث يعزز نظام المزارع تارة ، ونظام الايجارة طورا ، ويحقق الأوضاع الاجتماعية الحقة ، فى أغلب الأحيان . وهو إذا ما استلزم دراسة المبادىء العلمية الخاصة باقتصاديات الأرض Land Economics وبادارة المزارع Farm Management وبالاجتماع الريفى Rural Sociology ، فإن العناية بتنميته أول ما ينبغى أن تتجه اليه الجهود فى بلد زراعى ، موفور الخصب ، غزير موارد المياه الطبيعية . ويزيد فى خطورة هذا المورد الهام وآثاره فى حياة مصر الاجتماعية أن ثلاثة أرباع السكان يقطنون الريف ، ويعتمدون على الزراعة ، وأن من أبرز مآخذ الانتاج الزراعى فى مصر أن المساحة المزروعة ازدادت على مدى الأيام قصورا عن استيعاب الزيادة المطردة فى عدد السكان ، وأن كفة ازدياد السكان قد رجحت التقدم الزراعى الفنى حتى أصبح عدد العاملين فى الزراعة يفوق حاجة الأراضى الزراعية ، وأن زيادة كهذه ستزيد الحال سوءا وبؤسا عند التوسع فى استخدام الأساليب والآلات الزراعية الحديثة مما يؤدى إلى اطراد الخفض فى مستوى المعيشة للسواد الأعظم من الشعب الذى يجب أن تتوفر له الحياة الكريمة ، لا سيما وقد دل الاحصاء الأخير على أن طبقة الفلاحين يتراوح متوسط دخل الفرد منهم فى أغلب الأحيان بين ثلاثة وخمسة جنيهات فى العام ، وهو مبلغ قلما يسد الرمق - الأمر الذى يجعل كيان المجتمع المصرى الزراعى مهدد بالفقر والعوز والمجاعة وعدم القناعة بالنظام القائم[1] .

وإذا نظرنا إلى الدخل القومى وجدنا تركيز الملكية فى مصر يرتبط به فى معظم الأحيان باحتكار المنفعة لكبار الزراع ، وأن البرلمان المصرى يرغب فى جعل الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية أساسا للتأجير حتى تكون فئات التأجير مساوية لأربعة عشر مثلا للضريبة المربوطة على الفدان . فالتشريع قد يحد من منفعة المالك الكبير من ملكه بوضع ضريبة تصاعدية على الدخل منه بعد حد معين . وهناك عوامل أخرى قد تتحكم فى مقدار صافى الايرادات مثل كمية المحاصل الناتجة ، ومثل تكاليف انتاج المحاصيل ، ومثل الثمن الذى تباع به تلك المحاصيل . وتحديد حصة كل من المالك والمستأجر فى الدخل الأهلى سوف يكون لها مبرراتها[2] .

وإذا ما نظرنا إلى الدخل الأهلى من القطن المصرى على باب التمثيل ، وجدنا أن تقلبات الأسعار لم تفيد المنتجين ولا المزارعين ولا عمال الزراعة حيث تحملوا الضرر حينما انخفضت

---

(١) راجع المشروعات التى تهدف وزارة الاقتصاد الوطنى لتحقيقها — مذكرة وزير الاقتصاد الوطنى فى هذا الشأن على صفحة المصرى فى ١٩٥٠/٢/١٤ ، وقارن الاقتصاد الزراعى للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٩٣ — ١٠٠ ، ١٦٦ — ٢٣٢ . و « النقد المصرى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى » للمؤلف ص ٥٤٩ .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى » للأستاذ محمد السعيد محمد صفحات ١١٣ — ١٢٤ و ١٢٧ — ١٣٢ .

الأسعار فى فبراير سنة ١٩٥٠ ، ولم يفد من موجة الارتفاع الأخيرة إلا القلائل من المنتجين والمحتكرين لهذا الصنف من المنتجات الزراعية . ولا شك أن الأمر يحتاج إلى علاج سريع لتخليص سوق العقود من العوامل غير الطبيعية قبل حلول الموسم الجديد ، يكون من شأنه الحد من المضاربات التى تؤدى الى هذا التقلقل وفقدان الاستقرار . فاذا ما أشرفت الحكومة وراقبت تجارة القطن وتصديره مراقبة شديدة كاملة ، ووجهت الصناعة القطنية المصرية وفق مقتضيات السياسة القطنية ودواعيها حققت مصالح المزارعين والصناع بما يتفق وزيادة الدخل الأهلى العام (١) فالحكم يستمد قيمته من تنفيذه » .

واذا أردنا زيادة الدخل الأهلى للمزارعين ، فالواجب أن تتدخل الحكومة لتنظيم الانتاج وكفالة الرزق السليم للعدد المتزايد من المشتغلين بالشئون الزراعية . واذا ما وازنت الحكومة بين التدخل والتوجيه حققت التقدم المنشود ، إذ أن التوجيه شعلة تضىء للعاملين نورا يغذى التجديد ، ويرفع من الكفاية الانتاجية فى الادارة والتنظيم . فالدخل هو الذى تختفى تحته الأنوار التى تسطع حتى يتميز أصحابه بالثراء وفقاً لقوة تمتعهم بما ينتجون وما يستهلكون فى موكب المدنية الزاحف . فالدخل الاهلى ، إذا ما أحسن توزيعه ، تقاربت الصلة بين المنتجين والمستهلكين ، وخلق الجو التعاونى الذى يقضى على الضياع كما يقضى عن العجز فى الانتاج الذى من أهم مظاهره هبوط مستوى المعيشة بين الغالبية العظمى من أبناء البلاد . والحق أن أداة مصر الانتاجية ما زالت متخلفة فى مضمار الانعاش الاقتصادى الذى أخذت بأسبابه دول انهكتها الحرب وأودت بحيويتها . وقد عكفت الحكومة الشعبية على تحقيق التوازن الاقتصادى بين كافة العوامل الاقتصادية أى بين الدخل والخرج ، وبين الصادر والوارد ، وبين الانتاج والاستهلاك ، وبين رأس المال والعمل ، وبين العرض والطلب والنقد المتداول والسلع المتوفرة فى الاسواق وغير ذلك من مقومات الحياة الاجتماعية . ولا شك أن الحكومة نفذت مشروع مجانيـــة التعليم وامداد القرى بالمياه الصالحة للشرب ، وأنشاء المستشفيات والوحدات العلاجية ، وتعزيز وسائل المحافظة على الأمن العام والنظام ، ومشروع قانون الضمان الاجتماعى ، وتنفيذ مشروعات الرى — كل ذلك ابتغاء اعداد الطبقات العاملة لزيادة الدخل الاهلى العام عن طريق زيادة الانتاج الزراعى وزيادة دخول أهل الزراعة . والحق أن مجلس الوزراء قرر أن تقوم وزارة الاقتصاد الوطنى بالعمل على تحقيق التوازن المنشود بين الانتاج والاستهلاك ، وأن توافى الوزارات المختلفة هذه الوزارة بالمشروعات التى تحقق زيادة الدخل الاهلى العام . فإذا ما قامت الوزارات المختلفة بتقديم مشروعاتها الانتاجية

(١) راجع « الاجور والدخل Wages and Income » تأليف بولى Bowley صفحة ٩ من المقدمة ، و « الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٤٥١ — ٤٥٤ .

وبينت تكاليفها تسنى لوزارة التنسيق النظر بوضع برنامج عام للبلاد يكفل نفاذ جميع المشروعات التى تزيد من الدخل الأهلى العام . (١)

ولا شك أن الحكومة الشعبية عندما اتجهت إلى مضاعفة العناية بالمسائل الاقتصادية ، مسايرة تطور البلاد فى النواحى الاجتماعية والمالية ، عمدت إلى تنظيم اقتصاديتها ، وتنسيق المشروعات الحكومية وزيادة الأنتاج القومى ، ولهذا استكملت قواعدها ، وحشدت الجهود الفنية لدراسة المشروعات الاقتصادية ، وواصلت العمل لتنمية الزراعة والصناعة والتجارة . وهذه الوزارة تبحث الآن مشكلة اصلاح الأراضى البور الشاسعة التى تربو مساحتها على مليون فدان ، كما تبحث قانون المناجم والمحاجر ، وقانون الشركات ، وقوانين صيد الأسماك ، وقوانين الملكية الزراعية ، وقوانين إعانة الصناعات الأهلية ، وقوانين العمل والعمال وبالأخص لجان التوفيق والتحكيم . وسوف تقضى هذه البحوث إلى القضاء على المبادىء الهدامة التى كادت تشيع بين الطبقات العاملة . فهل تقوم وزارة الاقتصاد الوطنى برسالتها أم تستمر فى القيام باعادة تنظيم إدارتها وموظفيها الأداريين ؟ الحق أن الدخل الأهلى وزيادته يتطلبان العناية بالشئون الفنية

---

(١) تهدف وزارة الأقتصاد الوطنى إلى تدعيم الاقتصاد الأهلى وانماء الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الأنتاج واستغلال موارد الثروة على اختلاف أنواعها . والحق أن من بين مهام وزارة الأقتصاد الوطنى الأساسية وضع الخطط التى تكفل استكمال نهضة البلاد الأقتصادية ، وتنسيق برنامج هذه النهضة ودراسة ما توافيها به الوزارات المختلفة حتى تحقق التقدم المنشود فى شئون الزراعة والمواصلات والتصنيع . والسياسة الأقتصادية يجب أن تشمل :— ١— إعداد وسائل الرى والصرف لزيادة المساحة المنزرعة إلى أقصى حد ٢— الانتفاع بمياه الشلالات ٣— تجديد وسائل النقل وتنسيقها ٤— تعمير الريف ونشر الصناعات المناسبة وإقامة القرية المصرية على أسس صحيحة ٥— بيع وتأجير الأراضى الحكومية ٦— نشر التعليم الفنى ٧— الانتفاع بالثروة المعدنية ٨ — تصنيع البلاد ودراسة الصناعات المختلفة القديمة والجديدة ٩ — الانتفاع بالثروة المائية .

وسواء اقتضى مشروع إنشاء وزارة الأقتصاد الوطنى إلى تقسيمها إلى إدارتين ، الأولى لتنمية الموارد الأقتصادية والثانية لإدارة التجارة الخارجية ، أم بتقسيمها إلى مصلحتين الأولى تسمى مصلحة الأقتصاد الداخلى والثانية مصلحة الأقتصاد الدولى ، فإن الغرض الأساسى من إنشاء الوزارة هو وضع القواعد الأساسية لزيادة الدخل الأهلى . فاذا ماقسمت مصلحة الأقتصاد الاهلى إلى إدارة الثروة الصناعية ٢— إدارة الثروة الزراعية ٣— إدارة الثروة المعدنية ٤— إدارة الثروة ألمائية ٥— إدارة شئون القطن والحاصلات الزراعية ٦— إدارة شئون النقل ٧— إدارة توفير المساكن ٨— إدارة الشئون المالية وتشمل ا— قسم الضرائب ب — قسم الميزانية ٩— إدارة النقد والائتمان ، ١٠— إدارة التعاريف ، فان الغرض من هذه الإدارة العمل على تنمية الثروة القومية ورفع مستوى القائمين فيها مع زيادة الدخل الاهلى . أما مصلحة الاقتصاد الدولى فالواجب تقسيمها إلى ١— إدارة التمثيل التجارى ٢— إدارة المؤتمرات والمعاهدات الاقتصادية حـ — إدارة المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وسوف تقدم هذه الأقسام تقاريرها ، وتعرض على المجلس الاقتصادى بعد تنظيمه وتحديد اختصاصاته واختيار أعضائه من العلماء ورجال الادارة والتنظيم من المهندسين والمحاسبين واصحاب الأعمال .

والقضاء على الأعتماد على المؤسسات الأجنبية ورفع أحوال انتاج المصريين(١).

واذا نحن نتقدم بتقديرات رجال الحكم والاحصاء عن الدخل الأهلى فانما نتقدم بها لأنها تعطينا فكرة صحيحة عن حقيقة اتجاهات الدخل الأهلى فى البلاد.

فقد قدر الإحصائيون الثروة الأهلية أى رأس المال الأهلى فى سنة ١٩٤٥ كالآتى:

١،٢٠٠ مليون جنيه فى الزراعة بجميع نواحيها.
١٠٠ « « « الصناعة القائمة فى البلاد.
١٠٠ « « « العقارات وما ماثلها من ثروة ثابتة.
٤٠٠ « « « التجارة وملحقاتها من مواصلات ونقل
١،٨٠٠ « « مجموع الثروة الأهلية أى رأس المال الأهلى.

وقد اتفق بعض الاقتصادين على هذه التقديرات التقريبية نذكر منهم الأستاذ روسن Roussin فى مجلة مصر المعاصرة، والأستاذ ليفى فى مناسبة أخرى وفى عدد آخر من نفس المجلة، والأستاذ باكستر فى عدد قريب من نفس المجلة وفى تقرير قدم إلى وزارة المالية، والأستاذ كريج وكروتشلى فى كتابى «رءوس الأموال الأجنبية فى مصر. وتقدم مصر الاقتصادى».

أما الدخل الأهلى فقد تعرض له الكثيرون من رجال الإحصاء والاقتصاد والصناعة والزراعة والتجارة(٢)، وقد تعرضت تقديرات الدخل الأهلى إلى نظرتين نوردهما لأهميتهما بالجنيهات المصرية فى سنة ١٩٤٥:

	للنظرة الأولى بملايين الجنيهات	النظرة الثانية بملايين الجنيهات	
من الزراعة	مليون جنيه	٢٠٠	٢٢٤
« الصناعة	« «	٦٠	٥١
« التجارة وملحقاتها	« «	٣٠٠	٢٨٢
« الخدمات	« «	١٨	٢٣
« الخارج	« «	٢٢	٢٠
« المجموع	« «	٦٠٠	٦٠٠

(١) تتكون الادارة العامة من سبع إدارات وهى ١ـ إدارة المستخدمين ٢ـ إدارة السكرتارية ٣ـ إدارة المحفوظات ٤ ـ إدارة التفتيش ٥ـ إدارة التحقيقات ٦ـ إدارة الحسابات ٧ـ إدارة مناقضات ديوان المحاسبة.

(٢) راجع « العوامل الثلاثة التى أدت إلى رفع أسعار الحاجيات» لمدير مصلحة الجمارك على صفحة الزمان فى ٥٠/١٢/٢٠ حيث يقول « إنه بسبب ارتفاع أسعار القطن توافرت الاموال فى ايدى المنتجين الزراعيين فاشتروا الاراضى مما رفع أسعار الاراضى، ولم ينتج عن ذلك زيادة الانتاج الاهلى وبذلك قل الدخل الزراعى.

وقد يزيد الدخل الأهلى بزيادة عدد السكان ، كما قد يزيد بارتفاع مستوى المعيشة لكثير من الأفراد من جميع الطبقات على ضوء رفع إنتاجيتهم الحدية ، وكثيراً ما يزداد الدخل الأهلى بزيادة العملة والميل إلى زيادة الاستغلال الصناعى . وإذا ما استزادت الأمة من صادراتها وزادت معها الواردات ارتفع مستوى الدخل الأهلى فى البلاد . كذلك إذا زادت قيمة الواردات فى سنة ١٩٥٠ وبلغت مثلا خمسة أمثال ما كانت عليه سنة ١٩٣٩ ، بينما لم يرتفع متوسط أسعار الجملة العامة بأكثر من ٣٢٢٪ فى سنة ١٩٤٩ لما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ كان ذلك دليلا على زيادة الدخل الأهلى للعائشين فى البلاد ، خصوصاً إذا ما دعا زيادة عدد الوسطاء إلى زيادة الدخل الأهلى . ولا يخفى أن الدخل القومى فى مصر يقدر بما يقرب من ٦٠٠ مليون جنيه ، ونصيب التجارة منه لا يقل عن ٢٥٠ مليونا . وكلما كانت الثروات الكبيرة فى أيدى نفر قليل من السكان وكلما كان مقدار ما ينفقونه على الكماليات كبيرا كلما مال الدخل الأهلى إلى الإنخفاض .

وإذا كان للزراعة عراقتها فى مصر كما أن للصناعة أهميتها ، فان اثارة نوازع التجديد والابتكار ، وخلق ميادين جديدة للعمل أمام عدد السكان المتزايد سوف يكون من ورائه زيادة الدخل الناشىء عن تكوين شعب جديد له نشاطه وخبرته وعلومه وفنونه .

لقد قدر وكيل وزارة التجارة والصناعة الدخل الأهلى بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه[1] ، وقد نسب سعادة الوكيل هذا الدخل فى سنة ١٩٤٧ لنتيجة تعداد السكان الذى تم فى عام ١٩٤٧ والذى بلغ فيه عدد السكان ٢٠ مليون نسمة ، فخص الفرد الواحد ٢٠ جنيها مصريا من الدخل العام . وتفصيل مكونات هذا الرقم التقديرى للدخل الأهلى كان كما يأتى :

بمليون الجنيهات		بمليون الجنيهات
١٧٨,٠	الدخل الزراعى	٢٩٦,٠ تابع ما قبله
٤١,٠	الأرباح الصناعية	١٨,٠ أجور عمال صناعيين
٨,٥	الدخل من الثروة المعدنية والبترولية	٨٢,٥ الباقى من دخل الأرباح التجارية من رؤوس الأموال المصرية فى الداخل والخارج ودخول اصحاب المهن الحرة وأجور ومرتبات العمال والموظفين وغير الموظفين
٢,٠	» » المائية	
١٣,٥	ايردات العقارات	
١٣,٠	كوبونات أسهم وسندات تجارية وصناعية	
٤٠,٠	مكافآت ومعاشات وأجور ومرتبات عمال وموظفى الحكومة	٣,٥ أجور ومرتبات موظفى شركة القنال
٢٩٦,٠		٤٠٠,٠ مليون جنيه بمجموع الدخل العام

(١) راجع مجلة مصر الصناعية بعددها ١٩٤٩/٤/١٠ وقارن بولدنج فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ٢٨٤ — ٢٨٨ و ٤٢١ — ٤٢٣ و ٤٦٩ — ٤٠٣ و ٥٠٦ — ٥٢٠ و ٧٤١ و ٧٥٥ .

وقدر الدكتور عبد المنعم الشافعى (١) الانتاج الصناعى فى سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، وذكر أن هذا الانتاج استهلك جميعه محليا فى مصر ، كما قدر أن صافى الدخل من هذا الانتاج بلغ ٦٠ مليونا من الجنيهات ، بينما بلغ مجموع الانتاج الزراعى فى نفس سنة ١٩٤٥ بمبلغ ٣٢٠ مليون جنيه ، وبلغ الدخل منه ٢٠٠ مليون جنيه ، وأظهر أن عدد المشتغلين بالصناعة ٦٣,٠٠٠ عامل يمثلون هم وأفراد عائلاتهم ١٠٪ من مجموع سكان البلاد ، وكان متوسط أجر العامل فى الصناعة ٤٠ جنيها فى العام يقابلها ١٩ جنيها متوسط أجر العامل الزراعى خلال العام ؛ وأورد أن الحكومة حصلت من ايرادات المصانع ، عن طريق الضرائب مبلغ ٣١ مليون من الجنيهات ، مع أنها لم تحصل من ضريبة الأراضى الزراعية على أكثر من ٥ ملايين جنيه ، وخلص الدكتور الشافعى من ذلك إلى أن الصناعة تستخدم فى مصر ٧٠٪ من مجموع الأشخاص البالغين والقادرين على العمل ، وتستغل ٥٠٪ فقط من الثروة القومية التى قدرها بمبلغ ١٨٠٠ مليون جنيه ، وتأتى بما يوازى ١٠٪ من الدخل الاهلى العام الذى يقدر بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٩ . أما الزراعة فتستخدم ٥٥٪ من مجموع الأشخاص القادرين على العمل فى مصر وتستغل ٦٦٪ من الثروة القومية ، ولكن الدخل منها لا يتجاوز ٣٠٪ من الدخل الاهلى العام . ومع أن الدخل من الصناعة يفوق الدخل من الزراعة ، فان الزراعة هى الأساس لتزايد الدخل الأهلى العام فى مصر والواجب تحقيق التناسب بين الدخل من الزراعة والدخل من الصناعة . فهل يمكن التوفيق بين الزراعة والصناعة ودخول الافراد الذين يعملون فيهما ؟ والواقع أن تقدير الدخل الاهلى بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٧ و ٦٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٩ يدل على تباين ظاهر فى سنتين

---

(١) راجع محاضرته « عن مركز الصناعة في الاقتصاد القومي المصرى » فى المؤتمر المجتمع فى مايو سنة ١٩٤٩ للثقافة العلمية لمناسبة دورته التاسعة عشرة لبحث التوجيهات العلمية فى ميدان الزراعة والصناعة وقارن بولدنج صفحة ٢٨٤ حيث يقول عن الدخل Income is value per unit of time ويقارنها برأس المال حيث يعبر عنه Value existing at a moment of time ، ويميز فى صفحة ٢٨٦ بين الدخل الاهلى والايرادات income & receipts وبين المصروبات والاستهلاك المنتج outgo & expenditure فالدخل قابل للزوال والاستهلاك ، أما الاستهلاك المنتج أو الصرف فقابل للبقاء على مدى بعض الزمن ، وهذا البقاء النسبي هو الذى يميز الصرف عن الدخل ، وكذلك يميز بين الاستثمار والأدخار على صفحة ٢٨٧ فالاستثمار عملية انتاجية بينما الادخار عملية تداول النقود على دفعات بفائدة. فالاستثمار كما يشرحه فى صفحة ٢٨٨ هو :

Investment (accumulation) = increase in the total stock
= Production (addition to Stock)—consump-
= tion(subtraction from stock) = Saving

لم يحصل فى خلالهما تغييرات اقتصادية تبررها سوى تضخم النقد وما نشا عنه من ارتفاع دخول اثرياء الحرب دون غيرهم من الطبقات العاملة .

وإذا كان الدخل الاهلى قد بلغ ٦٠٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٨ — سنة ١٩٤٩ ، وإذا أضفنا ١٠ ٪ وهو مقدار الزيادة السنويه فى الدخل الاهلى بالبلاد ، فانا نجد أن الدخل الاهلى يصل إلى ٦٦٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ وسوف يصبح ٧٢٠ مليونا من الجنيهات فى سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، وأن عدد المشتغلين بالصناعة سوف يتزايدون ، بينما المشتغلون بالزراعة سوف يتناقصون . ولا شك أن المشتغلين بالصناعة بعد أن كانوا لا يزيدون عن ٥٠ ألف نسمة والمشتغلون بالزراعة لا يقلون عن ثمانية ملايين ، فقد قرب المشتغلون بالصناعة من ربع المليون نسمة فى سنة ١٩٥٠ أى ٣٩٥,٠٠٠ عاملا يعملون ٥٢ ساعة فى الأسبوع ، ومتوسط أجر العامل ١٥٤ قرشا فى الأسبوع ، بخلاف النساء المشتغلات بالصناعات المنزلية الريفية (١) أما المزارعون وعمال الزراعة فيقتربون الآن من السبع ملايين نسمة ، فاذا ما قورن هذا العدد الكبير من المشتغلين بالزراعة ومعه رأس المال الضخم البالغ ١,٢٠٠ مليون جنيه والدخل الناتج منه وهو ٢٠٠ مليون جنيه فى السنة ، بما تغله الصناعة ورأس مالها القليل وعدد المشتغلين بها ، تبين أن الصناعة أجدى بكثير من الزراعة وأعظم دخلا وربحا .

وإذا أضفنا هذه الارقام إلى الأخرى التى تمثل نصيب الدولة من الضرائب المفروضة على كل من الزراعة والصناعة ، تبين أن حصيلة الضرائب من الزراعة لا تزيد على خمسة ملايين من الجنيهات ، بينما حصيلتها من الضرائب على الصناعة تبلغ أكثر من العشرين مليونا من الجنيهات ، هذا فضلا عن الضرائب الجمركية . وأغلبها يقع على الخامات والآلات والزيوت وغيرها مما يستخدم فى الصناعة . ولا شك أن الحكومة إذا ما عنيت بتزويد المزارع بالآلات الميكانيكية التى تجعل من الزراعة عملا سهلا مرغوبا فيه ، وفى الوقت نفسه تحل محل عدد كبير من الأيدى العاملة ، وتوفر الجهد الذى تبذله الماشية فى العمليات الزراعية الأخرى ، حولت

---

(١) الواجب أن تعرف المقاييس التى يقوم عليها المقارنات الصناعية بالزراعية من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية . فالزيادة النسبية فى العمل الصناعى فى مصر مازال مبعثها الزراعة اذ أنها هى التى تمد الصناعة بالعمال الرخيصة ، وبالمواد الخام الرخيصة اللازمة لنشاط معظم الصناعات . ولهذا ترى كيف يربط الريف الصناعة بالزراعة والى أى مدى يتوقف نجاح الصناعة على رخاء الريف ، اذا ما استهلك الجزء الأعظم من المنتجات المحلية . والظاهر أن عدد المستغلين بالزراعة لا يتناقصون فى اوقات أصابة الحاصلات الزراعة بالحشرات وغيرها فنرى مثلا أن من يشتغل يوميا فى أعمال المقاومة حوالى مليون نفر يشرف عليهم ٢٢٠٦٨١ خوليا و٥٤٧٣ ملاحظا و ٢٠٠٠ موظفاً ، وكل خولى يشرف على ٢٥ فدانا ، وكل ملاحظ على ١٠٠ فدان وكل معاون على ١٥٠٠ فدانا من القطن . راجع النشرات الزراعية بوزارة الزراعة المصرية .

هذا الجهد إلى انتاج اللحم أو الألبان ، فيزيد الدخل من الزراعة والصناعة بما يرفع مستوى معيشة المصريين . ألا ترى أن عدد العمال فى جميع المنشآت الصناعية بلغ ٣٩٥،٠٣٥ عاملا يشتغلون فى ١٣٣،٦١٩ مصنعاً ، منها ٤٥،٧٩٧ مصنعا ليس بها عمال بل يعمل أصحابها وحدهم بها ، ومنها ١٠،٠٣١ مصنعا يشتغل بها أربعة عمال فاكثر وعدد عمالها ٢٦١،٤٣٢ عاملا بمعدل ٢٦ عاملا لكل مصنع ؟ فالاقبال على الصناعة منذ عام ١٩٤٢ دعا إلى توفير الجهود ورفع مستوى الدخول ، خصوصاً بعد ما تبين لنا أن عدد المصانع كان ١٠٣،٢٩٠ فى سنة ١٩٤٢ فزادت إلى ٣٠،٣٢٩ مصنعا فى الفترة بين ١٩٤٢ و ١٩٤٨ ، كما زاد عدد العمال الذين كانوا ٢٨٨،٢٦٠ بمقدار ١٠٦،٧٧٥ فى نفس هذه الفترة . وقد كان نصيب مديريات الوجه البحرى من هذه الزيادة هو نصيب الأسد (١) . وإذا كانت هذه هى الحال فى الوجه البحرى فان الزيادة عظيمة فى المحافظات ، إذ يتبين من الإحصائيات أن معدل عدد العمال فى المصانع الكبيرة بالمحافظات هو نحو ٣٧ عاملا وفى مديريات الوجه البحرى هو ٣٣ عاملا وفى الوجه القبلى هو نحو ١٦ . وبديهى أن بعض هذه المصانع يضم آلاف العمال كما أن بعضها لا يضم سوى أربعة عمال . وسوف يتزايد العدد فى ظل الاوضاع التى تسبق نظام التوجيه الصناعى العام .

ويبلغ متوسط أجر العامل الواحد فى الأسبوع فى القطر كله ١٥٤ قرشا ، ومتوسط عمله ٥٢ ساعة فى الأسبوع ، وكانت أوفر الصناعات أجرا هى صناعة وسائل النقل إذ بلغ متوسط أجر العامل فى الاسبوع ٣٩٧ قرشا ومتوسط ساعات عمله ٥٨ ساعة . وكان عمال بناء وتصليح البواخر والمراكب والقوارب هم أوفر اخوانهم خطاً إذ بلغ متوسط أجرهم ٥٥٦ قرشا فى الاسبوع ومتوسط ساعات العمل ٦١ ساعة ، ويلى هذه الفئة فى إرتفاع الأجور عمال المناجم إذ أن متوسط أجر العامل فى الاسبوع ٣٣١ قرشا لساعات عمل متوسطها ٥٣ ساعة فى الاسبوع . وكان أقل العمال أجراً هم عمال المحاجر إذ بلغ متوسط أجر العامل ٦٩ قرشا فى الاسبوع ومتوسط ساعات العمل ٤٩ ساعة ، ويليهم عمال الملابس والأزياء حيث كان متوسط أجرهم ٩٩ قرشا فى أسبوع ساعات عمله ٤٩ ساعة . أما الصناعات الرئيسية كالغزل والنسج فكان

---

(١) يلاحظ أن مديريات الوجه القبلى هى أقل البلاد اقبالا على الصناعة . فعدد العمال فيها ٥٦،٥٤٨ عاملا يعملون فى ٢٩،٢٣٠ مصنعا ، ويزيد عدد العمال فى مديريات الوجه البحرى على ضعف هذا الرقم اذ يبلغ عددهم ١٢٤،٣١٧ يعملون فى ٤٧،٥٠٩ مصنعاً . أما المحافظات فيصل الاقبال على الصناعة الى اقصاه اذ يبلغ عدد عمالها ٢١٤،٢٠٠ عاملا يشتغلون فى ٥٦،٨٨٠ مصنعاً . ويزداد عدد المصانع التى يعمل بها اكثر من أربعة عمال فى المحافظات فيبلغ ٥،٦٣٧ مصنعاً . يعمل بها ٧٣٩،١٥٠٠ عاملا ، ثم يهبط فى مديريات الوجه البحرى الى ٢،٦١٧ مصنعاً يعمل بها ٨٣،٠١٢ عاملا ويستمر فى الهبوط فى مديريات الوجة القبلى فيكون عدد هذه المصانع الكبيرة نسبياً ١،٠٧٤ مصنعاً يعمل بها ٢٢،٦١١ عاملا . راجع احصائية الجيب الأخيرة .

متوسط أجر العامل فيها ١١٩ قرشا فى أسبوع ساعات العمل فيه ٥٢ ساعة . ومن هذا يتبين أن عمال الصناعة كلما اقترب عملهم من الزراعة كان الأجر قليلا نسبيا . ولهذا أعدت وزارة الشئون الاجتماعية مشروعا لتنظيم القوى العاملة فى البلاد ، وأساس هذا المشروع توصيات المدير المساعد لمكتب العمل الدولى . وقد رأت وزارة الشئون الاجتماعية تحقيق الإصلاح الزراعى والصناعى والعمالى فى الآتى : —

أولا — إنشاء إدارة مركزية للتخديم ومكافحة البطالة على أن تزود بالموظفين الفنيين .

ثانياً — فصل مكاتب التخديم الإقليمية عن مكاتب العمل الفرعية .

ثالثاً — تنظيم التخديم والتلمذة والتدريب المهنى وتأليف اللجان الاستشارية وتدعيم مجلس العمل الاستشارى الأعلى وتقسيمه إلى لجان فرعية ، تختص كل منها بمسائل التخديم وبمسائل التلمذة.

رابعاً — تسجيل المتعطلين لضمان الحصر الحقيقى للبطالة والعاطلين .(١)

خامساً — الاستعانة بالبطاقات الشخصية فى التسجيل ولصق طوابع التخديم على البطاقات.

سادساً — الاكتفاء باتباع نظام المكتب المتحرك للتخديم وتسجيل المتعطلين .

سابعاً — وضع نظام خاص لعمال التراحيل وعمال مقاولى توريد العمال ، وقد ذهب المستر رواس ، الخبير الفنى ، إلى القول بأن « تيسير سبل حصول أصحاب الأعمال على ما يلزمهم من العمال من شأنه أن يلاقى حاجتهم إلى مقاول توريد العمال وأن يحد من سيطرة هؤلاء على العمال » . وهذه الحقيقة ظاهرة من حال عمال التراحيل ببور سعيد .

ثامناً — تركيز عملية التخديم بمصلحة العمل باعتبارها المسئولة عن تنظيم سوق العمل .

تاسعاً — حصر المتعطلين واتباع أحدث النظم فى إحصائيات العمل والبطالة طبقاً لتوصيات المؤتمر الدولى الاخصائى للعمل - مؤتمر مونتريال سنة ١٩٤٧ .

عاشراً — تنسيق المشروعات العامة وملاءمة أوقات تنفيذها لحالة البطالة وشدتها .

إحدى عشر — تعاون إتحادات أصحاب الأعمال فى مكافحة البطالة باقامة المصانع الجديدة فى الأماكن التى تشتد فيها البطالة مع تخفيض الضرائب على المصانع الجديدة أو مع مد الطرق الممهدة إليها ، ومع التعاون بين مكاتب التخديم ونقابات العمال .

---

(١) رأت وزارة الشئون الاجتماعية اجراء التسجيل الاختيارى والزمت اصحاب الأعمال بابلاغ ادارة التخديم أو مكاتبه الاقليمية عن حالات الاستغناء أو التعيين أولا بأول واوصت الوزارة بضم مراقبة التعليم الصناعى الى مجلس العمل الاستشارى الأعلى . راجع « المشروع النهائى لتنظيم القوى العاملة » على صفحة الزمان فى ٥٠/٥/٢٨ حيث يبين ضرورة الاكتفاء بنظام المكتب المتحرك الذى يقوم بانتقال هيئة مكتب التخديم الى الاقاليم فى يوم معين الى كل اقليم لمباشرة عملية التسجيل للمتعطلين من العمال الزراعيين فى المراكز الاجتماعية. وراجع « العدالة الاجتماعية » ص ٢٢٦ للمؤلف .

ثانى عشر — تنظيم التلمذة بالنسبة لتزويد البلاد بالعمال المهرة وبالنسبة لسد احتياجات الصناعات المختلفة من فئات العمال الجدد ، بما يقضى إلى رفع مستوى الاحتراف المهنى .

ثالث عشر — أنشاء المصانع للخريجين بحيث يقضون فترة التدريب على أسس صحيحة ، هذا بخلاف ما أنشأته وزارة الشئون من أدارة جديدة للتدريب والتوجيه والتزويد بالمعلومات الفنية حتى يرتفع مستوى العمال ويزيد الدخل الاهلى العام .

ولا شك أن الدخل الاهلى سوف يتزايد كلما زادت العمالة وزادت معها كمية الانتاج، إذ أن نسبة الانتاج إلى العمالة ما هى الا كفاية (١) ، وأن نسبة الكفاية ما هى الا علاقة الاهداف بالوسائل ، وأن الوسائل عبارة عن قوة الانتاج ،بينما الاهداف عبارة عن الرفاهية الناشئة عن ما ينتجها العمال والمنظمون ورجال الأعمال أى كما يقول بولدنج فى كتابه « التحليل الاقتصادى » صفحة ٦٤٨ Ends are the output of a process, means are the input. The efficiency ratio, therefore, is the output per unit of input.

فاذا نظرنا إلى الدخل الاهلى فى مصر وجدنا ضرورة وضع الأساس لزيادته حتى يكون فى مقدور رجال الحكم أن يتناولوه بما يستحقه من تقرير داخل حدود التحليل الاقتصادى السليم .

إن التكوين الاقتصادى والاجتماعى ، كما يقول بونية فى كتابه «الدولة والنظم الاقتصادية» يدل على ضرورة العناية بتوافر البيانات اللازمه لاجراء تحليل كامل حتى تتمكن من معرفة حصة العمال الزراعيين من الدخل الاهلى العام، إذ أن الدخل الاهلى والاستثمار المالى والانتاجية ومالية الدولة ، وازدياد السكان سوف تؤدى بنا إلى استخلاص نتائج صحيحة لها أثرها فى معرفة درجات التطور العمال والتطور الاجتماعى والاقتصادى . ولاشك أن مصر شقت طريقها نحو الهدف المنشود ، وذلك بدراستها الاحوال الزراعية والصناعية فى البلاد المتقدمة ، وحققت على ضوئها السياسة العامة لتقدم طبقاتها العاملة . وقد عالجت مصر موضوع الانتاجية الزراعية أى الطاقة الانتاجية فى الزراعة ، ووجد أنه يمكن زيادة الانتاجية زيادة كبيرة إذا استخدمت نتائج الأبحاث النظرية والعملية . وتدل الموازنة على أن انتاجية مصر تميل إلى الانتفاع إذا ما تمكنت الحكومة من تحويل أفراد المزارعين الذين يعيشون فى مستوى منخفض إلى الصناعة . وسوف يكون للمزارع المشتركة والاقطاعيات الزراعية واعادة توزيع الثروة العقارية الزراعية شأنها فى زيادة الدخل الاهلى العام . وسوف ينظر إلى المزارع المشتركة وإلى الاقطاعيات الزارعية نظرة المؤسسة التى تعمل على تحقيق الرفاهية المادية لأعضائها سواء من ناحية الانتاج أم من ناحية الإستهلاك(٢).

---

(١) راجع « التحليل الاقتصادى » تأليف بولدنج صفحة ٢٩٤ ، ٢٧١ ٤٢١ ، ٥٣٤ ، ٥٤٥ ، ٥٩٥ ، ٦١٧

(٢) راجع « التحليل الاقتصادى » تأليف بولدنج صفحة ٦١٣ — ٦٢٧ .

المبحث الثامن : المزارع المشتركة والأقطاعيات الزراعية :

« المزارعة المشتركة وضع إن أغفل تصحيحه أطاح بما هو أعلى فى تدبير الحياة » المؤلف

أظهرنا التعاون فى معناه ومبناه ، وبينا ثمرات جهود الجماعة فى مكافحة الحياة ، وشرحنا أثر اتحادات الجماعات الزراعية فى تحقيق الاهداف الاجتماعية لعمال الزراعة والزراع ، حيث يتحدون، وتصبح مزارعهم تعاونية بتضامن الأعضاء فى رفع مستوى الانتاج وحسن توزيع دخول هذا الانتاج ، وعددنا أحدث الطرق الفنية التى قدمتها الهيئات التنظيمية المتخصصة فى الشئون الزراعية ، وذلك لتحقيق انتاج أقصى كمية ممكنة من المنتجات الزراعية بأقل مجهود وأدنى تكاليف ممكنة ، ولم نهمل تحليل الوسائل لتفادى النتائج الاجتماعية الضارة التى تترتب على اطراد الزيادة فى عدد سكان الريف واستمرار تكدسهم فى المحيط الزراعى ، وذكرنا أثر التصنيع الريفى وتوسيع رقعة الأراضى الزراعية على المزارعين ودخولهم الفرديه والتعاونية . فالمزارع الاجتماعية التعاونية تعمل على تحسين وسائل المعيشة لأعضائها عن طريق انشاء المنازل الصحية والمنتديات ، كما تعمل على ترقيتهم فى النواحى الثقافية حيث تغرس فى نفوسهم الفضيلة وروح الآخاء والمساواة ، والعمل لما فيه خير الجماعة والمجتمع الذى يعيشون فيه . فالمزارعة التعاونية ترفع من مستوى المعيشة عن طريق زيادة الدخل .

وإذا ما تبين أن المزارع التعاونية على ثلاثة أنواع ، منها المزارع ذات العمل المشترك Societies for Joint Tillage، ومنها المزارع ذات الملكية المشتركة Agricultural Artels ومنها المزارع العائلية Agricultural Communes وجدنا أن المزارعة المشتركة ما هى إلا وضع من الأوضاع الزراعية التى تفيد جميع المساهمين فى تقدمها ، وأن نظام المزارع المشتركة من أهم الأسس الحديثة فى تاريخ الزراعة فى أغلب الدول وبالأخص في إيطاليا وفى فلسطين وفى روسيا السوفيتية وفى بعض الدول العربية . وإذا كان نظام المزارع المشتركة حديثاً بالنسبة لهذه الدول ، فانه فى الواقع قديم فى مصر الفرعونية . ألم تكن المزارع ذات العمل المشترك سائدة فى نظام الالتزام فى مصر حيث كانت متناسبة لأنظمة مصر الدينية والعائلية والقومية ، وفيها أندمجت أراضى جميع الأعضاء مع احترام الملكية الخاصة لكل عضو من أعضائها ؟ ألم تقم المزارع المشتركة فى العمل فى مصر بينما بقيت الأرض ملكا للملوك والنبلاء ورجال الجيش ؟ ألم يقض نظام الاقطاع بتوزيع ما تنتجه الأرض من ايراد ودخل على الأعضاء بنسبة مايحوزه كل عضو من أرض إلى مجموع مساحة المزرعة المشتركة ؟ ألم يقض نظام الالتزام بأن يتسلم كل عضو قيمة ايجارية تدفع له كل عام ، وأن يوزع ما يتبقى على الأعضاء حسب ما يؤديه كل منهم من عمل ، وكان الملتزم أكثر المزارعين انتاجا وعملا ؟ ألم تتحول المزارع

ذات العمل المشترك الى مزارع ذات ملكية مشتركة فى عهد الأتراك فى مصر ، فانعدمت ملكية الأفراد للأرض ، وأصبحت الأراضى ملكا للدولة تحت إشراف الوالى وملتزميه ، كما أصبحت المشاركة تتنـــاول كل شىء ما عدا المنازل والممتلكات المنقولة الشخصية ؟ ألم يقض نظام المزارع المشتركة أن يتسلم العضو فيها مقابل العوض إذا ما أراد أن يترك مثل هذه المزرعة ؟ ألم نر أن بعض الأعراب فى مصر أمثال الملوم والمصرى والباسل ما زالوا يعيشون كعائلة واحدة حيث تكون المشاركة واحدة فى كل شىء حتى فى مساكن الأعضاء ، فيأكلون ويتجون ويعيشون كعائلة واحدة ؟ الحق أن توارى هـذا النظام عن الأنظار دعا إلى اعتباره كأنه نظام حديث فى تاريخ التطور الزراعى فى البلاد . ولا شك أن نظام العمل فى المزرعة المشتركة هو الذى أظهر هذا النظام فى شكل جديد يتكيف بتطور حياة الزراع والمزارعين . ولا ريب أن « إدارة المزرعة » هو الذى دعا إلى التوسع الزراعى حيث أصبحت المزرعة المشتركة معززة بالكفاية الفنية فى إدارة المزارع . فتحسين وسائل الادارة المزرعية لاستغلال المساحة الحالية أصبح ذات أهمية سريعة لتشغيل عدد كبير من المتعطلين وتحقيق زيادة الانتاج الزراعى والدخل الناتج عنه . فالادارة المزرعية تحكم استغلال مصادر الثروة الزراعية وتقضى على صعوبة نقص الأغذية ، فترفع من كمية الانتاج الزراعى وتدعو إلى زيادة الدخل الأهلى الزراعى العام .

وإذا كان التدخل الحكومى فى تحسين الانتـــاج الزراعى بطيئا ، ومع أن التقدم الفنى يفوق التقـدم الاجتماعى فى أغلب بلاد العالم ، فان ادارة المزارع الفنية المتزنة يجب أن تكون فى يد الادارة التى تحسن الزراعة وتعمل على زيادة الانتاج السريع . ولهذا كانت

---

(١) تتطلب الادارة المزرعية المهارة الفنية والمالية والحسابة على أساس اقتصادى واجتماعى واحصائى . والقواعد الفنية الملائمة للمزارع المشتركة قد تقتضى استقدام الخبراء الفنيين ليتعاونوا مع الفنيين المصريين فى أول الامر حتى تسير هذه المزارع الاشتراكية على ضوء الظروف المصرية والبيئة الأهلية وحتى لاتفقد المزارع شخصيتها الانتاجية المصرية لاهمال إدارتها . وقد تجعل المهارة الفنية أجر كل عامل يختلف عن أجر مثيله ، فيختلف الاجر بأختلاف العمل ، وتقدر الاجور لوحدات الاعمال المختلفة على حسب صعوبته أو سهولته وعلى حسب الخبرة والدربة والدراية . والقاعدة العامة فى دفع الاجور تعتمد على وحدة العمل اليومى ، وهى العمل الذي يؤديه العضو المتوسط فى يوم عمل كامل . ومن الطبيعى أن وحدة العمل اليومى تختلف بأختلاف الظروف المحيطة بكل مزرعة من حيث طبيعة الارض والاحوال الجوية وخصوبة التربة ونوع الآلات الزراعية المستعملة وقدرة حيوانات العمل إلى غير ذلك من الظروف . راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف صفحة ٧٣ ــ ٧٤ من الهامش .

المزارع المشتركة أسرع فى تحسين الانتاج وزيادته من الاعتماد على الحكومة فى القيام بمثل هذا العمل الذى قد يتطلب من الحكومة وقتا طويلا لتنفيذ المشروعات الهندسية والنقلية . وإذا ما اعتمدت بعض الدول على نظام المزارع المشتركة ، فالواجب أن تحقق الدوله الكفاية الاداريه المزرعية ، للانتفاع باصلاح الأراضى الجديدة ، وسلامة استغلالها زراعيا ، ونجاح التوسع فى الانتاج الزراعى ، وزيادة الدخل الأهلى الزراعى منه . فالمزرعة المشتركة تتطلب وجود هيئة عمومية تسيرها ، مستنيرة بالارشادات الفنية وبالسياسة العامة التى تحددها الدولة لها ، وبالمراقبة الحسابية التى يقتضيها هذا النظام ، حيث يتطلب هذا النظام توزيع الدخل توزيعا عادلا بين الأعضاء على حسب القيمة الايجارية للأرض التى تخص كل عضو ، أو على حسب العمل الذى يقوم به كل عضو .

ولا شك أن نظام المزارع المشتركة يزيل الفواصل بين الأراضى ، ويجعل الدورة الزراعية أنسب للاستغلال الزراعى والحاصلات المختلفة، خصوصا وأن عددا كبيرا من المزارع التى تستغل استغلالا ضعيفا أو جزئيا سوف تنتفع به ، وبالأخص إذا ما كان النساء والقصر والموطنون لا يحسنون التفاهم مع المزارعين . فالمزارعة المشتركة تحافظ على شخصيتها الانتاجية إذا ما احترفها أهلها ، وقام بزراعتها محترفوا الزراعة الذين يحسنون إدارتها ويعملون دواما على إصلاحها وتدعيم خصوبتها ، فيزيد الانتاج ، ويتزايد الدخل الزراعى العام . وإدارة المزارع المشتركة خير مثل للمزارع التعاونية التى تقيمها الحكومات الشعبية حيث تقتدى نماذجها وتتبع خطواتها فى حسن الإدارة والتوجيه لتعمير الأراضى الزراعية الواسعة . والإدارة الفنية للمزارع المشتركة سوف تقضى على مساوىء نظام إدارة المزارع الكبرى الفردية حيث يعتمد كبار الملاك فى كثير من الأحوال على خبرة غيرهم فيوظفونهم ويكون لمثل هذا التوظيف تدهور خصوبة الأرض ونقص غلتها فى كثير من الأحيان . والأمثلة كثيرة على مساوىء إدارة المزارع الكبرى حيث يقوم المندبون بتصوير حسابات المزرعة فى نهاية كل سنة على غير حقيقة الأمر ، فيحتسبون مثلا ضمن الإيرادات ما بيع من عناصر رأس المال كالمواشى والأشجار والآلات ليظهروا ربحا ، بينما الواقع يدل على فقدان رأس المال . فالمزارعة الاشتراكية تقضى على هذه المساوىء وتدعم الأمانة فى تصوير الحسابات السنوية ، وتهيىء التعاون السليم بين المزرعة والأعضاء والهيئات العلمية ، بغية رفع الإدارة المزرعية إلى أحسن مستوى فى الانتاج والتوزيع والتسويق (١) .

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٣٧٧ - ٣٩٠ حيث يشرح التسويق التعاونى والاداة التشريعية وقارن « التحليل الاقتصادى » للاستاذ بولدنج صفحة ٤٢٢ — ٤٣٠ .

ويتطلب نظام المزرعة المشتركة تعاون الفلاحين مع الحكومة فى إقامة هذه المزارع تعاونا سليما ، فتمسك كل مزرعة حسابات دقيقة للانتفاع بها فى الادارة والتنظيم والقضاء على الاسراف إذا ماظهر اسراف فى الادارة فى بعض الوجوه الفنية والمالية والتموينية والتسويقية خصوصا وأن المزارع المشتركة تختلف فى أحجامها وفى معدن تربتها ووسائل الخدمة فيها ، وفى قربها أو بعدها عن مراكز العمران ، وفى اعتمادها على العمال المحليين أو على عمال التراحيل من البلاد المجاورة أو النائية . والواجب على الحكومة حصر المزارع المتشابهة الظروف ، وعمل حساب لكل ما يلزم لكل عملية زراعية فيها من العمال والآلات والمواشى ، حتى تكون نموذجا يقتدى به كلما أنشئت مزرعة مشتركة فى أنحاء القطر المصرى . ويجب توحيد طريقة حساب التكاليف والانفاق ، واظهار الدخل الكلى والدخل الصافى حتى يكون أعضاء المزرعة المشتركة على بينة . فطريقة الحصر العام للمزرعة المشتركة Farm management survey من عوامل التقدم والنجاح فى المزارع المشتركة . فهل يحقق قانون الضريبة التصاعدية الاشراف الفعلى على حسابات المزارع التعاونية والمشتركة ؟ الواقع أن المعدلات الصحيحة سوف تؤدى إلى معرفة صافى الدخل بما يقرب من الأرقام الصحيحة .

ونظام المزارع المشتركة يتطلب تعاون الفلاحين مع الحكومة لاقامة هذه المزارع بقلب سليم واختيار متين ، وبهذا كان من الواجب أن يكون النظام اختياريا لا اجباريا ، وأن تكون البواعث اليه من دواعى اقدام صغار المزارعين عليه . ألا ترى أن هذا النظام يمكّن صغار المزارعين من استعمال الآلات الزراعية الحديثة حيث لا يمكن استعمالها إلا فى مساحة كبيرة ، وحيث يوفر استعمال الآلات كثيرا من الوقت والجهد ؟ ألم يدع توفير الجهد والوقت الأعضاء من توجيه جهودهم إلى نواحى أخرى من النشاط الزراعى مثل تربية الدواجن وصناعة الخضر والفاكهة المحفوظة ، والعناية بالألبان ومشتقاتها وتربية الحيوان ؟ ألم تعتبر المزرعة المشتركة أنها أحسن الوسائل لنشر الثقافة الزراعية ، واقامة مشروعات تربية الحيوانات وإنشاء الصناعات الريفية على أساس سليم ؟ ألم يقم نظام توزيع الربح فى المزرعة المشتركة على أساس ما يؤديه كل عضو من عمل ، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة دخل الفلاحين والعمال من المزارعين ؟ ألم تؤد زيادة أجور عمال المزارع المشتركة بطريق غير مباشر إلى زيادة أجور عمال الزراعة الذين يعملون فى المزارع الكبرى الأخرى ، وذلك حتى لا يتركوها ويشتركوا فى المزارع المشتركة التى تعمل على تعميم الملكية للعمال الزراعيين ؟ الحق أن الالتحاق بالمزارع المشتركة مباح لكل مواطن يشتغل بالزراعة ، وهـذا يظهر الروح الصحيحة فى أن النظام اختيارى ، فلا اجبار على المزارعين وإلا قاوموه وهدموه ونبذوه ، خصوصا وأنه أسلوب جديد فى الحياة يختلف كل الاختلاف عما تعوده الفلاح فى حياته العملية العادية ، ولا يمكن

إقامة هذا النظام على القوة والجبر حيث أن القوة فى هذه الحالة تعتبر رجعية وحركة انتكاس تقضى على قواعده ودعائمه . فاذا ما دعمت الاشتراكية الحكومية هذا النظام خصوصا وأنها تعزز نظام الاقطاعيات الزراعية وإدارة المزارع الأهلية Farm Management ، فانها سوف تجد فيه إعادة توزيع المنتجات الزراعية بما يتفق مع تحقيق المساواة الاجتماعية بين المزارعين والعمال والاجيرين الزراعيين . وكما أن هذا النظام يحتاج إلى المدير المدبّر الذى يوازن بين وسائط الانتاج من ماشية وبذور وآلات ، وبين وسائط التوزيع والتسويق والتمويل وحسن استعمال الأرض بالأحجام المناسبة ، فانه سوف يكون خير مثل تقتدى به الاقطاعيات الزراعية. وإذا كانت الجمهوريات السوفيتيه اعتنقت نظام المزارع المشتركة بعد جهد واختبار ، وإذا كانت الدول الرأسمالية أخذت بمبدأ هذه المزارع ، فان نظام الاشتراكية الحكومية فى مصر سوف يأخذ بمبدأ الحجم الأمثل فيها لحسن الانتاج وعدالة التوزيع والتسويق[1]. فالمزارعة المشتركة ماضية فى سبيل الوصول إلى ما يقتضيه التطور من التجديدات بكل ما تملكه من وسيلة ، وهى تتطلب وقتا لتثمر ثمراتها المنتظرة بل ولتكتمل وتصلح للانتاج والاثمار. ولا نزاع فى أن كل جديد لا بد له من وقت لينضج ، ووقت آخر ليؤتى ثمراته .

والمزارعة المشتركة معناها المشاركة فى المنازل العامة وفى الأدوات والآلات الزراعية بل وفى الحيوانات والنباتات والدواجن المثالية ، وتغيير النظام الاقتصادى الذى تعوده المزارعون. وإدارة المزرعة المشتركة وظيفة إنتاجية يقصد بها تطبيق المبادىء العلمية والانتفاع بالخبرة العملية فى الانتاج الزراعى وتمويله، مع تخفيض النفقات للحصول من المزرعة على أكبر غلة ممكنة وأعظم دخل صافى يوزع على الأعضاء المساهمين فى هذا النظام . فاذا ثبت للفلاحين أن نظام المزرعة المشتركة أحسن من النظام القائم اتبعوه على قاعدة اختيارية وبالشكل الذى يقررونه ، وبذلك تحيى المزارع وتعيش ويزيد دخلها من عام إلى آخر كلما اتضح لأعضائها أن إدارتها أولا - تعمل على تخفيض تكاليف الانتاج إلى أقل حد مستطاع ، وأنها ثانياً - تسيّر دفة الأعمال الجارية فى المزرعة بما يضمن تنفيذ العمليات المزرعية فى الوقت المناسب بحيث يزيد الدخل ، وتتناقص تكاليف الأدارة ، وأنها ثالثاً - تقوم بعمليات البيع والشراء لتصريف منتجاتها بأعلى الأسعار ، وأنها أخيراً تقوم بتمويل عمليات الانتاج والنقل والتوزيع على

---

(١) راجع « تقرير الأستاذ عبد الرحمن سرى بك عن الوحدات الزراعية وإعادة تنظيمها على صفحة المقطم فى ٤٩/١٠/٨ وأيضاً « إقتصاديات الزراعة السوفيتية. The Economics of Soviet Agriculture تأليف هوبارد صفحة ١٢٠-١٢٢ و١٣١-١٤٧ وأيضاً « ما المزارع المشتركة What Collective Farms are تأليف كاربنسكى Karbinsky صفحة ٢٩ر٣٢-٣٨ و « أراضى بريطانيا The Land of Britain تأليف ددلى ستامب Dudley Stamp و « التحليل الاقتصادى » تأليف بولدنج صفحة ٢٤١ .

أحسن حال . فالمزارعة المشتركة تعتمد على الأدارة الفنية الحاسمة كما تعتمد على حسن التوجيهات التى تلقاها من الحكومة ، بل وعلى دربة الأعضاء وخبرتهم فى الشئون الزراعية فيما يزرعون وفيما يربون من حيوانات ونباتات، وفيما يستغلون فيستثمرون فى أنواع المزروعات (١) المثمرة والمنتجة ، وفى اختيار أوفق القوى والآلات التى هى أحق بالانتخاب والاختيار .

وإذا كانت المزرعة المشتركة تحتاج إلى حسن الادارة والأشراف ، فانها كثيراً ما تحد من المشاركة فى المساكن واقتناء الحيوانات الأليفة والصغيرة ، ولذلك كانت السياسة الكفيلة بتقدم هذا النظام متوقفة على درجة الاقناع وحرية الأخذ بهذا النظام ، مع حسن استغلال الجهود العالية فى المزارع المشتركة Labour management بحيث تكون منتجة ومتناسقة ، إذ ان المزارع المشتركة قد تكون ناجحة من الناحية الزراعية ولكنها فاشلة من الناحية التجارية والصناعية ، ولهذا كان من الواجب أن تكون المزارعة المشتركة كاملة التوجيه بحيث تشمل الانتاج والتوزيع والمبادلة والتمويل والتسويق ، إذ أنها وحدة مستقلة بنفسها . فالمزرعة المشتركة وحدة انتاجية كما أنها وحدة اجتماعية اقتصادية وقانونية تجمعها ادارة واحدة.

وإذا كانت المزارع المشتركة تختلف فى أحجامها خصوصاً وأن منها ما هو متعدد الوحدات مثلها مثل التفاتيش المقسمة إلى أقسام ، فان المساحات الكبيرة كثيراً ما تكون أضعف انتاجا وأقل إيراداً من المساحات المتوسطة ؛ والقيمة الكلية للانتاج يعتبر المقياس الصالح للمزارع المشتركة ، خصوصاً وأن القيمة الانتاجية الكلية كثيراً ما تتناسب مع سعة وحداتها حيث تشمل عناصر الانتاج والتمويل والتوزيع والتسويق . إلى هذا فالمزارع المشتركة قد تتعرض للتحول نحو الكبر . فكثيرا ما تبدأ المزارع المشتركة فى الأراضى الضعيفة التى لا يمكنها أن تنتج فائضا كافيا من مواد الأغذية لأهل الزراعة ، وتتطلب الأموال لاصلاحها ولبذر البذور التى تدعو لتقدمها ، ولكنها سرعان ما تستورد الآلات وتتبع أحدث الطرق الزراعية العلمية الحديثة ، وتتحول من مزارع مشتركة صغرى مشتته إلى مزرعة كبرى موحدة، وهذا لا يتم الا بالتدرج دون ضغط أو الزام ، كما هو الحال فى دويلة اسرائيل حيث تزودها الولايات المتحدة بما يحقق هذا المآل . ولا شك أن حسن اختيار المزارع المشتركة هو الذى دعا الولايات المتحدة إلى مساعدة دويلة اسرائيل فى اقامتها وتزويدها بآلات الجر ومنحها القروض وعدم تحملها أعباء الفوائد حتى يستسلم الاسرائيليون لقواعدها ويصيروا بها إلى الصراط القويم . ولا ريب أن المزارع المشتركة الناجحة هى التى تأتى بإيراد يغطى جميع

(١) راجع « الأقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٣٧٧ـ٣٩٠ وقارن « مبادىء الحسابات الصناعية والتعداد الخاص بها Principles of Industrial Accounts & Calculations تأليف بلاتوف N. A. Blatov . وقارن « الاسلام والاوضاع الاقتصادية » للشيخ محمد الغزالى .

ف الانتاج ويترك فائضا يكفى لاعطاء مموليه الفائدة المنتجة المثمرة . ولهذا نرى أن الولايات المتحدة سمحت لمن يسترشد بآرائها من الاسرائيليين بتقليد المناصب ذات المسئولية فى تلك المزارع المشتركة، مع ربطهم بزراعة الأرض التى فى حيازتهم وتقرير نوع المحاصيل التى يزرعونها ، والاشراف على كل العمليات الزراعية التى يقومون بها . فالتضامن والارتباط والاشترك فى الادارة والقيادة السليمة والتمويل المناسب من قواعد النجاح فى المزارعة المشتركة التى كثيراً ما تعتمد على محاسن نظام المزارعة Metayer System . وفى مصر نرى أن نظام المزارع المشتركة يعتمد على الحكومة كما اعتمدت مزارع اسرائيل على حكومة الولايات المتحدة حيث تمولها الحكومة بالمال اللازم وتمونها بالقروض البسيطة (١) والبذور ، وحيث تمنحها الاولوية فى الحصول على الآلات ، بل واقراضها الآلات الزراعية الحكومية مقابل أجر ضئيل ، وتعفيها من ضرائب معينة . والغرض العام من المزارع المشتركة هو رفع القوة الانتاجية لأعضائها ، واستعمالها كحجر أساسى للمزارع الجماعيـــة على مختلف أشكالها واحجامها ، خصوصاً وأن المزارعة من المسائل التى يجب أن يعنى بها من يرغب فى احتراف الزراعة لأنها مركز سكن الأعضاء وأعمالهم ، وأن الاعتبارات المعيشية والاعتبارات الزراعية ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا حيث تتفق المنافع الحدية Elimination of disutility .

والحق أن نظام المزارع المشتركة له فوائد عظمى لأنه يمنع تقسيم الملكيات خصوصاً وأن هذا التقسيم يحول دون التقدم الزراعى المنشود، وكثيرا ما يحول دون استخدام الجهود أحسن استخدام. فالنظام يحقق فحص الأرض وفحص المزرعة وفحص الاحجام وفحص شئون الانتاج والتوزيع ، ولذلك تراه يسود فى البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية كما يسود فى سويسرا وهولنده وبلجيكا والهند إلى حد بعيد . فنرى سويسرا وهولنده تدمجان الملكيات الصغرى بانشاء المزارع المشتركة ، كما أن البنجاب فى الهند تدعم عمليات الاندماج بحيث شملت المزارع المشتركة مليون فدان كانت موزعة أسوأ توزيع ، فأصبحت مساحات معقولة بواسطة التعاون والمشاركة والموافقة الاجتماعية الاختيارية ، ولذلك انقضت المنازعات على حدود الأراضى وأنشئت الآبار الجديدة لتنظيم الرى كما أنشئت طرق جديدة بين كل حقل وآخر .

واقامة المزارع المشتركة يجب أن تترك للمزارعين ينشئونها ويؤلفونها وهم احرار ، على أن يكون هناك نموذج للاسترشاد به عند إنشائها ، فيعهد صغار المزارعين ومتوسطيهم الراغبين فى تكوين مزرعة مشتركة إلى مجلس ادارة لتوحيد وسائل الانتاج والعمل المشترك بقصد

---

(١) قارن « النقد المصرى » للمؤلف صفحات ٦٢٤–٦٢٥ من الجزء الثانى ، و « من هنا نبدأ » للاستاذ خالد محمد خالد ونقد الأستاذ محمد فريد وجدى لهذا الكتاب على صفحة مجلة الأزهر عدد المحرم وصفر لسنة ١٣٧٠ هجرية . وراجع « العدالة الاجتماعية فى الاسلام » تأليف الأستاذ سيد قطب ص ٦٨ .

استخدام الوسائل الآلية والفنية ، والاعتماد على الإدارة العلمية ، وبذلك يتحد الأعضاء مع اهل الخبرة والفن والعلم فى إنشاء المزرعة المشتركة على أحسن القواعد والجهود بحيث تصبح المؤسسة سليمة التكوين ، كاملة الحجم ، عظيمة الطاقة الانتاجية والوحدة المثلى الزراعية (١) إلى هذا فان إقامة المزرعة المشتركة يجب أن تكون على أسس سليمة من التقدير والتثمين ، فلا تكون تقديرات عوائدها بأقل من عوائد مثيلاتها ، كما لا يكون صافى الدخل فيها بأقل من صافى الدخل من المزارع التعاونية أو من العزب الفردية الكبرى بل ولا يكون الايراد من المزارع المشتركة بأقل من جملة دخل رأس المال المستثمر فى الأرض وملحقاتها الثابتة . فاذا ما خصمنا من مكسب رأس المال المستثمر فى الأرض وملحقاتها الثابتة الضريبة العقارية ، إن وجدت ، ومصاريف الصيانة والاستهلاك كان الباقى هو صافى الدخل أو مكسب رأس المال المستثمر فى المزرعة المشتركة . ولا يخفى أن مكسب رأس المال المستثمر فى المزرعة المشتركة هو المقدار الذى اذا قسم على سعر الفائدة السائدة على السلف العقارية وصلنا إلى تقدير ثمن الأرض الزراعية . فالثمن الحقيقى هو وليد صافى الدخل الحقيقى فى ظروف عادية من حيث ادارة الأرض وأثمان المحاصيل التى تنتج منها ، وأثمان السلع والأدوات والخدمات التى تشترى للانتاج فيها . فاذا كانت المزرعة المشتركة تأتى بدخل من الفدان قدره ١٥ جنيها ، وكانت معفاة من الضريبة ، بينما كان مجموع مصاريف الاستهلاك والصيانة جنيها واحدا على كل فدان ، فان صافى إيراد الفدان يصبح ١٤ جنيها . فاذا كان سعر الفائدة على القروض التعاونية ٥٪ فان تقدير ثمن الفدان يصبح $\frac{١٤}{٥٪} = ٢٨٠$ جنيها . فاذا ما ارتفع إيراد الفدان من سنة إلى أخرى نتيجة لتحسين خواص الأرض الطبيعية أو زيادة مقدرتها على الانتاج ، فان صافى الدخل سوف يزيد سنة بعد أخرى (٢).

والنظام المصرفى كثيراً ما يعاون المزارع المشتركة فى النمو والتقدم ، حيث أن المزارع المشتركة كثيراً ما تحتاج إلى المال لحسن أدارتها وتمام توجيهاتها ولهذا ترى المزرعة الأشتراكية تتقدم كلما رأت النظام المالى الذى يغزز قواما . وقد تقدمت المزارع المشتركة فى روسيا السوفيتية وفى دويلة إسرائيل حيث مهد النظام المصرفى لها عوامل الأعداد والتقدم المنشود . وإذا كان النظام المصرفى السوفيتى يختلف فى طبيعته عن طبيعة النظام المصرفى فى البلاد الرأسمالية ،

---

(١) المزارع المشتركة تعمل على تقوية الزراعة بالاخلاص ، ولذلك يقوم المشتركون فيها بحمايتها والاحتفاظ بكل ما هو تابع لها . راجع هوبارد فى كتابه « اقتصاديات الزراعة السوفيتية » وقارن « مستقبل الزراعة ووجوب صيرورتها صناعة » للعالم الانجليزى ا. م. لو ترجمة الأستاذ عوض جندى على صفحة مجلة المجتمع الجديد عدد فبراير سنة ١٩٤٨ وأيضا « الاقتصاد الزراعي » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحة ٤٢٠ — ٤٣٢ .

(٢) قارن « الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ١٤٨ — ١٥٢ .

حيث أن البنوك السوفيتية ليست حرة بل تتكيف بتكييف الدولة ووفقاً للحياة الأقتصادية والأجتماعية السائدة بها ، وهى لا تسعى وراء الربح الخاص إذ تتعامل مع من تفرضه النظم السياسية عليها ، وهى لا تعتمد على سعر القطع كما هو الحال فى البلاد الرأسمالية لتنظيم حجم النقد والائتمان ومقدار الأموال المتدفقة من البلاد الأخرى، فان سعر القطع فى روسيا السوفيتية يساعد البنوك على زيادة إحتياطيها النقدى وتكوين باب من الإيرادلتستعين به المزارع المشتركة . والبنوك التعاونية فى روسيا السوفيتية جزء لا يتجزأ من الحركة التعاونية والمزارع المشتركة . والحق أن صلاحية النظام المصرفى لدولة ما يتوقف على وفاء النظام بحاجات الأقتصاد القومى لتلك الدولة، وسوف تستفيد المزارع المشتركة من بنك التسليف الزراعى والتعاونى خصوصاً وأن هذا البنك يتجه نحو تمويل المشروعات الزراعية بما تستحقه من كفاية وحسن تمويل(١)، كما ان الحكومة الشعبية ترى فى هذا البنك خير من يعمل على التغلب على المبادىء الهدامة، وذلك إذا ما قام برفع مستوى معيشة أهل الزراعة، والعناية بتنظيم موارد الاقتصاد الزراعى لمصلحة الريف (٢) ـ ألم تر أن التسويق التعاونى يساعد المزارع المشتركة فى رفع أسعار منتجاتها ، وأن بنك التسليف الزراعى والتعاونى يقوم بهذه المهام على أحسن حال ؟ ألا ترى أن الكفاية المثالية فى الادارة التسويقية للمزارع المشتركة تتوقف على حسن توجيه هذا البنك لها فى شئون التسويق التعاونى ؛ وأن المقصود بالكفاءة فى الادارة التسويقية هو وضع السلع فى يد المستهلك بالثمن الذى يكفى لتغطية التكاليف المناسبة للمستهلكين ؟ الحق أنه

---

(١) قارن « الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٣٧٧ ـ ٣٩٠ ، وقد كان للانسة فوقية قطبى طالبة البكالوريوس فى كلية الزراعة فضل يذكر فى مناقشة هذا الموضوع على ضوء بعض التجارب والنظريات الحديثة الخاصة به . وقارن النقد المصرى بين « الاشتراكية والرأسمالية » للمؤلف ص١٦٤ جزء أول

(٢) أصبح لزاما على الجمعيات التعاونية والمزارع المشتركة مراعاة تخفيض قيمة النقد وأثرها على الزراعة، إذ أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى عندما يقدم قرضا يعطيها حقا بمقتضاه يضيف ثروة حقيقية تعادل ما قد حرم نفسه منها بصفته مودعا . فالمدخرات الحقيقية والقوة الشرائية التى يخلقها البنك التعاونى عن طريق الائتمان صنوان فى احداث الثروة ؛ والقوة الشرائية التى تصبح فى متناول المتعاونين وكمية السلع الحقيقية التى يمكن الحصول عليها بهذه القوة الشرائية تحقق الاستقرار ؛ والبنك يخول المتعاونين حقوقا على رؤوس الأموال الحقيقية لكى يزيد من كميات السلع الحقيقية . فالبنك التعاونى لا يخلق ودائع جديدة وانما يخلق حقوقا جديدة تتوقف على الثقة التى تستخدم فى استغلال موارد تزيد من رؤوس الأموال الحقيقية المستثمرة فى المجتمع التعاونى . راجع الأستاذ ج . يونيسكو ، عضو لجنة الهدنة السوفياتية الرومانية عن « العلاقات الاقتصادية لروسيا بالدول السائرة فى ركابها . وقارن مجلة مصر المالية بعددها فى ٥٠/٤/٢٣ حيث تظهر حالة النقد المصرى وأثره على حياة المصريين . والنقد المصرى للمؤلف صفحة ٥٧٦ جزء ٢

لولا بنك التسليف الزراعى والتعاونى لما ارتبط المستهلك بالمزارع التعاونية والمزارع المشتركة ، ولما قام التسويق التعاونى بمهمته فى المجال الزراعى واقتصادياته ، إذ أن الفرق بين الثمن الذى كان يدفعه المستهلك والثمن الذى يحصل عليه المنتج أصبح قريبا حيث قضى التعاون والمزارعة المشتركة على أرباح الوسطاء والسماسرة ، كما أصبح نصيب الزراع من الثمن يقرب من أسعار السوق . ولا شك أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى راعى الاقتصاد فى أداء الخدمات الانتاجية والتمويلية والتسويقية حتى ازدادت حصة المزارع والأعضاء فى المزارع المشتركة، إذ استطاعوا الاستفادة من توفير أعمال الوسطاء والتجار . ولا ريب أن الكفاية التسويقية سوف تكون من دعائم المزارع المشتركه عند ما تتمكن من جمع كميات المحاصيل المتعامل فيها وبيعها عن طريقها كما هو الحال فى التسويق التعاونى الدولى[1] حيث تحقق تخفيض نفقات التسويق لمصلحة الزراع وتضمن الانتفاع بكل وفر فى تكاليفه . وكلما اتسع النظام التعاونى فى المزارع المشتركة ، كلما أصبح شاملا لكميات أكبر من المحصول ، ولعدد أكبر من المنتجين ، وأصبح أساسا لصالح المتعاملين معها ، كما أصبح يحقق الانتاج للاستعمال وليس للربح [2] بل ويصبح من دواعى تخفيض تكاليف التسويق ، خصوصا إذا ما تمكن من الاقتصاد فى عمليات الدعاية، وسهل تسويق المنتجات، وقرب الشقة بين المنتجين والمستهلكين ، وقام بعمليات التعبئة والنقل والتخزين والبيع والتسويق .

المزارعة المشتركة ومواضع ضعفها .

قد يطيش سهم المزارعة المشتركة بما تشترطه من الملكية الجماعية ، إذ أن ذلك إسراف ومسايرة لعاطفة قد يساء فيها الوضع بحكم الشرط الذى تشمله، والفروضات التى يقتضيها نظام المشروع حيث يزج فى البلاد فى مواطن من الحرج والمأزم، ويحرم الناس من مزايا الاستغلال الزراعى فى زمن نحن فيه أحوج إلى الاستقرار من التجارب وسوء البيان . فالمزارعة المشتركة كما يراها الناقدون معناها التشمير فى غير ما ألفه المزارعون ، وعقيدة لا سند لها من احصاء وتوجيه ، ونقص الدخل إلى أبعد ما يحمله هذا اللفظ من معنى ، خصوصا وأن صغار الزراع

---

(١) راجع الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف صفحة ٦٥٩–٦٦٤ و ٦٨٣–٦٩٢ و ٦٩٧–٧٠٣ وقارن « الاقتصاد الزراعى » للأستاذ محمد السعيد محمد صفحات ٣٨١–٣٩٠ .

(٢) تعمل المزارع المشتركه على القضاء على الربح فى محيط التعامل، وتحول الارباح من الوسطاء إلى الأعضاء والمزارعين ، كما تدعو إلى تحسين الإنتاج وتوحيد أصنافه وتوسيع نطاق السوق . راجع العمل السوفيتى والصناعة Soviet Labour & Industry تأليف هوبارد صفحة ٢٣٥ والنقابية السوفيتية تأليف وب صفحة ٥٤١ – ٥٤٥ و « مرشد الرجل الواعى The Intelligent Man's Guide تأليف كول صفحة ٦١٤–٦٢٦.

لا يزيد دخل الفرد منهم فى المتوسط على ٢٩ جنيه فى السنة ، واذا كان الغرض من المزارعة المشتركة هو إعادة التوزيع، وبقاء الأرض دون بيع أو شراء أو تأجير، فان التعاون خير من نظام المزارعة المشتركة ، وأن نظام الاقطاعيات الزراعية أجدى وأنفع للحديثين فى الشئون الزراعية من حملة الشهادات المتوسطة والعليا ، ويقول الناقدون أنه ان صح أن مال المزارع المشتركة سوف يكون موفورا ، وأن الجهود سوف تكون موحدة متناسقة ، فان نظرة إلى تجميع المدخر من صغار المزارعين بغية التشمير فى تلك المنظمات سوف تنبىء بخطل الرأى الذى يهدف الى فرض نوع بعينه من التشمير الى طائفه لا رغبة لها فيه ، أو لائقة لها بما يحتمل أن تجنيه من ثمراته. فان أجدبت الأموال ولم تخصب الجهود وحاد النظام عن مجراه أجدبت المزارعة المشتركة فى أجزائه وفى مجموعه . إلى هذا فان الاشتراك فى المزارعة وقف على اقتناع الأفراد بصلاحية النظام ، وبعده عن كونه مظنة استغلال وكسب ، فان لم يقتنعوا أن مزاياه وثمراته لهم ، لم تعن الفكرة شيئا ، وكانت الاستمالة أقرب إلى الوهم ، والدعوة أقرب إلى الدعاية . فيعرض كل فرد عن المستحدث بعد أن يتبين له ولأمثاله أنهم لم يعركوه ، وخير للزراع أن يدرأوا المكاره بالتريث ، فلا يندفعوا فى مشروعاته من أن يتواروا إذا ما اقتربوا من التهلكة لبعد المشروع عن مداركهم وقصوره من أذهانهم . ولهذا ترى اسرائيل تترك المزارعة للولايات المتحدة فى بلادها حتى تأمن مغبتها ومساوىء تجاربها .

والحق أن العبرة بنجاح المزارعة المشتركة هى بمدى استعداد صغار الزراع والمزارعين والأجيرين لاستغلاله ، وحسن التفاؤل بنجاحه . فاذا نجحت المزارعة المشتركة فى روسيا عن طريق الاختيار الظاهرى ثم الاجبار الفعلى ، فليس معنى ذلك نجاحها فى غيرها من البلدان . ألم تر أن نظام التعاون الزراعى نفسه حيث اشتق نظام المزارعة المشتركة قواعده منه لم ينجح فى مصر كل النجاح من حيث حسن الانتاج وكمال التوزيع ؟ (١) ألم تر أن النظام التعاونى لم ينجح نجاحا تاما من حيث عقد القروض دون الالتجاء إلى الحكومة والبنوك التعاونية نفسها ؟ ألم يتفق علماء الاقتصاد على أن التعاون لم ينجح كل النجاح فى تسويق

(١) يقولون أن العقبات فى سبيل جمعيات التعاون كثيرة أهمها : (١) عدم توافر رأس المال إذ أن مقدرة الأعضاء على الادخار ضئيلة كما أن الخسارة فيه كلية ، (٢) نقص التربية الاقتصادية بين الأعضاء فيحرم التعاون من إدارة الرجال الأكفاء ، (٣) صعوبة تصريف المنتجات حيث تتعرض الجمعيات التعاونية للمنافسة الشديدة من شركات أقوياء (٤) سوء التوجيه حيث كثيراً ما تنقلب الجمعيات التعاونية الى شكل من أشكال الشركات الرأسمالية . وعلى عكس ذلك يقول تقرير المستر لوثر راى، خبير الصناعات اليدوية ، الملحق بمؤسسة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة حيث تفقد أوجه نشاط المراكز القروية ، وتعرف خصائصها وأعجب بما شاهده « بأنها تدل دلالة واضحة على سياسة الحكومة المصرية حيال العمل على رفع مستوى الطبقات العاملة المحرومة فى نظام الاشتراكية الحكومية .

الحاصلات الزراعية فى الاسواق غير المحلية ، وأن الوسطاء مازالوا يستغلون جهل المزارعين بالأسواق الاهلية والأسواق الدولية ، ويجنون الارباح الناتجة عن هذا الجهل بالأسواق ؟ ألم ينص بنك القرية على تجميع الفلاحين المجاورين معا للاقتراض من بعضهم البعض على أساس من المسئولية المطلقة ، وأنه لا خطر فى تطبيق هذا المبدأ متى وضعت الحكومة القوانين الخاصة اللازمة ؟ (١) ألم تذكر قوانين التعاون على أن على الجمعيات التعاونية أن تراعى الدقة فى اختيار أعضائها ، وأن لا تقبل عضويتهم إلا على أساس حسن السمعة ، وأن تمنحهم القروض لأغراض انتاجية أو لمقابلة المصروفات الطارئة فى حالة الضرورة القصوى ، وأن عليها أن تستوفى من المدين الضمانات الكافية ، وتراقب تحصيل السلف ، وتطالب العضو بالوفاء ، إذا لم يقم به فى الموعد المحدد ؟ والحق أنه إذا كان النظام التعاونى مازال فى مهده فى مصر ، وإذا كان الاقتصاد التعاونى مازال رأسماليا ، فان فوائد المزارع المشتركة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا اشرفت الحكومة عليها اشرافاً كاملا ، وتطورت هذه المزارع المشتركة تطورا تدريجيا . ولا شك أن النتيجة فى فترة الانتقال سوف تكون مزيجا من الاقتصاد التعاونى الصميم ومن الاقتصاد الرأسمالى المكين حيث يتفاعلان ويمتزجان حتى تسود المزارع المشتركة.

ومما لا شك فيه أن نظام المزارع المشتركة كالنظام التعاونى ، يتوقف كل منهما على الحد الانسب لموارده ، ذلك الحد الدال عن إمكانياته على الاستغلال والتقدم المنشود. فإذا كان عدد الأعضاء صغيرا ، فانه يجعل كلا من النظامين نظاما بدائيا ، غير منتج مما يؤدى إلى قصوره عن اداء رسالته . وإذا ما تخصص اعضاؤه واستكملوا معداته كانت الادارة ضرورية حتى تدر عليه المنفعة الكاملة . فاذا كان التعاون محدداً فى عدد قليل من الأعضاء كما هو حال بعض المزارعة المشتركة اصبح ليس هناك من مصلحة فى اقامة المزارعة المشتركة إذ يصبح التصرف فيه ما يعكس الوانا من الاحتكار فيزيد الامر قتاما وظلاما ، إذ أن الحرية فى الجماعات التعاونية خير من الاجبار فى المزارع المشتركة الاهلية . ففى الأولى مرونة وحريه بينما فى الثانية قد تظهر رجعية ونكسة محلية . والواجب أن تحتفظ كل بلد بالقيم الرئيسية للحرية والسلام القائم على العدالة والفردية الانسانية . ومثل التعاون مثل المزارعة المشتركة ، وهما لا يختلفان عن المجتمع الصناعى حيث تصبح أقسام الأعمال بين الأعضاء ضرورة من ضرورات التقدم والنجاح، فالتخصص بين الأفراد المختلفين، وبين المعدات الآليه المتعددة، يجعل من الصعب على

---

(٢) يجب أولا تعريف المزرعة على ضوء ما جاء فى مكتب التعداد بالولايات المتحدة الامريكية حيث قال بأنها مساحة من الأرض أو جملة مساحات متفرقة ولكن تجمعها ادارة واحدة وبشرط أن لا تقل جملة مساحتها عن مساحة معينة وأن لا تقل قيمة المحصولات المنتجة منها عن قيمة نقدية معينة وأن تستغل كلياً أو جزئيا فى الانتاج الزراعى : قارن الاقتصاد الزراعى » للاستاذ محمد السعيد محمد صفحة ٤٠٩ .

مجتمع قليل العدد أن يتخصص أفراده فى عمل من الأعمال الصناعية ، وذلك لأن تخصص العدد القليل لن يدر على الأعضاء المنفعة الكافية . ولهذا نرى أن المزارعة المشتركة كالتعاون ، كلما امتد حجمها وزاد عدد أعضائها ، وحلت عوامل التخصص فى بنيانها ونطاقها ، زاد انتاجها واستطاعت تغطية تكاليفها ، واستفادت من تصريف منتجاتها . فالمزارعة المشتركة لها قواعد اقتصادية صحيحة تتطلب التناسب بين العمل ورأس المال والتنظيم وحسن التداول . فاذا لم يتحقق التناسب كان الضياع waste الذى هو شر من شرور النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى المتطرف سواء(١). واذا لم تتحقق حرية الانضمام ضاع الخير وسط الارغام. فالحرية اقناع بدون اجبار ، وهداية بغير تعسف ، واصلاح بغير تجبر ولا بطش ولا استبداد . فالعنف والضغط والقوة لا تولد الا السير وراء النزوات والغرائز ، وتؤدى بالتعاون والمزارعة المشتركة الى التدهور والانحطاط كما نشاهده فى بعض الاتحادات السوفيتية ودولة اسرائيل التى تسير على القواعد الامريكية ابتغاء ارضاء الرأسمالية البحته. فالحرية فى المزارع المشتركة كفيلة بتكوين فكر سليم يستطيع أن يشاهد ويبحث ويزن ويقدر ثم يدعو إلى خير الرعية من المتعاونين فى المزارعة المشتركة وغيرها من النظم التعاونية .

---

(١) قارن « لا نريد أن نمكن الشيوعية باسم الجهاد من أجل الأمانى الوطنية » للأستاذ محمد بدر الدين خليل على صفحة الزمان فى ٥٠/٩/١١ وأيضا « عقد ميثاق عدم الاعتداء » للدكتور معروف الدوالبى فى الأهرام فى ٥٠/٤/١٢ « وسياسة المفاوضات والتحالف » لسعادة محمد كامل البندارى باشا على صفحة الأهرام فى ٥٠/٥/١٥ ، وراجع رسالة البندارى باشا الى معالى ابراهيم باشا عبد الهادى فى ٤٩/٢/١١ وتصريحات البندارى باشا فى المصرى فى ٥٠/٩/٨ و٥٠/٩/١٦ و٥٠/٧/٥ حيث يقول أن روسيا دولة اشتراكية خالصة ، نظام الحكم فيها والأسس التى يقوم عليها تتعارض مع استغلال الأموال الأجنبية فى داخلها وخارجها . والواقع أن السكرمليين كما يقول المسيو لوى دالما الفرنسى « لم يحاول أن ينشىء أى وعى اشتراكى بين عمال الدول الخاضعة لنفوذ روسيا ولم يتوسل بالتطورات الاشتراكية ، كما أن ج . يونيسكو يقول « أن العلاقات الاقتصادية لروسيا بالدول السائرة فى ركابها لم يقصد بها أن تكون قاعدة للنظام الدولى الاقليمى ، فوارداتها تمثل تضخما فى السكية فى حين أن صادراتها تمثل تضخما فى القيمة وكأن التعاون السوفيتى مع الدول المشتركة في النظام الروسى يهدف الى تمكين روسيا من الشراء بالرخص والبيع بالغلاء » . وهذا هو حال الولايات المتحدة فى معاملتها مع دول الشرق الاوسط . فترى الولايات المتحدة تشرف اشرافا سياسياً على اقتصاديات الدولة اليهودية بواسطة مراقبين امريكيين وتنسيق هذه الاقتصاديات للحاجات الامريكية فى الشرق الأوسط ، كما تعمل على تضييق مجال الصناعات اليهودية وتوسيع المجال فى الحقل الزراعى كما يدل على ذلك « مؤتمر المليار دولار » حيث قيد القروض فى الأشغال الزراعية العامة وأهمل الصناعات الاسرائيلية فى داخل حدودها .

المزارع المشتركة فى طريقها المستقيم

لا شك أن المزارعة الاشتراكية إذا ما استقام أمرها سعت إلى تحقيق الحد الأنسب للاستغلال والإنتاج والتوزيع . ولا يخفى أن الحد الأنسب هو ذلك الحد الذى يجعل الدخل الحقيقى للمؤسسة يصل إلى أعلى قدر ممكن من الانتاج بالنسبة لكل عضو من المشتركين ، وأن هذا يتوقف على كفاية عمل الأعضاء فى الانتاج ، وما يبذلونه فى أعمالهم ، وحسن اختيارهم للعمل الذى يؤدونه ، وخبرتهم بالعمل الذى يقومون به ، والطريقة التى يؤدونه بها ، والنظام المصرفى الذى يعاونهم للقيام بأعمالهم . ولا شك أن الإدارة فى المزارعة المشتركة تعمل ، للوصول إلى الحد الأنسب ، على إيجاد روح المسئولية بين الأعضاء حيث تحرك المزارعة مشاعر الأعضاء والمشاركة فى الارباح على ضوء ما يستهلكون وما ينتجونه . ولا شك أن أدارة المزرعة المشتركة تقوم بتوزيع حصيلة المزرعة وفقا لما يبذله كل عضو من عمل فيها ، إذ أنها تتعهد بالمحافظة على الآلات والادوات والمهمات ، بينما تترك ملكية الماشية المستخدمة فى المزرعة ، وملكية الأدوات الزراعية كالمحاريث والجرارات والزحافات وعلف الماشية الخاص لسلطان المساهمين فى تشغيل المزارعة الاشتراكية ، وتظل الطيور الداجنة اللازمة لأسر المزارع وما شابهها ملكا خاصا لأصحابها مدى حياتهم . فالمزارعة الاشتراكية تسمح بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة لأربابها ما دام لا يستغل فيها جهـــد آخرين . فترى المادة العاشرة من الدستور السوفيتى تقول « أن حق الملكية الشخصية للمواطنين فى دخلهم وفى مساكنهم العائلية وفى الادوات المنزلية ، وكذلك حقهم فى إرث الملكية الشخصية يحميه القانون »[1] كذلك نرى أن المزارع المشتركة تراجع رصيدها الروحى وتراثها الفكرى ووحدتها الاقتصادية والاجتماعية قبل أن تفكر فى استيراد المبادىء والخطط واستعارة النظم والشرائع من خلف السهوب ومن وراء البحار. والواجب أن تكون من الاوضاع الاجتماعية حتى تتصل بالوطن بكل حسب ونسب، وأن تصبح شعلة ينبعث منها النور والحرارة فتملأ العقول ضوءاً وهاجا.

وإذا كانت المزارع المشتركة كالطفل الوليد تحتاج ، ليكتب لها البقاء ، إلى الرعاية وإلى حماية ، فالدعاية لها أولى مراتب هذه الرعاية ، والدعوة إليها أولى مراتب الوقاية ، ومتابعة الارشاد الفنى لما تحتاجه من تهذيب أولى المبادىء التى تقضى على البطالة وتزيد من الكفاية . وإذا كان علم الاقتصاد الزراعى يبحث فى كيفية تدبير الموارد ذات الندرة النسبية وذات المنافع المتعددة لسد الحاجات المتباينة الأهمية ، فتنظيم المزارع المشتركة ما هو الا مرآة للتغييرات

---

(١) « الدستور السوفيتى » للاستاذ فؤاد محمد شبل ، وقارن النظام القانونى السوفيتى The Soviet Legal System للاستاذ شلسنجر Schlesinger صفحة ٢١٢ .

الطارئة على طرائق الانتاج ، وحافزا لألوان مختلفة من المنظمات العمالية فى الزراعة والتشريعات الخاصة بها . وإذا كان مشروع المزرعة المشتركة يحتاج إلى تدبير رأس المال وعنايه المنظمين والإداريين ، فانه كذلك يحتاج إلى رضاء الأعضاء وعناية جمعيات التعاون بالزراعة ومنتجاتها وتوزيع دخولها . وإذا كانت الحركة التعاونية أظهرت ضعفها فى الأخذ بالجديد ، فان تدخل الحكومات الشعبية أصبح من ضروريات حياة المزارع المشتركة حتى تستقيم دعائمها وتشتد قواعدها ويستمر التجديد فى نواحيها المختلفة (١) .

وتقوم إدارة المزرعة المشتركة وفقاً لنهج مرسوم تراعى فيه أوامر الحكومة وتعليماتها بدقة متناهية ، وتقوم بالتزاماتها تجاه الدولة ؛ وتلتزم إدارة المزرعة الاشتراكية بالسعى لزيادة الإنتاج الزراعى عن طريق اتباع القواعد التى تضعها السلطات الفنية لهذا الغرض ، واختيار خير البذور المتاحة ، وترقية المستوى الثقافى لأعضائها . فالجمعية العمومية لأعضاء المزرعة المشتركة هى التى تنتخب وتقبل هيئة إدارتها ، وهى التى تقبل أعضاء جدد إليها ، وإليها يرجع فى كافة شئون المزرعة ، فضلا عن أنها تختار لجنة المراجعة والتفتيش على شئونها المالية والتسويقية . وتقوم المزارعة المشتركة فى فلسطين طبقاً لتوجيهات الإدارة حيث أن هذه الإدارة هى التى تعين مثلا الحبوب التى تزرع ، والماشية التى ترى ، والطرائق الفنية التى تستخدم ، كما تعين أنصبة الأعضاء المشتركين فيها وأنواعها . ويعين مجلس الإدارة « يوم العمل » كما يعين قيمة كل عمل يؤدى فى المزرعة على أساس أيام العمل ، ويمنح الأعضاء عائد أعمالهم ، إما عينا وإما نقدا ، على حسب عدد الأيام التى يعملونها ، وعلى حسب سعر يوم العمل ، بل وعلى مدى تجاوز المعدل اليومى المرسوم للإنتاج . فالإدارة هى التى تتولى المزرعة بالتنظيم والتنمية والارتقاء ، فتضع لها نظمها وقوانينها وتتولى فى الوقت نفسه ضميرها وروحها كما تتولى سلوكها ومعاملاتها ، فتجمع فى وحداتها توجيهاتها وتشريعاتها ، فيعيش الفرد فى ضميره كما هو عائش فى واقع الجماعة ، فلا يتعدد جوهره الموحد وان اختلفت مظاهره ومسالكه .

والاشتراكية الحكومية تعزز المزارع المشتركة لأنها تؤدى من إيراداتها النقدية إلى الدولة ضريبة الدخل الزراعية وسداد الديون التى قد تكون اقترضتها من الدولة ، كما أنها تخصص مبلغاً نقدياً من دخل المزرعة النقدى الإجمالى لتحسين وترقية المزرعة ، وآخر لتكوين احتياطى للبذور والطوارىء ولمساعدة العاجزين والمسنين فى المزرعة . والحق أن المزارع المشتركة

---

(١) راجع « تحديد الاجور عن طريق النقابات والجمعيات Wage Determination under Unions تأليف الاستاذ دانلوب J. T. Dunlop طبعة ١٩٤٤ حيث نرى أسباب أن العامل المصرى لا يتسلم من الأجر إلا ضئيله ، ولا يتمتع بظروف الانتاج الصحيحة إلى قليله ، وأن هذا ناشىء عن نوع من الاحتكاك الاقتصادى الناتج عن الجهل بالفرص .

الموفقة وحسن إدارتها كثيراً ما تعد العدة لمد الصناعات بالمواد الأولية اللازمة ، ولزيادة الصادرات لتمويل حركة إستيراد الآلات الضرورية للتقدم الصناعى المنشود . وتستطيع الصناعات الجديدة الحصول على حاجتها من الأيدى العاملة الريفية بفضل الإستعانة بالآلات الحديثة فى الزراعة ، وما يترتب على ذلك من القصد فى استخدام الأيدى العاملة . فهل يؤثر نظام المزارعة المشتركة التعاونية تأثيراً بليغاً فى الكيان الاجتماعى فى مصر ؟ وهل يصبح التعاون الزراعى من مقومات حياة مصر والمصريين فى شئونهم الزراعية والصناعية والتجارية ؟(١) الحق أن المزارعة المشتركة لا تختلف كثيراً عن نظام المصالح المشتركة فى الصناعة إذ أن المؤسسات الصناعية كالمزارعة المشتركة تندمج بروح من التعاون على زيادة الانتاج وحسن التوزيع فى البلاد الرأسمالية والدول التى تتبع نظام الاشتراكية الحكومية . وسوف تستفيد مصر من الاتجاهات الحديثة حتى يتفق رفع مستوى الإنتاج مع زيادة دخول المزارعين وعمال الزراعة . فهل لمصر أن تأخذ بنظام المزارعة المشتركة الأختيارى خصوصاً وأنه لا يختلف عن النظام الذى يقوم عليه نظام الاشتراكية الحكومية ويقضى على مشكلة غلاء المعيشة من بعض نواحيها ؟(٢) . الواقع أن هذا النظام سوف يحد من مساوىء النظام الرأسمالى الذى تحكم كثيراً فى الشئون الزراعية والصناعية . ألم تر أن اللجنة المالية فى مجلس النواب المصرى عندما إنتهت من نظر مشروع القانون الخاص بالترخيص للحكومة فى الأتفاق مع شركة السكر ، اشترطت أن توجد هيئة حكومية تشرف على تنفيذ برنامج التجديدات ، وعلى أن يكون على هذه الهيئة مراجعة مستندات الصرف وإقرار المناقصات أى أن تأخذ على مسئوليتها الناحية الحسابية ، وتبلغ هذه التجديدات ستة ملايين وستمائة ألف جنيه ، يضاف إليها تسعمائة ألف جنيه لإنشاءات إجتماعية حسب برنامج وزارة الشئون الإجتماعية ، ومبلغ ثمانمائة ألف جنيه وثلاثمائه كاحتياطى للطوارىء ، ويخصم مبلغ مائتى ألف جنيه نظير الآلات القديمة ، فيكون المجموع الكلى ثمانية ملايين ومائة ألف جنيه(٣) . فالأشتراكية الحكومية تعزز المزرعة المشتركة كما تعزز المنشآت الكبرى الصناعية حيث تشرف عليها مقابل مساهمتها بأقساط سنوية لاستكمال مصاريف الصيانة وإعادة الإنشاء والتجديد ، وتعزز الإشراف على

---

(١) راجع « الصناعة العالية فى مصر » على صفحة الأهرام فى ٢/١٠/ ٤٩ للاستاذ فؤاد العربى .

(٢) يقول الاستاذ محمد محمد الوكيل بك فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ أن مشكلة الغلاء هى مشكلة متشعبة الاطراف وتتصل بنواحى كثيرة ، فأن الارقام القياسية لنفقات المعيشة بعد أن كانت ٢٨٧٠٥ ٠/٠ فى سنة ١٩٤٦ وبلغت ٢٨٠١٥ ٠/٠ فى يناير سنة ١٩٤٩ ، و الارقام القياسية لأسعار الجملة كانت ٣٢١ ٠/٠ ووصلت ٣٢٤٠ فى يونيو سنة ١٩٤٩ ، فان هذا يدل على ميل الغلاء للزيادة لا للنقصان فى النظام القائم .

(٣) راجع « مناقشات إجتماع مديرى شركة السكر » على صفحة البلاغ فى ١٤/١٢/٥٠

إدارة المصارف وإدماجها إذا ما كان فى ذلك تحقيق الصالح العام .(١) فاذا كان من الممكن فى الماضى أن لا يستدين الفلاح عندما كانت طرق الفلاحة بدائية واعتمد على عمله وأعمال أفراد عائلته وعاش عيشة منخفضة ، فان المزارع المشتركة تعتمد على الإستدانة ، إذ أن الزراعة تتعرض لنكبات الطبيعة كما تتعرض المحصولات للبقاء ستة أشهر أو أكثر ليتم نضجها . وإذا كان الفلاح يلجأ إلى المرابى لسهولة التعامل معه ، فان نظام المزارع المشتركة يقضى على أعمال الربا والمرابين . وإذا كانت البنوك التجارية لا تستطيع أن تستفيد من التعامل مع صغار المزارعين ، فان الجمعيات التعاونية حلت محل مقرضى الأموال من المرابين والبنوك التجارية الوسيطة ، خصوصاً بعد أن ظهر لها أن مقرض المال يعطى الفلاح دون ضابط أو مشقة السؤال عن الغرض الذى من أجله يقرض المال للزارعين (٢). أما بنك القريه فيقرض المال بعد تمام التأكد من ضرورة السلفة للعضو ، ومن أنه يستعملها فى أعمال إنتاجية ، وأن سعر الفائدة أقل من المعتاد ، وأن الأعضاء يعرفون بعضهم بعضا ، وأن فى هذا نوعا من الرقابة على تصرفات العضو ، وسداد القرض فى مواعيده خصوصاً وأن السداد مكفول بضمان إستعمال القرض فى أغراض إنتاجية . والحق أن الدولة تلعب دورها لتقديم القروض للزارع المشتركة خصوصاً وأن القروض طويلة الأجل تتطلب الحيطة والقصد فى النفقات بدرجة تفوق ما يتبع بشأن القروض قصيرة الأجل .

والحكومة المصرية الشعبية تتخذ موقف المنتظر المترقب فى سياستها فى المزارعة المشتركة حيث لا تعتقد أنها تقضى على العوز والعطل والأمية وسوء التغذية والجوع والمرض والاهمال مع أنها تتكون من صغار الفلاحين الراغبين فى تكوين مزرعة مشتركة ، توحد وسائل انتاجهم وقوى عملهم المشترك بقصد تكوين وحدة اقتصادية كبيرة ، على أن تزال الحدود

---

(١) راجع « الدستور السوفيتى للاستاذ فؤاد محمد شبل صفحة ٣٣٦ وراجع » علم الاقتصاد الاشتراكى Socialist Economics تأليف الأستاذ كول Cole وأيضا مطالعات فى نظرية الدخل والتوزيع Reading in the Theory of Income and Distribution نشرة الاستاذ ايليس Ellis ، « والزراعة الاشتراكية السوفيتية » للدكتور حسن اسماعيل صفحة ٩٧ — ١٢٠ .

(٢) البنك التجارى لايستطيع أن يمنح سلفا طويلة الأجل ، إذ أن الاموال المودعة فيه قصيرة الأجل . ولا يخفى أن السلف طويلة الأجل مطلوبة لكبار الزراع الذين يحتاجونها لتجفيف بركه أو زراعة حديقة أو بناء مسكن أو شراء أرض زراعية ، كما أن القروض متوسطة الأجل يحتاجه المزارعون إما لتسديد ديونهم القديمة وإما لسلف انتاجية على آجال متوسطة لمدة عشره سنوات مثلا بضمان عقارى وهذا لايفيد البنك التجارى كثيرا . راجع محاضرات السير مالكوم دارلنج على صفحة المصرى فى ٥٠/٢/١٥ وأيضاً « شئون التعاون » للاستاذ عبد اللطيف عامر فى المؤتمر الاقتصادى الاول ١٨ — ٤٦/٤/٢١ .

التى تفصل أرض أعضاء المزرعة ، بحيث تصبح المزرعة المشتركة ملكا للأعضاء ، دون أن تكون مساكن الأعضاء عرضة لهذه الملكية المشتركة . فنشاط المزرعة المشتركة يتلخص فى زيادة المساحة المزروعة، واستعمال القوى الآلية فى الزراعة، والعناية بالماشية والآلات الزراعية واستخدامها فى الأغراض المخصصة لها، واتخاذ كل الاجراءات لزيادة غلة الأرض ، والاكثار من المراعى الدائمة ، ورفع المستوى الاجتماعى للأعضاء . (١) وإذا كان كل عامل زراعى يستطيع أن يصبح عضوا فى المزارع المشتركة عند بلوغه سن الرشد ، فان موارد المزرعة تتوقف على قيمة ما يملكه كل عضو ، على أن تسدد المصروفات الإدارية من صافى الدخل النقدى الذى تحصل عليه المزرعة ، كما تخصم منه كل المبالغ التى تخصص لاعانة غير القادرين على العمل وللاغراض الاجتماعية الأخرى . ويقوم أعضاء المزرعة بتأدية جميع الأعمال الزراعية ، ولا يسمح بتأجير عمال من الخارج إلا فى الاحوال الإستثنائية . وتعد كشوف حسابية لمعرفة تكاليف الانتاج ، ويوضع نظام تدفع بمقتضاه أجور العمال ، كما يمنح الأعضاء قروضاً أثناء السنة لا تتجاوز ٥٠٪ من استحقاقهم لسد نفقات طعامهم وحاجياتهم الضرورية سوء أكانوا من الرجال أو النساء ، خصوصا وأن المزارعة المشتركة تشجع النساء على القيام بالأعمال الزراعية ومنحهن الفرصة لإبراز كفايتهم وزيادة تجاربهن وسوف يتبين صحة ما كتبته جينا لمبروزو ، ابنة العالم الاجتماعى الكبير فى كتابها « نفسية المرأة » أن الدرس العقلى والبحث النظرى لا يعتبران فى نفس المرأة شيئا ، وإنما العواطف والانفعالات هى التى تدفعها إلى العمل والإنتاج ، وأن المجتمع لا يطلب إلى المرأة أن تتألق وتبهر الأنظار ، وإنما يطلب إليها أن تضفى على من حولها سعادة، وأن تنشر على ما يحيط بها سناء ، فليس سر السعادة أن تعمل ما تحب بل تحب ما تعمل . فنور المرأة الريفية يشع من وراء الحجب ، وهو الذى يضىء لبعض الريفيين الطريق . وصدق الأستاذ سيد قطب فى كتابه « العدالة الاجتماعية فى الأسلام صفحة ٥٣ عند ما قال « فحينما تساوى الاستعداد والدربه والتبعة تساويا ، وحينما اختلف شىء من ذلك كان التفاوت بحسبه » ففى ناحية الاهلية للملك والتصرف الاقتصادى يتساويان » للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن . سورة النساء . فإذا كان التفاوت فى التبعة اقتضى تفاوتا فى الأرث . « الرجال قوامون على النساء بما فضل بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم » فوجه التفضيل هو الاستعداد والدربة والمرانة فيما يختص

---

(١) قارن « النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية » للمؤلف صفحة ٢٧٦ — ٢٧٨ من الجزء الأول ، وقارن « يجب أن تكون جميع الاراضى الزراعية ملكا للحكومة » للاستاذ الدكتور معروف الدوالبى على صفحة روز اليوسف فى ٥٠/١٢/١٢ حيث يقول إن تشجيع الملكية الزراعية الصغيرة كوسيلة لرفع مستوى الفرد لاتخدم الشعب حيث أنها سوف تصبح متفتتة نتيجة للتوارث .

بالقوامة . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجتمع فترة أطول . «ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » سورة البقرة . وإذا كانت الشيوعية قد دعت إلى المساواة بين المرأة والرجل فى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة ، وأصبح لها حق الاباحية. أما الإسلام فقد منح المرأة حق العمل وحق الكسب ، ولكنه أبقى لها حق الرعاية فى الأسرة، واستوجب أن يؤدى كل منهما وظيفته لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام . والحق أن نظام مكافأة العمل الزراعى كثيراً ما يظهر المرأة على حقيقة أمرها ، إذ أن دفع الأجور يقوم على قاعدة « العمل بالقطعة » أى ناظم المقطوعية . فالمزارعة المشتركة تقوم بعمل تصميم للعمل الزراعى بالمزرعة ، فتقدر معادلا ليوم العمل أى تقدر مقدار العمل الذى يحسب لمن يقوم بأدائه «يوم عمل كامل» . ويقدر معادل يوم العمل بكمية العمل الذى يستطيع العضو العادى القيام به . ويكافأ كل عضو على حسب إنتاجه وانتاجيته .

ولا شك أن ادارة المزارع المشتركة تقوم على أسس ديمقراطية كأى مؤسسة تعاونية إذ أن أعضاء هذه المزارع هم الذين يتولون شئونها دون غيرهم ، ولو أن هذه المزارع المشتركة فى روسيا السوفيتية لاتقوم على هذه الروح التعاونية الصادقة إذ أن السلطات العامة السوفيتية هى التى تضع لهم التصميم وتقوم بتنفيذه . والنظام السليم للمزرعة المشتركة هو الذى يعمل على رفع المستوى الحيوى للشعب والقضاء على الطبقات المستغلة له ، وتحقيق المساواة بين أفراده . فهل يفوق التعاون نظام المزرعة المشتركة ، وهل برهن الإنتاج التعاونى فى عمومه أنه أعلى ثمرة من الإنتاج الزراعى المشترك ؟ وهل تقضى المزارع المشتركة إلى الاستغلال الرأسمالى والقضاء على الارتباط العائلى بين أفراد الريف وأهله ؟ وهل يختلف التعاون عن المزارعة المشتركة من حيث أن التعاون ينظر إلى الزراعة كوسيلة من وسائل الرزق كما ينظر إليها كطريقة الحياة للغالبية العظمى من الشعب المصرى ؟ لا شك أن الزراعة التعاونية محال حيوى لسكان الريف ، إذ أنها مبعث نشاطهم ومنبع دخلهم (١). ولهذا نرى أن التعاون

---

(١) راجع « النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية » للمؤلف صفحة ١٥٥ ـ ١٥٨ من الجزء الثانى حيث نشرح المجتمع المثالى ، وقارن « التحليل الاقتصادى للاستاذ بولدنج صفحات ١٧ ـ ٢١ ٣٦ ـ ٣٩ ـ ٦٤ ـ ٦٦ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ١٠٣ ـ ١٠٦ ، ١٢٥ ـ ١٣١ ، ١٤٣ ـ ١٤٨ حيث يقول Stabilising Price Does not Stabilise Income وصفحات ١٧٣ ـ ١٧٧ حيث يتساءل قائلا ، Does Private Speculation Stabilise Farm Income وصفحة ٢١٠ ـ ٢١٣ حيث يشير إلى الاستقرار ويقول The Stability of Capitalism Depends on Mobility of Resources وصفحات ٤٤٤ ـ ٤٤٧ و ٤٥٦ ـ ٤٧٣ . والعدالة الاجتماعية فى الاسلام للاستاذ سيد قطب صفحات ١٢ و ٤٨ .

يقوم برسالته خير قيام إذا ما تفتتت الملكيات الكبرى، وانتشرت الملكيات المثالية الصغرى، ووضعت الحكومة حداً أدنى للملكيات الصغيرة مع حمايتها من التفتت أو التضاؤل أو التقسيم ونظمت الإيجارات والعمل الزراعي، ووزعت الأرض المستصلحة على صغار المزارعين وخريجي المدارس الزراعية، ورفعت الطاقة الإنتاجية لهؤلاء المزارعين بالارشاد والتوجيه الزراعي وإستعمال الآلات في الزراعة، وتحريم تملك الأرض لغير المصريين. ولا شك أن إستخدام الآلات الميكانيكية استخداما سليما سوف يوفر جهود العمال ويقلل النفقات، اذ أن الوسائل العتيقة كثيرا ماقضت باستخدام سبعة رجال لحصد محصول فدانين في يوم واحد، بينما أصبحت الحاصدات الخزامة التي يجر كل منها حصانان تتيح الفرصة لثلاثة رجال لحصد محصول ١٤ فدانا في كل يوم؛ أما الآلات الميكانيكية فقد تمكنت من الحصاد بأقل الجهود وأيسر النفقات، كما وجهت البقر والجاموس نحو زيادة انتاج الالبان واللحوم والجلود وغيرها، وبذلك دعت الآلية في الزراعة إلى حذق الأعمال وتوفير الجهود، والمزيد من دخول المزارعين. وصدق الله العظيم عند ما قال «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، ويعلم مستقرها ومستودعها».

والحق أن هذه الآية الكريمة تدل على التوزيع في مبناه ومعناه، كما تدل على ضرورة حسن توزيع الثروة بين عباد الله، فالدخل عبارة عما يأتي إلى المرء من ملكيته للأشياء أو من خدمات هذه الملكية له أو لغيره، ولهذا تختلف الارزاق باختلاف أحوال الافراد أو الجماعات كما يقول بولدنج في كتابه «التحليل الاقتصادي» صفحات ٢١٤ - ٢٣٣ وكما يقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم «ولكل درجات مما عملوا» وفي آية أخرى «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات»(٢) وكلما ازداد الأمل استعجل الأنسان الومن.

الاقطاعيات الزراعية والدخل الأهلي :—

الاقطاعيات سلسلة من الجهود لنشر الملكية وإزالة الفوارق بين الطبقات «المؤلف» قطعت أغلب الدول أشواطا من التقدم الزراعي لم تقطعها مصر بعد، ولهذا فعلينا أن نبذل الجهد في تيسيرها خصوصاً وأن المصريين في أشد الحاجة إليها في أقصر الأوقات ليستدركوا ما فاتهم وليتساووا بغيرهم من الأمم المتقدمة والشعوب المتفوقة. ومن الوسائل للتقدم الزراعي والعمالي في البلاد الاقطاعيات الزراعية لمالها من الأثر في زيادة دخول القائمين بها.

والواجب أن تكون الاقطاعيات الزراعية مصرية في جنسيتها، ريفية في منبتها، علمية في تنظيماتها، فنية في تعزيزها وإتساع نطاقها، مالية في حسن مصيرها ومقوماتها، يحنو إليها

---

(٢) راجع «العدالة الاجتماعية في الاسلام» للاستاذ سيد قطب صفحة ١٠٥ — ١١٨.

خريجوا الزراعة حينا بتفكيرهم الخالص وعلمهم المتزايد ، كما يعنى بها صغار الزراع والعمال الزراعيين المعدمين حينا آخر ، مع سمو نظرتهم إلى الحياة الزراعية العملية وتمسكهم بالاستفادة من المبادىء العلمية والخبرة الفنية . وعلى الحكومة أن تعمل جاهدة فى توزيع هذه الاقطاعيات على من يستحقها ، إذ أنها تخلق ما لم يوجد ، وتقضى على السياسة المرتجلة فى الزراعة التى كانت تقضى على كل ما وُجد . فالأقطاعيات الزراعية تريد الخير كله لأهل الريف فى وجود طبقة متوسطة جديدة من المزارعين تنمو بنمو زراعة الأرض على أحدث الوسائل وأقل النفقات وتعديل حقوق الملكية فيها ، فيعيش ملاكها على حبها ، وتصبح فى نطاقها وفى حدود تقديرها المساحة المثالية التى تضمن للفلاح ، متعلما أو جاهلا ، توفير وسائل العيش وضرورات الحياة له ولعائلته ، وتمكنه من أن يهيء لأبنائه مستقبلا خيراً من ماضيه . خصوصاً بعد أن أصبح الوعى الاجتماعى فى الأوساط الريفية متيقظاً لدرجة لا تقل عن يقظته فى المدن (١) .

وإذا ما كان نشر الملكيات الصغرى المثالية من أغراض الإصلاح الزراعى ، إذ يتوقف على الاكثار من الملكيات الصغرى المثالية تدعيم بناء الدولة الإجتماعى ، وتمكين أكبر عدد من الزراع من الاستقلال والاستقرار الاقتصادى ، فان الإقطاعيات الزراعية سوف تضمن للزراع حياة كريمة ، كما تضمن لأصحابها دخلا متزايداً يتوقف على حسن الإدارة ، والتفرغ لزراعتها إبتغاء زيادة قوتها الإنتاجية وإتباع الطرق الحديثة ، فيعود ذلك بخير الثمرات على الإقتصاد القومى . فالاقطاعيات الزراعية المثلى تدعو إلى حسن توزيع الملكيات الزراعية على عدد كبير من الزراع ، كما سوف تدار على أسس اقتصادية سليمة تضمن حفظ كيان الشعب الزراعى من الفناء ، ونظامه الإجتماعى من الانهيار . كيف لا والإقطاعيات سوف تحقق لمالكها ما يطمع فيه من استقلال وثبات ، كما تحقق له وسائل النهوض للوصول إلى المستوى الرفيع الذى يستحقه فى الحياة ، بل وتحد من الارتفاع المفتعل فى الايجارات حيث ارتفعت بنسبة ٣٥٠ ٪ عن سنة ١٩٣٩ .

وقد أحسن السير مالكولم دارلنج عندما قال فى محاضرته فى ٥٠/١٢/١٥ فى كلية الزراعة أن الوسيلة الوحيدة لضم كافة الأنواع المختلفة من جمعيات تحسين الزراعة هى الاقطاعيات التعاونية ، حيث يستوطن عدد من الجماعات فى مساحات من الأرض يفلحونها على أساس تعاونى ، فتعطى أرض للجمعية ، إما بطريق البيع أو الإيجار لمدة طويلة على أن توزع تعاونياً . فاذا كان نظام الإقطاعيات فى مصر لم يصل إلى هذا الهدف بعد ، فان مآله هو هذا المصير ، خصوصاً عندما تصعب الإشتراطات التى تضعها الحكومة فى وجه المقتطعين ، وتتحقق

(١) راجع « النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية » للمؤلف صفحات ١٥٥ ـ ١٥٨ من الجزء الثانى حيث نشرح المجتمع المثالى ، وقارن « العدالة الاجتماعية فى الاسلام » للاستاذ سيد قطب حيث يشير الى الدعوة فى الاسلام والتعاون . وقارن مقترحات وزير الاقتصاد الوطنى لوقف تيار الغلاء بالاهرام فى ٥٠/٣/١١

الإفادة من خبرة الزراعيين الذين وزعت عليهم الأرض ، ولم يتركوها لغيرهم من المؤاجرين.

والواجب على الحكومة أن تأخذ على عاتقها تنظيم إستغلال الإقطاعيات الزراعية وحسن تمويلها حتى يطمئن أصحابها أنهم سيجدون بيوتاً يأوون إليها ، ورعاية حكومية توفر لهم وسائل العون والمساعدة إلى أن يتمكنوا من بناء حياتهم الجديدة ، بالإرشاد والتوجيه الحديث ، وبذلك تخلق جهازاً قوياً سليماً لصالح الزراعة وأهل الريف . وإذا ما أحسن المتمتعون بالإقطاعيات الزراعية التصرف فى توجيهات الحكومة بحيث لا يفسدونها بالأفراط أو التفريط ، وبذلوا الجهود ، وعانوا القصد فى غير تقتير أو حرمان ، وصلوا إلى هدفهم ، وتمتعوا بثمار إنتاجهم ، وزادوا من دخولهم ، خصوصاً وأن حب الملكية فى الإقطاعيات الزراعية يقوى وينمو ويشتد بتصوير المثل الأعلى للحياة ، فتتغير طرق الزراعة ووسائل استغلال الأرض لما فيه رفاهية الشعب الزراعى عامة ، وأصحاب الإقطاعيات خاصة .

ولا شك أن نظام الإقطاعيات الزراعية يجمع مزايا الملكية وفوائد النشاط الزراعى الفردى والتعاونى ويعززه بالاصلاح العقارى والتصنيع الريفى ، فتصبح الإقطاعية تمثل الحياة فى عصر يجب أن نفهمه على حقيقته ، ونعمل على حل مشاكله بما نقدره بحيث يصبح المزارع قوياً يندفع إلى تحسين حاله ورفع مستوى أسرته وأولاده بمجهوده وحسن إنتاجه (١). ولا يخفى أن مشروع الإقطاعيات الزراعية لا يخرج فى روحه ومبناه ومرماه ، وفى توجيهاته وقواه ، عن المشروعات التعاونية الزراعية حيث يتم استغلال الأرض استغلالا سليما ، خصوصاً إذا ما احتضنته الحكومة والجمعيات التعاونية برعايتها ، وراقبت الزراعة فيه بمساعدة المستشارين الفنيين وموّنته بالبذور والمال اللازمة من بدايته حتى نهايته ، ومنعت أعضاءه من الإستدانة من الخارج ، ومنحتهم السلف الزراعية اللازمة لحاصلاتهم ، وقومت بيع المحصولات بالطرق المنتجة المفيدة ، وعممت الجسور وحفرت الترع ومدت المواصلات وأقامت الأحواض لترسيب المياه واختزانها ، وأشرفت على الطلائق من السلالات الممتازة ، وأشرفت على بناء المطاحن والمعاصر أو ماشابه ذلك مما تحتاجه الإقطاعية بحسب ظروفها . وإذا كان على الحكومة بعض الحقوق ، وعلى الجمعيات التعاونية بعض الالتزامات ، فان على أصحاب الإقطاعيات المنتفعين واجبات والتزامات ، منها تسديد الأقساط فى مواعيدها على مدى قدرتهم وعقودهم ، وتنفيذ التوجيهات الفنية والبقاء بالإقطاعية دون انتداب غيرهم للقيام برسالتها. فنظام الإقطاعيات

(١) راجع « المزارع التعاونية » للاستاذ محمد احمد فايد على صفحة المجتمع الجديد عدد فبراير سنة ١٩٤٨ ، وقارن ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه دين للحكومة على خريجى المعاهد الزراعية المنتفعين بالاقطاعيات « على صفحة الأساس فى ٥٠/١١/١٣ . ولا شك أن نظام الاقطاعيات سوف يغير اوضاع الاستثمار فى البلاد . فإذا قام الممولون الزراعيون فى التساهم فى الصناعة وتعرفوا أهمية استثمار الأموال فى القراطيس المالية ، قل الطلب على الأرض وانخفضت أسعارها وقل ايجارها وقوى عمالها ولان اصحابها واستكانت قراها وعظمت شئونها.

الذى بدأت به مصلحة الأملاك فى عام ١٩٣٩ ووزعت الأراضى المستصلحة فى « أبشان من تفتيش بيلا » وفى « كفر الوكالة بتفتيش بلقاس » على خريجى المعاهد الزراعية العليا والمتوسطة يجب أن يصادف النجاح ، خصوصاً بعد أن رأت الحكومة التوسع فى تنفيذ سياسته ووزعت عام ١٩٤٤ أراضى أخرى بمناطق الجزائر والسلسول والستامونى والغيط الكبير بتفتيش بلقاس على الخريجين ، وقامت فى أوائل عام ١٩٤٧ بتوزيع مساحات أخرى على الخريجين والمعدمين بتفتيش سعد ودسوق . فالاقطاعيات مكنت أصحابها النابهين من الارتقاء إلى مستوى يزيد من الأرض الصالحة للزراعة ويقف فى تيار قانون تناقص الغلة . وسوف توزع الحكومة أراضيها الواسعة للانتفاع بها خير انتفاع على يد أصحاب الاقطاعيات ، خصوصاً بعد أن تبين أن الخبراء الاخصائيين فى الزراعة يتزايدون على مدى الزمن ، (١) وأن خريجى الزراعة استفادوا منذ سنة ١٩٣٩ بالاقطاعيات الزراعية من مصلحة الأملاك حيث منحتهم أراضيها مجانا فى مبدأ الأمر عن طريق التمليك ، ثم عادت فاتبعت نظام البيع بطريق الإيجار لتسع سنوات حيث اقتطعت الحكومة الخريجين مساحات من أراضيها بلغت ٤,٢٩٤ فدانا فى سنة ١٩٣٩ ، ثم عادت فاقطعت أمثالهم ٣,٩٢٤ فدانا سنة ١٩٤٤ فى تفتيش بلقـــاس ، واستمرت على هذه السياسة فى كفر سعد ودسوق حيث قدمت للخريجين والمعدمين مساحة قدرها ٥,٥٧٠ فدانا فى سنة ١٩٤٧ ، واستمرت فى سياستها حتى الآن حيث نجد الاعلانات عنها فى جميع الجرائد المصرية. فالحكومة تعترف بفكرة الأقطاعيات الزراعية ، وتعمل على تعميمها حيث أنها تعزز الملكية الفردية بوحداتها المثالية ، كما أنها ترمى إلى إيجاد عمل لخريجى المعاهد الزراعية وصغار المزارعين والمعدمين ، بل وكثيراً ما تدعو إلى ادخال الاساليب العلمية الحديثة فى تلك الاقطاعيات ، وبذلك تطبق العلم على العمل ، وتهيىء الفرصة للنهضة الزراعية السليمة . فنظام الاقطاعيات يدعو إلى حسن التسويق ويمنح المزارعين قروضا قبل التسليم على أساس الخصم فيما بعد .

ونظام الاقطاعيات الزراعية يعتمد على المبادىء العلمية الصحيحة ، كما يعتمد على الاسس التعاونية السليمة حيث يسترشد القائمون به بالمبادىء التعاونية وبالمال التعاونى والحكومى وبالتسويق والتوزيع التعاونى حتى يصلوا بذلك إلى أهدافهم الصحيحة . وسوف يدعو نجاح نظام الاقطاعيات إلى سرعة توزيع الأراضى الحكومية على صغار الزراع والخريجين والمعدمين

(١) لدى مصر خبراء أكفاء فى موضوعات الرى والصرف ومختلف الشئون الزراعية . وهى أقدر من غالبية الامم الأخرى فى افادة بلاد الشرق الأوسط بهذه الخبرة لتماثل البيئة والعادات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية. وقد تطوعت مصر بايفاد بعثات إلى العراق والمملكة السعودية ولبنان وغيرها، اجابة لطلب حكوماتها لارشادها فى المسائل الزراعية . وفى مصر عدد من الخبراء الفنيين أصبحت لهم شهرة عالمية فى البحوث الفنية التى يقومون بها، أمثال الحفناوى باشا وسليم بك والكيلانى بك ومحمد خطاب بك وغيرهم.

خصوصا وأن الاقطاعيات لاتزيد مساحتها فى الوقت الحاضر عن ١٥٠٠ فدان فى كل عام ، وهى سوف تتزايد عند ما تقوم الشركات باعداد الأرض البور وتوزيعها على الخريجين والمعدمين طبقاً لقواعد نظام الاقطاعيات الزراعية. وسواء أكانت الأرض بورا أو مستصلحة ، فالواجب العمل على نشر إقطاعها حتى يعظم انتاجها ، وترتفع قيمتها ، وتزداد غلتها ، وينعم أصحابها بنعيم دخلها المتزايد . « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » صدق الله العظيم .

وسوف تقدم الارض للخريجين ولصغار المزارعين وعمال الزراعة المستقيمين المعدمين بعد أن يوقع كل منهم على عقد ايجار تحت اسم « نظام البيع بطريق الايجار » . فاذا ماقام المستأجر بوفاء الايجار بطريق منتظمة اعتبرت أقساط الايجار ضمن ثمن الارض التى تقرر اقطاعها عليه . ولا يخفى أن مدة الايجار المتبعة هى ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى ، وتقدم مصلحة الاملاك للخريج سلفة قدرها ٤٥٠ جنيها لمساعدته على اصلاح الأرض أو الاستمرار فى اصلاحها والنهوض بها طبقا للسياسة التى تضعها لهوزاة المالية والاقتصاد الوطنى. والحكومة عندما تقرض أصحاب الاقطاع الاموال ، فانها تبغى أن يقوم صاحب القطعة باقامة ما يلزم من المبانى والمنشآت الثابتة لتساعده على المعيشة الفاضلة الدائمة خصوصاً وأن ٢٥٠ جنيها من قيمة القرض يخصص للمنشآت الثابته حيث يكون أجلها طويل يسدد على ثلاثين سنة بفائدة ٢ ٪ أما باقى قيمة القرض فيخصص لشراء الماشية والسواقى والبذور وغيرها ويسدد على مدى ست سنوات بدون فائدة .والقروض التى تقدمها الحكومة تعطى تدريجيا تحت اشراف رجال الحكومة الفنيين حيث يتحتم على المستأجر أن يطيع ارشادات الحكومة وأن يكون عضوا بالجمعية التعاونية للمنطقة التى توجد فيها الارض المقتطعة له . (١) الى هذا فان عقد الايجار يحرم تأجير تلك الارض للغير الا بترخيص كتابى من الهيئة التى تعينها الحكومة للاشراف على نظام الاقطاعيات الزراعية . فاذا أخل المستأجر شروط العقد أو فصل من عضويه الجمعية التعاونية التابع لها أو استقال منها ، فللحكومة فسخ عقد الايجار ، وتصبح

(١) قدمت الحكومة للمنتفعين مساعدات مالية تارة فى شكل سلف ، وأخرى بصفة منح لأغراض مختلفة بغية مساعدتهم فى أول عهدهم باستغلال الأرض ، وأقامت المبانى لاقامتهم ، فأمدتهم فى المرحلة الأولى من مراحل المشروع بمبالغ تتراوح بين ١٢٠ ، ١٤٠ جنيها لكل منتفع لأقامة مايحتاج اليه من مبان . كما انتفع بعضهم بمبانى المصلحة فاقاموا فيها حتى ينظر فى بيعها اليهم . وقد أنشأت المصلحة فى مرحلة المشروع الثانية جميع المساكن المنتفعين بمعرفتها بزراعتى الغيط الكبير والجزائر واقتطعتها من قيمة السلف المخصصة لهذا الغرض ، ما عدا مساكن قليلة أقامها المنتفعون أنفسهم وأعطيت لهم سلف عنها . أما المرافق العامة فهى على حساب الدولة . وتقوم المصلحة ببناء جميع المساكن الخاصة باقطاعيات التطور الثالث بكفر سعد ودسوق حيث تبين أن اقامة المنازل وسط الاقطاعيات كما رغب أصحابها لا تتيح لهم الفرصة بالانتفاع بالمرافق العامة التى أقيمت بكل مدينة . فأقامت الحكومة مجموعة واحدة لجميع المنتفعين .

أقساط السلف مستحقة الدفع فورا . أما اذا استمر على دفع الاقساط بانتظام وفى مواعيدها المقررة ثمانى سنوات متتالية ، وقام بتنفيذ ما تعهد به وما اشترطته عليه الحكومة أصبح على حق فى شراء الأرض المؤجرة بعد وفاء قيمة الايجار التاسعة ، فتبيعه الحكومة الارض صفقة واحدة بالحالة التى هى عليها وبالثمن المتفق عليه ، بعد خصم جميع أقساط الايجار التى دفعها وفوائدها من الثمن ، على أن يحتسب مبلغ يوازى مال الاطيان عن مدة الايجار اذا كانت الأرض معفاة من الأموال الاميرية تسع سنوات كاملة . وإذا ما أصبح الخريج أو المزارع الصغير مالكا قسط مجموع ما عليه على عشرين دفعة سنوية متساوية ، على أن تستمر الشروط التى كان خاضعا لها قائمة حتى يتم تسديد جميع الأقساط التى عليه . فإذا ما تأخر عن دفع قسط من الأقساط أو جزء منه فى موعد استحقاقه يدفع فائدة قدرها ٥٪ سنويا عن المبلغ المستحق بحيث لا يتجاوز بأى حال من الاحوال موعد استحقاق القسط الثانى (١) .

ويعتبر نظام الاقطاع فى مصر حديث العهد ، يقبل التعديل والتجاوز عن بعض الشروط القاسية الخاصة بنزع الملكية وأداء الاقساط المطلوبة فى مواعيدها ، وغير ذلك مما يتطلب اعادة النظر لما فيه صالح أصحاب الاقطاعات الزراعية من خريجى وعمال الزراعة وصغار المزارعين والمعدمين . فنظام الاقطاعيات الزراعية يعتبر الزراعة ضرورة لحياة أصحابها وذلك لتوفير الحياة الزراعية العملية للخريجين وصغار المزارعين والمعدمين الذين لا يمتلكون شيئا سواها ، كما أن استصلاح الأرض والاستمرار فى رعايتها والعمل على رفع قوتها الانتاجية من مستلزمات تدبير العيش للأجيال القادمة ورفع مستوى معيشة القائمين بها . ولذلك كان على الحكومة أن تقوم بتحسين طرق المواصلات وإقامة المنشآت التعاونية التى تحسن تصريف منتجات هذه الاقطاعات الزراعية وتجمع المحاصيل فى مخازن كبيرة بالقرب من الاسواق ، كما عليها أن تعنى بأعمال الرى التى تدخل فى الزراعة أرضا لا تزرع لحاجتها إلى الاستصلاح ، أو لعدم توافر مياه الرى لها . وعليها أن تستغل التعاون وخبرة المستشارين الفنيين technical experts فى معرفة السلع الزراعية المناسبة للاقطاعيات وطرق خزنها وشحنها والألمام التام بأسعارها ، المحلية والعالمية ، وبذلك يستغل أصحاب الاقطاعيات الفرص لتحقيق أكبر ربح وبأقل مجهود . ويجب أن يمنح أصحاب الاقطاعيات امتيازات كالإعفاء من ضريبه العوائد لبضع سنوات وخفض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الآلات الزراعية ، عدا الإمتيازات الراهنة الممنوحة للجمعيات التعاونية فيما يختص بمختلف التسهيلات . وإذا ما وجد اتحاد تعاونى فلا بد أن يستفيد منه أصحاب الاقطاعيات ، خصوصاً وأن قوة احتياطيه ، ومقدرته على الانتظار سوف يرفع من

---

(١) قارن « الغلاء بين اللجنة المالية والسفارة البريطانية » للاستاذ سنى بك اللقانى على صفحة المصرى فى ١٩٥٠/٦/٣٠

مستوى معيشة المزارعين العام The General Standard of Agricultural living كما أنه سوف يطالب باستقرار أحوال النقد ، مما يعمل على توسيع حجم الإنتاج والاستهلاك للسلع المصنوعة ، وهذا بدوره سوف يرفع من مستوى المعيشة وخفض تكاليف العيش ، إذ أن التعاون كثيرا ما يدعو إلى زيادة القوة الإنتاجية ، ومن ثم زيادة دخل المتعاونين وأصحاب الاقطاعيات سواء ، خصوصاً إذا ما أدخلت الحكومة مبادىء الترشيد بين الطبقات الزراعية . وسوف يكون أثر ذلك تهذيب المزارعين وثقافتهم فى مختلف الحرف الصناعية البسيطة التى تزيد الفلاح قوة فوق قوة ، وخبرة فوق خبرة ، مع تنوع الحاصلات التى ينتجها ويعمل على زيادة الفوائد منها (١)

وإذا ما انتشر نظام الاقطاعيات الزراعية إلى الواحات أو الأراضى الصحراوية فعلى الحكومة أن تعنى بالانتفاع بالمياه الجوفية ، وأن تضع التصميمات التى تؤدى إلى تنفيذ مشروعه . وإذا كان نظام الاقطاعات الزراعية يحد من ارتفاع أجرة اليد العاملة ، فالواجب على الحكومة أن تمهد الطريق لأصحاب هذه الاقطاع لاستخدام آلات الزراعة العصرية بحيث تكون مناسبة لأحوال مصر الزراعية حتى يمكن تعميم استعمالها . ولا شك أن نظام الاقطاعات وسيلة من وسائل الاصلاح فى نشر ملكية الفلاح وخريج الزراعة وحمايتها كى تستقر فى الأمة طبقة من صغار المنتجين الزراعين ، هم قوامها ومصدر قوتها وثباتها ، وفى زيادة إيراد المستأجرين والعمال ، مما يصلح حال المزارعين الاقتصادية والاجتماعية ، ويرفع مستوى معيشتهم ، فيعود بأعظم الفوائد على الأمة والوطن ، دون أن يحدث تلك التغييرات السريعة والانقلابات العنيفة التى اقترنت بحل مثل هذه المشكلات فى كثير من البلاد الأخرى . فهل يهدف نظام الاقطاعيات إلى عدالة انسانية شاملة أو إلى عدالة اقتصادية محدودة ؟ الحق أن نظام الاقطاعيات فيه تحقيق العدالة الاجتماعية الظاهرة على مدى الزمن حيث يتناول مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها وحسن استغلال الخبرة الفنية .

وسوف يستفيد أصحاب الاقطاعيات الزراعية من الجمعيات التعاونية فى القضاء على ارتفاع قيمة المواد الأولية اللازمة لمزارعهم وحاصلاتهم الزراعية ، وفى حسن التوجيه لما فيه خير التصريف ، خصوصاً بعد أن دلت التجارب والبحوث الفنية على وجود موارد لاستغلال جهود أصحاب الاقطاعيات لما فيه خير القرى المصرية ، وأن بعض اقطاعيات خريجى كلية الزراعة قد صارت فى حالة جيدة تعطى ثمرة كافية . ولا نزاع فى أن أصحاب الاقطاعيات سوف يبقى الطلب عليهم مستمراً ما دامو نواة صالحة لحسن استغلال الريف ، واعداد جيل صالح عظيم الكفاية فى تدرجه إلى اسعاد القرى ومن يعيشون عليها ومنها ، خصوصاً وأن

(١) قارن « الدخل الاهلى The National Income تأليف بولى وستامب .

الريف قد توافرت فيه جميع المقومات اللازمة لقيام القرية الحديثة ولم يبق الا الخبرة التنظيمية والخبرة الإدارية . ومع أنه لا يجوز المبالغة فى خطورة هذا النقص فى قلة المنظمين وذوى الكفاية الممتازة ، فان خريجى المعاهد الزراعية سوف يتقنون هذا التنظيم وهذه الإدارة لما فيه خير المجتمع الزراعى القابل لتصنيع الريف . وسوف يكون لاتصال المزارعين والزراع بتلك الكفايات وتعاونهم معهم مما يفتح آفاقا جديدة أمام الريفيين ويكسبونهم خبرة وتجربة حديثة . وسوف يجد الفائض من العمال الزراعيين بعد ادخال الآلية ، وبعد الوصول الى مايشبه الحجم المثالى فى الاستغلال الزراعى ، مايتناسب مع كفايتهم فى الصناعات الريفية التى يعلمها حق العلم أصحاب الاقطاعيات الزراعية من المتنورين . فالتصنيع بعد تشجيع نظام الاقطاعيات الزراعية ، سوف يستوعب كل الفائقين من العمال الزراعيين لما فيه خير الزراعة والريف وأهله . والحق أن المشكلة التى تواجهها مصر فى استغلالها الزراعى هى مشكلة تنظيمه وحسن ادارته . فاذا حلت هذه المشكلة ارتفع الانتاج مع استخدام عدد أقل من الأيادى العاملة ، وبهذا يزيد الدخل الكلى والايراد المتوسط للمشتغلين بالزراعة وتنطلق قوة بشرية من عقالها إلى ناحية أخرى تكون فيها مثمرة ومنتجة .

ومما لانزاع فيه أن أصحاب الاقطاعيات الزراعية سوف يحققون المصلحة الخاصة والعامة إذا ما أنفردوا بالغلة وبالادارة . وإذا ماخرجت الاقطاعية عن نطاق ثروتهم لجأوا إلى الجمعيات التعاونية حيث الميل إلى التجمع والخروج من دائرة الفرد إلى دوائر أوسع حيث تتزايد الحاجات وتتنوع ، وحيث يتسع السوق وتتدخل الجمعيات التعاونية لما فيه خير الأعضاء ومنهم أصحاب الاقطاعيات الزراعية فى البلاد ، ولاشك أن انتاج كل مشروع يتحدد بالمستوى الذى تصبح فيه نفقه الانتاج الحدية مساوية لسعر السوق ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا عن طريق تدخل الجمعيات التعاونية ومعاونة الحكومة فى الاشراف على توزيع منتجات أصحاب الاقطاعيات الزراعية ، ذلك التوزيع الذى يلاقى صعوبات كثيرة منها صعوبة التنبؤ بحجم المحصول الزراعى ، وطول الفترة التى تفصل بين بدء العملية الانتاجية وموعد جمع بعض المحاصيل ، واستجابة الكمية المعروضة للطلب على المحصول الزراعى ، وتضافر عمليات الانتاج الزراعى بحيث يصعب تحديد مقدار تغير النفقات المباشرة التى تترتب على تغير مقدار المنتج من محصول معين . فالدورة الزراعية فى مصر تجعل تحديد تكاليف انتاج كل محصول من الصعوبة بمكان ، لولا تدخل الجمعيات الزراعية فى شئون أصحاب الاقطاعيات لتحقيق رفاهيتهم المادية ، وتعزيز الحكومة لها فى هذا الاتجاه .

وإذا قامت الحكومة المصرية فى سنى ١٩٣٩ و ١٩٤٤ و١٩٤٧ بتوزيع ١٣،٧٧٠ فدانا من أرضها على ٣٨٦ من خريجى الكليات والمعاهد الزراعية ، على أن يدفعوا ثمنها مع تكاليف

المنشآت التى أقامتها بها أقساطا على آجال طويلة ، عدا مازودتها به على حسابها من مرافق عامة كالمساجد والنوادى ومياه الشرب والمنشآت الصحية والثقافية ، وامدادها أياها باعانات بلغت ١٤،١٥٠ جنيها ، وقروض المعاونة على استثمارها تشتمل الأسمدة والتقاوى والآلات الزراعية و بلغت ١٩٣،٢٠٠ من الجنيهات حتى نوفمبر سنة ١٩٥٠ كما أدلى بذلك الأستاذ السعيد السبع ، المدير العام لمصلحة الأملاك لمحرر الأهرام فى ٥٠/١١/١٠ ، فان بعض أصحاب الاقطاعيات قاموا بالشروط المقررة لانتفاعهم بهذا المشروع ، واستطاعوا بفضل نجاحهم فى استغلال اقطاعياتهم أن يسددوا ديونهم ويشتروا أراضى أخرى . ولكن أكثرهم خالفوا الشروط ولم يقم ٢٤٤ منهم باقطاعاتهم ، ووظف ٢٧ منهم فى هيئات مختلفة وعمل ثلاثة فى المحاماة والصيدلة ، وأجر كثير منهم اقطاعاتهم لآخرين ، كما أنهم لم يسددوا الأقساط المستحقة عليهم عن السنوات الثلاث الأخيرة ، وطالبوا بتأجيلها بدعوى سوء المحصول ، ولذلك رأى وزير الاقتصاد الوطنى ، رأفة بهم ، الاكتفاء بتحصيل قسط واحد من تلك الأقساط الثلاثة . وقد عجز أغلب أصحاب الاقطاعيات عن تسديد القروض التى منحوها ، ولم تقم الجمعيات التعاونية بتسديد القروض التى أخذتها من بنك التسليف وقدرها ١٤ ألف جنيه ، وتعتبر الحكومة ضامنة لهم فيها . والحق أن نظام الاقطاعيات مازال يفتقر إلى اعادة التنظيم .

وإذا كانت مصلحة الأملاك الأميرية قد وضعت خطة سديدة لتوزيع الاقطاعيات الزراعية على المعدمين فى كفر سعد (١) ، وأنشأت المساكن الحديثة هناك ، فان اقطاعيات المعدمين أحسن حالا من أغلب اقطاعيات خريجى كلية الزراعة ، ولو أنها لا تزيد تحسينا عن اقطاعيات خريجى معاهد الزراعة المتوسطة . فالمنتفعون المخالفون للشروط من أصحاب اقطاعيات كلية الزراعة قد قلت نواتج أراضيهم وأجرى الحجز عليهم مع أن الأشياء المحجوز عليها لا تفى بالديون المطلوبة منهم ، بينما نجاح المعدمين الذين وزعت عليهم بعض أراضى الحكومة أحسنوا استثمارها حتى بلغت غلة الفدان فى أراضيهم حوالى خمسة قناطير من القطن فأكثر وتزيد من ضريبتى ارز ، وبذلك أصبحوا بحمد الله فى عداد الأثرياء . فإذا ما تمسكت المصلحة بعقود الاقطاعيات صلح أحوال المنتفعين وبقوا فى اقطاعياتهم خصوصاً وأن صاحب الاقطاعية لا بد وأن يكون متزوجا وهذا فيه معنى الاستقرار وعدم الانشغال بغير زراعة الاقطاعية ورعاية

---

(١) تبلغ أراضى تفتيش كفر سعد كلها ٤٢ ألف فدان تزرع المصلحة منها على الذمة ٣٨ ٤ فدانا وأجرت المصلحة للاهالى ٣٥٩١ فدانا ، وخصصت ١٣٠٠ فدان لاستبدال المعاشات وتم تسليم ٨٤٥ فدانا منها الى اربابها ؛ واراضى الاقطاعيات الزراعية تبلغ ٣٢٤٦ فدانا ، ووزعت المصلحة على المعدمين ٣٠٩١ فدانا ، وجففت المصلحة بركة تبلغ ٤١٥ فدانا باعتها لأهل المنطقة بواقع ١٥٠ جنيها للفدان وأن هناك ٢٧ ألف فدانا اراضى بور ، تحت التقسيم وقد بيع منها للاهالى ١،٨٠٠ فدان بواقع ٣٠ جنيه للفدان .

مصالحها كما هو الحال فى اقطاعيات المعدمين . ولا شك فى أن العمل على التوجه بالاقطاعيات إلى أحسن الخريجين والمعدمين سوف يحقق الاهداف الاقتصادية من نظام الاقطاعيات ، خصوصاً إذا ما طبقت المصلحة شروط الانتفاع وسحبت الاقطاعيات من المستهترين بهذه الشروط.

وسوف تعيد وزارة الاقتصاد الوطنى النظر فى اختيار المنتفعين وتقضى على المهملين بعد أن تستشير النقابة الزراعية، فتتدخل لوضع حد لأهمال المنتمين لعضويتها منهم . فالواجب أن تعطى الاقطاعيات الزراعية لعناصر منتجة جديرة بتنفيذ الشروط المطلوبة وحفظ حقوق الدولة لما يعود على أصحاب الاقطاعيات السليمة وعلى الثروة الزراعية من فوائد وثمرات[1]. وإذا ما شكا خريجو الزراعة العليا من مطالبة الحكومة لهم بتسديد أقساط السنوات الثلاث الماضية دفعة واحدة ، وكان المبلغ المطلوب من كل منهم لا يقل عن ٧٠٠ جنيه ، وهو ما يثقل كاهل صاحب الاقطاعية، فانهم فى الواقع يهملون ولا يضاعفون الجهود والاعتماد على النفس. والحق أن الحكومة يجب أن تساعد على اصلاح الأرض الضعيفة ولو اقتضى الأمر الاعفاء من دفع الأقساط المتأخرة كلما كان صاحب الاقطاع مجدا يعيش على اقطاعيته ولا يؤجرها للغير . والحق أن المصلحة لو توفر لها الماء للرى والمال للانفاق على المستعمرات لاستطاعت أن تقدم للبلاد كل عام ١٠ آلاف فدان من الأراضى البور مستصلحة للزراعة . ولا شك أن المصلحة لو تمسكت بحقوقها وبالتزامات المنتفعين لما رأينا أن بين المنتفعين فى كفر سعد من الزراعيين من كلية الطب سبعة أفراد مع أن عددهم هناك ٤٨ منتفعا ، وفى دسوق لا يوجد إلا ستة أفراد من ٣٢ من أهل الزراعة . فهل كتب لمثل هؤلاء الخلود حتى اليوم الموعود !

والحق أن الاقطاعيات الزراعية سوف تؤدى إلى رفع شأن الزراعة والمزارعين والملكية خصوصاً وأن ٩٠٪ من سكان مصر ما زالوا يعيشون فى القرى والريف ، ويجب البحث فى الوسائل الكفيلة برفع مستوى هذه المجموعة الضخمة من السكان . ومصر تدرك خطورة الاصلاح الاجتماعى ولن تتوان عن بذل أى جهد فى سبيل تحقيق ماتصبو إليه فى رفع مستوى المعيشة بين سكان الريف . وإذا كان الفرق شاسعا بين الحياة فى الريف والحياة فى المدن، فان تقوية الريف سوف يضع حدا للهجرة منه إلى المدن ، وسوف يزيد من الوعى الاجتماعى وتقوية الاحساس بالحقوق والتبعات والمسئوليات على الوجه السليم . والعناية بالمستوى الاجتماعى فى الريف يحقق تكوين الريف تكوينا سليما ويدعو إلى رفع القدرة على الانتاج وزيادة الدخول .

---

(١) راجع المحاضرة النفيسة التى ألقاها محمد بك خطاب ، رئيس جمعية خريجى المعاهد الزراعية فى ٥٠/١١/٤ عن « السياسة الزراعية » لما فيها من خطوط للاصلاح الاجتماعى على صفحة المقطم فى ٥٠/١١/١٠ فهل كان « الناس اعداء ماجهلوا » ؟ . « وقارن الاسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين » للاستاذ الشيخ محمد الغزالى . وراجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ٥٥٩ من الطبعة الثانية .

والحق أن الاقطاعيات الزراعية سوف تستفيد من مشروع الضمان الاجتماعى الذى يؤمن ضد العجز والشيخوخة والمرض، ومن مشروع التعليم المجانى لأهل الاقطاعيات، ومن مشروع تعميم المياه الصالحة للشرب فى القرى، ومن مشروع الوحدات الصحية والمراكز الاجتماعية والتعليم الألزامى كما سوف تستفيد من التصنيع واستغلال أوقات فراغ المزارعين.

وإذا كانت الإقطاعيات الزراعية هى طريقة من طرائق التوزيع والتنظيم وتحسين حال المجتمع الزراعى فى بعض نواحيه، فانها لابد وأن تكون متقاربة الأحجام من حيث توزيعها على المستفيدين، فتقوم على وحدات إنتاجية صغيرة، وتتميز بأن تكون دورة رأس المال فيها بطيئة، وبذلك يستلزم أمر تمويلها الإنتظار تحت الظروف المعتادة قبل أن يساوى الدخل من الأراضى مقدار الجهود والمال الذى يندفع فى إصلاحها وفى إيجاد المنشآت الثابتة الملحقة بها، خصوصاً وأن الإنتاج الزراعى عرضة لكثير من التقلبات الجوية والإصابة بالأمراض والحشرات والفيضانات وغيرها. إلى هذا فقد ينقضى زمن طويل قبل أن يدخر صاحب الإقطاعية من دخله ما يكفى إما لشراء أرضه، وإما لإصلاح حالتها. وإذا نظرنا إلى موسمية الإنتاج الزراعى وجدناه يلازم ويؤثر فى موسمية الدخل لأصحاب الإقطاعيات. ألم تر أنه قد يصادف العمليات الزراعية ظروفا تقلل من إيرادات أصحاب هذه الإقطاعيات فتزيد مصروفاتهم على ايراداتهم، ولذلك تتجدد سلفياتهم القصيرة الأجل تمويل العمليات الموسمية فى الإنتاج الزراعى؟ ألم تر أن الزراعة تتطلب ادخارات لاتقل عن الاستثمارات الخاصة الاهلية؟

ولهذا نرى أن نظام الإقطاعيات الزراعية يتطلب دراسة وافية خاصة بحجمها وتمويلها وتسويق منتجاتها وتوزيع الدخول على أعضائها، بحيث تقوم هذه الدراسة على الفن والعلم والخبرة بدلا من تركها ألعوبة فى يد موزعيها وأصحابها. واذا كان لنا أن نختتم هذا البحث، فالواجب توجيه النظر الى البحوث الخاصة بتكاليف الإنتاج الزراعى وأن نأخذ بالمبادىء العامة التى وضعها الإقتصاديون والمحاسبون لحل مشكلات التكلفة فى الشئون الزراعية. ويكفى

---

(١) يجب أن يكون صاحب الإقطاعية من خريجى المعاهد العلمية ومن الطبقات المعدمة على علم تام بأنواع السلف، إذ منها ماهو قصير الأجل، ومنها ماهو متوسطه أو طويله كما أن هناك ١ ـ سلف الاستثمار Investment Loans وهى التى تستعمل فى شراء الأرض الزراعية والمبانى والآلات وما إلى ذلك مما يتخذ شكل رأس المال الثابت ٢ ـ سلف الانتاج Production Loans وهى التى تقوم بالنفقات الاضافية لشراء التقاوى والعلف والسماد والوقود ودفع أجور العمال إلى غير ذلك من المصروفات الجارية اللازمة لعمليات الانتاج الزراعى ٣ ـ سلف الاستهلاك Consumption Loans وهى التى تستعمل فى الحصول على السلع والخدمات التى تتصل اتصالا مباشرا بعمليات الانتاج غير المباشر وهى عادة سلف تستهلك دفعة واحدة أو تدريجا تبعا لنوع السلع التى تشترى بها.

أن نشير الى ما قاله الأستاذ بولدنج عن تحليل هذه التكاليف فى كتابه « التحليل الإقتصادى » صفحة ٤٥٧ حيث قال إن الدخل الكلى = المصروفات العامة الكلية total outlay مضافا اليه الأرباح الفعلية actual profit وأن المصروفات العامة مضافا اليها الأرباح العادية تساوى التكاليف الكلية ، وأن الدخل الكلى مخصوماً منه التكاليف الكلية يساوى الأرباح الفعلية بعد خصم الأرباح العادية ، وأن هذا يساوى الدخل الصافى . وهذا ماورد فى المرجع المذكور :

Total revenue — total outlay = actual profit

Total oultay + normal profit = total cost

∴ total revenue — total cost = actual profit — normal profit = actual revenue.

فإنتاج أية ثروة فى الإقطاعيات الزراعية يستوجب استهلاك كمية معينة من ثروات موجودة أو منتجة من قبل . ومقدار هذه الثروات المستهلكة هو ما يعبر عنه بنفقة أو تكاليف الإنتاج أو ثمن الإنتاج ، وسمى ثمن الإنتاج لأنه الثمن الذى يدفعه صاحب الإقطاعية فى سبيل الحصول على عوامل الإنتاج . ونرى من الوجهة النظرية أن نفقة الإنتاج عبارة عن الوحدات المتجانسة التى تتساوى فيها المنفعة الحدية لصاحب الإقطاعية بحيث يجنى منها أقصى محصول من المنفعة . وصاحب الإقطاعية لن يستطيع أن يحصل على أحسن نتيجة إلا إذا اتبع فى توزيع موارد الإنتاج مبدأ الحدية المتساوية مع ما يلازمها من المنفعة الحدية لكل نفقة من النفقات . ونفقة الإنتاج أكبر ضابط لتوزيع موارد صاحب الإقطاعية بحيث تتساوى منافعها الحدية . فهل للفنيين بالحكومة المصرية أن يتدخلوا تدخلا فعليا فى إدارة الإقطاعيات الزراعية ويظهروا لأصحابها أو القائمين بها السبيل القويم حتى يتحقق الغرض الذى من أجله أنشئت هذه الإقطاعيات ، فتدار على أساس قويم تدر الربح عليهم وتسعد الأمة بتشجيع هذا النظام لما فيه خير البلاد ؟

الواقع أن الفنيين يعرفون أن الإيراد الصافى net revenue اذا كان صفرا ، فان الربح الفعلى actual profit سوف يساوى الربح العادى normal profit ، وأنه اذا كان الإيراد الصافى متزايدا Positive فان أصحاب الإقطاعيات سوف يقومون بأعمالهم وهم فى اطمئنان على عوائد أعمالهم من الربح العادى ؛ أما اذا كان الإيراد الصافى متناقصا negative فان أعمالهم سوف يكون مآلها الخسارة وسوء المآل . والأمم الرشيدة هى التى تعاون طبقاتها العاملة بما لديها من فن وعلم وخبرة لترفع من دخول هذه الطبقات ، وهذا لايتحقق الا اذا صاغت مؤسساتها بما يتفق وتقدم حياة أفرادها أى كما يقول اجاراوالا Agarawala فى كتابه عن الدخل الأهلى من الزراعة فى الهند Our available industrial advantages & resources must be utilised so as to occupy the entire range availble for their utilisation

فالدخل الأهلى هو معيار تقدم الأمة، وعليه يتوقف رخاء البلاد ورفاهيتها(١) ؛ «وان فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها، وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون».

وفى الختام أتقدم بوافر الشكر والامتنان لمطبعة الشبكشى لما قامت به من حسن التنسيق وتمام التنميق والمراجعة الدقيقة حتى ظهر هذا الكتاب فى مظهره السليم، وأخص بالذكر الأستاذ محمود افندى الشبكشى صاحب المطبعة ومحمد افندى البارودى اليد العاملة لما قاما به من تنفيذ هذا الكتاب على وجهه الأكمل وصحة حروفه وكمال ترتيبه.

فى ١٩٥١/١/٢٤

محمد فهمى لبيطه

أستاذ الاقتصاد الصناعى

كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة

---

(١) يتحقق رخاء الاقطاعيات الزراعية عندما نميز بين تكاليف انتاج الاقطاعية وبين تكاليف دخل كل وحدة من مفردات التكلفة، فنلاحظ أن التكاليف الكلية تساوى التكاليف الثابتة الكلية مضافاً اليها التكاليف المتغيرة الكلية Total cost = total fixed cost + total variable cost وقد تتحمل الحكومة أو الجمعيات التعاونية موقتا التكاليف الثابتة حيث أنها تكاليف لابد أن يتحملها المنتج على مدى الزمن، سواء أنتج كثيرا أو قليلا أما التكاليف المتغيرة الكلية فهى التى تتوقف على كمية المنتجات، ولا بد أن يتحملها صاحب الاقطاعية ولذلك فهى الحافز على نشاطه ودوام جده واجتهاده. فاذا تحملت الجمعيات التعاونية أو الحكومة التكاليف الثابتة الكلية، وهى تشمل الضرائب ومصاريف الاعداد والصيانة، فان التكاليف المتغيرة الكلية كثمن المواد الأولية وأجور العمال ومصاريف التجديد والتعمير ومصاريف الصيانة العامة سوف تحفز صاحب الاقطاعية على تقدير قيمتها، خصوصاً وأنها تقل بزيادة المنتجات وترتفع إذا قلت المنتجات وزادت مفردات الضياع.

ولا يخفى أن متوسط تكاليف الانتاج عبارة عن التكاليف الكلية مقسومة على عدد الوحدات وهذا يبين لصاحب الاقطاعية ضرورة زيادة منتجاته حتى يزيد دخله، إذ أن متوسط التكاليف الكلية يساوى متوسطه التكاليف الثابته مضافا اليها متوسط التكاليف المتغيرة، وإذا نظرنا إلى التكاليف الحدية وجدناها عبارة عن تكاليف الانتاج الكلية مضافا اليها وحدة من التكاليف الانتاجية للوحدة الأخيرة. ومن ذلك يتبين أن ثبات تكاليف الانتاج المتغيرة سوف يدعو إلى زيادة دخل أصحاب الاقطاعيات على مدى الزمن، خصوصا وأن زيادة غلة الأرض سوف تعود على صاحب الاقطاعية بدخل متزايد يرفع من مستواه وينعم بكل ما يلقاه من الحكومة فى تخفيض نفقات الانتاج الكلية.

فهرست الدخل الاهلى

صفحة

للمؤلف . . . . . ١ ـ ٢

تمهيد وتوجيه . . . . . ٣ ـ ١٨

١ ـ البيئة الاقتصادية والاصلاح . . . . . ٣ ـ ٤

٢ ـ رفاهية الشعب وأصول الدخل الأهلى . . . . . ٤ ـ ٥

٣ ـ الدخل الأهلى والتشريعات العمالية العامة والخاصة . . . . . ٥ ـ ١٤

(ا) قانون مجانية التعليم ٥

(ب) « تشغيل الأحداث . . . . . ٥ ـ ٦

(ج) « تشغيل النساء ٦

(د) « تحديد ساعات العمل . . . . . ٦ ـ ٧

(هـ) « اصابات العمل ٧

(و) « المحال الصناعية والتجارية المعروف بالمحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة على العمل والعمال . ٧

(ز) قانون إحصاء العمل والعمال . . . . . ٧ ـ ٨

(ح) « استعمال اللغة العربية وتعديله ٨

(ط) « التأمين ضد مخاطر العمل ٨

(ى) « نقابات العمال . . . . . ٨ ـ ٩

(ك) « البطاقات الشخصية ٩

(ل) « تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ٩

(م) « ترك الوظيفة . . . . . ٩ ـ ١٠

(ن) « عقد العمل الفردى ١٠

(س) « عقد العمل المشترك . . . . . ١٠ ـ ١١

(ع) الأمر العسكرى بمنح علاوة الغلاء ١١

(ف) تشريع لجان التوفيق وهيئة التحكيم ١١

(ص) قانون تحديد حد أدنى للاجور . . . . . ١١ ـ ١٢

صفحة

(ق) قانون تحديد معاش العامل ١٢
(ر) مشروع قانون التأمين الاجتماعى ١٢
(ش) مشروع قانون الضمان الاجتماعى . . . . ١٣ — ١٤
(ت) قانون الجمعيات التعاونية ١٤
٤ — مبادىء الدخل الأهلى والتوجيه الاقتصادى . . . ١٤ — ١٥
٥ — موضوعات الكتاب . . . . . ١٥ — ١٨

مقدمة وتصدير . . . . . ١٩ — ٢٠
١ — علم الاقتصاد ومبادىء الدخل الأهلى . . . . ١٩ — ٢٠
٢ — رجال العلم والمال والأعمال ونظرتهم إلى الدخل الأهلى العام . . ٢٠
٣ — قواعد التحليل والتطبيق فى شئون الدخل الأهلى العام . . ٢٠

الفصل الأول : ندرة الموارد والدخل الأهلى وتعدد أهدافه . . . ٢١ — ٣٦
المبحث الأول — ندرة الموارد وحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية . . ٢١ — ٢٤
المبحث الثانى — ندرة الموارد وعملية الاختيار والتفضيل . . . ٢٤ — ٢٦
المبحث الثالث — الدخل الأهلى وسلم التفضيل فى حدود هيكل الأسعار . . ٢٦ — ٣٠
المبحث الرابع — توزيع الموارد والاعتبارات الدخلية على ضوء النظرية الحدية . ٣٠ — ٣٦

الفصل الثانى : الظواهر الحدية الاقتصادية وتحليلها على ضوء الدخول القومية . ٣٧ — ٥٣
المبحث الأول — الظواهر الاقتصادية والأهداف الاجتماعية . . . ٣٨ — ٤١
المبحث الثانى — الظواهر الاقتصادية والتصنيع القومى والدخل الأهلى . . ٤١ — ٤٤
المبحث الثالث — الدخل الأهلى وأثره فى التطور وعناصره . . . ٤٤ — ٤٦
المبحث الرابع — التحليل الاقتصادى وأحوال التوازن فى شئون الدخل الأهلى ومركز الزمن منه . . . . . ٤٦ — ٥٠
المبحث الخامس — عامل التوقع والدخل الأهلى . . . ٣ . ٥٠ — ٥٣

الفصل الثالث : الدخل الأهلى من الزراعة وعناصره . . . . ٥٤ — ١٩٦
المبحث الأول — الزراعة وإصلاح الأراضى وتعميم المراكز الاجتماعية والتصنيع الريفى والضمان الاجتماعى للوصول للوحدة المثلى . . . . ٥٧ — ٨٩
١ — إصلاح الأراضى والرى وزيادة الانتاج الزراعى . . . ٥٧ — ٦٢
٢ — الزراعة وتصنيع الريف وتصنيع ما يمكن تصنيعه . . . ٦٢ — ٦٥
٣ — الزراعة وتعميم المراكز الاجتماعية فى الريف لتصنيعه . . ٦٥ — ٦٧

صفحة

٤ ـ اصلاح الأراضى والتصنيع الريفى . . . . . ٦٧ ـ ٧٢
٥ ـ المنافع العامة والخاصة والتصنيع . . . . . ٧٢ ـ ٧٤
٦ ـ بين الزراعة والصناعة والضرائب للوصول إلى الحد العقارى الأمثل . ٧٤ ـ ٧٨
٧ ـ التوازن بين الزراعة والصناعة للوصول للوحدة الزراعية المثلى . . ٧٨ ـ ٨٢
٨ ـ التوجيهات الدولية وإصلاح الريف للوصول للحد الدخلى الأمثل . . ٨٢ ـ ٨٤
٩ ـ الاصلاح الزراعى والضمان الاجتماعى لزيادة الدخل الأهلى . . ٨٤ ـ ٨٩
المبحث الثاني ـ الزراعة وحجم المشروع الزراعى الأمثل وتوزيع الأراضى . ٨٩ ـ ١١٣
١ ـ الوحدة المثالية فى الشئون الزراعية . . . . . ٩٤ ـ ٩٩
٢ ـ الوحدة المثالية والتنظيم الداخلى والخارجى . . . . ١٠٠ ـ ١٠٢
٣ ـ الوحدة المثالية وتنظيم الملكية الزراعية . . . . ١٠٢ ـ ١٠٦
٤ ـ التوازن وتعادل المنفعة . . . . . ١٠٦ ـ ١١٠
٥ ـ الوحدة المثلى والمدخل الأهلى . . . . . ١١٠ ـ ١١٣
المبحث الثالث ـ الحجم المثالى ودخول الزراع والمزارعين . . ١١٣ ـ ١٣٨
١ ـ التفتت والتشتت والوحدة الزراعية المثلى . . . . ١١٣ ـ ١١٨
٢ ـ التجمع والاشراف للوصول الى الوحدة المثلى . . . ١١٨ ـ ١٢١
٣ ـ الوحدة المثالية والتقدم الفنى فى الزراعة وأصول الريع . . ١٢١ ـ ١٢٤
٤ ـ الحجم الأمثل والريع والايجارة والأسعار . . . . ١٢٤ ـ ١٢٦
٥ ـ الريع وطبيعته ومرجعه وتطوره . . . . . ١٢٦ ـ ١٣١
٦ ـ الوحدة المثلى والايجارات الزراعية فى المدى الطويل والتشريعات الزراعية ١٣١ ـ ١٣٤
٧ ـ الحجم الأمثل وزيادة الدخل الأهلى . . . . ١٣٤ ـ ١٣٥
٨ ـ الحد الأمثل والتشريعات العمالية فى الزراعة . . . ١٣٥ ـ ١٣٨
المبحث الرابع ـ الأوضاع الاجتماعية وتنظيم علاقة المزارعين بالأرض . . ١٣٨ ـ ١٩٦
١ ـ الحد الأدنى والحد الأعلى للملكية وتخليص البلاد من التدخل الاجنبى . ١٤٠ ـ ١٥٠
٢ ـ الاوضاع الاجتماعية وطرق استغلال الارض ووزارة الشئون الاجتماعية . ١٥٠ ـ ١٥٤
٣ ـ الاوضاع الاجتماعية وارتباطها بالثروة الحيوانية وسلفياتها . . ١٥٥ ـ ١٥٨
٤ ـ الاوضاع الاجتماعية والحد الأدنى للاجور . . . . ١٥٨ ـ ١٦١
٥ ـ الحد الأدنى وعناصر التفاعل . . . . . ١٦١ ـ ١٦٤
٦ ـ الحد الأدنى وتكييفه على ضوء النظرية الانتاجية الحدية . . ١٦٤ ـ ١٧٠

صفحة

٧ ـ الحد الأدنى القانونى والانتاجية الحدية للعامل . . . ١٧٠ ـ ١٧٦
٨ ـ تطورات نظرية الانتاجية الحدية والحد الأدنى للاجور القانونية . ١٧٦ ـ ١٧٨
٩ ـ نظرية مخصص الاجور والنفقات الثابتة . . . . ١٧٨ ـ ١٨٠
١٠ ـ نظرية الانتاجية الحدية فى قالبها الصحيح والاجور القانونية . ١٨١ ـ ١٨٣
١١ ـ الحد الادنى القانونى وتنفيذه بالتشريع . . . . ١٨٣ ـ ١٨٥
١٢ ـ الحد الادني للاجور القانونية وعمال الزراعة . . . ١٨٥ ـ ١٨٩
١٣ ـ تفاوت الاجور والحد الادنى لأجور عمال الزراعة . . . ١٨٩ ـ ١٩٣
١٤ ـ الحد الادنى للاجور القانونية فى وضعه الاقتصادى الصحيح بالنسبة لعمال الزراعة ١٩٣ ـ ١٩٦

الفصل الرابع : الأوضاع الاجتماعية والجمعيات التعاونية فى الزراعة . . ١٩٧ ـ ٢٨٤
١ ـ الحركة التعاونية فى مصر . . . . . ١٩٧ ـ ١٩٨
٢ ـ التعاون والانعاش الاجتماعى . . . . . ١٩٨ ـ ٢٠١
٣ ـ التعاون والتصنيع الريفى ٢٠١
٤ ـ التعاون وتعدد نواحيه . . . . . ٢٠١ ـ ٢٠٣
المبحث الأول ـ التعاون الزراعى وطبيعته وتطوره . . . ٢٠٣ ـ ٢٠٩
١ ـ التعاون الزراعى ونواحيه وامتداد سلطانه . . . ٢٠٣ ـ ٢٠٥
٢ ـ التعاون وديمقراطية نظامه . . . . . ٢٠٥ ـ ٢٠٧
٣ ـ التعاون ودواعيه للاستقرار والتوازن . . . . ٢٠٧ ـ ٢٠٩
المبحث الثانى ـ قوة الجمعيات التعاونية ومجال سلطانها . . . ٢٠٩ ـ ٢١٧
١ ـ قواعد الجمعيات التعاونية والمعونة الذاتية المتبادلة الديمقراطية . ٢٠٩ ـ ٢١١
٢ ـ التعاون والوحدة المثلى والتصنيع والتمويل . . . ٢١١ ـ ٢١٢
٣ ـ التعاون والضمان الاجتماعى لاعضائه وانتشاره . . . ٢١٢ ـ ٢١٣
٤ ـ التعاون وخلق المنافع الاقتصادية للاعضاء . . . . ٢١٣ ـ ٢١٤
٥ ـ التعاون واختياره طوعا واقناعا لاجبرا والتزاما . . . ٢١٤ ـ ٢١٥
٦ ـ التعاون وتغلغله فى الحركات التساهمية . . . . ٢١٥ ـ ٢١٧
المبحث الثالث ـ النظام التعاونى ونظام الطبقات ومعاشهم . . . ٢١٧ ـ ٢٢٣
١ ـ التعاون والاستعمار الزراعى . . . . . ٢١٧ ـ ٢١٨
٢ ـ التعاون ومجالس المديريات والاشراف على الشئون الزراعية لمحاربة الغلاء ٢١٨ ـ ٢٢٠

صفحة

٣ ـ التعاون وحسن توزيع المنتجات الزراعية . . . . ٢٢٠ ـ ٢٢٢
٤ ـ الجمعيات التعاونية والاحصاءات الزراعية . . . . ٢٢٢ ـ ٢٢٣
المبحث الرابع ـ مبادىء التعاون وقواعده وخدماته الاجتماعية . . . ٢٢٣ ـ ٢٣٦
١ ـ التعاون والدخل الاهلى . . . . . ٢٢٣ ـ ٢٢٦
٢ ـ التعاون ومبادؤه السبعة . . . . . ٢٢٦ ـ ٢٣٦
(ا) الفرد المجموع والمجموع للفرد ٢٢٦
(ب) الناس سواسية وأهدافهم بالجملة واحدة . . . . ٢٢٦ ـ ٢٢٧
(حـ) الاشتراك فى التعاون اختيارى ٢٢٧
(د) رأس المال تعاونى . . . . . ٢٢٧ ـ ٢٢٨
(هـ) خدمة الاعضاء خدمة اقتصادية . . . . . ٢٢٨ ـ ٢٢٩
(و) خدمة الاعضاء خدمة اجتماعية . . . . . ٢٢٩ ـ ٢٣١
(ز) سعادة الاعضاء الجماعية . . . . . ٢٣١ ـ ٢٣٦
مركز المرأة من التعاون . . . . . ٢٣٢ ـ ٢٣٤
التعاون ومساعدة الحكومة فى الإصلاح . . . . ٢٣٤ ـ ٢٣٦
المبحث الخامس : التعاون والائتمان الزراعى والتمويل . . . . ٢٣٦ ـ ٢٤٨
١ ـ التعاون وحاجته للقروض . . . . . ٢٣٦ ـ ٢٣٧
٢ ـ التعاون بين القروض الأهلية والدولية . . . . ٢٣٧ ـ ٢٣٨
٣ ـ التعاون والبنك الصناعى المصرى . . . . ٢٣٨ ـ ٢٣٩
٤ ـ التعاون والقروض التعاونية . . . . . ٢٣٩ ـ ٢٤٠
٥ ـ بنك التسليف الزراعى والتعاونى وقروضه . . . . ٢٤٠ ـ ١٤٧
٦ ـ التعاون والشخصية المعنوية والحرية . . . . ٢٤٧ ـ ٢٤٨
المبحث السادس : النظام التعاونى بين الرأسمالية والاشتراكية . . ٢٤٨ ـ ٢٧١
١ ـ وجوه الخلاف بين التعاون والرأسمالية والاشتراكية . . ٢٤٩ ـ ٢٥٥
٢ ـ وجوه الضعف فى التعاون وفى الاشتراكية والرأسمالية . . ٢٥٥ ـ ٢٥٦
٣ ـ التعاون وصغار الموظفين وكبارهم . . . . ٢٥٦ ـ ٢٥٨
٤ ـ التعاون والأفكار الاشتراكية . . . . . ٢٥٨ ـ ٢٥٩
٥ ـ التعاون وسن التشريعات ٢٥٩
٦ ـ التعاون والاسواق . . . . . ٢٥٩ ـ ٢٧١

صفحة

٧ ـ تنوع الاسواق . . . . . ٢٦٠ ـ ٢٦١
٨ ـ أسواق المواد الاولية وأسواق سلع الإنتاج . . . ٢٦١ ـ ٢٦٢
٩ ـ أسواق السلع المعمرة وموارد قيمتها . . . . ٢٦٢ ـ ٢٦٣
١٠ ـ الاسواق المنظمة والاسواق الكاملة . . . . ٢٦٣ ـ ٢٦٤
١١ ـ أسواق القطن وعملياته . . . . . ٢٦٤ ـ ٢٦٧
١٢ ـ أسواق السلع الزراعية وأسواق السلع المصنوعة . . . ٢٦٧ ـ ٢٦٨
١٣ ـ تفاوت أسعار القطن والاعتبارات الخاصة بها . . . ٢٦٨ ـ ٢٧١
المبحث السابع ـ التعاون والاقتصاد الزراعى ووجوه استقرار الدخل الاهلى من الزراعة ٢٧١ ـ ٢٨٤
١ ـ زيادة الدخل الزراعى ومركز الحكومة منه . . . ٢٧٦ ـ ٢٧٨
٢ ـ الدخل والثروة الزراعية وغيرها ٢٧٨
٣ ـ الدخل الاهلى وموارده وإحصائياته . . . . ٢٧٩ ـ ٢٨١
٤ ـ الدخل الاهلى ونصيب الضرائب من الزراعة والصناعة والمزيد من دخولها ٢٨١ ـ ٢٨٣
٥ ـ تنظيم القوى العاملة فى البلاد . . . . ٢٨٣ ـ ٢٨٤
٦ ـ الدخل والرفاهية المادية ٢٨٤
الفصل الخامس : المزارع المشتركة والإقطاعيات الزراعية . . ٢٨٥ ـ ٣١٥
١ ـ أنواع المزارع المشتركة وخصائصها . . . . ٢٨٥ ـ ٢٨٦
٢ ـ المزارع المشتركة والحكومة . . . . . ٢٨٦ ـ ٢٨٩
٣ ـ المزارع المشتركة ومعناها ووظيفتها . . . . ٢٨٩ ـ ٢٩٠
٤ ـ المزارع المشتركة والأعضاء والعمال . . . . ٢٩٠ ـ ٢٩١
٥ ـ المزارع المشتركة وفوائدها . . . . . ٢٩١ ـ ٢٩٢
٦ ـ المزارع المشتركة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى . . ٢٩٢ ـ ٢٩٤
٧ ـ المزارعة المشتركة ومواضع ضعفها . . . . ٢٩٤ ـ ٢٩٥
٨ ـ المزارعة المشتركة بين النجاح والفشل . . . . ٢٩٥ ـ ٢٩٧
٩ ـ المزارع المشتركة فى طريقها المستقيم . . . . ٢٩٨ ـ ٣١١
١٠ ـ المزارع المشتركة والاحصائيات الخاصة بها . . . ٣١١ ـ ٣١٣
١١ ـ المزارع المشتركة ودراستها من الوجهة الاقتصادية . . ٣١٣ ـ ٣١٤
١٢ ـ المزارع المشتركة وتكاليفها ودخولها ومستقرها . . ٣١٤ ـ ٣١٦
١٣ ـ فهرست الكتاب . . . . . ٣١٦ ـ ٣٢٢
تحليل تقويم النهاية فى شئون الدخل بين العمالة والبطالة . . ٣٢٣ ـ ٣٢٩
مراجع الكتاب . . . . . ٣٣٠ ـ ٣٣٦

تحليل وتقويم الغاية بالنهاية

الدخل هو ما يحصل عليه المرء لاشباع حاجاته فى فترة معينة من الزمن، وهو مظهر العلاقة بين انتاج المرء واستهلاكه، فاذا زاد انتاجه زاد دخله وتنوعت مفردات صرفه. وإذا قل استهلاكه بوقى انتاجه على ما هو عليه زاد دخله نسبياً وزادت مدخراته . وإذا تحول استهلاكه إلى انتاج أقوى عن ذى قبل ، زاد دخله العام وارتفع مستوى معيشة أهله[1] . فترى أن الدخل يوزع على مفردات الاستهلاك المختلفة ، وأن هذه المفردات منها ما يستهلك استهلاكا كاملا كالطعام ، ومنها ما يستهلك على فترة طويلة من الزمن مثل استهلاك الملبس والمفروشات والسيارات الخاصة ، ومنها مالا يستهلك الا بعد وفاة صاحبه مثل استهلاك المبانى والمنازل الخاصة بالمرء . فالاستهلاك قد يكون مبيدا للسلع والخدمات ، وقد يكون منتجا لسلع أخرى تعيش وترفع من قدرة صاحبها على العيش عيشة راضية. فإذا استثمرنا الدخل فى زيادة الاصول assets ، رفعنا مستوى معيشة الأفراد، وقومنا رفاهية معداتهم. وكلما وازنا بين مفردات الإستهلاك وبين حسن استعمالها زدنا من دخول الأفراد والجماعات والدولة التى يعيشون فيها. فالاستهلاك هو الغرض الأسمى للانتاج . ولهذا كلما كان الاستهلاك موجبا للانتاج السليم زادت منافعه وقلت مضايعه wastes وارتفعت به دخول أصحابه . ومن الناحية الأخرى كلما كان الاستهلاك موجها إلى الضياع . كلما قلت الأموال الموجهة للصناعة والزراعة والتجارة ، وبذلك تزيد الفاقة والبطالة بين العوامل المختلفة التى تدعو إلى المزيد من انخفاض مستوى معيشة السكان . فالدخل قوام الحياة ، وعليه يتوقف مستوى معيشة الأفراد والجماعات .

وإذا نحن قد حللنا فى هذا الكتاب مفردات الدخل الاهلى من الزراعة والصناعة والتجارة ، وأظهرنا أثر التشريعات العمالية فى زيادة دخل الطبقة العاملة ، وشرحنا أثر ندرة الموارد على دخول عوامل الانتاج على ضوء النظرية الحدية ، وبينا الظواهر الاقتصادية ومشكلاتها فى زيادة الدخل الاهلى العام ، فان الدخل الاهلى يتأثر بالتطورات الاقتصادية وحسن توجيه عوامل الانتاج المختلفة ، كما يتأثر بأحوال النقد وما يحققه من توازن . وقد واجهنا التوازن الاقتصادى سواء أكان توازنا جزئيا أو توازنا كليا ، وعالجناه فى أحوال الزراعة ، مبينين أثره فى التقدم الزراعى وزيادة دخول الأفراد والطبقات العاملة فيه ، خصوصاً إذا ما عززت الحكومة الدخول الزراعية بالتصنيع الريفى وتعميم المراكز الاجتماعية فى الريف . وإذا كان اصلاح الأراضى وحسن توزيعها من قواعد زيادة الدخل الأهلى ، فان اعادة توزيع الثروة العقارية الزراعية من شأنه رفع مستوى الانتاج عامة ، وزيادة دخول المزارعين خاصة .

---

(١) راجع الأستاذ سليجمان فى كتابه « البيع بالتقسيط » بجزئيه ، و « العلاقات الاقتصادية الدولية » للمؤلف بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزة عليش صفحة ١٨ ـ ٢٣ و٤٠ ـ ٤٥ و١٠٢ ـ ١٠٧ .

وإذا كانت الضرورة تقتضى التوازن بين الزراعة والصناعة ، فان التوجيهات الأهلية خير من التوجيهات الدولية فى رفع مستوى الانتاج الزراعى ومن ثم الصناعى ، إذ أن حجم المشروعات الزراعية والصناعية من مقتضيات الظروف المحلية . والوحدة المثالية فى الشئون الزراعية من اختصاصات الحكومات الشعبية دون غيرها . ولا شك أن الحكومة المصرية تعمل جاهدة فى التوفيق بين الملكية الزراعية وحجم المشروع الزراعى والصناعى إذا ماتحقق لها الاستقلال فيما تعمل وفيما تفعل ، اذ أن المنافع الأهلية تقتضى البعد عن التدخل الأجنبى الذى يعمل لتحقيق المنافع الدولية . والوحدة المثلى الأهلية خير شفيع لزيادة الدخول الأهلية خصوصاً إذا ماتدخلت الحكومة المصرية وقضت على نظام التفتت المشين أو التجميع المريب . فالوحدة المثلى تقتضى التدخل والأشراف لتحقيق الرفاهية المادية لطبقات الشعب ، دون تشجيع كبار الملاك فى الحصول على الريع الذى لا يستحقونه فى الاستغلال الزراعى العام . فإذا كان الريع وضع من الأوضاع التى عضدها القانون ونظمها التشريع ، فالحكومة الشعبية هى التى تحد من تغلغله فى الأوضاع الاجتماعية المصرية ، إما عن طريق التدخل فى الإيجارات الزراعية ، وإما عن طريق إعادة توزيع الثروة العقارية . كذلك فى مقدور الحكومة الشعبية أن تتدخل فى أجور عمال الزراعة عن طريق التشريع خصوصاً إذا كان الجو يسوده الإحتكار أو المنافسة الإحتكارية . فتنظيم علاقة المزارعين بالأرض تتطلب من الحكومة تدخلا وتوجيها يحقق مصالح الطبقات الزراعية جميعاً . ووزارة الشئون الإجتماعية فى مقدورها الإشراف على الأوضاع الإجتماعية لتحقيق حسن استغلال الأرض والدعوة إلى رفع الإنتاجية الحدية للعامل الزراعى فى البلاد . ولذلك درسنا فى هذا الكتاب الأوضاع الإجتماعية والحد الأدنى للأجور فى الشئون الزراعية ، وبينا عناصر التفاعل فى الإنتاج الزراعى العام ، وأثر الإنتاجية الحدية فى رفع الأجور وعوائد إنتاج المنظمين ، كما أظهرنا طرق تحديد الأجر بالتشريع وأثر ذلك فى عمال الزراعة المصرية .

وإذا ما اختتمنا هذا الكتاب بالأوضاع الاجتماعية ومركز التعاون والجمعيات التعاونية والائتمان الزراعى والتسويق التعاونى وهيكل الأسعار منها ، عالجنا المزارع الاجتماعية والاقطاعيات الزراعية لما لها من أثر فى تعديل السياسة الزراعية وزيادة الدخل الاهلى من الاستثمارات الزراعية . وإذا ما زاد الدخل الاهلى من الزراعة ، وبان أثره فى التصنيع الريفى ، مهد الطريق لإعداد العدة لزيادة الدخل من الصناعة فى البلاد ، وقلل من الجهود الضائعة التى كانت تظهر فى كثرة أوقات فراغ الفلاحين فى مصر ، ومن ثم انتشار البطالة فى كثير من

---

(١) راجع « الأزمة الإجتماعية فى زمننا الحاضر The Social Crisis of Our Time تأليف روبك Wilhelm Röpke وقارن « دراسات فى الانقلاب الإقتصادى Studies in Revolution » تأليف ادوارد هالت كار Edward Hallett Carr ، والاقتصاد الزراعى تأليف كوهن Cohen

النواحى الاجتماعية فى الريف والمدن المصرية . ألم تر أن الشحاذة قد انتشرت فى كثير من المدن ، وعضدتها وزارة الأوقاف مما زاد الطين بلة كما حدث فى انجلترا عندما شرعت قوانين الفقر فى عام ١٩٠١ حيث أوجدت وجوه الرزق الكثيرة للعاطلين والمرضى والأرامل والشيوخ وحيث قدمت المساعدات المالية فظهر قانون الفقر المعدل فى سنة ١٩٣٨ الذى استزاد من عدد العمال الذين يعتمدون على المساعدة دون جهد أو عمل ، وكان أولى الحلول بالاهتمام وضع سياسة إنشائية واسعة النطاق يكون هدفها أولا زيادة الطلب على الأيدى العاملة حتى يقل عدد العاطلين والمتعطلين فيزيد بذلك دخل العاملين ثانياً ـ القضاء على ضعاف الأخلاق الذين لايكدون ولا يكدحون بل يعيشون عبئا على المجتمع ، فيتهاونون وينغمسون فى شتى ضروب الاسراف والانفاق ثالثاً ـ العمل على تطهير المجتمع من الطبقات التى تعمل على الفوضى وتميل إلى البطالة والفراغ حتى قال الشاعر عنهم .

« إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة

البطالة والعمالة

والحق أن البطالة مضيعة للجهود ، وحافز على الاهمال والكسل والضياع ، وسبب قوى فى انخفاض مستوى الدخل الاهلى العام . ولهذا نرى ضرورة شرح بعض نواحى البطالة حتى يكون علاجها على أساس سليم ، يزيد من الدخل ، ويرفع من شأن العمالة ، ويرقى بمستوى المعيشة فى البلاد . فلا ضياع ولا فساد ولا اهمال وسوء الاعتماد على الغير .

والبطالة يمكن تعريفها بأنها الفرق بين كميتين ، أحدهما الكمية الكبرى وهى القوة الكلية العاملة labour force والأخرى وهى الكمية الصغرى وهى حجم التوظف Volume of employment.(١) والقوة الكلية العاملة معناها الطاقة القصوى المحتملة أى حجم القوى العاملة ، فقد تشمل الطلاب بالمدارس والكليات كما قد تشمل الزوجات والعجزة والشيوخ وكل الأفراد الذين قد يعملون إذ دعا داعى الوطنية إلى العمل فى أوقات الحروب والأزمات ، خصوصاً عندما تسنح فرصة رفع الأجور إلى استغلالها لزيادة دخول أرباب الأسر الفقيرة والثرية سواء . ومع أن هذه الفئات قد تدخل من ضمن القوة الكلية العاملة فى الظروف الاستثنائية ، إلا أنه لا يمكن اعتبارها من ضمن الطبقات العاطلة فى الأوقات العادية والظروف السلمية . أما حجم التوظف الكلى فيشمل جميع من يشتغلون بأجر . ومع أنه من الممكن أن نستبعد الزوجات والطلاب والشيوخ من حجم التوظف ، فإنه لا يمكن استبعادهم عندما يشتغلون بأجر معين أو عندما يشتغلون في منازلهم ، وهم فى ذلك لا يختلفون عمن يشتغلون لحسابهم عن تجار

(١) راجع رسالتنا عن العمل والعمال فى مصر ، وقارن أشلى فى كتابه « تنظيم الأعمال » وأيضاً بولدنج فى كتابه التحليل الإقتصادى صفحات ٢٩٣ ـ ٢٩٤ر٣١٦ ـ ٣١٨ر٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

التجزئة وباعة الألبان وسائقي السيارات التي يملكونها . وهؤلاء جميعاً يؤثرون فى حجم التوظف مثلهم مثل من يشتغلون فى صناعات منزلية ومن يقومون بعمل من الأعمال المهنية فى أوقات فراغهم فى حدائقهم أو فى صيد الأسماك والطيور وغيرها ، بل ومن يقوم من ربات المنازل فى تدبير منازلهن وخدمة أطفالهن . فاذا ما قامت الزوجة بعمل من الأعمال وحلت محل الخدم أثر عملها فى حجم التوظف وفى الإنتاج العام ولو بطريقة غير مباشرة . فالعمالة هى كل عمل من الأعمال المنتجة والخدمات الصالحة ، مهما كانت مدتها وظروفها ، ما دامت قابلة للتقويم والتبادل . ومن هذا يتبين أن العلاقة وطيدة بين حجم التوظف وحجم الإنتاج ، وأن نسبة الإنتاج إلى نسبة التوظف يمكن التعبير عنها بكفاية العمل والعمال efficiency of labour .[1] وما دامت هذه النسبة ثابتة وبالأخص فى الزمن القصير فان العمالة والإنتاج يسيران جنباً إلى جنب . فإذا كانت قيمة التوظف مساوية للقوة الكلية العاملة وصلنا إلى الكفاية فى الإنتاج Capacity production . فاذا قلت قوة الإنتاج عن الكفاية ، فان ضعف الإنتاج يرجع إلى البطالة أى كما يقول بولدنج فى كتابه التحليل الإقتصادى صفحة ٢٩٤ The amount by which actual production falls short of capacity is the loss of production which is due to unemployment.[2]

فنقص الكفاية الإنتاجية من دواعى البطالة ، كما أن ضعف الإنتاج من مظاهر هذه البطالة ، وهذه البطالة ان كانت أكثر ظهوراً فى الشئون الصناعية ، فانها سوف تكون أكثر وضوحا فى مصر عند تصنيع الريف حيث تكون البطالة شراً من شرور المجتمعات الحديثة . ولهذا نرى أن أغلب الدول تعمل على تحقيق العمالة الكاملة فى سياستها الاقتصادية العامة ، وسوف تحقق مصر هذا الهدف عند ما يوجد المنظمون الفنيون للقيام برسالتهم فى هذا السبيل

أسباب البطالة : — وترجع البطالة إلى عدة أسباب نذكر منها :

١ — قد يوجد فى دولة بعض الأفراد يعيشون عالة على المجتمع والواجب أن تقوم الحكومة بتضييق مجال احترافهم للبطالة وذلك بتعلمهم والعمل على مرونة استخدامهم .

---

(١) يحد من العمالة الكاملة الاحتكاك الإقتصادى أو الاختلال الإجتماعى economic friction بين الطبقات العاملة ، أما عن طريق الجهل بالفرص وإما عن احتكار فئة من الفئات لفئات أخرى من الطبقات العاملة ، وإما عن إرتفاع نفقة إنتقال العمال ، وإما عن نظام الوراثة القائم ودرجة تفاوت درجات التعليم بين الطبقات المختلفة ، وقد نشأ عن ذلك مساوىء إجتماعية مختلفة .

(٢) قارن « التدهور الإقتصادى فى مصر The Economic Decadence in Egypt today للاستاذ محمد على رفعت على صفحة الاجبسيان جازيت فى ٥١/١/٧ وقارن « النظام الإقتصادى الحاضر » للدكتور نظمى عبد الحميد صفحة ١٩١ر٢٢٦ وراجع ستجلر فى كتابه « نظرية الثمن » صفحة ٢٩٢ ، والدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الاوسط للأستاذ ا . بونيه ترجمة الدكتور البراوى صفحة ١٣٥ — ١٣٦ .

٢ — تستخدم الزراعة وبعض الصناعات الموسمية العمال لمدة من الزمن ثم تستغنى عن خدماتهم لمدد أخرى ، وذلك لأن الطلب على العمال مشتق من طلب سلع الإنتاج والاستهلاك.

٣ — يوجد عدد من العمال الاحتياطيين فى كل مزرعة وفى كل صناعة حيث لا يجدون عملا آخر يتناسب مع ماشبوا عليه وتعودوه ، فيبقون عاطلين مدة من الزمن .

٤ — قد تلزم الحكومة أصحاب الأعمال بدفع أجور متساوية للعمال الذين يقومون بأعمال متشابهة ، فاذا كان بعضهم لا يستحق الأجر استغنى المنظم عنهم وزادت البطالة بينهم.

٥ — تغيير الطلب على بعض المنتجات يدعو إلى الاستغناء عن بعض العمال كما قد يدعو إلى تشغيل العمال نصف الوقت مما يدعو إلى البطالة الجزئية ، وكثيرا ما يوجد من العمال من لا يقدر أن يشتغل اليوم كله فيشتغل جزءا منه كما هو حال العجزة ، وكثيراً ما تكون الصناعة موسمية كما هو حال صناعة البناء (١) فيتعطل الذين دون سن الإنتاج والنساء .

٦ — تغيير الأذواق فى المأكل والملابس والأثاث تدعو إلى توقف بعض نواحى الإنتاج ومن ثم تعطل المشتغلين بمثل هذه الصناعات كما هو الحال فى محال البرانيط وملابس السيدات.

٧ — زيادة نفقة الإنتاج فى المصانع الكبرى قد يدعو إلى اغلاق جزء منها كما هو حال صناعة الفحم بانجلترا ، وكما هو الحال فى مصانع السكر فى مصر ومزارع الغلال وحلج الاقطان.

٨ — هناك من الأعمال ما يتطلب تشغيل العمال فى أوقات معينة فتظهر البطالة بين عمال الطباعة فتشتد البطالة فى الصيف وتقل فى الشتاء كما تشتد البطالة بين المزارعين بعض فى الأوقات.

٩ — كثيرا ما تدعو عملية التهريم Pyramiding إلى استخواذ شركة من الشركات على أغلبية الأسهم فتتحكم فى العمال ، وتحل الآلات محل العمال فتزيد البطالة بين العمال ، والبطالة فى المدة القصيرة أكثر شيوعا عنها فى المدة الطويلة حيث يؤدى استعمال الآلات على مدى الزمن إلى زيادة الطلب على العمال فى الصناعة المشتقة من الصناعة الأصلية .

١٠ — قد يدعو تدخل النقابات فى شئون عمال الصناعة إلى زيادة البطالة بين بعض طبقات العمال سواء أكانوا أعضاء أو غير أعضاء ، مع أن النقابات تعمل على تنظيم الصفوف وتوحيد الجهود وجمع كلمة العمال وتشملهم بصيانة حقوقهم والدفاع عن كيانهم ، فأصبحت خطرا على دوام استخدامهم . فالتدخل فى تحديد ساعات العمل أو تحديد الأجور أو المساومة الفردية قد تكون من دواعى البطالة .(٢) سواء من قبل العمال أو من قبل أصحاب الأعمال .

---

(١) راجع «البطالة والعمالة الكاملة» للاستاذ عبد العزيز بك مهنا صفحة ٢٠٤ — ٢٠٥ .

(٢) راجع « الدخل الأهلى The National Income » تأليف بولى وستامب صفحة ٥٦ — ٥٨، وقارن «الثمن فى الاقتصاد الاشتراكى» تأليف ديكنسون والنظام الآلى فى المالية السوفيتية «تأليف جاشكل صفحة ١٢٧ وعلم الاقتصاد» للاستاذ ديرل Dearle صفحة ٤٥٨ والتوجيه وآلية الاسعار لميد ص ١٣٠ .

١١ — اذا تدخلت الحكومة فى إعانات الغلاء غير مراعية ظروف المؤسسات فتكون النتيجة زيادة بطالة عدد كبير من العمال المشتغلين فى الصناعات التى لا تبرر مركزها الزيادة :

١٢ — قد ترجع البطالة إلى الدورة الاقتصادية فى البلاد الصناعية ، كما قد تتسبب من الهجرة من القرى إلى المدن المحتشدة بالعمال . ففى الأولى يؤدى الخطأ فى التقدير إلى سوء المصير ، فالبطالة نتيجة للتقلبات الصناعية التى تؤثر فى التوظيف . أما فى الثانية فترجع إلى الأسباب الشخصية الخاصة بالعمال أنفسهم . وعدم التناسب والتضافر فى العلاقات الصناعية والزراعية كثيراً مايؤدى إلى البطالة فى بعض النواحى الاجتماعية .

ولا شك أن التقلبات الصناعية التى تحدث فى مدى سنوات عدة دون توجيه فى البلاد الرأسمالية ، والتقلبات الإقتصادية التى ترجع إلى فصول السنة . والتقلبات الإقتصادية والإجتماعية قصيرة الأجل حيث تؤثر فى توظيف العمال ، والتقلبات الإقتصادية الثابتة الأثر فى الشئون الإجتماعية ، وعدم مرونة تكاليف الإنتاج وعلاقتها بتكاليف العمال من الأسباب ، الظاهرة الحقيقية فى بطالة العمال . ولهذا كان من الواجب دراسة الدورة الإقتصادية وعناصرها حتى نقضى على البطالة فى جميع نواحيها . وقد أحسنت مسز روبنسون عندما ذكرت فى كتابها « مقدمة لنظرية العمالة Introduction to the Theory of Employment قائلة إن بعض قادة الرأى يفكرون فى أن زيادة الأجور تدعو إلى القضاء على البطالة ، مع أن زيادة الأجور تدعو إلى زيادة نفقة الإنتاج ، ومن ثم زيادة العاطلين من العمال .

ولا ريب أن حالة البطالة تستدعى العلاج على ضوء ما ورد فى أهم المراجع الإنجليزية والأمريكية وأهمها « الرخاء والكساد Prosperity & Depression للأستاذ هابلر Gottfried Haberler صفحات ٦٢ و ٧٣ و ١٣٧ و ١٥٥ و ٢٠٣ و ٢٥٧ و ٣٧٤ - ٣٧٨ و « العلاج الكامل والكساد Full Recovery or Stagnation » تأليف هانسن Alvin Harvey Hansen صفحات ١٧٠ و ٢١٤ و ٢٥٣ و ٢٨٧ و ٣٠٩ و « الدخل الأهلى وتكوين رأس المال » للأستاذ كوزنتس S. S. Kuznets وتقرير المجلس الإقتصادى والإجتماعى التابع لهيئة الأمم المتحدة عن الحالة الإقتصادية فى العالم سنة ١٩٤٩ . فإذا ما عالجت مصر أحوال البطالة فى مهدها ، إحتلت مكانتها البارزة فى مضمار الإقتصاد الأهلى والدولى ، ورفعت من مستوى معيشة عمالها واستوعبت الفائض من أهل الريف ، وزادت من دخول جميع أفرادها وطبقاتها .

ونرى أن الواجب على وزارة الإقتصاد الوطنى أن تعنى بمسائل تنظيم القوى العاملة على نحو يكفل استقرار أسباب العمل للمواطنين . وتنظيم القوى العاملة هو أول محاولة إيجابية للإنتقال من محيط الحياة العملية من الرعاية والخدمة الإجتماعية إلى التنظيم الصحيح . ولا شك أنه أصبح من المعترف به فى العصر الحديث الذى نعيش فيه أن العمل حق لكل مواطن ، وأنه

لا سبيل إلى تعميم هذا الحق إلا من طريق الهيمنة على سوق العمل وتنظيم القوى العاملة ليسير جنباً إلى جنب مع نظامى الضمان والتأمين الإجتماعى . فهل تحقق مصر أصول النظرية الإقتصادية التى تقول بأن الإنتاج الأعم والأشباع الأمثل لا يقومان الأعلى أسس وطيدة من حسن استغلال كل الموارد الإقتصادية والطاقة البشرية فى ظل رعاية إجتماعية ضافية . تقضى على دخول بعض الطبقات التى أصبحت عالة على المجتمع فى مصيره المنشود .

إلى هذا فإن الإنقلاب الصناعى التى تتعرض له مصر سوف يواجه البلاد بمشروعات كبيرة قابلة للتجديد والترشيد. فإذا ما أخذت مصر بأحدث الطرق الفنية واستخدمت المستحدثات الآلية على نطاق واسع أدى ذلك التوسع فى الأساليب العلمية إلى الإستغناء مؤقتا عن العمال ، فتتفاقم البطالة وتتفشى تبعاً لما يحدث فى الأوضاع والأساليب الصناعية بما نحن فى غنى عنه من إضطراب . فإذا ما استغنت الصناعة عن العمال المتعودين على الأساليب القديمة ، ووجوا جهودهم شطر أعمال جديدة قد لا تلائمهم تعرضوا للبطالة ، وفقدوا موارد أرزاقهم . والأولى تدريبهم من الآن تدريجيا بدلا من تسريحهم أو تنقلهم إلى الصناعات التى لا تناسبهم . والدول الرشيدة هى التى تدرب عمالها وتقدف بهم الى الأعمال المناسبة التى تفتقر إليهم بحيث لا يصبح هناك موجات رخاء ، ولا فترات طويلة للكساد ، ولا اكتظاظ لسوق العمل والعمال إذا ما انتظم سوق العمل . فحياة الصناعة فى مصر تتوقف على مدى التطور وما يلقاه هذا التطور من التجديد فى فترات تقدمه وتعزيز قواعده فلا جمود ولا وقوف تجاه التجديد ، بل سياسة موضوعة تنتهجها الدولة يكون هدفها التيسير فى فترات الإنتقال لحسن المصير .(١)

علاج البطالة :

« مشكلة البطالة أكثر المشكلات ظهورا ، وأبعدها أثرا ، وأعظمها خطرا على الكيان الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والدولى » . المؤلف .

لا شك أن مشكلة البطالة عظيمة الأثر على المجتمع ، إذ أنها تدعو إلى حيرة العاطلين ، وإرتباك المتعطلين ، وفساد نظام المنتجين ، وسوء حال بعض طبقات المستهلكين . وإذا كانت البطالة غالبا ما تكون جبرية ، فإنها كثيرا ما تكون إختيارية فى فترات من فترات الإنتاج وسوء توزيع المنتجات ، كما أنها قد تكون شبه إختيارية عندما يتنقل العمال من عملهم القديم والأخذ بعمل جديد . وإذا ما توفرت حاجيات المستهلكين كانت البطالة من مظاهر ضعف كفاية الإنتاج . فإذا حققنا الكفاية زالت البطالة وارتفع مستوى العمالة ، ولذلك ترى أغلب البلاد المتمدينة تعمل على تهذيب طبقاتها العاملة وتعلم النشء الصالح من الأعمال المناسبة لجهودهم والمتلازمة لكفايتهم ، كما أنها تعمل على إنشاء مكاتب التخديم حيث ترى أن هذه

---

(١) راجع « البطالة والعمالة الكاملة » للاستاذ عبد العزيز بك مهنا صفحة ٨٦–٨٧ وقارن « مقدمة لنظرية العمالة » تأليف رويتسون وأيضا « الدولة والنظم الاقتصادية » تأليف بونيه صفحة ٢٢٨ – ٢٣٢ .

المكاتب تعمل على تنظيم استخدام العمال وإيجاد العمل المناسب للمتعطلين .

والواجب على الحكومة أن تعمل على تشجيع التدريب المهنى الذى يتناول صغار العمال وغيرهم من الملحقين فعلا بادارة العمل والمشرفين فى داخل المصانع . وإذا كان سوء التوجيه فى التعليم الصناعى والتجارى والزراعى يؤدى إلى زيادة عدد العاطلين ، فالواجب أن يتصل هذا التعليم بالمؤسسات الصناعية ومنظميها حتى يحقق التعليم الفنى الهدف من رسالته . والواجب أن تتفق درجات التعليم الفنى مع حاجات مصر الإقتصادية ، وأن يوجد هذا التعليم إتحاد المقاصد ووحدة الشخصية وإلا كانت نظم التعليم الفنى داعية إلى البطالة وقلة العمالة بين خريجيها كما هو الحال الآن فى البلاد حيث ترى خريجى الصناعة يعملون فى وظائف كتابية لا تمت إلى دراستهم بأى حسب أو نسب ، وواجب وزارة المعارف العمومية أن توجد علاقة بين التعليم الفنى فى جميع أدواره وبين حاجة السوق فى كل حرفة وصناعة .(١)

ولا شك أن تنظيم إستخدام العمال وحسن تمرينهم وطرق تسجيل المتعطلين منهم ، وإيجاد الوسائل للحصول على أعمال مناسبة لكل منهم يتطلب وضع برنامج مفصل يشمل مراقبة القوى العاملة والمتعطلة ، وإنشاء الأقسام المختلفة ، كأقسام التخديم والتفتيش ، وتشغيل النساء والأحداث ، وإظهار الإحصاء والإستعلام على قواعد صحيحة — كل ذلك علاج صالح للقضاء على البطالة فى مهدها ، بل وتغيير مجراها إلى السواء المستقيم .

فإذا ما قامت الحكومة الوطنية المصرية بإنشاء مكاتب التخديم للعمال والعاملات فى المراكز الصناعية الهامة وغيرها قضت على البطالة إلى حد بعيد ، خصوصاً وأن البطالة علة من العلل الخطيرة فى نتائجها الإجتماعية . والواجب أن تكون مكاتب التخديم مستقلة عن مكاتب العمل حتى تستطيع التفرغ لأداء رسالتها التى تتطلب الإتصال المباشر مع أصحاب الأعمال ، والإحتفاظ بالعلاقات الودية معهم . ويجب أن تؤلف لجان إقليمية إستشارية للتعاون معها بحيث تمثل أصحاب الأعمال والنقابات والجمعيات التعاونية ومراقبات التعليم الفنى ، وتكون مهمتها إعطاء مشورتها لمكاتب التخديم على ضوء الإحصاءات الدورية للبطالة وحاجة السوق لكل نوع من الأعمال المطلوبة . فمكاتب التخديم وسيلة من الوسائل ، وحل من الحلول لتخفيف حدة البطالة ومعالجة أكثر مشاكلها . فى مصر عدد كبير من المتعطلين ، وهم إذا كانوا لا عمل لهم ، فإن لديهم الرغبة فى كثير من الأحوال فى العمل ، إذا ما أوجدت لهم الحكومة وسائل الوصول إلى هذا العمل . والحكومه الرشيدة إذا ما وفقت إلى التناسب بين عرض العمل والطلب على العمال زادت من الدخل العالى بل ومن الدخل الأهلى العام .

---

(١) راجع « النقد المصرى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى » للمؤلف صفحة ١٠٤ و ٥١١ ، ٨٢١ — ٨٣٦ من الجزء الثانى ومصر وشئون الاقتصاد للدكتور محمد صلاح الدين بالجامعة الامريكية

المراجع العربية

العلاقات التجارية بين مصر وسوريا — المؤلف سنة ١٩١٦

العمل والعمال فى مصر — « « ١٩٣٣

مركز مصر الاقتصادى من الامبراطورية البريطانية — « « ١٩٣٦

علم الاقتصاد للمصريين — « « ١٩٣٨

تاريخ مصر الاقتصادى « الطبعة الثانية » — « « ١٩٣٩

عناصر علم الاقتصاد بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزه عليش — « ١٩٤٠

العلاقات الدولية الاقتصادية بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزه عليش — « ١٩٤١

الاقتصاد الزراعى والتموين — « « ١٩٤٢

الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى — « « ١٩٤٣

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى « الجزء الأول » — « « ١٩٤٤

« « « « « الجزء الثانى » — « « ١٩٤٥

العدالة الاجتماعية ومستوى معيشة المصريين — « « ١٩٤٦

مصر الدائنة فى عهد فاروق الأول — « « ١٩٤٧

النقود والائتمان بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزه عليش — « ١٩٤٨

النقد المصرى بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى « الجزء الأول » — « « ١٩٤٩

« « « « « « « « « الجزء الثانى » — « « ١٩٥٠

المجتمع المصرى وإصلاح شئونه للمؤلف على صفحة المصرى فى ١٩٥٠/٥/١٩

الحد الأدنى للاجور ومستوى المعيشة للمؤلف على صفحة المصرى فى ١٩٥٠/٨/١٨

البطالة والعمالة الكاملة — للاستاذ عبد العزيز بك مهنا

الاقتصاد الزراعى — للدكتور محمد السعيد محمد

الملكية العقارية فى مصر — تأليف محمد كامل مرسى باشا

« « « « — للاستاذ عزيز خانكى بك

الأطيان والضرائب فى القطر المصرى — تأليف جرجس بك حنين

الديون العقارية — للاستاذ جورج عيد

البنك الوطنى — تأليف محمد طلعت حرب باشا

نظرية النقود والائتمان — للاستاذين وهيب مسيحة والدكتور أحمد نظمى عبد الحميد

كتاب اليوبيل الذهبى للبنك العقارى المصرى — فى سنة ١٩٣٦

الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط — تأليف بونيه وترجمة الأستاذ راشد البراوى

الاسلام والأوضاع الاقتصادية للشيخ محمد الغزالى — « رائد الاقتصاد » للدكتور محمد على نشأت

العدالة الاجتماعية فى الاسلام — للاستاذ سيد قطب

« مستقبل الزراعة ووجوب صيرورتها صناعة » للعالم الانجليزى « لو » وترجمة الأستاذ عوض جندى

الكتاب الذهبي لاتحاد الصناعات المصرية	فى سنة ١٩٤٨
الدستور السوفيتي	للاستاذ فؤاد محمد شبل
سياسة الغد للدكتور مريت بك غالى — الاصلاح الزراعى	تأليف مريت بك غالى
التعاون المالى للاستاذ عمر بك لطفى — هيئة العمل الدولية لمكتب العمل الدولى فى سنة ١٩٤٠	
النظام الاقتصادى الحاضر	تأليف الدكتور أحمد نظمى عبد الحميد
الزراعة الاشتراكية السوفيتية والاقتصاد الزراعى الروسى	للدكتور حسن بك اسماعيل
فى أعقاب الثورة المصرية	للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى
مشروع قانون الاصلاح الزراعى لجماعة النهضة القومية	فى سنة ١٩٤٩
القيمة والتوزيع للاستاذين وهيب مسيحه والدكتور عبد المنعم البيه — قصة النقود للمؤلفين المذكورين	
مبادىء الاقتصاد التحليلى	للاستاذ محمد مظلوم حمدى
مقدمة النقود والتجارة الخارجية	« عبد المنعم القيسونى
فلسفه الاقتصاد للاستاذ وهيب مسيحه — الأسعار والنفقات	« وهيب مسيحه
مشكلات العالم العربى لجمعية الشرق الاوسط	باشراف الدكتور راشد البراوى
مركز الصناعة فى الاقتصاد القومى	للدكتور عبد المنعم الشافعى
مذكرات في المبادىء التعاونية	للاستاذ عبد اللطيف بك عامر فى سنة ١٩٤٦
« من هنا نبدأ » للاستاذ خالد محمد خالد — من هنا تعلم	للاستاذ الشيخ محمد الغزالى
أصول الاقتصاد السياسى فى التوزيع	تأليف الأستاذ عبد العزيز مهنا
أسس السياسة الزراعية	للدكتور عبد الرحمن بك البيلى
زعيم النهضة — مصطفى كامل	للاستاذ محمد ثابت بندارى
الصناعة العالمية في مصر	« فؤاد العربى
الصناعات الريفية للدكتور شكرى المراغى — « مشكلة الدولار »	تأليف أحمد حسنى أحمد
أهمية الانعاش الاقتصادى فى مصر وتقدمها	لسعادة سابا باشا حبشى
مشروع الضمان الاجتماعى	للاستاذ محمد محمد شلبى
شئون التعاون للاستاذ عبد اللطيف بك عامر من مجموعة محاضرات المؤتمر الاقتصادى فى ابريل ١٩٤٦	
الملكية الزراعية	للدكتور عبد الرحمن البيلى بك
مشكلة المال فى مصر على صفحة المصرى فى ٥١/١/١٥	للدكتور محمد على رفعت
« محاولة تمصير رؤوس أموال الشركات المساهمة يحرم البلاد من مزايا تثمير الأموال الأجنبية »	
و « نريد سوقا حرة للنقد » بالاهرام فى ٥٠/٢/١٠	للاستاذ سنى بك اللقانى
محاضرات السير مالكولم دارلنج بمجلة التعاون فى مارس سنة ١٩٥٠	
ترنح بين الاشتراكية والرأسمالية	للاستاذ فكرى باشا أباظه
العوامل الثلاثة التى أدت إلى زيادة الدخل الأهلى	« محمد سعيد بك مدير الجمارك
كفاية إيرادات الضرائب الحالية لمواجهة زيادة فى النفقات	« مصطفى صفوت

القانون الحيالى برفع أجور المساكن — للاستاذ ابراهيم عطايا على س المقطم فى ٥١/١/١٩

نظام الطبقات فى أزمة المساكن على صفحة مجلة روز اليوسف فى ٥١/١/١٦

رفع ايجار المساكن القديمة من وسائل علاج أزمة المساكن

للاستاذ سنى بك اللقانى على صفحة الاهرام فى ٥١/١/١٢

رفع ايجار المساكن القديمة ضرره أكثر من نفعه للدكتور محمد على رفعت بالاهرام فى ٥١/١/١٣

الاقتصاد الاستعمارى وسيلة بالية — للاستاذ محمد كامل البندارى

رسالة البندارى باشا إلى ابراهيم عبد الهادى باشا فى ٤٩/٢/١١ ومقالاته فى المصرى فى ٥٠/٦/١٦ و ٥٠/٧/٥ وفى المجلة الاشتراكية فى ٥١/١/١٢ .

عقد ميثاق عدم الاعتداء — للاستاذ معروف الدواليبى

لا نريد أن نمسكن الشيوعية باسم الجهاد من أجل الأمانى الوطنية — « محمد بدر الدين خليل

تقرير الأستاذ عبد الرحمن سرى بك عن الوحدات الزراعية وإعادة تنظيمها

قرارات المؤتمر الإقليمى لبلاد الشرقيين — الأدنى والأوسط عام ١٩٤٧

وجوه الاصلاح الاجتماعى فى مصر — للدكتور أحمد بك حسين

تشريعات العمل فى مصر — للاستاذ مصطفى كامل المحامى

الملكية الزراعية — للاستاذ محمد رياض الفنيمى

ملاحظات عن التشريع العمالى فى مصر — وقانون العمل — للدكتور محمد حلمى مراد

تنظيم استغلال القوى العاملة — لمدام مرجريت تلبرت

« أينخفض ثمن الأقمشة الشعبية بحظر التصدير لبعض رتب القطن — للاستاذ سنى اللقانى

الضمان الاجتماعى يحتاج تنفيذه إلى ٢٠ مليون جنيه — للدكتور أحمد بك حسين

قانون شركات المساهمة — مناقشة هامة فى جمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع فى مايو سنة ١٩٥٠

« طه السباعى يتكلم » على صفحة مجلة أخبار اليوم فى ١٩٥٠/١/٢٨

لا تقربوا الأيجارات الزراعية — للاستاذ سنى بك اللقانى

مشكلة التضخم فى تمويل محصول القطن — للاستاذ سنى بك اللقانى

هذا التضخم المالى الجديد ووزير الاقتصاد — للدكتور محمد على رفعت

قصص تمثيلية — للدكتور طه باشا حسين

بحوث المؤتمر العلمى ١ عام للضرائب فى ١٩٥٠/٥/١٢

بحوث وزارة الخارجية عن موقف مصر من برنامج الرئيس ترومان للانعاش الاقتصادى الاجتماعى

مذكرة وزارة الزراعة عن أحوال أجور العمال الزراعيين فى مصر فى سنة ١٩٤٩

اجتماع كندا لاتحاد المنتجين الزراعيين فى ٣١ مايو و ١٥ يونيو سنة ١٩٥٠

آراء فى الملكية الزراعية — للاستاذ محمد محمد الوكيل

الملكية الزراعية والمؤتمر الاسلامى فى الهند — للاستاذ حسين جلال

تقرير منظمة الأغذية والزراعة لسنه ١٩٤٩

تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب فى يولية سنة ١٩٥٠ عن وزارة الشئون الاجتماعية
النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى بالمجلد الثالث من العدد الأول والثانى
مذكرة وزارة التموين بالاشتراك مع وزارة التجارة والصناعة عن إعانة مصانع الغزل فى فبراير سنة ١٩٥٠
تقرير المستر لوثر راى عن الصناعات الريفية — مشروع المساكن الشعبية لوزارة الشئون الاجتماعية
مجموعة تقارير بنك مصر — مجموعة تقارير البنك الزراعى المصرى
مجموعة تقارير البنك العقارى المصرى وبالاخص تقرير سنة ١٩٤٨
المجلة الزراعية الملكية لسنتى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ — مجلة مصر الصناعية لسنة ١٩٤٩
بحث لجنة الاقتصاد الوطنى بمجلس النواب فى مايو سنة ١٩٥٠ عن تحديد الملكية الزراعية
إحصائية الجيب لسنوات ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠ . تعديل نظام الاقطاعيات الزراعية لوزارة الاقتصاد الوطنى
مجلة مصر المالية لسنة ١٩٥٠ وبالاخص أعداد ٥٠/٦/٧ و ٥٠/٦/٢٥
مصر ومشروع النقطة الرابعة للاستاذ محمد عبد القادر حمزه
التشريعات العمالية للاستاذ عزيز المراغى على صفحة المصرى فى ٥٠/٦/٩،٢ ، ٥٠/٦/١٤ ، ٥٠/٧/٢١ ، ٥٠/٨/٢٥ ، ٥٠/١١/٥
أعمال جمعية الاسماعيلية التعاونية المنزلية للاستاذ جودة السيد
شئون التعاون للاستاذ عبداللطيف بك عامر من مجموعة محاضرات المؤتمر الاقتصادى فى ابريل سنة ٤٦
تقرير الجمعية التعاونية المركزية بالاسكندرية فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦
الزراعية ونصيبها فى الانعاش الاقتصادى بمصر للدكتور محمد على الكيلانى على ص المقطم فى ٥٠/١/٢
« النظام النقدى » لمحرر المقطم فى ٤٩/١١/٢٤ عن الجزء الأول للمؤلف
التوجيه الاقتصادى و الاجتماعى ومحمد على باشا للمؤلف على ص المقطم فى ٤٩/١٢/٦
التعليم التجارى فى مصر للمؤلف على صفحة المقطم فى ١٦ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٤٩/١٢/٢٩ ، ٥٠/١/٢ ، ٥٠/١/٧
التوجيه الاقتصادى ووزارة الاقتصاد الوطنى » للمؤلف على ص المقطم فى ٥٠/١/٢١
الارصدة الاسترلينية ومركز البنك الأهلى منها للمؤلف على ص المقطم فى ٥٠/١/٣٠،٢٦ ، ٥٠/٢/٣،١٠
غلاء المعيشة فى مصر والحلول المقارنة للمؤلف بالمقطم فى ٦، ١٠ ٥٠/٢/١٠
وجهتا نظر بشأن الغطاء الذهبى للمؤلف على صفحة الأساس فى ٥٠/٢/١٩
« السيارة وسيلة صالحة من وسائل النقل » للمؤلف على صفحة المصرى فى ١٤ — ٥ — ٥٠
الغطاء بالذهب وبالسندات الأمريكية للمؤلف على صفحة المقطم فى ١٦ و١٧ — ٢ — ٥٠
الانفاقات الثنائية المالية وغلاء المعيشة على صفحة المقطم فى ٢٤ — ٢ — ٥٠
علاوة الغلاء ومكافحة بلواها للمؤلف على صفحة المقطم ٤ — ٣ — ٥٠
أزمة الغلاء وخفض الجنيه المصرى المؤلف على صفحة المقطم فى ٩ — ٣ — ٥٠
حول ما قل ودل عن اللحم والارز للمؤلف على صفحة الاهرام فى ٢٢ — ٣ — ٥٠
البنك الصناعى لا يقوم بالأغراض التى أنشىء من أجلها على صفحة الأساس فى ١٧ — ٤ — ٥٠
الرسوم الجمركية وأثرها فى المستوى العام الاسعار للمؤلف على ص المقطم فى ١٧ — ٣ — ٥٠
الصناعة المصرية فى الميزان للمؤلف على صفحة المقطم فى ٣ و١٢ و١٥ — ٤ — ٥٠
« غلاء المعيشة ومكافحته بالتدابير الزراعية » للمؤلف على صفحة المقطم فى ٢٢ — ٤ — ٥٠
« « « « الصناعية « « « « فى ٢٤ و٢٦ — ٤ — ٥٠
« « « « التجارية « « « « فى ٢٨ — ٤ و١ — ٥ — ٥٠

المراجع الاجنبية

Organised Labour in Four Continents	by H. A. Marquand & others.
The Measure of Gold	by W. J. Busschau.
The Spirit of Russian Economics	by J. F. Normano.
The Soviet Legal System	by Schlesinger.
The Russian Enigma	by Antone Cliga.
Industrial Peace in Our Time	by Hubert Somervell.
The Distribution of Income	by William Smart
Economics of Peasant Farming	by John Maynard.
The Nature & Significance of Economic Science	by Robbins
The Scope & Method of Political Economy	by Lord Keynes
Value & Capital	by J. R. Hicks
Economic Analysis	by Kenneth E. Boulding
Soviet Labour & Industry	by Leonard Hubbard
Economics of Soviet Agriculture	by „ „
The Economics of Agriculture	by Cohen
Labour Resources & Natal	by R. H. Smith
Interest and Usury	by Bernard W. Dempsey
The Payment of Wages	by G. D. Cole
Economics of Welfare	by A. C. Pigou
Industrial Democracy	by Sidney & Beatrice Webb
Soviet Communism	by „ & „ „
Trade Unionism in the United States	by R. F. Hoxie
Theory of the Labour Movement	by Selig Perlman
The Theory of the Location of Industries	by Alfred Weber
The Theory of Economic Development	by J. A. Schumpeter
Business Cycles	by J. A. Schumpeter
The Economics of Imperfect Competition	by Joan Robinson
The Theory of Monopolisiic Competition	by E. Chamberlin
The General Theory of Employment, Interest & Money	by Lord Keynes
The Nature of Capital & Income	by Irving Fisher
Value & Distribution	by H. J. Davenport
The Mechanism of Prices	by Meade
What Collective Farms are	by Karbinsky
Wage Determination Under Unions	by J. T. Dunlop

Theories&Modern Industrial Organisation by G. D. Cole
The Intelligent Man's Guide by G. D. Cole
Wages & Income by A. H. Bowley
Socialist Economics by G. D. Cole
Theories of Production & Distribution by Edwin Cannan
Reading in the Theory of Income & Distribution by Ellis
Economic Science & Pratice by L. L.Price
Social Economics by H. J. H. Jones
Theory of Economic Doctrines by Gide & Rist
Economics of Full Employment by British Economiss
Redistribution of Incomes by Tibor Barna
Economics of Control by A. P. Lerner
Standard of living by Comish
The Development of Economic Doctrine by Alexander Gray
Principles of Industrial Account & Calculation by N. A. Blatov
A History of Economic Thought by Erich Roll
A History of Economic Ideas by Edward Whittaker
The Economics of Full Employment by Oxford Statistical Institute
Land & Poverty in Middle East by Mrs. Doreen
Land Economics by Ely & Wehrween
Farmer & Progress by Gorge Henderson
Principles of Economics by Taussing
Possibilities& Limitations of Cooperative Marketing by Erdman
Le Mouvement Cooperatif en U.R.S.S. by Ilya Vatenberg
L'action ouvrière et la transformation du Régime Capital by André Marchal
Cours d'economic politique by Pareto
Social Economics by F. Von Wieser
Elements d'economique politique pure by Leon Walras
National Income & Outlay by Colin Clark
The Finance of British Government by U. K. Hicks
The Incidence of Income Taxes by D. Black
The Social & Economic History of Britain by Pauline Gregg
The African Factory Worker by Natal Economic Institute

339.3:L95dA:c.1
لهيطة ،محمد فهمى
الدخل الاهلى انواره وظلماته
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017415

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866

339.3
L95dA

General Library